

هذه فهرست حاشية العالم العلامة الشيخ ابراهيم الباجوري على شرح العلامة  
 الشيخ بهاء الدين عبد الله بن الشيخ الصالح سيدي على العجفي الشهير بالمشهور  
 قدس سره في الله تعالى برحمته واسكنهم ما يحب ورحمة بخته آمين

٢	الكلام على البسمة	١٩٥	باب المشرقة
٨	الكلام على وبعد	٢٠١	باب الجدوى الاخوة
٣٧	الكلام على سيدنا زيد رضي	٢٢٢	الكلام على الزيدات
	الله تعالى عنه	٢٢٣	الكلام على تسعينية
٤٤	الكلام على الاحاديث		زيد
	الواردة فيه	٢٢٤	الكلام على
٤٩	الكلام على فضل العلم		الا كدرية
٥٩	الكلام على سبها	٢٣٠	باب الحساب
٦٦	الكلام على نسبة الامام	٢٣٧	بيان السدس وحده
	الشافعي وفضله رضي الله		أومع غيره
	تعالى عنه	٢٣٩	بيان الثالث مع الربع
٦٧	الكلام على علم الفرائض	٢٤١	الثلث في الميراث لا يجمع
٧٣	باب اسباب الميراث		ثلثا ولا ربعا
٨٥	نوافع الارث	٢٤٢	بيان أن الستة قد تعول
١٠٠	باب الوارثين من الرجال والنساء		عولات
١١٤	واعلم بأن الارث نوعان هما	٢٤٥	بيان الالتفات في المسائل
١١٧	بيان من يرث النصف		العائلات
١١٩	بيان من يرث الربع	٢٥٢	بيان وان تمكن من
١٢٣	بيان من يرث الثلث		أصلها تصح فترك
١٢٤	بيان من يرث الثلثين		قواطيل الحساب ربع
١٢٦	بيان من يرث الثلث	٢٥٨	قال المذوي الترهيب
١٢٩	بيان من يرث السدس		المراء والجسد المخاصمة
١٥٩	باب التعصيب	٢٦٨	بيان أن النسب الاربع
١٨٢	باب الحجب		تخصر في أربعة أقسام

صفحة		صفحة	
٢٦٨	بيان التماثل والتناسب	٣٣٨	الفصل الثاني
٢٦٩	بيان التوافق	٣٤٠	الفصل الثالث
٢٧٠	بيان الخالف وهو التباين	٣٤٦	الباب الثاني في الولاء
٢٨٢	بيان قنع بكسرة النون بقى		وفيه فصل الاقل
	وبفتح النون سأل	٣٥٠	الفصل الثاني
٢٩٠	باب المناسبات	٣٥٥	الباب الثالث في حسيمة
٣٠٢	الكلام على ان المأمون		التركبات
	لما ولي القضاء يحيى بن أكتبي	٣٥٧	الباب الرابع في المسائل
٣٠٩	باب ميراث الخنثى المشكل		المقبات
٣١٩	الكلام على المفقود	٣٦١	الباب الخامس في متشابه
٣٢٨	باب ميراث الهدمى والغرقى		النسب وفيه فصلان
٣٣٥	الباب الاقل في الرد على ذوى		الفصل الاقل
	الارحام وفيه فصول الفصل الاقل	٣٦٥	الفصل الثاني في الابلغاز

تذكرة خاشية العالم العلامة الحبر البعير

الفهامة الشيخ ابراهيم الباجوري

على شرح الشنشوري على متن

الرحبية في علم القرائن

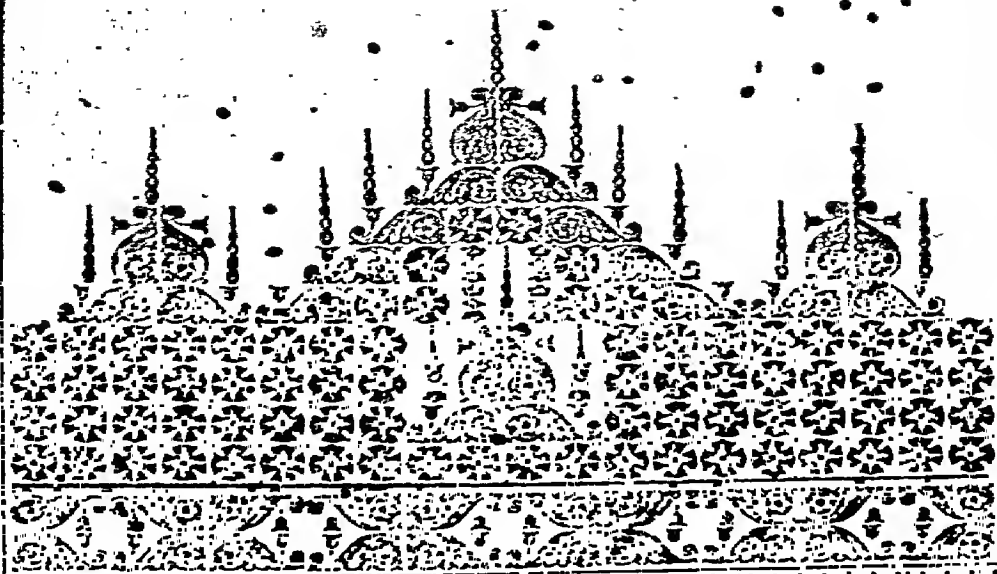
نفعنا الله تعالى بهم

جميعا ورحمهم الله

تعالى رحمة

واسعة

آمين



(بسم الله الرحمن الرحيم)

الحمد لله الذي يرث الارض ومن عليها وهو خير الوارثين \* وأشهد أن لا إله إلا الله  
وحد لا شريك له قديم السموات والارضين \* وأشهد أن سيدنا محمدا عبده ورسوله  
أفضل الخلق أجمعين \* صلى الله وسلم عليه وعلى آله وصحبه الذين شادوا الدين \*  
أما بعد فيقول العبد الفقير \* إلى مولاه القدير \* إبراهيم الباجوري ذو التقصير \*  
قد طلب مني بعض الاحباب \* الاذ كياء الانجباب \* أن أكتب حاشية على  
الفوائد السنشورية \* في شرح المنظومة الرحيمية \* تبرز مفاها قد استتر \*  
وتجمع ما في حواشها قد انتشر \* فأحتمه لما طلب \* متوسلا بسيد العجم  
والعرب \* وسميتها التحفة الغريبة \* على الفوائد السنشورية \* وهما أنا قد شرعت  
في المقصود \* بعون الله الملك المعبود \* فقلت وبالله التوفيق \* لا هدى بعديل  
وأقوم طريق \* بسم الله الرحمن الرحيم ابتداء الشارح بالبسملة ثم بالحمد لله  
بالكتاب العزيز وعملنا بخبر كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بسم الله الرحمن الرحيم  
فهو ابتداء وأقطع أو أجزم أي ناقص وقليل البركة وخبر كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه



بالحمد لله الخ واستشكل العلماء في الرواية بأن يدعى ما تعارضه إلا أنه ان استدأ  
 الشخص بالبسملة فأنه البداءة بالمجدة وبالعكس وأجيب بأجوبة أشهرها أن الابداء  
 نوعان - فمبني وأضافي فالأول هو الابداء بمادة تقدم أمام المقصود ولم يسبقه شيء  
 وعليه حمل حديث البسملة والثاني هو الابداء بمادة تقدم أمام المقصود تسبقه شيء  
 أم لا وعليه حمل حديث المجدة ولم يعكس مع انبجاع التعارض به أي بقاء الكتاب  
 والاجماع ثم ان بعضهم قال يناسب البسملة من فن الفرائض كذا كما يكون الباء  
 باثنين عدد أصحاب الربع مثلا ونافقه المحقق الامير بأن هذا لا يليق لان فيه  
 اخراجا لشرق النحل من المعاني الخلية الى المعاني المجردة الركة وأجاب بعضهم  
 بأن هذا مأخوذ بطريق الرجز والاشارة لا بطريق النصريح والعبارة فان البسملة  
 مشيرة ومتضمنة بجميع معاني القرآن كما هو مشهور ومن جملة معاني القرآن معاني  
 آيات المواريث فتدبر (قوله الحمد لله) انما اختار التعبير بالجملة الاسمية تأسيا  
 بالكتاب ولذا انتهى الى الدوام والاستمرار لكن لا بأصل الوضع بل بالقرينة  
 فلا يتنافى ما صرحوا به من أن نحو قولك زيد منطلق لا يدل على أنه من ثبوت  
 الاطلاق لزيد وهذا الجملة خبرية لفظا انشائية معنى واستشكل بأن الحمد ثابت لله  
 أزلا فلا يمكن العبد انشاؤه وأجيب بأنها الانشاء الثناء بضمون الجملة الذي هو  
 ثبوت الحمد لله لا الانشاء بنفس المضمون حتى يزعموا كرويصح أن تكون خبرية  
 لفظا ومبنى واستشكل بأن المطلوب من الشخص أن يكون حامدا لا مخبرا بالحمد  
 فلا يخرج الشخص من عهدة الطالب بالاخبار بالحمد وأجيب بأن الاخبار بالحمد حمد  
 لان معناه الثناء بالجميل ولا شك أن الاخبار بأن الحمد ثابت لله فيه ثناء  
 جميل وحيث قد اخبر بالحمد حامدا فيخرج من عهدة الطالب بالاخبار لا يمكن  
 الاظهار الاول (قوله رب) يطابق على معان نظامها بعضهم في قوله

قريب محيط بملك ومدير \* رب كثير الخير والولى للنعم  
 وخالقنا المعبود جابر كسرنا \* ومصلحنا والصاحب الثابت القدم  
 وجامعنا والسيد احفظ هذه \* معان أنت للرب قانع لمن نظم  
 وأصله امارا ب فيكون اسم فاعل حذف ألفه تخفيفا ثم سكنت الباء الاولى  
 وأدغمت في الثانية واما رب فيكون صفة مشبهة ثم سكنت الباء الاولى وأدغمت  
 في اثنائية وعلى الأول فهو من رب كشد بمعنى جمع وأصله فيكون متعديا لا من ربا  
 بألف بعد الاء المضعفة والإمكان قياسه مرييا وعلى الثاني فهو من رب كشد أيضا  
 لا يمكن مني لزم أو أقام فيكون لازما لان الصفة المشبهة لا تبقى من المتعدي أو يجعل

مما خرج عن القياس وأضافته للعالمين من حيث افتقارهم له افتقاراً مطلقاً (قوله العالمين) التحقيق أنه جمع لعالم لأن العالم وإن كان يطلق على ما سوى الله تعالى يطلق أيضاً على كل جنس وعلى كل صنف فيقال عالم الحيوان عالم الانبياء وهكذا فيضم جمعه على عالمين بالاطلاق الثاني ويكونه خاصاً بالعقلاء لأنه لا يجمع بالواو والنون إلا بالعقلاء وقيل يشمل غيرهم أيضاً كما صرح به الراغب وإنما كان غلب العقلاء على غيرهم في جمعه بالواو والدون لشرفهم نعم هو جمع لم يستوف الشروط لأن العالم ليس بعالم ولا صفة ولا يجمع هذا الجمع إلا ما كان علماً أو صفة على أنه قد جرى في الكشف على أنه جمع استوفى الشروط لأن العالم في حكم الصفة فإنه علامة على وجود خالقه فما جرى عليه الأستلزام الخفي من أنه اسم جمع وتبعه عليه بعض الحواشي خلاف التحقيق وقد عللوا كونه اسم جمع لا جمعاً بأن عالماً ليس به لم ولا صفة وبأن شأن الجمع أن يكون أعم من مفردة وهذا بالعكس فإن العالم اسم لجميع ما سوى الله تعالى والعالمين خاص بالعقلاء ولو خُص العالم بالعقلاء فقط لم يقدّر لأن غاية ما يستفاد بذلك مساواة المفرد لجمعه وشأن الجمع أن يكون أعم كما علمت وناقشه المحقق الأمير في ذلك بأن التعليل الأول لا يفتح أنه اسم جمع وإنما ينتج أنه جمع لم يستوف الشروط فلا يتقاس جمعه هذا الجمع وبأن التعليل الثاني كما يبطل الجمعية يبطل كونه اسم جمع فإن كلام من الجمع واسم الجمع لا بد أن يكون أعم من مفردة أي أكثر منه والافصاح في كونه اسم جمع حيث لم يساو الجمع في ذلك نعم اسم الجمع من باب الكل والجمع من باب السكينة ولذلك قالوا الفرق بين اسم الجمع وبين الجمع أن الأول ما دل على الاتحاد الجمعية دلالة المركب على أجزائه فإذا قلت جاء القوم فقد حكمت على الهيئة الجمعية حكماً واحداً والثاني ما دل على الاتحاد الجمعية دلالة تكرار الواحد بحرف العطف فإذا قلت جاء الزيدون فقد حكمت على كل فرد فرداً كما نكّلت جاء زيد وزيد وهكذا (قوله وأشهد الخ) هذه الجملة مستأنفة وليست معطوفة على جملة الجملة لعدم التناسب بين الجمليتين فإن جملة الجملة اسمية وهذه فعلية وإن نظرت لقولهم الجملة الاسمية أصلها الجملة الفعلية والأصل أحمد جداً الله حصلت المناسبة بهذا الاعتبار فيحسن العطف حيث ندم معنى أشهد أعترف بلساني مع الأذعان بالقلب الذي هو حديث النفس التابع للعرفة ولا يكفي الاعتراف باللسان فقط كما كان يفعل المنافقون ولا المعرفة من غير أذعان لأن بعض الكفار يعترفون الحق لكنهم غير مؤمنين لعدم الأذعان مع أن عندهم معرفة قال تعالى يعرفونه كما يعرفون أبناءهم

وقوله أن لا اله الا الله أى الحéal والشأن لا اله الا الله فأين مخففة من التثنية له  
واسمها ضمير الشأن ولا نافية للجنس وإله اسمها مبنى على الفتح فى محل نصب  
والأداة حصر ولفظ الجلالة بالرفع بدل من الضمير المستتر فى الخبر أو بال نصب على  
الاستثناء لا على اليدلية من محل إهم لا لأنها لا تعمل إلا فى التثنية واسم الله معروفة  
وهل يقدر الخبر من مادة الوجود أو من مادة الامكان اختار بعضهم الاقل لأنه  
لو قدر من مادة الامكان لم يفد وجود الله تعالى والراجح الثانى لأنه لو قدر من مادة  
الوجود لم يقدر فى امكان غيره تعالى من الالهة مع أنه المقصود من الحكمة المشرفة  
وأما وجوده تعالى فتتفق عليه بين أرباب المثل كلها فلا ضرر فى عدم افادته على  
هذا التقدير والمعنى عايه لا اله يمكن الا لله فانه ممكن أى غير ممتنع فيصدق بالواجب  
والجائز والواقع أنه واجب فهو كقولك الله موجود بالامكان العام بمعنى أن عدم  
وجوده ليس بواجب بل مستحيل فيكون وجوده واجبا فضايط الامكان العام  
سلب الضرورة بمعنى الوجوب عن الطرق المخالف لما نطق به بخلاف الامكان  
الخاص فضايطه سلب الضرورة بالمعنى المذكور عن كل من الطرفين الموافق  
لما نطق به والمخالف له فاذا قلت زيد موجود بالامكان الخاص كان المعنى وجوده  
ليس بواجب وعدم وجوده ليس بواجب فيكون وجوده جائزا والحق أن المنفى  
فى الحكمة المشرفة المعبود بحق غير الله باعتبار الواقع كما انخط عليه كلام الشيخ  
الامير والمعنى لا معبود بحق فى الواقع الا الله وفى الحكمة الشريفة أصبحت أحر من  
إرادها فليراجعها (قوله وحده) أى حال كونه منقردة فهو حال من لفظ الجلالة  
بتأويله بتكرره وقوله لا يترك له حال به حال فان عمدة فى كل منهما كانت الثانية  
لتأكيده وان خصصنا الاول بكونه وحده فى ذاته والثانى بكونه لا شريك له  
فى صفاته ولا فى أفعاله كانت الثانية للتأسيس وهو خير من التأكيده (قوله الملك)  
بكسر اللام من الملك بضم الميم أى التصرف بالامر والنهى سواء كان له أعيان الملوكة  
أم لا وأما مالك بالالف فهو من الملك بكسر الميم أى التصرف فى الأعيان المملوكة  
سواء كان متصرفا أيضا بالامر والنهى أم لا وعلى هذا فبين ما العدم والخصوص  
الوجهى والله تعالى متصرف بالامر والنهى ومتصرف فى الأعيان المملوكة له فهو  
مالك ومالك ولذلك قرئ بهما فى قوله تعالى مالك يوم الدين والفرقة بين الملك بضم  
الميم والملك بكسرهما عرق طارئ والافه ما لفتان فى مصدر ملك كما قاله الیهضائى  
فى تفسيره (قوله الحق) أى الثابت من حق الشئ مثبت فهو تعالى ثابت أزلا  
وأبدا ولم يسبقه ولا يلحقه عدم بخلاف ما عداه فانه مسبوق بعدم وملحوق به

ولو بالقابلية كالجنبة والبار وهو المراد بالظلال في قوله الا كل شيء ما خلا الله باطل ويصح أن يكون المعنى الحق ملكه أى أن ملكه بطريق الحق لا بطريق التغاب فيكون قواد الحق احتراسا (قوله المبين) أم لا مبين بسكون الياء وكسر الياء نقلت حركة الياء للساكن قبلها واما معنى الماهر للحق فيجتمع ولا باطل فيجتنب أو المظنة لا المبرر بالحجية الدالة على ملكه وحقيقته وهذا كله ان أخذ من آيات بمعنى أن ظهوره فان أخذ من آيات بمعنى بان أى ظهر فكان معناه البين الظاهر الذى لا خفاء فيه (قوله وأشهد أن الخ) انما كررنا لفظ الشهادة مع الاستغناء عنه بأشهاد الاول فانه ساط على ذلك بواسطة العطف لمزيد الاعتناء بالشهادة المتعلقة بنبينا صلى الله عليه وسلم وقوله سيدنا أى جميع المخلوقات انسا وجنا وملائكة والسيد يطلق على الخليم الذى لا يستغفره غضب وعلى من كثر سواؤه أى جيشه وعلى غير ذلك (قوله محمدا) بدل من سيدنا وهذا الاسم أشرف أسمائه صلى الله عليه وسلم وأشهرها بين العالمين ولذا خصت به الكلمة المشرفة وقوله عبيده ورسوله خبر ان لان وانما قدم الوصف بالعبودية على الوصف بالرسالة امتثالاً لقوله صلى الله عليه وسلم لا كن قولوا عبيد الله ورسوله ومعنى العبودية هنا التذلل والخضوع وأما العبادة فمعناها غاية التذلل والخضوع فالعبادة أبلغ من العبودية وابلكنها وصف شريف جليل ولذلك وصف بها فى أسنى المقامات كقوام الأسراء ومقام انزال الكتاب وغير ذلك ومما يعزى للقاضى عياض

ومما زادنى شرفاً وتيهاً وكدت بأخصى أطا الترياً

دخولى تحت قولك يا عبادى وأن ميرت أحجـدلى نبيا

وفي جمعه بين العبد والسيد من المحسنات البديعية جناس الطباق وهو الجمع بين ضد من فى الكلام (قوله خاتم النبيين والمرسلين) بحث فيه بأنه يلزم من ختم الأعم ختم الأخص فذكر المرسلين مستدرك وأجيب بأنه ذكرهم لشرفهم (قوله صلى الله عليه وسلم الخ) انما اختار التعبير بالماضى إشارة الى نية ما كما قالوا فى أى أمر الله وقوله عليه أى على سيدنا محمد وفى التعبير بعلى إشارة الى أن الصلاة والسلام تكتنانه صلى الله عليه وسلم كتمكن المستعلى من المستعلى عليه وفى الكلام استعارة تبعية فى الحرف وتقريرها أن يقال شبه مطلق ارتباط دعاء بمذعوله بمطلق ارتباط مستعمل بمستعلى عليه فسمى التشبيه من الكلمات للجزئيات واستمرت على من ارتباط مستعمل بمستعلى عليه خاصين لارتباط دعاء بمذعوله خاصين والتحقيق أن صلى الله عليه وسلم على فلا حاجة للاستعارة (قوله وعلى آله)

عطف على الضمير في عليه بأعادة الخافض لانه لا يجوز العطف على الضمير المحرور  
من غير اعادة الجار عند الجمهور وأجاز ابن مالك والاشارة الى أن العطية الواصلة  
للال والصحب دون العطية الواصلة له صلى الله عليه وسلم وانما قدم الال على  
الصحب لانه الصلاة على الال ثابتة بالنص كقوله صلى الله عليه وسلم قولوا اللهم  
صل على محمد وعلى آله وأما الصلاة على الصحب فهي ثابتة بالقياس والمبرام بالال  
في مقام الدعاء كل مؤمن ولو عاصيا وفي مقام المدح الاتقياء وفي مقام الزكاة بنو  
هاشم وبني المطلب عندنا معاشرا شافعية وأما عند المالكية فبنو هاشم فقط  
(قوله وصحبه) عطف على الال وهو من عطف الخاص على العام عموما مطلقا لما  
علمت من أن المراد بالال في مقام الدعاء كل مؤمن ولو عاصيا وأما بالنظر لا طلاق  
الال على بني هاشم وبني المطلب فيكون من عطف الخاص من وجه على العام  
من وجه فانه يجمع الال والصحب في سيدنا على وينفرد الصحابي في سيدنا أبي بكر  
وينفرد الال في الاشراف الا أن (قوله أجمعين) تأكيد في كل من الال والصحب  
(قوله صلاة وسلاما) هما اسماء مصدران صلى وسلم منصوبان على المفعولية المطلقة  
مبينتان لنوع عامهما وهو الصلاة والسلام الدائمات (قوله دائمين) استشكك  
بأن الصلاة والسلام لفظان بقبضين بمجرد النطق بهما فكيف يوصفان بالدوام  
وأجيب بأن المراد دائمين من حيث ثوابهما وهذا متضمن للدعاء بقبول صلاة  
المصلي وسلامه وباستمرار إيمانه وموته على الإيمان والحق أن الصلاة والسلام  
هنا مطلوبان من الله تعالى والدوام وصف لهما حقيقة ولا يصح أن يكون قوله دائمين  
نعنا موصولا لاختلاف العالمين معنى ولا مقطوعا لأن شرطه تعيين المتنوع بدون  
النعن وهنالم يتعين هل هما دائمان أولا وحيدنفذهي حال من التكررة وان كان قليلا  
على حد صلى رسول الله في مرضه جالساً وصلى وراءه رجال قياماً كذا قاله الشمس  
الحفنى ونوقش بتوجيه كونه موصولاً بأن العالمين في حكم المتحددين معنى اذ معنى  
الصلاة الرحمة والتعظيم ومعنى السلام التحية وهي رحمة وتعظيم ونوقش أيضاً  
بتوجيه كونه مقطوعاً بأن المتنوع في هذا المقام متعين فان الاثني عشر صلى الله  
عليه وسلم الصلاة والسلام الدائمات على أنه يمكن التخصيص عن القلة بجعله حالاً من  
محدوف مع العامل فيها والتقدير أطلبهم مادائمين (قوله الى يوم الدين) أي الى يوم  
الجزاء الذي هو يوم القيامة وأما النسخة الثانية ولا انتهاء له وقيل انتهائه باستقرار  
أهل الجنة في الجنة وأهل النار في النار والغرض من ذلك التأييد كما هو عادة  
العرب فان عادتهم أنهم يأتون بمثل ذلك ويريدون منه التأييد كما في قوله

وصحبه أجمعين صلاة وسلاماً  
دائمين متلازمين الى يوم  
الدين

اذا غلب عنكم أسود العين كنتم كراما وانتم ما أقام الاثم  
 أى اذا غلب عنكم أسود العين وهو جليل معروف كنتم كراما وانتم الاثم مدة  
 اقامته أى دائما وأبدا فتكون الغيبة هنا داخلة على خلاف الغالب بنى المقيال بالي  
 والمناسب للتأييد أن يراد بيوم الدين ما لا انتباه له كما هو القول الاول (قوله وبعد  
 قد اشتهروا) أن الواو نائبة عن أمأوهى نائبة عن مهمما والاصل الاصيل مهمما يكن  
 من شىء فيقول بعد الخ فحذفت مهمما ويكن ومن شىء وأقيمت امامة ما ذلك فصار  
 أمأوهى بعض العلماء يعبر بذلك فيقول أمأوهى وهو السنة لانه صلى الله عليه وسلم  
 خطب فقال أمأوهى بعضهم يحذف أمأوهى يعوض عنها الواو فيقول وبعد كما هنا  
 فالواو نائبة النائب ويصح أن تكون للاستتفاء أو لعطف قصة على قصة  
 والظرف مبنى على الضم لحذف المضاف اليه ونية معناه أى النسبة التقييمية التى  
 بين المضاف والمضاف اليه وهذه كلمة يؤتى بها الانتقال من أسلوب الى أسلوب  
 آخر أى من نوع من الكلام الى نوع آخر وبين النوعين نوع مناسبة كما هنا فان  
 بين ما قبلها وما بعددها نوع مناسبة لان كلاً منهما دلالة على شىء من قبيل  
 الاقتضاب المشوب بالتخلص أى الاقتطاع المخلوط بالتخلص وأما الاقتضاب المحض  
 أى الاقتطاع الخالص فهو الانتقال من كلام الى آخر لا مناسبة بينهما كما فى قوله  
 لورأى الله أن فى الشيب خيرا \* باورته الولدان فى الخلد شيئا  
 كل يوم تبدى صروف الليالى \* خلقا من أى سعيد غريب  
 فلا مناسبة بين البيت الاول والثانى فيسمى الانتقال فى ذلك الاقتضاب المحض  
 وأما التخلص المحض فهو الانتقال من كلام الى آخر مع المناسبة الظاهرة كما فى قوله  
 أمطلع الشمس تبغى أن تؤم بنا \* فقلت كلا ولكن مطلع الجود  
 فبين مطلع الشمس ومطلع الجود مناسبة ظاهرة فيسمى الانتقال فى ذلك التخلص  
 المحض والاصل أن أقسام الانتقال ثلاثة اقتضاب محض وتخلص محض واقتضاب  
 مشرب بتخلص وبقيت أبحاث فى هذه الكلمة مشهورة لا نظير يذكرها  
 (قوله فيقول) الغاء واقعة فى جواب أما التى نابت عنها الواو وفى جواب الواو  
 النائية عن أمأوهى جعلها نائبة عن أمأوهى على جعلها للاستتفاء  
 أو لعطف فتكون الغاء زائدة أو واقعة فى جواب إما المتوهم وكان مقتضى  
 الظاهر أن يقول فأقول بهزة التوكيد فعدوله الى ياء الغيبة فيه التفتت على مذهب  
 السكاكى وحده القائل بأنه لا يشترط فى تسميته التفتت أن يتقدم على ما يوافق  
 الظاهر هذا ان لم ينظر لقوله أشهد فيمات قدّم ولا ملحق الإسملة كأولف فان



نظر لذلك كان التفاتاً أيضاً على مذهب الجهم ورافعائين بأنه يشترط في تسميته  
 التفاتان تقدم ما ذكر ولا بد لالتفات من نكته ونكته هذا التوصل الى وصف  
 نفسه بالافتقار لرحمة ربه على وجه كونه عمة فانه اذا قال فاقول حال كوني فقيرا  
 مثلا كان فضله (قوله الفقير) أي كثر الافتقار جعل مبيغة مبالغاة أودائه ان  
 جعل ضفة مشبهة وهو مأخوذ من قوله تعالى يا أيها الناس أنتم الفقراء الى الله وقوله  
 لرحمة ربه أي احسانه فهي صفة فعل بخلاف ما لو خسرت بارادة الاحسان فانها  
 صفة ذات لكن المناسب هنا الاول وقد تقدم الكلام على الرب ((قوله القريب)  
 أي قربا بمعنى بالاحسان لا استحسانه عليه تعالى وقوله المحيب أي لمن دعاه ولا يخفى  
 ما في هذين الوصفين من التلميح لقوله تعالى واذا سألك عبادي عني فاني قريب  
 أجيب دعوة الداعي اذا دعان (قوله عبد الله) يدل أو عطف بيان وهو اسم المؤلف  
 وقوله الشنشوري ضبطه بدر الدين القرافي بشينين معجمتين الأولى مفتوحة  
 والثانية مضمومة وهما المشهور على الالسننة وضبطه البولاق بكسر الشين  
 الأولى وفتح الثانية وهما نسبة لشنشور بلدة بالترقية وقوله الشافعي أي المتعبد  
 على مذهب الامام الشافعي رضي الله تعالى عنه فهو نسبة لشافعي والقاعدة أنه  
 اذا حوى المنسوب اليه ياء النسب تحذف ويؤتى بأخرى كما قال ابن مالك ومثله  
 مما حواه اخذ وقوله الغرضي نسبة للفرائض لعلمه بها وسماها في الكلام  
 على ذلك عند قول المصنف على مذهب الامام زيد الغرضي (قوله الخطيب)  
 أي بالجامع الأزهر ولد سنة خمس أو ست وثلاثين وتسعمائة وتوفي سنة تسع  
 وتسعين وتسعمائة ودفن في المحاورين بالصحراء رحمه الله تعالى رحمة واسعة  
 (قوله قد سألني الخ) هذه الجملة في محل نصب مقول القول وقيل للتحقيق وسأل  
 بمعنى طالب وقوله ولدي عبد الوهاب كان شابا نشأ في عبادة الله تعالى مواظبا  
 على الاشتغال بالعلم الشريف وتوفي وله من العمر نحو ست وعشرين سنة (قوله  
 وفقه الله) هذه جملة معترضة بين مفعولي سأل قصد بها انشاء الدعاء لولده بالتوفيق  
 وهو خالق قدرة الطاعة في العبد ولا حاجة لقول بعضهم وتذهب على سبيل الخير اليه  
 ليخرج الكافر لان الراجح أن المراد بالقدرة عرض يقارن الله عمل يخلقه الله تعالى  
 في العبد ولم يوجد من الكافر فعل الطاعة حتى تقارنه تلك القدرة فهو خارج  
 من قول الامرفان فسرت بسلامة الآلات أي الاعضاء كاليد والرجل وان كان  
 هذا التفسير مرجوحا احتج لزيادة ما ذكر ليخرج الكافر فانه ليس بموفق مع  
 سلامة آلاته فان عم كان توفيقا عاما متعلقا بجميع الطاعات وان خص كان

الفقير الى رحمة الله ربه  
 القريب المحيب عبد الله  
 الشنشوري الشافعي الغرضي  
 الخطيب بالجامع الأزهر قد  
 سألني ولدي عبد الوهاب  
 وفقه الله

توفيقاً خاصاً أي متعلقاً ببعض الطاعات ولم يذكر في القرآن الامرة واحدة ولذلك  
يقولون بالتوفيق عزيز (قوله للصواب) أي للامر الموافق للواقع كأنه ارتكب  
التجريد حتى احتاج لقوله للصواب فأراد من التوفيق خلق القدرة فقط فكأنه قال  
خلق فيه قدرة للصواب أي لموافقة الواقع أو أنه رأى ان المقام يقتضي الاطناب  
(قوله أنا أشرح) في تأويل مصدر مفعول ثان لسأل والمفعول الاقل هو الياء  
في سألتني أي سألتني شرح والشرح لغة الكشف والبيان ومنه قولهم اشرح لي ما في  
ضميرك واصطلاحاً ألقاظ مخصوصة دالة على معاني مخصوصة على وجه مخصوص  
كبيان الغافل والمفعول وتفسير الضمير وغير ذلك وقوله المنظومة صفة لموصوف  
تخذوف أي المقدمة المنظومة من النظم وهو لغة الجمع واصطلاحاً الكلام الموزون  
المقفي قصداً بخلاف ما اذا كان لا قصداً كما يقع في القرآن فإنه لم يقصد كونه نظاماً  
وفي كلام الشارح اشارة الى أن ما كان من بحر الرجز يسمى نظاماً خلافاً لمن قال يعد  
نثر وقوله الرحيم أي المنسوب له مؤلفها الإمام أبي عبد الله محمد بن علي ابن الحسين  
الرحبي المعروف بابن المتقنة كذا في اللؤلؤة وغيرها وفي البرهان في السبطين  
الحسين الحسن وفيه أنه عرف بابن موفى الدين اهـ ويمكن الجمع وفي شرح  
النبيتي وغيره ابن علي بن محمد ابن أحمد اهـ والرحبي نسبة للرحبة وفي القاموس  
لهامعان من ساقرية بدمشق أو الياسمة وموضع بغداد قال وينور حبة بطن من حير  
وينور حبة محر كاطن من همدان ولم يعلم ما ينسب المؤلف له من ذلك (قوله أسكن  
الله مؤلفها) جملة خبرية لفظاً انشائية معني قصدهم بالشارح انشاء الدعاء للمؤلف  
وقوله العترة جمع غرفة بضم الاقل وفتح الثاني في الجميع وسكونه في المفرد وهو  
المنزلة العالية وتجمع أيضاً على غرفات بضم الراء وفتحها وسكونها وقوله العالية صفة  
كاشفة ان كانت بمعنى العالية لان من شأن الغرف ان تكون عالية فان كانت بمعنى  
الزائدة في العلول يكونها صيغة مبالغة كانت صفة مخصوصة فكأنه قال أسكنه الله  
الامكنة العالية الزائدة في العلول على غيرها (قوله فأجبت) معطوف على سألتني  
والفاء مشعرة بالتعقيب وهو ظاهر ان كانت الاجابة بالوعد وكذا ان كانت بالشرع  
لان التعقيب في كل شيء بحسبه ولم يؤخر ولا يستخارة أو استشارة لما رأي  
في الاجابة من الخير وقوله لذلك أي للشرح المطلوب للسائل المستفاد من اشرح  
(قوله سالكاً) حال من التاء في أجبت وقوله من الاختصار بيان لاخسن  
المسالك مقدم على المبين لاجل السمع والاصل سالكاً احسن المسالك من  
الاختصار أي وذلك الاحسن هو الاختصار وهو تقليل اللفظ وتكثير المعنى كما ذكره

والصواب ان أشرح المنظومة  
الرحيمه أسكن الله مؤلفها  
والعرف العلية فأجبت له ذلك  
سالكاً من الاختصار  
أحسن المسالك



شيخ الاسلام وغيره وبعضهم قال تقابل اللفظ سواء كثر المعنى أو نقص أو ساء  
 والمسالك جمع مسائل وهو طريق السلوك (قوله وعلمته) بكسر الميم في الماضي  
 والضم يرعايد للشرح المفهوم مما تقدم وعبر بالماضي بقوة رجائه حصول ما ذكر  
 وكذا يقال فيما بعد فلا ينافي أن الخطبة سابقة على التأليف كما يقتضيه سابق  
 الكلام حيث عبر فيها تقدم الفعل المضارع بقوله فيقول ولا حقه حيث قال هذا  
 أو أن الشروع في المقصود وقوله عمل الطبيب للحبيب أي عملاً كعمل الطبيب  
 المحبوب ففعل الأول بمعنى اسم الفاعل والثاني بمعنى مفعول والغرض من هذا  
 التشبيه بيان كمال الاجتهاد في تحصيل المراد لكن اعترض هذا بقول الأطباء الحب  
 لا يطب محبوبه والعاشق لا يطب معشوقه والوالد لا يطب ولده وأجيب بأن معنى  
 قوتهم الحب لا يطب محبوبه لا يعالج في جسده لئلا يتألم فلا ينافي أن الحب يصنع  
 فهو معجون ويجمع فيه الأدوية النافعة لمحبوبه وبالعكس في النصيحة فالمعنى أن الشيخ  
 بالغ في الاجتهاد في هذا الشرح وجمع فيه ما ينفع الطلبة كما بالغ الطبيب في صنع  
 المعجون لمحبوبه ويجمع فيه الأدوية النافعة وأخذ الشارح ذلك من قول ابن هشام  
 في قواعد علمه عمل من طب لمن حب (قوله وقررت فيه العبارات أي تقريب)  
 أي قررت في الشرح المذكور العبارات لأذهان الطلبة تقريباً كاملاً فقوله أي  
 تقريب منصوب على المفعولية المطلقة وهو موضوع لأفادة الكمال فإن قلت  
 في كلامه ظهرفية النبي في نفسه لأن العبارات هي نفس الشرح قلت يلاحظ  
 في العبارات التفصيل وفي الشرح الأجمال فلو من ظهرفية المفصل في الجمل أو ظهرفية  
 الأجزاء في الكل (قوله وتعرضت فيه للخلاف بين الأئمة) أي في الجملة والافتقار  
 لا يتعرض للخلاف في كثير من مسائله والأئمة بتحقيق الممترتين وتسهيل الثانية  
 وبهما قرئ في السبع ويابد المأيا وبهما قرئ من طريق الطائفة لامن طريق  
 الشاطبية والمراد بالأئمة عند الإطلاق الأئمة الأربعة المجتهدون (قوله وبينت فيه  
 ما اجتمعت عليه الأمة) أي في الجملة كما مر في الذي قبله والمراد بالأمة المجتهدون منهم  
 الأربعة المشهورون وغيرهم لا غير المجتهدين إذ لا دخل لهم في الإجماع (قوله وسميته  
 الحج) أي وضعت عليه هذا الاسم والتحقيق أن أسماء الكتب من حيز علم الشخص  
 كإسماء العلوم بناء على أنه لا يظن تعدد الشيء بتعدد محله لانه تدقيق فلسفي لا يعتبره  
 أرباب العربية فإسماء الكتب موضوعية لا لفاظ مخصوصة الدالة على المعاني  
 المخصوصة وهي إذا كانت مستحضرة في ذهن المصنف هي بعينها إذا كانت مستحضرة  
 في ذهن غيره غاية الأمر أنه شيء واحد تعدد محله وهكذا أسماء العلوم فهي موضوعية

وعلمته عمل الطبيب للحبيب  
 وقررت فيه العبارات أي  
 تقررت وتعرضت فيه  
 للخلاف بين الأئمة وبينت  
 فيه ما اجتمعت عليه الأمة  
 وسميته

للقواعد المخصوصة وهي اذا كانت مستحضرة في ذهن زيد هي بعينها اذا كانت  
مستحضرة في ذهن غيره غاية الامر انه شيء واحد تعدد محله فان نظرنا تعدد الشيء  
بتعدد محله كما عليه الحكماء فكل من أسماء الكتب وأسماء العلوم من قبيل علم  
الجنس فأسماء الكتب موضوعات للنوع الشامل لما في ذهن المصنف وغيره  
وأسماء العلوم كذلك فالتفرقة بينهما ما يجعل أسماء الكتب من حيث علم الجنس  
وأسماء العلوم من قبيل علم الشخص تحكم (قوله القوائد الخ) هذا كله هو المفعول  
الثاني فكل كلمة من هذا التركيب بمنزلة الزاي من زيد فلامعنى له بعد العملية وأما  
في الاصل فالقوائد جمع فائدة وهي لغة ما استفدت من علم أو مال أو غيرهما بحجاء  
وأصطلاح المصلحة المترتبة على الفعل من حيث انها ثمرته ونتيجته وأما من حيث  
انها في طرف الفعل فتسمى غاية فهمها متحدان ذاتا مختلفان اعتبارا كما ان العلم  
والغرض كذلك فالعلمة هي المصلحة المترتبة على الفعل من حيث انها باعثة للفاعل  
على الفعل وأما من حيث انها مقصودة للفاعل من الفعل فتسمى غرضا والفائدة  
وان غاية أعم من العلم والغرض عموما مطلقا فتجتمع الاربعة فيمما لو حفر بقصد الماء  
وبدتم بام الحفر ظهر الماء ويوجد الاقلاق ولا يوجد الاخيران كما لو حفر بقصد الماء  
فيه بدتم الحفر ظهر كنز فيقال له فائدة وغاية ولا يقال له علم ولا غرض وقال بعضهم  
قد تنفرد الفائدة عن الغاية فيمما لو حفر بقصد الماء فعلى نصف الحفر ظهر كنز  
ولم يقطع الحفر بل أتمه فيقال لهذا الكنز فائدة ولا يقال له غاية لانه ليس في طرف  
الفعل وردة بعضهم بأنه في طرف الفعل الذي قبله وأما الذي بعده ففعل جديد  
كما يعلم من شرح رسالة الوضع مع حواشيه او الشنشورية نسبة للشنشورية على  
الضبطين السابقين وقوله في شرح الخ أي الكائنة في شرح الخ وهو من ظرفية  
المدلول في الدال وقيل علمت أن هذا كله قبل العملية والا فمما بالتركيب كله  
علما (قوله وأما أسأل الله المنان) هكذا في نسخة وفي نسخة المنان ومعناها  
المنعم الا ان الثاني يفيد الكثرة من المن وهو الانعام ويطلق المن أيضا على تعداد النعم  
وهو مذموم الامنية تعالى ومن الرسول والشيخ والوالد وقوله بفضلته متعلق بالمنان  
أو المنان على ما تقدم ويحتمل تعلقه بأسأل وتكون الباء للقسم وقوله ان ينفع به  
في تأويل مصدر مفعول ثان لا سأل والاول لفظ الجلالة لكن الا دب أن يقال  
منصوب على التعظيم (قوله كما نفع بأصله) أي كنفعه بأصله فاصدورية أي آلة  
في تأويل ما بعدها بمصدر وأما قول العلماء تؤول مع ما بعدها بمصدر ففقيه تسمي والمراد  
ما قلناه والمتبادر أن المراد بأصله الكتب التي ألف منها هذا الشرح ويحتمل أن

المراد به المتن لأن الشرح تابع لمتن فهو أصل له (قوله وأن يعصمني) معطوف على  
أن ينفع فقد سأل المؤلف بشيئين النفع والعصمة والمراد بها العصمة الجسدية وهي  
الحفظ من الذنب مع جواز وقوعه لا العصمة الواجبة وهي الحفظ من الذنب مع  
استحالة وقوعه فالأولى يجوز سبها لسادون الثانية لا اختصاصها بالانبياء والملائكة  
وقوله وقارنه أي على وجه التدريس أو لطلب العلة أو نحو ذلك (قوله من الشيطان)  
يحمل أن المراد به إبليس ويحمل أن المراد به كل متمرد عات وهو الأول  
وقوله الرجيم أي الراجم الناس بالسوسوسة أو المرجوم بالشهب لأن الشياطين  
كانوا يسترقون السمع من السماء فوجوا بالشهب منه عالم من استراق السمع  
فرجيم فعيل بمعنى فاعل أو مفعول (قوله فانه الخ) علة لقوله وأنا أسأل الله الخ  
وقوله رؤف أي كثير الرأفة وهي تشدة الرحمة وقوله رجيم أي كثير الرحمة وهو  
معالم من قوله رؤف لكن مقام الثناء مقام الطناب وقوله جواد أي كثير الجود  
وهو بتخفيف الواو في الأكثر وروى بالتشديد لكنه نادر كما يعلم من قول الشيخ  
الذنو شري

ومرسل بسند معتضد جاء الجواد في صفات السند

تخفف الواو زواه الأكثر وشدة يروى ولكن ينذر

فعلى هذا يجوز عبد الجواد بالتخفيف والتشديد وان اشتهر بمنع التشدد وقوله كريم  
أي كثير الكريم وهو معلوم من قوله جواد لكن مقام الثناء مقام الطناب كما علمت  
والمبالغة هنا بمعنى الكثرة التي هي المبالغة التحوية لا بمعنى إعطاء الشيء فوق  
ما يستحق التي هي المبالغة البيانية لأنها بهذا المعنى مستحيلة على الله تعالى (قوله  
وهذا أو ان الشروع في المقصود) أي وهذا الزمن الحاضر وقت الأخذ في المقصود  
الذي هو شرح الكتاب من أوله إلى آخره وليس المراد به المقصود بالذات لأن أوله باب  
أسباب الميراث الخ وقوله بعون الملك المعبود أي متلبسا بأعانة الملك المعبود أي  
المستحق للعبادة وتقديم الكلام على الملك (قوله قال المؤلف الخ) صريح في أن  
البسملة من كلام المصنف وهو الذي أطبق عليه الشارحون ويدل له كتابته بقرآن  
الجيزة كغيرها من بقية نقوش المتن وكال مقام المصنف فانه يقتضي أنه يبدأ بالبسملة  
وفي الأثر قوة يحتمل أن لا تكون البسملة من كلام الناظم فيكون ابتداءه بالمحمد حقيقة  
أم هو بعيد وكان شبهته ان المتن نظم والبسملة ليست نظما ويرد ذلك بأن الأولى  
أن لا يدخل البسملة في النظم فإفعله الشاطبي حيث قال بدأت بسم الله في النظم  
أولا خلاف الأولى (قوله رحمه الله تعالى) جملة دعائية (قوله بسم الله الرحمن

وان يعصمني وقارنه من  
الشيطان الرجيم فانه رؤف  
رجيم جواد كريم وهذا  
أو ان الشروع في المقصود  
بعون الله الملك المعبود قاله  
المؤلف رحمه الله تعالى آمين  
(بسم الله الرحمن الرحيم)

(الرحيم) اشتملت البسملة على خمسة ألقاب الباء والاسم وانغظ الجلالة والرحمن والرحيم  
 وقد تكلم الشارح على الباء حيث ذكره متعلقاتها وأما معناها فأنها والاستعانة  
 أو المصاحبة على وجه التبرك والاسم مشتق من السمو عند البصريين أو من وهم  
 عند الكوفيين ومعناها ما دل على معنى وانغظ الجلالة علم على الذات الاقدس وقوله  
 الواجب الوجود المستحق لجميع المحامد تعين للمسمى لا من جملة المسمى كما هو التحقيق  
 وهو اسم الله الاعظم عند الجهور والرحمن الرحيم بمعنى المحسن لكن الاقل هو المحسن  
 بجلال النعم والثاني هو المنعم بدقائق النعم والكلام على البسملة كثير وشهير (قوله  
 أي افتتح) اشارة لمعلق الباء كما تقدم وأقسامه ثمانية لانه اما أن يكون فعلا أو يكون  
 اسما وكل منهما ما جاء وما خاص وكل منهما اما مقدم واما مؤخر فبالجملة ما ذكرنا ولاها  
 ان يكون فعلا خاصا مؤخرا اما الاول فلان الاصل في العمل لا الافعال وأما الثاني فلان  
 كل شارح في شيء يضم في نفسه لغظ ما جعل التسمية مبدأ له وأما الثالث فلان فائدة  
 الحصر ولان قدیم اسمه تعالى وقول الشارح أي افتتح مشتمل على وجهين من الثلاثة  
 المذكورة كونه فعلا وكونه مؤخرا ولم يشتمل على الوجه الثالث وهو كونه خلافا  
 له لك قال الشارح وأولى منه أو أف ووجه ما علمت من أن كل شارح في شيء  
 يضم في نفسه لغظ ما جعل التسمية مبدأ له وأيضا تقدم به كذلك ينبغي أن تكون  
 جميع أجزاء التأليف ملابسة للبسملة فتعود بركتها عليهم وأنما قدر الشارح أولا غير  
 الاولى مع امكان تقدم الاولى اشيا كما قوله في الحمد نستفتح كما قاله الاستاذ الحنفى  
 (قوله أول الخ) لفظا أول بالرفع على الابتداء وبذلك خبر على أن الباء زائدة  
 أولية صورية والمعنى أول استغنا حنا القول ذكر حمد ربنا أو مصور بذلك حمد ربنا  
 ويصح قراءته بالنصب على أنه ظرف لمخدوف متعلق به قوله بذلك والتقدم يرتبط  
 في أول استغنا حنا بذلك كرايخ والظاهر أن هذا اخبار من المصنف بأنه ذكر الحمد  
 بعد واليه يشير قول الشارح فيما يأتي ثم حقق ما وعده ويحتمل أن المصنف قصد  
 بذلك انشاء حمد لانه اعتراف بأن الحمد رتبة التقديم وهذا يتضمن الثناء أفاده المحقق  
 الامير (قوله ما نستفتح) أي استغنا حنا فاصدورية لا موصول اسمى بل موصول  
 حرفي وانما أتى بالنون الدالة على المقامة لانها رتبة تعظيم الله له حيث أهله للحمد  
 تحتها بالنعمة والسين والتاء زائدتان للتأكيدها والمبالغة لا لطلب كافي وقوله  
 تعالى يستغفرون على الذين كفروا أي يطلبون الفتح أي النصر عليهم ولا إله يورثه  
 كاستحجر الظن أي صار حجرا ولا للنسبة وعدة الشيء على صفة مخصوصة  
 كاستحسن العدل واستعجت الظلم (قوله أي نفتتح) اشارة بذلك إلى أنه

ليس المراد بالاستفتاح الاستدعاء وهو الطلب كما قاله الكنا في بل المراد به الافتتاح  
وقوله أي نبتدي مجرد توضيح هذا هو المتعين كما قاله العلامة لا يروى بشير اليه كلام  
الأثرثة وإنما قول البولاق في ما كان الافتتاح يطلق على الاستدعاء وليس بمواد وإنما  
المراد بالإستدعاء قال أي نبتدي فغير ظاهر لان الذي يطلق على الاستدعاء والطلب  
الاستفتاح بالسين والتاء وهو مذاق اندفع بالثقف يرأول في الشرح فالحق  
ان التفسير الثاني لمجرد الايضاح والمراد نبتدي بدأ اضفيا فلا ينافي ابتداءه  
أولا بالسملة على ما تقدم (قوله المقالا) مفعول لنسبة فتح وهو صيدوي بمعنى  
القول كما ذكره الشارح بعد (قوله بالغ الاطلاق) أي الالف التي حصل بها  
اطلاق الصوت وامتداده كما في قوله أقل اللرم غاذل والعتابا وقولي ان أصبت لتقيد  
أصبا (قوله أي القول) تفسير للقائل وقوله وهو الملفظ الخ نفسه للقول ولا يخفى  
أن اللفظ يشمل المفرد والمركب وقوله الموضوع لمعنى ظاهر في المفرد وكذا  
في المركب على الأصح من أن دلالة المركب رضية ومن يقول بأن دلالة عقابية  
يبدل الوضع بالدلالة (قوله خلافا) أي أخالف خلافا أو أقول ذلك حال كوني  
مخالفًا وقوله على المذهب أي كمدن مقلاب زيد وقوله أيضا أي كما أطلقه على  
المستعمل (قوله كما نقله) أي نقل إطلاقه على المذهب وقوله الجلال أي جلال  
الدين واسمه هبة الرحمن ولقبه والده وهو صغير بجلال الدين واشتهر بابن المكتب  
كما قيل ان أباه أرسل أمة تأتيه بكتاب من كتبه فوضعت بين الكتب والسيوطي  
نسبة إلى سيوط مثلثة السين وهي بلدة شهيرة بالصعيد ويقال لها أسبوط بالهمزة  
المضمومة كما نقله الاستاذ الحفني عن بعض حواشي الغيطي عن الليث السبيوطي  
(قوله عن أبي حيان) هو أمين الدين بن يوسف بن علي ابن يوسف وهو نحوي لغوي  
لازم بهاء الدين بن النحاس بن قدم القاهرة وتوفي بها وكان على مذهب داود  
الظاهر (قوله رحمه الله تعالى) جملة دعائية لها (قوله ويطلق) أي القول وعلى  
هذا الاطلاق يعبدى بالباء فيقال قال أبو حنيفة بكذا أي رآه واعتقده وقوله على  
الرأي والاعتقاد والعطف فيه للتفسير (قوله مجازا) أي حال كونه مجازا بالاستعارة  
أو مجازا مرسلًا على الأول شبه الرأي والاعتقاد بمعنى القول وهو اللفظ الموضوع  
لمعنى بجامع ترتب الفائدة على كل واستعير اسم المشبه به للمشبه على طريق  
الاستعارة التصريحية الأصلية وعلى الثاني أطلق اسم السبب وأريد السبب لان  
الاعتقاد يتسبب عنه التلفظ بالامانع أو أطلق اسم الدال وأريد الدلول لان  
القول يدل على الاعتقاد من قال الله واحد دلنا ذلك القول منه على اعتقاده

أي نبتدي (المقالة) باللف  
الاطلاق أي القول وهو  
اللفظ الموضوع لمعنى خلافا  
لمن أطلقه على المذهب أيضا  
كما نقله الجلال السبيوطي  
عن أبي حيان رحمه الله  
ويطلق على الرأي  
والاعتقاد مجازا

لأنه وحيد أفاده العلامة الأمير بإيضاح ووقع في عبارة بعضهم في تقرير المجاز المرسل من أماليق اسم السبب على المسبب إذا الاعتقاد يتسبب عن القول اهـ والظاهر عكسه كما قلناه (قوله والقول والمقال) والمقال المبتدأ وقوله مصدر خبر عنها قال الاستاذ الخفني الأول قياسي قال في الخلاصة

فعل قياس مصدر المسمى به من ذي ثلاثة كدردا

والأخيران شهما عيان اهـ بهض تحذف ونافسه المحقق الأمير بأن مقال لا مصدر ميمي وأصله محقول على وزن مفعول وصوغ مفعول من الثلاثي مطرد مقيس كمضرب ومقتل ومذهب فقال قياسي ومقالة تانيته (قوله لقال يقول) الأول ما مضى والثاني مضارع كالأخفي (قوله وأصل قال الخ) وأصل يقول يقول كينصر فقلت الضمة للساكن قبلها فصار يقول والمراد بقوله هم الأصل كذا أن حق النطق أن يكون كذا وليس المراد أنهم نطقوا بذلك ثم غيروه وقوله قول أي بفتح الواو لا بكسرها والالكان مضارعه يقال ككضاف فان أصل ما ضيه خوف بكسر الواو ولا بضمها والالكان لازما مع أنه متعد في نصب الجملة بكقلت الحمد لله أو المفرد الذي في معنى الجملة كقلت قصيدة أو المفرد الذي قصديه اغضاه بكقلت فبدأ أي هذا اللفظ وضمت القاف في قلت ليعلم أن المحذوف واو ككسرت الباء في بهت ليعلم أن المحذوف ياء وانما كسرت الخاء في خفت مع أن المحذوف واو ليعلم أن أصلها الكسر (قوله تحركت الواو وانفتح ما قبلها) أي وجدت الواو متحركة ووجد ما قبلها مفتوحا وهكذا يقال في الباء كما في نحو باع فان أصله بيع فيقال فيه تحركت الياء وانفتح ما قبلها بالمعنى المذكور وقوله فقلت ألفا أي لا تتحقق لان حركة الواو والياء الذاتية ثقيلة عليهما ولو سكننا الصاد أمرت قبيل للحركة ولم يأمناء منها فاستجار بحرف يستقبل فيه الحركة وهو الالف فقلت الياء ليأمنيا من الحركة (قوله ويقال لما فشى) أي لما اشتهر وكثر وقوله من القول بيان لما فشى وقوله قالة وقالا وقيل لا كان الظاهر الرفع لأنه نائب فاعل ليقال ويجاب بأنه جار على مذهب الأخفش المحوذيانية الجار والمجرور مناب الفاعل مع وجود المفعول فيكون النائب عن الفاعل قوله لما فشى على حد قوله

وانما يرضى المنيب ربه مادام مؤنيا بذ كقلبه

ينصب قلبه لنياية الجار والمجرور وهو بذ كرفاهه نائب فاعل لمعية نا وأصله معنويا اجتمعت الواو والياء وسبغت أحدهما بالساكن كون فقلت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء وقلت ضمة النون كسرة لتصح الياء ويجاب أيضا بأنه نصب على حكاية



ما وقع في قولهم قال قال الخ لكنه شاذ لا يحكي بغير أي إلا العلة لم يعد من كما إذا قال  
 شخص رأيت زيدا أقول من زيدا (قوله ويقال أقولتني الخ) كان القياس أعلاله  
 فيقال أقولتني كذا قمتني وأصله أقولتني فيعمل بنقل حركة الواو للقف ثم يقال تحركت  
 الواو بحسب الأصل وانفتح ما قبلها إلا أن قلبت القاف ثم حذفت للقاف الساكنين  
 وقد يقال ترك الأهل هنا خوفا من أن يلتبس بأقولتني من البيع مثلا ابتداء  
 كما جعوا العبد على أعياده مع أن القياس أعواد لانه واوى فانه من عادى يعود لانه لا  
 يلتبس بأعواد الخشب وقوله مالم أقبل أي الذي لم أقبله وقوله وقولتني أي مالم أقبل  
 ففيه حذف من الثاني لدلالة الأول عليه وقوله نسبته إلى أي فاه مرة في الأول  
 والتضعيف في الثاني لفائدة النسبة (قوله ورجل) أي ويقال رجل وقوله مقول  
 وزن مفعول وقوله في مقول على وزن مفعول وقوله وقول على وزن مفعول وقوله  
 كثير القول استغادة الكثرة من الأخيرين ظاهرة لكونهما من صيغ المبالغة  
 وأما من الأول فباعتبار أصله لأن الأصل مقول حذف ألفه تخفيفا فهو من صيغ  
 المبالغة باعتبار أصله قاله الشمس الحففي وفي بعض الحواشي المقول بكسر الميم  
 يطلق على اللسان كما في الصباح فاستغادة الكثرة فيه باعتبار أنه من أسماء الالة  
 فلا حاجة إلى ارتكاب حذف فيه يجعل الأصل مقول بالالف ثم حذفها اه وفيه  
 تعريض بما تقدم لك عن الحففي مع أن كلام الشيخ الحففي أظهر وكلام بعض  
 الحواشي فيه نظر لأن أسماء الالة تصدق بالقلة إلا أن يلاحظ جعله كله لسانا  
 مبالغة والأظهر من ذلك كله أن الكثرة من مجرد وضع الواضع كما قاله العلامة  
 الأمير فيكون الواضع وضع هذه الصيغة لا الكثرة (قوله وقوله) مبتدأ خبر يستغاد  
 من قوله أي مالم كذا الخ فكأنه قال يقال في شرحه بذكر حمد مالم كذا الخ وأما  
 قوله بذكر حمد الخ فقول القول وقال بعضهم أهل الأحسن جعل قوله مبتدأ وبذكر  
 حمد وقوله وخبره محذوف أي واضح فلا يحتاج إلى كلام عليه وقوله ربنا ليس من  
 مقول القول وفسره الشارح بقوله أي مالم كذا الخ والأول هو المأخوذ من  
 فهو كلام الشارح وإضافة ذكر الحمد من إضافة العام للخاص ولأن الحمد  
 المذكور على المعنى المصدرى فافهم والحمد على المعنى الجاصل بالمصدر (قوله أي  
 مالم كذا وسيدنا الخ) قد تقدمت لك هذه المعاني مع غيرها في النظم السابق (قوله  
 أيضا) كذا في بعض النسخ وكتب بعض الفضلاء أي فسر بما ذكر كما فسر  
 بغيره وكتب بعضهم قوله أيضا له مؤخر من تقديم أي معبودنا أيضا أي أنه  
 كما يطلق على المالك وما بعده يطلق على المعبود اه والأولى حذفها كما قاله المحقق

ويقال أقولتني مالم أقبل  
 وقولتني نسبة إلى ورجل  
 مقول ومقوال وقوال كثير  
 القول وقوله (بذكر حمد  
 ربنا) أي مالم كذا وسيدنا  
 ومصلحتنا ومربينا ومعبودنا  
 كما قال الشيخ عز الدين رحمه  
 الله تعالى أيضا

الأمير (قوله تعالى) أي تنزه ويرسم هنا بالالف المناسبة المقالا خطأ كما هو مناسب  
لفظانه على ذلك بعض المحققين وإن كان حقه أن يكتب بالياء لأن أصل ألفه ياء  
وكذا يقال في قوله العما وقوله عما وقوله الجاحدون أي من الكفر وإن كان صفة  
فالمراد بالجاحدين ما يشبه الكافرين وأهل البدع وقوله علوا كبيرا أي تزيها  
عظيما بحيث لا يشوبه شيء من ضلالهم ولا شتمهم وأخذ الشارح ذلك من معنى  
الفاعل الذي يقع من تعالى (قوله ثم حقق ما وعده) أي أثبتته في الخارج فانه  
يقال حقق الشيء أثبتته في الخارج ولو قال الشارح ثم وفي ما وعده لكان أوضح  
والوعد عند الإطلاق يستعمل في الخير وأما الشر فيستعمل فيه الإيعاد قال الشاعر  
واني وإن أوعده أو وعده \* لخلف إيعادي ومنجزه وعدي

وقوله من ذكر الحمد بيان لما وعده والاولى أن يقول من الاستفتاح بذكر الحمد  
لأنه الموعود به لا ذكرا الحمد مطلقا وقوله بقوله متعلق بحقق (قوله فالحمد الخ) الفاء  
فاء الفصيحة سميت بذلك لأنها أفصح عن شرط مقدر واتقيد إذا أردت بيان  
الحمد الموعود بالاستفتاح به فالحمد الخ وال في الحمد أما الاستغراق كما عليه  
الجمهور وأول الجنس كما عليه الزمخشري أوله هد كما عليه ابن النحاس وعلى كل  
فاللام في الله أما الاختصاص أو للاستحقاق أو الملك فهي تسعة من ضرب ثلاثة  
في ثلاثة يمتنع منها جعل اللام للملك مع جعل آل الله لأن جعل المجهود الحمد القديم  
فقط لأن القديم لا ينصف بالملك فانه جعل المجهود من يعتد بحمده قديما  
كان أو حادنا ولو ظلت الهيئة الاجتماعية مع جعل اللام للملك حينئذ (قوله  
أي الوصف الخ) هذا نفس الموضوع القضية من حيث هو بقطع النظر عن حمد  
المصنف نفسه وهذا التفسير شامل للحمد القديم بخلاف تفسير بعضهم بقوله أي  
الثناء باللسان الخ وقوله بالجميل إشارة للمجهود ولا فرق فيه بين أن يكون اختياريا  
أو لا وأما المجهود عليه قد شرط فيه أن يكون اختياريا حقيقة وهو ظاهر أو حكما  
كذات الله وصفاته فيدخل الحمد عليهم ما في تعريف الحمد وإنما قلنا بكونهم ما من  
الاختيارى حكما لأن الذات وصفات التأثير منشأ لافعال اختيارية وغير صفات  
التأثير كالسمع والبصر ملزم لله منشأ وقال الزمخشري الحمد والمدح أخوان وعليه فلا  
يشترط في المجهود عليه أن يكون اختياريا وفهم بعض الحواشي أن قوله بالجميل  
بيان للمجهود عليه فقيده بالاختيارى وجعل كلام الشارح أما على طريقة  
المتقدمين المحوزين للتعريف بالاعم وأما على رأى الزمخشري والظاهر أنه إشارة  
للمجهود وقد علمت أنه لا يقيد بالاختيارى (قوله ثابت) إشارة لعلق الجار

(تعالى عما يقول الجاحدون  
عما كبيرا ثم حقق ما وعده  
من ذكر الحمد الخ  
فالحمد أي الوصف بالجميل  
ثابت لله)



والجور وقدرة من مادة الثبوت يشمل الاحتمالات الثلاثة التي هي الاختصاص  
والملك والاستحقاق (قوله وكل من صفاته تعالى عجل) أى ولو صفات الافعال  
فان أفعاله تعالى اما فضل أو عدل وكلاهما حسن ولذلك وجب الرضاء بالقضاء  
وطاؤه بما تصف بالحسن تارة والقبح تارة من حيث كسب العبد وأما من حيث  
صدوره عن المولى فالكل حسن أو ما أحسن قول سيدى محمد وفارضى الله عنه  
سمعت الله فى سرى يقول \* أنانى الملك وحدى لا أزل

وحيث الكل عني لا قبح \* وقبح القبح من حيثى جميل

فهو وصف لله تعالى بجميع صفاته أى فحمد الله من حيث هو الذى هو موضوع  
القضية وصف لله لا جرد المصنف الواقع منه هذه الجملة لانه جرد صفة واحدة وهى  
استحقاق الحمد أو اختصاصه أو ملكه فكان المصنف قال الحمد لله باستحقاقه  
الحمد أو اختصاصه به أو ملكه له وإنما كان حمد الله من حيث هو وصفه تعالى  
بجميع الصفات مع أن معناه الوصف بالجميل وهو يصدق بكل الصفات وببعضها  
لأن الغرض التظيم ورعاية جميعها أبلغ فيه فبواسطة ذلك كان حمد الله وصفه  
تعالى بجميع صفاته وينتج ذلك قياس نظامه هكذا حمد الله وصف له تعالى بالجميل  
وكل وصف له تعالى بالجميل وصف له بجميع صفاته فحمد الله وصف له بجميع صفاته  
فالصغرى وهى قولنا الحمد لله وصف له بالجميل تعلم من قول الشارح فى تفسير الحمد  
أى الوصف بالجميل والكبرى وهى قولنا وكل وصف له تعالى بالجميل وصف له  
بجميع صفاته تعلم من قول الشارح وكل من صفاته جميل مع ما ذكرناه من أن  
الغرض التظيم ورعاية جميعها أبلغ فيه وأما النتيجة فقد ذكرها الشارح بقوله فهو  
وصف لله الخ (قوله على ما أنعم) على تعليلية وما صدريه فهو موصول حرفى لا موصول  
اسمى والا لاحتاج انعم الله بحجج وروى ما بحجج الموصول والتقدير على  
ما أنعم به فالموصول بحجج وروى على والغناء بحجج وروى بالباء ولا يجوز حذفه حيث  
الاشد وذو هذا مانع لفظى وهناك مانع معنوى أيضا وهو انه لو كانت ما موصولا  
اسميا كان المجرور عليه المنعم به الذى هو أثر الانعام مع أن الحمد على الانعام أبلغ وأولى  
من الحمد على الأثر لأن القول حمد على فعل الله من غير واسطة والثانى حمد عليه  
بواسطة الأثر هذا والذى اشتهر واختار الشيخ الامير أن الحمد على الأثر أبلغ وأولى  
من الحمد على الانعام لأن الحمد على الأثر لا يتم إلا بملاحظة التأثير فكانه حمدان  
فتدبر (قوله أى على انعامه) أشار بذلك الى أن ما صدريه وليست موصولا اسميا  
وقد علمت توجيه ذلك قوله وألفه لا إطلاق أى لا إطلاق الصوت كما مر (قوله

وكل من صفاته جميل فهو  
وصف لله تعالى بجميع  
صفاته (على ما أنعم) أى  
على انعامه وألفه لا إطلاق

ولم يتعرض لذكر المنعم به الخ) أي حيث لم يقل على انعامه بكذا وكذا فلم يتعرض  
 لذكر المنعم به لا كلاً ولا بعضاً لا اجمالاً ولا تفصيلاً فاقساماً بالتعرض لذكر المنعم به  
 أربعة تعرض لذكر المنعم به كلاً تفصيلاً وهذا لا يمكن قال تعالى وان تعدوا نعمة الله  
 لا تحصوها وتعرض لذكر المنعم به كلاً اجمالاً كان يقول الحمد لله على انعامه بجميع  
 نعمه وتعرض لذكر المنعم به بعضاً تفصيلاً كان يقول الحمد لله على انعامه بالسمع  
 والبصر وتعرض لذكر المنعم به بعضاً اجمالاً كان يقول الحمد لله على انعامه ببعض  
 النعم فهذه الاقسام الثلاثة ممكنة بخلاف الاول كما علمت (قوله قال الشيخ سعد الدين  
 التفتازاني الخ) أي في شرح قول الشيخ الخطيب القزويني في أوله تلخيص الحمد لله  
 على ما أفهم فقال السعد ولم يتعرض لذكر المنعم به اجمالاً وإنما لم يقدم قوله قال الشيخ  
 سعد الدين على قوله ولم يتعرض لذكر المنعم به مع أنه من كلام السعد أيضاً لان  
 الضمير في قول السعد ولم يتعرض راجع للشيخ الخطيب القزويني والضمير في قول  
 الشارح ولم يتعرض راجع للشيخ الرضي فلم يحسن نسبة ذلك للسعد (قوله ايهاماً  
 لقصور العبارة الخ) اعترض بأن العبارة قاصرة عن الاحاطة به قطعاً انه كان الظاهر  
 أن يسقط ايهاماً بأن يقول لقصور العبارة الخ وأجيب بأن المراد بالايهام الابقاع  
 في الوهم بمعنى الذهن مع كون القصور محققاً فهو ايهام مطابق للواقع بالنظر للاحاطة  
 بالكل تفصيلاً والابقاع في الوهم بمعنى القوة الواهية مع كون القصور غير متحقق فهو  
 ايهام غير مطابق للواقع بالنظر للاحاطة بالكل اجمالاً فمع كونه يمكنه الاحاطة بالكل  
 اجمالاً لا يوهم السامع قصور العبارة عن الاحاطة به لعظمه وكثرته فلمراد بالايهام  
 المعنيان المذكوران على التوزيع ويحتمل انه غلب الثاني على الاول فيهما  
 ايهاماً ويحتمل أن المراد ايهاماً مال كون ذلك علم مع احتمال أن العلة شيء آخر فيكون  
 المعنى ولم يتعرض لذكر المنعم به ايهاماً للسامع ان قصور العبارة عن الاحاطة به علم  
 لذلك مع كونه يحتمل أن العلة غير ذلك والظاهر الجواب الاول وعلمت من هذا أن  
 هذه علة لصورتين أعني عدم التعرض لذكر المنعم به كلاً تفصيلاً أو اجمالاً وسبب  
 الشارح الصورتين الأخيرتين بقوله ولثلاثتهم الخ كما يصرح بذلك ضنيع  
 الاستاذ الحنفى وبعضهم جعل العلة الاولى للاربعة ويصرح به كلام الشيخ الامير  
 لكن يبعده تعبير الشارح بالاحاطة فتدبر (قوله ولثلاثتهم الخ) أي لو تعرض  
 لبعض تفصيلاً أو اجمالاً فهو علة في التعرض لبعض تفصيلاً أو اجمالاً كما علمت من  
 القولة السابقة (قوله جدا) العامل فيه على الوجهين المذكورين في الشارح لفظ  
 الحمد السابق ان قلنا ان ال لا تمنع من اجمال المصدر أو العامل فيه محذوف والتقدير

ولم يتعرض لذكر المنعم به  
 قال الشيخ سعد الدين  
 التفتازاني رحمه الله تعالى  
 ايهاماً لقصور العبارة عن  
 الاحاطة به ولثلاثتهم  
 اختصاصه بشئ دون آخر  
 (جدا)

والبنغض والمسا عين تذرك العلويات والمكوتيات تسمى البصيرة اها باختصار (قوله  
والعمى مقصور) أى لا يمدود وسمى مقصورا لانه قصر عن ظهور الحركات فيه وقوله  
يكتب بالياء أى لان ألفه منقلبة عن الياء لكن في عبارة المصنف يكتب بالالف  
كما مر (قوله وهو فقد البصر) أى عما من شأنه ان يكون بصيرا وهذا على القول بأن  
العمى عدمى وهو قول الحكماء فالنقابل بينه وبين البصر من تقابل العدم والملكية  
واما على القول بأنه وجودى وهو قول أهل السنة فيعرف بأنه أمر وجودى بضاد  
البصر فالتقابل بينهما وبين البصر من تقابل الضدين واعلم ان البصر عند أهل السنة  
قوة أودعها الله فى العيين يحصل الادراك عندها بخلق الله تعالى واماعند الحكماء  
فهو قوة أودعها الله فى العصبين الخارجيين من مقدم الدماغ فتعطف العصبية  
التي من الجهة اليمنى الى اليسرى وبالعكس فيتلاقيان تلاقيا صليبا هكذا  
وقيل يتلاقيان كمتلاقي دالين مقلوبتين ظهر لكل منهما فى ظهر الاخرى  
هكذا (قوله واطلاقه) أى العمى وقوله على عمى البصيرة كان الاولى ان  
يقول على جهل البصيرة ويستغنى عن الجملة التى بعد ذلك والبصيرة عين فى القلب  
وقيل قوة تذركها المعلقة قولات وقوله وهو الجاهل أى عمى البصيرة هو الجاهل وقوله  
اطلاق مجازى بالاستعارة التصريحية وتقديرها ان يقال شبه الجاهل بمعنى العمى  
بجامع التخيير وعدم الاهتداء له مقصود بسبب كل منهما واستعير لفظ المشبه به وهو  
العمى لأمشبهه على طريق الاستعارة المصروفة (قوله والعمى الضار هو عمى القلب)  
كان الاولى تأخذ بذلك عن قوله وسمى الجاهل بالعمى الخ لانه فى الحقيقة توجيه  
للاطلاق المجازى فقد وسط هذا بين المجاز وما يناسبه ثم أتى بما يقابل المتوسط  
حيث قال واماعمى البصر الخ فانه مقابل لقوله والعمى الضار هو عمى القلب ولا يخفى  
ما فى ذلك من تشبیه التركيب كما قاله العلامة الأمير (قوله وسمى الجاهل بالعمى)  
أى مجازا كما علمته مما سبق وقوله لان الجاهل الخ لا يخفى أن الجاهل اسم أن  
وجهة شبهه الا عمى خبرها وقوله لكونه متخييرا علة متوسطة بين اسم أن وخبرها  
(قوله واماعمى البصر فليس بضار الخ) قد عرفت انه مقابل لقوله والعمى الضار  
هو عمى القلب وقال ابن عباس لماعمى فى آخر عمره

والعمى مقصور يكتب بالياء  
وهو فقد البصر واطلاقه  
على عمى البصيرة وهو الجاهل  
الاطلاق مجازى والعمى  
الضار هو عمى القلب وسمى  
الجاهل بالعمى لان الجاهل  
لكونه متخييرا يشبهه الا عمى  
واماعمى البصر فليس  
بضار فى الدين

ان يأخذ الله من عيني نورهما ❖ فان قلبي مضى ما به ضرر  
أرى بقلبي دنياى وآخرتى ❖ والقلب يدرك ما لا يدرك البصر  
قال الله سبحانه وتعالى الخ استدل على ما ادعاه من ان الضار انما هو عمى القلب  
واماعمى البصر فليس بضار فى الدين وسبب نزول هذه الآية أنه لما نزل قوله

تعالى ومن كان في هذه أعشى فهو في الآخرة أعشى قال ابن أم مكتوم أنا في الدنيا  
أعشى أفأكون في الآخرة أعشى فنزلت (قوله فانها لا تعشى الابصار) أي فان  
القصة لا تعشى الابصار عى ضار في الدين فالضمير للقصة يفسره الجملة بعده والمنفي  
انما هو المعنى الضار في الدين والإفحى الابصار واقع لا يصح نفيه وقوله ولكن  
تعشى القلوب أي ولكن تعشى القلوب عى ضار في الدين وقوله التي في الصدور  
لأن كيد لان القلوب لا تكون الا في الصدور فهو على جسدك قولك سمعت بأذني  
وأبصرت بعيني ونظيره قوله تعالى بولون بأفواههم (قوله وقال قتادة الخ) أي  
بذلك لانه يعلم منه أن فقد البصر الظاهر لا يضر وان فقد بصر القلب هو الضاهر  
وقتادة مابى جليل ثقة يقال ولد كره وقد اتفقوا على انه أحفظ أصحاب الحسن  
البصري (قوله البصر الظاهر) أي الذي هو بصر العين وقوله بلغة أي شيء قليل  
يلعب به الانسان ما يريد من ادراك الاشخاص والالوان وفي المختار البلغة ما يتلعب به  
من العيش أي يكسب في به وقوله ومنفعة عطف تفسير وقوله وبصر القلب هو النافع  
أي في الدين فهو نافع نفعا كاملا وقوله انتهى أي كلام قتادة (قوله ولما حمد الله  
تعالى صلى الخ) دخول على كلام المصنف ثم ان كانت الحرفة مجرد الربط فالامر  
ظاهر وان كانت بمعنى حين اشكل الامر لان كلام من الحمد والصلاة معلقان  
باللسان وهو لا يكون موردا لما في آن واحد كما يقتضيه كلامه حيثئذ لان المعنى  
على هذا لو حين حمد الله صلى الخ وأجيب بأن المراد بقوله صلى أراد الصلاة (قوله  
لقوله تعالى الخ) أي امتثالا لقوله تعالى الخ فهو متعلق بمحذوف هو العلية في الحقيقة  
ويحتمل أن التقدير لان الصلاة مطلوبة لقوله تعالى الخ وعلى الاول فاللام  
للمعنية لا للتعليل وعلى الثاني بالعكس (قوله يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا  
تسليما) انما أكد في الآية السلام بالمدح وهو قوله تسليما دون الصلاة لان  
الصلاة مؤكدة بلفظة ان ولان الله تولاها بنفسه وتولتها ملائكة كتبه كما أخبر  
بذلك تعالى بقوله ان الله وملائكته يصلون على النبي ولانها قدمت لفظا والتقديم  
يدل على الاهتمام ولان مصدرها وهو الصلاة في اطلاقه بشاعة بخلاف التسليم  
فان قليل التأكيده كما يكون بالمدح يكون باسم المصدر واجب بان التناسب  
مطلوب بين التأكيدين فان قيل كان يمكن الاتيان باسم المصدر فيه ما يحصل  
التناسب مع عدم البشاعة أجيب بأن الاصل التأكيده بالمصدر فاذا أتى لا يسأل  
عنه وانما يعتذر عن ترك التأكيده في الصلاة بما تقدم وأبدي العلامة الامير في ذلك  
وجه آخر حاصله أن الصلاة لم تؤكد كونها الاستعمال في العامة بخلاف السلام فانه

قال الله تعالى فانها لا تعشى  
الابصار ولكن تعشى  
القلوب التي في الصدور  
وقال قتادة رحمه الله تعالى  
البصر الظاهر بلغة ومنفعة  
وبصر القلب هو البصر النافع  
ولما حمد الله تعالى صلى على  
نبيه محمد صلى الله عليه  
وسلم لقوله تعالى يا أيها  
الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا  
تسليما

يستعمل في العامة فلو لم يؤكدهم انه يسلم على النبي كسلام العامة فالمعنى وسلموا عليه تسليم عظيم كما ان تقول السلام عليك يا رسول الله أو نحو ذلك لا كسلام بعضهم على بعض فهو من باب قوله تعالى لا تعجلوا دعاء الرسول بئسكم كمداء بعضهم بعضا (قوله ولقوله صلى الله عليه وسلم) عطف على قوله لقوله تعالى وقوله من صلى على في كتاب أي من كتب الصلاة على وتلفظ بها في كتاب فهذا الثواب المخصوص لا يكون إلا لمن جمع بين الكتابة والتلفظ وان كان المقتصر على أحدهما يحصل له أجر والمتبادر ان المراد بالكتاب الاول المكتوب كالثاني على القاعدة من ان التسمية اذا أعيدت معرفة كانت عينا وجعل بعضهم الكتاب الاول بمعنى المصدر والكتاب الثاني بمعنى المكتوب فيكون فيه شبه استخدام والمعنى من صلى على في حلال كتابة اسمي الخ ويكون حيثما عطف على خلاف القاعدة لانها أغلبية وقوله لم تنزل الملائكة تسبغهم أي بصيغة الاستفارة أو ما يرجع اليها الحديث ان الملائكة تصلي على أحدكم ما دام في صلاة تقول اللهم اغفر له اللهم ارحمه والظاهر ان المراد بالملائكة خصوص الحفظة كما قال بعضهم ويحتمل أن المراد ما يشبههم وغيرهم وقوله ما دام اسمي في ذلك الكتاب أي مدة دوام اسمي في ذلك الكتاب والمراد من اسمه اللفظ الدال عليه ولو ضميرا أو وصفا نحو عليه الصلاة والسلام أو الصلاة والسلام على البشير ولو محي شخص اسم النبي من كتاب فهل ينقطع ثواب المصلي أولا وهل يحرم على الماسح أولا والذي قرره بعض الاشياخ أنه لا ينقطع ثواب المصلي وأنه يحرم على الماسح وأمله مقيد بما اذا مضى لغيره عذر لكونه قاصدا حيث ينقطع ثواب المصلي فيعامل بنقيض قصده ثم ان هذا الحديث سنده ضعيف كما قاله ابن حجر في كتابه الدر المنضود وقال ابن الجوزي انه موضوع وقال ابن كثير انه لم يصح من وجوه كثيرة (قوله فقال) عطف على صلى (قوله ثم) هي هنا لترتيب الاخبار أو لترتيب ما يتعلق بالخلق وان كان أفضل الخلق على الاطلاق عن رتبة ما يتعلق بالخلق وما أحسن قول بعضهم

ولقوله صلى الله عليه وسلم  
من صلى على في كتاب لم  
تنزل الملائكة تسبغهم  
فما دام اسمي في ذلك الكتاب  
فقال (ثم الصلاة بعد

العبادة يدولون ساهي والمولى مولى وان تنزل

وقوله الصلاة قد اشتهر ان الصلاة لانها وصلة بين العبد وربيه وهو من الاشتقاق الكبير وهو لا يضرب فيه اختلاف ترتيب الحروف وقوله بعدنا كيد لاستفادة البعدية من ثم كذا قال بعضهم والاحسن انه تأسيس لانه خير من التأسيس وجه كونه تأسيسا ان ثم لترتيب في الاخبار أو في الرتبة كما علمت وبعد لترتيب الوقوع

ففساد كل غير مفاد لاخرى (قوله أي بعدما تقدم) أي من البسملة والمجدة  
 وأشار السارح بذلك الى تقدير المضاف اليه المحذوف وقوله وهو هنا مبني على الضم  
 أي وافظ بعد في كلام المصنف ونحوه من كل تركيب ذكر فيه بعدما حذف  
 المضاف اليه مبني على الضم لحذف المضاف اليه ونية معناه والمراد بمعناه النسبة  
 التقيدية التي بين المضاف والمضاف اليه وانما أطلقوا عليه معناه بالاضافة الى  
 ضمير المضاف اليه مع انها نسبة بين المضاف والمضاف اليه لانها لا تحقق الا بالمضاف  
 اليه وليس المراد به مدلول المضاف اليه كما قد يتوهم من ظاهر اللفظ ثم ان ما ذكره  
 السارح من البناء غير متعين اذ يجوز النصب من غير تنوين لحذف المضاف اليه  
 ونية لفظه (قوله كما هو مقرر عند النحاة) أي لما هو مقرر عند النحاة من انه يعني  
 على الضم لحذف المضاف اليه ونية معناه فالكاف بمعنى لام التعليل (قوله والصلاة  
 الخ) انما اخرج الكلام على الصلاة عن الكلام على بعدما مع ان المناسب لترتيب المتن  
 العكس اطول الكلام عليه ما وقد ذكر معناها لغة فقط ومعناها شرعا فقط أقوال  
 وأعمال مقتضية بالتكبير محتمة بالتسليم بشرائط مخصوصة ومعناها لغة وشرعا من  
 الله الرحمة ومن الملائكة الاستغفار ومن غيرهم التضرع والدعاء وان شئت قلت  
 من الله الرحمة ومن غيره ولو من الملائكة الدعاء لان الاستغفار يسمى دعاء وهذا  
 صريح في انها من قبيل المشترك اللفظي وضابطه ان يتحد اللفظ ويتعدد المعنى  
 والوضع كلفظ عين فانه لفظ واحد لكن وضعه للبصرة بوضع وللجارية بوضع ولين  
 الذهب بوضع وهكذا وهذا على تفسير الجمهور المتقدم وفسرها ابن هشام بالعطف  
 بفتح العين ويختلف معناه باختلاف المسند اليه فبالنسبة لله تعالى الرحمة وبالنسبة  
 للملائكة الاستغفار وبالنسبة لغيره التضرع والدعاء وان شئت قلت بالنسبة لله  
 الرحمة وبالنسبة لغيره ولو للملائكة الدعاء وهو يشمل الاستغفار كما مر وعلى هذا  
 التفسير فهي من قبيل المشترك المعنوي وضابطه ان يتحد اللفظ والمعنى والوضع  
 لكن هناك افراد اشتهرت في ذلك المعنى كلفظ أسد فانه لفظ واحد وضع وضع  
 واحد المعنى واحد وهو الحيوان المفترس وهناك افراد اشتهرت فيه ووجه ابن  
 هشام في معنيته ما اختاره بوجوده منها ان الاصل عدم تعدد الوضع ومنها انه ليس لنا  
 فعل يختلف باعتبار ما ينسب اليه ورده الدماميني بورد افعال كثيرة كذلك على  
 ان العطف الذي قال به هو يختلف معناه باعتبار ما ينسب اليه ومنها غير ذلك (قوله  
 لغة) أي حال كونها مندرجة في الالفاظ اللغوية فهو حال لكن فيه انه حال من  
 المبتدأ ويخاطب بأنه جائز على رأي سيديونية أو يقدّمه مضاف والاصل وتفسير الصلاة

أي بعدما تقدم وهو مبني على الضم كما هو مقرر عند النحاة والصلاة لغة



ولا يقال يلزم عليه حيثئذ انه حال من المضاف اليه وهو غير جائز الا بشرطه كما يعلم من قول ابن مالك ولا تجزأ الا من المضاف له الخ لانه قول شرطه متحقق وهو كون المضاف يقتضي العمل في المضاف اليه ليكون المضاف مصدرا ومعنى اللغة في اللغة الالهي في الكلام اي الاسراع فيه وفي الاصطلاح الفاظ موضوعه بازاء مهابتها يعبر بها كل قوم عن اغراضهم (قوله الدعاء) قيل بخير وقيل مطلقا ولا يلزم من كون الصلاة بمعنى الدعاء أن لا تتعدى في الخير بعلى كالدعاء فانه اذا عدى بعلى كان له ضرة لانه لا يلزم في المترادفين ان يصح حلول أحدهما محل الآخر فلا يلزم من كون فعل بمعنى فعل ان يتعدى تعديته وفي المسئلة خلاف عند الأصوليين (قوله والصلاة المطالبة الخ) فيه اشارة الى ان جملة الصلاة خبرية لفظا انشائية معنى وهو المختار وقال الشيخ يس وجماعة بأنها خبرية لفظا ومعنى نظرا الى ان المقصود التعظيم واطهار الشرف وذلك حاصل بالاخبار والمرضى الاول كما علمت (قوله هي رجنه) ظاهره انها أصل الرحمة وعليه نيتش كل العطف في قوله تعالى أولئك عليهم صلوات من ربهم ورحمة لان العطف يقتضي المغايرة ويحجب بأن العطف في الآية للتفسير وبعضهم فسر الصلاة بالرحمة المقرونة بالتعظيم فيكون العطف في الآية من عطف العام على الخاص ويحذف فيه بأن قولهم المقرونة بالتعظيم لخصوص المقام النبوي وليس من جملة المعنى الموضوع له (قوله وقيل مغفرة) وجهه الاستدلال بأن الرحمة رقة في القلب وهي مستحيلة في حقه تعالى فلا يناسب تفسير الصلاة بها بل بالمغفرة وعليه فالعطف في الآية من عطف المغايرة وانما جاءت فيها التثنية لعدد الذنوب المغفورة ولا يخفى حسن الاحسان بعد الغفران والمراد بالمغفرة بالنسبة للانباء ورفع درجاتهم لا محو الذنوب لاستحالة التماس في حقهم ولذلك يقولون المغفرة لا تستدعي سبج الذنب (قوله وقيل كرامته) أي التي يكرمهم بها وهو قريب من الاول كما قاله الشيخ الامير بل وقريب مما قبله باعتبار تفسير المغفرة برفع الدرجات ووجه بعضهم هذا القيل بأن الرحمة بمعنى الرقة في القلب مستحيلة والمغفرة تشعير بالذنب فلا يليق تفسير الصلاة بذلك بل بالكرامة (قوله وقيل ثناؤه عند الملائكة) أي ثناؤه تعالى على نبيه عند الملائكة اظهارا لشرفه بينهم ووجه بعضهم هذا القيل بأن الرحمة بمعنى الرقة مستحيلة والمغفرة موهبة للذنوب والكرامة نوع من الكمال والنبي صلى الله عليه وسلم قد أفرغت عليه الكمالات كلها فلا نسب ان تفسر بالثناء عند الملائكة ورد بأنه ما من كمال الا وعند الله أعلى منه وهذه الاقوال لا قوة لها (قوله ذكر هذه الواجهة الشيخ الخ)

الدعاء والصلاة المطالبة من الله هي رجنه وقيل مغفرة وقيل كرامته وقيل ثناؤه عند الملائكة ذكر هذه الواجهة الشيخ شهاب الدين ابن الماسم رحمه الله

كان المناسب ان يقول هذه الاقوال كما يصرح بذلك تعبيره بقوله وقيل كذا وقيل كذا فهي أقوال لاحتمالات حتى يعبر عنها بأوجه وأجيب بأنه عبر بأوجه  
 اشارة الى ان تلك الاقوال لا ينبغي جعلها أقوالا لتقاربها وانما ينبغي جعلها أوجهها  
 أفادتهم عنهم (قوله وقولها بالسلام) أي قرن الصلاة بالسلام أي عقبها به لان مقارنة  
 لفظ لا يخرج ذكره عقبه وقوله خروجهم من كراهة افراد أحد هاهنا عن الآخر  
 أي عند المتأخرين واما عند المتقدمين فلا يكره الافراد نعم هو خلاف الاولى قطعا  
 وحمل كراهته عند المتأخرين في غير الوارد وفي غير داخل الحجر الشريفة وفيما  
 اذا كان منافان كان في صيغة واردة فلا كراهة وكذا لا يكره له داخل الحجر الشريفة  
 الاقتصار على السلام فيقول بخضوع وإدب السلام عليك يا رسول الله واذا كان  
 منه صلى الله عليه وسلم فلا كراهة لانه حقه وهل كراهة الافراد خاصة بنينا صلى  
 الله عليه وسلم أوجارية فيه وفي غيره الاصح الثاني لكنهما في غير ثبوتنا تكون خفيفة  
 (قوله فقال) عطف على قرن وقوله والسلام عطف على الصلاة وقوله أي التحية  
 تفسير بالسلام ولم يرتض بعضهم تفسير السلام بالامان لانه صلى الله عليه وسلم  
 لا يخاف خوف عذاب لعنتمته وان كان يخاف خوف مهابة واجلال وقد يقال  
 المراد الامان مما يخاف على أمته لانه صلى الله عليه وسلم وان كان لا يخاف العذاب  
 على نفسه يخافه على أمته فانه بالمؤمنين رؤوف رحيم والمراد من التحية في حقه صلى  
 الله عليه وسلم ان يسمعه تعالى كلامه القديم الدال على رفعة مقامه العظيم كقوله  
 الشيخ السنوسي في شرح الجرائرية (قوله على نبي) أي كائن ان على نبي فهو  
 متعلق بمحذوف خبر عنهم ما وليس من باب التنازع لانه لا يحرم في المصادر  
 ولا في أسماء المصادر وانما قال على نبي ولم يقل على رسول اتباعا لقوله تعالى ان الله  
 وملائكته يصلون على النبي وبعضهم جعل في كلام المصنف حذف والتقدير  
 على نبي ورسول كأن في كلامه الاتي وهو خاتم رسل ربه حذف والتقدير خاتم  
 رسل ربه وأنبيائه فيكون في كلامه احتباك وهو أن يحذف من كل نظير ما أتته  
 في الآخر (قوله دينة الاسلام) جملة من مبدء أو خبر صفة لني مخصوصة ان قلنا  
 بأن الاسلام لا يطلق الا على دين نبينا صلى الله عليه وسلم وهذا هو الظاهر من قول  
 الشارح وهو نبينا وعلى هذا فنقول المصنف بعد ذلك محذوران للواقع وان قلنا  
 بأن الاسلام يطلق على دين غير نبينا أيضا فليست الجملة صفة مخصوصة ويكون قول  
 الشارح وهو نبينا أي في هذا المقام فلا ينافي انه يشمل غير نبينا أيضا وقول المصنف  
 بعد ذلك محمد مخصص للنبي المذكور ومعنى الجملة وهي قوله دينة الاسلام أحكامه

ونحن بالسلام بنحو ما من  
 كراهة افراد أحد هاهنا عن  
 الآخر فقال (والسلام)  
 أي التحية (على نبي دينة  
 الاسلام)



التي يتدين بها هي الاحكام المعبر عنها بالاسلام او المعنى فتريقته التي آتى بها هي  
 الانقياد والخضوع لالوهيته تعالى فالدين اما بمعنى الاحكام المتدين بها والاسلام  
 بمعنى الاحكام المنقاد بها واما بمعنى الطريقة والاسلام بمعنى الانقياد والخضوع  
 وعلى هذين الحليين فالإخبار ظاهر واما على تفسير الشارح فالإخبار غير ظاهر  
 لانه فسر الدين بما شرعه الله تعالى من الاحكام ثم فسر الاسلام بالانقياد والخضوع  
 لالوهيته تعالى وخينه فلا يظهر الحمل والإخبار الا ان يقدر مضاف والتقدير دينه  
 متعلق الاسلام فيظهر الحمل والإخبار بتقدير هذا المضاف لان الاسلام بمعنى  
 الانقياد والخضوع متعلق بكسر اللام والاحكام متعلق بفتحها فتدبر (قوله وهو  
 نبينا) أي والنبي الذي دينه الاسلام نبينا وقد عرفت أن هذا يقتضي أن الاسلام  
 لا يطلق على دين غير نبينا وهو قول وبعضهم يحتمل أن المعنى وهو نبينا  
 في هذا المقام فلا يشافي أن الاسلام يطلق على دين غير نبينا أيضا كما هو القول  
 الثاني والحق ان الخلاف لا يظن لان القول بأن الاسلام مخصوص بهذا الدين  
 منظور فيه للاسلام المخصوص والقول بأن الاسلام يطلق على كل دين منظور فيه  
 لمطلق الاسلام أفاء المحقق الامير (قوله قال الله سبحانه وتعالى) هذا استدلال  
 على ان دين نبينا هو الاسلام ومحل الدليل قوله هو سماكم المسلمين لانه يعلم من  
 تسميتنا مسلمين تسمية ديننا بالاسلام ولو استدل بقوله تعالى اليوم اكملت لكم  
 دينكم واتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الاسلام دينا لكان أوضح  
 في الاستدلال (قوله ملة أبيكم) منصوب على الاغراء والتقدير الزموا ملة أبيكم  
 ويحتمل أن المعنى وسع عليكم ملةكم توسعة ملة أبيكم كما يدل عليه قوله تعالى  
 وما جعل عليكم في الدين من حرج فخذ في المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه  
 فاتصبا انتصابه ولا يرد على الاول انا ما مورو ن يلزوم ملة سيدنا محمد لا يلزوم ملة  
 آيينا ابراهيم لانا نقول ملة آيينا ابراهيم هي ملة سيدنا محمد في الأصول وان خالفنا  
 في بعض الفروع وقوله ابراهيم يدل من أبيكم أو عطف بيان وقوله هو سماكم  
 المسلمين أي الله تعالى سماكم المسلمين فالضمير عائد على الله تعالى عند اكثر من  
 ويدل له ما قرئ شأذا الله سماكم المسلمين والمعنى عليه الله سماكم المسلمين من  
 قبل وفي هذا أي في الكتب السابقة التي أنزلها من قبل القرآن وفي هذا القرآن  
 ولا اشكال على هذا وبعضهم جعل الضمير راجعا لابراهيم لانه قال ربنا واجعلنا  
 مسلمين لك ومن ذريتنا أمة مسلمة لك فاستجاب الله له فجعلها أمة محمد صلى الله عليه  
 وسلم واستشهد كل هذا بعطف قوله وفي هذا على قوله من قبل فانه يقتضي

وهو نبينا صلى الله عليه وسلم  
 قال الله سبحانه وتعالى ملة  
 أبيكم ابراهيم  
 المسلمين

ان تسميتنا مسلمين وقعت من أيدينا ابراهيم في القرآن وهو غير صحيح اذ القرآن  
انما أنزل بعده وأجيب بأنه ليس من عطف المفردات حتى يلزم ما ذكر بل من  
عطف الجمل والكلام فيه حذف والتقدير هو سماكم المسلمين من قبل وأنا سميتكم  
المسلمين في هذا الضمير في الجملة الاولى لابراهيم وفي الثاني لله تعالى (قوله والنبي  
الخ) شروع في تفسير ألفاظ المتن ففسر لفظ النبي ولفظ الدين ولفظ الاسلام  
ولما فسر الاسلام احتاج الامر لتفسير الايمان لما سبب يأتي من ان كل مؤمن مسلم  
وبالعكس (قوله انسان أوحى اليه بشرع) اعترض بعضهم على التعبير بالانسان  
حيث قال والنبي ذكر من بنى آدم أوحى اليه بشرع ثم قال وقولنا ذكر اولي من قولهم  
انسان لا اجماع على عدم استنباه اثني من بنى آدم اه وانت خير بأن ما ادعاه  
من الاجماع ممنوع لانه قد ذهب الاشعري الى عدم اشتراط الذكورة في النبوة  
ولذلك قيل

بنبوة بعض النساء كبريم وآسية وهاجر وسارة

ليكن الراجح اشتراط الذكورة فلم تكن الاثني نبية ولذلك قال صاحب بدأ الاماني  
وما كانت نبيا قط اثني ولا عبد ولا شخص ذو فعال  
أي فعل قبيح على ان الاعتراض انما يتجه على ان الانسان يقال للذكر والاثني  
لا على انه يقال للذكور فقط واما الاثني فيقال لها انسانية كما قال القائل

انسانية فتأنيده بدراجي منها خجل (قوله وان لم يؤمر بتبليغه) أي سواء  
أمر بتبليغه أو لم يؤمر بتبليغه فان قيل قد تعلق الارسال بالنبي في قوله تعالى  
وما أرسلنا من قبلك من رسول ولا نبي الخ فيقتضي تراضيه - المتسلط الارسال  
عليه ما معاويكون العطف في الآية من عطف المرادف أحيب بأن المراد بالرسول  
في الآية من أرسل بشرع جديد والمراد بالنبي فيهم ماني مخصوص وهو من أرسل  
مقرر الشرع من قبله كسليمان وداود وغيرهما من أنبياء بني اسرائيل الذين بين  
موسى وعيسى فإهم أرسلوا ليقرر وااتورا والعطف حينئذ من عطف المتغاير  
وقيل المراد والله أعلم ولا نبأ تامن نبي فيكون من باب وزججن الخواجب والعيونا  
فيقدوله عامل يناسبه ويكون من عطف الجمل ومعنى الآية على سبيل الاجمال  
ان الله لم يرسل رسولا ولا نبيا على ما تقدم الا اذا دعي لأمته حاكي الشيطان صوته  
ودعي بأدعية لا تلقى فيزيل الله ما بقي الشيطان ثم يحكم الله آياته وليس المراد  
ان الشيطان يلقي في قراءة الرسول شيئا من عنده كما قال بذلك بعض المفسرين والله  
أعلم بحقيقة الحال (قوله فان أمر بذلك فرسول أيضا) أي فان أمر بتبليغه فهو

والنبي انسان أوحى اليه  
وان لم يؤمر بتبليغه  
فليس بشرع  
فان أمر بذلك فرسول أيضا  
فالنبي أهم من الرسول

رسول كما أنه نبي وقوله فالنبي أعم من الرسول أي عموماً مطلقاً لأن كل رسول نبي  
ولاعكس وبعضهم جعل الرسول أعم من النبي أيضاً قال لأن الرسول يكون من  
الملائكة بدليل الله يعطى من الملائكة رسالة ويعلم من هذا مع الأول إن بينهما  
العموم والخصوص الوجهين لكن الحق أن الرسول كالنبي لا يكون إلا من نبي آدم  
والمراد من كون الملائكة رسالة في الآية أنهم سفراء أي نواب وواسطة بين الله  
وبين رسالته (قوله وقيل جماعة يعني واحد) أي النبي والرسول متلبسان بمعنى  
واحد وقوله وهو معنى الرسول أي وهو إنسان أوحى إليه بشريع يعمل به وأمر  
بتبليغه ويلزم على هذا القول أن من أوحى إليه بشريع يعمل به ولم يؤمر بتبليغه  
ليس نبياً ولا رسولا ولعله ولي أو أرقى مرتبة من الولي فليحرر (قوله والنبي بالهمز  
الخ) وانما نهى صلى الله عليه وسلم عن المهمل بقوله لا تقولوا يا نبي الله بالهمز  
لأنه قد يراد بمعنى الطريد فخشي صلى الله عليه وسلم في ابتداء السلام سيق هذا  
المعنى إلى بعض الأذهان فنهأهم عنه فلما قوى إسلامهم ولم يخش هذا التوهيم  
نسخ النهي عنه لزال سببه (قوله من النبأ) أي مأخوذ من النبأ وقوله أي  
الخبر تفسير للنبأ وقوله لأنه مخبر عن الله تعالى علة لاخذة من النبأ بمعنى الخبر  
ويصح قراءة مخبر بفتح الباء لأن الملاك يخبره بالأحكام عن الله تعالى فبكرها  
لأنه يخبرنا باسم الله تعالى أن كان رسولا ويخبرنا بنبوته ليحترم أن كان نبياً فقط  
فهو أعم معنى اسم الفاعل أو اسم المفعول (قوله وبلاهمز) أي لكن بالتشديد وقوله  
وهو إلا كثر أي عدم الهمز أكثر من الهمز وقوله من النبوة أي مأخوذ من النبوة  
بفتح النون وسكون الباء وفتح الواو ويحتمل أنه مخفف المهمل وقوله وهي الرتبة  
اعترض بأن الذي في القاموس أنها المكان المرتفع وأجيب بأنه يمكن حمل كلام  
القاموس على التسامح لأن الرتبة يلزمها المكان المرتفع غالباً (قوله لأن النبي  
مرفوع الرتبة) أي ولأنه رافع رتبة من اتبعه فهو أعم معنى اسم الفاعل أو اسم  
المفعول أيضاً فعلى كل من أخذ من النبأ أو من النبوة فيه الوجهان وكون النبي  
مرفوع الرتبة إماماً مطلقاً وذلك في نبينا صلى الله عليه وسلم فإنه مرفوع الرتبة على  
غيره من الخلق مطلقاً وأما على غيره لا مطلقاً وذلك في غير نبينا فإن كل نبي مرفوع  
الرتبة على أمته وبعض الأنبياء مرفوع الرتبة كما ولي العزم على بعض كفاي  
الأنبياء (قوله والدين ما شرعه الله تعالى) أي الدين شرعاً ما شرعه الله تعالى  
وبينه على لسان الرسول وقوله من الأحكام بيان لما شرعه الله تعالى وما لفته  
فله معان منها الجزاء والحساب وغير ذلك وما ذكره الشرح من التعريف المختصر

وقيل جماعة يعني واحد وهو  
معنى الرسول والنبي بالهمز  
من النبأ أي الخبر لأنه مخبر  
عن الله تعالى وبلاهمز وهو  
الأكثر من النبوة وهي  
الرتبة لأن النبي مرفوع  
الرتبة والدين ما شرعه الله  
من الأحكام

مسألة تعرف المظنول وهو وضع المسمى سائق لذوي العقول السلية باختبارهم  
المجود الى ما هو خير لهم بالذات لئلا يواسوا عبادة الدارين وقد أوفى خناه في حاشية  
الجوهرة وغيرها (قوله والاسلام هو الخ) أي شرعا وأما لغة فهو مطلق الخضوع  
والانقياد وقوله هو الخضوع والانقياد لا لوهية الله تعالى أي لا كما هي بمعنى  
الخضوع والانقياد لها ظاهرا وان لم يفعل على التحقيق وقيل الاسلام هو الايمان  
ويدل له قوله تعالى أفن شرح الله صدره للاسلام أفاده الشيخ الامير زيادة (قوله  
ولا يتحقق الا بقبول الامر والنهي) أي ولا يثبت ذلك عند الله بحيث يكون معتبرا  
ونافعا الا بقبول الامر والنهي باطنا بأن يصدق بذلك بقلبه (قوله والايمان هو  
الخ) أي شرعا وأما لغة فهو مطلق التصديق ومنه قوله تعالى وما أنت بمؤمن لنا  
أي بصدق لنا وقوله هو التصديق أي حديث النفس وادعائها التابع للمعرفة  
أول الاعتقاد ولو بالتقليد لانفس المعرفة لوجودها عند بعض الكفار الموجودين  
في زمنه صلى الله عليه وسلم قال تعالى يعرفونه كما يعرفون أبناءهم فليس المراد  
التصديق المنطقي الذي هو ادراك وقوع الشيء أولا وقوعه بل حديث النفس  
واذعائها كما علمت وقوله بما جاء من عند الله أي وعلم من الدين بالضرورة كفرض  
الصلاة والزكاة والصوم ونحو ذلك وقوله والاقرار به أي بأن ينطق بالشهادتين  
فالمراد به الايمان بهما وظاهر كلام الشرح انه شرط وهو مذهب بعض العلماء  
وعليه فالايان مركب من جزءين أحدهما التصديق وهو لا يحتمل السقوط  
وثانيهما الاقرار وهو يحتمل السقوط كالولم يتمكن من النطق لا كراه أو نحوه  
والراجح ان الاقرار شرط لاجراء الاحكام الدينية فقط كالصلاة عليه ودفنه  
في مقابر المسلمين والارث منه ونحو ذلك فنصدق بقلبه ولم ينطق بلسانه كان مؤمنا  
لكن لا تجرى عليه الاحكام الدينية رحل ذلك ما لم يطالب منه النطق فيمتنع  
والا كان كافرا جازما (قوله وهما وان اختلفا فهما ماصداقهما واحد) أي  
والاسلام والايمان والحال انهما مختلفان من جهة المعنى المفهوم من لفظهما  
والمدلول لهما محلهما واحد فالتصديق العائد على الاسلام والايمان مبتدأ خبر جملة  
قوله ماصداقهما واحد وأما الفاء فزائدة لترزين اللفظ والواو للحال وان وصلية والمراد  
بالمفهوم المعنى المفهوم من اللفظ والمدلول له وليس المراد به المفهوم ضد المنطوق  
والمصادق مركب مزجي فهو برفع القاف كما في الأولوة عن ابن عبد الحق ويصح  
رفعها على الحكاية من ماصدق عليه ومعنى هذا اللفظ الافراد لكن المراد منه  
الحل كما يصرح به قول الشرح بعينه ولا نغني بوحدهما ما سوى هذا وذلك

والاسلام هو الخضوع  
والانقياد لا لوهية الله تعالى  
ولا يتحقق الا بقبول الامر  
والنهي  
التصديق بما جاء من عند  
الله والاقرار به وهما  
وان اختلفا فهما ماصداقهما واحد

لان ما صدقتهما بمعنى افرادهما مختلف اذا ما صدقات الاسلام انقيادات كانت اذ زيد  
 وانقياد عمرو وانقياد بكر الى غير ذلك وما صدقات الايمان تصديقات كتصديق  
 زيد وتصديق عمرو وتصديق بكر الى غير ذلك لكن محلها امتداد في كل محل للايمان  
 محل للاسلام وبالعكس كما يدل له قوله تعالى فأخرجنا من كان فيها من المؤمنين  
 فما وجدنا فيها غير بيت من المسلمين وهذا في الايمان الكامل والاسلام المقتر شرعا  
 والافتد يكون الشخص مصدقا بقلبه غير منقاد ظاهرا فيكون مؤمنا لا مسلما  
 وقد يكون منقادا ظاهرا غير مصدق بقلبه فيكون مسلما لا مؤمنا ولذلك قال الله  
 تعالى قالت الاعراب آمنا قل لم تؤمنوا ولكن قولوا أسلمنا والحاصل ان الاسلام  
 والايمان مختلفان في معنى وما وافرادا لكن متحدان محلا باعتبار الايمان الكامل  
 والاسلام المنجى والافتد مختلفان محلا أيضا فانهم (قوله فلا يصح في الشرع الخ)  
 تفريع على اتحادهما ما صدق لكن بمعنى المحل لا بمعنى الافراد كما علمت وقوله  
 ان يحكم بالبناء للجهول ونائب الفاعل الجار والمجرور بعد وقوله وبالعكس أي  
 ولا يصح ان يحكم عليه بأنه مسلم وليس يؤمن وقد عرفت ان هذا في الايمان  
 والاسلام المنجيين الكاملين (قوله ولا نفى بوحدتهما سوى هذا) أي ولا نقصد  
 ولا نريد بوحدتهما ما في الماصدق سوى هذا وهو الاتحاد في المحل فلا ينافي ان افراد  
 الاسلام انقيادات وافراد الايمان تصديقات وقد مر حقيقة (قوله محجود) هو  
 لبيان الواقع ان كانت الصفة أعني قوله دينه الاسلام مخصصة للنبي بسيدنا محمد  
 وللخصيص ان كانت الصفة المذكورة غير مخصصة للنبي ويموز فيه أوجه  
 الاعراب الثلاثة ولكن النصب لا يساعد الرسم لعدم رسم أي بعد الدال وذلك  
 لم يذكره الشرح الا ان يقال انه جرى على طريقة من يرسم المنصوب بصورة المرفوع  
 والمجرور وأولاهما من حيث الاعراب الجز على انه يدل لانه لا يجوز للتقدير  
 وأولاهما من حيث التعظيم الرفع لاجل ان يكون الاسم مرفوعا وعمدة كما ان المسمى  
 مرفوع الرتبة وعمدة الخلق (قوله بدل من نبي) أي هو بدل من نبي فان قيل  
 القاعدة ان المبدل منه في نية المخرج والرمي فتفيد البدلية ان وصف النبوة ليس  
 مقصودا وليس كذلك أجيب بأن القاعدة أغلبية وبأن ذلك بالنظر لعمل العامل  
 وليس ذلك مخرجا على قاعدة ان نعت المعرفة اذا تقدم عليها أعرب بحسب العوامل  
 وأعربت هي بدلا أو عطفا بيان لان نيابة مكررة ومحمد معرفة والمشهور ان المعرفة  
 لا تنعت بالنصب مكررة فليس أصله نعتا للمحمد حتى يكون مبنيا على تلك القاعدة فواقع  
 في المؤلوة وغيرها من بناءه علم اسمها وكأنه عليه العلامة الامير (قوله فيكون)

فلا يصح في الشرع ان يحكم  
 على أحد بأنه مؤمن وليس  
 بمسلم وبالعكس ولا نفى  
 بوحدتهما سوى هذا وقوله  
 (مجرد) يدل من نبي فيكون  
 مجرورا

محرورا) تفريع على كونه بدلا (قوله ويجوز رفعه الخ) ويجوز نصبه أيضا على انه مفعول لفعل محذوف والتقدير برأ مدح محمدا وهذا تصریح بجواز قطع البندل وقد ذكره في التوضيح في باب العلم انتهى لؤلؤة (قوله على انه خبر لمبتدأ محذوف) أي والتقدير هو محمد وعلى تعليلية أي لانه غير مبتدأ محذوف (قوله وهو اسم من أسماء نبينا) بل هو أشهرها وأشهرها (قوله وهي كمانقل الخ) لا يخفى ان هي مبتدأ خبره ألف اسم والمراد بها حقيقته ما يشمل الاوصاف كالنشير والنذير ولا شك انها بهذا الاعتبار تابع هذا العدد لكثرة صفاته المختصة به والغالبية عليه والمشتركة بينه وبين غيره من الانبياء ومنهم من جعلها تسعة وتسعين موافقة لاسمائه تعالى الحسنی وقد أوصاهاجاعة كالكافى وابن العربي وابن سيد الناس الى أربع مائة وينبغي تحري التسمية باسم من أسمائه صلى الله عليه وسلم الاحاديث الواردة في ذلك وان كان متكاملا فيها بالضعف (قوله واختار) أي المصنف وقوله هذا الاسم أي الذي هو محمد وقوله منها الخ ومنها انه أشرف أسمائه صلى الله عليه وسلم ومنها انه قرن باسمه تعالى في كل متي الشهادة ومنها غير ذلك وقوله ان الله ذكره الخ أي في قوله تعالى محمد رسول الله والذين معه أشداء على الكفار الخ وقوله انه أشهر أي أكثر شهرة من حيث المعرفة ولا يلزم من ذلك أكثرية في الاستعمال فلذلك زاده بعده وقوله فن بعدهم أي قرنا بعد قرن الى قرب يوم الدين (قوله وقوله) مبتدأ خبره مأخوذ من قوله أي وأنبيائه أي يقال في شرحه كذا كما تقدم نظيره (قوله خاتم رسل ربه) بسكون السين كما هو لغة أي آخر رسل ربه وهمهم وهو نعت لمحمد لا يقال انه نكرة لانه اسم فاعل وهو لا يعرف بالاضافة والمعرفة لا نعت بالنكرة لانا نقول هو معرفة لانه وان كان اسم فاعل بسكونه بمعنى الماضي وهو حينئذ يتعرف بالاضافة وانما كان صلى الله عليه وسلم آخر الرسل تسكون شريعته ناسخة لغيرها من الشرائع لا العكس ولانه هو المقصود من بينهم وحجت عادة الله بأن المقصود يأتي آخر العمل كما قال القائل نعم ما قال لسادة الاول \* أول الفكر آخر العمل

هذا ويحتمل أن يكون معنى كلام المصنف أنه صلى الله عليه وسلم كان خاتم الذي يختم به وهو الخليفة التي فيها فاص من غيرها فان لم يكن فيها ذلك فهي فتحة بفتحات كما في بعض كتب اللغة وانما شبه صلى الله عليه وسلم بالخاتم المذكور لانه صلى الله عليه وسلم منع من ظهور نبي معه أو بعده بآية من آياته كما يمنع الخاتم ظهور الشيء المطبوع عليه عند الطبع فالجامع مطلق المنع من الظهور (قوله أي وأنبيائه)

ويجوز رفعه على أنه خبر مبتدأ محذوف وهو اسم من أسماء نبينا صلى الله عليه وسلم وهي كمانقل ابن المأثم عن أبي بكر بن عري وعن الزهري رحمه الله ألت اسم واختاره هذا الاسم لوجوه منها أن الله تعالى ذكره في القرآن في سياق الامتداد ومنها أنه أشهر وأكبر استجمالا في السنة والنبين فن بعدهم وقوله (خاتم رسل ربه) أي وأنبيائه



أي في كلام المصنف اكتفاء على حذف قوله تعالى سرايل تقيمكم الحرأى والبرد  
 وقدّم أن بعضهم يجعل في كلام المصنف احتياكا وإنما احتج لذلك لأن الرسل  
 أخص والأنبياء أعم ولا يلزم من ختم الأخص ختم الأعم بخلاف العكس ويحتمل  
 أن المصنف أراد بالرسول مطلق الأنبياء من إطلاق الخاص وإرادة العام (قوله  
 قال الله تعالى الخ) استدلال على ما ذكر من كونه صلى الله عليه وسلم خاتم الرسل  
 والأنبياء لأنه وإن كان المصنف به في الآية النبيين لكنه يلزم من ختمه  
 للنبيين ختمه للمرسلين لأنه يلزم من ختم الأعم ختم الأخص (قوله والصلاة  
 والسلام على آله) قصد الشارح بذلك توضيح المعنى فقط ولم يقصد أن العطف  
 في قول المصنف وآله من عطف الجمل والإصل هكذا والالزم حذف حرف  
 الجر وإبقاء عمله فهو وعطف على نبي من عطف المفردات لا على محمد لأنه بدل من نبي  
 والمعطوف على البديل بدل فيلزم أن الآل بدل من نبي وهو غير صحيح نعم يلزم على  
 عطفه على نبي الفضل بين المعطوف عليه والمعطوف بالبديل وهو لا يضر  
 لأن القاعدة تقديم البديل على المعطوف عطف نسق (قوله وهم مؤمنوا بنبي هاشم  
 وبنبي المطلب) المراد ما يشمل مؤمنات بنات هاشم وبنات المطلب ففيه تغليب  
 المذكور على الإناث لشرفهم وأما أولاد البنات فلا يدخلون وهذا التفسير تفسير  
 للآل في مقام الزكاة عند الشافعية وأما عند المالكية فبنو هاشم فقط على  
 المعتمد وأعلم أن هاشما والمطلب ولدان لعبد مناف كعبد شمس ونوفل فهو وآله  
 الأربعة أولاد عبد مناف والأولاد شقيقان والآخران كذلك وأولاد الآخرين  
 ليسوا بآل اتفاقاً وأولاد هاشم وآل اتفاقاً والخلاف في أولاد المطلب فهم آل عندنا  
 معاشرة الشافعية والمطلب غير عبد المطلب الذي هو جد النبي صلى الله عليه وسلم  
 لأنه ولد هاشم واسمه بشينة الحمد وإنما اشتهر بعبد المطلب لأن عمه المطلب أرففه  
 خلفه حين أتى به من المدينة الشريفة وكان بهيمة رثة فكان كلما سئل عنه  
 قال عبدى حياء أن يقول ابن أخى فلما أحسن من حاله أظهر أنه ابن أخيه (قوله  
 وقيل جميع الأمة) أي أمة الاجابة وهم الذين أجابوه صلى الله عليه وسلم  
 في الإيمان ولو عصاة وهذا التفسير يناسب مقام الدعاء كما هنا لأنه يناسب التعميم  
 فالإتيقن الاقتصار على هذا التفسير هنا (قوله وقيل عشرته الذين يتتبعون إليه) قال  
 في المؤلوة العترة بكسر العين المهملة بعدها تاء نسل الإنسان قال الأزهري وروى  
 ثعلب عن ابن الأعرابي أن العترة ولد الرجل وذريته وعقبه من صلبه ولا تعتبر  
 العرب من العترة غير ذلك انتهى (قوله وهم أولاد فاطمة ونسأهم) قال الاستاذ

قال الله تعالى ولكن رسول  
 الله وخاتم النبيين  
 (والصلاة والسلام على  
 آله) وهم مؤمنوا بنبي  
 هاشم وبنى المطلب وقيل  
 جميع الأمة وقيل عشرته  
 الذين يتتبعون إليه وهم  
 أولاد فاطمة ونسأهم

الحق في فيه قصور فكان الظاهر ان يقول وهم أولاده وأولاد بناته ونسألهم  
 اذ عثرته المنسوبون اليه لا يمتنعون من ذكرهم انتهى وأجيب بأن وجه تخصيصهم  
 بالذكر أنهم هم الذين أعقبوا (قوله وقيل أقاربه من قریش) أي سواء كانوا  
 من نسله أولا وقوله وقيل غير ذلك أي كما تقول بأنهم من أتقياء الامة وهذا مناسب  
 لمقام المدح والذي ارتضاه بعض المحققين أنه لا يطلق القول في تفسير الآل بل  
 يفسر بحسب القرينة (قوله من بعده) أي حال كون آله من بعده في الصلاة  
 كما أشار إلى ذلك الشارح بقوله أي تبعاً للصلاة على غيره صلى الله عليه وسلم تبعاً  
 مطابقة وأما استقلالاته بل مكروهة وقيل خلافه الأولى وقيل بمنوعة والراجح  
 الأول لانهم من شعار الانبياء ومثل السكرانة اذا كانت مناوياً اذا كانت منه صلى  
 الله عليه وسلم فلا كرامة اذهى حقه فله أن يدعوه من شاء كما ورد في حديث الهم  
 صل على آل نبي أوفى (قوله وصحبه) عطف على نبي لان العطف اذا تكرر  
 بحرف غير مرتب يكون على الأول في القول الرابع وقوله من بعده أي في كلام  
 المصنف الحذف من الثاني لدلالة الأول وقوله أيضاً أي كذا كرت هذه الكلمة  
 في الآل (قوله وهو اسم جمع لصاحب) أي لان الاصح أن فعلاً ليس جمعاً  
 لفاعل ومعنى صاحب من طالت عشرتكم به وهذا ليس مراداً هنا بل المراد به  
 الصحابي فإذ لك قال بمعنى الصحابي (قوله وهو من اجتماع الخ) أي اجتماعاً متعارفاً  
 بخلاف الاجتماع غير المتعارف كمن كشف عنهم ليلته الاسراء ورأوه فيها  
 وكذا كل من رآه في غير عالم الشهادة كلنا لان هذا ليس من الاجتماع المتعارف  
 وقال ابن قاسم ان صح اجتماع النبي صلى الله عليه وسلم به يسى والخضر فليس هذا  
 من الاجتماع المتعارف انتهى والذي اعتمدته المشايخ ثبوت الصحبة لهما  
 لان اجتماعهما على الوجه المعتاد خلافاً لما ذكره ابن قاسم وان تبعه في الأولوة  
 (قوله مؤمناً) أي حال كونه مؤمناً ولو تبعاً ليدخل الصغير ولو غير مميز وخرج بذلك  
 من اجتمع به صلى الله عليه وسلم غير مؤمن به ولو آمن به بذلك لكن لم يجتمع به  
 بعد الايمان كرسول قبصر وقوله به تنازعه كل من اجتمع ومؤمناً فيخرج به من  
 اجتمع بغيره فيسمى حوارياً لاصحاباً ومن اجتمع به مؤمناً بغيره كزيد بن عمرو بن  
 نفيل فليس صحابياً وهو الذي يجرم به شيخ الاسلام في الاصابة وعده بعض المحدثين  
 من الصحابة (قوله ولو ساعة) أي ولو لحظة لطيفة فالمراد من الساعة اللغوية  
 لا الفلكية وهذه غاية الرد على من يقول يشترط طول المدة فالراجح عدم  
 اشتراطه بخلاف التابعي فانه من اجتمع بالصحابي بشرط طول الصحبة والفرق عظيم

وقيل أقاربه من قریش  
 وقيل غير ذلك (من بعده)  
 أي تبعاً له (وصحبه)  
 بعده أيضاً وهو اسم جمع  
 لصاحب بمعنى الصحابي وهو  
 من اجتمع به مؤمناً ولو ساعة



نور النبوة عن نور المحبة فالاجتماع به صلى الله عليه وسلم يؤتم في تنوير القلب  
بمجرد اللقاء اضعاف ما يؤثره اجتماع المطويل بالحقابي بدليل أن الجلف من  
الاعراب كان بمجرد الاجتماع به صلى الله عليه وسلم ينطق بالحكمة (قوله  
ومات على ذلك) هذا شرط لدوام المحبة لا لأصله أو الالم يكن مستقيماً لأنه يقتضي  
عدم الحكم بالمحبة لاحد حتى يموت على الاسلام وليس كذلك فمن اراد  
انقطعت محبته ثم ان مات مرتداً كعبد الله بن خطل فهو غير صحابي ومن عاد  
للاسلام عادت له المحبة لكن مجردة عن الثواب عندنا (قوله وقيل من طالت  
محبة الخ) هذا القول يشترط هذه الامور الثلاثة وهي طول المحبة وكثرة  
الحب لسه والاخذ عنه (قوله وقيل غير ذلك) أي كالتقول بأنه من طالت محبته  
فقط وكالتقول بأنه من روى عنه في كل من هذين القولين يشترط شيأ أو لهما  
يشترط الطول فقط وثانيهما يشترط الرابة فقط كما يعلم مما كتبناه على الخطيب  
في النسخ وبه يدفع ما قيل هنا (قوله ولما جدد الله وصلى الخ) المناسب لما صنفه  
في دخوله على الصلاة أن يقول ولما جدد الله وصلى على نبيه محمد صلى الله عليه وسلم  
سأله تعالى الاعانة على ما قصده فقال الا أن يقال انه تفنن في الدخول (قوله قال)  
جوابنا (قوله ونسأل الله لنا الخ) اعترض بأن مقام السؤال مقام ذلة وخضوع  
فلا يناسبه الاتيان بنون العظمة فإكان الاولى أن يقول واسأل الله لي الخ  
وأجيب بأنه أتى بنون العظمة اظهارة للعظيم الله له تحدياً بالعممة لقوله تعالى وأما  
بنعمة ربك فحدث وهذا لا يناق ذلة المولاه وتواضعه في ذاته وبأنه أتى بنون المنكاه  
ومعه غيره تحقير النفسه عن ان يستقل بالسؤال فشارك اخوانه فيه اكن  
السؤال منهم حكماً وتقدير لا تحقيق لانه لم يتحقق منهم هذا السؤال (قوله  
الاعانة) أي اعطاء العون والقوة وبين الاعانة والابانة جناس لاحق وضابطه  
ان يختلف الكامتان في حرفين متباعدي المخرج كخرج العين والباء هنا وأصل  
اعانة وابانة اعوان وابيان نقلت حركة الواو في الاول والياء في الثاني للساكن  
قبله ما ثم يقال تحركت الواو والياء بحسب الاصل وانفتح ما قبله ما الا أن قامتا  
ألفاً فاجتمع ألفان حذف أحدي الالفين وعوض عنها الاء فصارا اعانة وابانة  
فتضريفهما ما واحد الا أن الاول واوى والثاني يائي (قوله فيما توأخينا) أي  
على الذي توأخينا في معنى على لان الاعانة تتعدى بعلى وما اسم موصول بمعنى  
الذي والعائد محذوف وقوله أي تحرينا وقصدنا تفسير لقوله توأخينا والعطف  
للتفسير أيضاً (قوله يقال) أي قولاً موافقاً للغة وهذا استدلال على التفسير

ومات على ذلك وقيل من  
طالت محبته له وكثرت  
محبة الله له والاخذ عنه  
مما استدل به ذلك ولما جدد الله  
وقيل غير ذلك ولما جدد الله  
تعالى وصلى على نبيه محمد  
صلى الله عليه وسلم قال  
(ونسأل الله لنا الخ)  
فما توأخينا أي تحرينا  
وقصدنا يقال فلان يتوخي  
الحق ويتأخاه

الذي ذكره وقوله فلان يتوخي الحق ويتأخاه بالواو وتشديد الحاء في الاولى وبالهمز  
وتشديد الحاء ايضا في الثانية وهذا يقتضي ان عبارة الناطم توخيها بالتشديد من  
غير ألف وفي نسخة بالتخفيف مع الالف والمناسبت لها ان يقول الشارح فلان  
يتوخي الحق الخ لكن هذه الثالثة ليست في البصاح والمصباح بخلاف الاولتين  
فانهما يؤخذان منهما (قوله أي يقصده ويتحراه) المناسب لتفسيره أولا ان  
يقول أي يتحراه ويقصده ولكن الخطاب سهل (قوله ويقال تأخيت الشيء)  
بصيغة الماضي مهموزة مشددة الحاء وقوله تحريته أي قصده وقوله والتحرى  
طلب الاخرى أي طاب الاولى (قوله وكثيرا ما يستعمله الفقهاء بمعنى الاجتهاد)  
الواو داخل على يستعمله والاصيل ويستعمله الفقهاء بمعنى الاجتهاد كثيرا  
والضمير راجع للتحرى وما زائدة لتوكيد الكثرة واما في المعنى للاجتهاد للبيان  
(قوله والالفاظ الثلاثة) أي التي هي لفظ التوخي والتحرى والاجتهاد وقوله  
مقاربة أي يقرب بعضها من بعض وانت خبير بأن الذي نقله عن الشيخ زكريا  
يقضي الترادف والذي ذكره آخر ابي فقه التفسير في الجملة فليس في سابق  
كلامه ولا حقه ما يقتضي التقارب ويجاب بأن الذي ذكره عن شيخ الاسلام  
من تساخرات الفقهاء والذي ذكره آخر ابي فقه المشاركة في الجملة كالمستعمل  
في جبل الصخرة والخبر وهذا هو المراد بالتقارب ذكره الشمس الحفني بزائدة من  
خاشية الشيخ الامير (قوله قال الشيخ زكريا الخ) هذا بيان لاستعمال الفقهاء  
وقد عرفت أن فيه تسامحا لانه يقتضي الترادف (قوله بذل المجهود في طلب  
المقصود) أي بذل الشخص مقدوره في طلب مقصوده (قوله انتهي) أي  
كلام شيخ الاسلام زكريا (قوله ويقال اجتهاد الخ) أشار بذلك الى تخصيص  
الاجتهاد بالامر المشق كحمل الصخرة دون غيره كحمل نواة وهذا يفهم من قوله بذل  
المجهود الخ اذ لا يقال ذلك الا في الامر المشق ولذلك قالوا المقام للقاء المقيدة  
للتفريع لا زائدة فخرج على ما قبله وقد يقال الواو قدوة في التفريع (قوله وذكر  
أبو عبيدة الخ) أشار بذلك الى تخصيص التوخي بالخبر فتحصل أن الاجتهاد مختص  
بالامر المشق خيرا كان أولا والتوخي مختص بالخبر شقا كان أولا والتحرى مختص  
بالامر الاخرى وهو أخص من الامر المشق (قوله ولعل هذا هو السبب الخ) أي  
ولعل كون التوخي لا يكون الا في الخير والسبب الخ وقوله دون التحري ومثله  
الاجتهاد (قوله من الابانة) بيان لما توخينا وقوله أي الاظهار والكشف  
تفصيل الابانة والعطف للتفسير أيضا (قوله عن مذهب) متعلق بالابانة والمراد

أي يقصده ويتحراه ويقال  
تأخيت الشيء أي تحريته  
والتحرى طلب الاخرى  
وكثيرا ما يستعمله الفقهاء  
بمعنى الاجتهاد والالفاظ  
الثلاثة متقاربة وقال  
الشيخ زكريا رحمه الله  
الاجتهاد والتحرى والتوخي  
بذل المجهود في طلب المقصود  
انتهي ويقال اجتهاد  
في حمل الصخرة ولا يقال  
اجتهاد في حمل نواة وذكريا  
عبيدة أن التوخي لا يكون  
الا في الخير ولعل هذا هو  
السبب في تخصيص الناطم  
التوخي بالذكريا دون التحري  
وقوله (من الابانة) أي  
الاظهار والكشف (عن  
مذهب)

والذهب هنا الاحكام التي ذهب اليها زيد الا في كاسيتير اليه الشارح بقوله  
وهو المراد هنا (قوله مفعول يصلح الخ) أي هو على وزن مفعول يصلح الخ فهو  
مصدر رمي يصلح للحدث والمكان والزمان بحسب الاصل ثم نقل الاحكام المذهب  
اليها والمنقول عنه اما المصدر فيكون من باب اطلاق المصدر على اسم المفعول واما  
المكان فيكون من باب الاستعارة التصريحية التبعية وتقريرها أن تقول شبهه  
اختيار الاحكام بمعنى الذهاب بجماع ان كلا يؤصل لامة صود واستعير الذهاب  
لاختيار الاحكام واشتق من الذهاب بمعنى اختيار الاحكام مذهب بمعنى أحكام  
مستعارة على طريق الاستعارة التصريحية التبعية والمناسبة بين المكان والاحكام  
ان كلا محل للتردد فالمكان محل لتردد الاقدام والاحكام محل لتردد الازهار  
ولا مناسبة بين الزمان وبين الاحكام فلا يمتثل أن يكون منقولاً عنه وهذا كله  
بحسب الاصل والافقد صار المذهب حقيقة اصطلاحية كما أشار اليه الشارح  
بقوله واصطلاحاً الخ (قوله لامصدر) أي الحدث ولو عبر به لمكان أو وضع وقوله  
والمكان أي مكان الذهاب وقوله والزمان أي زمان الذهاب كما صرح بذلك بعد  
وقوله بمعنى الخ فيه مع ما قبله لف ونشر مرتب فالذهب راجع لامصدر وعمله راجع  
للمكان وزمانه راجع للزمان وقوله وهو الموروز تفسير للذهب وقوله أو محله  
أو زمانه معطوفان على الذهاب وجلة وهو الموروز معترضة بين المعطوفين ولا يصح  
المعطف على الموروز كما لا يخفى أفاده الشمس الحفنى (قوله واصطلاحاً الخ) معطوف  
على محذوف يعلم مما سبق والتقدير هذه اللغة وقوله ما ترجع عند المجتهد أي الحكم  
الذي ترجع عند المجتهد فواقعة على الحكم وقوله في مسألة مامة ملق بترجى أي  
في أي مسألة كانت سواء كانت عقلية أو عقلية فإزادة للتعميم والمسألة هي  
القضية من حيث انها يسأل عنها كما أنها تسمى مقدمة اكونها مقدمة قياس  
ودعوى لكونها تدعى ونتيجة لكون الدليل ينتجها الى غير ذلك وتطلق أيضاً  
المسألة على النسبة في القضية ويعبر عنها بأنها مطلوب خبري يبرهن عليه في العلم  
وقوله بعد الاجتهاد ظرفي لارجح وقوله نصار له معتقد أو مذهباً هذا انفرج خارج  
عن التعريف وادس منه والالزم الدور لاخذ المعرف في التعريف وهو موجب  
للدور وعطف المذهب على المعتقد من قبيل عطف التفسير (قوله وهو المراد هنا)  
أي المعنى الاصطلاحى بمعنى الاحكام التي ترجحت عند المجتهد هو المراد في عبارة  
المصنف (قوله الامام) يجمع على اثمة وعلى امام فليس يعمل مفرداً وجعاً ومنه قوله  
تعالى واجعلنا للمتقين اماماً لكن لا حظ ان حركات المفرد كحركات كتاب ولا حظاً

مفعول يصلح لامصدر  
والمكان والزمان بمعنى  
الذهب وهو الموروز أو محله  
أو زمانه واصطلاحاً ما ترجع  
عند المجتهد في مسألة ما بعد  
الاجتهاد نصار له معتقداً  
وهذا هو المراد هنا  
وقوله (الامام) أي الذي  
يقبلى به وقيل غير ذلك

ان حركات الجمع كحركات هجان وقوله أى الذى يقتدى به تفسير الامام وقوله وقيل  
غير ذلك أى كالتول بأنه اللوح المحفوظ قال تعالى وكل شئ احصيناه فى امام مبين  
والقول بأنها كتب الاعمال لكن لا يخفى ان هذه معان مسوقة لانه لا يناسب جعلها  
مقابله لما فى المقام فالاولى ان يقول الشارح ويطلق على غير ذلك نعم لو اعتبر  
تفسيره بالحجة مثلاً لا تناسب ذلك أفاده العلامة الامير وقوله وأبدل من الامام وقوله  
الحج أى بدل كل من كل (قوله زيد بن ثابت الخ) قد كانت الصحابة يعترفون له  
بالتقدم فى الفرائض ومن جملة الاخذين عنه عبد الله بن عباس ترجمان القرآن  
وقد بلغ من تعظيمه لزيد أن دلت عليه قدمت اليه ليركبها فأخذ ابن عباس بركابه فقال له  
زيد دخل عنك يا ابن عم رسول الله فقال هكذا فعل علماءنا قبل زيد بن زيد بن زيد وقال  
هكذا فعل بأهل بيت نبينا رضى الله عنهم أجمعين ونفعنا بهم ام الاستاذ الحنفى  
(قوله الصحابي) صفة اولى لزيد وقوله الانصارى صفة ثانية له والانصارى نسبة  
للانصار وهم قبيلتان الاوس والخزرج فلم يعلم منه كونه أوسياً أو خزرجياً فلذلك  
قال الشارح الخزرجى وهو صفة ثالثة له والخزرجى نسبة للخزرج فان قيل الانصار  
جمع وقاعة النسب انه لا ينسب للفظ الجمع بل لفرد أحيب بأن محل المقاعدة  
مالم يصير علماء الانسب اللفظة لانه أشبه الواحد كما قال ابن مالك

والواحد لا كرناسب للجمع مالم يشابه واحداً بالوضع

والانصار سائر علماء الاوس والخزرج لانهم نصروا صلى الله عليه وسلم (قوله  
من بنى النجار) قبيلة مشهورة (قوله يكنى) يسكون الكاف وتخفيف النون أو بفتح  
الكاف وتشديد النون وقوله وقيل الخ يحتمل تسكينه بالثلاثة كما قاله الشمس  
الحنفى (قوله أبا خارجة) كان خارجة من فقهاء المدينة السبعة المنظومة فى قول

بعضهم

الاكل من لم يقتدى بأئمة فقسمته ضيرى عن الحق خارجة

فخذهم عبيد الله عروة فاسم سعيد أبو بكر سليمان خارجة

فالاول عبيد الله بن عتبة بن مسعود والثانى عروة بن الزبير والثالث فاسم بن محمد  
ابن أبى بكر الصديق والرابع سعيد بن المسيب والخامس أبو بكر بن عبد الرحمن  
والسادس سليمان بن يسار والرابع خارجة بن زيد (قوله قدم النبي صلى الله  
عليه وسلم) أى حين الهجرة (قوله وهو ابن خمس عشرة سنة) أى والحال ان  
زيد كان ابن خمس عشرة سنة (قوله بعد الهجرة) أى الانتقال من مكة للمدينة  
الشرفة لانه صلى الله عليه وسلم ولد فى مكة وهاجر الى المدينة (قوله قاله) أى

وأبدله من الامام قوله  
(زيد بن ثابت بن الضحاك  
الصحابي الانصارى الخزرجى  
التجارى يكنى أبا  
من تبي  
سعيد وقيل أبا عبد الرحمن  
وقيل أبا خارجة قدم النبي  
صلى الله عليه وسلم المدينة  
وهو ابن خمس عشرة سنة  
وتوفى بالمدينة سنة خمس  
وأربعين قاله الترمذى

قال ما ذكر من انه مات بعد الهجرة سنة خمس وأربعين وقوله الترمذي بكسر أوقله  
وثانته وبضمه ما وقع الأول وكسر الثاني وهو منسوب لترذيلة من بلاد الجحيم  
(قوله وقيل غير ذلك) في شرح التبيين لهذا المتن أنه مات سنة أربع أو خمس  
وخسين (قوله ومناقبه) أي خصاله الحميدة وقوله شهيرة أي مستغنية بين  
الناس وقوله وفضائله أي صفاته الجليلة فهي قريبة من المناقب وقوله كثيرة أي  
في ذاتها والكثرة غير الشهيرة (قوله روى ابن عمر الخ) هذا بيان لبعض  
مناقبه ولبعض فضائله وقوله اليوم مات عالم المدينة هذا مقول القول ويوم  
منصوب على الظرفية مئة موعالم المدينة أي العالم فيها بالإضافة على معنى في (قوله  
بالجاسية) اسم مكان بالشأم (قوله من) اسم شرط ويسأل فعل الشرط وجوابه  
فليأت الخ (قوله وقال مسروق الخ) انما سمي مسروقاً لأنه سرق في صغره ثم  
وحدو وكان ثقة عالمًا عابدًا زاهدًا كما نقله الشيخ السجاعي عن المناوي في شرح  
الشمائل (قوله من الراسخين في العلم) أي النابتين في العلم جمع راسخ بمعنى  
ثابت بحيث يعرف تصاريق الكلام وموارد الأحكام ووقوع المواضع وثقل  
عن الإمام مالك رضي الله عنه أنه سئل عن الراسخين في العلم فقال الراسخ من اجتمع  
فيه أربعة أشياء التقوى فيما بينه وبين الله والتواضع فيما بينه وبين خلقه والزهد  
فيما بينه وبين الدنيا والمجاهدة فيما بينه وبين نفسه قاله الشمس الحفني (قوله  
علم زيد) بناء الفعل للمفعول ونماية زيد مناب الفاعل وقوله بمحصلته فيدله علم  
بمحصل كثيرة فلم اقتصروا بما اوقد يقال لشمسهما أكثر من غيرها وقوله بالقرآن  
أي بعلمه وتأويله وقوله والفرائض أي عليها ولا يخفى أن قوله بالقرآن والفرائض  
بدل من قوله بمحصلتين (قوله) فائدة خبر لمبتدأ محذوف أي هذه فائدة والغرض من  
هذه الفائدة بيان المناسبات في اسم زيد التي تتعلق بالفرائض وقد أفرد بعضهم  
ذلك بتأليف التشعين الذهن بمسائل الفن اجمالاً (قوله قد اجتمع في اسم زيد رضي  
الله عنه) مناسبات ينبغي كسر السين على معنى انها تناسب المقام وإضافة اسم  
لزید من إضافة الاسم للمسمى أو للبيان وهذه المناسبات توجد في اسم زيد ولو  
أريد به غير الصحابي المشهور لا تكن الظاهر أنهم أرادوه مخصوصاً لان السياق فيه  
(قوله افراد) أي من جهة افراد بعض حروفه عن بعض وقوله وجمعاً أي ومن جهة  
جمع بعض حروفه الى بعض وقوله وعدداً أي ومن جهة عدد حروفه وقوله  
وطراً أي ومن جهة الطرح وهو اسقاط عدد من عدد بشرط كون المطروح أقل  
من المطروح منه وقوله وضرباً أي ومن جهة ضرب عدد حروفه في مثلهما

وقيل غير ذلك ومناقبه  
شهيرة وفضائله كثيرة روى  
ان ابن عمر رضي الله عنهما  
قال يوم مات زيد اليوم مات  
عالم المدينة وخطب عمر  
رضي الله عنه بالجاسية  
فقال من يسأل عن  
الفرائض فليأت زيد بن  
نابت رضي الله عنه وقال  
مسروق دخلت المدينة  
فوجدت بها من الراسخين  
في العلم زيد بن ثابت رضي  
الله عنه وقال الشعبي علم  
زيد بن ثابت بمحصلتين  
بالقرآن والفرائض (فائدة)  
قد اجتمع في اسم زيد رضي  
الله عنه مناسبات تتعلق  
بالفرائض لم تجتمع في اسم  
غيره افراد او جمعاً وعدداً  
وطراً وضرباً

كما سيأتي بيان ذلك كله (قوله فاما الافراد الخ) أي فاما المناسبات التي تتعلق به من جهة الافراد الخ (قوله فالزاي بسبعة) أي في الجمل وقوله وهي عدد اصول المسائل أي المتفق عليها وهي اثنان وثلاثة وأربعة وستة وسمانية واثناعشر وأربعة وعشرون وقوله وعدد من يرث بالفرض وحده أي وهم الزوجان والجدتان والام وواحد من أولاد الام والتمتع بدهنهم وانما هذا الواحد نوعا من عدة أنواع الاختلاف الفرض وقوله وعدد من يرث من النساء بالاختصاص أي وهن البنات وبنات الابن والام والزوجة والجدة والاخت والمعتقة (قوله والياء بعشرة) أي في الجمل وقوله وهي عدد الوارثين بالاختصاص وهم الابن وابن الابن والاب والجد والاخت وابن الاخ غير الأم والعم وابن العم غير الأم أيضا والزوج والمعتق وقوله وعدد الوارثات بالبسط وهي السبع السابقة بزيادة ثلاث لان الجدة اما جدة أب واما جدة أم فزادت واحدة والاخت اما شقيقة أو لاب أولام فزادت ثنتين وحينئذ فالزاي ثلاثة فاذا ضمت للسبعة كان المجموع عشرة بالبسط (قوله والياء بأربعة) أي بالجمل وقوله وهي عدد اسباب الارث أي التي هي القرابة والنكاح والولاء وجهة الاسلام ولا يرد قول المصنف أسبـاب ميراث الورى ثلاثة الخ لانه انما اقتصر على المتفق عليه وجهة الاسلام يختلف فيها كما يعلم مما يأتي وقوله والاصول التي لا تعول أي التي هي الاثنان والثلاثة والأربعة والثمانية فهذه الاصول هي التي لا تعول (قوله واما الجمع) أي واما مناسبات جهة الجمع أي جمع بعض حروفه مع بعض وتحتنه أربع صور الزاي مع الياء والزاي مع الدال والياء مع الدال والزاي مع الياء والدال (قوله فالزاي مع الياء بسبعة عشر) أي لان الزاي بسبعة والياء بعشرة ومجموعهما مائة ذكر وقوله وهي عدد الوارثين والوارثات بالاختصاص أي لان الوارثين بالاختصاص عشرة والوارثات بالاختصاص سبعة ومجموعهما مائة ذكر (قوله والزاي مع الدال باحد عشر) أي لان الزاي بسبعة والدال بأربعة ومجموعهما احدى عشر وقوله وهي عدد الوارثات على طريق البسط أي على طريق البسط لكن تقدم أنهم بطريق البسط عشرة فلذلك احتاج لقوله بزيادة مولاة المولاة أي معتقة المعتقة وقوله والياء مع الدال بأربعة عشر أي لان الدال بأربعة والياء بعشرة ومجموعهما مائة ذكر وقوله وهي عدد الوارثين بالبسط اذ عدد هم بالبسط خمسة عشر لكن يخرج منهم المولى فالباقى أربعة عشر ولذلك قال الشرح خلا المولى أي من له الولاء وعالله بقوله لانه قد يكون أنثى والمنظور له هنا من كان ذكرا دائما كالابن والاب وهكذا (قوله والزاي مع الياء والدال احدى وعشرون)

فاما الافراد فالزاي بسبعة وهي عدد اصول المسائل وعدد من يرث بالفرض وحده والياء بعشرة وهي عدد الوارثين بالاختصاص وعدد الوارثات بالبسط والدال بأربعة وهي عدد اسباب الارث والاصول التي لا تعول واما الجمع فالزاي مع الياء بسبعة عشر وهي عدد الوارثين والوارثات بالاختصاص والزاي مع الدال بأحد عشر وهي عدد الوارثات على طريق البسط بزيادة مولاة المولاة والياء مع الدال بأربعة عشر وهي عدد الوارثين بالبسط خلا المولى لانه قد يكون أنثى والزاي مع الياء والدال احدى وعشرون وهي عدد جميع من يرث بالفرض من حيث اختلاف أحوالهم



أى لان الزاى بسبعة والياء بعشرة والدال بأربعة ومجموعها أحد وعشرون وقوله  
عدد جميع من يرث بالفرض أى فهم أحد وعشرون وقوله من حيث اختلاف  
أحوالهم أى لا من حيث أرثهم بالفرض مع قطع النظر عن اختلاف أحوالهم  
ككون الزوج تارة يرث النصف وتارة يرث الربع وكون الزوجة تارة ترث  
الربع وتارة ترث الثمن وهكذا ولو قطع النظر عن ذلك لم يبلغ مجموعهم هذا  
العدد وبواسطة النظر لم يبلغ مجموعهم ما ذكره بقوله كما سيأتى أى كالذى سيأتى  
من اختلاف أحوالهم (قوله لان أصحاب النصف الخ) علة لقوله وهى عدد  
جميع من يرث بالفرض من الحيثية المذكورة وقوله والربع اثنتان أى وأصحاب  
الربع اثنتان وصحة الاخبار باثنتين عن اسم أن وهو أصح لطلب باعتبار أن المراد بالجميع  
ما فرق الواحد وكذا يقال فى قوله والثالث اثنتان ولما قوله والثمن واحد أى وأصحاب  
الثمن واحد فلا يقع فيه ذلك وصحة الاخبار فيه بملاحظة أفراد هذا النوع فنوع  
الزوجة تحت أفراد أى زوجة واحدة واثنتان وثلاثة وأربعة (قوله وضبط ذلك  
بعضهم) أى ضبط من يرث بالفرض الشيخ الجعبرى وقوله فقال غطف على ضبط  
وقوله ضبط ذوى الفروض من هذا الرجز أى ضبط أصحاب الفروض من هذا  
البيت الذى هو من بحر الرجز وقوله خذ مرتبة أى خذ ضبطهم حال كونه مرتبة  
وقوله وقل هبادبز وذلك لان الاصطلاح الجارى فى حساب الاحرف بالجل المغير  
ان الهاء بخمسة فهى لمن يرث النصف والياء باثنتين فهى لمن يرث الربع  
والالف بواحد فهى لمن يرث الثمن والدال بأربعة فهى لمن يرث الثلث والياء  
باثنتين كما علمت فهى لمن يرث الثلث والياء بسبعة فهى لمن يرث المسدس  
(قوله واما العدد) أى واما مناسباته من جهة العدد أى عدد حروفه وقوله فعذة  
حروف اسمه ثلاثة وهى الزاى والياء والدال وقوله وهى عدد شروط الارث أى  
التي هى تحقق موت المورث وتحقيق حياة الوارث بعد موت المورث والعلم بالجهة  
المقتضية للارث وقوله وعدد الاصول التى تعول أى وهى الستة والاثنا عشر  
والاربعة والعشرون وان شئت قلت الستة وضعفها وضعف ضعفها وان شئت  
قلت الاربعة والعشرون وضعفها وضعف نصفها وان شئت قلت الاثنا عشر وضعفها  
ضعفها فالعبارتان الاولتان لا ترقى الى كمال الاولى مصرح فيها بأسماء الاعداد  
دون الثانية والثالثة للتدلى والرابعة لتوسط أفاده فى اللؤلؤة (قوله واما الطرح)  
أى واما مناسباته من جهة الطرح أى اسقاط عدد من عدد بالشرط السابق وقوله  
فاذا طرحت الدال من الياء أى عدد الدال وهو اربعة من عدد الياء وهو عشرة

لان أصحاب النصف خمسة  
والربع اثنتان والثمن واحد  
والثلاثين اربعة والثالث  
اثنتان والسادس سبعة وقوله  
ضبط ذلك بعضهم فى ضمن  
بيت فقال ضبط ذوى  
الفروض من هذا الرجز  
خذ مرتبة وقل هبادبز  
وأما العدد فعذة حروفه  
ثلاثة وهى عدد شروط الارث  
وعدد الاصول التى تعول  
وأما الطرح فاذا طرحت  
الدال من الياء تبقى ستة  
وهى عدد الفروض  
القرآنية وعدد المواضع

وقوله بقى ستة أى بعد إخراج الأربعة من العشرة وقوله وهى عدد الفروض  
المقرآنية أى التى هى النصف والربع والثلث والثلثان والثلث والسدس ومعنى  
كونها قرآنية أنها مذكورة فى القرآن وقوله وعدا الموانع أى المذكورة فى المتن  
والنسخ وهى الرق والقتل واختلاف الدين واختلاف ذوى الكفر أى الأصل  
بالمذمة والحراية والردة والعياذ بالله تعالى والذور الحكىمى (قوله وإذا طرحت  
الدال من الزاى) أى عدد الدال وهو أربعة من عدد الزاى وهو سبعة وقوله بقى  
ثلاثة أى بعد طرح الأربعة من السبعة وقوله وهى عدد الحروف أى عدد حروف  
اسم زيد وقوله وتقدم ما فيها أى من أنها بعد شروط الأثر وعدد أصول المسائل  
التي تعول (قوله وإذا طرحت الزاى من الياء) أى عدد الزاى وهو سبعة من  
عدد الياء وهو عشرة وقوله بقى ثلاثة أى بعد طرح سبعة من عشرة وقوله أيضا أى  
كما بقى ثلاثة فيما قبله وقوله وتقدم ما فيها قد غلبت بيانه (قوله وأما الضرب) أى  
وأما ما سببانه من جهة الضرب أى ضرب عدد حروفه فى مثلهما وقوله تبلغ تسعة  
وهى قائمة من ضرب ثلاثة فى مثلهما وقوله وهى عدد أصول المسائل وهى السبعة  
المتفق عليها وزيادة اثنين وهما ثمانية عشر وستة وثلاثون وقوله على الراجح أى  
من أن الثمانية عشر والستة والثلاثين فى باب الجدة والاختوة تأمىلان وقيل  
بتعديدهما (قوله وأما كثر ما ذكرته) أى من ككون حروف زيد أفرادا وجمعا الخ  
موافقة لأشياء تتعلق بالفرائض وقوله عدداً أشياء غير ذلك أى عدداً لأشياء غير  
الذى ذكرته وذلك ككون الزاى بسبعة عدداً من يرث السدس وعدد الموانع  
بزيادة اللعان على الستة الآتى بيانها وعدد أحوال الجد والاختوة ككون الياء  
بعشرة عدداً أصناف ذوى الأرحام وعدد من يرث النصف والثلثين والثلث وعدد من  
يرث النصف والثالث والربع والثلث وككون الدال بأربعة وهى عدد أحوال  
الوارث من هكونه يرث ويورث وهو ظاهر وكونه لا يرث ولا يورث كالزريق  
ويورث ولا يرث كالمبعض وعكسه كالأنبياء وككون عدة حروفه ثلاثة بعد  
أحوال الأثر بالغرض فقط وبالنسبة فقط أو بهما معاً وعدد صفات الوارث  
من حيث المحجب وعدمه فإنه قد يحجب بحج حرمان أو نقصان أو لا يحجب أصلاً  
كما أفاد ذلك كالمستأداً الحنفى مع زيادة (قوله والله أعلم) أى بحقيقة الحال  
وفى ذلك تفويض العلم إليه تعالى وأفعلى التفضيل على بابه أن نظير لظاهره فان نظر  
للاواقع كان على غير بابه (قوله وانرجع الى كلام المؤلف) فيه ادخال لام الأمر على  
فعل التمسك المبدوع بالنون وهو منوع كفى الآية ولحميل خطاياكم وقوله وقوله

وإذا طرحت الدال من  
الزاى بقى ثلاثة وهى عدد  
الحروف وتقدم ما فيها  
وإذا طرحت الزاى من الياء  
بقى ثلاثة أيضاً وتقدم ما فيها  
وأما الضرب فاد ضربت  
حروفه وهى ثلاثة فى نفسها  
تبلغ تسعة وهى عدد أصول  
المسائل على الأرجح وأكثر  
مما ذكرته عدد أشياء غير  
ذلك والله أعلم وانرجع الى  
كلام المؤلف رحمه الله

أى فمقول قوله (قوله الفرضي نعت لزيد) وهو نسب الى واحد الفرائض وهو  
 فرضية بوزن فعيلة قال في الخلاصة وفعل في فعيلة التزم ولذلك قال الشرح بفتح الفاء  
 والراء وقوله أى العالم بالفرائض قال الشمس الحنفى الاظهر في التفسير ان يقال أى  
 المنسوب للفرائض لمزيد علمهم بالتهنى وهذا بناء على ان المراد بالنسب كماله هو  
 الظاهر والذي حكاه صاحب المحكم عن ابن الاعرابى انه يقال للعالم بالفرائض  
 فرضي وفارضي وفريض كعالم وعليم انتهى وبه تعلم انه ليس مقصودا به النسب  
 بل هذا اسم للعالم بالفرائض وحيد لا اعتراض على الشرح (قوله ويقال له فارض)  
 أى يقال للعالم بالفرائض فارض بصيغة اسم الفاعل وقوله وفريض أى بصيغة  
 المبالغة اتى على وزن فعيل وقوله كعالم وعليم نظير لفارض وفريض الا قول الاول  
 والثاني لا يأتى وقوله وفارض أى بصيغة المبالغة التى على وزن فعال ويصح ان يكون  
 بصيغة نسب كيقال أى ذى بقل وقوله تعالى وما ربك بظلام للعبيد أى بذى  
 ظلم فظلام بصيغة نسب وليس بصيغة مبالغة والا لاقتضت الآية ثبوت اصل الظلم  
 وهو لا يصح قال تعالى ولا يظلم ربك أحدا وقوله وفرضي بسكون الراء أى نسبة  
 لفرض فقد نسبوا الفرض كمنسبوا الفريضة وقوله أيضا أى كما يقال له فرضي بفتح  
 الراء فهو راجع لقوله ويقال له الخ (قوله وأجاز ابن الهائم رحمه الله ان يقال  
 فرائضي) أى نسبة لفرائض وقوله أيضا أى كما قيل فرضي وغيره مما تقدم وقوله  
 وان قال جماعة انه خطأ أى فلا التفات لقولهم انه خطأ معالين له بأن القاعدة انه  
 اذا أورد النسب للجمع فانما ينسب لمفرده لا لذلك ووجه عدم الالتفات ان الجمع  
 صار لقباً لهذا الفن فقد شبه الواحد وحيداً ينسب الى لفظه كما يعلم من قول ابن مالك  
 والواحد اذا ذكرنا سبباً للجمع مالم يشابه واحداً بالوضع

وقد تقدم نظيره في الانصاري (قوله والفرائض) أى بمعنى المسائل المسماة بالفرائض  
 وقوله جمع فرضية بمعنى مفروضة أى ففعيلة بمعنى مفقولة وقوله أى مقدرة تفسر  
 لمفروضة وقوله لما فيه من السهام المقدرة على الحذف أى وسهيت مسائل هذا الفن  
 بالفرائض لما فيه من السهام المقدرة ويؤخذ من ذلك ان قولهم فرضية من باب  
 الحذف والايصال أى حذف الجار وايصال الضمير والاصل مفروض فيها فحذف  
 حرف الجر واتصل الضمير ومعلوم ان هذه العلة انما تظهر في المسائل التى فيها  
 سهام مقدرة مع أن المسمى بالفرائض مسائل قسمة المواثيق بالفرض أو بالتعصيب  
 فلا بد من ملاحظة التغليب ولذلك قال الشرح تغلبت على غيرها أى تغلبت  
 الفرائض التى هى المسائل المشتملة على السهام المقدرة على غيرها وهو مسائل

قوله (الفرضي) بفتح الفاء  
 والراء أى العالم بالفرائض  
 ويقال له فارض وفريض  
 كعالم وعليم وفارض وفريض  
 بسكون الراء أيضاً وأجاز  
 ابن الهائم أن يقال فرائضي  
 أيضاً وان قال جماعة انه  
 خطأ والفرائض قال الجلال  
 المحلى رحمه الله جمع فرضية  
 بمعنى مفروضة أى مقدرة  
 لما فيه من السهام المقدرة

التعصيب وسمى الكل فرائض وقيل المعنى فغلبت السهام المقدرة على السهام غير المقدرة وهي سهام التعصيب وعلى الأول فقول الشرح بعد أي فغلبت على التعصيب معناه فغلبت الفرائض على مسائل التعصيب وسمى الكل فرائض وعلى الثاني معناه فغلبت السهام المقدرة على سهام التعصيب والأول أظهر كما ارتضاء العلامة الخفقي وإن حقت الظاهر والتغليب لا بد منه فيهما فغلبت السهام المقدرة على السهام غير المقدرة وغلبت مسائل الأولى على مسائل الثانية كما أشار إليه الشيخ الأمير وانما غلبت مسائل الفرض على مسائل التعصيب لشرف الفرض على التعصيب لتقدمه عليه في القيمة على الورثة ولأن صاحب الفرض لا يسقط بغير الحجب وصاحب التعصيب يستقطب استيفاء الفروض التركية وهذا قول بأن التعصيب أشرف لأن صاحب التعصيب إذا انفرد حاز جميع المال بخلاف صاحب الفرض وسيأتي ذلك (قوله انتهى) أي كلام الجلال المحلى وقوله أي فغلبت الخ تفسير لكلام الجلال المحلى وقد عرفت توضيحه وقوله وجهات لقبها هذا العلم أي جعلت لفظة الفرائض اسمها على هذا الفن وسيأتي تعريفه أي سيأتي تعريف هذا العلم بعد قول المصنف فهناك فيه القول عن إيجاز مبرأ عن وصمة الالغاز ونصه هناك مقدمة علم الفرائض فقهه قسمة الموارد الخ (قوله وقوله) مبتدأ خبره مأخوذ من قوله أمد المذكور فكأنه قال يقال في شرحه كذا كما تقدم نظيره وعلى هذا أبدأ فقس (قوله أذ كان ذلك الخ) أي لأن هذا أهم فاذل لتعليل وقوله أي المذكور انما يحتاج لهذا التأويل بالنظر لتفسير اسم الإشارة بالابانة فانها مؤنثة ولفظ ذا انما يشار به للمفرد المذكر فيحتاج لتأويل الابانة بالمذكور لا بالنظر لتفسير اسم الإشارة بتوخيها لانه مذكور من غير تأويل (قوله من أهم الغرض) أي من أهم القصود ان فسر اسم الإشارة بالتوخي أو أهم المقصود ان فسر اسم الإشارة بالمذكور من الابانة فانها مقصودة فتكون من أهم المقصود (قوله ان يريد التصنيف في علم الفرائض) اعترض بأن التخصيص عن يريد التصنيف لا دليل عليه فان المدرس والطالب كذلك وأجيب بأن الذي يخص المصنف التصنيف فالتقييده بالنظر لا مقام (قوله فهو تعليل لما ذكر) أي من سؤال الاعانة على ما توخينا من الابانة فكأنه قال نسأل الله الاعانة على الذي قصدناه من الابانة عن مذهب الامام زيد لانه أهم من الغرض وكتب بوضههم أن المناسب حذف فهو ويكون قوله تعليل خبر القول الواقع مبتدأ في الدخول على المتن اهـ لكن تقدم لك ان خبره مأخوذ من حل الشرح فلا مناسبة للحذف (قوله قال العلامة الخ)

فغلبت على غيرها انتهى  
أي فغلبت على التعصيب  
وجعلت لقبها هذا العلم  
وسيأتي تعريفه وقوله (اذ  
كان ذلك) أي المذكور من  
الابانة أو توخيها (من أهم  
الغرض) ان يريد التصنيف  
في علم الفرائض فهو  
تعليل لما ذكره من  
سبب المارد بني رجب الله

انما اتي بذلك تقوية لما قبله وتوضيحاً لكلام المتن وقوله سبب المارد بني وهو بدر  
الدين محمد بن محمد بن أحمد دسكان في عصر السلطان قايتباي والمارد بني نسبة  
لمارد بن بلدة بالجعم وكان المارد بني جذ السبب لان الواقع انه ابن بنته وان كان  
السبب في الاصل ولد الولد ذكره كان أو أنثى اه امير بالمعنى (قوله فيما قصدناه)  
نفسه لقول المصنف فيما توخينا وقوله من الاظهار والكشف تفسير الابانة  
الواقعة في كلام المصنف وبعطف الكشف على الاظهار عطف تفسير وقوله  
لان هذا من أهم القصد تفسير لقول المصنف اذا كان ذلك من أهم الغرض (قوله)  
فانه لا يخيب من قصده) أي واتماسألت الله لانه تعالى لا يرد من قصده خائباً أي غير  
ظافر بقصوده فان الخيبة عدم الظفر بالمقصود وكان المناسب أن يقول من سأله  
بدل من قصده إلا أن يقال المراد من قصده بالسؤال (قوله قال الله تعالى) هذا  
استدلال على أنه تعالى لا يخيب من قصده لكن الاستدلال بذلك فيه خفاء  
لان هذه الآية انما ذات على طلب السؤال ولذلك احتاج الشرح لقوله قال بعض  
العلماء الخ مع قوله وقال الامام تاج الدين الخ فأتى بذلك لبيان وجه الاستدلال  
ولو استدل بقوله تعالى ادعوني أستجب لكم أو بقوله تعالى أجيب دعوة الداعي  
اذا دعاني لم يحتمل لذلك فانه ظاهر في الاستدلال على ما ذكر (قوله واستأثروا الله  
من فضله) أي شيئاً من فضله لا وجوباً عليه (قوله قال بعض العلماء الخ) قد عرفت  
انه أتي بذلك مع ما بعده لبيان وجه الاستدلال بالآية ومراده ببعض العلماء  
ابن عينية كما في اللؤلؤة نقلها عن الكفائي وقوله لم يأمر بالمسئلة أي في قوله  
تعالى واستأثروا الله من فضله وقوله لا يعطى أي أخذاً من قوله تعالى ادعوني  
أستجب لكم لكنه لا بد من توفر شروط الاجابة التي من أعظمها أكل الحلال  
وانتفاءه وانها التي من أعظمها أكل الحرام والاجابة اما بعين المطلوب أو بأحسن  
منه أو بدفع ضرر على الداعي واما أن تكون محجلة واما أن تكون موجهة فكل دعا  
مستجاب بغيره السابق (قوله انتهى) أي كلام بعض العلماء (قوله قال  
الامام تاج الدين بن عطاء الله) أي صاحب الحكم المشهورة نفعنا الله به وقوله  
متى وفقت الله للطلب أي للطلب منه وقوله فاعلم انه يريد أن يعطيك أي على  
الوجه الذي يريد لا على الوجه الذي تريد لقصورك كما في الحكم له (قوله انتهى)  
أي كلام ابن عطاء الله (قوله وقوله علماء الخ) لما كان ما تقدم متضمناً لان متعلق  
المقصود علم ولانه مخصوص علم الفرائض ولانه على مذهب الامام زيد بن ثابت علم  
ذلك بتعليل يشتمل على تلك الاشياء فقوله علماء بان العلم خير مما سعى الخ راجع

أي ونسأل الله لما لا اعانة  
فيما قصدناه من الاظهار  
والكشف عن مذهب  
الامام زيد رضي الله عنه  
لان هذا من أهم القصد فانه  
لا يخيب من قصده قال تعالى  
واستأثروا الله من فضله قال  
بعض العلماء لم يأمر بالمسئلة  
والا يعطى انتهى وقال  
الامام تاج الدين بن عطاء  
الله رضي الله عنه متى  
وفقت الله للطلب فاعلم انه يريد  
أن يعطيك انتهى وقوله  
(علماء)

لا قول وقوله وبأن هذا العلم مخصوص بما الخ راجع للثاني وقوله وبأن زيد اخص  
 لا محالة الخ راجع لثالث (قوله منصوب على أنه مفعول لاجله) استشكله  
 الشيخ الحنفى بأن شرط نصب المفعول لاجله أن يتقدم مع عامله فاعلا لا كفى قولك  
 قت أجعل لالالك فان فاعل الاجلال والقيام المتكامل وهذا ليس كذلك فان مرفوع  
 كان اسم الإشارة وفاعل العلم المصنف وهذا على جعله علة لقوله اذ كان ذلك من  
 أهم الغرض وأما على جعله علة لتواخيها فلا إشكال لان فاعل العلم والتوخي واحد  
 وهو المصنف وأجاب الشيخ الأمير بأن الاتحاد موجود بمعنى فكأنه قال أعده  
 من أهم الغرض علما الخ لان المراد اذ كان ذلك من أهم الغرض عندي فالإيجاد  
 موجود بمعنى كما قاله في قوله تعالى هو الذي يرىكم البرق خوفا وطمعا فانهم  
 أعربوا خوفا وطمعا مفعولين لاجله ما مع أن فاعل الخوف والطمع الخاطبون  
 وفاعل يرى هو الله تعالى لكن قالوا الاتحاد موجود بمعنى فانه في قوة أن يقال وهو  
 الذي يجدهمكم ترون البرق خوفا وطمعا (قوله وهو) أى علما وقوله علة لقوله اذ كان  
 الخ وعلى هذا فيكون علة لامة فهو من باب التديق وقوله أو توأخينا الخ وعليه  
 فلا يرد الاشكال السابق كما علمت وقوله أى لاجل علمنا تفسير لمعنى كونه علة  
 وفيه دخول على ما بعده (قوله بأن العلم) أى كل علم والعلم المعلوم قال  
 أما لا استغراق أو لعله كاسيند كره الشرح لكن في الاحتمال الاول شىء اذ من  
 جملة العلوم ما لا ينفى تعاطيه كالعلوم الحكيمة وعلوم الهيئة ونحوها ويمكن أن  
 يجاب بأن ما ذكره من نزل منزلة العلم لان الاعتبار انما هو بالعلم النافع واعلم ان العلم  
 يطلق على الملكة وعلى الادراك الجازم المطابق للواقع عن دليله وعلى القواعد  
 المدقنة والغنون المبنية وحله هذا على القواعد والغنون أنسب لكن الشرح  
 فسر بحكم الذين الجازم المطابق للواقع وكأنه لاحظ أن ذلك هو الثمرة المستمدة من  
 الغنون (قوله وهو حكم الذهن الخ) هذا تعريف له عند الأصوليين والحكم هو  
 ادراك أن النسبة واقعة أو ليست بواقعة والذهن قوة للنفس معدة لا كتساب  
 الاراء والحكم في الحقيقة هو النفس الناطقة والذهن آلة للحكم فإضافة الحكم  
 اليه من اضافة الشىء لآلته وقوله الجازم بالرفع صفة أولى للحكم ونسبة الجزم  
 اليه مجازة على لان الجازم صاحبه ويحتمل ان اسم الفاعل بمعنى اسم المفعول  
 فالجازم بمعنى المجزوم به على حدة وقوله تعالى في عيشة راضية وخرج بذلك الظن  
 والشك والوهم بناء على ان في الشك والوهم حكما وان كان التحقيق ان الشك  
 ليس حاكما وكذلك الوهم بالاولى وقوله المطابق للواقع بالرفع أيضا صفة ثانية

منصوب على أنه مفعول  
 لاجله وهو علة لقوله  
 اذ كان ذلك من أهم الغرض  
 أو لقوله توأخينا أى لاجل  
 علمنا (بأن العلم) وهو حكم  
 الجازم المطابق  
 للواقع



للحكم والمراد المطابق متعلقه وهو النسبة لمحكوم فيه المتعلق الواقع وهو النسبة  
 التي في علم الله الذي هو المراد بالواقع على أحد الأقوال فالمطابقة انما هي بين  
 النسبة التي تدرك من الكلام والنسبة التي في الواقع لا بين الحكم نفسه والواقع  
 لانه لا معنى لمطابقة نفس الادراك للواقع وخرج بذلك حكم الذهن الجازم غير  
 المطابق للواقع وهو الاعتقاد الفاسد وكان على الشرح أن يزيد قيداً ثالثاً وهو  
 الدليل لاخراج حكم الذهن الجازم المطابق للواقع لغیر دليل بل لتقليد و يسمى  
 الاعتقاد الصحيح ويمكن أن يجاب بأنه سكت عن ذلك للإشارة إلى أن المراد بالعلم  
 ما يشمل الاعتقاد الصحيح (قوله وهو خلاف الجهل) مراده بالخلاف المنافي  
 الشامل للضد والعدم المقابل له لا للكبيرة لا الخلاف الاصطلاحي لان الخلافين  
 اصطلاحاً يجوز اجتماعهما وارتفاعهما ما والجهل والعلم ليسا كذلك بل بالنسبة  
 للجهل البسيط وهو عدم العلم بالشيء عما من شأنه أن يكون عالماً يكون التقابل  
 بينهما من تقابل العدم والملكية وهي الصفة الثبوتية كالعلم فيعبرون عنها بالملكية  
 وعن مقابلهما بالعدم وبالنسبة للجهل المركب وهو ادراك الشيء على خلاف ما هو  
 عليه في الواقع يكون التقابل بينهما من تقابل الضدين وهما الامران الوجوديان  
 اللذان بينهما ما غاية الخلاف لا يجتمعان وقد يرتفعان وانما يسمى الجهل بمعنى ادراك  
 الشيء على خلاف ما هو عليه في الواقع جهلاً لا مركباً لاستلزامه من جهتين جهله  
 بالشيء كما هو في الواقع وجذله بأنه جاهل فليس مركباً منه ما حقيقة بل هو مستلزم  
 لهما لانهم ما عدميان وهو وجودي والوجودي لا يكون مركباً من عدميين واطلاق  
 الجهل على كل من البسيط والمركب حقيقة فهو من قبيل المشترك وقيل حقيقة  
 في المركب محض في البسيط (قوله والالف واللام) كان الاولى التعبير بأل لان  
 القاعدة ان الحكمة اذا كانت على حرفين عبر عنها بلفظها كقولهم من وفي وعن  
 ومثلها أل واذا كانت على حرف واحد عبر عنها باسمها كقولهم واو والعطف وفاؤه  
 ولام المجرى لكن الشرح عبر بذلك للتوضيح وقوله للاستغراق أي استغراق جميع  
 افراد العلم النافع لان غير النافع بمنزلة العدم كما مر وقوله أول العهد الشرعي أي العهد  
 عند أهل الشرع وكان الاولى أن يقول العلي لان المعهود من أقسام المعهود  
 الشرعي وهي الذكر والحضور والعلم وأجيب بأن مراده العلم وعبر بالشرعي  
 تنبيهاً على أنه المعهود عند علماء الشرع وعبرة السبوطي العلم المعهود أي الشرعي  
 فكان الشرح تصرف فيها (قوله وهو علم التفسير الخ) أي العلم المعهود شرعاً  
 هو علم التفسير الخ وقوله ويلحق ذلك ما كان آله أي ويلحق بالملكو من

وهو خلاف الجهل والالف  
 واللام فيه للاستغراق  
 أول العهد الشرعي وهو علم  
 التفسير والحديث والفقه  
 ويلحق بذلك ما كان آله

العلوم الثلاثة ما كان آله كالتعو (قوله فالعلم من خير الخ) اعترض من وجهين  
الاول تغيير اعراب المتن والثاني اخلاؤه في كلام المصنف عن الخبر لا يقال عذر  
الشرح في تغيير الاعراب افادة ان العلم به بعض الخير وبعض الاولي لا نأقول افادة  
ذلك تحصل بتقديره اضافي بأن يقول بعد قول المصنف ما خير أي بعض خير ويقول  
بعد قوله اولى أي بعض اولى وإنما يحتاج لذلك كله اذا جهات آل في العلم للعهد  
العلمي لان علم التوحيد ليس من درجاته حيث أنه أفضل وأولى وأما على  
جعلها للاستغراق فلا يحتاج لذلك بل هو ضرر لا ينفعه أن هناك مساويا له وأفضل  
منه وليس كذلك وحاول في التلوة فجعل كونه من الخير لا ينافي كونه الخير على  
الاطلاق والحق ان الابهام حاصل ويحل عدم الاحتياج للتقديم المذكور على  
جعلها للاستغراق اذ لو خط مجموع الافراد بخلاف ما لو لو خط كل فرد على حدة  
فانه يحتاج للتقديم السابق بالنظر اليه من دون البعض وأجيب عن الوجه الاول  
بأن الحق جواز التغيير خصوصاً اذا كان الشرح من جامع المتن كما هنا وعن الوجه  
الثاني بأن الشرح أعاد المبتدأ الطول الفصل فهو من باب إعادة المبتدأ لا من باب  
تقديم المبتدأ اولاً ان تقول انه حل معنى لا حل اعراب انتهى لمختصاً من حاشية  
الحقني وحاشية الامير مع زيادة لطيفة (قوله من خير ما سعى فيه) أي أفضل  
الامر الذي سعى الانسان فيه كسائر المصنوع وقوله ومن اولى ماله العبد دعي أي  
ومن اولى الامر الذي طالب العبد له ولا يخفى التحنيس بين سعي ودعي وقد مر من  
ثانياً الإشارة الى ان اولى معطوف على خير المساطع عليه من فيقيد ان العلم ببعض الخير  
وبعض الاولي ولولم يقدر من ثانياً لا محتمل ان يكون معطوفاً على الجاء والمجرور معاً  
فيقيد ان العلم هو الاولي وهو منافي لجعله أولاً بعض الخير ولك ان تقول لا منافاة  
لان كون الشيء أفضل على الاطلاق لا ينافي كونه بعض الأفضل كالنبي صلى الله  
عليه وسلم فانه أفضل الخلق على الاطلاق ومع ذلك هو بعض الاشياء الذين هم  
أفضل من غيرهم فيكون بعض الأفضل افاده في التلوة لكن فيه ما تقدم (قوله  
قال الله تعالى الخ) هذا استدلال على خيرية العلم وأولوية لان الآية الاولى  
فيها مدح العلماء ومدحهم متضمن لمدح العلم والآية الثانية دلت على رفع العلماء  
درجات وهو بسبب العلم ففيها مدح للعلم غمناً كالآية الاولى وأما الآية الثالثة  
ففيها أمر حبيب به باستزادته من العلم فلولاً لشرفه لما أمر بذلك وجميع ما ورد في مدح  
العلماء محمول على العلماء العاملين والافعال العاملين مذمومون عامة الذم (قوله  
انما يخشى الله من عباده العلماء) ينصب الاسم الشريف ورفع العلماء كما هو

(قال علم من) خير ما سعى فيه  
(و) من (أولى ماله العبد  
دعي) قال الله تعالى انما  
يخشى الله من عباده العلماء

القرارة المتواترة وقرئ شاذاً برفع لفظ الجلالة ونصب العلماء وهي أدل في مدح  
 العلماء من القراءة المتواترة لأن الله في علمها انما يعظم الله من عباده العلماء فالمراد  
 بالخشية في حق تعالى العظيم والمعنى على القراءة المتواترة انما يخاف الله خوفاً مع  
 اجلال من عباده العلماء لانهم لم يعلم بالله وبما يليق به ولهذا كان أشد الناس خوفاً  
 الانبياء وبعضهم حمل العلماء في هذه الآية ونحوها على علماء الباطن وهم من  
 أطلعهم الله على مكنون غيبه بسبب تربيتهم تحت يد شيخ عارف بدقائق النفس  
 وعلم من التفسير المذكور ان الخشية على القراءة المتواترة بمعنى الخوف مع اجلال  
 قال الراغب الخشية خوف يشوبه تعظيم وأكثر ما يكون عن علم وقال السيوطي  
 هي أشد الخوف (قوله برفع الله الذين آمنوا الخ) جواب انشروا بمعنى ارتفعوا  
 مقابل تفسحوا وصدرا الآية بآيها الذين آمنوا اذا قيل لكم تفسحوا في المجالس  
 فافسحوا وفسح الله لكم واذا قيل انشروا فانشروا برفع الله الذين آمنوا الخ  
 وقوله والذين آمنوا العلم ذهب ابن عباس الى ان الذين آمنوا العلم منصوب بفعل  
 محذوف والتقدير يزيد الذين آمنوا العلم درجات فيكون قد تم الكلام عند قوله  
 تعالى منكم وعلى هذا فلا استدلال بالآية على شرف العلم ظاهر واما على جملة  
 معطوف على الذين آمنوا من عطف الخاص على العام فلا يظهر الاستدلال كذا  
 قيل ووجه بعضهم الاستدلال بالآية على المطف أيضاً بأن ذكر الخاص بعد  
 العام لا بد له من نكتة والنكتة هنا شرفهم على غيرهم والى ذلك أشار الشيخ الامير  
 حيث قال فخصوا بالذكر اهتماما هل يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون  
 (قوله وقل رب زدني علماً) أي وقل يا محمد رب زدني علماً فهو أمر للنبي صلى الله  
 عليه وسلم بالاستزادة من العلم وهو دليل على شرفه (قوله والاحاديث الخ) لما  
 استدلل على شرف العلم بالآيات القرآنية شرع يستدل على ذلك بالاحاديث  
 النبوية وقوله كثيرة شهيرة لا يلزم من الكثرة الشهرة فلذلك ذكرها بعد  
 (قوله منها قوله صلى الله عليه وسلم الخ) ومنها أيضاً حديث البخاري ما جميع  
 أعمال البر في الجهاد إلا كبصة في بحر وما جميع أعمال البر والجهاد في العلم  
 إلا كبصة في بحر انتهى (قوله لاجد الا في اثنتين) أي لا غبطة مدوحة مدما  
 أكيد في خصلة من الخصال الا في اثنتين بناءً على التأنيث فالمراد بالجد في الحديث  
 الغبطة التي هي تمنى مثل ما لا غير ودية الخير من مادة المدح ونحوه لا من مادة الجواز  
 اذ لو قيل لا غبطة جائزة الا في اثنتين لا يقضى ان الغبطة حرام في غير المستثنى  
 وهو باطل وليس المراد بالجد في الحديث الجد المعروف وهو قبيح زوال نعمة

وقال تعالى برفع الله الذين آمنوا الخ  
 آمنوا منكم والذين آمنوا  
 العلم درجات وقال تعالى  
 وقل رب زدني علماً  
 والاحاديث في فضائل العلم  
 كثيرة شهيرة منها قوله صلى  
 الله عليه وسلم لا حسد  
 الا في اثنتين رجل آتاه الله  
 مالا فسلطه على ما كنه  
 في الخير ورجل آتاه الله  
 الحكمة فهو يقضي بها  
 ويعلم الناس

الغير لانه حرام مطلقا فلو قيل لاحسد جائز الا في اثنتين لم يصح الاستثناء الا ان يجعل  
منقطعا لان المستثنى غبطة والمستثنى منه حسد وقوله رجل أى خصلة رجل فهو  
على تقديره مضاف وهو اما بالجر بدل أو بالرفع خبر لانه قد حذف وقوله آناه الله مالا  
بذلك الهمة أى أعطاء الله مالا وقوله فسلطه على حكمته في الخير بفتح الهمزة أى سلطه  
على أهلاكه وانفاقه في الخير كاصدقة وهذا بيان للخصلة الاولى وقوله ورجل أى  
وخصلة رجل وهو بالجر أو بالرفع نظير ما تقدم وقوله آناه الله الحكمة بفتح الهمة أى  
أعطاء الله الحكمة وهى بكسر الحاء تطلق على العلم النافع المؤدى الى عمل وهو  
المناسب هنا وتطلق على اصابة الصواب قولاً وفعلًا وعقداً وعلى العلم بحقائق  
الاشياء على ما هى عليه وبما فيها من المصالح وغيرها وعلى علم الشرائع وفي شرح  
الفاشي على الدلائل انها تفسر بالنبوة والقرآن والفهم فيه والله في دين الله  
ومعرفة الاحكام والغنمة واللب والموعظة وتحقيق العلم والفهم عن الله والحكم  
واتقان الفعل ووضع الاشياء مواضعها وتوفيتها حاجتها والحكم بالحق والعدل وقوله  
فهو يقضى بها فيعلمها الناس أى يحكمهم بها بين الناس ويعلمها لهم بغير قضاء  
كتدريس وهذا بيان للخصلة الثانية (قوله رواه البخاري من حديث ابن مسعود)  
أى حال كونه من جملة الاحاديث التي رواها ابن مسعود عن النبي صلى الله عليه  
وسلم فحديث مفرد مضاف يعنى (قوله من سلك طريقا) أى حسية أو معنوية أو هما  
معاً تشمل أنواع الطريق الموصلة الى تحصيل أنواع العلوم الدينية وقوله يلتمس فيه  
علما أى يطلب في ذلك الطريق علما نافعا سواء جل أو قل وقوله سهل الله له طريقا  
الى الجنة أى في الدنيا بأن يوفقه للعامل الصالح وفي الآخرة بأن يسلك به طريقا  
لا صعوبة فيه حتى يدخل الجنة سالما وسبب ذلك ان العلم انما يحصل بتعب  
ونصب وأحباب الاعمال أحزها بالحاء المهملة والزاي المعجمة أى أشقها فن تحصل  
المشقة في تحصيل العلم سهل الله له طريقا الى الجنة وظاهر الحديث انه يترتب له  
ذلك وان لم يحصل المطلوب فن بذل الجهد بذية صافية وان لم يحصل شيء بالجو بلادة  
يحصل له الجزاء الموعود به لعدم تقصيره لكن اذا حصل المقصود كان أعلى  
والذى في الجامع الصغير سهل الله به والظاهر على هذه الرواية ان الضمير عائد  
للسالك المفهوم من سلك وتكون الباء سببية بخلافه على الرواية التي هنا  
فان الضمير عائد لمن واللام لام التمدية وبعدهم جعل اللام بمعنى الباء وجعل الضمير  
في الروايتين زاجعا للسالك المفهوم من سلك ويجوز ان تكون الباء للتعدي  
والضمير فيها عائد لمن اتفق الروايتان (قوله وقال الشافعي رضي الله عنه الخ)

رواه البخاري من حديث  
ابن مسعود عن النبي صلى  
الله عليه وسلم من سلك  
طريقا يلتمس فيه علما  
سهل الله له طريقا الى الجنة  
رواه الترمذي وحسنه عن  
ابن مريم رضي الله عنه  
وقال الشافعي طاب العلم  
أفضل من صلاة النافلة

لما استدلل على شرف العلم بالآيات والاخبار استدل عليه أيضا بهذا الاثر  
المنقول عن الامام الشافعي رضي الله عنه وقوله طلب العلم أفضل من صلاة النافلة  
أي طلب العلم النافع أكثر ثوابا من صلاة النافلة والكلام في العلم المندوب  
والأفعل العلم الفرض أفضل الفروض كما أن أفضل التوافل وعن أبي هريرة وأبي  
ذر رضي الله عنهم ما أنهم ما قالوا باب من العلم تتعلم أحب اليك من ألف ركعة تطوعا  
وباب من العلم تتعلمه عمل به أو لم يعمل أحب اليك من مائة ركعة تطوعا سمعنا رسول  
الله صلى الله عليه وسلم يقول إذا جاء طالب العلم الموت وهو على هذه الحالة فهو  
شهيده ودون أبي هريرة رضي الله عنه لأن أعلم بابا من العلم أحب الي من سبعين  
غزوة في سبيل الله إلى غير ذلك من الآثار (قوله وليس بعد الفريضة أفضل من  
طلب العلم) أي المندوب والأفعل فرض داخل في الفريضة والحاصل أن طلب  
العلم ينقسم ثلاثة أقسام فرض عين وهو ما تموقف عليه العبادات أو نحوها وفرض  
كفاية وهو ما زاد على ذلك إلى بلوغ درجة الفتوى كالنوى والرافعي ومندوب  
وهو ما زاد على ذلك إلى ما لا نهاية له ولا غاية له ودفع الشافعي بقوله وليس بعد  
الفريضة أفضل من طلب العلم ما قد يتوقف من أن هناك شيئا دون الفريضة  
في الثواب ويليه طلب العلم (قوله انتهى) أي كلام الامام (قوله وكفى  
بالعلم شرفا أن كل أحد يدعيه) أي وكفى العلم من جهة الشرف ادعاء كل أحد له  
وإن لم يحسنه فالهراء زائدة في المفعول وإن ومعهم ولا هاء مؤولة بالمصدر وهو فاعل  
كفى وثم فاعل منصوب على التمييز وقوله وبالجهل قبضان كل أحد ينكره أي وكفى  
الجهل من جهة القبح إنكار كل أحد له ويقال فيه ما سبق في الذي قبله (قوله  
وعلمنا بأن هذا العلم الخ) أي واعلمنا بأن هذا العلم المشروع فيه الخ قال في العلم  
للعهد الحضورى وبعضهم جعله للعهد الذكري لتقدم ذكره مكمنا عنه بمذهب زيد  
الفرضى وقوله وهو علم الفرائض اشار به إلى أن آل العهد الحضورى أو العهد  
الذكري كما مر وقوله مخصوص بما قد شاع فيه عند كل العلماء أي مخصوص بالذي  
قد شاع واشتهر فيه عند جميع العلماء وقوله بأنه أول علم الخ بدل من قوله بما قد  
شاع فيه الخ وبعضهم جعله بيانا له والباء بمعنى من فكانه قال من أول علم الخ  
وقوله يقد في الأرض أي يقد من الأرض بقد العلماء به لا بانتزاعه من صدور  
العلماء الحديث أن الله لا ينزع العلم انتزاعا الخ وفي معنى من كما أشرنا إليه في المحل  
وقوله بالكيفية أي ملتبسًا بكيفية أي بجميعة وأخذ هذا من إطلاق الفقد  
في الأرض إذا شئء عند الإطلاق ينصرف لفرد الكمال ودفع به ما قد يتوهم

وليس بعد الفريضة أفضل  
من طلب العلم انتهى  
وكنى  
بالعلم شرفا أن كل أحد  
يدعيه وبالجهل قبضان كل  
أحد ينكره (و) علما  
(أن هذا العلم) وهو علم  
الفرائض (مخصوص بما قد  
شاع فيه عند كل العلماء  
بأنه أول علم يقد في الأرض

من ان المراد فقد بعينه (قوله حتى الخ) حتى لان غاية ان لوحظ التسديد يرجح بأن  
 يفقد شيئا فشيئا وتفرغية ان لوحظ الفقد دفعة وقوله لا يكاد يوجد الحق ان كاد  
 كغيرها ففيها نفي وانما اثباتها ثابت فاذا قلت كاد زيد أن يقوم فالمعنى قرب زيد من  
 القيام فالتقريب من القيام ثابت لكن القيام بنفسه غير ثابت واذا قلت لا يكاد  
 زيد يقوم فالمعنى لا يقرب زيد من القيام فالتقريب من القيام منفي وكذا القيام بالاولى  
 ولذلك كان قوله تعالى لم يكذب بها ابليس من أن يقال لم يرها وما قيل من ان اثباتها  
 نفي ونفيها اثبات على عكس غيرها والالتناقض قوله تعالى فذبحوها وما كادوا  
 يفعلون مردود ولا تناقض في الآية لان امتناعهم من الذبح كان قبل الذبح ثم ذبحوها  
 وشرط التناقض اتحاد الزمن فالمعنى فذبحوها آخر أو ما قربوا من فعلهم الذبح أولا  
 وكلام المصنف انما ينشئ على الطريقة الاولى دون الثانية لانه يقتضي على  
 الثانية انه يوجد لان كاد للنفي وقد دخل عايم النفي ونفي النفي اثبات (قوله أي  
 حتى لا يقرب من الوجدان) المناسب أن يقول من الوجود وكذا يقال فيما بعد  
 (قوله وما فقد حقيقة الخ) هذا جواب عما قد يقال قد أخبر المصنف بأنه يفقد حقيقة  
 فكيف يخبر ثانيا بأنه لا يقرب من الوجود وحاصل الجواب انه لا تنافي لانه اذا كان  
 لا يقرب من الوجود كان مفقودا حقيقة (قوله وما فهمه الخ) مبتدأ خبره قوله  
 فليس بظاهر وأدخل الفاء عليه لتسوية المبتدأ بالشرط في العموم وقوله حيث قال  
 أي وقت ان قال فحيث بمعنى وقت ظرف لقوله فهمه وهو يصح كونه للتعليل بل هو  
 الاظهر وقوله فليس بظاهر وكذا ما قيل من بناءه على الطريقة الضعيفة القائلة  
 بأن اثبات كاد نفي ونفيها اثبات فهذا البناء ليس بظاهر كما قاله الشيخ لا مبرر وان  
 وقع في بعض المحاشي خلافا له أما أولا فهذا مردود والحق خلافه وامانا ثانيا فلان  
 المعنى على هذه الطريقة انه يوجد لان نفي النفي اثبات كما مر وهو خلاف ما ذكره  
 الشيخ السبط (قوله لان لا النافية الخ) ولانه يقتضي الحكم على المفقود  
 حقيقة بأنه يقرب من عدم الوجود وهو فاسد ويمكن حمله على ما قبل الفقد بما قبل  
 فهو قبل الفقد بالفعل يقرب من عدم الوجود وهو تكلف لا داعي اليه (قوله عن ابن  
 ماجه) يقرأ بالهاء وفتا ووصلا وكذا ابن سيده وابن بردزبه وما جده اسم أمه وهو  
 ممنوع من الصرف للعلمية واجبة وقوله في المستدرک اسم كتاب للحاكم استدرک  
 فيه على الشيخين الاحاديث التي تركاها وقوله مرفوعا أي للنبي صلى الله عليه وسلم  
 (قوله تعلموا الفرائض) أي وجوبا كفايا وكذا قوله وعلموه والضمير عائذ للفرائض  
 بمعنى الغن فهو كالمفرد أو الضافي محذوف أي علم الفرائض وفي رواية للحاكم

حتى لا يكاد يوجد أي حتى  
 لا يقرب من الوجدان وما  
 فقد حقيقة بصدق عليه أنه  
 لا يقرب من الوجدان وما  
 فهمه الشيخ بدر الدين سبط  
 المارديني رحمه الله من  
 كلام المصنف حيث قال  
 أي يقرب من عدم الوجدان  
 فليس بظاهر لان لا النافية  
 داخل في كلامه على يكاد  
 لا على يوجد وانما شاع عنه  
 العلماء انه أو لم يعلم يفقد  
 لما روى ابن ماجه والحاكم  
 في المستدرک عن أبي  
 هريرة رضي الله عنه مرفوعا  
 تعلموا الفرائض وعلموه  
 الناس



تعلموا الفرائض وعلموها الناس فاني امرت بمقبوض وان العلم سيقبض وتظهر الفتن  
حتى تختلف الرجال في الفريضة فلا يجدان من يفضل بينهما وانما قدم الامر بالتعلم  
على الامر بالتعليم لان الشخص يتعلم ثم يعلم فالتعلم مقدم على التعليم طبعاً فقدم  
وضعاً لوافق الوضع الطبع وضابطاً للمقدم بالوضع أن يكون المتأخر متوقفاً على  
المقدم من غير أن يكون المنة بدم علة في التأخر كما هنا فان تعليم علم الفرائض متوقف  
على تعلمه من غير أن يكون التعلم علة في التعليم والا لزم حصول التعليم عند وجود  
التعلم لان المعلول يوجد عند وجود علته وكثيراً من الناس يتعلمون الفرائض  
ولا يعلمونها انتهى مقتضاه من الاثوثة (قوله فانه نصف العلم) ان قلت يعارض ذلك  
ما روى عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه أنه صلى الله عليه وسلم  
قال العلم ثلاثة وما سوى ذلك فضل آية محكمة أو سنة ماضية أو فريضة عادلة قلت  
انه حديث ضعيف وبمقدمة برهنته فالجمع بين الحديثين أن التخصيص باعتبار  
أحوال الأحياء والأموال والتثليث باعتبار الأدلة فان العلم يتلقى من ثلاثة أشياء  
من كتاب الله تعالى ومن سنة رسوله صلى الله عليه وسلم ومن الحساب الذي  
نشأ عنه هذا العلم قاله الامام العسقلاني كافي الاثوثة (قوله وهو يذسى) أى  
يسمرع اليه النسيان لتوقفه على علم الحساب وانتشار مسائله وارتباط بعضها  
ببعض كما سيذكره الشرح وقوله وهو أول علم ينزع من أمي أى يموت أهله لأنه  
ينزع من صدورهم كما هو ظاهر اللفظ والدر في التبع يربا لا يتزاع التثنية بالشئ  
الذي ينزع من حيث انه لا يبقى له أثر في أقرب وقت (قوله ورواه البيهقي) بالواو  
هكذا في النسخ التي بأيدينا ووقع ابعدهم روافد البيهقي بغير واو فيكتب عليها  
كان المناسب أن يقول ورواه البيهقي بالواو وقوله وقال تغرد به حفص الخ أى  
فيه يكون الحديث ضعيفاً وقوله وليس بالقوى أى وليس حفص عنه ناقياً لأنه تكلم  
فيه (قوله ولما كان علم الفرائض الخ) غرض الشرح بذلك توجيه الحث على  
تعليمه وتعليمه وسيأتى توجيه كونه نصف العلم ولا يخفى ان قوله علم الفرائض اسم  
كان وجمله قوله من يشتغل به قليل خبرها وعلل قلته من يشتغل به بقوله لتوقفه على  
علم الحساب الخ وقوله كان غرضه للنسيان جواب لما وكان الظاهر أن يقول  
ولما كان علم الفرائض متوقفاً على علم الحساب فتشعب المسائل مرتبطة ببعض  
مسائله ببعض كان المشتغل به قليلاً وكان غرضه للنسيان أفاده الاسمة اذا الحقي  
(قوله وتشعب مسائله) أى انتشارها كالشعب وقوله وارتباط بعضها ببعض أى  
تعلق بعض مسائله ببعض (قوله كان غرضه للنسيان) أى شيئاً يعرض له النسيان

فانه نصف العلم وهو يذسى  
وهو أول علم ينزع من أمي  
ورواه البيهقي في سنته وقال  
انفرد به حفص بن عمرو  
وليس بالقوى ولما كان  
علم الفرائض من يشتغل به  
قليل لتوقفه على علم الحساب  
وتشعب مسائله وارتباط  
بعضها ببعض كافي مسائل  
الجد وغيره كان غرضه  
لأنسيان فلاجل هذا حث  
صلى الله عليه وسلم على تعليمه  
وعلمه

وقوله فلاجل هذا احت صلى الله عليه وسلم الخ أى فلاجل كونه عرضة للنسيان  
أمر صلى الله عليه وسلم أمراً كيداً بتعليم وتعليمه (قوله وأما قوله فانه نصف العلم الخ)  
مقابل لمجذوف والتمهيد برأما وجه كونه يسمى ووجه حته صلى الله عليه وسلم على  
تعليمه وتعليمه فقد علمتها وأما قوله فانه نصف العلم الخ (قوله وفي الفرائض معظم  
الاحكام الخ) أقسم لفظ معظم لان بعض الاحكام المتعلقة بالموت كغسل الميت  
ونكفنيه والامالة عليه ودفعه لا يثبت عنه في الفرائض بل في علم الفقه وقوله  
المتعلقة بالموت المناسب لما قبله المتعلقة بحالة الموت ويمكن أن يقال انه أشار بذلك  
الى أن الاضافة فيما قبله للبيان أى بحالة هي الموت وحالة هي الحياة (قوله وقيل غير  
ذلك) أى كقول بأن المراد بالنصف هنا النصف كما قال الشاعر

إذا مت كان الناس نصفان شامت وآخر من بالذي كنت أصنع

فان المراد بالنصفين الصنفين أى النوعين وقد ورد هذا البيت على لغة من يلزم  
الثنى الالف ويجعل بعضهم من هذا المبنى قوله تعالى في الحديث القدسي قسمت  
المصلاة بيني وبين عبدى نصفين لكن اذا كان المراد بالنصف الصنف بمعنى النوع  
وان لم يكن مساوياً لم يكن فيه مدح الالبغوان الظاهر وكأقول بحمله على المبالغة  
في فضله على حد الخ عرفه وكأقول بأنه يكون نصفاً حقيقة لو بسطت مسائله  
وفيه ان غيره لو بسط لكثر أيضاً وكأقول بأنه باعتبار الثواب وهو هجوم على الغيب  
ولبعضهم ان هذا الحديث من التشابه (قوله مما أضربنا عنه) بيان لغير ذلك  
أى مما صرفنا عنه المهمة وتركناه وقوله خوف الاطالة علة لأضربنا عنه أى لخوفنا  
اطالة الكلام (قوله وقد ورد في علم الفرائض) أى في شأنه وقوله أيضاً أى  
كل ورد ما سبق وقوله من الاحاديث أى عن النبي صلى الله عليه وسلم وقوله والا نادر  
أى عن الصعابة والتأنيب واتباعهم ثم ان قوله من الاحاديث والا نادر من أشياء  
مقدم وقوله مما يدل الخ بيان لاشياء مقدم أيضاً والاصل وقد ورد أشياء كثيرة  
حالة كونها من الاحاديث والا نادر وتلك الاشياء مما يدل الخ ولوقال من  
الاحاديث والا نادر الدالة الخ لكان أوضح كما قاله الشمس الحنفى (قوله على  
شرفه وفضله) العطف لتفسير (قوله أشياء كثيرة) فن الاحاديث قوله صلى  
الله عليه وسلم من علم فريضة كمن أعرق عشر رقاب ومن قطع ميراً قطع الله  
ميراثه من الجنة وما روى عن ابن عمر موقوفاتكموا الفرائض كما تعلمون القبر أن  
ومن الا نادر ما روى عن عمر رضى الله عنه أنه قال اذا تحددتم فتحذروا بالفرائض  
واذا لهوتم فاهلوا بالرحى (قوله وعلمنا بأن زيدا الخ) أى ولعلمنا بأن زيدا الخ وقوله

وأما قوله فانه نصف العلم  
فاختلف في معناه على  
أوجه أقربها ان الانسان  
حالتين حالة حياة وحالة  
موت وفي الفرائض معظم  
الاحكام المتعلقة بالموت  
وقيل غير ذلك مما أضربنا  
عنه خوف الاطالة وقد  
ورد أيضاً في علم الفرائض  
من الاحاديث والا نادر  
مما يدل على فضله وشرفه  
أشياء كثيرة فراجعها  
في المطولات (و) علمنا بأن  
زيدا الامام المذكور

الامام المذکور أى الفرضی (قوله خص من بین الصحابة) أى خصه الله تعالى وميزه عن بقية الصحابة حالة كونه بينهم ومن زائدة وقوله لا محالة أى موجودة فلا نافية للجنس وخبرها محذوف تقديره ما ذكرناه وهذه الجملة معترضة بين العامل أعني خص ومعموله أعني قوله بما حياه الخ (قوله أى لا حيلة) أى موجودة فخبرها محذوف كما تقرر والحيلة هى الحذف وجودة النظر والقدرة على التصرف والمعنى على هذا ان تخصيص زيد بما ذكر بمحض الفضل لا يحذف ولا جودة نظر ولا قدرة على التصرف كذا فى حاشية الشيخ الحنفى قال العلامة الامير والظاهر ان المناسب له مقام لا حيلة لغير زيد فى نفي هذه الخصوصية عنه بل هى ناسئة له ولا بداهة بعض تغيير (قوله ويجوز ان يكون من الحول) أى ان يكون هذا اللفظ وهو محالة مأخوذاً من الحول والمعنى على هذا ان تخصيص زيد بما ذكر لا حيلة له فيه ولا قدرة له عليه ولا حركة له فيه وقوله والقوة عطوف تفسير فأتى الشرح بذلك للتفسير لا لكونه مأخوذاً منه كما هو ظاهر وقوله أو الحركة أشار بذلك للخلاف فى تفسير الحيلة فأول حكاية الخلاف وفى بعض النسخ بالواو وهى بمعنى أو (قوله وهى) أى محاله وقوله مفعلة أى بوزن مفعلة وقوله من أى من الحيلة والحول فعلى أخذها من الحيلة أصلها محيلة بالياء وهى أخذها من الحول فأصلها محولة بالواو نقلت حركة الياء أو الواو لساكن قبلها ثم يقال تحركت الياء أو الواو بنسب الأصل وانفتح ما قبلها الا أن قابت ألفا كذا يؤخذ من حاشية الشيخ الحنفى لكن قال الشيخ لا ميرقد يقال ان الحول مادة الحيلة فأصلها حولة فقلبت الواو ياء لسكونها أثر كسرة كما قالوا فى ميزان وميزان اه بالمدنى (قوله وأكثرت ما تستعمل بمعنى اليقين الخ) أى وأكثرت استعمالها أن تستعمل فى معنى هو اليقين الخ فما مصدرية فيؤول الفعل بعدها بمصدر وهو الاستعمال والباء بمعنى فى وهى متعلقة بمحذوف تقديره أن تستعمل وإضافة معنى لما بعده لليسان ولعله عبر بأكثر تحريها للصدق والا فهو دائم ولا يمتنع ان المعانى التى ذكرها متقاربة وكل منها تفسير لمجموع لا محالة لا محالة فقط والافسد المعنى وليس هذا المعنى حقيقة فبالهذا اللفظ لان المعنى الحقيقى له لا حيلة فى انتقائه ويلزم من ذلك أن يكون يقيناً فهو تفسير باللازم وقوله أو بمعنى لا بد أى لا فرار من كذا ولا حاجة لقوله بمعنى لان العطف يفيد وقوله والميم زائدة أى لانها بوزن مفعلة فالميم قابلة بنفسها كما هو قاعيدة الزائد قال ابن مالك وزائد بلفظه استثنى وقوله انتهى أى كلام ابن الاثير (قوله فيكون المعنى الخ) هذان كلام الشرح توضيح للمقام وقوله حقيقة أو يقيناً كان المناسب لمقابله

(خص) من بين الصحابة  
رضى الله عنهم (لا محاله)  
قال ابن الاثير رحمه الله  
فى النهاية أى لا حيلة  
ويجوز أن يكون من الحول  
والقوة أو كثر ما تستعمل  
مفعلة منها أو كثر ما تستعمل  
بمعنى اليقين أو الحقيقة  
أو بمعنى لا بد والميم زائدة  
انتهى فيكون المعنى وأن  
زيد اخص حقيقة أو يقيناً  
أو لا بد (بما حياه)

ان يقول بيقينا أوحدة حقيقة ليكون على ترتيب اللف والخطب سهل (قوله بما حباه)  
 متعاقب يخص والباء داخلة على المقصور كما هو والكثير قال سيدي على الإجهوري  
 والباء بعد الاختصاص بكسر \* دخوله ما على الذي قد قصروا  
 وعكسه مستعمل وجيد \* ذكره الخبر المام السيد

أى والسعد أيضا لا تفاهة ما على ذلك كما نص عليه بعض المحققين (قوله أى  
 أعطاه) أى وصفه به وقوله والحيوة العطية أى الشئ المعطى وقوله والحياه  
 العطاء أى نفس الفعل ان أريد من الحياه بفتح الحياه والمصدر الحياه يجب وان كان  
 مصدر غير قياسى والقياس حيوات الشئ المعطى ان لم يرد منه المصدر بل أريد منه  
 اسم للشئ المعطى فالحيوة بفتح الحياه مع المدا ما مصدر واما اسم للشئ المعطى  
 والعطاء اما اسم مصدر لا عطى واما بمعنى الشئ المعطى واما الجنب بال كسر والمدا  
 فاسم للشئ المعطى فقط والعطاء مصدر عطى بمعنى اخذ ليس مرادنا لعدم  
 مناسبة للمقام انتهى ملخصا من حاشية الاستاذ الحنفى (قوله خاتم الرسالة) أى  
 ذريته اوهم المرسلون وقوله والنبوة أى ذريته ايضا وهم الانبياء فى الكلام مضاف  
 بخدوق وأشار الشرح بذلك الى ان كلام المصنف فيه اكتفاء كما تقدم نظيره وقوله  
 سيدنا بديل من خاتم وقوله محمد بديل بعد بديل ويصح غير ذلك (قوله من قوله) بيان  
 لما حباه به والضمير من قوله عائد لخاتم الرسالة وقوله فى فضله أى فى بيان فضله وقوله  
 أى فى فضل زيد غرضه تفسير الضمير ولو قال أى زيد لكان أخصر مع كونه مؤديا  
 للمراد (قوله منها) أى حال كونه منها وهو حال من الضمير المضاف اليه لفظا قول  
 لوجود شرط محيى الحال من المضاف اليه اذا المضاف مقتضى العمل فى المضاف اليه  
 لكونه مصدرا قال فى الخلاصة ولا يخرج حالا من المضاف له الا اذا اقتضى المضاف  
 عمله والمسئلة تامة مذكورة فى كتب النحو وقوله على فضله وشرفه قال فى التلوة  
 نقلا عن ابن حجرهما مترادفان على معنى واحد وهو زيادة الاخلاق الكريمة الظاهرة  
 انتهى ببعض تفسير (قوله أفرضكم زيد مقول القول) أى أعلمكم فى الفرائض زيد  
 (قوله باسناد جيد) أى حسن لكون روايته ثقة والاسناد يطاق على ذكر سند  
 الحديث يقال أسندت الحديث أى ذكرت سنده كما يعلم من فن المصطلح وقوله قال  
 أى ابن الصلاح وقوله وهو حديث حسن وهو ما عرفت طريقه واشتهرت رجاله  
 بالعدالة والضبط دون رجال الصحيح كما قال فى البيهقونية

والحسن المعروف طرفا وغدت رجاله لا كالصحيح اشتهرت  
 وقوله انتهى أى كلام ابن الصلاح (قوله وروى الترمذى) أى ورواه الترمذى

أى أعطاه والحيوة العطية  
 والحيوة العطية (خاتم الرسالة)  
 والنبوة سيدنا محمد صلى الله  
 عليه وسلم (من قوله) على  
 الله عليه وسلم (فى فضله) أى  
 فضل زيد بن ثابت المذكور  
 (منها) على فضله وشرفه  
 (أفرضكم زيد) ذكر ابن  
 الصلاح أن الترمذى  
 وألساءى وابن ماجه روه  
 باسناد جيد قال وهو  
 حديث حسن انتهى  
 وروى الترمذى فى جامعه  
 باسناد صحيح عن أنس  
 رضى الله عنه بلفظ أعلم  
 أمتى بالفرائض

فالمفعول محذوف كما قاله العلامة الحنفى وقوله باسناد صحيح أى ان يكون رجاله  
أكثر ثقة من توثيق رجال الحسن كما يعلم مما مر وقوله بلفظ أعلم الخ أى بلفظ هو  
أعلم الخ فالإضافة للبيان (قوله وانما قال ذلك الخ) المحصور فيه محذوف دل  
عليه قوله قال العلماء الخ والتقدير وانما قال ذلك صلى الله عليه وسلم خمسة أوجه  
والمتقصد بذلك الجواب عما تحقق من أفضلية غير زيد عليه كسيدنا على كرم الله  
وجهه ولا يخفى ان خصوص المزية لا يقتضى عموم الأفضلية فلا تناقض أصلاً  
(قوله للعلماء فى ذلك) أى فى توحينه ذلك وقوله خمسة أوجه أولها أنه صلى الله  
عليه وسلم قال ذلك حينما على الفرائض وعلى الرغبة فى تعليلها كغلبة زيد لانه كان  
منقطعاً الى الفرائض ثانياً هأنه صلى الله عليه وسلم قال ذلك مدحاً لزيد وان شاركه  
فى ذلك غيره كما قال أقرؤكم أبى وأهلهم بكم بالحلل والحرام معاذ وأصدقكم لهجة  
أبوذر وأصدقكم على ثالثاً هأنه ان الخطاب لجماعة مخصوصين كان زيداً فرضهم  
ولو كان الخطاب للجماعة جميعاً لما استتاع أحد منهم مخالفة ومعه هذا الرواية  
السابقة فى التمرح وهى أعلم أمتى الخ رابعاً هأنه صلى الله عليه وسلم أراد ان يرياً  
أشدهم اعتناء وحرصاً وخامساً هأنه كره الشرح وهذه الأوجه متقاربة فى المسائل  
كما قاله المحقق الامير (قوله وعدها الى ان قال) أى وعدها منتهاً فى عددها الى  
قوله فالجار والمجرور متعلق بمحذوف وقوله الخامس انه قال ذلك الخ انما اقتصر  
عليه الشرح لانه أريح الأوجه ومال اليه ابن الهائم رحمه الله كما فى اللؤلؤة (قوله  
لانه) أى زيد او قوله كان أسرعهم حساباً أى من جهة الحساب وقوله وأسرعهم  
جواباً أى من جهة الجواب فاذا حسب مسألة كان حساباً أصح من حسابهم  
واذا سئل عن مسألة كان أسرع من غيره فى الجواب (قوله ثم قال) أى ابن الهائم  
وقال الماوردى الخ مقول القول وقوله ولاجل هذه المعانى أى الأوجه الخمسة  
وهذه عامة مقدمة على المعلول وهو قوله لم يأخذ الشافعى الخ وقوله الا بقوله أى  
الابواب فى قوله (قوله وناهيك) بها يحتمل ان ناهيك مبتدأ والضمير خبر زيد  
فيه الباء والمعنى الذى يتهالك عن ان تطلب غيره فى بيان فضل زيد هذه الشهادة  
أوبالعكس والمعنى هذه الشهادة تهالك عن ان تطلب غيرها ويحتمل ان الضمير  
فاعل الوصف على حد فائز أولوا الرشيد وتكون الباء زائدة فى الفاعل ويحتمل  
غير ذلك وقوله أى حسبك بها أى كافيتك هذه الشهادة فالباء زائدة ويحتمل  
ان حسب بمعنى الكفاية والباء متعلقة بمحذوف والمعنى كفايتك حاصل بها وهذا  
تفسير بالالزام وقوله لانه غاية أى فى بيان فضل زيد فلا شىء فوقها وقوله فهى

زيد بن ثابت وانما قال ذلك  
صلى الله عليه وسلم قال ابن  
الهائم لا عن الماوردى  
رحمه ما الله للعلماء فى ذلك  
خمس أوجه وعدها الى  
ان قال الخامس انه قال  
ذلك لانه كان أسرعهم حساباً  
وأبسرهم جواباً ثم قال قال  
الماوردى ولاجل هذه  
المعانى لم يأخذ الشافعى  
المعنى الله عنه الا بقوله  
رضى الله عنه انتهى وقوله  
رضى الله عنه انتهى (أى بهذه  
وناهيك بها) أى بهذه  
الشهادة من سيد البشر  
وخاتم الرسل صلى الله عليه  
وسلم أى حسبك بها لانها  
غاية تهالك عن ان تطلب  
غيرها فهى تكفيك انتهى

فكيف أتى به نتيجة للتعليل قبله (قوله فكان زيد بن ثابت أولى الخ) أي  
فتسبب على هذه الشهادة كون زيد المذكور أحق من غيره بما ذكره المصنف  
وهو قوله بالتابع التابع أي بأن يتبعه من أراد أن يتبع واحدا من الصحابة مثلا  
وكان المناسب لما سبق أن يقول بالإبانة عن مذهبه فيكون من أهم الغرض كما هو  
المدعى لأنه في سياق التعليل لذلك وقوله وتقليد المقلد تفسير لا يتبع التابع  
لأن تقليد المقلد أخذه بقول الغير ولا معنى لا يتبع التابعي إلا أخذه بقول المتبوع  
(قوله لا مري) على الأولوية وقوله أقواها هذه الأحاديث أطلق الجمع على ما فوق  
الواحد والأفلمة ثم حديثان بل روايتان فيكون قد نزل ما منزلة الحديثين  
المستقلين (قوله والثاني أنه ما تكلم الخ) أي أن الحال والناس ما تكلم الخ  
فالتصريح للحال والناس وقوله فانه لم يقل قولاً الخ أي لا بد أن يأخذه ولو لبعض  
الأئمة ولا يتفقون على هجره (قوله وذلك) أي المذكور من الأحاديث وعدم  
الاتفاق على هجر قوله بخلاف غيره وقوله يقتضي الترجيح أي ترجيحه على غيره  
فيكون أولى بالتابع التابع له (قوله لاسيما) الصحيح وقوع الجملة بعدها كما هنا  
والمعنى هنا خصوصا أي أخص زيدا بأولوية الاتباع خصوصا والحال أنه قد نجاه  
الشافعي فمما حب الحال محذوف وإذا وقع بعدها اسم جاز فيه الجربا إضافة سي  
اليه فتكون ما مزيدة والرفع على أنه خبر لمبتدأ محذوف والجملة صلة لما على جعلها  
موصولة أو مفعلة لما على جعلها مفعلة وجاز فيه أيضا أن كان نكرة النصب  
على التمييز وما كافة وعلى كل من هذه الأحوال فلا نافية للجنس وسي اسمها  
منصوب بفتح ظاهرة على الوجهين الأولين لأنه مضاف ومبنى على التفتح في محل  
نصب على الوجه الأخير لا به غيره مضاف على هذا الوجه وخبرها في الكل محذوف  
والتقدير على الوجه الأول لاسي أي لا مثل زيد أو رجل موجود وعلى الثاني لاسي  
الذي أوشى هو زيدا ورجل موجود وعلى الثاني لاسيما رجلا موجود وإن أردت  
زيد الكلام على ذلك فعليك بكتب النحو وقال الشيخ الأمير وقد أوردنا لاسيما  
بمؤلف لطيف (قوله من أدوات الاستثناء عند بعضهم) هو مذهب الكوفيين  
وجماعة من البصريين وقد وجهه الدماميني بأن ما بعدهما مخرج مما قبلها من حيث  
أولوية بالاسم المتقدم فالمراد بالاستثناء الأخراج من المساواة وجعله بعضهم  
منقطعاً ولا وجه للأنقطاع فان قولك قام القوم لاسيما زيد في قوة قولك تساوى  
القوم في القيام لا زيد فهو أولى به لنكتة فافهم (قوله والصحيح) أنها ليست منها هو  
مذهب سيبويه وبه وجهه والبصريين وتعبيره بالصحيح يقتضي أن مقابله باطل لكن

(فكان) زيد بن ثابت  
(أولى) من غيره (بالتابع)  
(التابعي) وتقليد المقلد  
لا مري أقواها هذه  
الأحاديث والثاني أنه  
ما تكلم أحد من أصحاب  
البي صلى الله عليه وسلم لم  
في الغرائض الا وقد وجد له  
قول في بعض المسائل قد  
هجره الناس بالاتفاق  
الزيد فانه لم يقل قولاً  
مجهولاً بالاتفاق وذلك  
بقتضى الترجيح كما قال  
القفال رحمه الله تعالى  
(لاسيما) قال ابن الهائم  
رحمه الله تعالى هي من  
أدوات الاستثناء عند  
بعضهم والصحيح أنها ليست  
منها بل هي مضادة  
للاستثناء



قد علمت ترجيحه فيكون صحيحاً أيضاً فيعمل الصحيح على الراجح وقوله بل مضادة للاستثناء اضرباً انتغالي وكان المناسب ان يقول بل فادها مضاداً للاستثناء أو يقول بل هي مضادة لاداء الاستثناء ويمكن ان أراد بالاستثناء أدائه قد بر (قوله فان الذي بعدهما الخ) تعاليل لقوله بل هي مضادة للاستثناء وحامل التعليل انها لا تدخل والاستثناء لا يخرج فهي مضادة له وقوله داخل فيما دخل الخ أى داخل في الحكم الذي دخل الخ بخلاف الاستثناء فان الذي بعده أدائه خارج مما دخل فيه ما قبلها والتعبير بالدخول في الحكم فيه ضرب من التسميح فكان الاولى أن يقول لان الذي بعدها ثابت له ما ثبت للذي قبلها أو يقول فانها لا تدخل ما بعدها في ما قبلها وقوله وهو مشهور له بأنه أحق بذلك من غيره أى مشهور للذي بعده بأنه أولى بالحكم من غيره وهو ما قبلها فتعريفه هنا بغيره وتعريفه قبله بما قبلها فافتن فأذا قلت قام القوم لاسيما زيد شهدت قرائن الاحوال بأن زيدا أحق بالقيام من بقية القوم وأفادت هنا ان زيدا في حال قصد الشافعي لمذهبه أحق بأولوية الاتباع منه في غير هذه الحالة فالذي بعده هازيد في حال قصد الشافعي لمذهبه والذي قبله هازيد في غير هذه الحالة والحكم هو أولوية الاتباع (قوله وقد نفاذ الخ) أى والحال انه قد نفاذ الخ أى قصده ومال اليه موافقة له في الاجتهاد لا أنه قاده لان المجتهد لا يقلد مجتهدا كما سبذ كره الشرح وقوله أى نفاذ مذهب الامام الخ ظاهره أنه جعل الضمير في تحباه عائداً على مذهب زيد مع أنه لم يتقدم له ذكر في العبارة القريبة فالاولى اعادته على زيد ثم يجعل على حذف مضاف ويمكن حل كلام الشرح على ذلك (قوله الامام) أى المتقدم به وقوله أبو عبد الله كنية لالامام وقوله محمد اسم له وقوله ادريس أبوه وقوله العباس جده الاول وقوله عثمان جده الثاني وقوله شافع جده الثالث واليه نسب الامام حيث قالوا الشافعي تفاؤلاً بالشفاعة وتبركاً بالنسبة اليه لانه صحابي ابن صحابي لانه لقي النبي صلى الله عليه وسلم وهو مترعر أى شاب وأسلم أبوه السائب يوم بدر وقوله السائب جده الرابع وقوله عبيد بالنص غير جده الخامس وقوله عبد زيد جده السادس وقوله هاشم جده السابع ولا يخفى ان هاشم هاشم الذي هو جد النبي صلى الله عليه وسلم لانه أخو أبيه وقوله المطلب جده الثامن وهو أخو هاشم جده النبي صلى الله عليه وسلم فهو صلى الله عليه وسلم هاشم والامام الشافعي مطلق وقوله عبد مناف جده التاسع وقوله قصي جده العاشر وانما ذكره مع ان الامام يجتمع مع النبي صلى الله عليه وسلم في عبد مناف في تمييز العبد منافي المذكور هنا عن عبد مناف المذكور

فان الذي بعدهما داخل فيما دخل فيه ما قبلها وهو مشهور له بأنه أحق بذلك من غيره (وقد نفاذ) أى نفاذ مذهب الامام زيد المذكور الامام أبو عبد الله محمد بن ادريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن السائب بن عبيد بن عبد زيد بن هاشم بن المطلب بن عبد مناف بن قصي

في نسبه صلى الله عليه وسلم من جهة أمه فانه صلى الله عليه وسلم ابن آمنة بنت  
 وهب بن عبد مناف بن زهرة بن كلاب أحد أجداده صلى الله عليه وسلم من جهة  
 أبيه وهذا النسب المذكور للامام الشافعي نسب عظيم كما قيل  
 نسب كائن عليه من شمس الضحى نورا \* ومن فلق الصباح عودا  
 فافيه الاسـ سيد من سيد \* حاز المكارم والتقى والجودا  
 وهذا نسبه من جهة أبيه وأما نسبه من جهة أمه فهو محمد بن فاطمة بنت عبد الله  
 ابن الحسن بن الحسين بن علي بن أبي طالب كما قاله التاج السبكي في الطبقات  
 ونقله الخطيب عن التنبية عن يونس بن عبد الأعلى وعلي هذا فهو من قریش  
 وقيل من الأزد وقد قال صلى الله عليه وسلم الأزدا أزد الله في الأرض وهذا يدل على  
 مزيد الشرف (قوله الشافعي) قد عرفت أنه نسبة لجده شافع وقوله القرشي  
 نسبة لقریش وهي قبيلة مشهورة تجمعت مع فيهم وقيل النضر ولذلك قال  
 العراقي في السيرة

أما قریش فالاصح فهو \* جماعها والاكثرون النضر  
 سمو بذلك لانهم كانوا يقرشون أي يقتشون عن خلة المحتاج فيسندونها وقوله  
 المطالي نسبة لام طالب أخي هاشم جده صلى الله عليه وسلم وقوله المجازي نسبة  
 للمجازي وقوله المكي نسبة لأكف لانه جل البوا وهو ابن سنتين ونشأ بها وقوله يلتقي  
 مع النبي أي يجمع معه وقد أخذنا من طعن في نسب الامام الشافعي من فقهاء  
 الحنفية وهو الجرجاني حيث قال ان أصحاب مالك لا يسمون أن نسب الشافعي من  
 قریش ونزعمون أن شافعا كان مولى لابي لمب فطلب من عمر أن يجعله من موالى  
 قریش فامتنع فطلب ذلك من عثمان ففعل اه ولا شك أن هذا كذب وبهتان  
 ولم يذكر هذا الطعن الا هذا المذهب وانما سجد عليه أن الناس أجدهوا على أن  
 أبا حنيفة من موالى العتاقة أو الخلف والنصرة أراد أن يقابل ذلك بهذا البهتان  
 وما مثله الا كما قال الله تعالى يريدون ليطغوا نور الله بأفواههم والله متم نوره  
 ولو كره الكافرون ذكروه الرازي في مناقب الشافعي (قوله ومناقبه شهيرة) أي  
 خصاله الحميدة مشهورة وقوله وفضائله كثيرة أي خصاله الحميدة كثيرة والتعبير  
 أو لا بالماقبة وثانيا بالفضائل ثانيا وقوله وقد صنف الاثمة الخ قد للتحقيق وقوله  
 قديما أي في الزمن القديم وقوله وحديثا أي في الزمن الحديث أي الحديث المقرب  
 (قوله ولدرضى الله عنه سنة خمسين ومائة) وتوفي سنة أربع ومائة بن كما سجد كره  
 الشرح فعنه أربعة وخمسون سنة وولد أبو حنيفة سنة ثمانين وتوفي سنة

(الشافعي) القرشي المطالي  
 المجازي المكي رضى الله  
 عنه يلتقي مع النبي صلى الله  
 عليه وسلم في عبد مناف  
 ومناقبه شهيرة وفضائله  
 كثيرة وقد صنف الاثمة  
 رضى الله عنه في مناقبه  
 قديما وحديثا ولدرضى  
 الله عنه سنة خمسين ومائة

خمسین ومائة وهي السنة التي ولد فيها الامام الشافعي رضي الله عنه فعمره سبعون سنة وولد الامام مالك سنة تسعين وتوفي سنة تسع وسبعين ومائة فعمره تسع وثمانون وولد الامام أحمد سنة أربع وستين ومائة وتوفي سنة احدى وأربعين ومائتين فعمره سبع وسبعون وقد ضبط بعضهم مولدهم ووفاتهم وعمرهم بقوله

تاريخ نعمان يكن سيف سطا . ومالك في قطع جوف ضبما

والشافعي مـين بـبرند . وأحمد بـb

فاحسب على ترتيب نظم الشعر \* ميلادهم وفاتهم فالعمر

فيكن ضبط مولد أبي حنيفة لان اليا بعشرة والكافي بعشرين والنون بخمسين فالجملة ثمانون وهو قد ولد سنة ثمانين وسيف ضبط لموته لان السنين بستين والياء بعشرة والفاء ثمانين فالجملة مائة وخمسون وهو قد توفي سنة مائة وخمسين وسطا ضبط لعمره لان السنين بستين والطاء بتسعة والالف بواحد فالجملة سبعون وعمره كذلك وفي ضبط مولد الامام مالك لان الفاء ثمانين والياء بعشرة فالجملة تسعون وهو قد ولد سنة تسعين وقطع ضبط لموته لان القاف بمائة والطاء بتسعة والعين بسبعين فالجملة مائة وتسعة وسبعون وكانت وفاته كذلك وجوف ضبط لعمره لان الجيم بثلاثة والواو بستة والفاء ثمانين فالجملة تسعة وثمانون وكان عمره كذلك وقوله ضبط مات مكة للبيت وصين ضبط مولد الامام الشافعي لان الصادق بتسعين والياء بعشرة والنون بخمسين فالجملة مائة وخمسون وكان مولده كذلك وببر ضبط لوفاته لان كلامن البائين بائنين والراء بمائتين فالجملة مائتان وأربعة وكانت وفاته كذلك وزد ضبط لعمره لان النون بخمسين والذال بأربعة فالجملة أربعة وخمسون وكان عمره كذلك وبسبب ضبط مولد الامام أحمد لان كلامن البائين بائنين والسين بستين والقاف بمائة وأربعة وستون وكان مولده كذلك وأمر ضبط لوفاته فالالف بواحد والميم بأربعين والراء بمائتين فالجملة مائتان وواحد وأربعون وكانت وفاته كذلك وجعد ضبط لعمره لان الجيم بثلاثة والعين بسبعين والذال بأربعة فالجملة سبع وسبعون وكان عمره كذلك (قوله والذي عليه الجمهور انه الخ) هو المعتمد والاقوال التي بعده ضعيفة وقوله بغزة هي بلدة مشهورة من بلاد الشام وقوله وقيل بعسقلان هي قرية كبيرة قريبة من غزة وقوله وقيل باليمن لم ارتعثن هـل منه بخصوصه وقوله بخيف مني أي بخيف هو مني فالاضافة بيائية والتخفيف الحلاط وتسمى به المكان المعروف بمكة لاجتماع خلطاء الناس فيه اذ منهم الجيد

والذي عليه الجمهور انه ولد  
بغزة وقيل بعسقلان وقيل  
باليمن وقيل بخيف مني

والزدي (قوله ثم حمل الى مكة وهو ابن ستين) أي نقل الى مكة التي هي أم القرى والحال انه ابن ستين ونشأ بها وحفظ القرآن وهو ابن سبع سنين والموطأ وهو ابن عشرة ودفنه على مسلم بن خالد الزنجي وأذن له في الاجتهاد وهو ابن خمس عشرة سنة ثم رحل الى مالط بالمدينة ولازمه مدة ثم قدم بغداد فأقام بها ستين فاجتمع عليه علماء وهاؤم صنف بها كتابه القديم ثم عاد الى مكة فأقام بها مدة ثم عاد الى بغداد فأقام بها شهرًا ثم خرج الى مصر العتيقة ولم يزل بها ناشرًا لعلم بجماعها العتيق الى أن توفي رحمه الله عليه اه خطيب في شرح الغاية (قوله وتوفي بمصر) أي العتيقة كما مر وكانت السيدة نفيسة رضي الله عنها موجودة اذ ذاك فأرسلت الى السلطان الذي كان بمصر وطالبت أن يمر وعليها اجنحة الامام ففعلوا فملت عليه مأومة (قوله وهو ابن أربع وخمسين سنة) كان المناسب التفرغ لانه لما ذكر سنة مولده وسنة وفاته علم مدة عمره الا أن يقال الواو قد تأتي للتفريع كـ (قوله ودفن بالقرافة) ظاهر كلام الشرح ان مدفن الامام الشافعي من القرافة وهو وفاق للذي في الخطط لما قرئ أنه في تربة أولاد عبد الحكم وعده في مشاهد القرافة وكيف هذا مع أن جميع ما في القرافة يجب هدمه نعم ذكر الشعراني في المن أن السيموطي أفتى بـ هدم مشاهد الصالحين بالقرافة قياسا على أمره صلى الله عليه وسلم بسد كل خوخة في المسجد الاخوخة أبي بكر وهو فسهة في الجملة هذا والمشهور أن مدفن الامام الشافعي ليس من القرافة بل من بيت ابن عبد الحكم وكان حوله الحوائط أي الدكاكين فالقبة عليه ليست من بناء القرافة حتى يحتاج لما روي في المحل المعروف بالقرافة لانه نزل به بطن من مغافر يقال لهم القرافة فسمى باسمهم وقال الشيخ العدوي ان القرافة تركب من فعل ومفعول والاصل ألق رافة فرجوا وجعلوا علماء على هذا المحل لان الشخص يجدر رافة في قلبه اذا مر به وما أحسن ما قال بعضهم

اذا ما ضق صدرى لم أجدي \* مقر عبادة الا القرافة

لئن لم يرحم المولى اجتهدى \* وقلة ناصرى لم ألق رافة

(قوله وعلى قبره الخ) الجار والمجرور خبر مقدم وما هو لائق بمبتدأ مؤخر ومن الجملة والاحترام بيان ما هو لائق مقدم عليه (قوله ومعنى كون الشافعي الخ) غرضه بذلك دفع ما قد يتوهمه بعض الأذهان القاصرة والطابع المتبادر أن الامام الشافعي قلده زيدا (قوله موافقة له في الاجتهاد) أي حالة كونه موافقا له في الاجتهاد لا مقلدا له (قوله لم يبق) غلة لانه كونه قصده ومال اليه ولم يبق مراده بما سبق

ثم حمل الى مكة وهو ابن ستين وتوفي بمصر له الجمعة بعد الغروب آخر يوم من رجب سنة أربع وخمسين سنة ودفن بالقرافة بعد العصر يوم الجمعة وعلى قبره من الجملة والاحترام ما هو لائق بمقام ذلك الامام رحمه الله ورضي عنه ومعنى هكون الامام رحمه الله معنى مذهب زيد رضي الله عنه أنه قصده ومال اليه موافقة له في الاجتهاد كما سبق حتى تردد حيث تردد وليس المراد انه قلده لان المجتهد لا يقلد مجتهدا

الامران المذكوران بعد قول المصنف فكان أولى باتباع التابعي فانه قال هناك  
لامرين أقواهما هذه الاحاديث الخ وقوله حتى ترد حيث ترد غاية في موافقته أي  
حتى ان الامام الشافعي ترد بأن قال قولين في المسئلة التي ترد فيها زيد بأن  
كان له فيها قولان (قوله فهالك الخ) أي اذا أردت بيان مذهب زيد فهالك الخ وقوله  
فخذ يشير بذلك الى أن هالك اسم فعل بمعنى خذ والتحقيق أن اسم الفعل هافقط وأما  
الكاف فيعرف خطاب مفتوحة في المذكر مكسورة في المؤنث وتثنى وتجمع فيقال  
ها كماوها كم وقد تبدل الكافي همزة ومنه قوله تعالى حكاية عن أوتي كتابه  
بيمينه هاؤم اقرؤا كتابه (قوله فيه) الاظهر مطلقه بمحذوف صفة للقول بعده  
والنقد يرفخذ القول الكائن فيه أي في مذهب زيد كما قال الشرح ويكون حينئذ من  
ظرفية الدال في المدلول (قوله القول عن ايجاز) أي حاله كونه ناشئا عن ايجاز كذا  
كتب بعضهم والاظهر منه ان عن بمعنى مع أي حال كونه مصاحبا للايجاز وقوله أي  
اختصاره بنى على ترادف الاختصار والايجاز وهو المراد وقيل الاختصار هو الحذف  
من عرض الكلام أي تكراره بزيادة ويزيد والايجاز هو الحذف من طول الكلام أي  
زيادته على المقصود كمنهاج ومنهج فلا اختصار ترك التكرار والايجاز ترك الزيادة  
وقيل غير ذلك وقد جرت عادة المتأخرين بالاختصار ليحفظ الكلام وعادة  
المقدمين بالبسط ليفهم ولذلك قال الخليل الكلام يبسط ليفهم ويختصر ليفهم  
(قوله والمختصر ما قل لفظه وكثر معناه) أي لان الاختصار تقليل اللفاظ وتكثير  
المعاني وهذا التقييد تبع فيه شيخ الاسلام والجمهور وعلى ان المدار على تقليل اللفاظ  
سواء كثرت المعاني أو نقصت أو ساءت وقال الشيخ السجاعي فيما كتبه على  
الخطيب ان ما ذكره الشرح هو ما ذكره أهل اللغة كالتنوير في دقائق المنهاج  
وصاحب المصباح قال وحقيقة الاختصار الاقتصار على تقليل اللفظ دون المعنى اه  
وحيث فحقيقة المختصر ما ذكره الشرح (قوله مبرء الخ) أي حال كون القول المذكور  
مبرء الخ وقوله أي منزها تفسير لمبرء والمقصود من ذلك أنه واضح جذا وقوله عن  
وصية الخ أي عن وصية هي اللغة ازا لاضافة للبيان وقوله واحد الوصم أي هي  
واحد الوصم فهو خبر لمبتدأ محذوف وقوله والوصم اسم جنس جمعي أي اسم دال على  
الجنس لكن بشرط تحققه في جماعة افراد كما هو ضابط اسم الجنس الجمعي ويترك  
بينه وبين واحد بالتاء غالبا كما هنا وكافي تمر وتيرة وقد يفرق بينه وبين واحد  
بياء النسب كروم ورومي وأما اسم الجنس الافراد فهو ما صمدق على الجنس  
من غير قيد تحققه في جماعة كما هو تراب (قوله بمعنى العيب) الظاهر انه تفسير

(فهالك) أي فخذ (فيه) أي  
في مذهب زيد رضي الله عنه  
(القول عن ايجاز) أي  
اختصار والمختصر ما قل  
اللفظ وكثر معناه (مبرء)  
منزها (عن وصية) واحد  
الوصم والوصم اسم جنس  
جمعي بمعنى العيب

للوصمة التي هي واحد الوصم بدليل الافراد حيث قال بمعنى العيب (قوله الالغاز)  
 أي جنسها الصادق بالواحد فلا يرد ما قد يقال مقتضى كلام المصنف انه ليس مبرأ  
 عن وصمة لغز واحد أو لغزين لأنه انما قال مبرأ عن وصمة الالغاز وحاصل الجواب  
 ان أُل للجنس الصادق بالواحد (قوله جمع لغز) بضم اللام وسكون الغين  
 أو فتحها أو ضمها وفتح اللام مع سكون الغين أو فتحها ولغز بضم اللام وفتح الغين  
 مشددة وزيادة ياء ساكنة ولغز بزيادة ألف مقصورة ولغزاء بألف مدودة ذكره  
 في القوافي نقلاً عن الكناني (قوله وهو الكلام المعجمي) أي المفعول فيه  
 التعمية وهي الخفاء وقيل التعمية ترجع الى الخفاء في المعنى واللغز يرجع الى الخفاء  
 في اللفظ فبال التعمية قوله ما مثل قولك للذي يشكو الحبيب اسكت رجوع  
 أي ما مثل قولك للشخص الذي يشكو الحبيب عندك اسكت عن هذه الشكاية  
 فانه رجوع عما تشكو به فإرادته السؤال عن اللفظ ألماس لي لقولك اسكت وموصفه  
 فانه مثل اسكت وعن اللفظ ألماس لي لرجوعه وهو بقاء فانه مثل رجوع فالذي مثل قولك  
 اسكت رجوع منه بقاء فان معناهما اسكت رجوع ومثال اللغز قول الآخر  
 بأها العطار أعرب لنا \* عن اسم شيء قل في سوك  
 تراه بالعين في نقطة \* كما ترى بالقلب في نوبك  
 أي بين لنا عن اسم شيء قليل في سوك له صفة ذلك أنك تراه بالعين في حال اليقظة  
 كما تراه بالقلب في نوبك وهو السكون فانك اذا قلبت نوبك وقراءته من آخره صار  
 كونا وقد أحسن بعضهم حيث قال

انما الالغاز عيب يختب \* فاطر كنه والتم حسن الادب

ان من أقبحها قولهم \* عاجز أعشى ترقى فانقلب

أي لفظ عاجز أعشى أي بإزالة العين منه ترقى فجعل أحاده عشرات فالألف بواحد  
 تجعل بعشرة والحرف الذي في الحساب بعشرة هو الياء والجيم بثلاثة تجعل بثلاثين  
 والحرف الذي في الحساب بثلاثين هو اللام والزاي بسبعة تجعل بسبعين والحرف  
 الذي في الحساب بسبعين هو العين فانقلب بقراءته من آخره صار اسم على (قوله)  
 يقال الغز في كلامه عي وشبهه) أي أخفى وأوقع الشبهة بمعنى الاشتباه  
 في الكلام وقوله واليربوع في حجره أي وبقية سال الغز اليربوع في حجره فهو معطوف  
 على فاعل الغز في كلامه وقوله مال يميناً وشمالاً في حفره أي مال في حفر حجره  
 جهة اليمين وجهة الشمال واليربوع بفتح الياء حيوان قصير الأيدي طويل الرجلين  
 يفر حجره في هب الرياح الأربع ويتخذ فيه كوى أحدها تسمى النافقاء والثانية

(الالغاز) جمع لغز وهو  
 الكلام المعجمي يقال الغز  
 في كلامه عي وشبهه فيه  
 واليربوع في حجره  
 يميناً وشمالاً في حفره



القاصماء والثالثة الرامطاء فاذا اطلب من هذه الكوة نخرج من النافقاواذا اطلب  
من النافقا نخرج من القاصماء وهو من الحيوان الذي له رئيس مطاع فان قصر رئيسهم  
حتى ادركهم أحد وصاد منهم شيئا اجتمعوا على رئيسهم وقتلوه ولو اغتلبه ويحمل  
أكله لان لعرب تسطيعه وقال أبو حنيفة لا يؤكل لانه من حشرات الارض. (قوله  
ومعنى البيت) أى معنى جلته لانه قد ذكر معنى فرداته فغرضه هذا ذكر معنى  
جلته (قوله فى علم الفرائض على مذهب زيد) كان مقتضى الحل السابق أن  
يقول فى مذهب زيد من أقول الامر فله زاد ذلك توضيحا (قوله مختصرا) أخذه من  
قوله عن إيجاز أى اختصار وقوله واضحها من مذهبنا (قوله من قولهم برا عن  
وصمة الانغاز وقوله عن عيب الخفاء الاضافة للبيان (قوله مقدمة) خبر لمبتدأ  
محذوف على ما هو أظهر الاحتمالات فى مثل هذا المقام والمقدمة فى الأصل صفة  
مأخوذة من قدم اللازم بمعنى تقدم فهى بمعنى متقدمة أو من قدم المتعدى يقال  
قدم زيد عمرا فهى بمعنى مقدمة من اعتنى بها وعلى هذين الوجهين فهى بكسر  
الدال ويجوز فتحها على انها من قدم المتعدى فهى بمعنى أن الغير قدمها ثم نقلت  
وجعلت اسما بالاطابقة المتقدمة امام الجيش ثم نقلت فى الاصطلاح لمقدمة  
الكتاب ومقدمة العلم والاولى اسم لالفاظ تقدمت امام المقصود لا ارتباط لها  
واتفعا بها فيه كمقدمة الشيخ السنوسى التى ذكرها بقوله اعلم ان الحكم العقلى  
الخ والثانية اسم لمعان يتوقف عليه الشروع فى المقصود على وجه البهيرة كخذه  
ووضوعه وغايته الى آخر المبادئ العشرة المنظومة فى قول بعضهم

ومعنى البيت فخذ القول  
فى علم الفرائض على  
مذهب زيد بن ثابت رضى  
الله عنه ولا يختصرا واضحا  
منها عن عيب الخفاء  
مقدمة

ان مبادئ كل فن عشرة \* الحسد والموضوع ثم الثمرة  
وقضيه ونسبه والواضع \* والاسم الاستمداد حكم الشارع  
مسائل والبعض بالبعض اكتفى \* ومن درى الجميع حاز الشرفا  
وهذه المقدمة مقدمة علم لان الشرح ذكر هذا العلم وموضوعه وحذف غايته التى  
هى ثمرته لانها تعلم من التعريف حيث قال فيه الموصل لمعرفة ما يخص كل ذى حق  
من التركة فيعلم ان غايته معرفة ما يخص كل ذى حق من التركة فتحصل أن  
مقدمة الكتاب ألفاظ ومقدمة العلم معانى فينبغي التباين لكن بين ذات  
مقدمة الكتاب والالفاظ الدالة على مقدمة العلم العموم والخصوص الوجهى  
يجب ان يما اذا ذكر المؤلف قبل المقصود الالفاظ الدالة على مقدمة العلم كأن  
ذكر الالفاظ الدالة على الحد والموضوع والغاية فهذه الالفاظ مقدمة كتاب  
ودال مقدمة علم وتقدم مقدمة الكتاب فيما اذا ذكر المؤلف قبل المقصود غير

تلك الالفاظ كقدمة الشيخ السدرسي فيقال لها مقدمة كتاب فقط وينفرد دال  
مقدمة العلم فيما اذا كرا المؤلف الالفاظ الدالة على الحد والموضوع الخ بعد  
المقصود كما وقع في بعض الكتب فيقال لهذه الالفاظ دال مقدمة العلم لان  
مدلولها معان يتوقف عليها المذموم في المقصود وان ذكر ثدودها آخرا ولا يقال  
لها مقدمة كتاب لانها لم تقدم امام المقصود حتى يقال لها مقدمة كتاب  
وجعل المحقق الامير بينهما عموما وتخصصا مطلقا وجهها لان المعاني التي يتوقف  
عليها الشروع في المقصود ان آخرت لم تكن مقدمة فان قيل جعل مقدمة  
الكتاب الالفاظ ومقدمة العلم معاني تحكم واجيب بانه لا تحكم لان الكتاب  
اسم الالفاظ فناسب ان تكون مقدمة كذلك والعلم اسم للمعاني فناسب ان  
تكون مقدمة كذلك على انه اصطلاح ولا مشاحة في الاصطلاح (قوله علم  
الفرائض هو الخ) علم من هذا التعريف ان حقيقة علم الفرائض مركبة من فقه  
الموارث وعلم الحساب المخصوص أعني الموصل الخ وقد سبق ان كل علم يطلق  
على الادراك وعلى القواعد والضوابط وعلى الملكية فان اريد من علم الفرائض  
المعنى الاول وهو الادراك كان فقه الموارث بمعنى فهم مسائل قسمة التركات وعلم  
الحساب المخصوص بمعنى ادراك مسائل الحساب المذكور فكأنه قال علم  
الفرائض هو فهم مسائل قسمة التركات وادراك مسائل الحساب المخصوص وان  
اريد من علم الفرائض المعنى الثاني وهو القواعد والضوابط كان فقه الموارث  
بمعنى القواعد والضوابط المفهومة المتعلقة بالتركات وعلم الحساب المخصوص بمعنى  
المسائل المألوفة المتعلقة بالحساب المذكور فكأنه قال علم الفرائض هو القواعد  
والضوابط المفهومة المتعلقة بالتركات والمسائل المألوفة المتعلقة بالحساب  
المخصوص وان اريد من علم الفرائض المعنى الثالث وهو الملكية كان فقه الموارث  
بمعنى الملكية التي يقتدر بها على علم مسائل قسمة الموارث وعلم الحساب المخصوص  
بمعنى الملكية التي يقتدر بها على علم مسائل الحساب المذكور فكأنه قال علم  
الفرائض هو الملكية التي يقتدر بها على فقه مسائل قسمة التركات والملكية التي  
يقتدر بها على علم مسائل الحساب المخصوص والاحتمال الاول اقرب ثم الثاني  
ثم الثالث فتدبر (قوله فقه الموارث) خرج فقه غيرها كالوضوء والصلاة وقوله  
وعلم الحساب معطوف على فقه الموارث فهو جزء من حقيقة علم الفرائض كما مر  
الاشارة اليه وقوله الموصل الخ صفة لعلم الحساب ودخل فيه علم الجبر والمقابلة  
وما الخ به من الطرق المعمول بها في الوصايا والذريات وخرج منه ما لا يوصل

علم الفرائض هو فقه  
الموارث وعلم الحساب  
الموصل

لذلك كالارتماطيق وهي كلمة يونانية معناها خواص العدد كقولهم كل عدد  
 مساو لنصف مجموع حاشيته المتساويتين قريبا أو بعدا كما أربعة بين خمسة وثلاثة  
 أو ستة واثنين وهكذا في مجموع الخمسة والثلاثة ثمانية وكذلك مجموع الستة  
 والاثنين ونصف الثمانية أربعة فصدق ان الأربعة تساوت نصف مجموع الحاشيتين  
 القريبتين أو البعيدتين على السواء (قوله لمعرفة ما يخص كل ذي حق من  
 التركة) كذا في بعض النسخ الصحيحة وهي ظاهرة وفي بعضها زيادة لفظ حقه بعد  
 ذلك وهو لا يناسب الا لو قال الشرح لا عطاء كل ذي حق حقه وأما على ما في الشرح  
 فلا يناسب ولا يستقيم التركيب بذكره الا يحتمل له مجرورا عطفا بيان  
 أو منصوبا متقدرا أعني ولا يخفى أنه حشو ولا فائدة فيه فالأولى حذفه ثم ان المتبادر  
 ان المراد معرفة ما يخص كل ذي حق من التركة بالنسبة لحقوق الارث بخلاف  
 نحو الديون والا قارب والوصايا فذكرها في كتبه استطرادا وقيل المراد معرفة ما يشمل  
 ذلك ولا استطراد اهـ أمير يتصرف وزيادة من الحنفية (قوله وموضوعه  
 التركات) أي من حيث قسمتها فرضوعه انما هو وقسمته التركات فاندفع ما يقال  
 ان علم الفرائض من علم الفقه وموضوعه عمل المكافين والتركات ليست عملا  
 ووجه الاندفاع ان التركات ليست موضوعه من حيث ذاتها بل من حيث قسمتها  
 ولا شك ان قسمتها عمل وموضوع كل فن ما يبحث فيه عن عوارض الذاتية ومن  
 المعلوم انه يبحث في علم الفرائض عن أحوال القسمة وقوله لا العدد أي لان العدد  
 موضوع علم الحساب فلا يكون موضوعا لغيره لان كل علم يتميز عن غيره بموضوعه  
 كما يتميز تعريفه فكما لا يكون تعريفه تعريفا لغيره لا يكون موضوعه موضوعا  
 لغيره والا لزم خا ط علم بآخر وهو ممتنع كذا قاله ابن المصنف في شرح الكفاية وتبعه  
 الشرح ولذلك قال لا العدد (قوله خلافا لمن زعم ذلك) أي أخالف خلافاً أو أقول  
 ذلك حال كوني مخالفاً لمن زعم ذلك وهو العلامة أبو بكر بن محمد بن يحيى بن  
 عبد السلام فانه قال ذلك في نهاية الرائض في علم الفرائض والانصاف انه حيث  
 أدخل علم الحساب المتقدم في تعريفه أدخله في موضوعه من حيث اتماصيل  
 والتصحيح كما قاله العلامة الامير ومحل قولهم الموضوع لم لا يكون موضوعا لعلم آخر  
 اذا جعل موضوعا لعلم الاخر مستقلا بخلاف ما اذا كان منضميا لغيره كما  
 فان الموضوع مجموع التركات والعدد لا العدد وحده والشئ مع غيره غيره في نفسه  
 كانه عاينه في الأولوة فلا عن شيخ الاسلام (قوله واعلم) هذه كلمة يوثق بها  
 لشدة الاعتناء بما بعده من الخطب بذلك كل من يتأق من العلم بحازلانه

لمعرفة ما يخص كل ذي  
 حق من التركة وموضوعه  
 التركات لا العدد بخلاف  
 لمن زعم ذلك واعلم انه يتعلق  
 بتركة الميت خمسة حقوق  
 مرتبة

موضوع لان يخاطب به معين وقوله انه يتعلق الخ أي ان الحال والشان يتعلق الخ  
فالضهير للحال والشان وقوله خمسة حقوق أي لازائد عليهم ما يدل على الاستقراء من  
موارد الشرع وأيضا الحق المتعلق بالتركة اما ثابت قبل الموت واما ثابت بالموت  
والاقل امامة متعلق بالعين واما متعلق بالذمة والذاني اما الاميت وهو مؤن التجهيز  
واما الغير وهو اما ان يكون بثبوته من جهة الميت بحيث يكون له تسبب في ذلك  
وهو الوصية أولا وهو الارث فالجمله خمسة حقوق وقوله مرتبة أي مقدم بعضها على  
بعض فالمراد بالترتيب هنا كما قاله شيخ الاسلام المعنى الأقوى وهو كون كل شيء  
في مرتبته لا المعنى الاصطلاحي وهو كون الاشياء بحيث يطلق عليها اسم الشيء  
الواحد ويكون لبعضها نسبة الى بعض بالتقدم والتأخر انتهى مخلصا من اللؤلؤة  
(قوله أولها الحق المتعلق بعين التركة) انما قدم ذلك على مؤن التجهيز لان صاحبه  
كان يتقدم به في الحياة نعم تتعلق الغرماء بالاموال بالجر لا يقتضي ان يتقدم حقهم  
على مؤن التجهيز بل هي تقدم (قوله كالزكاة والحنانية والرهن) اشار بالسكاف  
الى ان أفراد الحق المتعلق بعين التركة ليست مفصلة فيما ذكره وقد نظمها  
بعضهم في قوله

يقدم في الميراث نذر ومسكن \* زكاة ومرهون مبيع مغلس  
وجان قراض ثم قرض كناية \* ورد بيع فاحفظ العلم تراس

فصورة النذر ان يقول الله على أن أخصي بهذه أو تصدق بها أو نحو ذلك فتقدم  
اخراجها للجهة المعنية وهذا مبنى على انه لا يزول ملكه عنها حتى تذبح ويتصدق  
بها حتى تعد من الحقوق المتعلقة بعين التركة والصحيح زوال ملكه عنها بالنذر  
وصورة المسكن سكنى المعنة من وفاة فتقدم بها على غيرها وصورة الزكاة  
ان تتعلق الزكاة بالنصاب ويكون النصاب باقيا فتقدم الزكاة لكن قال السبكي  
لا حاجة لذلك لانها اذا كان النصاب باقيا فالأصح ان يتعلق الزكاة بالنصاب يتعلق  
شركة فلا يكون قدر الزكاة تركة وأجاب عنه شيخ الاسلام بصحة اطلاق التركة  
على المجموع الذي منه قدر الزكاة ولو قلنا بالأصح من ان تعلقها يتعلق شركة نظرا  
لجواز تأدية الزكاة من محل آخر واما اذا كان النصاب بالغاء فتكون الزكاة من  
الديون المرسلات في الذمة كما في شرح الترتيب وصورة المرهون أن تكون التركة  
مرهونة بتدين على الميت فيقضى منها دينه مقدما على مؤن التجهيز وسائر الحقوق  
وصورة المبيع للمغلس ان يشتري عبدا مثلا بثمن في ذمته ويموت المشتري مغلسا  
ويجد البائع مبيعه فله الفسخ وأخذ المبيع فيه تقدم به واستشكاه السبكي بأنه

أولها الحق المتعلق بعين  
التركة كالزكاة والحنانية  
والرهن

اذا فسح خرج المبيع عن التركة فلا استثناء وأجيب بأن الفسخ انما يرفع العقد من  
 حينه لا من أصله على الصحيح وتخروجه عن التركة من حين الفسخ لا يضر كالا يضر  
 خروج العبد الجاني عما يبيعه في الجناية وصورة الجاني ان يقتل السيد بنفسه  
 أو يقطع طرفاً خطأ أو شبهه عمد أو بعد الاقصاص فيه كقتله ولده أو فيه قصاص  
 وإن كان على مال أو أنف مال إنسان ثم مات سيد العبد وأرش الجناية مملوكة  
 برقبته فالجنى عليه مقدم في هذه الصورة بأهل الأمر من أرش الجناية وقيمة  
 العبد وصورة القراض ان يقارضه على مائة ريال ليتجر فيها والربح بينهما مضافاً  
 مثلاً فبعد ان ظهر الربح وقبل قسمته مات رب المال فالعامل مقدم بحصته من الربح  
 وصورة القرض ان يقرضه ديناراً ثم يموت المقرض عن المال الذي اقترضه  
 فالقرض مقدم به وصورة الكفالة ان يقبض السيد بحوم الكتابة من المكاتب  
 ويموت قبل الاثناء الواجب عليه فالملك كاتب مقدم على غيره بأقل مما قول لانه  
 الواجب في الاثناء وصورة الرذال عيب ان مرد المشتري المبيع بعيب بعد موت البائع  
 وكان الثمن باقياً فيقدم به المشتري ولو اجتمع بعض هذه الحقوق مع بعض قدم منها  
 كما في شرح الجعبري الزكاة ثم حق الجناية ثم حق الرهن ثم حق بيع المغلس  
 ثم حق القراض وانظر الى وافي (قوله فيقدم على مؤن التجهيز) أي فيقدم الحق  
 المتعلق بعين التركة على مؤن التجهيز خلافاً للعبارة كما في التلوة (قوله والثاني  
 مؤن التجهيز) انما قدمت على الديون المرسله لان الحى اذا جبر عليه بالفلس  
 يقدم بما يحتاج اليه على ديون الغرماء فكذا الميت بل أولى لان الحى يسعى  
 على نفسه ولحميت قد انقطع عن سعيه ولانه صلى الله عليه وسلم قال في المحرم الذى  
 وقصته ناقته كفنه في ثوبه ولم ينسب فصل صلى الله عليه وسلم هل عليه دين أم لا  
 وترك الاسبغفصال في وفاتهم الاحوال اذا كانت قوله ينزل منزلة اعموم  
 فى الحال واذا ثبت ذلك فى الممكن فساير مؤن التجهيز فى معناه اما فى التلوة نقلاً  
 عن شيخ الاسلام (قوله بالمعروف) أى حالة كونه متلبساً بالمعروف بحيث  
 تكون من غير اسراف ولا تقير ولا نظر الى ما كان عليه فى الحياة من اسرافه  
 وتقيره انتهى لتلوة (قوله فاذا كان الميت فاذا الخ) لاحاجته فى المقام لانه  
 من التفصيل الذى يذكر فى كتب الفقه (قوله فتجهيزه على من عليه نفقته فى حال  
 الحياة) أى ولو بالقوة فيشمل ما لو كان الميت ابناً بالغاً صحيحاً لم يجزه بالموت  
 وما لو كان الميت مكاتباً لان الكتابة تنفسخ بالموت واما البعض فمؤن تجهيزه على  
 قريبه وعلى سيده بحسب ما فيه من الرق والحرية ان لم تكن بينه وبين سيده مهابة

فيقدم على مؤن التجهيز  
 والثاني مؤن التجهيز  
 بالمعروف فان كان الميت  
 فاذا كان الميت فجهيزه على  
 من عليه نفقته فى حال الحياة

والأفعلى من مات في نوبته ولومات من تجب نفقته على غيره وقبل ان يخرج  
 مؤن تجهيزه مؤن صاحب المال وصـ قـ تركته فهل يقدم الا قبل التقدم حقه  
 أو الثاني لتبين انه عاجز عن تجهيز غيره خلاف ولعمد الثاني (قوله فان تعذر في  
 بيت المال) ولا يراد في كفن من جهر من بيت المال على ثوب واحد وكذا من  
 كفن من وقف على الا كفاً فلا تجوز الزيادة عليه في هاتين الصورتين وإما من  
 كفن من مال من تجب عليه نفقته أو من مال أغنياء المسلمين فتجوز الزيادة فيه ما  
 على الثوب الواجب كفاً في الأول وقد عني شيخ الاسلام (قوله فان تعذر فعلى أغنياء  
 المسلمين) أي فرض كفاية كنفقته في مثل هذا الحال والمراد بأغنياء المسلمين  
 من عنده كفاية سنة وزيادة مؤن التجهيز (قوله وهذا الخ) تقييد لاصل الكلام  
 أعني تعاق مؤن التجهيز بالتركة فاسم الإشارة عائد لكون مؤن التجهيز يخرج من  
 التركة وقوله في غير الزوجة أي غير الزوجة التي تجب نفقتها الأخذ بما بعده فيصدق  
 بالزوجة التي لا تجب نفقتها بالنسبة وأوصغراً وأولم تسمى لها بالزوجة وأما  
 وقوله وإما الزوجة التي تجب نفقتها الخ مثل الزوجة حادها غير المـ كترارة اذ ليس  
 لها إلا الأجرة وشملت الزوجة الرجعية ومثلها المطلقة بانها وهي حامل وقوله فتؤن  
 تجهيزها على الزوج المؤسر أي لا من تركتها وأخرج بالزوج ابنه فلا يلزمه تجهيز  
 زوجة أبيه وإن لم ينفقها بالحياة وأخرج بالمؤسر المـ فلا يلزمها مؤن تجهيزها  
 فتخرج من أصل تركتها إلا من حصته فقط وضابط المـ من لا يلزمه إلا نفقة  
 المـ من ويختص به ان يقال من ليس عنده فاضل عما يترك له فليس وضابط المؤسر  
 على العكس فيه أولوصار مؤسراً بمـ المـ من لا يترك له فليس وضابط المؤسر  
 مذهب الشافعية وكذا الحنفية وأما عند غيرهما فتؤن تجهيزها من تركتها ولو كان  
 الزوج غني أو وجه الأول ان علاقة الزوجية باقية لانه يرثها ويغسلها ونحو ذلك  
 ووجه الثاني ان التجهيز من توابع النفقة والنفقة وبجبت للامتناع وهو قد انقطع  
 بالموت (قوله والثالث الديون المرسلة في الذمة) أي المطلقة عن تعلقها بعين التركة  
 وانما قدمت على الوصية لانه أحق وأجب على الميت بقضاؤه واجب والوصية تبرع  
 فلذلك أخرت فان قيل قد قدمت الوصية على الدين في قوله تعالى من بعد وصية  
 يوصي بها أودين أجيب بأنها قدمت في الآية للاهتمام بشأنها لان شأنها ان تشيخ  
 بها الأنفس لا ككونها مأخوذة لا في نظائرها وبينت السنة تقديم الدين عليها  
 ويجب تقديم دين الله تعالى على دين الادعي اذ مات قبل أدائها اوضاقت التركة  
 عنها ما لقوله عليه الصلاة والسلام بلام دين الله أحق بالقضاء ما قبل الموت فان كان

فان تعذر غنى بيت المال  
 فان تعذر فعلى أغنياء  
 المسلمين وهو ما في غير  
 الزوجة وأما الزوجة التي  
 تجب نفقتها فتؤن تجهيزها  
 على الزوج المؤسر ولو كانت  
 غنية في الذمة فهي  
 المرسلة عن مؤن التجهيز



محجور عليه قدم دين الا دمي جزما والا قدم حق الله جزما ومحل هذا التفصيل  
ان لم يتعلق الزكاة بالعين والا قدمت سواء كان محجورا عليه أم لا ولو اجتمع عليه  
ديون لله تعالى فالأوجه كما قاله السبكي انه ان كان النصاب موجودا قدمت  
الزكاة والا فالنسوية ومن جق الله لسقاط الصلاة اذا أوصى به وهو كل صلاة  
نصف صاع ولو الوتر عنه يد الحنفية كما في شرح السراجية للسيد الجرجاني  
واذا كثرت الصلاة كفت الحيلة وهي كما ذكره النبتقي هنا ان يخرج الكفارة عن  
صلاة للمسكين ثم يهبها للمسكين لا متصدق ثم يخرجها عنه عن صلاة أخرى وهكذا  
حتى يبرأ من عليه الصلاة وقد نقل عن المزي ذلك فينبغي ان تفعل احتياطا انتهى  
لخصنا من اللؤلؤة وحاشية الشيخ الامير (قوله والرابع الوصية الخ) انما قدمت على  
الارث تقديم المصلحة الميت كما في الحياة وقوله تعالى من بعد وصية يوصي بها وقوله  
بالثالث الخ كان الاولى حذف ذلك من ههنا لان التفصيل بين الامضاء والارث  
لا غراض لا تختص بنا اذا الغرض هنا ذكر الترتيب وقوله لاجنبي أي من ليس بوارث  
وان كان قريبا لم لا يرث وقوله فان كانت بخلاف ذلك أي بأن كانت بأكثر من  
الثالث أو كانت لوارث وقوله نفهم التفصيل الخ وهو انه ان كان للميت وارث خاص  
فوصيته بأكثر من الثلث منعقدة لكن تتوقف على اجارة الورثة بالنسبة للزائد  
وان لم يكن له وارث خاص فوصيته صحيحة في قدر الثلث باطلة فيما زاد عليه  
لان الحق للمسلمين ولا يجوز ولا يخرج على قولي تفریق الصنفه فهو مستثنى من  
القاعدة المعروفة واذا أوصى للوارث توقفت الوصية على اجازة باقي الورثة  
ولو كانت بأقل مما قول (قوله والخامس الارث) المراد به تسلط الوارث على  
التركة بالتصرف ايحى تأخره عما قبله والا فلا يصح ان الدين لا يمنع انتقال التركة  
الى مالك الوارث انه هي لؤلؤة (قوله وهو) أي الارث لا بمعنى التسلط المذكور  
بل بمعنى الاستحقاق وقوله المقصود بالذات أي المقصود لذاته واما غيره فهو مقصود  
لغيره (قوله وله أركان) أي للارث بمعنى الاستحقاق اركان لا يتحقق الا بها  
في مات ولا وارث له أوله وارث ولا مال له فلا ارث منه وقوله وفي ثلاثة مورث الخ  
فاذا مات زيد عن ابنه وخلف شيئا فزيد مورث وابنه وارث والشيء الذي خلفه  
حق موروث ولولم يصح بيعه كالاختصاص ومنه كلب الصيد مثلا ولولم يكن مالا  
ولا اختصاصا كالقصاص وحد القذف (قوله وله شروط) أي للارث شروط  
وهي ثلاثة تحقق موت المورث أو الحاقه بالموت حكما كما في المغترة اذا حكم  
القاضي بموته أو تقديره كما في الجنين الذي انفصل بجناية على أمه توجب غرة

والرابع الوصية بانثابت فيما  
دونه لاجنبي فان كانت  
بخلاف ذلك نفهم تفصيل  
مذكور في كتب الفقه  
كتمية الحقوق السابقة  
والخامس الارث وهو  
المقصود بالذات في هذا  
الكتاب وله أركان وهي  
ثلاثة مورث ووارث وحق  
موروث وله شروط يعلم  
أكثرها من ميراث العرق  
والدمى وسياقي في آخر  
الكتاب

وتحقق حياة الوارث بعد موت المورث أو الحاقه بالاحياء تقديرا يحتمل انفصل  
حياتيا مدة مستقرة لوقت يظهر منه وجوده عند الموت ولو نظفة والعلم بالجهة  
المقتضية للارث وهذا مختص بالقاضي ومثله المغنى وقوله يعلم أكثرها من ميراث  
الح المراد بالاكثير الشرطان الاولان وخرج بالاكثر الشرط الثالث فانه لا يعلم  
بما ذكره وقوله وسياقى أى الاكثر (قوله وله أسباب وموانع) أى للارث أسباب  
ثلاثة وموانع ثلاثة على ما ذكره المصنف فيهما وقوله ذكرهما أى الاسباب  
والموانع وقوله بقوله أى فى قوله وطرفية المذكور فى هذا القول المخصوص من ظرفية  
العام فى الخاص

### \*(باب أسباب الميراث)\*

أى باب بيان أسباب الارث فالميراث بمعنى الارث وإن كان يستعمل بمعنى الموروث  
أيضا كما سيذكره الشرح وانما بوب الكتاب لانه أسهل فى وجدان المسائل  
وأدعى لحسن الترتيب والنظم ولأن القارى إذا ختم بابا وشرع فى آخر كان أنشط  
وابعث له كالمسافر إذا قطع فرسخا وشرع فى آخر ولذا كان القرآن سوراء وترى  
على الترجمة بأن فيها قصورا لانه كما ذكر أسباب الارث ذكر موانعه وأجيب بأن  
فيه حذف الواو مع ما عطف فيكون فيها كتنفاء كما أشار اليه الشرح بقوله أى  
وموانعه واعتذر بعضهم بأن الترجمة لشيء والزيادة عليه لا تعد عيبا وانما يعد عيبا  
الترجمة لشيء والتمس عنه وعمل ذلك إذا كان التبويب من المؤلف كما لا يخفى  
وقد قيل ان الناظم لم يترجم وعليه فلا يظهر ذلك كما قاله الاستاذ الحنفى وقال الشيخ  
الاميرانه يظهر ولو كان المترجم غير المصنف لانه ينزل منزلته قال ولا يظهر فرق  
خلافا لما فى الحاشية (قوله والباب الح) قد اشتملت الترجمة على ثلاثة ألفاظ  
الاول لفظ الباب والثانى لفظ الاسباب والثالث الميراث وقد أخذ الشرح بتكلم  
عليه على هذا الترتيب (قوله المدخل) أى والمخرج فيه حذف الواو مع ما عطف  
والمراد بالمدخل بفتح الهمزة مكان الدخول لانفس الدخول ولا زمانه وإن صلح لهما  
وضع لانه مصدر ميمي وحيد فالحار والمجرور بعده متعلق بحذوف أى الموصل  
الى الشئ لأن اسم المكان لا يعمل - حتى فى الجار والمجرور وعديله وهو الظرف  
(قوله واصطلاح اسم مجله مختصة) أى متميزة وقوله من العلم لا يتمشى على التحقيق من  
ان أسماء التراجم موضوعة للالفاظ المخصوصة الدالة على المعانى المخصوصة الا أن  
يقدره ضاف بأن يقال من دال العلم بمعنى المسائل المدلولة للالفاظ المخصوصة وقوله  
تحتة فصول ومساائل أى يندرج تحتها الح وكان عليه أن يقول تحتة فصول

وله أسباب وموانع ذكرها  
بقوله \*(باب أسباب  
الميراث)\* أى وموانعه  
والباب لفظ المدخل الى  
الشيء واصطلاح اسم  
مجله مختصة من العلم تحتة  
فصول ومساائل غالبا

وفروع ومسائل غالباً ولا اندراج المذكور من اندراج الأجزاء تحت كلها ومحملة  
 بالنسبة للمسائل أن أريد بها المحل وأن أريد منها المعاني فكان اندراجها تحت  
 الباب من اندراج المدلول تحت الدال وعليه فالمراد بالاندراج ما يشتمل اندراج  
 الأجزاء تحت كلها وهذا بالنسبة للقصول واندراج المدلول تحت داله وهذا  
 بالنسبة للمسائل وقوله غالباً راجع لما أورد لا يذ كرفيه الفصل كتاب أمهات  
 الأولاد وقد لا يذ كرفيه الأمثلة واحدة واتفق ذلك في نحو البخاري فيعقد  
 الحديث في الحكم الواحد باباً والحاصل أن أسماء الأجزاء المشهورة خمسة الأول  
 كتاب وهو اسم مجمل مختصة مشتملة على أبواب وفصول وفروع ومسائل غالباً  
 والثاني باب وهو اسم مجمل مختصة مشتملة على فصول الخ والثالث فصل وهو اسم  
 مجمل مختصة مشتملة على فروع الخ والرابع فرع وهو اسم مجمل مختصة مشتملة على  
 مسائل الخ والخامس مسألة وهي تطلق على مجموع القضية وعلى النسبة وتعرف  
 بأنها مطالب خبري يترهن عليه في العلم ومعانيها اللغوية لا تخفى عليك (قوله  
 والأسباب الخ) لما تكلم على الحكمة الأولى من الترجمة شرع بتكلم على  
 الحكمة العقلية منها (قوله وهو لغة ما يتوصل به إلى غيره) أي سواء كان  
 حسياً كالحبل ومنه قوله تعالى فليمد بسبب إلى السماء أو معنواً كالعلم فإنه  
 سبب للخير ومنه قوله تعالى وأتينا من كل شيء سبباً فان بعضه - فسر بالعلم  
 (قوله واسطلاحاً ما يلزم الخ) هذا ما عرفه به كثيرون وعرفه الأمدى بأنه كل  
 وصف ظاهر منضبط معترف به شرعياً وهو أنسب لكونه تعريفاً للسبب  
 الشرعي الذي الحكام فيه ولا يضر لا تبيان فيه بكل لانه قد مدحله ضابطاً تعريفاً  
 فأني بكل المقيدة للإحاطة والتعريف الأول يشمل العقلي كالنظر فإنه سبب عقلي  
 للعلم على المختار والشرعي كالصحية الموضوعية للعقب فإنها سبب له والعمادي كمن  
 الرقبة فإنه سبب للقتل (قوله لذاته) راجع للطرفين فكأنه قال ما يلزم من وجوده  
 الوجود لذاته ويلزم من عدمه العدم لذاته وهو في الأول لدفع ما قد يقال برده على  
 التعريف بالنظر للشق الأول ما لو اقترن بالسبب مانع أوقفه شرط فكان اقترن  
 بالقرابة قتل أو عدم تحقق حياة الوارث بعد موت المورث فإنه لم يلزم من وجوده  
 الوجود بل كان لذاته بل لما منع أو أوقف شرط وفي الثاني لدفع ما قد يقال برده على  
 التعريف بالنظر للشق الثاني ما إذا وجد المسبب عند عدم السبب لكونه خلفه  
 سبب آخر كان فقدت القرابة وخلفها نكاح أو ولاء فإنه لم يلزم من عدم السبب  
 عدم الإرث لكن لا لذاته بل لكونه خلفه سبب آخر وهذا بالنظر لعين السبب

والاسم - باب جمع سبب  
 وهو لغة ما يتوصل به إلى غيره  
 واسطلاحاً ما يلزم من  
 وجوده الوجود ومن عدمه  
 العدم لذاته

كما هو المناسب للوجود الخارجي من ان كلا من الاسباب سبب مستعمل  
والا فالسبب في الحقيقة واحد لا بعينه وحينئذ فلا يتأتى وجود السبب بدون  
السبب أصلاً وقرر الشيخ العدوي ان قوله لذاته ترصيع لمعنى من فاعها التعليل والمعنى  
ما يلزم من أجل وجوده الوجود ومن أجل عدمه العدم وحينئذ فلا يرد ما ذكر  
فهو مجرد التوضيح (قوله والميراث الخ) شروع في اللفظة الثالثة من الترجمة  
(قوله يطلق بمعنى الارث) أى كما يطلق بمعنى الموروث وسبباً وإضافة معنى  
لما بعده لا بيان وقوله وهو المقصود بالترجمة أى بافظ الميراث المذكور في الترجمة  
(قوله وهو) يحتمل ان الضمير عائده على الميراث بمعنى الارث ويحتمل عوده  
على الارث وقوله البقاء فالوارث بمعنى الباقي لانه باق بعد موت المورث ومنه اسمه  
تعالى الوارث ومعناه الباقي بعد فناء خلقه وقوله وانتهى قال الشيخ الخ لا يخفى عايل  
انه ان زيد على هذا سبب أو نحوه كان معناه اصطلاحاً لكن فيه ان الارث صفة  
الوارث والانتقال صفة الشيء المتقل كالسالم المستقل من المورث للوارث فاعل  
الانتساب أن يقول وأخذ الشيء الخ أو واستحقاق الشيء الخ يدل قوله وانتهى قال  
الشيخ (قوله وهو) فيه الاحتمال ان التقدمان في الضمير قبله وقوله مصدر  
ورث بكسر الواو وقوله وراثته وميراثا وارثا مصار ثلاثة الاقوالان مزيدان والثالث  
مجرد وأصل ميراث موراث قلبت الواوياء كما في ميزان وميثاق (قوله وأصله  
الواو) أى أصل الارث المادة المتلبسة بالواو في عبارة تسامح والضمير عائده على  
الارث لا الميراث لانه يمنع منه قوله فقلبت همزة الميراث وان كان أصله الواو أيضاً  
لم يكن لم تقلب واوه همزة بل ياء كما مر (قوله ويطلق بمعنى الموروث) هذا مقابل  
لقوله قبل ذلك يطلق بمعنى الارث فذلك اطلاق مصدرى وهذا اطلاق غير  
مصدرى بل بمعنى اسم المفعول وقوله والارث عطف على الموروث من قبيل عطف  
المرادف قال تعالى وبأى كاون التراث أى كلاً لما وأصله وارث كناية في وجه (قوله  
وهو لغة) الضمير راجع للارث بمعنى الموروث بدايل قوله ومنه خبر مسلم الخ  
وان كان الظاهر من السياق انه راجع للميراث بمعنى الموروث والمعنى واحد وقوله  
الأصل والبقية ومنه سمي مال الميت ارثاً لان أصله كان للغير وهو بقية من سلف  
لمن خلف (قوله ومنه) أى من هذا المعنى وهو الأصل والبقية وقوله خبر مسلم  
أى الارث في خبر مسلم وقوله ثبتوا بضم الهمزة وقالوا وقوله على مشاعركم أى  
معالم دينكم وهى المأثورات وتوافق المشاعر على الخواص وعلى مواضع المناسبات  
وقوله فانكم على ارث أبيكم ابراهيم هذا هو محل الشاهد وقوله أى أصله وبقية منه

والميراث يطلق بمعنى الارث  
وهو المقصود بالترجمة وهو  
لغة البقاء وانتهى قال الشيخ  
من قوم الى قوم آخرين  
وهو مصدر وراث  
وراثته وميراثا وارثا وأصله  
الواو فقلبت همزة ويطلق  
بمعنى الموروث والارث وهو  
لغة الأصل والبقية ومنه خبر  
مسلم ثبتوا على مشاعركم  
فانكم على ارث أبيكم  
ابراهيم أى أصله وبقية منه

أى أصل دينه وبقية من دينه (قوله وشرعا) عطف على لغة وقوله ما ضبطه  
 القاضي الخ. هذا تعريفاً له بالمعنى الاسمي أعني كونه أسماً للموروث كما هو  
 سياق كلام الشرح والأسباب انما تحسن للمصدر وهو المراد في الترجمة كما تقدم  
 (قوله الخونجي) قال العلامة الأمير بضم الخاء المعجمة وسكون الواو وفتح النون  
 نسبة لخونجة ككورة بلدة كذا في القاموس اهـ والمسموع من أفواه  
 المشايخ الخونجي بفتح الخاء والواو وسكون النون (قوله بأنه) متعلق بضبطه  
 وقوله حق جنس يتناول المال وغيره كحق الخيار والشفعة والقصاص وكجمله  
 الميتة قبل دبحه والخمرة المحترمة وقوله قابل للتجزى قيد أول مخرج لولاية النكاح  
 فانها وان انتقلت للأب بعد موت الأقرب لكن لا تقبل التجزى لكل واحد  
 من الأخوة بعد الأب مثله ولاية كاملة لانها ولاية موزعة عليهم وأخرجوا به  
 أيضاً الولاء فانه وان انتقل للأب بعد موت الأقرب لا يمكن لا يقبل التجزى  
 والمتجزى انما هو الارث به فهو داخل في التعريف وأما نفس الولاء فكذلك النسب  
 لا يتجزى كذا قيل والحق انه يقبل التجزى بنفسه على ان التحقيق انه ثابت  
 للأب بعد في حياة الأقرب وانما المتأخر فوائده فيكون خارجاً بقوله بعد ثبت لمستحق  
 بعد موت من كان له ذلك فان قيل ان الخيار والشفعة والقصاص من جملة الموروث  
 مع انها لا تقبل التجزى اذ ليس شيئاً يفرز ويقسم أجيب بأنه ليس المراد بقبول  
 التجزى قبول الافراز والقسمة بل المراد به قبول أن يكون لهذا نصفه ولهذا فإنه  
 ونحو ذلك وهذه الثلاثة تقبل التجزى بهذا المعنى وان لم تقبل الافراز والقسمة  
 وقوله ثبت لمستحق بعد موت من كان له ذلك قيد ثان يخرج به الحق الواقف الثابتة  
 بالشراء والاتهاب ونحوهما فان كلامه ما حق ثبت للمستحق لكن لا بعد موت  
 من كان له ذلك بل في حياته ولو أحيى كرامة أو معجزة لم ترجع له التركة لزوال  
 الملك عنه بتحقيق موته والقول بأنه حين عيديم موته خلاف الغرض ولو مسح شخص  
 جادا قسمت تركته لتزيل ذلك منزلة الموت وقيل اساعلى قولهم تعند امرأته عدة  
 الرفاة أو حيواناً يؤخر قسم التركة الى موته وقبله كالمال الضائع يجب حفظه وهو  
 كفرقة الطلاق فتعند امرأته عدة الطلاق ولو عاد لا تعود له زوجته الا بعد جديد  
 فان مسح نصفين فالعبرة بالنصف الاعلى كذا قيل وهو لا يشمل التنصيف طولا  
 فلا يشمل والاحسن أن يقال ان فعل مال الحيوان من حركة وتنفس فحيوان  
 والائحية اذ وقوله لقراءة بينهم أو نحوها أي من زوجية وولاء واسلام وهذا قيد ثالث  
 فخرج به الوصية بناء على القول بأنها ملك بالموت فاتها حق ثبت لمستحق الخ لكن

وشرعا ما ضبطه القاضي  
 أفضل الدين الخونجي رحمه  
 الله بأنه حق قابل للتجزى  
 ثبت لمستحق بعد موت من  
 كان له ذلك لقراءة بينهم  
 أو نحوها

لا اقاربة أو نحوها (قوله وقد ذكرت ما في هذا الضابط في شرح الترتيب) أي من بيان محتررات قيوده وشرحه ونحو ذلك وعبارته بعد ذلك الضابط فقولنا حقبة ناول المال وغير ذلك الخيارات والشفعة والقصاص الخ وقد علمت المهتم منهم ما توضيحها (قوله أسباب) مبتدأ ثلاثة خبر وقوله أي أرث أشار به إلى أنه ليس المراد بالميراث الموروث وقوله الوري هو في الأصل اسم للخلق بمعنى المخلوقين والمراد به هنا خصوص الآدميين والجن فهو عام أريد به خاص كما أشار إليه الشرح وقوله أي الآدميين أي والجن لأنهم مكلفون بفروع شريعتنا اجتماعا وإن كنا لا ندري تفاصيل كيفية فهم وقوله وإن كان الوري في الأصل الخلق أي والحال أن الوري في الأصل الخلق وإنما سموا بذلك لموارثتهم الأرض أو الوارات بعضهم لبعض (قوله متفق عليها) دفع به ما يقال إنها أربعة بزيادة الإسلام (قوله كل من الأسباب الخ) أتى به بعد قوله أسباب ميراث الوري ثلاثة دفعا لما قد يتوهم من أن الأرض إنما يكون عند اجتماع الأسباب الثلاثة فأفادك أن كل واحد يفيد الارث على الاستقلال فالمراد الكل الجبجي لا الكل المجموعي والتنوين في كل عوض عن المضاف إليه والأصل لكل واحد من الأسباب الخ (قوله أي صاحبه) تفسيرا للرب وقوله والمراد المتصف به إنما قال ذلك لأن المفهوم من قولك صاحب كذا عدم قيام كذابه وانفصاله عنه ألا ترى لقولك زيد صاحب مال فإن المال منه فصل عن زيد وغير قائم به وهذا ليس مرادا بل المراد أنه متصف به (قوله وهي) مبتدأ لكن لا يصح الاخبار عنه به ككاح لأن المبتدأ كناية عن الأسباب الثلاثة فلا يصح الاخبار عنه بواحد منها وأشار الشرح لتصحیح الاخبار بقوله أولها لأن الخبر حينئذ جملة قوله أولها فكاح وسيعطف عليه قوله وثانيها ولاء الخ وقوله وثالثها نسب ولك طريق ثان لتصحیح الاخبار وهو ملاحظة العطف قبل الاخبار فإن قيل قد صرحوا بجمع العطف إذا كان الخبر المجموع أجيب بأن محل ذلك إذا كان المجموع مؤولا بواحد كما في قولهم الرمان حلوا مض أي من بخلاف ما إذا قصد كل منها في ذاته أفاده العلامة الأمير (قوله أولها فكاح) هو لغة الضم والجمع وشرعا ما ذكره الشرح بقوله وهو عقد الزوجية الصحيح وخرج بالعقد وطء الشبهة وإن لحق به الولد وطء الزنا وبالصحيح الفساد فلا أثر لذلك في الارث لكن المختلف في فساده كالصحيح عند المالكية في إيجاب الارث إلا فكاح الخيار ونكاح المريض لا انحلال الأول ونهى الشارع عن ادخال وارث في الثاني بخلاف المتفق على فساده ككاح الخامسة ولا عبرة بذهب

وقد ذكرت ما في هذا  
الضابط في شرح الترتيب  
(أسباب ميراث) أي أرث  
(الوري) أي الآدميين  
وإن كان الوري في الأصل  
الخلق (ثلاثة) متفق عليها  
(كل) من الأسباب (يفيد  
ربه) أي صاحبه والمراد  
المتصف به (الوراثه) أي  
الارث (وهي) أي الأسباب  
الثلاثة أولها (كاح) وهو  
عقد الزوجية الصحيح



الحوارج حيث جوزوا نكاح أكثر من أربع كما قال القائل  
 وليس كل خلاف جاء معتبرا \* الخلاف له حظ من النظر  
 وما وقع في كشف الغوامض من أن الفاسد لا يرث به اتفاقا لا يغتر بظاهره ويمكن  
 حمله على المتفق على فسادهم ولو اختلف مذهب الزوجين ولم يترافعا لحالكم فالعبرة  
 عندنا معاشر الشافعية بمذهب الزوج كافي للوثة عن ابن حجر (قوله وإن لم  
 يحصل وطء ولا خلوة) أي سواء حصل وطء أو خلوة أم لا (قوله ويورث به  
 من الجانبين) فيرث الزوج الزوجة إذا ماتت وبالعكس إجماعا حيث لا مانع  
 وقوله لقوله تعالى الخ دليل لقوله ويورث به من الجانبين فقوله تعالى ولا لكم نصف  
 ما ترك أزواجكم دليل لارث الزوج من الزوجة وقوله ولهن الربع مما تركتم  
 دليل لارث الزوجة من الزوج ولذلك قال الشرح الخ (قوله ويورث الزوجان  
 في عدة الطلاق الرجعي) أي لأن الرجعية زوجة لا في جواز الوطء وقوله ولو كان  
 الطلاق في الصحة أي سواء كان الطلاق في الصحة أم في المرض (قوله لا الزوجة  
 المعلقة بأثنا) أي كأن طلقنا وثلاثا وقوله في مرض الموت أم لو كان في الصحة  
 فلا ارث بينهما إجماعا فالقيد المذكور لبيان محل الخلاف وقوله عندنا أي فلا ترث  
 عندنا معاشر الشافعية مطلقا أي سواء انقضت عدتها أم لا سواء تزوجت أم لا  
 وقوله خلافا للأئمة الثلاثة أي أخالف خلافا للأئمة الثلاثة أو أقول ذلك حال  
 كوني مخالفا للأئمة الثلاثة وقدير مذهبهم بقوله فانها الخ (قوله ما لم تنقض  
 عدتها) فان انقضت لا ترث عندهم وقوله ما لم تنقض فان تزوجت لا ترث عندهم  
 وقوله ولو انقضت عدتها واتصلت بأزواج أي ما لم يصح من مرضه صحت بينة قال  
 في شرح الترتيب وهذا إذا اتهم في طلاقها بالقرار من ارثها ما إذا لم يثبت كالأبائها  
 بسؤالها أو عاق طلاقها على شيء لها منه بدأي غني ولا تأثم بتركه فقوله عالمة  
 أو عاق طلاقها في الصحة على شرط فوجد في المرض ونحو ذلك فلا ارث لها لعدم  
 التهمة في القرار من ارثها انتهى لكن المعتمد عندهم أنها ترث في الجميع سدا للذرائع  
 وطردها لذلك على وتيرة واحدة وإن كانت العلة في الأصل النهي عن إخراج وارث  
 (قوله وعند المالكية أيضا) كما كان عندهم ما سبق وقوله فالعقد باطل ثم إن مات  
 قبل الدخول فلا تستحق صداقا ولا ارثا وإن دخل بها فعليه الأقل من ثلث ماله  
 أو المسمى أو صداق المثل وقوله ولا ترثه أي ولا يرثها أيضا فقد السبب كما هو  
 مقتضى حكمهم به طلاق العقد وقوله ولو تزوجت المريضة الخ هذه المسئلة عكس  
 ما قبلها وقوله لم يرثها أي لبطلان العقد ولا ترثه أيضا لهذه العلة وفي كلام الشرح

وإن لم يحصل وطء ولا خلوة  
 ويورث به من الجانبين لقوله  
 تعالى ولا لكم نصف ما ترك  
 أزواجكم الخ ويورث  
 الزوجان في عدة الطلاق  
 الرجعي باتفاق الأئمة  
 الأربعة ولو كان الطلاق  
 في الصحة لا الزوجة المطلقة  
 بأثنا في مرض الموت عندنا  
 خلافا للأئمة الثلاثة  
 فانها ترثه عند الحنفية ما لم  
 تنقض عدتها وعند الحنابلة  
 ما لم تنزوج وعند المالكية  
 ولو انقضت عدتها واتصلت  
 بأزواج وعند المالكية  
 أيضا لو تزوج المريض  
 في مرض الموت امرأة فالعقد  
 باطل ولا ترثه ولو تزوجت  
 المريضة في مرض الموت  
 وجلا لم يرثها

احتباك ولا توافق الشافعية على عدم الارث بنكاح المرض الا فيما اذا اعتق  
 أمته في المرض وعقد عليها فانها لا ترث للزوم الدور فانها لو ورثت لكان عتقها  
 تبرعا على وارث في مرض الموت وهو يتوقف على اجازة الورثة وهي منهم وانما تصح  
 اجازتها اذا اعتقت فتوقف عتقها على اجازتها وتوقف اجازتها على عتقها فتخلص  
 من الدور بقولنا فتعق ولا ترث (قوله وثانيها ولاء) هو لغة السلطنة والحصرة  
 ويطلق على القرابة قال الجوهرى يقال بينهم ولاء بالفتح أى قرابة وشرعا ما سيذكره  
 الشرح بقوله وهو عصوبة الخ وسمى ذلك ولاء لا لتساب العتيق الى معتقه كالتساب  
 الولد لوالده وقوله وهو بفتح الواو معدود احترام من الولاء بكسر الواو (قوله والمراد  
 ولاء العتاقة) أى ولاء سيبيها العتاقة بمعنى العتق وليس المراد ولاء الموالاة والمخالفة  
 التى كانت فى الجاهلية وصورتها ان يقول الرجل لا آخركم حتى يهدمك أى هدمى  
 بسفك دمى كهدمك بسفك دمك وسلمى سلك أى سلمى صلك وحربى حربك  
 تربنى وأرنتك وتنصرنى وأنصرك وتعقل عني وأعقل عنك فيوافقه الآخر ويصير  
 كل حليف للآخر ومواليه وارثا له وقد أبطل المشرع ذلك (قوله وهو) أى  
 أم ظلالا كما مرّت الإشارة اليه وقوله عصوبة أى ارتباط بين المعتق والعتيق  
 كالارتباط بين الوالد وولده ووجه الشبه ان العبد كان فى حال الرق كالمعدوم  
 لانه لا يملك ولا يتصرف فلما أعتقه سيده صيره موجودا كاملا لكونه حينئذ يملك  
 ويتصرف كما ان الولد كان معدوما والاب تسبب فى وجوده فكل من المعتق  
 والاب تسبب فى الوجود وقوله سببها نعمة المعتق على رقيقه أى سبب تلك العصوبة  
 انعام المعتق على رقيقه بالاعتاق لكن التعبير بالمعتق فيه قصور لانه لا يشمل  
 ما لو ورث انسان أمه أو فرعه فعتق عليه قهر اخاه الولاء ومع ذلك لا يقال فيه  
 عصوبة سببها نعمة المعتق على رقيقه بل سببها العتق دون الاعتاق ولذلك اعترض  
 ابن كمال باشا على السيد الجرجاني فى تعبيره بالمعتق وشنع عليه بأنه أفصح عن قوله  
 البضاغة فى هذه الصياغة وأجيب بأن ذلك نادر فالحق بالغالب والسيد الشريف  
 مقرب من حديث جده صلى الله عليه وسلم حيث قال انما الولاء لمن أعتق  
 فلا يستحق هذا التشفيع وعرف بعضهم الولاء بأنه نعمة حكومية توجب لموصوفها  
 حكم العصوبة عند عدمها وبعضهم ترك تعريفه أدبامع النبي صلى الله عليه وسلم  
 لانه عرفه بقوله الولاء لجملة كلحمة النسب لا يباع ولا يوهب قال الابن هذامننه  
 صلى الله عليه وسلم تعريف حقيقة شرعا ولا يحد بأتم منه اه لمخصان حاشية  
 الامير بزيادة (قوله لقوله صلى الله عليه وسلم الخ) هذا استدلال على قوله سببها

(و) ثانيها (ولاء) وهو  
 بفتح الواو معدود والمراد ولاء  
 العتاقة وهو عصوبة سببها  
 نعمة المعتق على رقيقه  
 لقوله صلى الله عليه وسلم  
 انما الولاء لمن أعتق منه  
 عليه من حديث عائشة  
 رضى الله عنها

نعم العتق ووجه الاستدلال أن تعليق الحكم بالعتق يؤذن بعلمية مأمنه  
 الاشتقاق والموصول ومملته في قوة المشتق فكانه قيل الولاء للعتق لاجل  
 اعتاقه فيعلم من ذلك أن الاعتاق هو سبب الولاء وقوله إنما الولاء لمن أعتق أي  
 لا لغيره لكن يلحق به من تسبب في العتق بشراء أصله أو قرعه أو مثله الارث كما تقدم  
 وقوله متفق عليه أي بين البخاري ومسلم وقوله من حديث عائشة أي حال كون  
 ذلك الحديث من الأحاديث التي روتها عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم  
 في حديث المضاف لعائشة مفرد مضاف يعم (قوله ويرث به المعتق) أي لا العتق قال  
 شيخ الاسلام وإنما كان الارث بالولاء ثابتاً من جانب المعتق خاصة لأن الانعام من  
 جهته فقط فاختص الارث به اه وما ورد من أنه صلى الله عليه وسلم ورث عتيقاً  
 من معتقه فضعيف كما قاله الترمذي وبفرض صحة فيحمل على أعطائه مصلحة  
 لا ارثاً وقوله من حيث كونه معتقاً إنما زاده هذه الحيثية لئلا ترد الصورة الاتية  
 وهي ما لو اشترى ذمي عبداً وأعتقه ثم التحق بدار الحرب واسترق واشترى عتيقه  
 وأعتقه فكل منهما يرث الآخر لكن من حيث كونه معتقاً لا من حيث كونه  
 عتيقاً ومثل هذه الصورة ما لو اشترى عتيقاً أباه معتقه وأعتقه فان العتق يرث من  
 سيده كما أن السيد يرث من عتيقه لكن لا من حيث كونه عتيقاً بل من حيث  
 كونه معتقاً لا من سيده فيثبت له ولأهله السراية كما ثبت لسيدة ولأهله المباشرة وكذلك  
 ما لو اشترى شخص أمه فعتق عليه ثم ملكت أباه لها وأعتقه فانه يثبت للأولاد  
 على أمه ولأهله المباشرة ولأهله عليه ولأهله السراية انتهى لؤلؤة فلا عن شيخ الاسلام  
 بتصرف (قوله وعصبته المتعصبون بأنفسهم) أي كابن المعتق وأبيه وأخيه  
 وحده واحترز بقوله المتعصبون بأنفسهم عن بنات المعتق مع بنيه فانهن عصبات  
 بالزير وعن أخوات المعتق مع بناته فانهن عصبات مع الغير فلا يرثن بالولاء  
 (قوله لقوله صلى الله عليه وسلم الخ) هذا استدلال على كون الولاء سبباً للارث  
 الذي ذكره المصنف في المتن فالحديث دليل على كلام المصنف (قوله الولاء لجمعة  
 كلمة النسب) أي علة وارتباط كعلة وارتباط النسب فالجمعة بضم اللام  
 وتحتها الغة كافي المصباح العلة والقرابة فيثبت للمشبه ما ثبت للمشبه به وقد ثبت  
 للمشبه به الارث فيثبت للمشبه لكن المشبه لا يعطى حكم المشبه به من كل وجه  
 فلا يقال التشبيه يقتضي أنه يرث به من الجانبين كافي النسب مع أنه لا يرث به  
 إلا من جانب واحد وقوله لا يباع ولا يوهب أي لا يجوز بيعه ولا هبته (قوله وقد  
 يرث المعتق المعتق) أي فيتصور الارث به من الجانبين كما في الصورة التي

ويرث به المعتق من حيث  
 كونه معتقاً بعصبته  
 المتعصبون بأنفسهم على  
 تفصيل سـ يأتي به في  
 ان شاء الله تعالى آخر  
 الكتاب لقوله صلى الله  
 عليه وسلم لم الولاء لجمعة  
 كلمة النسب لا يباع  
 ولا يوهب رواه الشافعي  
 رحمه الله وقد يرث العتق  
 المعتق كما لو اشترى ذمي  
 عبداً وأعتقه ثم التحق  
 السيد بدار الحرب فاسترق  
 فاشترى عتيقه فاعتقه  
 فكل منهما يرث الآخر  
 حيث لا مانع من حيث  
 كونه معتقاً لا من حيث  
 كونه عتيقاً

ذكرها وكافي الصورتين السابقتين وقوله كما لو اشترى ذمي عبدا الخ أشار  
 بالكاف الى عدم الحصر في هذه الصورة بل مثلها الصورتان السابقتان وقوله  
 حيث لا مانع أى كقول أو نحوه وهذه حيثية تقييد وقوله من حيث كونه معتقدا  
 مرتبط بقوله وقد يرث العتيق أو بقوله فكل منهم ما يرث الآخر وهذه حيثية  
 تعليل (قوله وثالثها نسب) أى وثالث الأسباب نسب من جهة العلل والأسفل  
 أو التوسط وقوله وهى الابوة أى مباشرة وقوله والبنوة أى مباشرة أيضا وقوله  
 والادلاء بأحدهما أى الانتساب بأحد الابوة والبنوة فالمدلى بالابوة الاجداد  
 والجدات والاخوة والاخوات والأعمام والعلمات والاخوان والخالات والمدلى  
 بالبنوة أولاد من اتصف بها ولو أنثى فدخل في ذلك ذو الارحام ولا يضر تأخيرهم  
 عن غيرهم كما لا يضر تأخير الاخ عن الابن في كونه وارثا بالقربة اه لؤلؤة نقلا عن  
 شرح الترتيب (قوله فيرث بها الاقارب) تفريع على جعلها سببا للارث وقوله  
 وهم أى الاقارب وقوله الأصول أى كالأب والجد وقوله والفروع أى كالابن وابن  
 الابن وقوله والخواشي أى كالاخ وابن الاخ وقوله الآيات الخ هذا استدلال  
 على قوله فيرث بها الاقارب وقوله وما الحق بذلك أى بالمذكور من الآيات  
 والاحاديث وقوله باجماع أو قياس أى من اجماع أو قياس فالباء بمعنى من البيانية  
 فهو بيان لما ألحق بذلك ويحتمل ان الباء للتصوير فيكون ما ذكره تصوير لما ألحق  
 بذلك وقوله على تفصيل الخ مرتبط بقوله فيرث بها الاقارب (قوله ويورث به من  
 الجانبين تارة) أى يورث بسببه من الجانبين في حالة وقوله كالابن مع أبيه أى  
 لانه اذا مات أحدهما ورثه الآخر وكذلك الاخ مع أخيه وقوله ومن أخذ الجانبين  
 أخرى أى ويورث به من أحد الجانبين دون الجانب الآخر في حالة أخرى وقوله  
 كالجدة أم الام مع ابن بنتها أى لانها ترثه اذا ماتت وهو لا يرثها اذا ماتت لانه من  
 ذوى الارحام (قوله وأخر القربة الخ) المناسب وآخر النسب الخ لان لفظ  
 النسب هو الواقع في كلام المصنف لكن معناه القربة وهذا جواب عما قد يقال  
 لم آخر القربة المعبر عنها بالنسب مع انها أقوى الاسباب وحاصل الجواب عن ذلك  
 انه آخرها لاسيما إقامة النظم ولطول الكلام عليها فالجواب من وجهين وقوله  
 وان كانت أقوى الأسباب أى والحال انها أقوى الأسباب لانها من أصل الوجود  
 فان الشخص في وقت ولادته يكون ابنا أو أخا ونحو ذلك بخلاف النكاح والولاء  
 فان كلا منهما باطر أو ايضاهى لا تزول والنكاح قد يزول بأن يطلقها مثلا ولائها  
 فحجب النكاح نقصا نا والولاء حرمانا وهما لا يجحبا عنها وأيضا يورث بها بالعرض

وثالثها (نسب) أى قرابة  
 وهى الابوة والبنوة والادلاء  
 بأحدهما فيرث بها الاقارب  
 وهم الأصول والفروع  
 والخواشي للآية الكريمة  
 والاحاديث الصحيحة  
 وما ألحق بذلك باجماع  
 أو قياس على تفصيل  
 سيأتى بعضه ويورث به من  
 الجانبين تارة كالابن مع  
 أبيه والاخ مع أخيه ومن  
 أحد الجانبين أخرى كالجدة  
 أم الام مع ابن بنتها وأخر  
 القربة وان كانت أقوى  
 الأسباب

والتعصيب والنكاح يورث به بالفرض فقط والولاء يورث به بالتعصيب فقط فهذه  
أوجه للقوة تغنيك عما قيل هنا كما قاله العلامة الأمير (قوله لأجل تهيه النظم)  
أي أسست قامة وقوله ولطول الكلام عليها بحث فيه الأستاذ الحفني بأن هذا  
لا يظهر إلا لو ذكر أحكام القرابة عقبها حتى يؤثر طول الكلام عليها في إقرار أن  
طول الفصل بكثرة الكلام على ما حقه التقديم وأجاب الشيخ الأمير بأنه أراد  
أن تكون بقرب المباحث المتعلقة بها وقوله لأن أكثر الأحكام الانية فيها أي  
وبعضها في النكاح وفي الولاء قد تبر (قوله متفق عليه) تصحح لكلام المصنف  
فالمنفى فيه انما هو السبب المتفق عليه فلا ينافي أن هناك سببا مختلفا فيه وقوله  
والا فهناك الخ أي وإن لا نقل ذلك فلا يصح لأن هناك الخ وهذا كذا نظر ههنا  
العبارة فإن شرطية مدغمة في لا النافية وإست استثنائية كما قد يتوهم وقوله  
سبب رابع وزاد الحنفية خامسا وهو ولاء الموالاة بعد القرابة والعق وصورته  
أن يقول الرجل لشخص أنت مولاي ترثني إذا مت وتعدل عني إذا جئت فيقول  
قبلت فيثبت بذلك الارث للمولى وعصبته عند عدم القرابة والمعتق كما قاله الأمير  
نقلنا عن السراجية وأهل هذا غير ما تقدم عن الجاهلية فتأمل (قوله جهة الاسلام)  
أي جهة هي الاسلام فلاضافة للبيان قال شيخ الاسلام في شرح الفصول وفي جعله  
جهة الاسلام سببا تنبيهه على أن الوارث هم المسلمون كما هو مقتضى عبارة الشيخين  
وغيرهما وهو التحقيق وما قيل من أنه جهة الاسلام لا المسلمون لصحة الوصية  
بثلث ماله لهم ليس بشيء وكذلك قول البولاق أشار به إلى أن الاسلام ليس سببا  
للارث والائتم استوعب المسلمين اه فهو ليس بشيء وأيضا وعدم لزوم الاستيعاب  
لتعذره فيجوز تخصيص طائفة مخصوصة من المسلمين كالوصية بالثلث لقوم غير  
محصورين كالفقراء فاه لا يجب استيعابهم بل يجوز أن لا يورثوا من جهة الواحد كما قال  
السبكي اه الظاهر اه شيخ الاسلام أفاده في اللؤلؤة مع زيادة من حاشية الحفني  
(قوله فيرث به الخ) تفرع على جعل جهة الاسلام سببا في الارث أي فيرث  
بسبب الاسلام أي فالضمير عائدة للاسلام ويصح أن يكون عائدا لجهة الاسلام  
ولم يؤثر الضمير لا كتسابه التذكير من المضاف اليه والمراد أنه يرث أرثا مراعاه فيه  
المصلحة فليس فيه أرثا محضا ولا مصلحة محضة إذ لو كان أرثا محضا لا تمتنع صرفه لمن  
يظهر وجوده أو اسلامه أو حرية بعد موت المورث ولفضل الذكر على الأنثى  
ولم ينصرف للرجل مع أبيه ولو كان مصلحة محضة لمجاز صرفه لأمه كاتب أو لكافر  
إذا اقتضت المصلحة الدفع له وفي القتال وجهان أحدهما المنع وقوله بيت المال أي

لأجل تهيه النظم ولطول  
الكلام عليها لأن أكثر  
الأحكام الانية فيها  
(ما بعد ههنا) أي هذه  
الاسباب (لأنه وارتب)  
جميع ميراث بمعنى الارث  
(سبب) أي متفق عليه  
والا فهناك سبب رابع  
مختلف فيه وهو جهة  
الاسلام فيرث به بيت المال  
إن كان منتظما عندنا على  
الارجح

المحل الذي يحفظ فيه مال المسلمين تحت يد الامام أو نائبه والوارث في الحقيقة  
المسلمون كما تقدم تحقيقه والافلامعنى ان يكون البيت الذي هو محل حفظ المال  
وارثا في نسبة الارث له تسمع وقوله ان كان منتظما أى بأن كان متوليه عادلا  
بحيث يصرف المال الذي فيه في مصارفه الشرعية وقوله عندنا أى معاشر  
الشافعية وقوله على الاربح راجع لقوله يرث وقوله ان كان منتظما والمقابل  
للاول انه مصلحة بحيث يعطى منه لمقاتل ونحوه والمقابل للثاني انه يرث وان لم  
ينتظم لان الحق للمسلمين فلا يسقط باختلاف فائدهم كالزكاة وربما يفرق  
بأن الزكاة مستقوهما شركاء والمالك موجود بخلاف المورث كما في شرح الترتيب  
(قوله وسواء كان منتظما أم لا) على الاربح عند المالكية هذا هو ظاهر كلام  
ابن الحاجب والشيخ خليل لكن ذكر الخطاين نقولا صريحة في اشتراط الانتظام  
وهو المعتمد كما في شرح الاجهوري فلا يصرف له شيء وان كان غير منتظم بأن كان  
متوليه جائرا بل يرد على من يرد عليه فان لم يكن فلذوى الارحام فان لم يكونوا صرفه  
شخص عارف بوجوه الخير فيه ساوهم أو ما جور على ذلك ويجوز له ان يأخذ منه لنفسه  
يقدر كفايته كما هو مذکور في الفقه (قوله ولا يرث عند الحنفية والحنابلة) أى  
سواء كان منتظما أم لا واستدلوا بقوله تعالى وأولوا الارحام بعضهم أولى ببعض  
وبقوله تعالى يوصيكم الله في أولادكم وخبر الخال وارث من لا وارث له يعل عنه  
ويرثه فظاهر ذلك كله ان بيت المال لا يرث وأجاب عن ذلك في شرح الترتيب  
فراجعه (قوله ثم اعلم أن الموانع الخ) هذا دخول على قول المصنف ويمنع  
الشخص من الميراث الخ (قوله وهو في اللغة الحائل) ومنه قولهم هذا مانع بين  
كذا وكذا أى حائل بينهما وقوله واصطلاحا ما يلزم الخ وعرفه الا مدى  
بأنه الوصف الوجودى المنضبط بالمعرف نقيض الحكم وذلك كالرق فانه وصف  
وجودى منضبط بمعرف نقيض الحكم الذى هو الارث ونقيضه عدم الارث  
ويصدق التعريف الذى ذكره الشرح بالرق أيضا فانه لا يلزم من وجوده عدم  
الارث ولا يلزم من عدمه وجود الارث لاحتمال أن لا يكون رقيقا ولا يرث لفقده  
شرط تحقق حياة الوارث بعد موت المورث ولا يلزم من عدمه أيضا عدم الارث  
لاحتمال أن لا يكون رقيقا ويرث لوجود الشرط وعلم من ذلك ان المانع انما يؤثر  
بطرف الوجود بخلاف السبب فانه يؤثر بطرف الوجود والعدم وبخلاف الشرط  
فانه انما يؤثر بطرف العدم كما سيأتى (قوله لذاته) راجع للشق الاول وللشق  
الثاني بطرفيه فالعنى بالنظر للشق الاول ما يلزم من وجوده العدم لذاته فلا يرد

وسواء كان منتظما أم لا  
عند المالكية ولا يرث عند  
الحنفية والحنابلة والكل  
فيه مما يطول فراجعه  
في كتابنا شرح الترتيب ثم  
اعلم ان الموانع جمع مانع  
وهو في اللغة الحائل  
واصطلاحا ما يلزم من  
وجوده العدم ولا يلزم من  
عدمه وجوده ولا عدم لذاته



ما اذا كان على الشخص نجاسة وفقد الماء فانه يهمل فاقد الطهورين وعليه الاعادة  
 فلم يلزم من وجود النجاسة عدم صحة الصلاة لكن لالذاته بل لوجود المرخص وهو  
 فقد الماء والمعنى بالنظر للشق الثاني بطرفيه ولا يلزم من عدمه وجود لذاته ولا عدم  
 لذاته فلا يرد وجود الارث عند عدمه لوجود السبب وتحقق الشروط فانه وان لم  
 من عدمه وجود الارث لكن لالذاته بل لوجود السبب وتحقق الشروط ولا يرد  
 أيضا عدم الارث عند عدمه لفقد الشرط كأن لم يتحقق حياة الوارث بعدم موت  
 المورث فانه وان لم من عدمه عدم الارث لكن لالذاته بل لعدم الشرط وفي الحقيقة  
 هذا الشرط للتوضيح لان ذلك كله يعلم من جعل من التعليل كآلة قدم التنبيه عليه  
 في تعريف السبب (قوله عكس الشرط) أي خلافه اذ الشرط ما يلزم من  
 عدمه العدم ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم لذاته وذلك كتتحقق حياة الوارث  
 بعدم موت المورث فانه يلزم من عدمه عدم الارث ولا يلزم من وجوده وجود الارث  
 لاحتمال ان تتحقق حياة الابن بعدم موت أبيه ولا يرث لقيام المانع به كالرق  
 أو القتل ولا يلزم من وجود عدم الارث لاحتمال ان تتحقق حياة الوارث بعدم موت  
 المورث ولم يوجد مانع مع توفر بقية الشروط فالشرط انما يؤثر بطرف العدم وقولنا  
 لذاته راجع للشق الاول وللشق الثاني بطرفيه فالمعنى بالنظر للشق الاول ما يلزم  
 من عدمه العدم لذاته فلا يرد ما اذا فقدت الطهارة وفقده الشخص الماء والتراب  
 فانه يصلى فاقد الطهورين وعليه الاعادة فلم يلزم من عدم الشرط عدم صحة الصلاة  
 لكن لالذاته بل لوجود المرخص وهو فقد الطهورين والمعنى بالنظر للشق الثاني  
 بطرفيه ولا يلزم من وجوده وجود لذاته ولا عدم لذاته فلا يرد ما اذا وجد الشرط  
 لكن اقترن به مانع كان تحققت شروط الارث لكن مع الرق أو القتل فانه وان لم  
 من وجود الشرط عدم الارث هنا لكن لالذاته بل للمانع ولا يرد أيضا ما اذا وجد  
 الشرط وانتفت الموانع وتحققت بقية الشروط فانه وان لم من وجوده الوجود  
 لكن لالذاته بل لتوفر الشروط وانتفاء الموانع وفيه انه توضيح كما مر (قوله وموانع  
 الارث ستة) وما زاد عليهم اقسامه مائة تساهل لان المراد بالمانع كما قاله الراجعي  
 ما يجتمع السبب والشرط بخلاف اللعان والزنا فان عدم الارث فيهما لانتفاء السبب  
 وبخلاف استتھام تاريخ الموت بغرق وتحوه والشدك في وجود القريب وعدم  
 وجوده كالمغفود والحمل فان عدم الارث فيهما لعدم وجود الشرط وهو تحقق وجود  
 الوارث عند موت المورث وعدم المتولي النبوة من الموانع فان من خصائص الانبياء  
 انهم لا يورثون لقوله صلى الله عليه وسلم نحن معشر الانبياء لا نورث ما تركناه صدقة

عكس الشرط وموانع  
 الارث ستة اقترن المصنف  
 رحمه الله

والتحقق انها ليست بمانع لان شأن المانع ان من تعاق به لا يرث ولا يرث كالرق  
 أو لا يرث فقط كالمقتل وليس لنا مانع يترتب عليه ان من تعلق به لا يرث  
 فقط كما في الانبياء فانهم يرثون ولا يرثون والحكمة فيه أن لا يمتني قريبهم موتهم  
 لاجل الارث فهلاك وأن لا يظن بهم الرغبة في الدنيا وان تكون أموالهم صدقة  
 بعدهم تعظيما لاجورهم كما أشار اليه في الحديث بقوله صلى الله عليه وسلم  
 ما تركناه صدقة واما قوله تعالى حكاية عن زكريا فذهب لي من لدنك وليا يرثني  
 ويرث من آل يعقوب فالمراد منه وراثته النبوة والعلم لا وراثته المال اه لؤلؤة  
 تصرف (قوله على المتفق عليه منها وهو ثلاثة) أي التي هي الرق والقتل  
 واختلاف الدين واما الثلاثة الباقية فمختلف فيها كما سيأتي في الشرح (قوله  
 فقال) عطف على اقتصر (قوله أي الذي قام به سبب الارث) أي ووجد فيه  
 الشرط بخلاف من لم يقيم به سبب الارث كالمتني بالعنان وابن الزنا فان عدم الارث  
 فيهما لا انتفاء السبب وبخلاف من لم يوجد فيه الشرط كمن شك في وجوده وعدمه  
 كالمتقود فان عدم الارث فيه لعدم وجود الشرط (قوله علة واحدة) أشار  
 بذلك الى ان قول المصنف واحدة مضافة لموصوف محذوف دل عليه قوله من علة  
 ثلاث (قول أحد هارق) كان المناسب احدا هارق لكنه راعى الخبر  
 وهكذا يقال في قوله وثانيه اقل وقوله وثالثها اختلاف دين (قوله وهو) أي  
 شرعا أو مألغة فعناه العبودية وقوله عجز حكمي أي حكم به الشارع لا حسي  
 اذ لا بعد قدرة على التصرف حسا لكن لا شارع منعه منه وحكم بعدم نفوذه وقوله  
 يقوم بالانسان أي يتصف به الانسان ذكرا كان أو أنثى وهذا العقيد لبيان الواقع  
 وقوله بسبب الكفر أي بسبب هو الكفر فالإضافة للبيان وخرج بذلك الحجر  
 الحكمي الذي يقوم بالانسان لا بسبب الكفر بل بسبب عدم حسن التصرف  
 كما في الصبي والمجنون (قوله وهو مانع من الجانبين) أي جانبي الرقيق وقريبه  
 منه لا وقوله فلا يرث الرقيق هو مع قوله ولا يرث مفرع على قوله وهو مانع من  
 الجانبين وقوله بجميع أنواعه أي التي هي القن والمدير والمبايع عتقه بصفة  
 والموصى بعتقه وأم الولد والمكاتب والمبعض (قوله لانه لو ورث لكان لسيده)  
 أي لكن التالي باطل فهذا قياس استثناء في ذكر الشرح الشرطية منه وطوى  
 الاستثنائية لانه ذكر تعليلها بقوله وهو أجنبي من الميت فكأنه قال لكن  
 التالي باطل لانه أجنبي من الميت وبيان الملازمة في الشرطية ان الرقيق لا يملك  
 فجميع ما تحت يده من اكساب ونحوها لسيده اه حفي تصرف (قوله

على المتفق عليه منها وهو  
 ثلاثة فقال (وعتق الشخص  
 الذي قام به سبب الارث  
 من الميراث) أي الارث  
 علة واحدة من علة ثلاث  
 أحدها (رق) وهو عجز  
 حكمي يقوم بالانسان  
 بسبب الكفر وهو مانع  
 من الجانبين فلا يرث الرقيق  
 بجميع أنواعه لانه لو ورث  
 لكان لسيده وهو أجنبي  
 من الميت ولا يرث لانه  
 لا يملك له ولو ملكه سيده

(ولا يورث) أي بل مات تحت يده من الأكل سباب ونحوها السيد وقوله لأنه لا مال له  
 أي أصلا وهو هذا ظاهر في غير المكاتب وكذا في المكاتب لأنه بموته تنفخ الكتابة  
 فيرجع ما يبيده السيد وقوله ولو لم يكن له سيده أي بأن وهبه شيئا فلا يملكه وهذه  
 غاية الرد على القول بأنه يملكه إذا لم يكن سيده (قوله لكن البعض يورث  
 عنه الخ) هذا استدراك على قوله ولا يورث فقط فالقاعدة أنه لا يرث الرقيق  
 ولو لم يعضا ولا يورث إلا أن كان مبعضا فيورث عنه ما لم يكن ببعضه الحر وبعضهم  
 استثنى أيضا ما لو كان كافرا له أمان فجنى عليه حال حرته وأمانه ثم تقض  
 الأمان فسب واسترق فسرت عليه الجنابة ومات حال رقه فان قدر الدية يكون  
 لورثته قال البلخي وليس له ما يورث في الرقيق مع رقه جميعه إلا هذه  
 لكونهم أئمة أخذوها بالنظر للحرية السابقة ولاستثناء بالنظر لكونه حال الموت  
 رقيقا وقوله على الأرجح عندنا أي معاصر الشافعية ومقابل الأرجح أنه بين ورثته  
 ومالك بعضه على نسبة الرق والحرية كذا في المؤونة وقال البولاق في حاشيته  
 مقابل قولنا أحدهما أنه لمالك بعضه وهو مذهب الإمام مالك والثاني لبيت المال  
 (قوله ولا يرث ولا يورث كالقن عند المالكية والحنفية) أي تغليب الجانب الرق  
 وما ملكه بعضه الحر يكون لمالك بعضه الرقيق ومذهب ابن عباس أنه كالحرة  
 في جميع أحكامه وبه قال الحسن والنخعي والشافعية وجابر والثوري وأبو يوسف  
 ومحمد وزفر فيرث ويورث ويحجب كالحرة أولؤه (قوله ويورث) أي ويورث  
 عنه جميع ما ملكه بعضه الحر عند الخدابة كذهبة فلولمات ابن مبعوض نصفه  
 حر ونصفه رقيق عن أبيه وأمه فلامه ثلث ما ملكه بعضه الحر ولأبيه باقية عندنا  
 وعند الخدابة وأما عند المالكية والحنفية فلا شيء لهما أو ماله لمالك بعضه وقوله  
 ويرث ويحجب على حسب ما فيه من الحرية أي يرث بقدر ما فيه من الحرية  
 ويحجب بذلك القدر مما له بعضه الحر بمحكم الأحرار وبعضه الرقيق بمحكم الأرقاء  
 فلولمات حر عن أم وأخ حرين وابن مبعوض نصفه حر ونصفه رقيق فاللام سدس  
 ونصف سدس لأن الابن يحجب من الثلث نصفه الحر عن نصف السدس ولو كان  
 حرا كاملا يحجب عن السدس كله والكل من الابن المبعوض والاخ الحر نصف  
 الباقي لأن الابن يرث نصفه الحر ونصف الباقي ويحجب الاخ عن ذلك النصف  
 ويرث الاخ النصف الآخر فالمسئلة أصاها من ستة للام واحد ونصف فانكسرت  
 على مخرج النصف وهو اثنان يضران في ستة باثني عشر للام ثلاثة وهي سدس  
 ونصف يبقى تسعة ولا نصف لها صحيح فانكسرت على مخرج النصف أيضا وهو

لكن البعض يورث عنه  
 جميع ما ملكه بعضه الحر  
 على الأرجح عندنا ولا يرث  
 ولا يورث كالقن عند  
 المالكية والحنفية ويرث  
 ويورث ويحجب على حسب  
 ما فيه من الحرية عندنا  
 الخ

اثنان يضربان في اثني عشر بأربعة وعشرين للام ستة وللأبن تسعة وللأخ مثاها  
ولو كان هناك ابنان مبعضان وأخ حرام كان لكل من الأبنين الربع وللأخ  
النصف وقيل قياسه ان تجمع حريته ما فهي حرية ابن تام ويقسم المال بينهما  
ويسقط الأخ وهذا كله عند الحنابلة ولا يخفى ان حكم عندنا (قوله وثانيهما قتل)  
أي مطلقا عندنا وسيأتي فيه تفصيل عند الأئمة الثلاثة مذكور في الشرح (قوله  
وهو مانع للقاتل فقط) أي عن الارث ولو قال المقتول ورثه فوصية وقوله  
لألم يقتول معلوم من معنى فقط ولو سقط متوارثان من علو إلى سفلى وأحدهما فوق  
الأخر فمات الأسفل لم يرثه الأعلى لأنه قاتل لدوان مات الأعلى ورثه الأسفل  
لأنه غير قاتل لدنقه إلا ذرعي وهو ظاهر وقوله فقد يرث قاتله وذلك كأن يجرح  
عم ابن أخيه جرحا يسري إلى النفس ثم مات العم قبل ابن أخيه الجرح وحيه حياة  
مستقرة فإنه يرثه قطعا قال السبط وهذا خارج عن عبارة النظم أفاده في التاؤدة  
(قوله واختلفت الأئمة في القاتل) أي واختلفت الأئمة الأربعة في القاتل الذي  
لا يرث وقوله فعندنا لا يرث من له مدخل في القتل أي فعندنا معاشرا لشافعية  
لا يرث من له مدخل وتسبب في القتل تسببا قريبا فلا يرث ما إذا أحبل الزوج  
زوجته فماتت بالولادة فإنه يرث وإن كان له تسبب في قتلها بالاحبال لأنه تسبب  
بعدم وقوله ولو كان بحق أي سواء كان القتل بغير حق أو كان بحق خلافا للأئمة  
الثلاثة فإن القاتل يرث عندهم إذا كان القتل بحق كما يعلم من كلام الشرح  
الآتي (قوله كمقتص) أي قاتل قصاصا وهذا ما بعده مثال لمن له مدخل  
في القتل بحق المأخوذ غاية وقوله وإمام فلا يرث ممن أمر بقتله وقوله وقاض فلا يرث  
ممن حكم بقتله عندنا وإماما عند المالكية فيرث بلا خلاف كما في الخطاب وغيره  
وقوله وجب لاد فلا يرث ممن قتلته وقوله بأمرها أو أمر أحدهما إنما قيد بذلك ليكون  
من أفراد من له مدخل في القتل بحق وإماما عدم ارثه فلا تقيد بذلك وكان الظاهر ان  
يقيد كلامنا بالشاهد والمزكي بالصادق ليكون كل منهما ممن له مدخل في القتل  
بحق وقوله وشاهد كأن يشهد على قريبه بما يوجب القتل وقتل بشهادته فلا يرث  
منه وقوله ومزكي أي للشاهد والمزكي كأن طلبت زكاة للشاهد بما يوجب القتل  
أو زكاة المزكي فزكاه وقتل بذلك فلا يرث منه سد الباب وعملا بظاهر الخبر (قوله  
ولو كان بغير قصد) أي سواء كان القتل بقصد أو كان بغير قصد وقوله كنائب  
التمثيل للقاتل بغير قصد المأخوذ غاية فلا يرث النائب ممن قتل ولا الخنثون ممن قتل  
ولا الطفل ممن قتل ولا يرث خبر رفع القلم عن ثلاثة عن العبي حتى يباع وعن النائب

(و) ثانيهما (قتل) وهو مانع  
للقاتل فقط لا للمقتول فقد  
يرث قاتله واختلفت الأئمة  
في القاتل فعندنا لا يرث من  
له مدخل في القتل ولو كان  
بحق كمقتص وإمام وقاض  
وجبالد بامرهما أو أحدهما  
وشاهد ومزك ولو كان بغير  
قصد كنائب ويمتنون وطفل

حتى يستيقظ وعن المجنون حتى يفيق لان المرفوع انما هو قلم التكليف وما نحن  
فيه من قبيل خطاب الوضع وخالف أبو حنيفة فقال برث القتال اذا كان صبيا  
أو مجنونا لا ارتفاع القلم عنهما وقد علمت ان المرتفع انما هو قلم التكليف ولا تعلق له  
بالارث (قوله ولو قصد به مصلحة) أي ولو قصد بالقتل أي بسببه كالضرب  
وبط الجرح مصلحة للمقتول كالتأديب والتداوي وقوله كضرب الاب ابنه  
للتأديب مثال لسبب القتل المقصود به المصلحة وكذا قوله وبط الجرح للعاجلة أي  
شقه الجرح للعاجلة المريض والبط بفتح الباء وتشديد الطاء المهمة مصدر بط كذا  
ومثل ذلك سقيه دوا أفضى الى موته كما في شرح الترتيب (قوله الاصل  
في ذلك) أي الدليل على عدم ارث القتال وقوله ليس للقتال من الميراث شيء أي  
ليس لمن له مدخل في القتل شيء ومن الارث (قوله والمعنى فيه تهمة الاستحجال  
في بعض الصور) أي والعلة في عدم ارث القتال خوف استحجال الوارث للارث  
بقتل مورثه في بعض الصور وهو ما اذا قتله عمدا فاقضت المصلحة حرمانه من الارث  
عمدا لابقاعده من استحجال بشيء قبل اوانه عوقب بحرمانه والاستحجال انما هو  
بحسب ظنه وبالنظر للظاهر والا فذهب أهل الحق ان المقتول ميت بعمره كما قال  
صاحب الجوهرية

وميت بعمره من يقتل ❖ وغير هذا باطل لا يقبل

وقوله وسد الباب في الباقي المناسب وسد الباب في الباقي كما في بعض النسخ لانه  
معطوف على قوله تهمة الاستحجال أي وسد باب القتل في باقي الصور وهو ما اذا  
كان القتل بغیر قصد كما في النائم والمجنون والطفل (قوله ولا مدخل للمقتي  
في القتل) أي ولو أخطأ في الاقضاء ومثله راوى الحديث ولو ضعيفا وكذلك القتال  
بالعين والقتال بالمال ومن أتى لامرأته بلحم فاكلت منه حية ثم أكلت منه الزوجة  
فماتت ومن أحبل زوجته فماتت بالولادة كما تقدم وأما من شهد على مورث  
بمقتضى جلد فجلد فماتت فالنظر فيه محال لكن ظاهر اطلاقهم منعه بذلك وقوله  
وان كان على معين أي وان كان اقترأؤه على شخص معين كان استفتي في زيد  
بخصوصه اذ كونه قتل عمدا وعدوانا فافتى بقتله وقوله لانه ليس بمأثم أي بل محبر  
بالحكم فقط وقوله بخلاف القاضى أي فانه مأثم لا محبر فقط (قوله وعند الحنفية  
كل قتل الخ) حاصل الامر ان القتل عندهم اما قتل خطأ كان يرمى الى صيد  
فيصيب انسانا فيموت فيوجب الديّة على المأثم والكفارة عليه أو شبهه عمد كان  
يتعمد ضربه بما لا يقتل غالبا كسوط فيموت منه فكذلك مع الاثم أو جاري مجرى

ولو قصد به مصلحة كضرب  
الاب ابنه للتأديب وبطه  
الجرح للعاجلة والاصل في ذلك  
قوله صلى الله عليه وسلم ليس  
للقاتل من الميراث شيء  
والمعنى فيه تهمة الاستحجال  
في بعض الصور وسد الباب  
في الباقي ولا مدخل للمقتي  
في القتل ولو كان على معين  
لانه ليس بمأثم بخلاف  
القاضى وعند الحنفية كل  
قتل الخ

الخطأ كأن نام فانه قلب عليه فقتله أو وطئته دابة وهو راكع فافك ذلك أيضاً  
بلائهم أو قتل بالسبب كأن حفر بئر في ملكه فبات فيه لم يورثه في وجب الدية على  
العاقلة ولا كفارة ولا اثم وعلوم ان القتل بحق لا يوجب شيئاً والقتل العمد العمدوان  
يوجب القصاص والاثم دون الكفارة كما يؤخذ من كتبهم فاذ اثمهم فذاقتهم فذاقتهم  
قوله كل قتل أوجب الكفارة مع الارث أى كالاقتل الخطأ أو شبه العمد  
أو الجارى مجرى الخطأ وقوله وما لا فلا أى وما لا يوجب الكفارة فلا يمنع الارث  
وذلك كالقتل بالسبب والقتل بحق واحترز بالعدوان عن العمد غير العدوان  
كقتل من خرج عن طاعة الامام من المورثين فانه عمد غير عدوان ولذلك لا يمنع  
الارث عندهم وقوله فانه لا يوجب الكفارة عندهم أى بل يوجب القصاص مع  
الاثم وقوله ومع ذلك يمنع الارث أى ومع كونه لا يوجب الكفارة يمنع القاتل  
من الارث لانه قطع المولاة التي هي مبنى الارث قوله (وعند الحنابلة كل قتل  
الحج) حاصل الامر ان القتل عندهم لما قتل عمد عدوان فيوجب القصاص أو قتل  
خطأ أو شبهه عمد فيوجب الدية أو قتل قريبه للمسلم الواقف في صف الكفار فرمى  
صفهم ولم يعلم فيهم مسلماً فيوجب الكفارة فقط أو قتل بحق بأن ثبت عليه ما يوجب  
القتل فقتله فلا يوجب شيئاً فاذ علمت ذلك فنقول قوله كل قتل مضمون بقصاص  
أى كالقتل العمد العدوان وقوله أو يدية أى كقتل الخطأ أو شبه العمد وقوله  
أو بكفارة أى كقتل قريبه المسلم الواقف في صف الكفار فرمى صفهم ولم يعلم فيهم  
مسلماً وقوله يمنع من الميراث أى يمنع القاتل من الارث وقوله وما لا فلا أى  
وما لا يكون مضموناً بشيء كالقتل بحق فلا يمنع من الميراث (قوله وعند المالكية  
يرث قاتل الخطأ من المال دون الدية) أى من المال الموجود عنده قبل الموت  
والافالدية مال وانما ورث من المال المذكور لعدم تجبيله القتل وانما يرث  
من الدية لوجوبها عليه ولا معنى لكونه يرث شيئاً وجب عليه ويحجب في المال  
المذكور دون الدية فلو قتل ابن أباة خطأ فبات عنه وعن زوجته ولزوجة ربيع  
الدية وثمن المال فان القاتل لا يرث في الدية فلا يحجبها عنها وما في شرح السراجية  
عن سيدنا مالك من أن الزوجين لا يرثان في الدية غير معول عليه وتعليقه  
بأن الزوجية انقطعت بالموت يقتضى عدم ارث الزوجين مما لقا وقوله ولا يرث  
قاتل العمد العدوان أى لا من مال ولا من دية ومحل ذلك اذا كان القاتل بالغاً عاقلاً  
بخلاف ما اذا كان صبياً أو مجنوناً لان عمدهما كالخطأ فلا يحرم من الارث على  
العمد واعم بعضهم أى حيث قال سواء كان كبيراً أو صغيراً طاعاً أو مكرهاً انتهى

أوجب الكفارة منع الارث  
وما لا فلا الا القتل العمد  
العدوان فانه لا يوجب  
الكفارة عندهم ومع ذلك  
يمنع الارث وعند الحنابلة  
كل قتل مضمون بقصاص  
أو يدية أو بكفارة يمنع  
من الميراث وما لا فلا وعند  
المالكية يرث قاتل الخطأ  
من المال دون الدية  
ولا يرث قاتل العمد العدوان



فإن شئت في القتل هل كان عمداً أو خطأً منع القتال من الميراث لأن الشك كافٍ  
في المنع وهذا في غير ارتك الولاء فيرت عندهم قاتل العمد والخطأ الولاء فيرت قاتل  
السيد الولاء على العتيق فإذا مات العتيق عنه ورث ماله بالولاء وأعلم أن شبه  
العمد عند ناداخلي في العمد مدعيتهم لا مقابل له فقد فسروا العمد بأن يقصد  
الشخص ضرب غيره ولو عمداً لا يقتل غالباً فليس القتل عندهم إلا قسمين عمداً وخطأً  
فإن دفع ما يقتل شبه العمد تنازعه المفهوم أن يخرج بالعمد وإن قاتل العمد غير  
العمد وإن كان قتله لدفعه له عن نفسه أولاً كونه خارجاً عن طاعة الإمام كما تقدم  
(قوله والباب واسع) أي باب القتل واسع من حيث جهده وقوله وفروعه كثيرة في قوة  
الدليل لما قبله فكذا قال لأن فروعه أي مسائله كثيرة وقوله ومحل بسطها  
كتب الفقه أي فلا ينبغي بسطها هنا (قوله وثالثها الاختلاف دين) أي اختلاف  
دين الوارث والميت وقوله بالاسلام والاكفر متعلق باختلاف فكل منهما ما دين  
لكن الاسلام دين حق والاكفر دين باطل حديد على ان الكفر يسمى ديناً قوله  
تعالى ومن يتبع غير الاسلام ديناً فلن يقبل منه ولا ينال فيه قوله تعالى ان الدين عند  
الله الاسلام لان المعنى والله أعلم ان الدين المرصى عند الله الاسلام ولذا كان  
اختلاف الدين من الجانبين وايضاً قال كافر وقطع ما بينه وبين الله فقطع الله الارث  
بينه وبين المسلمين (قوله فلا توارث بين مسلم وكافر) تقرير على جعل اختلاف  
الدين مانعاً من الارث وقوله لخبر المحمدين لا يرث استدلال على عدم التوارث  
بين المسلم والكافر فلو مات الكافر عن ابن مسلم وعم كافر ورثه الم دون الابن  
ولو مات المسلم عن ابن كافر وعم مسلم ورثه الم دون الابن فوجود الابن كالعدم  
(قوله أما عدم ارث الكافر المسلم) فبالاجماع أي ان دام كافر حتى قسيت التركة  
فان أسلم الكافر قبل قسمة التركة لم يرث لكن لا بالاجماع بدليل ما سيذكره عن  
الإمام أحمد من أنه يرث حينئذ ترغيباً له في الاسلام به عليه العلامة الامير (قوله  
وأما كونه) أي عدم ارث المسلم الكافر وقوله فعند الجمهور رأى فنثبت عند  
الجمهور وقوله خلافاً لما عاذ أي حال كونهم مخالفة بين المعاذ الخ (قوله ودليلهما) مجتمعا  
أن يكون باجراً معطوفاً على مدخول اللام في قوله خلافاً لما عاذ الخ والظاهر قراءته  
بالرفع وقوله والجواب عنه مبتدأ على الاحتمال الاول ومعطوف على ما قبله على  
الظاهر وقوله ذكرته في شرح الترتيب الضمير عائذ على الجواب على الاحتمال الاول  
وعلى الله كونه من الدليل والجواب على الاظهر ولا يكون الجواب متعلقاً بالدليل  
كما كاشف الواحد فلذلك لم يقل ذكرته بها بل أفرد الضمير وعبارته في شرح

والباب واسع وفروعه  
الكثيرة ومحل بسطها كتب  
الفقه (و) ثالثها اختلاف  
الدين بالاسلام والاكفر  
كدين (و) فلا توارث بين مسلم وكافر  
على خبر المحمدين لا يرث  
المسلم الكافر ولا الكافر  
المسلم أما عدم ارث الكافر  
المسلم فبالاجماع وأما  
تكملة فعند الجمهور خلافاً  
لما عاذ ومعاوية ومن وافقه ما  
وداه ما والجواب عنه  
ذكرته في شرح الترتيب

الترتيب وذهب معاذ بن جبل رضي الله عنه ومعاوية بن أبي سفيان رضي الله  
عنه ما الى توارث المسلم من الكافر خبر لا سلام يزيد ولا ينقص وقياسا على النكاح  
والاغتنام أي فكما ان المسلم يتزوج الكافرة بالشروط كذلك يرث المسلم الكافر  
وكما ان المسلم يفتن مال الكافر كذلك يرث المسلم الكافر وأجيب بأن الخبران صحيح  
فعنه يزيد بن قحط البلاء ولا ينقص بالارتداد وأما الفياس فردوه بأن العبد يتكسب الحرية  
ولا يرثها أو المسلم يفتن مال الحربي ولا يرثه انتهى به بعض تصرف (قوله وسواء أسلم  
الكافر الخ) وهذا تعميم في عدم ارث الكافر من المسلم فإذ مات المسلم فلا يرثه  
الكافر سواء أسلم قبل قسمة تركته المسلم أم لم يسلم قبلها وقوله وسواء بالقراءة الخ  
أي وسواء كان الارتباط بين المسلم والكافر بالقراءة الخ وقوله والنكاح والولاء  
أي أو النكاح أو الولاء فالواو فيه ما بمعنى أو وقوله خلافا للإمام أحمد أي أخالف  
خلافا أو أقول ذلك حال كوني مخالفا للإمام أحمد وقوله في المسئلةين أي المشار  
اليهما بالتعميم وقوله حيث قال ان أسلم الكافر الخ أي لأنه قال ان أسلم الكافر الخ  
ولا ينبغي ان قوله قال ان أسلم الكافر الخ مقابل للتعميم الأول وقوله وقال المسلم يرث  
من عتيقه الخ مقابل للتعميم الثاني فمحل كون الكافر لا يرث المسلم عنده ما دام  
على كفره حتى قسمت التركة ومحل كون المسلم لا يرث الكافر عنده في غير  
الولاء واستدل على الثانية بخبر التساء أي لا يرث المسلم النصراني إلا أن يكون عبده  
أو أمته صححه الحاكم قلنا الولاء فرع النسب فهو أولى منه بعدم الارث وأما الخبر  
فلم يعمل تأويله ان ما يده لسيده كما في الحياة لا الارث من العتيق لأنه سماء عبدا  
كما في الأولوة نقل عن شيخ الاسلام (قوله فائدة) أي هذه فائدة فهي خبر لم تبدأ  
محدوف على الاظهر من الاحتمالات المشهورة وقد تقدم معنى الفائدة لغة  
واصطلاحا فارجع اليه ان شئت (قوله استثنى بعضهم الخ) انما تبرأ منه لردّه  
كاسيأتي وقوله فان الولد يرث الخ علة للاستثناء وقوله مع حكمنا باسلامه أي مع  
حكمنا باسلام الولد بسبب اسلام أمه فالباء الاولى للعدية والثانية للتسببية فلم  
يلزم تعلق حر في جرم بمعنى واحد بمعامل واحد والحكم باسلام أمه باسلام أمه هو  
مذهبنا والمشهور في مذهب المالكية انه لا يحكم باسلام الولد غير المميز لا تبعنا  
لاسلام أبيه (قوله قال ابن الهيثم الخ) غرضه بذلك رد الاستثناء وقوله والمتجه عدم  
استثناء ذلك أي عدم استثناء ما ذكر وهو ما لو مات كافر الخ وقوله لأنه ورث  
منذ كان حيا أي وقت كونه حيا فلم يرث مسلم من كافر وانما ورث كافر من كافر  
فلا استثناء وانما استثناء بعضهم نظر الحال الولادة وهي شرط لتحقيق الارث (قوله

وسواء أسلم لم الكافر  
قبل قسمة التركة أم لا  
وسواء بالقراءة أو النكاح  
أو الولاء خلافا للإمام أحمد  
رحمه الله في المسئلةين  
حيث قال ان أسلم الكافر  
قبل قسمة التركة ورث  
ترغيبا له في الاسلام وقال  
المسلم يرث من عتيقه  
الكافر فائدة استثنى  
بعضهم من عدم توريث  
المسلم من الكافر ما لو مات  
كافر عن زوجة حامل  
ووقعنا الميراث للحميل  
فأسلمت ثم ولدت فان الولد  
يرثه مع حكمنا باسلامه  
باسلامها قال ابن الهيثم  
رحمه الله قلت والمتجه عدم  
استثناء هذه لأنه ورث منذ  
كان حيا وهذا معنى قول  
بعض الفضلاء لنا

وهذا) أى كونه ورث وقت كونه جلا من حيث لازمه وهو كون الجمل مالكا  
لما ورثه وقوله معنى قول بعض الفضلاء الخ كان المناسب أن يقول هو المراد من  
قول بعض الفضلاء الخ واستشكك كل ذلك بأنهم قد فسروا الجهاد بما ليس حيوانا  
ولا أمل حيوان ولا منفصلا عن حيوان وهذا يخرج للعمل فلا يظهر أن مراد بعض  
الفضلاء بالجهاد المنجذ فإنه إذا أوصى له شخص بشىء أو وهد به له وقبل له الناظر  
ملكه لم يجز وأجيب بأن تفسير الجهاد بما ذكرناه وفي بعض الأبواب غير راديه  
في بعض الأبواب ما لا روح فيه وحينئذ فما ذكره بعض الفضلاء صحيح في الجمل لكنه  
لا يظهر بعد نفع الروح فيه فالأولى أن يراد به هنا ما لم يتحقق حيوانه وحينئذ فهو  
صحيح في الجمل مطلقا لأنه لا يتحقق حيوانه مادام جلا كما أشار إليه العلامة الأمير  
(قوله انتهى) أى كلام ابن الهائم بقوله أى لأن العبرة في الارث الخ تميم وتوضيح  
لكلام ابن الهائم فلما كان قوله لا له ورث مذكرا كان جلا محتاجا لبيان ولقدمة  
خارجية أشار لبيان بقوله لأن العبرة في الارث الخ ولما مقدمة الخارجية بقوله والجمل  
كان وقت الموت الخ ثم فرع على ذلك قوله فلم يرث مسلم من كافر أى كما يقتضيه  
الاستثناء وإنما ورث كافر من كافر قال بعضهم والحكم على الجمل قبل نفع الروح  
فيه بالكفر فيه نظر لأن الكفر انما يتصف به بعد نفع الروح فيه له ويرد بأنه يتعقد  
كافر متى لم يكن في أصوله مسلم تبعه الوالدية الكافر من قدير (قوله والله أعلم) فيه  
تبر من دعوى الاعلمية وان نظرا لقيقة الأمر كان أفعول التفضيل على غير يابه وان نظر  
لظواهر كان على يابه (قوله ولما كان التعبير بالفهم يقتضى سبق شىء الخ) بحث  
فيه بأنه لا يقتضى ذلك لأنه لا مانع من أن يراد فهم ما سيجى نعم ألسنا تقتضى  
ذلك لما فيها من معنى التفريع وبالحجة فكان الأولى في الدخول أن يقول ولما  
كان ما سبق يطلب فهمه قال فافهم الخ (قوله أى أعلمه علما جازما) أى فالمراد  
بالفهم المأمور به الجازم لا مطلق الإدراك ولما كان ذلك لا بد له من دليل يدل عليه  
قال بدليل الخ فقول المصنف فليس المشك كاليقين تمثيل للأمر بالفهم بالمعنى  
المذكور (قوله هو التردد الخ) هذا تفسيره عند الأصوليين وأما تفسيره عند  
الفقهاء فمما لقي التردد الشامل للظن والوهم وهو الانسب هنا لمقابله باليقين  
وقوله بين حكيمين الخ مبنى على أن الشك معه حكمان متكافئان والتحقيق  
أن الشك لا حكم عنده وإنما هو متصور للمعرفين ويمكن على بعد أن يقال المراد بين  
حكيمين عند غير الشاك فلا ينافي أنه لا حكم عنده وقوله لازمة لا حدها على  
الأخر أخرج الظن والوهم لأنه ان كان براحية فظن وان كان مجرد حجة

جهاد بملك انتهى أى  
لأن العبرة في الارث بوقت  
الموت والجمل كان وقت  
الموت محكما بكونه قروا لم  
يرث مسلم من كافر والله  
أعلم ولما كان التعبير بالفهم  
يقتضى سبق شىء يفهم  
اقال (فافهم) أمر الطالب  
مما قلته لك أى أعلمه علما  
جازما بدليل قوله (فليس  
الشك) وهو التردد بين  
حكيمين لازمة لا حدها  
على الآخر

فوهم وقد عرفت ان الانسب أن يفسر هنا بطلق التردد في شمل كلام من الظن  
والوهم (قوله كاليقين) أي مثل اليقين وقوله أي الحكم المجازم أي الإدراك  
المجازم صاحبه (قوله فائدتان) أي هاتان فائدتان وقوله الاولى أي الفائدة  
الاولى وذكر فيها الخلاف في كون الكفر ملة واحدة أو لا كما قال أهل الكفر  
كله ملة واحدة أو ملل الخ (قوله الاصح من مذهبن ان الكفر كله الخ) فيتوارث  
الكفار بعضهم من بعض الاما سيأتي استثناءه ولو اختلفت أديانهم كاليهود  
والنصارى والمجوس وعبد الاوثان فان قيل كيف يتصور ذلك مع ان من انتقل  
من دين لا يخرج عن الاسلام لا يقر عليه أجيب بأن له صوراً منها الولاء كأن يفتق  
يهودى نصرانياً ومنها النكاح كأن ينكح نصراني يهودية ومنها أن يكون أحد  
أبويه يهودياً والآخر نصرانياً فيتخير الولد بينهما ما بعد بلوغه كما جزم به الراى حتى  
لو جاء لهما أولاد كان لا حسمهما أن يختار اليهودية ولا آخران يختار النصرانية  
ففي هذه الصورة يتحقق التوارث بالابوة والامومة والاخوة مع الاختلاف باليهودية  
والنصرانية أفاده في الاثوثة نقلاً عن شيخ الاسلام (قوله والثاني ملل) وعليه  
فلا توارث أهل الملل بعضهم من بعض فلا يرث اليهودى النصراني وبالعكس  
وقوله والنصارى ملة الخ كان الاولى أن يقول والنصرانية ملة واليهودية ملة  
وما عداهما ملة الا أن يقدّم مضاف أي ودين النصراني ملة ودين اليهود ملة ودين  
من عداهما ملة وهذا أحد قولين عند المالكية وهو ما نقله ابن عبد السلام عن  
مالك وتبعه عليه العلامة خليل وعليه فيقع التوارث بين المجوس وعباد الشمس  
مثلاً وماني القولين ما ذكره ابن مرزوق عن أكابر المذهب واعتمده الاجهوري  
أن اليهودية ملة والنصرانية ملة وما عداهما ملل كثيرة فالمجوسية ملة وهلم جرو عليه  
فلا يقع التوارث بين المجوس وعباد الشمس مثلاً (قوله وامل كل من القولين  
دليل مذكور في المطولات) فدلّل من قال بأن الكفر كله ملة واحدة قوله تعالى  
فما دابعد الحق الا الضلال وقوله تعالى لكم دينكم ولي دين وقوله تعالى ولن  
ترضى عنك اليهود ولا النصارى حتى تتب مع ملتهم ودليل من قال بأن الكفر كله  
ملل قوله تعالى لكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجا وقوله صلى الله عليه وسلم لا توارث  
أهل ملتين وأجاب الاول بأن معنى الآية ولكل من دخل دين محمد صلى الله عليه  
وسلم جعلناه لفرار شرعة ومنهاجا كما قاله مجاهدو بأن المراد بالملتين في الحديث  
الاسلام والكفر بدليل ان في بعض طرقه زيادة فلا يرث المسلم الكافر اهـ شرح  
الترتيب بتصرف (قوله الفائدة الثانية) ذكر فيها بقية الموانع الستة كما هو

(كاليقين) أي الحكم  
المجازم فائدتان هل الكفر  
كله ملة واحدة أم ملل  
الاصح من مذهبن ان الكفر  
كله ملة واحدة وهو مذهب  
الحنفية والثاني الكفر ملل  
وهو مذهب المالكية  
والحنابلة فالأول واليهودية  
والنصارى ملة ومن عداها  
ملة ولكل من القولين دليل  
مذكور في المطولات الفائدة  
الثانية

التعقيق في عهدها وما زاد عليها فتسميته ما زعمه تساهل كما تقدم (قوله بقي من  
 موانع الارث ثلاثة أيضا) أي كما كان ماذ كره المصنف ثلاثة فيكون المجموع ستة  
 وقد عرفت ما في الزائد (قوله أحدها اختلاف ذوى الكفر الأصلي) قضيته  
 وإن لم يختلف الدار وعليه فالوجه عند الامام الذمة لطائفة فاطمة بدار الحرب لم  
 يتوارثوا مع أهل الحرب لكن قيده الصيرى في شرح الكفاية بكون أهل الذمة  
 بدارنا وعليه ففي المسئلة المذكورة يتوارث أهل الذمة مع أهل الحرب لكونهم  
 فاطنين بدارهم قال الاذرى ويجوز تنزيل الاطلاق على الغالب فلا مخالفة واعلم  
 ان اختلاف الدار ليس بمانع عندنا بين الحربين فيرث الحربى الرومى من الحربى  
 الهندى خلافا لابي حنيفة اه شرح الترتيب وقوله فلا توارث بين ذى وحربى أى  
 لعدم الموالاة بينهما بخلاف العادل والباغى فلا أثر لاختلافهما بذلك لاجتماعهما  
 فى أشرف الجهات وهو الاسلام أفاده فى المأثولة (قوله وفاقا للمنفقة) أى تقول  
 ذلك حال كوننا موافقين للمنفقة وقوله وخلافا للمالكية والحنابلة وحال كوننا  
 مخالفين للمالكية والحنابلة (قوله وهل المعاهد) بفتح الهاء وكسرهما من عاهدناه  
 وعاهدنا على ترك القتال بيننا وبينه أربعة أشهر عند قوتنا وعشر سنين عند  
 ضعفنا وقوله والمستأمن هو من عقد له الامان كأن قال له الامام أو غيره ادخل  
 دارنا بأمان وأما الذى فهو من عقد له الامام ذمة على ان عليه كل سنة دينارا مثلا  
 وقوله وجهان أى فى جواب ذلك وجهان وقوله أوجهما كالذمى أى انهما كالذمى  
 وعليه فلا يجزى التوارث بينهما وبين الحربى وقوله خلافا للمنفقة أى والمالكية  
 والحنابلة وعبارة شرح كشف الغوامض والثانى انهما كالحربى لانهم مالم يستوطنوا  
 دارنا وبه قالت الاثمة الثلاثة اه وعلى هذا فيجوز التوارث بينهما وبين الحربى  
 (قوله الثانى الردة) لا يغنى عنها اختلاف الذين لانه لا توارث بين أخوين ارتدا  
 الى النصرانية مثلا فى المأثولة من انهاد اخلة فى عبارة النظم وهى اختلاف الدين  
 سهو وهى اسم من الارتداد وهى لغة الرجوع والانصراف عن الشىء وامطالما  
 قطع من يصح طلاقه الاسلام بفعل ككفر أو اعتقاده أو قوله وقوله أعادنا الله  
 والمسلمين منها أى أجازنا الله والمسلمين منها (قوله فلا يرث المرتد ولا يرث) أى  
 لانه ليس بينه وبين أحد موالاة ولا فرق بين المال والقصاص وان استوفاه وارث  
 ولا الردة فيما لو قطع يده مثلا ثم ارتد لانه لا يستوفيه ارثا كما نقله السبكي عن  
 الاصحاب وقياس ذلك يأتى فى هذا القذف وذكر فى المأثولة ان الراعى وابن اللبان  
 وغيرهما نقلوا عن مالك رضى الله عنه أنه قال اذا ارتد فى مرض موته فاتهم بأنه قصد

بقي من الموانع ثلاثة أيضا  
 أحدها اختلاف ذوى  
 الكفر الأصلي بالذمة  
 والحاربة فلا توارث بين ذى  
 وحربى فى الأنطه — وفاقا  
 للمنفقة وخلافا للمالكية  
 والحنابلة وهل المعاهد  
 والمستأمن كالذمى أو كالحربى  
 وجهان أوجه — ما كالذمى  
 خلافا للمنفقة الثانية الردة  
 أعادنا الله والمسلمين منها  
 فلا يرث المرتد ولا يرث

حرمان الورثة من المال ورثته لذكر قال العلامة الامير هذا غير معقول عليه لبعده  
 هذه المهمة كما في الشيخ عبد الباقي وغيره اه فاعتمد عندهم عدم الارث (قوله  
 حتى لو ارتد اخوان الخ) تفريع على ما قبله وقوله مشيلا الاولى تأخير عن قوله  
 الى النصرانية ليكون راجعا اليها ايضا فيفيد ان الارتداد الى غير النصرانية  
 كالارتداد اليها كما يفيد ان غير الاخوين مثلهما وقوله لا توارث بينهم ما أي لانهم ما  
 لا يقران على ما انتقلا اليه ولا عبرة بالموالاتية بينهم ما لانها جنة كالعهد كما فاده  
 في التواؤمة (قوله ومال المرتد في) فيخمس عندنا كما هو مقرر في الفقه ومثل  
 المال غيره مما ينفع به كجاء الميتة وكاب الصيد وهذا ان قرى مال بضم اللام  
 والاولى قراءته بكسرهما وحينئذ تكون ما اسما موصولا وعليه فالمعنى والذي ثبت  
 للمرتد في فيه دخل في ذلك الحقوق المنتفع بها ولو غير مال ولا يخفى ان محل كون مال  
 المرتد فيا بعد موته وأما في حياته فوقوف فان أسلم أخذه وان مات كان فيا (قوله  
 ولو كان أنثى) أي فالهنا في بعد موتها كالدكر وقوله خلافا للحنفية أي حيث  
 قالوا لماله الورثة اشواءا كنسبته في حال ردتها أو أسلمها كما في شرح الترتيب  
 والفرق بين الذكرو والانثى عندهم ان الانثى لا تقتل عندهم بل تحبس حتى تسلم  
 بخلاف الذكرو فانه يقتل (قوله وسواء ما اكتسبه الخ) هذا التعميم راجع  
 لقوله ومال المرتد في وسواء خبره مقدم وما اكتسبه الخ مبتدأ مؤخر والمعنى  
 ما اكتسبه في حال الاسلام وما اكتسبه في حال الردة سواء أي مستويان في ان  
 كلا في وعلم من ذلك ان أو بمعنى الواو لان التسوية لا تكون الا بين شيئين وقوله  
 خلافا لهم أيضا أي خلافا للحنفية كما في المسئلة التي قبلها وقوله حيث قالوا الخ أي  
 لانهم قالوا الخ وقوله ما اكتسبه في حال الاسلام لورثته المسلمين أي وما اكتسبه  
 في حال ردة بيت المال والعبرة بورثته المسلمين يوم موته لا يوم ردة (قوله وسواء  
 أسلم قبل قسمة التركة الخ) هذا التعميم راجع لقوله فلا يرث المرتد لا لقوله ومال  
 المرتد في فإمكان الاولى أن يقدم ذلك عليه لان هذه التسوية متعلقة بكونه غير  
 وارث لا بكونه غير موروث منه كما قاله الاستاذ الحنفى فاذا مات المسلم عن قريبه  
 المرتد فلا يرث منه ولو أسلم قبل قسمة التركة لان الاعتبار بوقت الموت وقوله  
 خلافا للحنابلة أي حيث قالوا بأنه ان أسلم قبل قسمة التركة يرث (قوله ولا ينزل  
 لحوقه بدار الحرب منزلة موته) أي فيكون ماله موقوفا كما لو لم يلحق بدار الحرب  
 فان مات كان فيا وان أسلم رجيع له وقوله خلافا للحنفية أي حيث قالوا ان لحوقه  
 بدار الحرب ينزل منزلة موته فتقسم تركته بين ورثته المسلمين على ما مر فان أسلم

حتى لو ارتد اخوان مشيلا الى  
 النصرانية لا توارث بينهم ما  
 ومال المرتد في ولو كان أنثى  
 خلافا للحنفية وسواء  
 ما اكتسبه في حال الاسلام  
 وفي حال الردة خلافا لهم  
 أيضا حيث قال ما اكتسبه  
 في حال الاسلام لورثته  
 المسلمين وسواء أسلم قبل  
 قسمة التركة أم لا خلافا  
 للحنابلة ولا ينزل لحوقه بدار  
 الحرب منزلة موته خلافا  
 للحنفية



رد الورثة ما بقي بأيديهم ولا يرجع عليهم بما تصرفوا فيه ان اقتسموا بعد حكم  
الحاكم بطوقه والارجع عليهم كما يفيد شرح الترتيب (قوله والزندقة كالردة)  
أي فلا يرث الزنديق ولا يرث والزنديق هو من يخفى الكفر ويظهر الاسلام وكان  
يسمى في الصدر الاول منافقا وقيل من لا يتعلل أي يختار دينه وقيل من ينكر الشرع  
جملة وقوله خلافا للمالكية أي حيث قال المال الزنديق لورثته اذا مات قبل  
الاطلاع على زندقته لاحتمال توبته أو طعنه في الشهود ولو كان حيا أو ما اذا اطاعنا  
على زندقته باقراره ودام عليها إلى أن مات فلا يرث اجماع الامة أقبح من المرتد فأداه  
العلامة الأمير (قوله والذي الذي لا وارث له يستغرق) أي بأن لم يكن له وارث  
أصلا أو له وارث لا يستغرق كقوله بكون ماله أي فيما إذا لم يكن له وارث  
أصلا وقوله أو الفاضل بعد الفرض أي فيما إذا كان له وارث لا يستغرق كقوله  
ولا يستتر في ذلك انتظام بيت المال لان انتظامه انما هو شرط في الارث  
لا في التولية فلو خلف عمة مثلا أو بنتا لمال كله في الاولى والباقي بعد نصف البنت  
في الثانية لبيت المال ولا شيء للعممة ولا رد على البنت كما قاله الشرح في شرح  
الترتيب قال ولا شك في ذلك وان توقف فيه بعض المعمرين وادعى ان البنت  
تأخذ الباقي ردًا وان العممة مثلا تأخذ الجميع مع الالبان لم نجد أحدا خص الرد بالمسلم  
اذا كان بيت المال غير منتظم وجوابه ما تقدم اه أفاده في التولوة (قوله  
والثالث) وهو آخر الموانع الستة للدور المحكمي علم من اقتصاره على الستة انه  
لو كان الموروث حيدا أو وارث محرما لا يمتنع ارثه وهو كذلك على الاصح والدور  
الرجوع لا مبدأ كالدائرة التي لا يدري أين طرفاها وقيل له المحكمي لتعلقه بالاحكام  
وخرج به الدور الكوني والدور الحسائي فالدور الكوني أي التعلق بالكون  
الذي هو الوجود وتوقف كون كل من الشئين على كون الآخر وهذا هو الواقع  
في فن التوحيد والمستحيل منه السبق وهو ما يقتضي كون الشئ سابقا مسبوفا  
كما لو فرضنا ان زيدا أوجد عمرًا وان عمرًا أوجد زيدا فان ذلك يقتضي ان زيدا سابقا  
من حيث كونه مؤثرا مسبوفا من حيث كونه أثرًا وكذلك عمرًا ومخلاف المعنى  
كالابوة مع البنوة والدور الحسائي أي المتعلق بالحساب توقف العلم بأحد المقدارين  
على العلم بالآخر ولذا يقال له الدور العلوي وهو ذا دور في الظاهر فقط لجواز أن  
يحصل العلم بشئ آخر غيرهما في الحقيقة لا دورا لا اذا أردت علم أحدهما  
من الآخر مثال ذلك ما اذا ذهب أحد من اثنين للآخر عدا فذهب الثاني للأول  
ولا مال لغيره وماتا فلا يعلم مصع فيه هبة كل منهما أو قدر ما يرجع اليه الا بعد

والزندقة كـ الرقة خلافا  
للمالكية والذي الذي  
لا وارث له يستغرق يكون  
ماله أو الفاضل بعد الفروض  
فيما الثالث وهو آخر الموانع  
الستة هو الدور المحكمي

العلم بالاخر لان هبة الاول صحت في ثلث العبد فصار مالا للثاني ولما وردت عليه  
 هبة الثاني صحت في ثلث الثالث فصارت ثلث الثالث المذكور من مال الاول فتسرى  
 اليه الهبة فايرد ثلثه للثاني بالهبة ثم يرد هبة الثاني ثلث ما رد لسريان هبته فيه  
 وبذلك ان لا يقف على حدى الترداد بينهما وما يحصل العلم بطريق الجبر والمقابلة  
 وبيان انه ان تقول صحت هبة الاول في شيء من العبد فبقي عنه عده عبد الاشياء  
 وصحت هبة الثاني في ثلث ذلك الشيء فصار مع الاول عبد الاثني شيء لان ثلث  
 الشيء رجع له هبة الثاني فبقي عنه ثلثا الشيء ويضم ثلث الشيء لما عند الاول  
 فيكون معه عبد الاثني شيء ومعلوم انه لا بد من أن يكون الباقي مع الواهب  
 يعدل ضعف ما صحت فيه هبته وقد قلنا صحت هبة الاول في شيء مجهول من العبد  
 بقناع النظر عن هبة الثاني وحينئذ نقول ما بقي مع الاول وهو عبد الاثني شيء  
 يعدل شيئين هما ضعف ما صحت فيه هبته أى يساويه ما وبعده ذلك فاجبر كلا  
 من الطرفين بازالة النقص بأن ترد المستثنى على الجانبين فتجعل الطرف الاول  
 وهو ما بقي مع الاول عبدا كاملا وتجعل الطرف الثاني شيئين وثلثي شيء فبقول  
 عبيد كامل يقابل شيئين وثلثي شيء ثم تبسط الشيئين اثلاثا من جنس الكسر  
 أعني ثلثي شيء فصار هذا الطرف ثمانية كل واحد منهم ما ثلث شيء وبعده ذلك  
 فاقسم الطرف الاول وهو العبد الكامل على الثمانية التي كل واحد منهم ما ثلث  
 شيء فيخرج لكل ثلث شيء ثمن العبد فيعلم أن ثلث الشيء ثمن العبد وأن الشيء  
 ثلاثة أثمان العبد فيكون معنى قولنا صحت هبة الاول في شيء أنها صحت في ثلاثة  
 أثمان العبد ومعنى قولنا فبقي عنه عده عبد الاشياء انه بقي عنه خمسة أثمان العبد  
 ومعنى قولنا صحت هبة الثاني في ثلث ذلك الشيء أنها صحت في ثلث الثلاثة أثمان  
 وهو ثمن ومعنى قولنا فصار مع الاول عبدا الاثني شيء انه صار مع الاول ستة أثمان  
 وهي ضعف ما صحت فيه هبته لانها صحت في ثلاثة أثمان وضعفها ستة أثمان ومعنى  
 قولنا فبقي عنه أى الثاني ثلثا الشيء أنه بقي عنه ثمان وهما ضعف ما صحت فيه  
 هبته لانها صحت في ثمن وضعفها ثمان فقد بقي لورثة كل من المريطين ضعف ما صحت  
 فيه هبته أفاده العلامة الامير بزيادة ايضا وبه يتضح ما في الاولوية عن شيخ الاسلام  
 في شرح الكفاية (قوله وهو ان يلزم من التورث عدمه) هذا تعريفا للدور  
 الحكيم المانع من الارث الذي الكلام فيه والا فالدور الحكيم أعم وضابطه  
 كل حكم أدى ثبوته لانفيه فيدور على نفسه ويكره عليهم بالبطلان ومن صور  
 ما اذا قال لجاريته ان صليت صلاة كاملة فأنت حرة قبلها فصلت مكشوفة الرأس

وهو ان يلزم من التورث  
 عدمه

فالمشهور أنها لا تعتق بحال واليه رجع الغزالي أيضا لا للتعلق بالمقتضى الى الدور  
 لأنها لو اعتقت لكان كشف الرأس خلافا في صلاتها فلم تصل صلاة تامة فلم تعتق  
 وقيل تعتق بعدها لا قبلها أو يانعي قوله قبلها فلا تجزى عاينها أحكام الحرية لا بعد  
 الصلاة من حاشية العلامة الأمير (قوله كان يقر الخ) أي وكان يعتق الأخ والحال  
 أنه لم يقر عبد من من التركة في شهدان يابن للميت وقبل القاضي شهادتهما فيثبت  
 نسبه ولا يرث للولد ولأنه لو ورث الملك العبد من فيبطل عتقه ما قبطل شهادتهما  
 لرقه ما قبطل النسب فلا يرث فثبت الارث يؤدي الى نفيه وقوله أخ أي بخلاف  
 الاب فإنه اذا استلحق مجهول النسب ثبت نسبه ويرث وقوله حائز أي أخذ جميع  
 التركة فشرط المقر ان يكون حائزا عند ناسوء كان واحدا كافي المثال أم متعددا  
 كما لو أقر أخوة يابن وقوله يابن للميت علم منه ان شرط عدم ارث المقر بنسبه كونه  
 يحجب المقر حرمانا فلا يقر من يحجبه نفعانا كالأقربان أو بنون يابن آخر ثبت نسبه  
 وارثه واستشككاه امام الحرمين كفاي كشف الغواض بأن المقر في هذه الصورة  
 خرج عن كونه حائزا لجميع المال فبطل شرط الاقرار فكان مقتضى الظاهر ان  
 لا يرث قال ليكن الاصحاب لم يتنظر والذالك اهملنا من الاثولة وحاشية الأمير (قوله  
 فيثبت نسبه ولا يرث للدور) أي لأنه لو ورث لم يكن الأخ حائزا بل يكون محجوبا  
 فلم يصح اقراره فلم يثبت نسبه فلا يرث فأدى ارثه الى عدم ارثه فلذلك نقول يثبت  
 نسبه ولا يرث في أظهر وقولي الشافعي وهذا انما هو بالنظر للظاهر والا فيجب على  
 المقر باطنا ان كان مادقا في اقراره أن يدفع له التركة لأنه يعلم استحقاؤه المال  
 والقول الثاني للشافعي يثبت نسبه ويرث وبه قال أحمد وتقل عن أبي حنيفة وقيل  
 لا يثبت نسبه ولا يرث وهو مذهب داود والظاهرى وعند مالك وأصحابه يرث  
 ولا يثبت نسبه الا اذا أقر به عدلان من الورثة ولا يشترط كون المقر حائزا عندهم  
 كذا بخط بعض الفضلاء (قوله فراجع) أي ما ذكر (قوله تنبيه) ذكر فيه فائدة  
 قوله فيما تقدم أي الذي قام به سبب الارث مع ما يتبع ذلك وقوله في قول الخ الجار  
 والمجرور خبر مقدم وإيمامة مؤخر ووجه الاعماله يشير الى ان الشيء لا يسمى  
 مانعا الا اذا تحقق سبب الارث واللعان ليس كذلك لان انتفاء الارث فيه لا انتفاء  
 السبب وهو النسب كما وضحه الشارح وقوله خلافا لمن زعم ذلك أي ان اللعان مانع  
 وقوله فان انتفاء الارث الخ علة لقوله ليس بمانع والظاهر جعله علة للايمان الى ذلك  
 وقوله بين الملاعن أي الذي هو الزوج وقوله ومن يدلي به أي كافيته وقوله وبين المنفى  
 أي الولد المنفى باللعان وقوله لا انتفاء السبب علة لا انتفاء الارث وقوله وهو أي السبب

كان يقر الخ حائزا يابن للميت  
 فيثبت نسبه ولا يرث للدور  
 وفي الاقرار بمانع  
 وخلاف بين الاثمة فراجع  
 في كتابنا شرح الترتيب  
 والله أعلم تنبيه في قولي  
 الذي قام به سبب الارث  
 بعد قول المصنف وينع  
 الشفيع الى ان اللعان ليس  
 بمانع خلافا لمن زعم ذلك  
 فان انتفاء الارث فيه بين  
 الملاعن ومن يدلي به وبين  
 المنفى لا انتفاء السبب وهو  
 النسب

(قوله وليست أمه ولا عصبتها الخ) غرض الشارح بذلك الرد على الخبالة في قولهم  
 أن أم من لا أب له شرعاً عصبة له فإن لم تكن فمعصيتها غرادر الشارح الرد على الخبالة  
 في قولهم بذلك لا بيان لمذهب الشافعي كما يدل له قوله خلافاً للإمام أحمد إذا علمت  
 ذلك علمت اندفاع ما أطال به الاستدلال في محاشيته حيث قال ما حاصله أن كان  
 المراد نفي كونهما وعصبتها عصبة له من النسب فلا داعي لذلك إلا ما لا يتوهم  
 من له أدنى اشتغال بالغل بالغن كون الأم عصبة من النسب وأما عصبتها فربما يتوهم  
 كونها عصبة لأنه نفي لكونها كانت عصبة قبل النفي فيحتاج للتنبيه على كون  
 عصبتها ليست عصبة له وإن كان المراد نفي كونهما وعصبتها عصبة له من الولاء  
 احتج لذلك الإمام أيضاً وصورة ذلك أن يتزوج امرأة عتيقة فتأتي بولد فينفيه باللعان  
 فربما يتوهم كونها وعصبتها عصبة للمنفى بالولاء الذي يسرى من الأب إليه فيحتاج  
 للتنبيه على نفي كونهما وعصبتها عصبة له لأن ثبوت العصوبة لها ولعصبتها على  
 المنفى بواسطة ثبوتها على أبيه وقد انتفت أبوتها فانتفت العصوبة لها ولعصبتها  
 على المنفى فمدبر (قوله وتوأم اللعان ليسا بشقيقين) لا يخفى أن التوأم أن ولدان  
 اللذان ليس بينهما سنة أشهر وكانا في بطن واحدة فإذا كانا منفقين باللعان  
 لم يكونا شقيقين لأنه فاء قرابة الأب لأنه نفي نفسه عنهما باللعان فلا توارث بينهما  
 إلا بقرابة الأم لثبوت قرابتهما بينهما ما كتوأمي الزنا وقوله خلافاً للمالكية أي حيث  
 قالوا إنهما شقيقان واستشكك كل كراهي ما شقيقين بعدم قرابة الأب شرعاً وأجيب  
 بتحقيق كون أبيهما واحداً ولو استلحقهما الأب وأخذهما للحقاه وعلى هذا فيتوارثان  
 بالتعميم أفاده في الأولاد (قوله وتوأم الزنا ليسا بشقيقين عند الأئمة الأربعة) لا ريب  
 فلا يتوارثان إلا بقرابة الأم عند الأئمة الأربعة فإن قيل ما الفرق بين توأمي اللعان  
 وتوأمي الزنا عند المالكية أجيب بأن الفرق أنه يصح استلحاق الأولين دون  
 الآخرين (قوله وإذا كذب الشافعي نفسه) أي بأن قال أنا كاذب في لعاني أو في نفي  
 وقوله ولو بعد موت الولد أي سواء كان كاذب نفسه قبل موت الولد بأن كان حياً  
 أو بعد موته وإن لم يخلف ولداً ولا أخاً وقوله ثبت النسب أي نسب الولد من أبيه  
 وقوله وترتب عليه مقتضاها أي من الأدب وغيره وقوله ولا انتغات للثمة أي ولا نظر  
 لانتهاها به بأنه كاذب نفسه ليسكونه يرث ما تركه فيما إذا كان بعد الموت بل لو قتله  
 واستلحقه لحقه ولا يقتل به وقوله ولو كان ذلك بعد القسمة أي ولو كان كذابه نفسه  
 الواقع بعد موت الولد بعد قسمة تركه الولد فهو غاية في الغاية وقوله وبه قال الشافعي  
 أي وبما ذكر من ثبوت النسب بالأب كذاب وترتب مقتضاها عليه قال الشافعي

وليست أمه ولا عصبتها  
 عصبة له خلافاً للإمام أحمد  
 وجه الله وتوأم اللعان ليسا  
 بشقيقين خلافاً للمالكية  
 وتوأم الزنا ليسا بشقيقين  
 عند الأئمة الأربعة  
 وإذا كذب الشافعي نفسه  
 ولو بعد موت الولد ثبت  
 النسب وترتب عليه  
 مقتضاها ولا انتغات للثمة  
 ولو كان ذلك بعد القسمة وبه  
 قال الشافعي وهو قياس  
 مذهب الإمام أحمد رحمه الله

وقوله وهو قياس مذهب الامام أحمد أي موافق لمذهب الامام أحمد (قوله وقال أبو حنيفة ومالك الخ) حاصله ان في ذلك تفصيلا وهو انه ان كان الولد حيا ثبت النسب وحده ويقع التوارث بينهما وان كان ميتا فان خلف ولدا أو ولدا ولدا أو أختا ولمعه أولم يخلف وقل المال فكذا في تقض القسمة والافلا ثبوت ولا نسب كما يعلم معظم ذلك من كلام الشارح (قوله ثبت نسبه) أي وحده ويقع التوارث بينهما ما وقوله وكذا ان مات الخ أي فثبت النسب ويحد ويرثه وقوله وخلف الخ أي أولم يخلف وقل المال وقوله ولدا أي أولد ولد وقوله أو أخا ولد معه أي بأن كانا توأمين وقوله وتقتض القسمة فيهما أي فيما اذا خلف ولدا أو أختا ولمعه وقوله للحاجة الخ عليه لقوله وكذا ان مات الخ وقوله الى ثبوت نسب المولود أي فيما اذا خلف ولدا أو مثل الولد ولد الولد وقوله أو الاخ الموجود أي فيما اذا خلف أخا ولد معه وقوله من الثاني متعلق بنسبه وقوله والافلا ثبوت ولا ارث أي وان لا يخلف ولدا ولا أخا ولد معه فلا ثبوت لنسبه ولا ارث له منه وقوله لانه لا حاجة لثبوت النسب اذا أي اذ لم يخلف ولدا ولا أخا ولد معه وهو تعليل لقوله والافلا الخ فتدبر (قوله واعلم انه لا يختص الاستحقاق بالثاني) هذا عندنا وأما عند المالكية فيختص الاستحقاق بالاب والذي يكون من غيرهما اقرار الاستحقاق وقوله بل لو استلحقه الوارث أي الخائز ولو عا ما اذا مات بلا وارث فلو الحق به الامام مجهول النسب وكان الميت مسلما كما قيده في الممات لحقه كما أفاده في التلوا في وقوله كما لو استلحقه المورث أي الذي هو الثاني ولو عبر به لكان أولى لانه لا نسب بقوله لا يختص الاستحقاق بالثاني وقوله قال ابن الهائم قال الرافعي الخ هذا تأييد وتقوية لما قبله وقوله في كتاب الاقرار متعلق بقوله وبهذا أي بعدم اختصاص الاستحقاق بالثاني وهو متعلق بقوله قطع

### \*(باب الوارثين)\*

لما تكلم على أسباب الارث وموانعه شرع يتكلم على الوارثين فقال باب الوارثين وفي تعبيره بالوارثين تغليب للذكور على الاناث لشرعهم فاندفع ما يقال ان في الترجمة قصورا لانه ترجم للوارثين دون الوارثات مع انه ذكرهما معا ويكن أن يكون في الترجمة اكتفاء فقوله باب الوارثين أي والوارثات أو يقال ترجم لشيء وزاد عليه على ما فيه وفي بعض النسخ افراد كل بترجمة واعلم انه كان أهل الجاهلية يورثون الرجال دون النساء والكبار دون الصغار ويقولون لا تورث أموالنا من لا يركب الخيل ولا يضرب بالسيف وكانوا أيضا يتوارثون بالحلف أي العهد والنصرة وكان

وقال أبو حنيفة ومالك  
وجهه الله ان كان الولد  
حيacin التكدب ثبت  
نسبه وكذا ان مات وخلف  
ولدا أو أخا ولد معه وتقتض  
القسمة فيهما — ما لا حاجة  
الداعية الى ثبوت نسب  
ولده أو الاخ الموجود من  
الثاني والافلا لا ثبوت  
ولا ارث لانه لا حاجة الى  
ثبوت النسب اذا واعلم انه  
لا يختص الاستحقاق بالثاني  
بل لو استلحقه الوارث بعد  
موت الثاني لحقه كما  
لو استلحقه المورث قال ابن  
الهائم قال الرافعي في كتاب  
الاقرار وبهذا قطع معظم  
العراقيين انتهى  
\*(باب الوارثين)\*

ذلك في صدر الاسلام ايضا على المشهور كما يدل عليه قوله تعالى وللذين طأقت  
 ايمانكم فآتوهم نصيبهم ثم نسخ ذلك واقر التوارث بالهجرة فكان المهاجر اذا ترك  
 اخوانا احدهما مهاجرا والاخر غير مهاجر كان ارثه للمهاجر فقط كما في قوله  
 الماوردي وظاهره انه لا بد ان يكون بين المهاجرين قرابة لكن ظاهرا طلاق  
 القاصي أي الطبيب وابن الرقعة انه لا يشترط ذلك وهو اقرب الى ظاهره قوله  
 تعالى ان الذين آمنوا وهاجروا وواجهوا الى قوله حتى يهاجروا ثم نسخ ذلك  
 بالوصية للوالدين والاقر بين ثم نسخ ذلك بآيات الموارث افاده في الاوالة (قوله  
 اجماعا) ائتر به عن الاختلاف في ارثهم وهم ذوو الارحام وقوله بالاسباب الثلاثة  
 خرج به الوارثون بجهة الاسلام وقد يقال انهم خرجوا بقوله اجماعا لان الارث  
 بجهة الاسلام غير مجمع عليه وقوله من الرجال والنساء بيان للوارثين واشار به  
 لتغليب السابق وهو من باب عموم المجاز ان اريد به معنى عام يشمل الحقيقة والمجاز  
 من باب الجمع بين الحقيقة والمجاز ان اريد بكل من الحقيقة والمجاز اعلى حاله ما  
 من غير ارادة معنى عام يشملهما وقد تقدم انه يمكن أن يكون في الترجمة اكتفاء  
 أو انه ترجم لشيء وزاد عليه فلا تغفل (قوله والوارثون من الرجال) بسكون النون  
 لا وزن وكذا يقال في قوله والوارثات من النساء وفي بعض النسخ في بدل من وعليها  
 فالوزن صحيح وفي التي نمرح عليهم العلامة أبو محمد والمراد بالرجال ما قابل النساء وهو  
 الذكور يشمل الصبيان كما يدل عليه قوله بعد فجملة الذكور هؤلاء فعبر المصنف  
 أولا بالرجال ثم أشارت في تفسيرهم بما يشمل الصبيان كما عبر النبي صلى الله عليه وسلم  
 بالرجل ثم فسر بالذكور في قوله ألقوا الفرائض بأهلها فما بقي فلأولي رجل ذكر  
 وقوله بالاختصاص أرى وأما بالسما فجملة عشرة كما سيأتي وقوله اجماعا لا حاجة اليه  
 ثانيا بعد ذكره عقب الترجمة وما أوجب به من أن قوله أولا اجماعا أي في الوارثين من  
 الذكور والارثات وقوله ثانيا اجماعا أي في الوارثين من الرجال فقط لا يحدى شيئا  
 لانه حيث كان الاول في الوارثين من الذكور والارثات أغنى عن الثاني الخاص  
 بالرجال (قوله عشرة) اعتبر في القاصي أبو الطيب على هذا الذكور عشرة بأن  
 ابن الابن لا يشمل النازل الايجازا وقد ارتكبوه حيث قالوا وابن الابن وان نزل  
 وكذا الكلام في أب الأب فحيث ارتكبوا المجاز فكان الاصر أن يقولوا وابن  
 الابن وان سفل والأب وان علا وأوجب بأنهم قصدوا التنبيه على إخراج ابن البنت  
 وأب الام افاده في الاوالة (قوله أسماءهم معروفة) أورد عليه ان أسماء من  
 ذكر كليات فالمناسب التعبير بالعلم لان المعرفة انما تستعمل في الجزئيات وقد دفع

اجماعا بالاسباب الثلاثة من  
 الرجال والنساء (والوارثون  
 من الرجال) بالاختصار  
 اجماعا (عشرة أسماءهم  
 معروفة) أي معلومة



الشرح هذا الايراد به وله أي معلومة فأشار بذلك الى أن التحقيق ترادف العلم  
والعرفة ثم ذكر في الفائدة كلام السعد استدل لا على صحة ذلك وقال البولاق  
يرد أن التفسير بالعلم أولى خروجاً من الخلاف وأجاب بعضهم بأنه عبر بالمعرفة لانها  
تستعمل في سبب جهل وهو حال المبتدئ واستدل مدد ذات العلامة الامير فراجع (قوله  
مشتهرة) أي مشهورة فالتميز زائدة وقوله عند الفرضيين انما احتاج لهذا لان  
الزاد الاشتراكية يثقل الارث كما قاله الامير (قوله فائدة قال الشيخ الخ) قد عرفت  
أن الشرح ذكر ذلك استدلالاً على صحة دفع الاراد السابق وعلم منه أن الاراد  
مبنى على مذهب ضعيف وهو التفرقة بين العلم والمعرفة (قوله انه أي النسفي الخ)  
توضيحه أن النسفي الذي هو صاحب العقائد عبر بالمعرفة في أواخر أسباب العلم  
أوائل الكتاب فأخبر العلامة سعيده بأنه حاول تمييزه بالمعرفة دون العلم التنبيه  
على أن المراد به ما معنى واحد دون التفرقة الضعيفة وعدم اطلاقها على الله تعالى  
لعدم الاذن وتعرف الى الله في الرخاء يعرف في الشدة مشاكلة لا تكفي في الاذن  
فيطلق على الله عالم دون عارف وأدعى شيخ الاسلام في رسالة الحدود أنه يطلق على  
الله عارف أيضاً لوروده قال ويمنع استدعاؤها سابق الجهل (قوله حاول التنبيه)  
أي رآه وقصده وقوله على أن مرادنا بالعلم والمعرفة واحد أي معنى واحد فلا فرق  
بين الكلليات والجزئيات ولا بين المركبات والبسائط وهذا هو القول الرابع وبما  
يوهم التفرقة قول النجاة علم العرفانية تتعدى لواحد والعلمية تتعدى لاثنتين والحق  
كما أفاده الرضائي أنه من تحركات العرب في استعمالاتهم من غير فرق في المعنى  
(قوله لا كما اصطاح عليه البعض) ظاهره أن المخالف بعض واحد وليس كذلك بل  
المخالف فرقتان ففت هذا البعض فرقتان كما سيظهر من كلامه فرقة تقول أن  
العلم يختص بالمركبات والمعرفة بالبسائط وفرقة تقول أن العلم يختص بالكليات  
والعرفة بالجزئيات فتعسير الشرح بأول حكاية الخلاف وقوله من تخصيص العلم  
بالمركبات أي على أول القوانين المرجوحين وقوله أو الكلليات أي على ثانيهما  
وقوله والمعرفة بالبسائط أو الجزئيات فيه مع ما قبله لف ونشر مرتب في توزيع  
الخلاف وقر الشيخ العدوي أن المراد بالمركبات النسب التامة المدلول عليها  
بالقضايا كثبت القيام لزيد المدلول عليه بقولك زيد قائم وبالبسائط المفردات  
المدلول عليها بغير القضايا كزيد لا خصوص النقطة التي هي الجوهر المفرد أو العرض  
القائم بالجوهر المفرد على التحقيق لانه لا يحسن في مقابلة المركبات بالمعنى السابق  
والمراد بالكليات الامور التي تصدق على كثير من كالانسان والحيوان

(مشتهرة) عند الفرضيين  
فائدة قال الشيخ سعد الدين  
التميز في رده الله في شرح  
العقائد انه أي النسفي رحمه  
الله حاول التنبيه على أن  
مرادنا بالعلم والمعرفة واحد  
لا كما اصطاح عليه البعض  
من تخصيص العلم بالمركبات  
أو الكلليات والمعرفة  
بالبسائط

والجزئيات بما لا يصح على كثيرين كزيد وعمر والحياضل أن الاقوال ثلاثة  
 القول بالترادف وهو التحقيق والقول بتخصيص العلم بالمركبات وهي النسب  
 الثامة سواء كانت كليات أو جزئيات والمعرفة باليسائط وهي المفردات كذلك  
 وعلى هذا نقول علمت أن الانسان حيوان وأن ذبذبا قائم دون عرفتهم أو تقول عرفت  
 الانسان وزيدا دون علمتهم أو القول بتخصيص العلم بالكليات نسبيا أو غيرها  
 والمعرفة بالجزئيات نسبيا أو غيرها وعلى هذا نقول علمت أن الانسان حيوان  
 وعلمت الانسان دون عرفتهم أو تقول عرفت أن زيدا قائم وعرفت زيدا دون علمتهم  
 فظهر لك أنهم ما على ثانی القولين المرجوحين لا يمتنعان بالتصوّر خلافا لمن خصهما  
 فتدبر (قوله انتهى) أي كلام الشيخ سعد الدين (قوله إذا تقرر ذلك) أي  
 إذا ثبت ذلك في قرار وهو ذه السامع أو محله من السكاك فلا قول باعتبار المعنى  
 والثاني باعتبار الشمس واسم الإشارة راجع لكونها ساعية بقوله إذا تقرر ذلك  
 مرتبط بأول الكلام ليرتب عليه الجزاء كما أفاده الشيخ الأمير (قوله الابن) أي  
 بد أمه لأنه مقدم حتى عن الاب في الميراث وقوله وابن الابن في موضع الظاهر موضع  
 للضم والوزن كما قاله الاستاذ الحفني (قوله من أنزلا) أي في أي زمن نزل ابن  
 الابن فهو ما ظرف زمان أو أي زمن نزل ابن الابن فهم ما ناسبة عن المفعول المطلق  
 أو هو ما نزل ابن الابن فهو وارث فهم ما شرطية ولا يخفى أن الالف في نزل لا إطلاق  
 واعلم أن الفقهاء شبهوا عمود النسب بالشئ المبدئي من علو فأصل كل انسان أعلى  
 منه فلهذا يقولون في الأصل وإن علا وفرعه أسفل منه ولذلك يقولون في الفرع  
 وإن سفل وإن نزل ونحو ذلك فهو عكس الشجرة وذلك لأن مرتبة الأصول أرفع  
 من مرتبة الفروع في الشرف لا في الارث فتأدبوا مع الأصول يجعلهم في جهة العلو  
 وأيضا الاب مقدم على ابنه في الزمان وشأن المتقدم أن يكون أعلى من المتأخر  
 (قوله بدرجته) متعلق بنزلا وقوله أودرجات أي تنتين فأكثر فالمراد بالجمع  
 ما فوق الواحد وقوله بمحض الذكورة متعلق بنزلا أيضا لكن يلزم عليه متعلق  
 حرفي جرمعني واحد بعامل واحد ألا أن تجعل الباء الأولى للتعدي والثانية للأنسية  
 أي حال كونه ما تنسأ في حال نزوله بمحض الذكورة أي الذكور المحض أي الخالص  
 عن شوب النساء فهو من إضافة الصفة للوصف (قوله فخرج بذلك) أي  
 بقوله بمحض الذكورة وقوله ابن بنت الابن أي وأما ابن البنت فخرج بقول  
 المصنف وابن الابن وقوله ونحوه أي بنحو ابن بنت الابن وقوله من كل المخ بيان  
 لنحوه أي كابن ابن بنت الابن وابن بنت ابن الابن (قوله والجدة) أي يحتمل أن

أو الجزئيات انتهى والله  
 أعلم إذا تقرر ذلك فالأول  
 من العشرة (الابن) الثاني  
 (ابن الابن) الثالث بدرجته  
 أودرجات بمحض الذكورة  
 فخرج بذلك ابن بنت الابن  
 ونحوه من كل من في نسبه  
 لا بنت أبي (و) الثالث  
 (الاب) الرابع (الجدة)  
 أي من الاب  
 من جهة

الضمير في له عائد على الميت المعلوم من السياق والا قرب انه عائد على الاب وهو  
الاولى للوجهين الاتيين وقد اشار الشرح لاختيار هذا بقوله أي للاب ولما كان  
قد يتوهم أن الجدة للاب لا يشمل أبا الاب لان الجدة للاب لشخص أبواب الاب لذلك  
الشخص دفع الشرح ذلك التوهم بجعل اللام بمعنى من وقد ير المضاف حيث قال  
أي من الاب أي من جهته وحينئذ فلا إشكال لان الجدة من جهة الاب يشمل  
أبا الاب وكون اللام بمعنى من واقع في كلام العرب كما في قوله سمعت له صراخا  
أي منه (قوله وخرج به) أي بقوله له على جعل الضمير للاب وقوله الجدة من جهة  
الام أي الجدة المتصلة للميت من جهة الام فيشمل أباها وأبا أبيها وإن علف قوله كما في  
الام أي وكأني أبي الام (قوله وإن علفا) أي الجدة وقوله أي بمحض الذكور أي  
حال كونه متلبسا بمحض الذكور رأي بالذكور المحض فهو من إضافة الصفة  
للموصوف كما مر ((قوله وهكذا)) لا حاجة إليه بعد الكاف وقد يقال انه للتوكيد  
ولدفع توهم أن الكاف استقصائية (قوله وخرج بذلك) أي بقوله بمحض  
الذكور وقوله كل جذ أدلى بأشئ أي من جهة الاب كما في أم الاب وأما الجدة الذي  
أدلى بأشئ من جهة الام كما في الام فقد خرج بقول الناظم له على جعل الضمير  
للاب كما مر (قوله وإن ورثت) أي سواء ورثت تلك الانثى أم لا فالاولى  
كما في أم الاب فان الانثى التي أدلى بها ترث والثانية كما في أم أبي أم الاب فان  
الانثى التي أدلى بها لا ترث لكونها أدلت بذكر بين أنثيين (قوله وما قررت به) من  
جعل الضمير في قوله له عائد الى الاب أي حيث قال أي للاب وقوله اولى من عوده  
الى الميت قال بعضهم في عود الضمير الى الميت مناسبة للضميرين الاتيين في قول  
الناظم المدلى اليه وفي قوله وابن العم من أبيه فان الشرح جعله ما راجع من الميت  
وأبضا اذا جعل الضمير عائدا الى الميت دخل في عبارة الناظم أبواب الاب بلاته كلف  
بمخلافه على جعله عائدا الى الاب فانه لم يدخل في عبارة الناظم الابنة كلف وقد  
تقدم بيانه (قوله للوجهين) لا يخفى أنه لم يأت بالوجهين على نمط واحد ولو قال  
أحدهما أنه لو أعاد الضمير الى الميت لم يعد الى مذكور في اللفظ لوافق الثاني أو قال  
والثاني أنه على عوده الى الاب يخرج الجدة أبو الام لوافق الاول فتدبر (قوله  
أحدهما أن فيه عود الضمير الى مذكور في اللفظ) أي بمخلافه على جعله عائدا  
على الميت فانه ليس فيه عود الضمير الى مذكور في اللفظ بل الى معلوم من المقام  
وقوله والثاني أنه لو عاد للميت لم يخرج الخ أي بخلاف ما لو عاد لالاب فانه  
يخرج به الجدة المذكور وقوله في الجدة أبو الام يدل من الجدة وقوله الآن يقال

ويخرج به الجدة من جهة  
الام كما في الام وقوله (وان  
علفا) أي بمحض الذكور  
كما في أبي اب وأبيه وهكذا  
ويخرج بذلك كل جذ أدلى  
بأشئ وإن ورثت وما قررت به  
من جعل الضمير في قوله له  
عائدا الى الاب اولى من  
عوده الى الميت للوجهين  
أحدهما أن فيه عود الضمير  
الى مذكور في اللفظ والثاني  
أنه لو عاد للميت لم يخرج به  
الجدة أبو الام الآن يقال الجدة  
أبو الام ليس جده حقيقة

الجد الخ فيكون خارجا من أول الامر وقوله ليس جدا حقيقة أي لان النسب ليس  
 الالاء وأيضاً فجعل آل في الجد للعهد يخرج الجد أبا الام كما يدل له قول الناطم  
 معروفة مشتهرة لان المعروف عند الفرضيين ان الجد الوارث اسماءها والجد من  
 جهة الاب لامن جهة الام (قوله والخامس الاخ الخ) لا يخفى ان الناطم بصدده عدد  
 العشرة الوارثين من الرجال وصنيع الشرح مناسب لما هو بصدده بحيث قال  
 والخامس الاخ فجعل الاخ خبر المبتدأ محذوف وعليه فقول الناطم قد أنزل الله به  
 القرآن كالتعليل لما قبله بخلاف ما قد يتوهم من كلام الناطم من ان الاخ مبتدأ  
 وقد أنزل الله به القرآن باخبر فان هذا ليس مناسباً لما هو بصدده (قوله أي سواء  
 كان من جهة الاب فقط الخ) علم من ذلك ان الاخوة ثلاثة أصناف الاخوة  
 الاشقاء ويقال لهم بنو الاعيان سمو بذلك لانهم من عين واحدة أي أب واحد  
 وأم واحدة والاخوة للاب ويقال لهم بنو العلات سمو بذلك لان الرجل علان زوجته  
 الثانية بعد الاولى فهو يشبه العمل وهو الشرب الثاني بعد النهل وهو الشرب  
 الاول والاخوة للام ويقال لهم بنو الاخياف سمو بذلك لانهم من اخلاط الرجال  
 لامن رجل واحد والاخياف الاخلاط ذكره في اللؤلؤة في غير هذا المحل (قوله  
 وهو الاخ الشقيق) سمي بذلك لمشاورته في شق النسب فكأنهما انشقا من شيء  
 واحد (قوله قد أنزل الله به القرآن) أي بارثبه والبناء بمعنى في أوباء الملابس وقد علمت  
 ان هذا كالتعليل لما قبله (قوله اما الاخ للام ففي قوله تعالى الخ) أي اما ارث  
 الاخ للام فقد أنزله الله في قوله تعالى الخ وقوله وان كان رجل يورث الخ يحتمل  
 أن كان ناقصة ورجل اسمها وكلاهما وحيتمل انها تامة ورجل فاعل بها  
 وكلاهما حال من الضمير المستتر في يورث وعلى كل فجملة يورث صفة لرجل وقوله  
 أو امرأة عطف على رجل وفيه الحذف من الثاني لدلالة الاول أي يورث كلاله  
 وجملة وله أخ أو أخت في محل نصب على الحال وأورد الضمير لان العطف بأوفرجعه  
 في الحقيقة أحدهما ولذلك أتى بالضمير مذكراً ويحتمل انه عائد على الميت  
 المورث لتقدم ما يدل عليه والكلاية هو الميت الذي لا والد له ولا ولد من تكلمه  
 النسب ذهب بطريقه وهما الوالد والولد وهذا أشهر الاقوال العشرة في معناها  
 (قوله أي من أم) هذا تخصيص للآية واستدل على ذلك بقوله كما قرئ به  
 في الشواذ فالكافي بمعنى لام التعليل وما مصدرية أي للقراءة به في الشواذ والقراءة  
 الشاذة تكبر الواحد في الاحتجاج بها على الصحيح اذ مثل ذلك لا يكون الا بتوقيف  
 وخالف في ذلك النووي في شرح مسلم فقال انها ليست تكبر الواحد لانهم لم تنقل

(و) الخامس (الاخ من أي  
 الجهات كانا) أي سواء كان  
 من جهة الاب فقط أو من  
 جهة الام فقط أو من جهة  
 معا وهو الاخ الشقيق (قد  
 أنزل الله به القرآن) أما الاخ  
 للام ففي قوله تعالى وان كان  
 رجل يورث كلاله أو امرأة  
 وله أخ أو أخت أي من أم  
 كما قرئ به في الشواذ

الاعلى وجه انها قرآن والقرآن لا يثبت الا بالتواتر وهي غير متواترة فلم تثبت قرآنا  
واذا لم تثبت قرآنا لم تثبت خبرا اهـ والحق انها تكبر الواحد (قوله واما الاخ  
للأبوين والاخ للاب ففي قوله تعالى الخ) أى واما ارث الاخ الأبوين وارث الاخ للاب  
فقد أنزله الله في قوله تعالى الخ وقوله وهو أى الاخ لأبوين أو لأب لانهم أجمعوا على  
انه هذه الآية في الاخوة لأبوين أو لأب وفي ذلك مع ما تقدم من حمل الآية الاولى  
على الاخوة للام جمع بين الآيتين كما قاله شيخ الاسلام اذ لو حلت كل آية على  
مطلق الاخوة كانت الاخيرة ناسخة للاولى ولم يعكس اقوة لاخوة أبوين أو لأب  
على الاخوة للام (قوله المدلى) أى المنتسب وهو صفة للاخ وقوله اليه متعلق  
بالمدلى والضمير عائدا للميت المعلوم من المقام كما قاله الشرح ووجه ذلك كما قاله  
شيخ الاسلام في شرحه على الكفاية انه اذا أطلقت النسبة فهي الى الميت فان  
أريد غيره صرح به فاذا أطلق الاخ مثلاً فالمراد أخو الميت وقوله بالاب متعلق بالمدلى  
وهو صادق بصورتين كما أشار اليه الشرح بقوله وحده الخ وقوله وهو ابن الاخ  
للأب أى ابن الاخ المدلى بالاب وحده وهو ابن الاخ للاب وقوله أو مع الخ عطف  
على قوله وحده وقوله وهو ابن الاخ لأبوين أى ابن الاخ المدلى بالاب مع الادلاء بالام  
هو ابن الاخ لأبوين (قوله فخرج بذلك) أى بقوله المدلى اليه بالاب وقوله المدلى  
بالام وحدها أى المدلى الى الميت بالام وحدها وقوله وهو ابن الاخ من الام أى وابن  
الاخ المدلى بالام وحدها وهو ابن الاخ من الام (قوله فاسمع سمع تدبر) أى  
تأمل للعسافى وقوله وتفههم أى ادراك للمعنى وقوله واذا عان أى رضى قلبي بها وأشار  
الشرح بقوله سمع تدبر وتفههم واذا عان الى انه ليس مراد المصنف الأمر بالسماع  
طلاقاً لانه لا ينفع الا اذا كان كذلك وقوله مقالة مصدر ميمي بمعنى القول كما أشار  
اليه الشرح بقوله أى قولاً وقوله صادقاً أخذه من قوله ليس بالكذب وكان الاولى  
تأخير عنه ليكون كالتفسير له ولان تقديمه يخرج قوله ليس بالكذب عن  
التأسيس الى التأكيذ والاقول أولى من الثانى (قوله لانه مجمع عليه) علة لقوله  
صادقاً ليس بالكذب وقوله لوروده الخ سند للاجماع وقوله أو غير ذلك كالقياس  
(قوله والخبر) مبتدأ وقوله وان كان فى الأصل محتملاً للكذب حال فالاولو للحال  
وان وصلية والمراد من قوله فى الأصل فى ذات الخبر قطع النظر عن قائله أى والحال  
انه فى حد ذاته محتمل للكذب عقلاً وان كان الخبر لا يدل الاعلى الصدق واقتصر  
على الكذب مع ان الخبر محتمل للصدق والكذب لانه منشأ الاعتراض وقوله  
ليكن اخبار البارى الخ استدراك على محذوف كما ان خبر المبتدأ محذوف

وأما الاخ للأبوين والاخ  
للأب ففي قوله تعالى فى آخر  
سورة النساء وهو يرثها  
ان لم يكن لها ولد (و) السادس  
(ابن الاخ المدلى اليه) أى  
الميت المعلوم من المقام  
(بالأب) وحده وهو ابن الاخ  
للأب أو مع الادلاء بالام  
أيضاً وهو ابن الاخ للأبوين  
وخرج بذلك المدلى بالام  
وحدها وهو ابن الاخ من  
الام (فاسمع) سماع تدبر وتفههم  
واذا عان (مقالاً) أى قولاً  
صديقاً (ليس بالكذب)  
لانه مجمع عليه لوروده  
فى القرآن العظيم والاخبار  
الحيصة وغير ذلك والخبر  
وان كان فى الأصل محتملاً  
للكذب ليكن اخبار البارى  
تعالى وأخبار الرسل عليهم  
الصلاة والسلام مقطوع  
بصحتها وكذا ما أجمع عليه  
أوتواتر

والتقدير والخبر وان كان محتملا لا الكذب لا يمتنع له هذا وانما يمتنع له لو كانت اخبار  
الباري واخبار الرسل عليهم الصلاة والسلام غير مطوع بصدقها المكن اخبار  
الباري الخ والغرض بهذه العبارة الجواب عما يقال ان ما في القرآن والاخبار الواردة  
عنه صلى الله عليه وسلم خبر والخبر محتمل لا الكذب فلا يكون الاجماع المستند  
لما في القرآن والاخبار منتجا لكون ما ذكره المصنف قولاً مصادقاً ليس بالمكذب  
وحاصل الجواب ان احتمال الخبر للكذب من حيث ذاته بقطع النظر عن قائله  
وما هنا منظور لقائله وهو مطوع بصدقه وقوله مقطوع بصحتها الانسب بصدقها  
فيكون الاجماع المستند اليها منتجا لصدق وقوله وكذا ما أجمع عليه أى كالقياس  
فانه مجمع عليه وهذا راجع لقوله سابقاً أو غير ذلك وقوله أو تواتر أى من غير الاخبار  
لثلاثين رجع الاخبار المتواترة وذلك كالاخبار بأن مكة موجودة (قوله والسابع  
والثامن الخ) انما جمعهم الشرح معاً ولم يقل والسابع الم والثامن ابن الم  
كسابق الكلام ولا حقه الاشارة الى ان قوله من أبيه راجع له ما عاقلوا  
قال ما تقدم ليوم انه راجع لابن الم فقط وقوله والم وابن الم فيه اظهار في مقام  
الاضمار للوزن وقوله من أبيه أى وحده أو مع الام والضمير راجع للميت كما قاله  
الشرح وقد تقدم ان النسبة عند الاطلاق تنصرف للميت (قوله والمراد الخ) انما  
قال والمراد الخ لان الم من جهة أب الميت وابن الم من جهة أب الميت يصدقان بأن  
أبيه لأمه وابن أخى أبيه لأمه فالأول يقال له عم من جهة أبي الميت والثاني يقال له  
ابن الم من جهة أب الميت فدفع ذلك بقوله والمراد الخ وقوله خرج بذلك الخ أى  
بواسطة المراد الذى بينه الشرح وقوله الم للام أى اخو أب الميت لأمه وقوله وبنوه  
أى بنو الم للام (قوله فاشكر لذي الخ) أى بالدعاء له أو بالذكر الجميل أو نحو ذلك  
كالصدق عنه فجزاه الله خيراً ورجه رجوة واسعة (قوله أى الاختصار)  
تفسير للايجاز بناء على تراء فهم ما كما مر وقوله أى الايقاظ تفسير للتنبيه لغة  
واما اصطلاحاً فهو عنوان البحث اللاحق تفصيلاً المفهوم من الكلام السابق  
اجمالاً (قوله فانه ينهى الخ) علة لقوله فاشكر الخ وقوله على هؤلاء الورثة  
في بعض النسخ عن هؤلاء الورثة وعليهم ما كتب الخ في وعن فهمنا معنى على  
فان مادة التنبيه انما تتبع دى بها وقوله بعبارة مختصرة أى موجزة (قوله وسبأني  
في معنى ذلك) أى في معنى الشكر وقوله أما حديث شريفة أراد بالجمع ما فوق  
لواحد لان الذى ذكره هناك حديثان فقط وهما قوله صلى الله عليه وسلم من منع  
اليه معروف فقال لغسله جزاك الله خيراً فقد أبلغ في الثناء وقوله عليه الصلاة

(و) السابع والثامن (الم)  
ابن الم من أبيه (أى الميت)  
والمراد عدم الميت أخو أبيه  
شقيقة وعمه أخو أبيه لأبيه  
وأبنائهما وخرج بذلك الم  
للأم وبنوه (فاشكر لذي الخ)  
أى (الايجاز) أى  
الاختصار (والتنبيه) أى  
الايقاظ فانه ينهى الخ  
هؤلاء الورثة بعبارة مختصرة  
وسبأني في معنى ذلك  
أما حديث شريفة عند قوله  
واشكر فاطمه



والسلام من منعه اليه معروف فليكا فته فان لم يستطع فليذ كره فن ذ كره فقد  
شكره (قوله فجزاه الله خيرا) أى أعطاه ثوابا عظيما جزاء على ذلك وقوله ورحمه  
رحمة واسعة أى وأحسن اليه احسانا واسعا كثيرا وهذا شكر من الشارح للناظم  
كما صنعاه (قوله المعتق) أى حقيقة أو حكما كما أشار لذلك بقوله ذوالولاء فانه وصفه  
بذلك دفعا لما يتوهم من انه قاصر على مباشرة العتق وقد وضح ذلك الشرح بقوله  
ولما كان المراد به الخ وقوله المعتق وعصبته أى المتعصبين بأنفسهم كما قيده بذلك بعد  
وقوله وصفه الخ جواب لما أى ولو كان المراد به المباشر للعتق فقط لم يمتح لهذا الوصف  
لعلمه من المعتق اذ الولاء له وقوله من المعتق وعصبته الخ يبين ان لذى الولاء وقوله  
المتعصبين بأنفسهم احتراز عن عصبته غير المتعصبين بأنفسهم بل بالغير ومع الغير  
فلا ارث لهم بالولاء كما قال المصنف

وليس في النساء طرأ عصبه الا التي منعت بعتق الرقبه

(قوله فجملة الذكور الخ) هذا اجمال بغد تفصيل وعلم منه ان المراد بالرجال  
مطلق الذكور كما تقدم التنبيه عليه وقوله المجمع على ارثهم أى بخلاف المختلف  
في ارثهم من ذوى الارحام لكن هذا يغنى عنه ما سبق أول الباب وانما أعاده  
لطول الفصل ولئلا يغفل عنه وقوله بالاختصار متعلق بقوله العشرة وأتى به وان  
علم مما سبق عقب قوله والوارثون من الرجال توطئة لما بعده (قوله واما باليسط  
فخمسة عشر) مقابل لقوله والوارثون بالاختصار عشرة (قوله الابن وابنه)  
هذان من أسفل النسب وقوله والاب والجد هذان من أعلاه وقوله والاخ الشقيق  
الى قوله وابن العم للاب تسعة بدخول النخاية وهؤلاء من حواشيه وقوله والزوج  
وذو الولاء هذان من غير النسب (قوله ومن عدا هؤلاء من الذكور فن ذوى  
الارحام) المناسب في المقابلة فن المختلف في ارثهم وهم ذوو الارحام وقوله كابن البنت  
محتراز ابن الابن وقوله وأب الام محتراز اب الاب وقوله وابن الاخ للام محتراز ابن الاخ  
الشقيق أولاب وقوله والعم للام وابنه محتراز العم الشقيق أولاب وابنه ما وقوله  
والخال لم يحتراز عنه فيما تقدم بشيء (قوله ونحوهم) لاحاجة اليه مع الاثنان  
بالكاف فى أول الامثلة الا انه أتى به للتوكيد ولئلا يتوهم ان الكاف استقصائية  
والحاصل ان ذوى الارحام ثلاثة عشر ستة ذكور وهم ابن البنت وابن الاخ للام  
والعم للام وابنه والجد من قبل الام والخال وسبعة من النساء وهن العممة والخاله  
وابنة البنت وأم الجدة الساقط وبنت العم وبنت الاخ وبنت الاخت وسيأتى كيفية  
توريثهم ان شاء الله تعالى (قوله ولما أنهى الكلام الخ) دخول على كلام

فجزاه الله خيرا ورحمه رحمة  
واسعة (و) التاسع (الزوج  
(و) العاشر (المعتق) ولما  
كان المراد به المعتق وعصبته  
وصفه بقوله (ذو) أى  
صاحب (الولاء) من المعتق  
وعصبته المتعصبين بأنفسهم  
(فجملة الذكور) المجمع  
على ارثهم (هؤلاء) العشرة  
بالاختصار واما باليسط  
فخمسة عشر الابن وابنه  
وان نزل والاب والجد أبوه  
وان عدلوا الاخ الشقيق  
والاخ للاب والاخ للام  
وابن الاخ الشقيق وابن  
الاخ للاب والعم الشقيق  
وابن العم للاب والزوج وذو  
الولاء من عدا هؤلاء من  
الذكور فن ذوى الارحام  
كابن البنت وأب الام وابن  
الاخ للام والعم للام وابنه  
والخال ونحوهم ولما أنهى  
الكلام على الذكور  
المجمع على ارثهم شرع  
بذكر النساء المجمع على  
ارثهن

المصنف وقوله شرع جواب لما وقوله فقال معطوف على شرع وقوله المجمع على  
 تور يثنى احترز عن ذوات الارحام (قوله والوارثات من النساء) بسكون الهاء  
 لا وزن كما مر والنساء اسم جمع لا واحد له من لفظه وقوله بالاختصاص اى  
 واما بالبسط فعمارة كما سيأتى (قوله لم يعط اثني غير من الشرع) اى ذوا الشرع  
 فهو على تقدير مضاف اوان الشرع بمعنى الشارع وغيرهن اما صفة لاثني اوجال  
 منها وساغ مجيء الحال من النكرة لوقوعها في حيز اثني وقوله اى عطاء مجع عليه  
 اى الشرع به تحكيما لقول المصنف لم يعط اثني غير من الشرع فان الشرع أعطى  
 ذوات الارحام عند من قال بتور يثنى وتوضيح ذلك ان المصنف في كلام المصنف  
 انما هو اعطاء الشرع اثني غير من اعطاء مجع عليه فلا ينافى انه أعطى اثني غير من  
 اعطاء مختلفا فيه (قوله فان ذوى الارحام الخ) مهلة المحذوف والتقدير برفلا ترد  
 ذوات الارحام فان ذوى الارحام الخ والمراد بذوى الارحام ما يشمل ذوات الارحام  
 بدليل قوله من الذكور والاناث ومحل التعليل انما هو الاناث فذكر الذكور  
 زيادة فائدة (قوله فالاولى من النساء الخ) اى اذا اردت بيان النساء السبع  
 فاقول لك الاولى من النساء الخ (قوله وان نزل أبوها) هو اولى من قول  
 بعضهم وان نزلت لانه يشمل بنت بنت الابن وقوله بمحض الذكور احترز عن التي  
 نزل أبوها لا بمحض الذكور كبنات ابن بنت الابن (قوله أم مشفقة) هو بيان  
 للسان بترث ولو كانت غير مشفقة وجعله بعضهم احتراز عن القاتلة لانها غير  
 مشفقة لكن هذا خلاف المتبادر اذ القاتلة تقدم حكمها في الموانع فالظاهر انه لبيان  
 الشان كما نبه عليه الشرح وقوله من أشفقت اى مأخوذ من أشفقت اى من  
 مصدره وهو الاشفاق وقوله خفت تفسير لا شفقت وقوله والاسم منه الشفقة اى  
 اسم المصدر من الاشفاق المدلول عليه بالفعل الشفقة فهى اسم مصدر وقوله والام  
 من شأنها ذلك اى من حالها ومقتضاها الاشفاق فلذلك وصفها المصنف بقوله مشفقة  
 وهى ايمان الشان كما علمت (قوله بانيات الهاء) اى التي هى التاء وسميت هاء  
 لانه يوقف عليها هاء (قوله وهو الاولى فى الفرائض) انما لم يكن متعينا لحصول  
 التمييز بغير الهاء كصريح الوصف وجعله بعضهم متعينا فان قيل لم تثبت التاء  
 فى قوله تعالى ولا لكم نصف ما ترك أزواجكم مع تعلقه بالفرائض أجيب بأن القرينة  
 أغنت عن اثباتها وتلك القرينة عود ضمير جمع الاناث عليهن فى قوله تعالى ان لم  
 يكن لمن ولد وخطاب جمع الذكور فى قوله تعالى ولا لكم نصف الخ فان قيل  
 فى كلام الناظم قرينة وهى قوله والوارثات من النساء فهى الاستغنى بها عن اثبات

فقال (والوارثات من  
 النساء) بالاختصاص (جمع  
 لم يعط اثني غير من الشرع)  
 اى عطاء مجع عليه  
 فان ذوى الارحام من  
 الذكور والاناث فى ارشاد  
 خلاف سند كره آخر  
 الكتاب ان شاء الله تعالى  
 فالاولى من النساء السبع  
 (بنت و) الثانية (بنت ابن)  
 وان نزل أبوها بمحض  
 الذكور (و) الثالثة (أم  
 مشفقة) من أشفقت على  
 الشئ خفت عليه والاسم  
 منه الشفقة والام من  
 شأنها ذلك (و) الرابعة  
 (زوجة) بانيات التاء وهو  
 الاولى فى الفرائض

للتمييز وان كان الاشهر الافصح تركها (و) الخامسة (جدة) من جهة (١١٠) الام أو من جهة الاب عن تفصيل

التاء أجيب بأنه أتى بها للإشارة الى انها مضافة في الفرائض في الجهة والوزن أيضا  
انتهى حنفى (قوله للتمييز) أي بين الذكر والانثى ولذلك استحسنه الشافعي  
في الفرائض وقوله وان كان الافصح والاشهر تركها الواو والحاء وان وصلية (قوله  
من جهة الام أو من جهة الاب) أي أو من جهتهما فأوماذة خلت تجوز الجمع (قوله  
وهو) أي التفصيل (قوله مجمع عليهم) أي على ارثهما (قوله فلا ترث عند  
المالكية) أي لان الجدة لا ترث عندهم الا التي اقصت بالام وأمهاتها والتي  
اقتصت بالام وأمهاتها (قوله فلا ترث عند الحنابلة) أي ولا ترث عند المالكية أيضا  
كما علمت بالاولى من التي قبلها (قوله فيرث جميع من ذكرنا) أي من أم الام وأمهاتها  
وأم الاب وأمهاتها وأم أبي الاب وأم أبي أبي الاب وقوله وكذا كل جدة تدلى بذكر  
وارث أي فانها ترث (قوله واما الجدة الخ) مقابل لقوله وكذا كل جدة تدلى  
بذكر وارث فان هذه أدلت بذكر غير وارث سواء كانت من جهة الام كأم أبي  
الام أو من جهة الاب كأم أبي أم الاب وقوله ويعبر عنها بالجدة الخ ويعبر عنها  
أيضا بالجدة الفاسدة وبالجدة الساقطة وقوله المدلية بذكر غير وارث أي ارناسها  
عليه فلا ينافي انه وارث ارناسها لفا فيه لانه من ذوى الارحام وقوله فهي من ذوى  
الارحام الاولى فهي من ذوات الارحام الا أن يقال المراد بذوى لارحام ما يشمل  
ذوات الارحام (قوله معتقه) فنرث عتيقةها ومن انتهى اليه بنسب كانه أو ولاء  
كعتيقه فليس ارثها خامس بمن باثرت عتيقه ولم يقل ذوات الولاء كما قال في المتن  
ذو الولاء للإشارة الى انه لا عصبية من النساء في الولاء الا المعتقة وهذا أولى من قوله  
في الأولوة اما ضرورة النظم أو لانه حذف من هنا دلالة ما سبق عليه (قوله  
وكذا عصبتهما الخ) اعترض بأنه ان أراد عصبتهما من الذكور كما هو ظاهر وقوله  
المتعصبين بأنفسهم فلا محل لذلك هنا لان الكلام في ارث النساء وان أراد عصبتهما  
من النساء مع التجوز في قوله المتعصبين بأنفسهم فلا يصح اذ لا عصبية من النساء  
في الولاء الا المعتقة كما علمت وأجيب باختصار الاول كما هو الظاهر ويجعل مجرد  
فائدة بقطع النظر عن المقام واختيار الثاني ويحمل على معتقة المعتقة والجمع  
باعتبار ما كان تعقدها كأن تعق ثلاث من النساء أمة وتلك الامة أعتقت أمة  
فتدبر (قوله بالاختصار) لا حاجة اليه لعله من قوله بالاختصار عقب قوله  
والوارثات من النساء الا أن يقال أعاده توطئة لقوله واما عتقهن بالبسط (قوله  
فعشرة) ثلاث منهن يرثن من أعلى النسب وهي الام والجدة من قبلها والجدة  
من قبل الاب واثنان من أسفلهما وهما البنت وبنت الابن وثلاث من الحواشي وهن

وهو ان أم الام وأمهاتها  
المدليات بأنات خالص وأم  
الاب وأمهاتها المدليات  
بأنات خالص مجمع عليهم ما  
فان أدلت الجدة بالجدة كأم  
أبي الاب فلا ترث عند  
المالكية وترث عند الحنابلة  
وان أدلت بأبي الجدة كأم  
أبي أبي الاب فلا ترث عند  
الحنابلة وأمام ذهبنا  
ومذهب الحنفية فيرث  
جميع من ذكرنا وكذا كل  
جدة تدلى بمجد وارث وأما  
الجدة التي تدلى بذكر بين  
أثنين ويعبر عنها لجدة  
المدلية بذكر غير وارث  
فهى من ذوى الارحام  
باتفاق الاثمة الاربعة  
وستأتى في كلام المصنف  
ان شاء الله تعالى (و)  
السادسة (معتقه) وكذا  
عصبتهما المتعصبون بأنفسهم  
كاسيأتى (و) السابعة  
(الاخت من أى الجهات  
كانت) أى سواء كانت  
شقيقة أو لاب أو لام (فهذه  
عدتهن) بالاختصار (بانت)  
أى ظهرت وأما عدتهن  
بالسطر ف عشرة البنات وبنت  
الابن والام والجدة من قبلها

فائدة اذا انفرد واحد من  
 الذكور ورث جميع المال  
 الا الزوج والاخ للام وكل  
 من انفردت من النساء  
 لا تحوز جميع المال الا  
 المتقنة ومن يقول من  
 العلماء بالرد يقول كل من  
 انفرد من الرجال يحوز  
 جميع المال الا الزوج  
 فقط وكل من انفردت من  
 النساء تحوز جميع المال  
 الا الزوج. فلو اذا اجتمع  
 كل الرجال ورث منهم ثلاثة  
 الابن والاب والزوج واذا  
 اجتمع كل النساء ورث منهن  
 خمسة البنات وبنات الابن  
 والام والزوجة والاخت  
 الشقيقة أو يمكن الجمع من  
 الصنفين ورث الابوان  
 والولدان وأحد الزوجين  
 وسقط من عدا ما ذكر  
 لما استعرفه في الحجب والله  
 أعلم ولما أنهى الكلام  
 على الورثة من الذكور  
 والانات شرع به  
 كل ما يرثه واحد منهم

الاخت من الابوين والاخت من الاب والاخت من الام واثنان من غير النسب  
 وهما الزوجة وذات الولاء وبعضهم يزيد واحدة وهي مولاة المولاة ويجعل الوارثات  
 بالبسط احدى عشرة (قوله فائدة) ذكر فيها حكم انفرد واحد من الذكور  
 أو واحدة من النساء وحكم اجتماع كل الرجال أو كل النساء أو يمكن الجمع من  
 الصنفين (قوله اذا انفرد واحد من الذكور ورث جميع المال) أي لانه عاصب  
 وحكم العاصب انه اذا انفرد حاز جميع المال وقوله الا الزوج والاخ للام أي مالم  
 يكن كل منهم ابن عم والا ورثا جميع المال فرضا وقه صيبا (قوله وكل من انفردت  
 من النساء لا تحوز جميع المال) أي لانها ليست عصبية وقوله الا المتقنة أي فانها  
 اذا انفردت تحوز جميع المال لانها عصبية (قوله ومن يقول الخ) أي هذا عند  
 من يقول من العلماء بعدم الرد ومن يقول الخ (قوله الا الزوج فقط) أي دون  
 الاخ للام فانه اذا انفرد يحوز جميع المال فرضا ورثا واما الزوج فلا يرث عليه مالم  
 يكن ذا رحم لان الرد انما يستحق بالرحم وكذا يقال في قوله الا الزوجة (قوله  
 واذا اجتمع كل الرجال ورث منهم ثلاثة) أي وما عداهم محبوب بالابن والاب فيجعل  
 كأن الميت خلف هؤلاء الثلاثة فقط ومثلهم من اثني عشر لان فيهما ربعا وسدسا  
 والسدس والرابع من اثني عشر فالزوج الربع ثلاثة والاب السدس اثنان  
 والابن الباقي وهو سبعة (قوله واذا اجتمع كل النساء ورث منهن خمسة) أي  
 وما عداهن محبوب فالجدة محبوبة بالام وذات الولاء محبوبة بالاخت الشقيقة  
 مع البنات كما حجت بها الاخت للاب والاخت للام محبوبة بالبنات ومثلهم  
 من أربعة وعشرين لان فيهما ثلثا وسدسا وهما من أربعة وعشرين فلبنات  
 النصف اثني عشر ولبنات الابن السدس تسعة والثلثين وهو أربعة وللأم  
 السدس أربعة أيضا وللزوجة الثلث ثلاثة يبقى واحد تأخذه الاخت لانها عصبية  
 مع الغير كما قال المصنف والاخوات ان تكن بنات فهن معهن معصيات (قوله  
 أو يمكن الجمع من الصنفين) أي بأن اجتمع كل الذكور وبقية الاناث  
 فيما اذا ماتت الزوجة أو كل الاناث مع بقية الذكور فيما اذا مات الزوج وقوله  
 ورث الابوان والولدان وأحد الزوجين أي الذكر ان كان الميت أنثى والاثنى ان كان  
 الميت ذكرا والمسئلة الاولى من اثني عشر لان فيهما سادسا وسدسا فالزوج الربع  
 ثلاثة والابوين السدسان أربعة يبقى خمسة للابن والبنات ليست منقسمة على  
 ثلاثة رؤس لان الابن برأسين والبنات برأس تضرب الثلاثة في اثني عشر يسبعة  
 وثلاثين فالزوج ثلاثة في ثلاثة تسعة والابوين أربعة في ثلاثة باثني عشر يبقى

خمس عشرة فللابن عشرة والبنات خمسة فأصلها من اثني عشر وتصح من ستة وثلاثين والمسئلة الثانية من أربعة وعشرين لان فيه اثنا وسدس فللزوجة الثمن ثلاثة والاخوين السدس ثمانية يبقى ثلاثة عشر ليست منقسمة على الابن والبنات فانكسرت على ثلاثة رؤس تضرب الثلاثة في الاربعة والعشرين باثنين وسبعين فللزوجة ثلاثة في ثلاثة بتسعة وللأبوين ثمانية في ثلاثة بأربعة وعشرين يبقى تسعة وثلاثون فللابن ستة وعشرون والبنات ثلاثة عشر وأشعر قوله أو يمكن الجمع بأنه لا يمكن اجتماع كل الصنفين لانه لا يمكن اجتماع الزوج والزوجة ولا ترد مسئلة الملقوف وهي ما لو كان هناك شخص ملقوف فأقام رجل بينة بأنه زوجته وهؤلاء أولاده منها وأقامت امرأة بينة بأنه زوجها وهؤلاء أولادها منه فكشف عنه فاذا هو خنثى له آلتان لان الاصح ما قاله الاستاذ أبو طاهر ان بينة الرجل مقدمة لان لحوق الأولاد بالزوجة بطريق المشاهدة ولحوقهم بالاب أمر حكمي ولا يقال هذه الشهادة انما تفيد لحوق الأولاد بالملقوف لأن الرجل الزوج لانا نقول حيث لحقها الأولاد قطع بأنها أنثى فهي زوجة بمقتضى الشهادة وقيل الارث لكل من المدعين وأولادها فالزوج يدعى الربع فتنازعه الزوجة في نصفه وهو الثمن فيقسم بينهما بمقتضى دعواها وأولاد الزوجة ينازعونه في نصفه الآخر بناء على انه الفاضل بعد أمهم فيقسم بينهما وبينهم ونصيب الابوين لا يختلف والباقي بين الأولاد من الغريقين وتوضيح ذلك أن أصل المسئلة باعتبار ربع الزوج مع سدس أحد الابوين اثنا عشر لوجود الربع والسدس فيها فللزوجة الربع ثلاثة يقسم نصفها بينه وبين الزوجة ويقسم نصفها لآخر بينه وبين أولادها فللزوجة ربعها وأولادها كذلك ولاربع لها صحح فيضرب مخرجها وهو أربعة في اثني عشر بثمانية وأربعين وأصلها باعتبار ثمن الزوجة مع سدس أحد الابوين أربعة وعشرون فيتنازع الزوج مع الزوجة في ثمنها وهو ثلاثة فتقسم بينهما وبينه ويترك كل من الثلاثين لان نصف له صحح فيضرب مخرجها وهو اثنان في أربعة وعشرين بثمانية وأربعين فعلى كل من الأصلين تقسم من ثمانية وأربعين للزوج منها ستة وللزوجة ثلاثة ولأولادها ثلاثة ولكل من الابوين السدس ثمانية يبقى عشرون تقسم بين أولاد الزوج وأولاد الزوجة فلكل عشرة ولأولاد الزوجة الثلاثة التي أخذوها من أجل المنازعة مع الزوج تضم لعشرتهم فيكمل لهم ثلاثة عشر فاذا فرض أن الأولاد من كل من الجهتين خمسة فالثلاثة عشر

لا تقسم عليه فتضرب عدد در و سهم الخمسة في الثمانية والاربعين يحصل ما تان  
وأربعون فن له شيء من الثمانية والاربعين أخذه ضر وباقى جز السهم وهو  
خسة قتل الزوج ستة في خمسة بثلاثين والزوجة ثلاثة في خمسة بخمسة عشر  
ولكل من الابوين ثمانية في خمسة بأربعين ولأولاد الزوج عشرة في خمسة  
بخمسين لكل منهم عشرة ولأولاد الزوجة ثلاثة عشر في خمسة بخمسة وستين  
لكل منهم ثلاثة عشر فالجملة ما تان وأربعون هذا توضيح ما في الأولوة عن شيخ  
الاسلام (قوله مقدمة الارث الخ) أى حال كونه مقدما لأرث الخ وقوله  
لقد قدمه على التعصيب اعتبارا أى في الاعتبار فيعتبر أولا الارث بالغرض ثم يعتبر  
الارث بالتعصيب لانه لا يعرف ما يعطى للعاصب الا بعد معرفة ما يعطى لصاحب  
الفروض وان جاز اعطاء العاصب أولا وقوله وان كان الارث بالتعصيب أقوى أى  
لان الوارث به قد يستحق كل المال ولان ذا الفرض انما فرض له لضعفه لثلاثة عشر  
القوى ولهذا كان أكثر من فرض له الاناث وهذا ما جزم به الرشيدى في شرح  
الجمهرية واختاره الشرح في شرح الترتيب حيث قال وهذا هو الذى ينبغي اعتماده  
وجزم ابن المصنف في شرح الاشبهة بالعكس لعدم سقوطه بضيق التركة وهذا هو  
المشهور والخلاف فى ذلك مما لا يظهروه مرة (قوله فقال) عطف على شرح  
(قوله باب الفروض المقدرة) أى باب بيانها ومعنى الفروض الانصباء المقدرة  
لكن يرتكب فيها التجريد بأن رادها الانصباء والالزم التكرار وقال الشيخ  
الامير ما معناه ان الفروض غلبت عليها الاسمية فلذلك صرح بعدها بالمقدرة وقوله  
فى كتاب الله تعالى متعلق بالمقدرة وقوله والثابت بالاجتهاد عطف على الفروض  
وكذلك قوله ومستحقها وأشار بهذا الى قصور فى الترجمة فان الناظم ذكر فيما يأتى  
الفرض الثابت بالاجتهاد حيث قال فثلث الباقي لها مرتب وذ كر فيما يأتى أيضا  
مستحقى الفروض بقوله فالنصف فرض خمسة افراد الخ (قوله يقال لمعان) أى  
يطلق على معان وقوله أمالها أى الكثير والغالب أو ان غير متفرع عليه اسريان  
معناه فيه فى الجملة وكان الانسب بما بعده أن يقول منها كذا وهو الغالب ومنها الخ  
وقوله الخ بفتح الحاء المهملة وهو ابتداء القطع التدريجي وقوله والقطع أى ولو دفعة  
فيئها عموم وجهى ومن ذلك قولهم فرض الخياط الثوب اذا خرها وقطعها (قوله  
ومنها التقدير) أى ومنها العطفية ومنها الانزال ومنها البيان ومنها السنة ومنها  
الاحلال قال تعالى فنصف ما فرضتم أى قدرتم وتقول فرضت الرجل أعطيته وقال  
تعالى ان الذى فرض عليك القرآن لرادك الى معاد أى أنزله وقال تعالى سورة

مقدمة الارث لتقدمه على  
التعصيب اعتبارا وان كان  
الارث بالتعصيب أقوى  
فقال (باب الفروض  
المقدرة فى كتاب الله تعالى) \*  
والثابت بالاجتهاد  
ومستحقها والفروض جمع  
فرض وهو فى اللغة يقال لمعان  
أصلها الخز والقطع ومنها  
التقدير وفى الاصطلاح



أنزلناها وفرضناها بما لا تخفيف أي بيناها وتقول فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم أي سن وقال تعالى ما كان على النبي من حرج فيما فرض الله له أي فيما أحل الله له اه شيخ الاسلام (قوله التعصيب) أي الحظ من الشيء فخرج التعصيب المستغرق وقوله المتدرج خرج التعصيب غير المستغرق لعدم تقديره وخرج به أيضا نفقة القريب لان المدار فيه اعلى قدر الكفاية وقوله شرعا أي من جهة الشرع أي الشارع وخرج به الوصية فانها مقدرة جملة لا شرعا أي يجعل الموصي لا بأصل الشرع وقوله لو ارث خرج به نحو العشر في الزكاة فانه مقدرة شرعا غير وارث وقوله خاص لبيان الواقع وأما عموم المسلمين فخرج بما خرج به التعصيب وقوله الذي لا يزداد الخ اعترضه العلامة القليوبي بأنه لا حاجة اليه وان جعل لبيان الواقع لم يصح لانه ليس من حقيقته فان زيادته بالرد ونقصانه بالعول أمر عارض والتعاريف انما تكون بالحقائق وحينئذ فلا يحتاج للعوارض وأجيب بأن قوله الذي لا يزداد الخ بيان وتوضيح للفرض لا من تمام الحمد (قوله الى الفرض والتعصيب) جرى في ذلك على ظاهر المتن والا فالمراد الى الارث بالفرض والارث بالتعصيب (قوله أيها الناطق في هذا الكتاب) فالأمر برباع لم غير معين وهو من قبيل المجاز وانما أثر التعبير باعلم على غيرها من أفعال الأمر كعرف وافهم اقتداء بالقرآن فانه ورد فيه الأمر بالعلم قال تعالى فاعلم أنه لا اله الا الله وغير ذلك (قوله بأن الارث الخ) ضمن اعلم معنى اجزم فعداه بالباء أو أنها زائدة لصحة الوزن وقوله نوعان أي لان الوارث اماله سهم مقدرة شرعا فانته بالفرض أولا فبالتعصيب وقوله لاثالث لهما أي في الارث المتفق عليه فلا يراد بالرد ولا بيت المال ولا ذو الارحام على أن الارث بالرد تابع للفرض بدليل أنه يرد بحسب الفروض عند تعددها (قوله فرض وتعصيب) لما كان الفرض والتعصيب ليسا نوعين للارث وانما نوعاهما للارث بهما حول الشرح العبارة الى قوله أي ارث به لكن لا حاجة الى هذا التأويل الاعلى جعل الارث بالمعنى المصدري وأما على جعله بمعنى الورث المعروف بأنه حق قابل للتجزئة الخ فلا حاجة اليه لان الفرض والتعصيب نوعان له (قوله أنفا) هو الزمن القريب ويستعمل للماضي والمستقبل فعناء في الزمن القريب (قوله على ما قسمها) أي حال كونه التقسيم الذي ذكرناه على التقسيم الذي ذكره الفرضيون أو على التقسيم الذي اعتبره الشارع وأشار الشرح الى أن على بمعنى الباء وأن ما صدرية حيث قال أي بهذا التقسيم أي حال كونه متلبسا بهذا التقسيم ولا يخفى أن الالف في أقسم بالاطلاق ونائب الفاعل ضمير يعود على الارث (قوله

التعصيب المقدرة شرعا لو ارث  
خاص الذي لا يزداد الا بالرد  
ولا ينقص الا بالعول وقدم  
المصنف رحمه الله تعالى  
على ذكر الفروض تقسيم  
الارث الى الفرض  
والتعصيب فقال (واعلم)  
أي الناطق في هذا الكتاب  
(بأن الارث نوعان) لاثالث  
لهما (هما) أي النوعان  
(فرض) أي ارث به وقدم  
معناه أنفا (وتعصيب) أي  
ارث به وسيأتي تعريفه  
(على ما قسمها) أي بهذا  
التقسيم



التوسط وهي أن تذكر أولاً الكسر الوسيط ثم تنزل درجة وتضعه درجة كأن تقول  
 الربع والثالث ونصف كل وضعف كل أو تقول الربع ونصفه وضعفه والثالث  
 ونصفه وضعفه والمقصود من العبارات واحد فهو تفتن في التعبير (قوله أحدها  
 نصف) إنما بدأ به المصنف كالجذور لأنه أكبر كسر مفرد كذا علة السبكي  
 ثم قال وكنت أود لو بدأ بالثلثين لأن الله تعالى بدأ بهم ما حتى رأيت بعضهم بدأ بها  
 فأعجبني ذلك والنصف بتثنية نونه والرابعة نصف كـ ر غيف والخامسة نص بضم  
 النون وقشد يد الصاد وقوله وثانيها ربع بسكون الباء في كلام المصنف والافقية  
 ثلاث لغات ضم الباء وسكونها وربع بوزن فاعيل وهكذا في الثمن وقوله ثم نصف  
 الربع بضم الباء وقوله ورابعها الثالث بسكون اللام في كلام المصنف والافقية  
 اللغات الثلاث التي في الربع وهكذا في السادس وقوله بنص الشرع أي حال كون  
 ذلك متلصقاً بنص الشارع عليه وقوله في القرآن متعلق بنص وقوله والثلاثان بضم  
 اللام في كلام المصنف والافقية ثلاث لغات ضم اللام وسكونها وثلاثان كـ ر غيفان  
 وحينئذ فجرت هذه اللغات الثلاث في جميع الفروض ويزيد النصف بما تقدم  
 (قوله وهما) أي الثلاثان ثني الضمير هنا نظر اللفظ اللفظين وأفرده في قوله الآتي  
 وهو كذلك لبيان الابن وفي قوله ومد وهو للاختين كما يزيد نظر السكونها ما فرضنا  
 كما أشار إليه الشرح هناك وقوله التمام أي التمامان وقوله للفروض متعلق بالتمام  
 (قوله ويقال بعبارة أخرى النصف الخ) هذه طريقة الدلي المختصرة وقوله التي  
 أخصرها الربع الخ هذه طريقة التوسط المختصرة وأما طريقة الترتي فلم يصح  
 بها الشرح وقد تقدمت وقوله وضعفه أي ضعف كل منهما (قوله وإنما أخرج الثلثين  
 الخ) هذا جواب عما يقال قد سلك المصنف طريقة التدلي حيث قال نصف وربع  
 الخ فلم أخرج الثلثين عن الثلث والسادس مع أن تلك الطريقة تقتضي تقديمهما  
 وحاصل الجواب من وجهين الأول ضيق النظم والثاني أنه كسر مكرر وما قبله  
 كسور مفردة والمفردة تقدم على المكرول لأنه جزء منه والجزء مقدم على الكل  
 (قوله بخلاف غيره) أي لأن غيره ذكر الثلثين قبل الثالث والسادس وقوله بخلاف  
 لماسيد كره عند ذكر أصحاب الفروض أي لأنه ذكر أصحاب الثلثين قبل ذكر  
 أصحاب الثالث والسادس (قوله ثم رغب في الحفظ بقوله الخ) أي حيث أمر به  
 وعلة بقوله فكل حافظ امام وقوله أيها الناظر أي فالحافظ غير معين  
 كما تقدم في نظيره (قوله فإن حذف المعمول الخ) علة لاتعميم قبله فكأنه قال  
 وإنما علمنا في ذلك لأن حذف المعمول الخ (قوله فكل حافظ امام) أي لأن كل

أحدهما (نصف و) ثانيها  
 (ربع) وهو نصف النصف  
 (ثم نصف الربع) وهو  
 الثمن وهو ثلثها (و) رابعها  
 (الثلث و) خامسها السادس  
 بنص الشرع في القرآن  
 العزيز (و) سادسها  
 (الثلاثان وهما) أي الثلثان  
 (التمام) للفروض الستة  
 ويقال بعبارة أخرى  
 النصف والثلاثان ونصفهما  
 ونصف نصفهما أو يقال غير  
 ذلك من العبارات التي  
 أخصرها الربع والثالث  
 ونصف كل منهما وضعف  
 كل وإنما أخرج الثلثين عن  
 الثلث والسادس مخالفاً  
 لغيره ومخالفاً لماسيد كره  
 عند ذكر أصحاب الفروض  
 لضيق النظم ولأنه كسر  
 مكرر وما تقدمه كسور  
 مفردة ثم رغب في الحفظ  
 بقوله (فأحفظ) أيها الناظر  
 في هذا الكتاب ما ذكرته  
 لك وما لم أذكره من هذا العلم  
 وغيره فإن حذف المعمول  
 يؤذن بالعموم (فكل حافظ  
 امام) أي مقدم على غيره  
 خصوصاً إن انضم إلى حفظه  
 فهم معناه بل ربما يذهب أن  
 الحفظ بغير فهم لا عبرة به

حافظ امام فهو تعليل الامر بالحفظ وقوله خصوصاً ان انضم الخ أى أخصه بذلك  
خصوصاً ان انضم الخ فهو في حال كونه ينضم الى حفظه فهم المحفوظ أولى منه  
في حال كونه لا ينضم الى حفظه فهم المحفوظ وقوله بل ربما يدعى الخ اضراب  
عما قبله لانه يقتضى أن مجرد الحفظ معتبر وقد قالوا فهم سطر من خير من حفظ  
وقرين ومناظرة اثنين خيران هذين (قوله وينبغي تقييد العلم بالكتابة أيضاً) أى  
كما ينبغي حفظه فلا يتصرف الشخص على الحفظ وحده ولا على الكتابة وحدها  
وما أحسن قول بعضهم

العلم صيد والكتابة قيده \* قيد صيودك بالكتاب الوافقه  
فن الحياقة أن تصيد غزاله \* وتسيرها بين الخلائق طافقه

وقوله لما ورد في معنى ذلك فقد ورد أنه صلى الله عليه وسلم أمر عبد الله بن عمرو بن  
العاص أن يكتب عنه فانه قال يا رسول الله انا اسمع منك الحديث فتكتبه قال  
نعم قلت في الرضى والسخط قال نعم فاني لا أقول فيه ما لا أحقوا وهذا ما عليه عامة  
الناس وكره بعضهم الكتابة وهو محمول على ما اذا عول عليهم دون النور القلبي  
الذى هو حقيقة العلم (قوله اذا عرفت ذلك) أى ما ذكر من افروض الستة  
وقوله وأردت معرفة أصحاب هذه الفروض أى التى سبق ذكرها (قوله  
فالنصف الخ) الفاء الفصيحة كما أشار اليه الشرح وقوله فرض خمسة أفراد  
أى مفروض الخمسة موصوفة بأنها أفراد فأفراد صفة الخمسة وما نقل عن حاشية  
الشيخ الحنفى من أنه حال فلم نجد فيها ولا علمه في بعض النسخ وعليه فكسره للروى  
مع كونه منصوباً على الحال بناء على أن الضرورة تجوز مخالفة حركة الاعراب وفيه  
خلاف وقوله أى كل واحد منهم منفرد بالرفع جملة مفسرة لأفراد وفي بعضها نصب  
منفرد على أنه حال من نائب فعل محذوف والتقدير يعتبر منفرداً أى عن من  
يساويه وهذا القيد لبيان الواقع بالنسبة للزوج اذ لا يكون الا منفرداً وبعد  
ملاحظة انفراده عن الفرع الوارث بنسبه الذى يمكن اجتماعه من ذوى النصف  
الزوج والاخت الشقيقة أو التي لا بكافى الأولوة عن شيخ الاسلام (قوله أحدهم)  
المناسب لما يأتى أن يقول الا قول وقوله عند عدم الفرع الوارث بأن لم يكن هناك  
فرع أصلاً أو كان هناك فرع غير وارث وقوله بالاجماع يحتمل أنه يتعلق بالوارث  
وعليه فالمنعنى أنه يشترط لارث الزوج النصف عدم الفرع الوارث المجمع على أنه  
بأن لم يكن هناك فرع أصلاً أو كان هناك فرع غير وارث أو كان هناك فرع وارث  
مختلف في أرثه كوله البنت فلا ينجبه من النصف الى الربع الا الفرع الوارث

وينبغي تقييد العلم بالكتابة  
أيضاً لما ورد في معنى ذلك  
اذا عرفت ذلك وأردت  
معرفة أصحاب هذه  
الفروض (فالنصف فرض  
خمس أفراد) أى كل واحد  
منهم منفرداً أحدهم  
(الزوج) عند عدم الفرع  
الوارث بالاجماع ذكره  
كان أو لا شيء لقوله تعالى  
ولا لكم نصف ما ترك  
أزواجكم ان لم يكن لهن ولد

المجمع على ارثه ويحتدل أنه راجع لاصل الكلام فيكون استدلالا على كون الزوج يرث النصف ويؤيد الاحتمال الاول قوله ذكر اركان أو اثني فانه تعميم في الفرع الوارث وقوله لقوله تعالى الخ استدلال على كون الزوج يرث النصف على الاحتمال الاول وسند الاجماع على الاحتمال الثاني وعلى كل فلا حاجة الى أن يقال الاولى ان يأتي بالواو فيقول وقوله تعالى الخ اذ لا يتجه ذلك الا لو كان الاجماع دليلا اول والاية دليلا ثانيا وقوله وانكم نصف ما ترك أزواجكم أي ولا بكل زوج نصف ما تركته زوجته فهو من مقابلة الجمع بالجمع يقتضي القسمة على الاتحاد وقوله ان لم يكن لمن أي لا لزواج بمعنى الزوجات (قوله وانما لم يذكر اشتراط الخ) جواب عما يقال لم يذكر المصنف أنه يشترط في ارث الزوج النصف عدم الفرع الوارث مع أنه شرط وقوله للعالم به الخ فيه أنه قد يتوهم قبل الوصول الى ماسيأتي في ارثه الربع انه يرث النصف بدون شرط فكان على المصنف أن يذكر الاشتراط هنا لدفع هذا التوهم من أول الامر على أنه قد جرت العادة بذكر القيود مع الاول ويحيلون عليه فيه بعده والمصنف قد خالف ذلك وقوله من مفهوم الخ المراد بالمفهوم ما قابل المنة فوق فاذ قل ما دل عليه اللفظ لا في محل النعاق والثاني ما دل عليه اللفظ في محل النطق (قوله الاثني الواحدة) لاحاجة لقوله لواحدة هنا وفيما يأتي لفهمه من قوله افراد فيجعل على أنه توضيح للمقام وقوله عند افرادها عن معصب أي بخلاف ما لو كانت مع معصب فانه يكون للذكر مثل حظ الانثى وقوله كما سيذكره أي في عموم قوله عند افرادها عن معصب (قوله لقوله تعالى الخ) استدلال على ارث البنت الواحدة النصف وقوله وان كانت واحدة أي وان كانت المتروكة واحدة فاسم كان ضمير يعود على المتروكة المعلومة من السياق وواحدة خبرها هذا على قراءة النصب وقرئ بالرفع على أن كان تامة وواحدة فاعل أي وان وجدت واحدة (قوله بنت الابن) بخلاف بنت البنت فهي من ذوى الارحام وقوله الواحدة قد علمت ما فيه وقوله عند فقد البنت فأكثر أي واما عند وجود البنت فلها الثلث تكملة الثلثين وعند وجود الاكثر من البنت فلا شيء لها ما لم تعصب بآبى ابن كما سيأتي (قوله وفقد الابن أيضا) أي وعند فقد الابن كفقد البنت فلو كان هناك ابن حجمه سواء كان أباه أو لا وقوله وعند افرادها عن معصب لها أي كما سيذكره في عموم قوله عند افرادها عن معصب وقوله من أخ أو ابن عم بيان للمعصب لها (قوله اجماعا) استدلال على كون بنت الابن ترث النصف بالشروط وقوله قياسا سند الاجماع وقوله لان ولد الولد

وانما لم يذكر اشتراط عدم الفرع في ارث الزوج النصف للعالم به من مفهوم ماسيأتي في ارث الربع (و) الثاني (الاثني) الواحدة (من الاولاد) وهي البنت عند افرادها عن معصبها وهو اخوها كما سيذكره لقوله تعالى وان كانت واحدة فلها النصف (و) الثالث (بنت الابن) الواحدة (عند فقد البنت) فأكثر وفقد الابن أيضا وعند افرادها عن معصب لها من أخ أو ابن عم اجماعا قياسا على بنت العيب لان ولد الولد كالذكر وحجبا للذكر كالانثى والاثنى كالانثى

الخ علة للقياس وكان الاولى أن يقول ولد الابن لان قوله ولد الولد يشمل ابن البنت  
وبنت البنت وقوله ارثا وجبا أى من جهة الارث والمجب وقوله المذكور كذا ذكر  
والأثنى كالأثنى هذا تفصيل لما أجمله أولا بن به أن المراد أن ابن الابن كالابن ارثا  
وجبا وإن بنت الابن كالبنت كذلك وحيت كان المراد ما ذكر فلا مرد أن كلامه  
يقضى أن ابن الابن كالابن ارثا وجبا وأن بنت الابن كالابن كذلك مع أنه ليس  
كذلك ولا يحتاج للجواب بأن المعنى في معلق الارث والمجب (قوله والاخت)  
المراد بها خصوص الشقيقة والقرينة على ذلك قوله فيما بعد وهكذا الاخت التي  
من الأب وقوله لواحدة قد علمت ما فيه وقوله الشقيقة قد بينا القرينة على كون  
المراد بالاخت خصوص الشقيقة وقوله عند أفرادها عن معصب لها أى  
كما سيذكره في عموم قوله عند أفرادها عن معصب وقوله من أخ شقيق أوجد  
بيان للمعصب وفهم منه أنها لو كانت مع أخ شقيق لا يفرض لها النصف بل يعصبها  
وكذا مع الجدة الا في مسائل المعادة فند يفرض لها قيماءه وذلك كزوجة وجد  
وشقيقة وأخوين فالزوجة الربع والاحظ للجد ثالث الباقي فيبقى النصف فتأخذه  
الشقيقة ولا شيء للأخوين كما سيأتى في الشرح وقوله بل وعن الاولاد وأولادهم  
لا وجه لهذا الاضراب فالأولى حذف بل واحترز بذلك إذا كانت مع الاولاد  
وأولادهم فانه لا يفرض لها النصف معهم بل تحجب بالابن وابن الابن وتكون  
عصبة مع لبنت أو بنت الابن وقوله المذكور والانات أى لو ارثين بخصوص  
القرابة فلا مرد أن ولد البنت لا يمنع الاخت عن نصفها وقوله وعن الأب أى  
والأخت به (قوله في مذهب كل مفتى) أى حال كون هذا الحكم مندرجا  
في الأحكام التي ذهب اليها كل مجتهد فالمراد من المذهب الأحكام والمراد بالمفتى  
المجتهد كما أشار إليه الشرح بقوله أى مجتهد وهو المستنبط للأحكام من الكتاب  
والسنة (قوله لان ذلك مجمع عليه) أى لان الحكم المذكور وهو كون  
الاخت لها النصف مجمع عليه عند العلماء وهذا دليل لحكم المصنف بأن ذلك  
في مذهب كل مفتى أو يلاحظ التنصيص ثم الاجمال فلا يلزم تعليل الشيء بنفسه  
(قوله وأصل المذهب مكان الذهاب) اقتصر عليه مع أنه مفيد ويصح للزمان  
والمكان والحدث كما تقدم في كلامه لانه المعنى المنقول عنه فيما يظهر بخلاف  
الزمان فلا يصح النقل عنه لعدم المناسبة بينه وبين المنقول اليه وبخلاف الحدث  
فانه وإن صح النقل عنه لكن لا يظهر نقله عن المكان وقوله ثم أطلق على ما ذهب  
اليه الخ أى على سبيل الاستعارة التصريحية وقد تقدم تقريرها وقوله المجتهد أى

(و) الرابع مع (الاخت)  
الواحدة الشقيقة عند  
انفرادها عن معصب لها من  
أخ شقيق أو جد بل وعن  
الاولاد وأولادهم المذكور  
والانات فمن أى  
(في مذهب كل مفتى)  
مجتهد لان ذلك مجمع عليه  
وأصل المذهب مكان  
الذهاب ثم أطلق على  
ما ذهب اليه المجتهد وأصحابه  
من الأحكام في المسائل  
اطلاقا مجازيا



كالامام الشافعي وقوله وأصحابه أي أو أصحابه فالواو بمعنى أو فذهب اليه أصحاب  
 المجتهد العارفون بقواعده ومداركه بعدم مذهبهم بخلاف غير العارفين فقد سئل  
 ابن عرفة دل يجوز ان يقال في طريق من الطرق انها مذهب مالك فأجاب بأنه  
 ان كان مستخرجها عارفا بقواعده وأعمل فكره جاز ولا فلا وقوله من الاحكام  
 في المسائل بيان لما ذهب اليه المجتهد وأصحابه والمراد بالاحكام النسب النامة  
 وهي جزء من المسائل المركبة من الموضوع والمحمول والنسبة نظرية الاحكام  
 في المسائل من ظرفية الجزء في الكل كما قاله الاستاذ الحنفى ومن قال من ظرفية  
 المدلول في الدال أراد بالمسائل الجمل الدالة على الاحكام وقوله اطلاقا مجازيا أي  
 بطريق الاستعارة التصريحية لكن هذا بحسب الاصل والافتقار المذهب  
 حقيقة عرفية في الاحكام المذكورة (قوله وهذا كذا الخ) أي مثل الاخت  
 الشقيقة الاخت التي من الاب في ارب النصف وقوله وهي الخامسة كان الاولى  
 تأخير عن قوله الاخت التي من الاب وقوله وفي بعض النسخ وبعدها هذه النسخة  
 تقييد اشتراط عدم الشقيقة لارث الاخت التي من الاب بالنصف وقوله الاخت  
 مبتدأ مؤخر وكذا خبره مقدم وقوله الواحدة قد عرفت ما فيه وقوله التي من الاب  
 صفة للاخت وقوله عند انفرادها عن معصب لها أي كذا ذكره المصنف في عموم  
 قوله عند انفرادها عن معصب وقوله من أخ لاب أو جديان لا معصب لها وقوله  
 وعن من شرطنا فقده في الشقيقة أي من الاب والاولاد وأولادهم الوارثين  
 بخصوص القرابة والاخ الشقيق وقوله وعن الاشقاء من ذكر وأنثى لا يخفى  
 ان الذكور الشقيق داخل فيما شرط فقده سابقا فهو مندرج في قوله وعن من شرطنا  
 فقده في الشقيقة كما به عليه العلامة الامير (قوله وقوله) مبتدأ وقوله عند  
 لانفرادها عن قول القول وخبر المبتدأ محذوف يؤخذ من تفسير الشرح أي نقول  
 في شرحه كذا وكذا كما تقدم وبعضهم قال أي راجع لماعدا الزوج من وارثان  
 النصف وقوله عند انفراد كل واحدة منهن أي من البنت وبنت الابن والاخت  
 الشقيقة والتي من الاب فهو راجع لماعدا الزوج كما علمت وقوله عن معصب  
 متعلق بانفرادها عن قوله من ذكرته في كل واحدة منهن بيان للمعصب على  
 الاجمال وقد تقدم تفصيله (قوله والاصل في ارب كل واحدة من الاختين النصف)  
 أي الدليل على ارب كل من الاختين النصف وقوله قبل الاجماع أفاد ان ذلك  
 مجمع عليه ومستند الاجماع الآية وقال المحقق الامير لا حاجة اليه مع انه أخذ  
 الاجماع في الدليل بعد انتهى لكن قد علمت فائدة وهذا الاجماع غير الاجماع

(وهكذا) وهي الخامسة  
 وفي بعض النسخ وبعدها  
 (الاخت) الواحدة (التي  
 من الاب) عند انفرادها  
 عن معصب لها من أخ لاب  
 أو جدي عن من شرطنا فقده  
 في الشقيقة وعن الاشقاء  
 من ذكر وأنثى فقوله (عند  
 انفرادها) أي عند انفراد  
 كل واحد منهن (عن  
 معصب) من ذكرته في كل  
 واحدة والاصل في ارب  
 كل واحدة من الاختين  
 النصف قبل الاجماع

المذكور بعد تدبير (قوله ان امرؤ) أى ان ذلك امرؤه وفاعل فعل محذوف يفسره  
 المذكور لان أدوات الشرط لا تدخل الاعلى الافعال على طريقة المصريين وقوله  
 ليس له ولد أى ولا ولد ابن وقوله وله أخت أى شقيقة أولاب اى اذ كره بعد من  
 الاجماع وقوله فلهما نصف ماترك أى فللاخت شقيقة كانت أولاب نصف ماترك  
 الميت (قوله لانهم أجمعوا الخ) تعليل لكون الآية دالة على ارث كل من  
 الاختين النصف فكأنه قال وانما كانت الآية دالة على ما ذكر لانهم قد  
 أجمعوا الخ وقوله على ان الآية أى التى فى آخر السورة وهى قوله تعالى ان امرؤ  
 هلك الخ وأما التى فى أولها وهى قوله تعالى وان كان رجل يورث كلالة الخ  
 فأجمعوا على انها فى الاخوة للام دون الاخوة لابوين والاخوة لاب وفي ذلك جمع  
 بين الآيتين كما قال شيخ الاسلام وقد تقدم ذلك فراجع (قوله ثم اعلم ان الذى  
 علم الخ) فى ذلك تترك على المصنف فى كونه لم يعلم من كلامه الا اشتراط فقد  
 المصعب لكل واحدة من الاربع ونوقش بأنه علم من كلامه أيضا اشتراط  
 انفرادهن عن المساوى حيث قال خمسة أفراد واشتراط فقد البنت فى بنت الابن  
 حيث قال وبنت الابن عند فقد البنت وعلم منه أيضا اشتراط فقد الشقيقة  
 فى الاخت التى للاب وأجيب بأن المراد الذى علم من كلام المصنف صراحة  
 فلا ينافى ما ذكر وفيه تأمل (قوله وأما ما ذكرته) أى من الشروط وقوله غير  
 ذلك أى حال كونه غير فقد المصعب فهو حال من مقبول ذكرته وقوله فانما  
 تركه لغيره الخ غرضه بذلك الاعتذار عن التورك السابق وأشار بلطف الى  
 ان المصنف سلفا فى ذلك حيث قال لغيره من المصنفين وقوله اكتفاء بذكره فيما  
 سياتى أى فى بيان بعض أصحاب الفروض الآتية وفى باب الحجب (قوله ولوذكروا  
 جميع ما يحتاج اليه الخ) أى كأن يقولوا فى بيان أصحاب النصف شرط ارث  
 الزوج النصف عدم الفرع الوارث ثم يقولوا فى بيان أصحاب الربع شرط ارث  
 الزوجة للربع عدم الفرع الوارث وقوله لا تدى الى التكرار والتطويل أى  
 لان احدى العبارتين كافية عن الاخرى (قوله والربع) بسكون الباء ليصح  
 الوزن وقوله فرض اثنين أخذه الشرح من كلام المصنف بعد وليس من باب  
 حذف الخبر (قوله فرض الزوج) أى مفروض للزوج وقوله ان كان معه من  
 ولد الزوجة من قدمه أى ان وجد مع الزوج الشخص الذى منعه من النصف  
 ورده الى الربع وهو ولد الزوجة فكان تامة بمعنى وجد ومن ولد الزوجة بيان ان  
 قدمه فهو بيان مقدم على المبين ومن قدمه فاعل كان ويحتمل ان يولد

قوله تعالى ان امرؤ هلك ليس  
 له ولد وله أخت فلهما نصف  
 ماترك لانهم أجمعوا على  
 ان الآية نزلت فى الاخوة  
 للابوين والاخوة للاب  
 دون الاخوات للام ثم اعلم  
 ان الذى علم من كلام  
 المصنف رحمه الله هو اشتراط  
 فقد المصعب لكل واحدة  
 من الاربع وأما ما ذكرته  
 غير ذلك فانما تركه لغيره  
 من المصنفين اكتفاء بذكره  
 فيما سياتى ولوذكروا  
 جميع ما يحتاجوا اليه  
 فى جميع الفروض لا تدى  
 الى التكرار والتطويل  
 (والربع) فرض اثنين  
 ذكر الاول منه ما يقوله  
 (فرض الزوج ان كان معه  
 من ولد الزوجة من قدمه)

الزوجة هو الفاعل بزيادة من في الاثبات على طريقة من يجوز ذلك ومن قدمه  
صفة لولد الزوجة ويكون احترافا عن ولد الزوجة الذي لا يمنع الزوج كالتقابل  
والرقيق والاول هو الاظهر (قوله عن النصف) متعلق بمنعه وأشار به الى أنه  
ليس المراد أنه منعه عن الارث بالحكمة وقوله ورده الى الربع عطف على منعه  
وقوله وهو الابن أو البنت تفسير لمن قدمه عن النصف ورده الى الربع فلا فرق  
بين الذكور والبنات بل والخنثى وقوله سواء كان أى الابن أو البنت وأفسرد الضمير  
لان العطف بأو فرجعه أحدهما أو ان مرجعه الولد وقوله منه أو من غيره بل ولومن  
زنا لانه ينسب اليها وقد أمضى الله تعالى الولد في الآية الى الزوجات فيشمل الولد  
من الزوج أو من غيره كما يؤخذ من شرح كشف الغوامض (قوله لقوله تعالى  
فان كان لمن ولد الخ) استدلال على ارث الزوج الربع ان كان للزوجة ولد (قوله  
وهو أى الربع الخ) يعلم من ذلك ان المرأة جعلت على النصف من الرجل  
بحق الزواج كافي للنسب فان الأصل فيه ذلك فلا يضر تساوى الاخ والاخت  
للام ولا الشقيق وأخته في الميركة كافي شرح الترتيب (قوله لكل زوجة)  
أى منفردة عند زوجها وقوله أو أكثر أى عند زوج واحد لاننا لو جعلنا لكل  
زوجة الربع لاستغرق المال وقوله من زوجة متعلق بأكثر وقوله الى أربع  
أى منتهى ما في الكثرة الى أربع في الحر وأما في العبد فالى اثنين فقط بدخول الغاية  
فيهما ولا يتصور الزيادة على الأربع في الارث وقيل يتصور ذلك فيما لو أسلم الكافر  
على أكثر من أربع وأسلم معه أو في العدة ومات قبل الاختيار قاله شيخ الاسلام  
في شرح الفصول الكبير ونقله الشرح في شرح الترتيب ثم قال وهذا لا يرد  
لان الوارث انما هو أربع في خمس هؤلاء وجاز الصلح بتساو أو تفاضل على ما هو  
مذكور في كتب الفقه للضرورة اه أقامه في التواؤمة (قوله مع عدم الاولاد)  
أى وهذا ثابت مع عدم الاولاد وقوله الذكور والبنات أى والخنثى وقوله للميت  
أى المنسوب للميت وهو الزوج وقوله من الزوجة أو من غيرها أى سواء كانوا من  
الزوجة أو من غيرها كزوجة أخرى لا من زنا لانهم ليسوا بمنسوبين للميت حينئذ  
(قوله فيما قدرنا) أى وارث الزوجة الربع مع عدم الاولاد بسبب ما قدرنا وبين  
في كتاب الله تعالى فليست في الظرفية بل لاسمعية والالزم ظرفية الشيء  
في نفسه لان ما قدر هو وارث الزوجة الربع مع عدم الاولاد وهذا اذا لوحظ ما قدر  
خاصا وهو المقدرة في قوله تعالى ولهن الربع الخ فان لوحظ عاما وهو المقدرة في القرآن  
بقطع النظر عن خصوص هذه الآية كان من ظرفية الخاص في العام وهذا هو

عن النصف ورده الى الربع  
وهو الابن أو البنت سواء  
كان منه أو من غيره لقوله  
تعالى فان كان لمن ولدكم  
الربع مما تركن وذكر  
البنات بقوله (وهو) أى  
الربع (لكل زوجة) الى  
أربع (مع عدم الاولاد)  
الذكور والبنات للميت  
من الزوجة أو من غيرها  
(فما قدرنا) أى فرض في قوله  
تعالى ولهن الربع مما تركن  
ان لم يكن لكم ولد

التأدي من كلام المصنف وأما كلام الشرح فهو مناسب للرجل الأول والمناسب  
 للثاني أن يقول فيما قد روي في كتاب الله كقوله تعالى ولهن الربع الخ (قوله)  
 ولما كان الولد لا يشبه ولد الابن حقيقة الخ) فهذا أحد القولين والآخر أنه  
 يشمله حقيقة والاشهر أنه لا يشمله إلا مجازاً وعليه فيستدل على حكم أولاد البنين  
 بالإجماع المستند للقياس كما ذكره الشرح بخلافه على القول الآخر فإنه يستدل  
 عليه بالآية وفي الأثر أنه يستدل بالآية عليه مع كونه مجازاً بناءً على جواز  
 استعمال اللفظ في حقيقة ومجازة كما عليه أما من الشافعي رضي الله عنه لكن  
 الشرح قد استدل عليه بالإجماع المستند للقياس (قوله بقوله) أي في قوله  
 فلا يلزم المحذور الخوى الذي تقدم التنبيه عليه (قوله وذكر أولاد البنين)  
 مبتدأ خبر جملة قوله نعم أي يعتبر وليس المراد أنه يعتمد من خلاف كما نص عليه  
 العلامة الأمير وقوله الذكر والبنات تعميم في أولاد البنين لا في نفس البنين  
 كما لا يخفى وقوله حيث اعتمدنا القول في ذكر الولد أي لا نأخذ به بنا القول الكائن  
 في ذكر الولد فالحيثية للتعليل وظرفية القول في الذكر من ظرفية العام في الخاص  
 والمراد بذلك الخاص فكأنه قال لا نأخذ به نأخذ ذكر الولد وقوله في حب الزوج من  
 النصف إلى الربع أي كما سبق في قوله والربع فرض الزوج أن كان معه من ولد  
 الزوجة من قدمه وقوله والزوجة من الربع إلى الثمن أي كما سيأتي في قوله  
 والثمن للزوجة والزوجات مع البنين أو مع البنات إلا أنه لم يعبر بالولد كما ترى وكان  
 الأولى أن يقول الشرح في حل كلام المصنف في إرث الزوج للربع عند وجودهم  
 وإرث الزوجة له عند عدمهم لأنه السابق في كلام المصنف فيكون معنى البيت  
 وذكر أولاد البنين إثباتاً في إرث الزوج للربع ونفيه في إرث الزوجة له يعبر  
 لا نأخذ به بنا القول الكائن في ذكر الولد إثباتاً في إرث الزوج للربع ونفيه في إرث  
 الزوجة له (قوله لأن أولاد الابن الخ) على لقول المصنف وذكر أولاد البنين  
 يعتمد مع علمه وهي قوله حيث اعتمدنا القول الخ وقوله كالأولاد أي مثلهم فإن  
 الابن كالابن وبنت الابن كالبنات كما وضع ذلك بقوله الذكر كالذكر والابن  
 كالابن وقوله عند عدمهم أي عند عدم الأولاد وقوله أرنا وجهاً أي من جهة  
 الإرث والحجب أو في الإرث والحجب (قوله بالإجماع) دليل على كون أولاد  
 الابن كالأولاد وقوله قياساً على الأولاد يستند بالإجماع وقوله كما قدمته أي عند  
 قوله وبنت الابن عند فقد البنت (قوله والثمن) بسكون الميم ليصح الوزن وقوله  
 فرض مصنف واحد أخذه الشرح من كلام المصنف بعد كما تقدم نظيره وقوله

ولما كان الولد لا يشبه ولد  
 الابن حقيقة صرح بأولاد  
 الابن بقوله (وذكر أولاد  
 البنين) الذكور والبنات  
 (يعتمد حيث اعتمدنا القول  
 في ذكر الولد) في حجب  
 الزوج من النصف إلى  
 الربع والزوجة من الربع  
 إلى الثمن لأن أولاد الابن  
 كالأولاد عند عدمهم أرنا  
 وجهاً بالإجماع الذكر  
 كالذكر والابن كالابن  
 قياساً على الأولاد كما قدمته  
 (والثمن) فرض مصنف  
 واحد وهو المذكور في قوله  
 (للزوجة والزوجات)  
 إلى أربع

للزوجة أى الواحد وقوله والزوجات أى فيشتر كن فيه كما تقدم في الربع والمراد بالجمع ما فوق الواحد وقوله الى أربع أى منتهيا عدد من الى أربع في الحر وأما في العبد فانتين فقط ولا يتصور الزيادة على الأربع في الارث كما مر (قوله مع البنين) أى جنسهم فيشمل الواحد والاكثر كما أشار اليه الشرح بقوله الواحد فأكثر وكذا يقال في قوله أو مع البنات الواحد فأكثر تنبيهه لوطاقتها بأنها في حال مرضه وقبلنا بأنهم ارث فتمادى الحال الى أن ولده قبل موته فهل تأخذ الربع نظرا لحال الطلاق أو الثمن نظرا لحال الموت احتمالا ان اصحاب الوافي قالوا يظهرهما الاقل كذا في اللؤلؤة نقلا عن شهاب الدين أحمد بن قاسم العبادي لكن قال العلامة الامير والعبرة بوقت الموت وما في اللؤلؤة هنا لا يوافق مذهب المالكية اهـ بعض تغيير (قوله لقوله تعالى فان كان لكم منكم ولد) استدل على ارث الزوجة فأكثر للثمن مع البنين أو مع البنات (قوله أو مع أولاد البنين) أى جنسهم كما مر في نظيره وسيدشير اليه الشرح وقوله المذكور أو البنات نعميم في أولاد البنين وقوله الواحد أى من المذكور وقوله أو الواحد أى من البنات وقوله فأكثر أى منهن ما وشار بذلك الى أن المراد الخمس كما بينها عليه سابقا وقوله قياسا على الأولاد أى لئلا ينسب أولاد البنين على الأولاد وقوله كما سبق أى في شرح قوله وذكر أولاد البنين بعد حيث اعتمدنا القول في ذكر الولد وكتب بعضهم أى عند قوله ونبت الابن عند فقد البنت (قوله فاعلم) المفعول محذوف قدره الشرح بقوله ذلك أى ارث الزوجة الثمن مع البنين أو البنات أو مع أولاد البنين وقوله ولا تظن الجميع الخ قال الداخلة عليه جنسية فتأمل معنى الجمعية وقوله بل الواحد منهم كذلك أى بل الواحد من البنين أو البنات أو أولاد البنين كما لجمع فيما ذكر وهذا اضرب انتعالى وقوله أى اعلم ذلك فيه اشارة الى أن المفعول محذوف مع تفسير افهم باعلم (قوله والثلاثان) بضم اللام ولا يجوز في كلام المصنف تسكينها لانه يلزم عليه دخول القطع في الحشو وهو ممنوع فيه والقطع حذف آخر التفعيلة وتسكين ما قبله فاذ كره بعض الشراح من جواز التسكين سهوا لا أن يكون بالنظر لفظ الثلاثان بقطع النظر عن الواقع في كلام المصنف والافلتين فيه الضم لاجل الضرورة وقوله فرض أربعة اصناف أخذها الشرح من كلام المصنف بعد كما مر (قوله للبنات) أى مفروض للبنات وقوله جمعا أى حال كونهن جمعا فهو حال من البنات وقوله والمراد ثنتان فأكثر أى وليس المراد ثلاثة فأكثر دون الثنتين كما قد يتوهم من التعبير بصيغة

(مع البنين) الواحد فأكثر (أو مع البنات) الواحد فأكثر لقوله تعالى فان كان لكم منكم ولد فاعلم (أو مع أولاد البنين) المذكور والبنات الواحد أو الواحد فأكثر قياسا على الأولاد كما سبق (فاعلم) ذلك (ولا تظن الجميع) المذكور في لفظ البنين والبنات وأولاد البنين (شرطا) بل الواحد منهم كذلك كما أوضحته (فأفهم) أى اعلم ذلك (والثلاثان) فرض أربعة اصناف ذكر المصنف الاقل منهم بقوله (للبنات جمعا) والمراد ثنتان فأكثر وقد صرح بذلك في قوله (ما زاد عن واحدة) من ثنتين أو أكثر (فسمعا) صرح طاعة واذعان

الجمع وقوله وقد صرح بذلك أي قد صرح النصف بذلك المراد أي بما يفيد أنه لم يقل ثنتين فأكثر وإنما قال ما زاد عن واحدة وهو يفيد ذلك وقوله ما زاد الخ بدل من البنات أو من جمعا ويصح أن يكون خبرا للمبتدأ محذوفا والتقدير والجمع ما زاد الخ وقوله عن واحدة أي مرتبة عن واحدة وقوله من ثنتين أو أكثر بيان لما زاد عن واحدة وقوله فسمع أي قاسم ما قلته لك سمعاه وهو مفعول مطلق لفعل محذوف وجوبا كما سيذكره الشرح فيما يأتي وقوله سمع طاعة أي امتثال وقوله وإذا كان أي قبول (قوله موافقة للاجماع) أي حال كون ذلك موافقا للاجماع فهو حال ويصح أن يكون مفعولا لاجله أي لاجل موافقة للاجماع وقوله وما روى مبتدأ خبره قوله فنسكم وقوله بالغاء لأن المبتدأ اسم موصول يشبه الشرط في العموم وقوله إن للثنتين النصف أي من إن للثنتين النصف وهو بيان لما روى وقوله المفهوم قوله تعالى الخ دليل لما روى عن ابن عباس وتوضيح ذلك أنه تعالى جعل الثلثين للبنات بغيره وكونهن فوق اثنتين فاقضى بمفهومه أن للثنتين النصف كالنصف الواحدة ويرد ذلك بأن المفهوم معطل لقضائه صلى الله عليه وسلم لثنتي سعد بن الربيع بالثلثين كما صححه الترمذي وغيره ويستأني أجوبة أخرى (قوله فان كن نساء الخ) أي فان كانت المتروكات نساء الخ فالضمير الذي هو وتون النسوة عائد على المتروكات كما نقله المحب الطبري عن الكوفيين واختاره وقيلى هو عائد على الإناث التي في ضمن الأولاد المذكورة في قوله تعالى يوصيكم الله في أولادكم فان الأولاد تشمل الذكور والإناث فكأنه قيل في أولادكم الذكور والإناث وقواء السهيلي وضعف ما قاله الطبري بأن فيه عود الضمير على ما ليس في اللفظ وترك ما في اللفظ وعلى كل فلما لم يصرح يرجع الضمير اقضت الحكمة أن يقال نساء لكن الغائبة تحمل بما بعده أعني قوله تعالى فوق اثنتين وهو متعلق بمحذوف مفعلة نساء ويقال لمثل هذا خبر وما عكس كافي قولك زيد رجل فاضل وقوله فان كن نساء ما ترك أي فلا متروكات أول الإناث نساء ما ترك الميت وهذه الجملة جواب الشرط (قوله فذكر) خبر المبتدأ كما علمت وقوله لم يصح عنه كالتعليل لكونه منكرًا وقوله والذي صح عنه موافقة القياس أي في أن للثنتين الثلثين (قوله ودليل الاجماع) أي الدليل الذي استند اليه الاجماع وقوله الآية المذكورة أي نساء على أن لفظة فوق في الآية ليست مقحمة وليس فيها تقديم ولا تأخير ولا حذف فلا آية على هذا دلالة على حكم ما زاد على الثنتين فقط ودليل حكم الثنتين القياس على الاختين كما سيذكره الشرح وما على أن لفظة فوق مقحمة فتكون الآية دالة على حكم

موافقة للاجماع وما روى  
عن ابن عباس رضي الله  
عنه ما أن للثنتين النصف  
المفهوم قوله تعالى فان كن  
نساء فوق اثنتين فان كن  
ما ترك فذكر لم يصح عنه  
والذي صح عنه موافقة  
القياس كما قاله ابن عبد البر  
ودليل الاجماع فيما زاد على  
الثلثين الآية المذكورة  
وهي قوله تعالى فان كن  
نساء فوق اثنتين فان كن  
ما ترك



البتين وعلى أن فيها تقديم وتأخير واحد فالأصل اثنتان ففروق تكون دالة على  
حكم البتتين فماذا يدل على حاجة القياس فتدبر (قوله وفي البتتين) أي ودليل  
الاجتماع في البتتين وقوله القياس على الاختين أي بالطريق الأولى فهو قياس  
أولوى لأن البتتين أقرب من الاختين مفهوم الآية معطل لهذا القياس واقضاه  
صلى الله عليه وسلم لم يبق سجد بالثلثين كما مر فإن قيل حيث ورد أنه صلى الله عليه  
وسلم قضى للبتين بالثلثين فلا حاجة لقياس لوجود النص أحجب بأن هذا الخبر  
لم يبلغ ابن عباس فلا يحتج به عليه (قوله وهذا) أي قياس البتتين على الاختين  
وقوله من أحسن الأجوبة عن شبهة ابن عباس ومنه أيضاً أن في الآية تقديم  
وتأخير واحد فالأصل اثنتان ففروق ومنه أن لفظة نفوق صالحة على حذف ضربوا  
فروق الأعناق وتعب هذا بأن الأسماء لا يجوز زيادتها في كلام العرب لتغير معنى  
فبالك بأفصح الكلام وقوله انصت فيه إشارة إلى أنها لم تصح عنه كما تقدم  
التصريح به في كلامه وقوله وهي أي شبهة ابن عباس وقوله مفهوم قوله تعالى  
فوق اثنتين أي وهاتين الثنتين لهما النصف وقد علمت أن المفهوم معطل (قوله  
خائفة) أي هذه فائدة وهي متعلقة بقوله سمعنا (قوله لانه بدل من اللفظ بفعله)  
أي لأن المصدر عوض عن اللفظ بفعله وقوله والمخذوف عامله وجوباً قسمان أي  
من المصدر لا تأتي بدلا من اللفظ بفعله والافتقار للمصدر المخذوف عامله وجوباً كثير  
(قوله واقع في الطلب وهو قياس) ولا فرق في الطلب بين أن يكون أمراً كقوله  
تعالى ف ضرب الرقاب أي فاضربوا أو نهياً كقوله لا تفعدوا أي لا تفعدوا وادعوا  
كقوله سقيا أي أسقيا الله أو استنقها ما كقوله أتوا نسيا وقد حذفوا نواك وقوله  
واقعة في الخبر وهو سمع على لقياسي كما قاله المصنف كقوله عند تذكرة النعمة  
حمد أو شكر أو عند الامتنان سمعاً وطاعة (قوله فيجوز أن يكون الخ) تفريع  
على قوله والمخذوف عامله وجوباً قسمان وقوله فيكون المعنى الخ تفريع على  
التفريع الذي قبله (قوله ويجوز أن يكون الخ) فيه مع ما بعده أنه سمع يحفظ  
ولا يقاس عليه فالمتعين أن يكون واقعاً في الطلب ولا يقال إن سمعاً من جملة ما سمع  
لأننا نقول المسموع سمعاً وطاعة مع الاستماع فقط كما وقع لنا طم وقد جرت هذه الأمور  
مجرى الأمثال فلا تغير عما وردت عليه وقوله فيكون المعنى سمع ما ورد الخ  
أي فيكون المعنى على هذا الاحتمال سمع من العلماء ما ورد الخ وقد علمت  
ما فيه (قوله وهو) أفرد الضمير باعتبار كون الثلثين فرضاً كما أشار إليه  
الشرح بقوله أي الفرض المذكور فهو توجيه لا أفراد الضمير وقوله كذلك أي مثل

وفي البتتين القياس على  
الاختين وهذا من أحسن  
الأجوبة عن شبهة ابن  
عباس رضي الله عنه — ما  
السابقة ان سمعت عنه وهي  
مفهوم قوله تعالى فوق  
اثنتين فائدة قوله سمعنا  
منصوب على أنه مفهول  
طابق وعامله سمع — ذوق  
وجوباً لانه بدل من اللفظ  
بفعله والمخذوف عامله وجوباً  
قسمان واقع في الطلب  
واقعة في الخبر فيجوز أن  
يكون قوله سمعنا واقعاً  
في الطلب ويكون المعنى  
فأسمع لمن يقول باستحقاق  
الثلثين فأكثر من البنات  
للثلاثين ويجوز أن يكون  
من قبل المصدر الواقع  
في الخبر فيكون المعنى  
سمعت ما ورد من القول  
باستحقاق الثلثين فأكثر  
للثلاثين سمعاً والله أعلم ثم  
ذكر أنه أتى بقوله (وهو)  
أي الفرض المذكور وهو  
الثلثان (كذلك لبنات  
الابن) ثنتين فأكثر قياساً  
على البنات

كونه للبنات وقوله لبنات الابن أى ساراد على واحدة مثل ما ذكره في البنات  
كما أشار إليه الشرح بقوله اثنتين فأكثر وقوله قياسا على البنات أى لان بنت  
الابن كالبنات كالمتر (قوله فافهم) أى بالهمس المخاطب وقوله أى اعلم لم تفسير  
لقوله فافهم وقوله مقالى مصدر ميمى بمعنى قولى كما ذكره الشرح بقوله أى قولى هذا  
أى المذكور وقوله فافهم صافى الذهن أى مثل فهم انسان صافى الذهن فهو على  
حذف مضاف وموصوف وقوله أى خالصه تفسير لصافى الذهن وقوله من كدورات  
الشكوك والاهام أى من كدورات هى الشكوك والاهام فالإضافة للبيان  
أو من المشكوك والاهام الشبهة بالكدورات فالإضافة من إضافة المشبهة به  
للمشبه وفى كلامه حذف الواو مع ما عطف أى والظنون أو يقال المراد بالشكوك  
والاهام ما قابل اليقين فيشمل الظنون (قوله والذهن الفطنة) أى لغة فهذه  
مبنى لغوى والفطنة قوة للنفس مجردة لا كتاب الا راء وهى مرادفة لذلك  
بالذال المعجمة وضد ما لا بد وقوله والمراد هنا العقل ويصح هنا المعنى الاول أيضا  
فلا داعى الى صرفه عن أصل معناه الى هذا المراد الصحيح فى تفسير العقل أنه نور  
روحانى به تدرك للنفس العاقلية والضرورية والنظرية والرابع أن محله القلب وله  
شعاع متصل بالدماع وقيل محله الدماغ وهو اختيار أصحاب أبى حنيفة (قوله  
ويقال ذهن الخ) أى فيكون الذهن بمعنى الحفظ فهذه الإشارة لعنى آخر للذهن  
وقوله حفظ قلبه ما أودعه أى من المعارف والأسرار (قوله وهو) أفرد الضمير  
لما تقدم وقد أشار الشرح بقوله أى الفرض المذكور فهو وتوجيه لا فراد الضمير  
كما مر فى نظيره وقوله للاختين أى مفروض للاختين وقوله شقيقتين أولاب أى  
الاولام فقط وقوله كما سيصرح به أى فى قوله هذا اذا كن الخ وقوله فما يريد عن  
ثنتين أى لما يريد عنهما وقوله وهكذا الحاجة اليه مع التكافى الا أن يجعل للتأكيذ  
(قوله قضى به) أى حكم به وقوله أى بما ذكره نفسير لقوله به وقوله من فرض  
الثلاثين بيان لما ذكره وقوله مطلقا أى عن التقييد بصفة مخصوص فيكون راجعا  
للاصناف الاربعة وقوله لولاختين فأكثر أى أو فرضه للاختين فأكثر وقوله  
وهو المتبادر أى المتوسط قوله قضى به الخ بين حكم الاختين وبين قوله هذا اذا كن  
الخ فكل منهن مائة مائة بالاختين فيكون ما توسطه ما كذلك (قوله أى أفتوايه)  
نفسير لقضى به الاحرار والعبيد كما فسروا علقتهما بتناوينا ماء باردا بأناتهما تناوينا ماء  
باردا ويحسنه أنه تقدم راجعا لسانب العبيد كما قد روى فى المثل المذكور  
وسقيته ما فكللام المصنف على خذ علقتهما بتناوينا ماء باردا وقوله فان العبد لا يكون

(خافهم) أى أعلم (مقالى)  
أى قولى هذا (فهم صافى  
الذهن) أى خالصه من  
كدورات الشكوك والاهام  
والذهن الفطنة والمراد هنا  
للعقل ويقال ذهن بالضم  
ذهنية حفظ قلبه ما أودعه  
وذ كر الصنفين الثالث  
والرابع بقوله (وهو) أى  
الفرض المذكور وهو  
الثلاثين (للاختين)  
شقيقتين أولاب كما سيصرح  
به (فما يريد) عن ثنتين  
كثلاث وأربع وهكذا  
(قضى به) أى بما ذكره  
من فرض الثلاثين مطلقا  
أولاختين فأكثر وهو  
المتبادر (الاحرار والعبيد)  
أى أفتوايه فان العبد  
لا يكون قاضيا

ومراد ان ذلك أمر مجبوع  
عليه ولما كان اطلاق  
الاختين شاملا للاختين  
من الام صرح بأن المراد  
الاخوات لابوين أولاب  
للام بقوله (هذا) أي  
ما ذكرته من فرض الاثنين  
الاختين فأكثر (إذا كن)  
أي الاخوات (لام وأب)  
وهن الشقيقات (أولاب)  
فقط لالام فقط فاحكم وفي  
بعض النسخ فاعمل (بهذا)  
أي الحكم المذكور  
(تصب) من الصواب ضد  
الخطأ وهو مأخوذ من  
قولهم صاب السهم صوبا  
وصيما وأصاب وقع بالرمية  
والسحاب الموضع أو وقع  
قائداً لبدء من اشتراط عدم  
المعصب في ارث هؤلاء  
الاناث الثلثين ولا بد من  
اشتراط عدم الاولاد  
في ارث بنات الابن الثلثين  
وفي ارث الاخوات كذلك  
ولا بد من اشتراط عدم  
الاشقاء في ارث الاخوات  
للأب الثلثين وكل ذلك  
معلوم

فانما تعليل التفسير المذكور وهذا على حل القضاء عن القضاء الاصطلاحي ولك  
جملة على القضاء اللغوي فلاحاجة لذلك (قوله ومراده) أي بقوله قضى به  
الاحرار والعبيد وقوله أن ذلك أي ما ذكر من فرض الثلثين مطلقاً وللأختين  
فأكثر (قوله ولما كان اطلاق الاختين الخ) دخول على كلام المصنف وأخبار  
هذا الدخول إلى أن قوله هذا الخ تقييد لا إطلاق للاختين قبله وقوله صرح جواب  
لما وقوله بأن المراد الخ الباء هنا لتعديدية وفي قوله بقوله للظرفية فهي بمعنى في  
فلا يلزم المخذ والمثبوت (قوله هذا الخ) قد عرفت أنه تقييد لا إطلاق للاختين  
قبل وقوله أي ما ذكرته تفسير لا سم الإشارة وقوله أي الاخوات تفسير لضمير  
النسبة وقوله وهن الشقيقات أي والاخوات لام وأب الاخوات الشقيقات  
(قوله فاحكم) أي اذا علمت ذلك فاحكم وقوله بهذا الحكم المذكور أي وهو  
كور الاثنين الاختين الشقيةتين أولاب أو كونهما لالام صاب الاربعة وقوله  
تصب مجزوم في جواب الامر وكسرت باؤه لصحة النظم والعامل فيه لفظ الامر وأداة  
شرط مقدرة والاصل ان تحكم بهذا تصب وقوله من الصواب أي مأخوذ من  
الصواب للمناسبة بينهما في المادة والمعنى وقوله ضد الخطأ فهو موافقة الواقع  
لان الخطأ مخالفة الواقع وقوله وهو أي الصواب وقوله من قولهم أي مأخوذ من  
قولهم وقوله صاب السهم اشار به إلى انه يستعمل مجرداً من الهمزة وقوله صوبا وصيما  
اشار به إلى انه يستعمل مع واو يا ويا وقوله وأصاب اشار به إلى انه يستعمل بالهمزة  
كما يستعمل مجرداً منها وقوله وقع بالرمية تفسير لكل من صاب وأصاب والرمية  
كقضية بمعنى رمية وهي ما يرمى من الحيوان أو غيره بالسهم وقال في المختار الرمية  
الصبيدي رمي يقال بشت الرمية الارنيا وقوله والسحاب الموضع أي وأصاب  
السحاب الموضع وقوله أو وقع عليه المطر وفي بعض النسخ أمطره (قوله  
فائدة) أي هذه فائدة تتعلق بالمقام (قوله لا بد من اشتراط عدم المعصب الخ)  
والمراد كان هناك معصب لم يرثن الثلثين بل يعصبين وقوله لا بد من اشتراط عدم  
الاولاد الخ فلو كان هناك ولد واحد كان أو أكثر كبراً كان أو أنثى لم يرث بنات  
الابن الثلثين بل يحجب بالذكر وكذا بالبناتين الا ان كان معهن معصب  
لمن فيعصبين وقوله وفي ارث الاخوات أي الاشقاء أولاب وقوله كذلك أي  
للثلاثين وقوله ولا بد من اشتراط عدم الاشقاء الخ فلو كان هناك شقيق واحد كان  
أو أكثر كبراً أو أنثى لم يرث الاخوات للأب الثلثين بل يحجب بالذكر وكذا  
بالشقيقة بين الابن كان معهن من يعصبين وقوله وكل ذلك معلوم أي فلاحاجة إلى

التصريح به لكنه شبه عليه لئلا يغفل عنه (قوله وضابط أصحاب الثلثين أن تقول الخ) هذا الضابط يشمل الاصناف الأربعة المذكورة في المتن وقوله اثنتين قيد أول وقوله متساويتين قيد ثان وقوله من يرث النصف قيد ثالث وسيذكر ما خرج بالقيدين الأولين وخرج بالقييد الثالث الاختان لأم وقوله وهي أي العبارة المذكورة وقوله الزوج أي فانه وإن كان من يرث النصف لكنه واحد فلا يرث الثلثين وقوله مثل بنت وأخت أي فانه ما وإن كانتا من يرث النصف لكنهما ليستا متساويتين بل أحدهما بنت فلها النصف والآخرى أخت لغير أم فلها الباقي لكونها عصبة مع الغير (قوله ولا يتصور اجتماع صنفين لكل منهما الثلثان) أي لانه لو اجتمع بنات وبنات ابن مثلاً فالثلثان للبنات وقوله انتهى أي كلام الشيخ زكريا (قوله والثلث) بسبب كون اللام وقوله فرض اثنين أخذه الشارح من كلام المصنف بعد كما تقدم مراراً ولا يتصور اجتماع صنفين لكل منهما ما للثلث كما في الأول (قوله فرض الأم) أي مفروض اللام وقوله بشرطين عدمين الشرط الأول عدم الولد وولد الابن والشرط الثاني عدم عدد من الأخوة ويعلم من ذلك أن عدم ولد الابن من تمة الشرط الأول كما سيشرح اليه الشارح وليس شرطاً مستقلاً فتكون الشروط ثلاثة كما قد يتوهم من منيع المصنف حيث أخر قوله ولا ابن ابن معها أو بنته عن قوله ولا من الأخوة الخ وأجاب الشارح عن ذلك في الدخول الآتي (قوله أحدهما أن تكون الخ) أي أحد الشرطين كونها الخ وكان الأولى حذف الـكون لانه أمر بثبوت لا عدمي لانه حال فينافي ما قبله وكذا يقال فيما بعده وقوله حيث لا ولد أي بقيد عدم الولد فالحيثية حيثية تقييد وخبر لا محذوف تقديره موجود وقوله ذكر كان أو أنثى تعميم في الولد وكذلك قوله واحداً كان أو متعدداً وقوله ولا ولد ابن أشار به إلى أنه من تمة الشرط الأول كما مر التنبيه عليه وقوله كما سيذكره قريباً وسيأتي الاعتذار عن تأخيره في الدخول كما علمت (قوله وثانيتها أن تكون حيث الخ) قد علمت أن الأولى حذف الـكون لما مر وقوله لا من الأخوة جمع أي لا جمع من الأخوة موجود وقوله اثنان أو أكثر تعميم في الجمع وقوله كما أشار إلى ذلك أي كما أشار المصنف لهذا التعميم وقوله بقوله ذو عدد أي صاحب عدد بحيث يدل عليه بالعدد بأن يقال اثنان ثلاثة وهكذا وقوله فان العدد الخ تعليل للإشارة إلى ما ذكره بقوله ذو عدد وقوله حقيقة أقله اثنان فلا يطلق العدد على الواحد إلا محازاً من تسمية الجزء باسم كاه لتركب العدد منه وحقيقة العدد ما ساوى نصف مجموع حاشيته القريبتين أو البعيدتين على

وضابط أصحاب الثلثين  
أن تقول الثلثان فرض  
اثنتين متساويتين فأكثر  
من يرث النصف وهي عبارة  
ابن المصنف رحمه الله قال  
الشيخ زكريا رحمه الله  
وخرج بقوله اثنتين الزوج  
وبقوله متساويتين مثل  
بنت وأخت لغير أم  
ولا يتصور اجتماع صنفين  
لكل منهما ما للثلثان انتهى  
(والثلث) فرض اثنين  
أحدهما ذكره بقوله  
(فرض الأم) بشرطين  
عدمين أحدهما أن تكون  
(حيث لا ولد) ذكر كان  
أو أنثى واحداً كان  
أو متعدداً ولا ولد ابن كما  
سيذكره قريباً (و) ثانيهما  
أن تكون حيث (لا من  
الأخوة جمع) اثنان فأكثر  
كما أشار إلى ذلك بقوله  
(ذو عدد) فان العدد حقيقة  
أقله اثنان

السواء وذلك كسنة لانه يساوى نصف مجموع حاشيتيه القريبتين على السواء  
 رهـ خمسة وسبعة فان مجموعهما اثنا عشر ونصفه ماسسة وسأوى أيضا نصف  
 مجموع حاشيتيه البعديتين على السواء كاربعة وعشانية فان مجموعهما اثنا عشر  
 ونصفه ماسسة وان شئت قلت حقيقة العدد والكثرة المجتمعة من الاتحاد (قوله  
 ليس الجمع الخ) تفريع على قوله اثنان أو أكثر وقوله من أن أقله ثلاثة بيان  
 لحقيقته عـ لم من ذلك ان اطلاقه على الاثنين مجاز وقوله ووضح ذلك أى أن المراد  
 اثنان أو أكثر وقوله كائنين أخوين هذه صورة وقوله أو اثنين أختين هذه صورة  
 وقوله وكذلك أخ وأخت هذه صورة وبقي الخنثيان والخنثى والذكر والخنثى  
 والانثى فالصورت وقوله أو ثلاث من الاخوة عطف على قوله كائنين أو اثنين  
 وقوله الذكور أى فقط وهذه صورة وهى ثلاثة ذكور وقوله أو الاناث أى فقط  
 وهذه صورة وهى ثلاث أناث وقوله أو الذكور والاناث أى معا وتحت ذلك  
 صورتان الاولى ذكر واثنين الثانية أنثى وذكران وقوله أو الخنثائي المنفردين  
 وهذه صورة وهى ثلاث خنثائي وقوله أو مع الذكور أى أو خنثائي مع الذكور  
 وتحت ذلك صورتان الاولى خنثى وذكران الثانية ذكر وخنثيان وقوله أو الاناث  
 أى أو خنثائي مع الاناث وتحت ذلك صورتان الاولى خنثى واثنين الثانية أنثى  
 وخنثيان وقوله أو مع ما أى أو خنثائي مع الذكور والاناث وهذه صورة وهى  
 خنثى وذكر وأنثى فتلخص أرتحت قوله أو ثلاث عشر صور وقوله وذلك كله أى  
 ما ذكر من قوله كائنين أو اثنين الخ وقوله معنى قوله حكم الذكور فيه كالاناث  
 أى حكم الذكور من الاخوة فى الجمع المذكر كوركم الاناث فالضمير راجع  
 للجمع لانه المحدث عنه خلافا لمن رجه له عدد ومراده الذكور والاناث ولو احتمالا  
 فيشمل الخنثائي والحكم ان كل ما يمنع الام من الثلث الى السدس (قوله ولا فرق  
 فى الاخوة الخ) اذا اعتبرت ذلك مع ما تقدم تزيده الصور وسبب أن جملة الخمس  
 وأربعون صورة وقوله كونهم أشقاء أى وحدهم وقوله أولاب أى وحدهم وقوله  
 أولام أى وحدهم وقوله أو مختلفين أى بأن كان بعضهم أشقاء وبعضهم لاب أولام  
 أو كان بعضهم لاب وبعضهم لام وقوله ولا بين كونهم وارثين أو محجوبين أى  
 ولا فرق بين كون الاخوة وارثين أو محجوبين فالأول كالومات عن أم واخوة  
 فانهم وارثون والثاني كالومات عن أم وبهذا واخوة لام وقوله أو بعضهم عطف على  
 الضمير فى المحجوبين الواقع نائب فاعل ومما لا يجب اليه من الومات عن أم وحدة  
 وأخت شقيقة وأخت لام فان الأخت لام محجوبة بالجذون الأخت الشقيقة

فليس الجمع على حقيقته  
 من أن أقله ثلاثة ووضح  
 ذلك بقوله (كائنين)  
 أخوين (أو اثنين) أختين  
 وكذلك أخ وأخت  
 (أو ثلاث) من الاخوة  
 الذكور أو الاناث  
 أو الذكور والاناث أو الخنثائي  
 المنفردين أو مع الذكور  
 أو الاناث أو مع ما وذلك  
 كانه معنى قوله (حكم الذكور  
 فيه كالاناث) ولا فرق  
 فى الاخوة بين كونهم أشقاء  
 أولاب أولام أو مختلفين  
 ولا بين كونهم وارثين  
 أو محجوبين أو بعضهم محجب  
 شخص والمحجوب بالوصف  
 من الاولاد والاخوة  
 وجوده كالمعدم

وقوله يجب شخص راجع لقوله أو محجوبين أو بعضهم وهو من إضافة المصدر  
لفاعله فلا يحجبون الأم إذا كانوا محجوبين كلهم أو بعضهم إلا إذا كانوا محجوبين  
بالشخص بخلاف ما إذا كانوا محجوبين بالوصف كأن كانوا قاتلين أو أرقا وقوله  
والمحجوب بالوصف الخ أي لأن المحجوب بالوصف الخ فهو تامل لما قبله لأن الواو قد  
تأني لتأنيلا وقوله من الأولاد والاختوة الأولى أن يقول من الاختوة وكذا من  
الأولاد لأن الكلام في الاختوة (قوله والأول في ذلك) أي الدليل على ذلك أي أرث  
الأم الثالث بالشرطين المذكورين وقوله فإن لم يكن له ولد وورثه أبواه فلا ماله الثالث  
أي ولا يبه الباقي وأفادت هذه الآية اشتراط عدم الولد ولم تفد اشتراط عدم الاختوة  
فلذلك اجتنب لضميمة مفهوم قوله تعالى فإن كان له اختوة فلا ماله السادس كما أشار  
إليه الشارح بقوله مع مفهوم قوله تعالى فإن كان له اختوة فلا ماله السادس  
فإن مفهومه أن أخذهما الثالث مشروط بعدم الاختوة وقوله تعالى في الآية الأولى  
وورثه أبواه مشعر بأنه لا وارث له سواهما فالعنى وورثه أبواه فقط وحينئذ فلا ينافي  
ما قاله الجمهور في الغراوين من أن لها ثالث الباقي كما سيأتي لأنه ورث فيه ما مع  
الابوين الزوج أو الزوجة كما قاله الجمهور ولائم القرآن لا يخالف له والمراد من  
الابوين الأب والأم ففيه تغليب الأب لشرفه (قوله ولما كان أولاد الابن الخ) دخول  
على كلام المصنف وقوله أرثا وحجبا أي من جهة الارث والحجب أو في الارث والحجب  
وقوله ذكرهم بحواب لما وقوله مؤخر لهم الخ أي حال كونه مؤخر لهم الخ وقوله  
لأن اشتراط عدم الاختوة الخ أشار بذلك إلى الاعتذار عن تأخير أولاد الابن عن  
الاختوة مع أن عدم ولد الابن من تمة الشرط الأقول كما مر وحاصل الاعتذار  
ار اشتراط عدم الاختوة ثابت بالنص واشتراط عدم ولد الابن ثابت بالقياس على  
الأولاد لما كان ثابتا بالنص مقدم على ما كان ثابتا بالقياس (قوله فتأمل) عطف  
على ذكرهم (قوله ولا ابن ابن) بآيات هرة ابن الثاني للضرورة وقوله واحدا كان  
أو أكثر تعميم في ابن الابن وأشار به إلى أن الإضافة للجنس الصادق بالواحد  
والمتعدد وكذا يقال في قوله أو بنته كما أشار إليه الشارح بقوله واحدة كانت أو أكثر  
(قوله ففرضها الثالث) أي إذا علمت ذلك ففرضها الثالث فانفاء الفصيحة لأنها  
أفحمت عن شرط مقدر وقوله إن انتفى من ذكر أي ففرضها الثالث فحجوب الشرط  
محذوف دل عليه ما قبله والمراد من ذكر الولد والحج مع من الاختوة وابن الابن وبنته  
لا خصوص ابن الابن وبنته كما هو قضية قوله قياسا الخ (قوله كما بينته بهذه  
العبارات) أي مثل ما بينته في هذه العبارات من أن فرضها الثالث إن انتفى من ذكر

والأصل في ذلك قوله تعالى  
فإن لم يكن له ولد وورثه أبواه  
فلا ماله الثالث مع مفهوم  
قوله تعالى فإن كان له اختوة  
فلا ماله السادس ولما كان  
أولاد الابن كالأولاد لنا  
وحجبا ذكرهم مؤخر لهم  
عن الاختوة لأن اشتراط  
عدم الاختوة في أرثها ثابت  
بالنص بخلاف أولاد الابن  
فبالقياس فتأمل (ولا ابن  
ابن) واحدا كان أو أكثر  
(معها) أي الأم (أو بنته)  
أي بنت الابن واحد  
كانت أو أكثر (ففرضها  
الثالث) أي إن انتفى من  
ذكر (كما بينته) بهذه  
العبارات



(قوله قياسا على الأولاد) أي قياسا لابن الابن وبذمه على الأولاد وقضية ذلك  
 أن قوله ففرضه الثالث كما بينته مرتبط بقوله ولا ابن ابن معها الخ فقط وليس كذلك  
 كما قد دلت الإشارة إليه وقوله كما أشرت إليه أي في الدخول حيث قال بخلاف  
 أولاد الابن في القياس (قوله وروى عن ابن عباس الخ) كان الأولى تقديم ذلك  
 على قوله ولا ابن ابن معها الخ لأنه متعلق بالاخوة وكذا يقال في قوله وروى عن معاذ  
 الخ وقوله أنه قال لا يردها عن الثالث الاثلاثة وهو ناظر في ذلك لكون اخوة  
 في الآية جمعاً وأقل الجمع ثلاثة وروى عنه أنه قال لعثمان لم صار الاخوان برذان  
 الام من الثالث الى السادس فانما قال الله فان كان له اخوة والاخوان في لسان قومك  
 ليس بابخوة فقال لا استطيع ان أرد قضاء قضى قبلي وهضي في الامصار وقوله  
 لظاهر قوله تعالى الخ انما قال لظاهر لاحتمال أن يراد بالجمع ما يشمل الاثنين وقوله  
 وأقل الجمع ثلاثة من تمة التعليل (قوله وروى عن معاذ الخ) قد علمت أن الأولى  
 تقديمه على قوله ولا ابن ابن معها الخ وقوله أنه قال لا يردها عن الثالث الا اخوة الخ  
 وهو ناظر في ذلك لكون الاخوة في الآية لانه كور فقط أو مع الإناث على سبيل  
 التغليب دون الإناث الخالص وهذا غير ما نظر اليه ابن عباس كما لا يخفى وقوله وأما  
 الاخوات الصنف أي الخالص وقوله فلا يردها عن السادس عند أي فلا ترد  
 الاخوات الخالص الام عن الثالث للسدس عند معاذ وقوله لان اخوة الخ عليه لقوله  
 فلا يردها الخ وقوله ولا ناث الخالص الخ بخلاف غير الخالص فانه يدخلان فيها  
 وقوله ولا يدخلان في ذلك أي لا يدخلان في الاخوة استقلاً (قوله وأما الجوهور على  
 خلافه ما) أي خلاف ابن عباس ومعاذ فيقولون بأنه يردها عن الثالث للسدس  
 اثنان أو اثنان كما تقدم ويردها عنه به أيضاً لان الخالص (قوله وجوابها مذکور  
 في المطولات) فجواب ابن عباس ان الجمع يطلق على اثنين بل هو أقل الجمع عند  
 بعضهم وقد أجمع التابعون بعد ابن عباس على جهة الاثنين والاجماع المنعقد به  
 الخلاف حجة على الأصح وجواب معاذ أن المراد ما يشمل الاخوة والاخوان لكن  
 غلب في اللفظ حكم التدكير فهو صادق بالذكور فقط وبالإناث فقط وبهم معا  
 وحينئذ فتحجب الام بالإناث الخالص عن الثالث للسدس أفاده في التلوة عن شرح  
 الترتيب (قوله ولما كانت الام الخ) دخول على كلام المصنف وقوله وليس هناك  
 الخ أي والحال أنه ليس هناك الخ فالجمله حاله وقوله في مسائلين متعلق بقوله لا يترث  
 الثالث وقوله تسميان بالغراوين أي لشهرتهما ما كالكوكب الا غرو قيل لان الام  
 غرت فيهما بلفظ الثالث وهو اما سدس أو ربع وقوله وبالعمرتين أي وتسميان

قياسا على الأولاد كما أشرت إليه  
 وروى عن ابن عباس رضي  
 الله عنهما أنه قال لا يردها  
 عن اثنان الاثلاثة من  
 الاخوة لظاهر قوله تعالى  
 فان كان له اخوة وأقل  
 الجمع ثلاثة وروى عن  
 معاذ رضي الله عنه أنه قال  
 لا يردها عن الثالث الا  
 الاخوة الذكور أو الذكور  
 مع الإناث وأما الاخوات  
 الصنف فلا يردها عنه  
 للسدس عند لان الاخوة  
 جمع ذكور والإناث  
 الخالص لا يدخلان في ذلك  
 والجوهور على خلافه ما  
 وجوابه ما مذکور  
 في المطولات ولما كانت  
 الام قد لا يترث الثالث وليس  
 هناك فرع وارث ولا عمد  
 من الاخوة والاخوان  
 في مسائلين تسميان  
 بالغراوين وبالعمرتين  
 ذكرهما مائة مائة ما على  
 الصنف الثاني ممن يترث  
 الثالث لان ذلك من جملة  
 أحوال الام مع عدم من  
 ذكر

بالمرتين لقضاء عمر بن الخطاب فيه - ما بذلك وتسميان أيضا بالغريبتين وقوله  
 ذكرهما جوابا لقوله مقدماتهما ما أي حال كونه مقدماتهما وقوله لأن ذلك  
 أي عدم أثرها الثالث في المسائلين المذكورتين وهو تعليل لقوله مقدماتهما الخ وقوله  
 مع عدم من ذكر أي من الولد وولد الابن والعدد من الاخوة وقوله فقال عطف على  
 ذكرهما (قوله وان يكن) مزارع كان التامة كما أشار اليه الشارح بقوله أي يوجد  
 وقوله زوج وأم وأب فقط أي دون غيرهم فصورة المسئلة ان تموت الزوجة عن زوجها  
 وأمه وأبيه فللزوج النصف وللأم ثلث الباقي وللأب الباقي كما سيذكره الشارح  
 والمسئلة من ستة لان فيها نصف وثلث الباقي والخارج من ضرب اثنين اللذين  
 هما خرج النصف في ثلاثة التي هي مخرج الثلث ستة فأصلها بالاتفاق ستة ومن  
 زعم من المصنفين ان فيها اقولا آخر بأن أصلها اثنان وتصح من ستة فقد وهم  
 كافي الأول من شارح كشف الغواض (قوله فثلث الباقي بعد فرض الزوج)  
 أي وهو في الحقيقة سدس كما سيذكره الشارح فان فرض الزوج النصف وهو ثلاثة  
 وثلث الباقي بعده واحد اذا الباقي بعد فرض الزوج ثلاثة وثلثها واحد وقوله مرتب  
 أي رتبة الشارح بمعنى أثنته وبينته (قوله وهذه إحدى الغراوين) والميت في هذه  
 هي الزوجة والوارث فيها هو الزوج وقوله والثانية الخ والميت فيها هو الزوج  
 والوارث فيها هو الزوجة فهي على العكس مما قبلها (قوله وهذا كذا الخ)  
 أي والامر مثل هذا في أن للأم ثلث الباقي اذا كان الأب والأم مع زوجة وقوله  
 للأم ثلث الباقي تفسير بالتشبيه ولو جعل له وجه الشبهة كما قررناه كان أظهر وقوله  
 بعد فرض الزوجة أي الذي هو الربع وثلث الباقي بعده واحد وهو في الحقيقة  
 ربع كما سيذكره الشارح واعلم أن ما تأخذ الأم في المسائلين بالفرض لا بالتعصيب  
 خلافا لما أورده السيد لاني في شرح المختصر من أنها تأخذ في الحالين بالتعصيب  
 بالأب كافي الأول (قوله اذا كان الأب والأم مع زوجة) فصورة المسئلة أن يموت  
 الزوج عن أبيه وأمه وزوجته فللزوجة الربع وللأم ثلث الباقي وللأب الباقي  
 كما سيذكره الشارح والمسئلة من أربعة يخرج الربع فللزوجة الربع واحد وللأم  
 ثلث الباقي واحد وهو ربع في الحقيقة وللأب الباقي وهو اثنان وفي هذه الصورة  
 قد اجتمع الربع مع مثله فيكون مستثناة من قولهم لا يمكن اجتماع اثنين فرض كل  
 منهم الربع (قوله فصاعدا) أي مرتفعان فصاعدا اسم فاعل من صعد اذا ارتفع وهو  
 حال من محذوف والامل فيه محذوف أيضا والتقدير فذهب العدد حال كونه  
 صاعدا ولا يجوز ذكر هذا الفعل لجريان تلك الحال مجرى الامثال فلا تعبير

فقال (واي يكن) أي يوجد  
 (زوج وأم وأب) فقط  
 في فريضة (فثلث الباقي)  
 بعد فرض الزوج (لها) أي  
 الأم ثابت (مرتب) وهذه  
 هي إحدى الغراوين  
 والثانية ذكرها بقوله  
 (وهكذا) للأم ثلث الباقي  
 بعد فرض الزوجة اذا كان  
 الأب والأم (مع زوجة  
 فصاعدا)

عما وردت عليه فانهم لم تسمع الا مع حذف عاملها فافاد المحقق الامير (قوله فذهب  
 عددها) أي عدد الزوجة بمعنى الجنس وقوله الى حالة الصعود حل معنى والا فالحال  
 بمعنى في لا بمعنى الى وقوله فهو منصوب الخ فربيع على ذكر الحالة في الحل وقوله  
 بالحالية أي بسبب كونه حالا وقوله من العدد أي المحذوف مع فعله والتقدير فذهب  
 العدد صاعدا وقوله ولا يجوز فيه غير النصب أي فلا يجوز أن يقال فصاعدا بالرفع  
 على أنه خبر مبتدأ محذوف، مثلاً وذلك لما علمت من أنه أجرت مجرى الامثال فلا تغير  
 عما وردت عليه وقوله ولا يستعمل الا بالفاء أو بثم وهما عاطفتان على محذوف أي  
 حصل كذا فذهب العدد الخ أو ثم ذهب العدد الخ وقد يكون على مذكور نحو  
 قصدة بقرهم فصاعدا وقوله عن ابن سيدة بسكون الميم ولا ووقفا كما تقدم  
 التنبيه عليه (قوله فلا تكن الخ) أي إذا علمت ما ذكر فلا تكن الخ وقوله قاعد أي  
 غير مجتهد ~~في فائدة~~ روى انس بن مالك رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه  
 وسلم أنه قال متعلم كسلان أي غير مجتهد في طلب العلم أفضل عند الله من سبع مائة  
 عابد مجتهد وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أن من الذنوب ذنونا لا يغفرها صلاة  
 ولا صيام ولا حج ولا جهاد الا الهوم في طلب العلم وقال صلى الله عليه وسلم من طاب  
 العلم وأدركه كان له كفلان من الاجر وان لم يدركه كان له كفل من الاجر  
 وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من كانت همة في طلب العلم سمى في السماء نبيا  
 وكتب الله له بكل شعرة على جسده ثواب نبي وكانما اعتق بكل قدم رقبة وبني الله له  
 بكل عرق في جسده مدينة في الجنة ويدخل مع النبيين بغير حساب ~~أما~~ ما روي  
 (قوله بل شمر الخ) اضرب انتعالي عما قبله وقوله لما أي بالعلوم وقوله عن ساعد  
 الجد والاحتماد فيه استعارة بالكتابة وتخيل فشبه الجد والاحتماد بانسان  
 ذي ساعد تشبها مضمرا في النفس وطوى لفظ المشبه به ورمز اليه بشي من لوازمه  
 وهو الساعد فاثباته تخيل وشمر ترشيح والغرض من ذلك الحث على الاهتمام بالعلوم  
 وادامة الاشتغال بها والمجد بكسر الجيم بمعنى الاجتهاد فغطفه عليه من قبيل عطف  
 التفسير ويطلق أيضا على ضد الهزل وأما بالفتح فهو بالنسب معروفي وأما بالضم فهو  
 الرجل العظيم وقوله وقم على قدم العناية والسداد فيه استعارة بالكتابة وتخيل  
 أيضا فشبه العناية والسداد بانسان ذي قدم تشبها مضمرا في النفس وطوى لفظ  
 المشبه به ورمز اليه بشي من لوازمه وهو القدم فاثباته تخيل وقم ترشيح والغرض  
 من ذلك الحث على الاهتمام بالعلوم وادامة الاشتغال بها كما مر في الذي قبله  
 والعناية الاهتمام والسداد الصواب وقوله فان ذلك أي ما ذكر من التسمير عن

أي فذهب عددها الى حالة  
 الصعود على الواحدة الى  
 أربع فهو منصوب بالحالية  
 من العدد ولا يجوز فيه غير  
 النصب ولا يستعمل  
 الا بالفاء أو بثم نقله الشيخ  
 ذكره عن ابن سيدة  
 (فلا تكن الخ) بل شمر لما عن  
 قاعد (بل شمر لما عن  
 ساعد الجد والاحتماد وقم  
 لما على قدم العناية  
 والسداد فان ذلك من سبيل  
 الرشد

ساعده الحمد والاجتهاد وقيام على قدم العناية والسداد وقوله من سبيل الرشاد  
 أى من الطريق الموصل للاهتداء فالسبيل بمعنى الطريق والرشاد بمعنى الاهتداء  
 (قوله فى زوج الخ) أى اريدت بيان مال كل من الورثة فى المسئلتين فأقول لك  
 فى زوج الخ وقد عرفت أن المسئلة الاولى من ستة لار فيها نصفان وثالث الباقي  
 والخارج من ضرب اثنين اللذين هما مخرج النصف فى ثلاثة اثنى هي مخرج الثلث  
 ستة وان المسئلة الثانية من أربعة مخرج الربع لانه بعد اخراج الربع من مخرجه  
 يبقى ثلاثة وهي منقسمة على مخرج ثالث الباقي وحينئذ فالمخرج الجامع لهما هو مخرج  
 الربع فيكون هو اصل المسئلة كما سيأتى (قوله للزوج النصف) أى وهو ثلاثة  
 وقوله والام ثلث الباقي أى وهو واحد وقوله وهو فى الحقيقة سدس أى لانه واحد  
 من ستة لكنهم عبروا عنه بثلاث الباقي تأدياً مع لفظ القرآن كما سيذكره وقوله  
 وللاب الباقي أى وهو اثنان (قوله وفى زوجة الخ) هذه هى المسئلة اثنانية وقوله  
 للزوجة الربع أى وهو واحد وقوله والام ثلث الباقي أى وهو واحد وقوله وهو  
 فى الحقيقة ربع أى لانه واحد من أربعة لكنهم عبروا عنه بثلاث الباقي تأدياً مع لفظ  
 القرآن كما سيذكره الشارح وقوله وللاب الباقي أى وهو اثنان فالام فى هذه المسئلة  
 الربع فمراضا وقد اجتمع فيها ربعان ولذلك الغرض منهم فيها بقوله

قل لمن اتقن الفرائض فهما \* أيما امرأة لها الربع فرض

لا يعول ولا برد وايست \* زوجة الميت هل بذلك تقضوا

ثم قل لى ربمان فى أى ارث \* ثابتان ومال ذلك نقض

(قوله وأبقى لفظ الثالث فى فرض الام) أى دون معناه فانه ليس بثالث حقيقة وقوله  
 وان كان فى الحقيقة سدسا أو ربعا أى والحنال انه فى الحقيقة سدس فى الصورة  
 الاولى وربع فى الثانية وقوله كما قلناه راجع لقوله وان كان فى الحقيقة سدسا  
 أو ربعا وقوله تأدياً مع القرآن أى حيث قال فان لم يكن له ولد وورثه أبواه فلا منه الثلث  
 وقد تقدم ان الآية مشعرة بأنه لا وارث له سواهما فلا يخالفها ما ذكره الجمهور  
 فى الغرارين بل يلائمها (قوله وهذا) أى ما ذكر من أن الام فى المسئلتين  
 المذكورتين ثلث الباقي وقوله ما قضى به عمر أى حكم به وقوله وواقفه الجمهور أى

جمهور العلماء وقوله ومنهم أى من الجمهور (قوله ولذلك لا نالوا عطيتنا الخ) أى وذلك  
 ثابت لا نالوا عطيتنا الخ فذلك مبتدأ والخبر محذوف وهذا كذا نظيره هذه العبارة  
 (قوله اما تفصيل الخ) أى لان الام تأخذ حينئذ اثنين والاب يأخذ واحدا  
 وقوله واما أنه لا يفضل الخ أى لان المسئلة تكون حينئذ من اثنى عشر لان فيها

فى زوج وأم وأب للزوج  
 النصف والام ثلث الباقي  
 وهـ وفى الحقيقة سدس  
 وللاب الباقي وفى زوجة  
 وأم وأب للزوجة للربع  
 والام ثلث الباقي وهو  
 فى الحقيقة ربع وللاب  
 الباقي وأبقى لفظ الثلث  
 فى فرض الام فى السورتين  
 وان كان فى الحقيقة سدسا  
 أو ربعا كما قلنا تأدياً مع  
 القرآن وهذا ما قضى به عمر  
 ابن الخطاب رضى الله عنه  
 وواقفه الجمهور ومنهم  
 الاثنى عشرية وذلك لانا  
 لو أعطينا الام الثلث كاملا  
 لزم اما تفصيل الام على  
 الاب فى صورة الزوج واما  
 انه لا يفضل عليها التفصيل  
 المهور فى صورة الزوجة  
 مع ان الام والاب فى درجة  
 واحدة

ربعا وثلاثا أعطينا الام ثلاثا كما لا فلا لزوجة الربع ثلاثة وللأم الثلث أربعة  
لو أعطينا له اولا اب الباقي وهو خمسة فهو وان فضلها بنصف السدس لم يفضل  
عليها الله فضيل المعهود وهو أن يعطى مائة لاهل وقوله مع أن الام والاب في درجة  
واحدة أي والاصل أنه اذا اجتمع ذكر وانثى في درجة واحدة يكون للذكر نصف  
مال الانثى واستشكل الامام ذات بما اذا اجتمع مع الام والاب والاخت للام  
فانه يسوي بين الذكر والانثى فيهما وأجيب بأن قولهم الاصل كذا لا ينفي  
خروج بعض الافراد لدليل كافي للثبوت (قوله خالف ابن عباس الخ) أي  
خالف الجمهور وقوله لظاهر نص القرآن أي في قوله تعالى فان لم يكن له ولد وورثه  
أبواه فلأمه الثلث وأجاب الجمهور عن الآية بما تقدم من أنها فيما لا ورثه أبواه  
خاصة واحتج أيضا بخبر الحقوا القرأين بأهلها سابق فلا ولي رجل ذكر فيكون  
الباقي للاب كالجدة وأجاب الجمهور بأن عصوبة الاب غير ممتصة وخالف الجدة  
لأنه في درجة الام والمجدة أبعد درجة منها انتهى للثبوت بتصرف (قوله ووافق ابن  
سيرين الجمهور في مسألة الزوج) أي لأنه لو أعطيناها في الثلث كما لا لفضلت الاب  
ولأن لها في هذه المسئلة السدس وهو فرضها في الجملة وقوله وابن عباس في مسألة  
الزوجة أي ووافق ابن سيرين ابن عباس في مسألة الزوجة لأنها لا تفضل  
الاب بل فضلها بنصف السدس وقد عرفت المساواة بين الذكر والانثى  
في أولاد الام فالمفاضلة بشيء أولى ولأنها لو أعطيت ثلث الباقي في هذه المسئلة  
لكان لها الرابع وهي لا ترثه قط فيكون لها الثلث لثبوته لها بالنص وفيه أن قاعدة  
الباب أمام مساواة الذكر والانثى أو تفضيله عايمها التفضيل للمعهود وكلاهما مفقود  
في صورة الزوجة أفاده في اللؤلؤة عن شيخ الاسلام (قوله ثم رجع) أي التناظر  
وقوله بعد فراغه من أحوال الام الخ أي من كونها لها الثلث كما لا في غير مسئلتها  
الغراوين وكونها لها ثلث الباقي فيهما ما وقوله الى بيان متعلق برجع وقوله وهو ما  
بقية من يرث الثلث وذكر الضمير باعتبار الخبر وقوله فقال عطف على رجع (قوله  
وهو لاثنين) بإثبات المهر من اثنين ان سكنت هاء هو فان ضمت فلا تثبت المهر  
وأشهد الرضى في شرح الشافعية الامام ابن الحاجب عن اثبات مهر اثنين قوله  
لى في محبة هـ شهود أربع هـ وشهود كل قضية اثنان  
خفقان قلب واضطراب جوارح هـ ونحول جسم واعتقال لسان  
(قوله أي ذكرين) أي ولو احتمل الا في شمل الخنثيين وقراءه وكذلك ذكر وانثى أي  
ولو احتمل الا في احداهما فيشمل الذكر والخنثى ويشمل أيضا الانثى والخنثى (قوله

وفالفة ابن عباس رضى  
الله عنهما وقال للام فيهما  
الثلث كما لا لظاهر نص  
القرآن ووافق ابن سيرين  
الجمهور في مسألة الزوج  
وابن عباس في مسألة  
الزوجة ثم رجع بعد  
فراغه من أحوال الام عند  
عدم الفرع الوارث والعهد  
من الاخوة الى بيان بقية  
من يرث الثلث وهو الصنف  
الى انى فقال (وهـ و)  
أي الثلث (لاثنين) أي  
ذكرين (أو اثنين)

من ولد الام) أى من جنس ولد الام وقوله فقط أى دون الاب وقوله وهم الاخوة  
للأم أى وأولاد الام فقط وهم الاخوة للام والحمكة فى كون أولاد الام يرثون  
الثالث تارة والسادس أخرى أنهم يدلون بالام وهى ترث الثالث تارة والسادس  
أخرى (قوله بغير مين) أى حال كون ماذ كرم تلبسا بغير مين (قوله وهكذا) أى مثل  
هذا وبين الشارح معنى التشبيه المذكور بقوله يكون الثالث لهم وقوله ان كثروا  
أوزادوا أى فالثالث لهم فخراب الشرط محذوف دل عليه ما قبله (قوله وأوهنا بمعنى  
الواو) اذ المتعاطفان مترادفان وأوهنا بطفها المتباعدة وان يصح أن تكون على  
حقيقة تمام يحمل الزيادة على ما فوق الكثرة كما قاله المحقق الأمير (قوله والمقصود الخ)  
أى على ما مشى عليه من أن أو بمعنى الواو يكون المتعاطفين مترادفين وعطف أحد  
المترادفين على الآخر يفيد التوكيد (قوله وكذلك قوله الخ) أى فالمقصود به التوكيد  
وقوله فيا لهم فيما سواه زاد أى فليس للاخوة للام زيادة فيما سوى الثالث وقوله لانهم  
لا يستحقون الخ تعميل لقوله فانهم الخ وقوله لقوله تعالى فان كانوا الخ تعميل لقوله  
(قوله والزاد هو الطعام الخ) هذا فى الاصل والمراد به هذا الشئ الزائد فالمعنى ليس  
لهم شئ وزائد فيما سواه (قوله وفى البيت جناس ناقص مطرف) الجناس بكسر  
الجيم مصدر جناس اذا وافق فهو موافقة الكلمتين ثم ان كانت الموافقة فى أنواع  
الحروف وأعداد ما وهيا تها وترتيبها فهو جناس تام كقوله

أطال ليالك حتى ماله سحر أم نوم عينيك أهل الحى قد سحروا

والاعتبار مدة الاشباع فى الاولى وان نقصت احدى الكلمتين عن الاخرى  
فهو جناس ناقص كقوله

يمدون من أيد عواص عواصم

أى يمدون سوا عدم من أيد ضاربة بالعصا حافظا وحامية فعواص جمع عاصمية من  
عصاه اذا ضرب به بالعصا والعواصم من عصمه اذا حفظه وجماه ولوقوع الزيادة  
فى الطرف يسمى مطرفا فان زيادة الميم فى طرف الكلمة وحمل الشارح ما هنا جناسا  
ناقصا طرفا نظرا لنقص احدى الكلمتين مع زيادة الاخرى فى الطرف فان لفظة  
زاد الثانية ناقصة عن الاولى بواو فى طرفها مع عدم اعتبار المذ فى الثانية وهى  
وان كانت فى الاولى كلمة مستقلة لكونها فاعلا لكن الفعل مع فاعله كالكلمة  
الواحدة والاطهر انه جناس تام لاعتبار اشباع الروى كافى البيت السابق المثل به  
للجناس التام للاستقلال الواو لم يمت من أن الفعل مع فاعله كالكلمة الواحدة  
انتهى مخلصا من التولوة مع زيادة (قوله ويستوى الاناث والذكور فيه)  
وشذ عن ابن عباس أن لذكر مثل حظ الانثيين لعل المطلق على المقيد ومراعاة

وكذلك ذكر  
ولد الام) فقط وهم الاخوة  
للأم (بغير مين) أى كذب  
(وهكذا) يكون الثالث لهم  
(ان كثروا أوزادوا) عن  
الانثيين وأوهنا بمعنى الواو  
والمقصود بالجمع بين لفظتى  
الكثرة والزيادة التأكيد  
وكذلك قوله (فيا لهم فيما  
سواه) أى الثالث (زاد)  
لانهم لا يستحقون أكثر منه  
لقوله تعالى فان كانوا أكثر  
من ذلك فهم شركاء فى الثالث  
والزاد هو الطعام فى السفر  
وفى البيت جناس ناقص  
مطرف (ويستوى الاناث  
والذكور فيه) أى فى الثالث



بالمطابق قوله تعالى فهم شركاء في الثالث لانه أمالقت فيه الشركة ولم يبين فيه  
كونها على التسوية أو المفاضلة ومراعاة بالمقيده قوله تعالى وان كانوا اخوة رجالا  
ونساء فلذلك كرمثل حفظ الاثنين فانه قيد بكون القسمة على المفاضلة وأجاب  
القاضي أبو الطيب بأن قوله تعالى وان كانوا اخوة الخ في الاخوة لغير أم خاصة  
بدليل أنه جعل فيه للأنثى النصف حيث قال تعالى وله أخت فانه نصف ما ترك  
وهو ميراثا لم يكن لها ولذا الآية ولا يكون ذلك في الاخوة للأم وأما قوله فهم  
شركاء في الثالث فهو في الاخوة للأم وأطلقت فيه الشركة وذلك يقتضي المساواة  
أفاده في المأثورة فلا عن شرح الفصول الكبير لشيخ الاسلام (قوله كما قد أوضح  
المسطور) أي كالذي قد أوضحه المسطور وقوله أي المكتوب تفسيره لا مسطور  
وقوله وهو القرآن العظيم أي في هذا المقام والافه ويشمل كل كتاب فهو عام وأدله  
خاص بقريظة المقام وقوله في قوله تعالى متعلق بأوضح وقوله فان التشرية  
الخ علة للإيضاح في قوله تعالى فهم شركاء في الثالث (قوله وهذا) أي هذا  
الحكم وهو مساواة الأنثى والذكر وقوله مما خالف الخ أي من الأحكام التي  
خالف الخ وقوله فانهم خالفوا الخ علة لقوله مما خالف الخ وقوله في أشياء أي خمسة  
كما صرح به بعد (قوله لا يفضل ذكركم على أنثاهم) أي لان إرثهم بمحض الرحم  
فقط كالأبوين مع الابن فانه يسوي بينهما حيث نشد وكذلك المعلق والمعلقة اذا اشتركا  
في العتق فيسوي بينهما لاستوائهما في العتق فالخاصل أن كل ذكر وأنثى اتحدا  
جهة وقربا فله ضعف مالها الا ما ذكرناه في المأثورة عن شيخ الاسلام (قوله  
اجتماعا) أي في حال الاجتماع وقوله وانفرادا أي في حال الانفراد فهو ما منصوبان  
على نزع الخافض أو من جهة الاجتماع والانفراد فهو ما منصوبان على التمييز وهما  
شيئان من الخمسة فأنثاهم كذكركم عند الاجتماع بخلاف غيرهم فان البنث  
اذا اجتمعت مع الابن عصم أهله ضعف مالها وأنثاهم كذكركم عند الانفراد أيضا  
بخلاف غيرهم فان البنث اذا انفردت لها النصف والابن اذا انفرد له جميع المال  
(قوله ويرثون مع من أدلوا به) أي بخلاف غيرهم فهم يرثون مع الام التي أدلوا بها  
وغيرهم لا يرث مع من أدلى به كابن الابن فانه لا يرث مع الابن فالقاعدة ان من أدلى  
بواسطة حبيته تلك الوساطة الأولاد الام (قوله ويحببهم نقصانا) أي ويحبب  
هم من أدلوا به حبب نقصان فان الام تحبب بهم من الثالث الى السادس بخلاف  
غيرهم فلا يحبب من أدلى به بل من أدلى به يحببه (قوله وذكركم أدلى بأنثى ويرث)  
أي بخلاف غيرهم فانه اذا أدلى بأنثى لا يرث كابن البنث وهذا في النسب وأما

(كما قد أوضح المسطور)  
أي المكتوب وهو القرآن  
العظيم في قوله تعالى فهم  
شركاء في الثالث فان  
التشرية اذا أطلقت يقتضي  
المساواة وهذا مما خالف فيه  
أولاد الام غيرهم فانهم  
خالفوا غيرهم في أشياء  
لا يفضل ذكركم على  
أنثاهم اجتماعا ولا انفردا  
ويرثون مع من أدلوا به  
ويحببهم من أدلى بأنثى ويرث

في الولاء فيرث وان أدلى بأثني كابين المعتقد وانما قال وذكروهم لان اثباتهم لا يتخالف  
 اثني غيرهم فانه عهد ان الاثني تدلى بأثني وترث كام الام أو اده في الخلوثة عن شرح  
 الحكاية لشيوخ الاسلام (قوله فلهذه) أي الامور التي تختلف فيها أولاد الام  
 غيرهم (قوله فائدة) أي هذه فائدة وأشار الشارح بهذه الفائدة إلى أن الثالث  
 فرض ثلاثة ذكرا المصنف منهم اثنين وترك الثالث رهوا لجد في بعض أحواله وإلى  
 أن ثالث الباقي كما هو فرض للام في الغراوي فرض للجد في بعض أحواله وعذر  
 المصنف في ترك هذين أن ذلك سيعلم مما سيأتي في باب الجد والاختوة (قوله بقي من  
 يرث الثالث الجد في بعض أحواله) وذلك اذ لم يكن هناك صاحب فرض وكان  
 الثالث أو فرله من المقاسمة لزيادة الاختوة على مثليه كجد وثلاثة اختوة فلهذا الثالث  
 وقوله وبقي من يرث ثالث الب في الجد أيضا في بعض أحواله وذلك اذا كان هناك  
 صاحب فرض وكان ثالث الباقي خيرا له من المقاسمة ومن السدس كزوجة وجد  
 وثلاثة اختوة لغير أم فالزوجة الربع وللجد ثلث الباقي وقوله وسيأتي ذلك الخ  
 غرضه بذلك الاعتذار عن ترك ذلك هنا (قوله والسدس) بسكون الدال ليصح  
 الوزن وقوله فرض سبعة أي مفروض السبعة وقوله من العدد تكملته ولا فائدة فيه  
 الاتصاف بالنظم كما قاله الاستاذ المصنف (قوله ذكروهم اجمالا) أي وسيد ذكروهم  
 تفصيلا بقوله فالاب يستحقه الخ وحيد نذ فلا حاجة لتعقيب الشارح لكل واحد من  
 السبعة بما ذكره معه لان مراد المصنف ذكروهم اجمالا وأما ذكروهم تفصيلا فسيأتي  
 لكن الشارح يحل الفائدة (قوله أب مع الفرع الوارث) فله السدس معه فقط  
 ان كان الفرع ذكرا ومع ما بقي بعد الفروض ان كان أنثى كما سيد ذكره الشارح  
 (قوله وأم مع الفرع الوارث) فلهما السدس سواء كان ذكرا أو أنثى وقوله أو عدد  
 من الاختوة والاختوات فلها مع العدد منهم السدس <sup>تبيينه</sup> لو اجتمع مع  
 الام فرع وارث وعدد من الاختوة كان الحجب مضافا للفرع كما قاله ابن الرفعة لانه  
 أقوى انتهى أولوثة (قوله ثم بنت ابن فأكثر مع بنت واحدة) فلها أول السدس  
 تكملته الثلثين وقوله وكذا الخ فبنت الابن النازلة فأكثر بمنزلة بنت الابن فأكثر  
 غير النازلة وبنت الابن الواحدة العليا بمنزلة بنت الصلب (قوله وجد مع الفرع  
 الوارث) فله السدس معه فقط ان كان الفرع ذكرا ومع ما بقي بعد الفروض ان كان  
 أنثى كما مر في الاب وقوله في حال من أحواله مع الاختوة وذلك اذا كان معه ذو فرض  
 والسدس أو فرله من ثلث الباقي ومن المقاسمة كزوج وأم وجد وثلاثة اختوة  
 فالزوج النصف والام السدس والاوفر للجد سدس وهو سهم كامل فان المستثناة

فهذه خمسة أشياء فائدة بقي  
 ممن يرث الثلث الجد  
 في بعض أحواله مع الاختوة  
 وبقي ممن يرث ثلث الباقي  
 الجد أيضا في بعض أحواله  
 مع الاختوة وسيأتي ذلك  
 في باب الجد والاختوة والله  
 أعلم (والسدس فرض سبعة  
 من العدد) ذكروهم اجمالا  
 بقوله (أب) مع الفرع  
 الوارث (وأم) مع الفرع  
 الوارث أو عدد من الاختوة  
 والاختوات (ثم بنت ابن)  
 فأكثر مع بنت واحدة وكذا  
 بنت ابن نازلة فأكثر مع بنت  
 ابن واحدة أعلى منها  
 (وجد) مع الفرع الوارث  
 وكذا في حال من أحواله مع  
 الاختوة وسيأتي

من ستة ولو قاسم أو تخذ ثلث الباقي لا تخذ أقل من ذلك (قوله والاخت بنت  
 الاب الخ) فلها السدس مع الشقيقة تكملة الثلثين (قوله ثم الجدة) فلها السدس  
 وقوله فأكثر أى فيشتركن فيه (قوله وولد الام) أى الاخ والاخت من الام  
 فقط وقوله الواحد دقيق بخلاف المتعدد فله الثلث وقوله ذكر ا كان أو أنثى تعميم  
 في ولد الام وقوله تمام العدة أى هو متم عدة السبعة فتمام بمعنى متم وهو خير لمبتدأ  
 محذوف وليس خبرا عن قوله ولد الام لانه ليس مبتدأ بل معطف على ما قبله  
 لكونه في مقام التعداد وقوله فهو السابع تفريع على قوله تمام العدة (قوله  
 وهذا كله) أى كون كل واحد من السبعة له السدس وقوله حيث لا حاجب  
 في الجميع أى المجموع والافلاب والام لا يحجبهم شخص بل وصف فان أريد  
 بالحاجب ما يشمل الوصف الذى يحجب من قام به كان الجميع باقيا على ظاهره  
 (قوله ثم أردف ذلك) أى اتبع ذكرهم اجمالا وقوله ببيان الحسالة التى الى آخره  
 وهذا هو المراد بالتفصيل فيما تقدم وقوله فقال عطف على أردف (قوله فالاب الخ)  
 أى اذا أردت بيان ذلك تفصيلا فأقول لك الاب الخ (قوله مع الولد) أى حال كونه  
 مع الولد وقوله ذكر ا كان أو أنثى وكان عليه أن يقول أيضا واحدا أو متعددا كما ذكره  
 في جانب الام ولعله حذفه من الاول لدلالة الثاني عليه وان كان خلاف الغالب  
 أولغير ذلك (قوله فان كان الولد ذكرا فلا شيء للاب غير السدس) أى  
 لان جهة البنوة مقدمة على جهة الابوة في الارث بالتعصيب فليس للاب الا السدس  
 فرضا والابن الباقي (قوله وان كان أنثى) أى وان كان الولد أنثى وقوله وفضل بعد  
 الفروض شىء بخلاف ما اذا لم يفضل فلا يأخذ شىء سوى السدس وقوله أخذه  
 أيضا تعصيا أى كما أخذ السدس فرضا وقوله فيجمع الخ تفريع على قوله أخذه  
 أيضا تعصيا وقوله اذ ذاك أى اذ ذاك موجود فذاك مبتدأ والخبر محذوف والجملة  
 في محل جر باضافة اذ اليها واذا بمعنى حين ظرف ليجمع واسم الاشارة عائد على كون  
 الولد أنثى وفضل بعد الفروض شىء (قوله فهذا) أى الذى هو الاب (قوله وهكذا الام)  
 أى والام مثل هذا والاشارة للاب كما قاله الشيخ الامير وقوله تستحق السدس بيان  
 لما استغنى عن التشبيه (قوله بتنزيل الصمد) أى حال كون استحقاق كل من الاب  
 والام للسدس مع الولد ثابتا بتنزيل الصمد فهو راجع لكل من الاب والام والصمد  
 اسم من اسمائه تعالى ومعناه الذى لا حروف له وقيل الذى يصمد أى يقصد في الخواص  
 على الدوام وقيل غير ذلك فائدة في ذلك صلى الله عليه وسلم من قال يا صمد في كل  
 يوم أربعين مرة آمن من سلطان الجوع بقية عمره ذكره في الاثر (قوله حل) أى

(والاخت بنت الاب)  
 فأكثر مع الاخت الشقيقة  
 الواحدة (ثم الجدة) فأكثر  
 (وولد الام) أى الواحد  
 ذكر ا كان أو أنثى (تمام  
 العدة) فهو السابع وهذا  
 كله حيث لا حاجب في  
 الجميع ثم أردف ذلك ببيان  
 الخلة التى يرث فيها كل  
 واحد منهم السدس فقال  
 (فالاب يستحقه) أى  
 السدس (مع الولد) ذكر ا  
 كان أو أنثى فان كان الولد  
 ذكرا فلا شيء للاب غير  
 السدس وان كان أنثى  
 وفضل بعد الفروض شىء  
 أخذه أيضا تعصيا فيجمع  
 اذ ذاك بين الفرض  
 والتعصيب كما سنوضحه  
 ان شاء الله تعالى فهذا هو  
 الاول من يرث السدس  
 والثاني الام وقد ذكرها  
 بقوله (وهكذا الام) تستحق  
 السدس مع الولد ذكر ا  
 كان أو أنثى واحدا كان  
 أو متعددا (بتنزيل الصمد)  
 حل وعلا

عظم من اجل الله وى العظمة وقوله وعلا أى ارتفع عما لا يليق به وقوله فى كتابه  
العزيم متعلق بتنزيل (قوله قال تعالى الخ) بيان للذى نزل الله تعالى فى كتابه العزيز  
وقوله ولا يويه أى ولا يوى الميت وفيه تغليب الاب لشرفه والجوار والمجور وخبر  
مقدم والسادس مبتدأ مؤخر وقوله لكل منهم ما يدل من قوله لا يويه وفائدة هذا البذل  
دفع توهم الاشتراك فى السادس لوقيل لا يويه السادس وانما لم يقل ولا لكل من  
أبويه السادس مع أنه لا إشهاد فى ذلك لانه فى الابدال اجمال ثم تفصيل وهو  
أرسخ فى النفس وقوله مما ترك متعلق بالسادس وقولان كان له ولد أى ان كان  
للميت ولد فان قيل لا شك أن حق الوالدين أعظم من حق الولد فما الحكم  
فى جعل نصيب الولد أعظم أجيب بأن الحكم فى ذلك ان الوالدين ما بقى من  
عمرهما الا القليل غالبا فكان احتياجهما الى المال قليلا وأما الولد فهو فى زمن  
الصبا فكان احتياجه ل المال كثيرا انتهى شرح الترتيب (قوله وما أحسن هذا  
الترتيب) أى شىء عظيم حسن هذا الترتيب أى أنجب من حسنه وقوله  
فانه الخ علة لتجب من حسن الترتيب فى هذه المنظومة وقوله من أجل الخ علة  
لقوله أعقب الاب بالام وقوله جمع بينهما ما فى الآية التى هى قوله تعالى ولا يويه  
لكل واحد منهما ما السادس (قوله ولما كان الخ) دخول على كلام المصنف  
وقوله وكان الخ عطف على كان الاولى وقوله بالقياس أى ثابا بالقياس وقوله  
أعقب جواب لما وقوله ذلك أى حكم الاب والام مع ولد الصلب وقوله فقال  
عطف على أعقب (قوله وهكذا الخ) أى وحال الاب والام مع ولد الابن مثل  
حالهما مع الولد فى استحقاق السادس وقوله يرث كل الخ بيان لما استفيد من  
التشبيه لكن المناسب لتعير المصنف فيما تقدم بالاستحقاق أن يقول يستحق  
كل الخ لكنه عبر باللازم لانه يلزم من الاستحقاق الارث (قوله مع ولد الابن)  
يسكون العين واثبات هزة الابن ليصح الوزن وقوله ذكر اكان أو أنى كان عليه  
أن يقول أيضا واحدا كان أو متعددا كما مر فى نظيره (قوله الذى ما زال الخ) صفة  
لولد الابن وقوله أثره أى حكمه وقوله أى الولد كان مقتضى الظاهر أى الابن لانه  
المذكور فى كلام الناظم لكن السارح لم يرجع الضمير لابن وفسره بالولد ليشمل  
البنت فان بنت الابن تقفوا اثر البنت لا اثر الابن كما يعلم من قوله بعد الذ كر كالأذى  
والأنثى كالأنى أفاده المحقق الامير (قوله أى يتبعه) تفسير ليقفوا وقوله أى يقتدى  
تفسير ليجتذى (قوله الذ كر كالأذى والأنثى كالأنى) تفصيل لما أجمله أولا كما تقدم  
غير مرة (قوله فتلخص من هذا كله) أى من قوله فالاب يستحقه مع الولد الى هنا

فى كتابه العزيز قال الله  
تعالى ولا يويه لكل واحد  
منهما السادس مما ترك ان  
كان له ولد وما أحسن هذا  
الترتيب فى هذه المنظومة  
فانه أعقب الاب بالام مؤخرا  
لليجدهن ما من أجل ان الله  
جمع بينهما ما فى الآية  
الكريمة ولما كان الولد  
فى الآية الكريمة خاصا  
بولد الصلب حقيقة وكان  
أرث كل من الاب والام  
للسدس مع أولاد الابن  
بالقياس على الأولاد  
أعقب ذلك بحكمهما مع  
أولاد الابن فقال (وهكذا)  
يرث كل من الاب والام  
السادس (مع ولد الابن)  
ذكا كان أو أنثى (الذى  
ما زال يقفوا اثره) أى الولد  
أى يتبعه (ويجتذى) بالذال  
المعجمة أى يقتدى به  
فى الارث والحج قياسا  
عليه الذ كر كالأذى والأنثى  
كالأنثى فتلخص من هذا كله  
ان الاب يرث السادس مع  
الابن أو ابن الابن أو البنت  
أو بنت الابن وأن الأم ترث  
السادس مع الابن أو ابن  
الابن أو البنت أو بنت الابن

وحاصله أن الأب يستحق السدس مع واحد من أربعة والأم تستحقه مع واحد من هذه الأربعة لكن تزيد على الأب بأنها ترث السدس مع العدد من الأخوة وهذا سيذكره المصنف بقوله وهو لها أيضا الخ فلذلك دخل عليه الشارح بقوله ولما كانت الأم تزيد الخ (قوله مطلقا) أي أشقاء أولاد أولاد أم وقوله ذكر ذلك جواب لما واسم الإشارة راجع إلى كون الأم لها السدس مع عدد من الأخوة والأخوات (قوله أيضا) أي كآهولها مع الولد وولد الابن وقوله مع الاثنين أي حالة كونها مع الاثنين ولو كانا مطلقين لهما رأسان وأربعة أي د وأربعة أرجل وفرجان فهما كالأثنين في جميع الأحكام من ارث وحجب وغيرها كما نقل عن ابن المقطان في ثمان الثلث من أخيه - م الأم ويحجبان الأم من الثلث إلى السدس وقال ابن حجر الظاهر أن تعدد غير الرأس ليس بشرط بل متى علم استقلال كل بحياة كان الحكم كذلك (قوله من أخوة الميت) المراد بالأخوة ما يشبه الأخوات فغيره تغليب والميت في كلامه بالتخفيف وإن كان فيه التشديد أيضا والتخفيف فرع المشتد فهما بمعنى واحد وقيل المشتد من سيموت ومنه قوله تعالى إنك ميت وأنهم ميتون والتخفيف من مات بالفعل ول بعضهم

ولما كانت الأم تزيد على الأب بأنها ترث السدس مع العدد من الأخوة مطلقا ذكر ذلك بقوله (وهو) أي السدس (لها) أي الأم أيضا (مع الاثنين من أخوة الميت) فأكثر مطلقا

أي أسا ثلثي تفسير ميت وميت \* فذو ذلك قد فسرت أن كنت تعقل في كان ذاروح فذلك ميت \* وما الميت الأم من إلى القبر يحصل والظاهر القول بالاتحاد فكل من التخفيف والمشتد حقيقة فيمن مات بالفعل مجاز فيمن سيموت من باب مجاز الأول وخرج بالأخوة بنوهم فلا يحجبون الأم من الثلث إلى السدس فإن قيل لم يحجبوا ولد الابن كآبيه ولم يحجبوا ابن الأخ كآبيه أجيب بأن الأخ لا يطلق على ابنه بخلاف الابن فإنه يطلق على ابنه مجازا إذا تعادل قيل حقيقة وأيضا فأولاد الابن أقوى من أولاد الأخوة انتهى ملخصا من اللؤلؤة وغيرها (قوله فأكثر) أي من اثنين وقوله مطلقا أي أشقاء أولاد أولاد أم وقوله فلذا أي لقولنا فأكثر وقوله نفس هذين الظاهر من كلام المصنف أن هذين مفعول قس فيكون هو المقيس وأما المقيس عليه فهو محذوف والتقدير نفس هذين أي الاثنين على ما زاد عليهم ما كالثلاثة ووجه ذلك أن الثلاثة لم يختلف في أنها تحجب بخلاف الاثنين فقد قال ابن عباس بعدم حجبها - ما والجمهور يقيسون الاثنين على الثلاثة في حجبها وقر الشارح المتن بتقريرين الأول أن هذين منصوب بنزع الخافض ومفعوله محذوف والتقدير نفس على هذين أن الاثنين الواقعيين في كلامي ما زاد عليهم كالثلاثة وقد أشار الشارح لذلك بقوله أي عليهم ما في كلامي ما زاد المقيس

عليه هو الاثنان والمائيس هو ما زاد والمراد أنه مقيس في الذكر والنصوير  
 لا في الحكم لانه ثابت بالنص فالله نصف صرح بالاثنين ولم يصرح بما زاد فلذلك  
 أمرنا بأن نقيس على الاثنين ما زاد عليهم ما والثاني أن هذين مفعول قس لكن على  
 تقدير مضافين والمقيس عليه محذوف أي قس بعض أفراد هذين على بعض  
 أفرادهما الآخر ووجه ذلك أن الآية وهي قوله تعالى فان كان له اخوة فلامه  
 السدس لا تشمل بحسب ظاهرها نحو الاختين وانما تشمل بعد جعل الجمع على  
 ما فوق الواحد الاخوين فأكثر والاخ والاخت فأكثران راعينا التغليب فيكون  
 نحو الاختين مقيسا على نحو الاخوين وقد أشار الشارح لذلك بقوله أو قس بعض  
 افراد الاثنين الخ (قوله أي عايمها) أشار به إلى أن هذين في كلام المصنف منصوب  
 على نزع الخافض وقوله في كلامي أي حال كونها في كلامي وقوله ما زاد أي الذي زاد  
 عليهم ما كالثلاثة وهذا مفعول قس على هذا الحل وعليه فالمقيس عليه الاثنان  
 والمقيس ما زاد وقد عرفت أنه مقيس في الذكر والنصوير فقط وقوله أو قس بعض  
 افراد الاثنين أشار به إلى أن هذين مفعول قس لكنه على تقدير مضافين وقد  
 عرفت وجهه وقوله تعالى لم تشمل الآية أي نحو الاختين وهذا بيان لبعض افراد  
 الاثنين المقيس وقوله على ما شئت منها أي على ما شئت الآية من الافراد وكان  
 المناسب أن يقول على بعض افرادهما الاخر ما شئت (قوله فان ارثهم بالسدس  
 الخ) عليه لقوله فقس هذين على الحل الثاني وقوله مخصر في خمس وأربعين صورة  
 وجه الحصر أن الاخوة باعتبار الذكورة والانثوية والخنثوية ثلاثة وباعتبار كونهم  
 أشقاء أو أولاد أو لأم ثلاثة أيضا فاذا ضربت الثلاثة الاولى في الثلاثة الثانية كان  
 الحاصل تسعة وهي أخ شقيق أخت شقيقة خنثى شقيق أخ لاب أخت لاب خنثى  
 ب أخ لام أخت لام خنثى فاذا رتبته هكذا أو أخذت الاول مع نفسه ومع ما بعده  
 ثم الثاني مع نفسه ومع ما بعده وهكذا كانت صور الاثنين الناشئة من هذه التسع  
 خمسا وأربعين صورة يبينها أن تقول أخ شقيق مع أخ شقيق مع أخت شقيقة مع  
 خنثى شقيق مع أخ لام مع أخت لاب مع خنثى لاب مع أخ لام مع أخت لام مع خنثى  
 لام فهذه تسع ثم تقول أخت شقيقة مع أخت شقيقة مع خنثى شقيق مع أخ لاب  
 مع أخت لاب مع خنثى لاب مع أخ لام مع أخت لام مع خنثى لام فهذه ثمانية  
 ثم تقول خنثى شقيق مع خنثى شقيقة مع أخ لاب مع أخت لاب مع خنثى لاب مع  
 أخ لام مع أخت لام مع خنثى لام فهذه سبع ثم تقول أخ لاب مع أخ لاب مع أخت  
 لاب مع خنثى لاب مع أخ لاب مع أخت لام مع خنثى لام فهذه ستة ثم تقول أخت

فإذا قال (فقس هذين)  
 أي عليهم ما في كلامي زاد  
 أو قس بعض افراد  
 الاثنين على ما شئت الآية  
 على ما شئت منها أي  
 للسدس مع اثنتين من  
 الاخوة مخصر في خمس  
 وأربعين صورة يبينها  
 في شرح الترتيب والثالث  
 الجيد وقد ذكره بقوله





بحار من سلام من اطلاق الملزوم على الا لازم ثم شبه الحجب المعنوي بالحجب الحسي  
بجامع مطلق الحجب في كل واستعير المذم من الحجب الحسي للحجب المعنوي على  
طريق الاستعارة التصريحية المبينة على البحار المرسل كبناء الاستعارة المسكنية  
على المبرحة في قوله تعالى فأذاقها الله لباس الجوع والخوف حيث شبه ما يغشى  
الانسان من الاصفرار والتحول الناشئ عن الخوف والجوع من حيث الاشتغال  
باللباس ثم شبهه من حيث الكراهية بالمطعم والمر البشع تشبيها مضمرا في النفس  
وابتات الاذاقة تخييل افاده الاستاذ الحفني (قوله أي حجه) الاولى حذف أي  
والاضافة في حجه من اضافة المصدر لفاعله كما هو المناسب للاستثناء بعده اولفعوله  
ويصح أن يراد ما هو أعم وقوله من قوله أي مأخوذ من قوله وقوله أي طويل  
الباع هذا تفسير باللازم لانه يلزم من كون الرجل مديد القامة أن يكون طويل  
الباع وفي نسخة حذف أي وهي ظاهرة وقوله فكان الحاسب الخ توجيه لاخذ  
مذهبه بمعنى حجه من قوله المذكور وقوله لقوته علة متوسطة بين اسم كان وخبرها  
(قوله اذا تقرر ذلك) أي ما ذكر من الاحكام وقوله ارنا أي من جهة الارث وأخذه  
من قوله في حوز ما يصيبه وقوله وجبا أي من جهة الحجب وأخذه من قوله ومذهبه  
على الحل الثاني (قوله الا في ست مسائل) أي فليس الجذب فيها كالأب ومذهب  
أي ثوران الجذب كالأب في جميع الاحكام كافي شرح كشف الغوامض (قوله  
على ثلاثة منها) أي من الستة وقوله الاولى منها أي من الثلاثة التي اقتصر المصنف  
عليها (قوله الا اذا كان هناك الخ) هذه الصور الثلاث من حالات الأب كما هو قضية  
قول المصنف أو أبوان معه ما روج واثبت والمناسب لذلك أن يقول الشارح مع الأب  
بذل قوله مع الجد ثم يقول فليس الجد كالأب في ذلك (قوله فليس كالأب) هذا  
نتيجة الاستثناء وقول لكونهم الخ علة لهذه النتيجة بالنظر اضمح مع الشارح وعلة  
للاستثناء في كلام المصنف والمآل واحد والضمير المضاف اليه السكون في محل رفع  
باعتبار أنه اسم السكون وفي محل جرب اعتبار الاضافة وبالا اعتبار الاول عطف عليه  
ضمير الرفع في قوله وهو فاسقط ما قد يقال كيف يعطف ضمير الرفع على ضمير الجر  
وقوله أي الاخوة بالرفع أو بالجر بالا اعتبار من المذكورين وقوله في القرب متعلق  
بأسوة وقوله الى الميت متعلق بالقرب وقوله وهو قد عرفت أنه عطف على الضمير  
المضاف اليه السكون باعتبار كونه في محل رفع لكونه اسم السكون وقوله أسوة  
خبر السكون خلافا من جعل قوله في القرب خبر السكون وجعل الضمير مبتدأ وأسوة  
خبره اذ لا محصل لذلك وقوله أي سواء في جهة واحدة تفسير لقوله أسوة فهو بمعنى

ومذهبه أي حجه من قوله  
رجل مديد القامة  
أي طويل الباع فكان  
الحاجب لقوته مديد القامة  
طويل الباع اذا تقرر ذلك  
فالجد كالأب عند فقد ارنا  
وجبا الا في ست مسائل  
اقتصر المصنف على ثلاث  
منها فذكر الاول منها بقوله  
(الا اذا كان هناك) مع الجد  
(اخوة) أشقاء أو آب  
فليس كالأب في ذلك  
(لكونهم) أي الاخوة  
(في القرب) الى الميت  
(وهو) أي الجد (أسوة) أي  
سواء في جهة واحدة لانهم  
فرع الأب والجد أصلا  
فيرثون معه على تفصيل  
سيأتي في بابهم ان شاء الله  
تعالى

وأما الأب فيجبهم كإسياتي  
 في باب الحجب أن شاء الله  
 وأما الأخوة للام فالأب  
 والجد في حجبهم سواء كما  
 سيأتي أيضا وذكر الثانية  
 بقوله (أو) بمعنى الواو أي  
 وإذا كان هناك (أبو) أي  
 أي أب وأم (معها) أي  
 أي الأب والام (زوج ورث)  
 فإن للام مع الأب ثلث  
 الباقي كما تقدم ومع الجدة  
 لو كان بذله ثلث جميع المال  
 كما صرح به بقوله (فالام  
 للثلث مع الجد) لو كان بدل  
 الأب (ترث) فتكون المسئلة  
 زوجا وأما وجد أفل - زوج  
 النصف واللام الثلث كاملا  
 وللجد الباقي ولم ينظر إلى  
 كونها تأخذا كترمنه لأنها  
 أقرب منه بخلافها مع الأب  
 فانها ما في درجة واحدة  
 كما تقدم وذكر الثالثة بقوله  
 (وهكذا ليس) الجد (شبهها  
 بالأب في درجة الميت وأم  
 وأب) فإن لها مع الأب ثلث  
 الباقي كما تقدم ولو كان الجد  
 بدل الأب كانت المسئلة  
 زوجة وأما وجد أفل يكون  
 للام الثلث كاملا وللزوجة  
 الباقي مع الباقي للجد

مستويين وقوله لا ينهم الخ أي لأن الأخوة الخ وهو علة للعلة أعني قوله لكونهم في القرب  
 وهو أسوة وقوله والجد أصله أي أصل الأب فكل من الأخوة والجد يدلي بالأب  
 وقوله فيرتبون معه تنزيه على التعليل قبله (قوله وأما الأب فيجبهم) وعند أي  
 حنيفة أن الجد يحجبهم كالأب (قوله وأما الأخوة للام الخ) مقابل للتقييد بالاشقاء  
 أو لأب (قوله كما سيأتي أيضا) أي كإمكان ما قبله سيأتي (قوله بمعنى الواو) لم يجعلها  
 على حقيقة سائبة لا يتوهم أن المستثنى إحدى الصورتين مع أن كلامه ما مستثنى  
 (قوله فإن للام الخ) أي فليس الجد كالأب في ذلك لأن للام الخ وقوله كما تقدم أي  
 في قوله وإن يكن زوج وأم وأب فثالث الباقي لها مرتبة وقوله ومع الجد لو كان بذله الخ  
 أي وللأم مع الجد لو كان بدل الأب الخ ومذهب أبي ثوران لها مع الجد ثلث الباقي  
 فهو كالأب عند في الغراوين بل في جميع الأحكام كما تقدم (قوله كما صرح به) أي  
 لكون الأم لها ثلث المال مع الجد والباء هنا للتعدية وقوله بقوله أي في قوله فالام  
 هنا للظرفية فلا يلزم المحذور والنحو (قوله فالام الخ) أي لأن للام الخ فهو علة  
 للاستثناء وقوله للثلث بسكون اللام ولام الجرفية للتقوية لأن العامل ضعف  
 بالتأخير وقوله لو كان بدل الأب هذا علم بما قبله فلا حاجة إليه وقوله ترث هو  
 العامل في الثلث وهو متعدي بنفسه لكن ضعف بالتأخير فأتى باللام للتقوية كما علمت  
 (قوله فتكون المسئلة الخ) ومورثها أن تموت الزوجة عن زوجها وأما وجدها  
 ومورثهم من ستة لأن فيها نصفها وثلثها أصل من ضرب اثنين مخرج النصف  
 في ثلاثة مخرج الثلث ستة وقوله فالزوج النصف أي ثلاثة وقوله وللأم الثلث  
 كاملا أي اثنان وقوله وللجد الباقي أي واحد (قوله ولم ينظر إلى كونها تأخذا الخ)  
 جواب عما يقال يلزم من كونها ترث الثلث كاملا مع الجد في هذه الصورة أنها تأخذ  
 أكثر من الجد مع أنكم منعتم ذلك مع الأب وحاصل الجواب أنها لما كانت أقرب  
 من الجد لم ينظر إلى كونها تأخذ أكثر منه بخلافها مع الأب فانها في درجة واحدة فمنعت من  
 أن تأخذ أكثر منه وأعطيت ثلث الباقي (قوله وهكذا ليس الخ) أي وليس الجد  
 شبيها بالأب في هذه المسئلة مثل هذا أي ما سبق من المسائلتين المستثنيتين فهذه  
 المسئلة مثلهما في الاستثناء وقوله في زوجة الميت بسكون الباء مخففة وبمع  
 تشديد دها مع تسكين التاء للوصول بنية الوقف وقوله فإن لها مع الأب الخ تعليل  
 للاستثناء وقوله ولو كان الجد بدل الأب الخ من تمام التعليل وليس منقطعا عنه  
 كما قد يتوهم وقوله كانت المسئلة الخ ومورثها أن يموت الزوج عن زوجته وأما  
 زوجة ومورثهم من اثني عشر لأن فيها ثلثا وربعا والخارج من ضرب ثلاثة مخرج

الثالث في أربعة مخرج الربع اثنا عشر وقوله فيكون لآدم الثلث كاملاً أي في أربعة  
وقوله وللزوجة الربع أي ثلاثة وقوله والباقي للجد أي وهو خمسة (قوله لان الجد  
الخ) أي ولم ينظر لكون الجد لم يفضل عليها التفضيل المعهود بأن يعطى ضعف ما لها  
الخ لان الجد وقوله وان لم يفضل عليها الخ أي والحال انه لم يفضل عليها التفضيل  
المعهود عند الفرضين وان فضل عليها بنصف السدس وقوله لا محذور في ذلك أي  
في عدم تفضيله عليها التفضيل المعهود وقوله لكونها الخ علة لقوله لا محذور في ذلك  
وقوله بخلافها مع الاب أي فانها في درجة واحدة ففي عدم تفضيل الاب عليها  
التفضيل المعهود محذور فلذلك أعطيت ثلث الباقي (قوله ولما ذكر الخ) دخول  
على كلام المصنف وقوله في مشاركته أي الجد بخلاف الاب وقوله وكان الخ عطف  
على ذكر وقوله أحوال ذلك أي المذكور من مشاركة الجد للاخوة وقوله أخر جواب  
لما وقوله حكمهم أي حكم الجد والاخوة وقوله الى أن يعقد له بابا الى أن يترجم  
لحكمهم باب وقوله ونبه على ذلك أي على تأخير هله الى أن يعقد له بابا وقوله بالوعد  
متعلق بنبه وقوله بذكره متعلق بالوعد وقوله فقال معطوف على نبه المعطوف على  
آخر الواقع جواب لما (قوله وحكمه وحكمهم الخ) لو قدم هذا البيت على قوله  
أو أو ان الخ لكان أنسب لتعلقه بقوله الا اذا كان هناك اخوة الخ وقوله أي الجد  
والاخوة تفسير للضميرين على الف والنشر المرتب فالاول للثاني والثاني للثاني وقوله  
مجتمعين أي حالة كونها مجتمعة معين وأما اذا كانا متفردين فيعلم حكمهم ما من هنا  
ومن باب التعصيب وقوله مكمل البيان أي حال كونه مكمل البيان وقوله في باب  
معقود لذلك أتى به مع علمه مما سبق لاجل قوله ينسب باب الجد والاخوة (قوله  
والرابعة مما خالف الخ) هذا شروع في الثلاث مسائل التي تركها المصنف من  
المسائل الست التي يخالف فيها الجد الاب وقوله ان الاخوة لغير أم أي بأن كانوا  
أشقاء أو لاب وقوله وبنيهم أي بنى الاخوة لغير أم وقوله يحجبون الجد في باب الولاء  
لانهم فرع الميت والجد أصله والفرع أقوى ولم يعمل بمثل ذلك في النسب لاجتماع  
الأئمة على خلافه فصدا عن العمل بذلك لاجتماع وعلى هذا فلولمات العتيق عن  
أخي معتقه أو ابن أخيه وجده فلا شيء لجد المعتق لحجبه بالآخ أو ابنه وقوله بخلاف  
الاب أي فلا يحجبونه بل هو يحجبهم فلولمات العتيق عن أي معتقه وأخيه وابن  
أخيه فلا شيء لآخ المعتق أو ابنه لحجبه بالاب (قوله والخامسة ان الاب يحجب  
أم نفسه) أي الجدة التي تدلى به وقوله ولا يحجبها الجدة فترث أم الاب مع الجد لكونها  
لم تدل به فلا يحجبها نعم الجد يحجب أم نفسه أيضا فها وان اشتركا في أن كلا يحجب

لان الجد وان لم يفضل عليها  
التفضيل المعهود ولا محذور  
في ذلك لكونها أقرب منه  
بخلافها مع الاب كما تقدم  
ولما ذكر أن الجد يخالف  
الاب في مشاركته الاخوة  
وكان الكلام في تفصيل  
أحوال ذلك مما يطول آخر  
حكمهم الى أن يعقد له بابا  
ينصه في المحل اللائق به  
نبه على ذلك وبالوعد بذكره  
فقال (وحكمه وحكمهم)  
أي الجد والاخوة مجتمعة معين  
(سبأني) ان شاء الله تعالى  
(مكمل البيان في الحالات)  
الآتية في باب معقود لذلك  
يسمى باب الجد والاخوة  
والرابعة مما خالف فيه الجد  
الاب ان الاخوة لغير الام  
وبنيهم يحجبون الجد في باب  
الولاء بخلاف الاب والخامسة  
ان الاب يحجب أم نفسه  
ولا يحجبها الجد

أم نفسه فلا ينفك في أم الأب لا يجزئها الأب ولا يجزئها الجد فهذا هو محل المخالفة  
 فسقطت المناقشة والتنظير في استثناء هذه الصورة بأن كلا يجزئ أم نفسه  
 ووجه سقوطها أن المنظور اليه في المخالفة أم الأب فقط فالأب يجزئها والجد  
 لا يجزئها (قوله والسادسة أن الأب الخ) وجه المخالفة بينهما جريان الخلاف في الجد  
 دون الأب كما صرح به الشارح حيث قال تفارق الأب الجد في جريان الخلاف  
 وليس الخلاف لفظيا كما زعم كبار من أصحابنا فنظر المكون الجد يأخذ الباقي  
 جميعه اتفاقا سواء قلنا بأنه يرث السدس فرضا والباقي تعصيا كالأب أو قلنا بأنه  
 يأخذ الباقي جميعه تعصيا لظهور ثمرة الخلاف في مسألة حسابية ومسألة فقهية  
 أما المسألة الحسابية فتأصيل المسألة فإن قلنا بأن الجد يرث السدس فرضا والباقي  
 تعصيا وهو الأصح فأصل المسألة ستة مخرج السدس والالتقان لمخرج النصف  
 لدخوله في مخرج السدس وإن قلنا بأنه يرث الباقي جميعه تعصيا فأصلها اثنان لمخرج  
 النصف وأما المسألة الفقهية فهي ما لو أوصى بشيء مما بقي بعد الفروض كان أوصى  
 لزيد بنصف ما بقي بعده فان قلنا بالأصح كان للبنت النصف وللجد السدس  
 وما بقي بين الجد والموصى له فتكون المسألة من ستة فإذا أخذت البنت النصف  
 والجد السدس بقي اثنان بين الجد والموصى له وإن قلنا بمقابله كان للبنت النصف  
 ويشترك الجد والموصى له في الباقي فتكون المسألة من اثنين فإذا أخذت البنت  
 سهمها من اثنين بقي سهم على الجد والموصى له لا ينقسم عليهم ما مع المباشرة فيضرب  
 عدد درة سهمها وهو اثنان في أصل المسألة على هذا وهو اثنان فيحصل أربعة للبنت اثنان  
 ويبقى اثنان بين الجد والموصى له هذا كله إن أجاز الجد الوصية لأن فيها إدخال الضيم  
 على الجد دون البنت فكأنه صرح بأنه لا يضام ذوو القربى ويختص الضيم بالعاصب  
 فتعقر هذه الوصية إلى إجازة من دخل عليه الضيم لأنها متضمنة للوصية لو أرت وهو  
 البنت بأنه لا يدخل عليها الضيم فلم يدخل عليه الضيم أن لا يجزئ فتبطل الوصية  
 للوارث بأنه لا يدخل عليه الضيم بخلاف الوصية للأجنبي فلا تعقر لإجازة لانها دون  
 الثلث فإذا لم يجز الجد فلا تبطل الوصية لزيد بل تبطل الوصية للبنت بأنه لا يدخل  
 عليها الضيم وحينئذ فلا يختص الضيم بالجد بل يدخل على البنت أيضا فعلى الأصح  
 من أن للجد السدس فرضا والباقي تعصيا فتكون المسألة من ستة مخرج السدس  
 يخرج لزيد نصف الباقي بعد الفروض وهو سهم لكن أخرجه قبل الفروض لإلغاء  
 الوصية بكونه بعد الفروض والباقي للبنت نصفه وللجد سدسه فرضا والباقي  
 تعصيا فان اختصرت نظرت للنصف فتقول الباقي بعد الوصية خمسة ولا نصف لها  
 صحيح فتضرب مخرجها وهو اثنان في ستة باثني عشر فالموصى له سهمان بقي عشرة

والسادسة أن الأب في نحو  
 بنت وأب يرث السدس  
 فرضا

فلابنت خمسة وللجد مثلهما فرضا وتعيينا وان لم تحتصر نظرت للسدس فتقول الباقي  
بعد الوصية خمسة ولا سدس لها صحيح فتضرب مخرجه وهو ستة في ستة ستة  
وثلاثين فالاموصى له ستة يبقى ثلاثون فللبنت خمسة عشر وللجد مثلهما فرضا  
وتعصيانا وعلى مقابل الاصح يخرج لزيد نصف الباقي بعد الفرض وهو في الحقيقة  
ربع لكن مخرجه قبل الفرض لما مر والباقي بين البنت والجد نصفين وتصح المسئلة  
من ثمانية لان الوصية فيم بالربع ومخرجه أربعة فاذا أخذ الموصى له سهمه لم يكن  
لثلاثة الباقية نصف صحيح فيضرب مخرجه وهو اثنان في أربعة ثمانية فالاموصى له  
سهمان وللبنات ثلاثة وللجد مثلهما افاده في الأولوة (قوله بلا خلاف) هو محل المخالفة  
بين الاب والجد وقوله فكذلك أي فيرث الجد الثالث فرضا والباقي تعصيانا لكن فيه  
الخلاف كما أشار إليه بقوله على الميرج أي على القول الميرج وهو الوجه اذ لا فرق  
بين الاب والجد وقوله وبه قطع أي جزم وقوله الشيخ أبو محمد الجويني أي الذي هو والد  
امام الحرمين (قوله وقيل انه يأخذ الخ) مقابل للميرج وهو ضعيف وقوله ففارق  
الاب الخ تفريع على ما قبله وقوله في جريان الخلاف أي في الجد دون الاب كما علم مما  
مر وقوله وان كان الميرج أنه كهو أي والحال أن الميرج ان الجد مثل الاب وفي كلامه  
ادخال الكاف على الضمير وهو شاذ (قوله وبنت الابن) يحتمل جعل الاضافة  
للجنس الصادق بالواحدة والمتعددة وجهه الشارح على بنت الابن الواحدة فزاد  
قوله أو بنات الابن المتحاذيات أي المتساويات في الدرجة فان كانت واحدة أقرب  
فالسدس لها وحدها وقوله تأخذ أي ان كانت واحدة وقوله ويأخذن أي ان كن  
أكثر وكذا يقال في قوله اذا كانت أو كن (قوله تسكلمة الثلثين) أشار بذلك الى  
أن السدس لبنت الابن ليس فرضا مستقلا كما قاله الشهاب عميرة فيكون النصف  
معه فرضا واحدا وهو الثلثان ومقتضاه ان أصل مسئلة البنت وبنت الابن من ثلاثة  
اعتبارا بالثلثين ثم يقال ان كسرت على مخرج النصف والسدس الخ والظاهر ان هذا  
ليس بلازم فأصلها ستة اعتبارا بالسدس ولا تعتبر ما تقدم انتهى أمير بتصرف  
(قوله للاجماع) دليل أول وقوله ولقول ابن مسعود الخ دليل ثاني ولم يترك العاطف  
ويجعله سند الاجماع لانه لم يعلم أنه سنده وقوله لا قضين الخ انما قال ذلك بعد أن سئل  
عنهما أبو موسى الأشعري فقال للبنت النصف والاخت النصف ولا شيء لبنت الابن  
وقال للسائل وات ابن مسعود فسيوافقنا فقال لقد ضللت اذا وما أنا من المهتمدين  
لا قضين الخ فقال أبو موسى لا تسألوني أولا تزالوا تخبر ما دام هذا الخبر فيكم (قوله  
وما بقي فلاخت) انما عبر بذلك دون والاخت الثلث لانها عصبية مع الغير والعاصب

والباقي تعصيانا بلا خلاف  
ولو كان الجد بدل الاب  
فكذلك على الميرج وبه قطع  
الشيخ أبو محمد الجويني وقال  
النووي انه الاصح والارجح  
وقيل انه يأخذ الباقي جميعه  
تعصيانا ورجحه صاحب  
التممة وقال انه المذهب المختار  
ولم يرجح الرافعي رحمه الله  
شيئا من الوجهين ففارق  
الجد الاب في جريان الخلاف  
وان كان الميرج أنه كهو فيها  
والرابع من يرث السدس  
بنت الابن وقد ذكرها بقوله  
(وبنت الابن) أو بنات  
الابن المتحاذيات (نأخذ)  
أو يأخذن (السدس اذا  
كانت) أو كن (مع البنت)  
الواحدة تسكلمة الثلثين  
للاجماع ولقول ابن مسعود  
رضي الله عنه في بنت وبنت  
ابن وأخت لا قضين فيها  
بقضاء رسول الله صلى الله  
عليه وسلم للبنت النصف  
ولبنت الابن السدس  
تسكلمة الثلثين وما بقي  
فلاخت رواه البخاري  
وغیره



وقس على ذلك كل بنت  
ابن نازلة فأكثر مع بنت  
ابن واحدة أعلى منها وقد  
أشار إليه بقوله (مثلاً  
يحتذى) أي اجعل ذلك  
مثلاً يقتدى به ويقاس  
عليه غيره والخامس من  
يرث السدس الاخت للاب  
وقد ذكرها بقوله (وهكذا  
الاخت) التي أدلت بالاب  
فقط فأكثر تأخذ السدس  
(مع الاخت) الواحدة  
(التي بالابوين ياأخي) تصغير  
أخ (أدلت) تكملة الثلاثين  
بالاجماع قياساً على بنت  
الابن فأكثر مع بنت  
الصلب وتقيدي بالواحدة  
في كل من ابنت والاخت  
الشقيقة وقولي تكملة  
الثلاثين كل ذلك ليخرج  
مالو كانت بنت الابن مع  
بنين أو كانت الاخت للاب  
مع شقيقتين فإنها لا ترث  
السدس بل تسقط مالم  
تعصب كما سيأتي والسادس  
من يرث السدس الجدة  
فأكثر وقد ذكرها بقوله  
(والسدس فرض جدة)  
صحبة (في النسب)  
لا في الولاء

بأخذ ما أثبتت الفروض من غير تحديد بثلت أو غيره وان اتفق أنه ثلث أو غيره (قوله  
وقس على ذلك) أي بنت الابن مع البنت وقوله كل بنت ابن نازلة الخ أي كبرت  
ابن الابن فأكثر مع بنت ابن واحدة وقوله وقد أشار إلى ذلك أي إلى قياس بنت  
الابن النازلة فأكثر مع بنت ابن واحدة أعلى منها على بنت الابن فأكثر مع البنت  
(قوله مثلاً) مفعول ثان لفعل حذف مع مفعوله الأول كما أشار إليه الشارح بقوله  
أي اجعل ذلك مثلاً واجعله يحتذى بالبناء للمجهول صفة لما لا وقوله يقتدى به تفسير  
ليحتذى وقوله ويقاس عليه غيره عطاف تفسير (قوله وهكذا الاخت الخ) أي ومثل  
هذا الاخت الخ في كونها تأخذ السدس تكملة الثلاثين فقول الشارح تأخذ  
السدس الخ تفسير لما أفاده التشبيه وقوله التي أدلت بالاب فقط صفة للاخت  
وأخذه الشارح من قول المصنف مع الاخت التي الخ وقوله بالابوين متعلق بأدلت  
وفيه تقديم معمول الصلة عليها (قوله ياأخي) هذه جملة معترضة أتت بها للاستعطاف  
ولك في أخي أن تعتبره غير مضاف لياء المتكلم فنقرأه بالضم ولك أن تعتبره مضافاً  
لها فتقرأه بالفتح أو بالياء الكسر وهو حيفته منصوص بفتحة مقبذرة لكن لا يظهر  
الضم على الاعتبار الأول إلا لو كان ذكره مقصودة والظاهر أنه ذكره غير مقصودة  
كقول الواعظ يا غافلاً والموت يطلبه فيكون منصوباً بالكر ترك تنوينه للضرورة  
وقوله تصغير أخ أي فأصله أخيمولان التصغير يراد الأشياء إلى أصولها وأخ أصله أخو  
حذفت منه الواو تخفيفاً فيقال في التصغير أخيموثم يقال اجتمعت الواو والياء وسبقت  
أحداهما بالسكون قلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء (قوله أدلت) وإنما كسرت  
ياء أدلت مع أنها ساكنة أمالة للروى (قوله تكملة الثلاثين) فيه الإشارة  
السابقة وقوله بالاجماع استدلال على الحكم المذكور وقوله قياساً الخ سنده  
للاجماع (قوله وتقيدي بالواحدة) مبتدأ أول وقوله وقولي تكملة الثلاثين معطوف  
عليه وقوله كل ذلك مبتدأ ثان وقوله ليخرج الخ أي كائن ليخرج الخ خبر المبتدأ  
الثاني والجملة خبر المبتدأ الأول (قوله فإنها الخ) علة لقوله ليخرج الخ والضمير لبنت  
الابن أو الاخت للاب وقوله مالم تعصب أي مالم يعصب بنت الابن ابن ابن ولو أنزل  
منها ومالم يعصب الاخت للاب أخ لاب أوجد (قوله والسدس) بسكون الدال  
وقوله فرض جدة أي مفروض لها وقوله صحبة أي وارثة واحترق بذلك من الجدة  
الفاسدة وهي المدلية بذكر بنين اثنين كما أني الام كما سيأتي للشارح وقوله في النسب  
ينبغي أنه متعلق بفرض ويكون المعنى بنسب النسب في سببية وقوله لا في الولاء أي  
لا بسبب الولاء كما أني المعنى وفيه أنه لا بخصوصية لذلك لأن جميع الفروض

لا مدخل لها في الولاء اذ لا يرث بها الا العصبية بالنفس وان جعل متعلقا بحدة  
 فلا يحسن قوله لا في الولاء لان الولاء لا يقتضي حدة وأم أي المعتق ليست حدة لليت  
 فلم يجعل محترزة الحدة من الرضاع لكان أظهر (قوله واحدة) بالجر صفة لحدة  
 ومفهومة وهو الاكثر فيه تفصيل يعلم من قوله وانما تساوى نسب الجدات الخ ولذا  
 قال الشارح أو أكثر كما سيأتي في كلامه قريبا والكافي فيه بمعنى على أي على  
 ما سيأتي من التفصيل وحينئذ فلا اعتراض على المصنف في التقييد بالواحدة انتهى  
 حقي (قوله سواء كانت) فيه اشارة الى أن قوله كانت الخ في تأويل مصدر مبتدأ  
 محذوف الخبر وهو سواء وانما تقديره كذا أو كذا فهو على حدة سواء عليهم  
 أنذرهم أم لم تنذرهم ونوقش بأن الذي يعطف به بعد هزة التسوية أم دون أو قال  
 في المعنى اذا عطف بعد الهزمة بأوفان كانت هزة للتسوية لم يحرقيا مساوقا ولعل  
 الفقهاء وغيرهم بأن يقولوا سواء كان كذا أو كذا انتهى وقد يقال محل عدم جواز  
 العطف بأو بعد هزة التسوية اذا صرح بها فان لم يصرح بها كما هنا جاز العطف بأو كما  
 نص عليه السيرافي فيحوز سواء على قوت أو قعدت وكذلك قول الفقهاء سواء كان كذا  
 أو كذا ونوقش أيضا بأنه لا دليل على الخبر لذي قدره مع أن عبارة الناطم في حدة  
 ذاتها صحيحة يجعل جملة كانت الخ صفة أخرى لحدة وقد يقال كلام الشارح مجرد  
 مزج فهو محل معنى لا محل اعراب حتى يعترض بأنه لم يعهد مثل هذا الخلاف (قوله  
 لام أو لاب) اللام بمعنى من وفي الكلام حذف مضاف كما اشار لذلك الشارح بقوله  
 أي من قبل الام أو من قبل الاب والمحجوز لذلك ان ظاهر المتن لا يصدق الا بالحدة  
 للام والحدة للاب دون أم الام وأم الاب والمراد حدة الميت من جهة الام ومن جهة  
 الاب فجعلنا اللام بمعنى من وفي الكلام مضافا محذوف يشمل الكلام أم الام وأم  
 الاب تنبيهه قال الماوردي الحدة المطلقة هي أم الام واختلف أصحابنا في أم الاب  
 هل هي حدة باطلاق أو بالتقييد واختلفوا فيمن سئل عن ميراث حدة هل يجب  
 قبل أن يسأل عن أي الحدة تبين أراد أولا ولاصح أنه ان كان هناك حاجب لام الاب  
 لم يجب حتى يسأل عن أي الحدة تبين أراد ولاأجاب من غير سؤال أفاده في اللؤلؤة  
 عن شيخ الاسلام (قوله وسواء كان معها ولد أم لا) وسواء كان له اخوة أم لم يكن  
 فغرضه بهذين التعميين الاشارة الى أن الحدة ليست كالام فترث السدس مطلقا  
 وشذ عن ابن عباس أن لها الثالث عند عدم الولد والجمع من الاخوة والسدس  
 عند وجود الولد أو الجمع من الاخوة فتكون كالام كما ان الحدة كالاب وأجاب الجمهور  
 بأنهم أحقوا الحدة بالاب لقوته لان ابن الاب وهو الاخ للاب يقوم مقامه في العصبية

(واحدة) أو أكثر كما سيأتي  
 في كلامه قريبا سواء  
 كانت لام أو كانت  
 (لاب) أي من قبل الام  
 أو من قبل الاب وسواء كان  
 معها ولد أم لا وسواء كان له  
 اخوة أو لم يكن

لما ورد في ذلك والسابع  
 من يرث السدس من الواحد  
 من ولد الام وقد ذكره بقوله  
 (وولد الام) ذكر اكان او  
 أنثى (ينال السدس) اجاعا  
 لقوله تعالى وان كان رجل  
 يورث كلالة أو امرأة وله أخ  
 أو أخت فإكل واحد  
 منهما السدس والمراد الاخ  
 أو الأخت للام كما قرئ به  
 في الشواذ (والشرط في افراد  
 لا ينسب) للآية الكريمة  
 المذكورة فانهم اذا كانوا  
 متعددين كان لهم الثلث  
 كما تقدم وفي بعض النسخ بدل  
 هذا البيت  
 وولد الام له اذا انفرد  
 سدس جميع المال نصا قد ورد  
 وهو بمعناه بل أصرح لان  
 فيه التصريح بأن ذلك  
 قد ورد بالنص أي في القرآن  
 العزيز ولما أنهى الكلام  
 على من يرث السدس شرع  
 يتكلم في شيء من أحوال  
 الجذات استطرادا واعلم  
 قبله أنه اذا اجتمع جذات  
 فتارة يكن في درجة واحدة  
 وتارة يكن بعضهم أقرب  
 من بعض وعلى كل تقدير  
 فتارة يكن من جهة واحدة  
 وتارة يكن من جهتين

فكذا أبوه أي أبو الاب وهو الجد ولم يلحقوا الجدة بالام لضعفها لان ابن الام وهو الاخ  
 للام لا يقوم مقامها في استحقاق الثلث بل يستحق السدس فكذلك أمها وهي الجدة  
 (قوله لما ورد في ذلك) أي من قضائه صلى الله عليه وسلم للجدّة أم الام بالسدس  
 وقضاء أبي بكر لها به أيضا وقضاء عمر به لام الاب وقال هو لك ان انفردت وان اجتمعت  
 مع التي من قبل الام فهو لك (قوله وولد الام الخ) كان الانسب أن يقدم هذا البيت  
 على قوله فرض جنة في النسب ليكون الكلام على الجذات متصلا ببعضه ببعض  
 (قوله ينال السدس) أي يأخذه وقوله اجاعا أي بالاجماع وقوله لقوله تعالى سند  
 للاجماع وتقدم الكلام على هذه على الآية مستوفي (قوله والشرط) أي لاستحقاقه  
 السدس وقوله في افراده من ظرفية العام في الخاص أو تجعل في معنى من البيانية  
 فالمعنى والشرط الذي هو افراده فلم يلزم ظرفية الشيء في نفسه وقوله لا ينسب أي  
 لا ينسب نسبانه (قوله للآية) أي التي هي قوله تعالى وان كان رجل يورث كلالة  
 الخ وقوله فانهم الخ علة للمعلول مع علته (قوله وفي بعض النسخ) أي هكذا في بعض  
 النسخ وفي بعض النسخ الخ فهو عطف على محذوف وقوله نصا قد ورد أي قد ورد  
 بالنص كما أشار إلى ذلك بعد وقوله وهو بمعناه أي وهذا البيت بمعنى البيت الاول  
 ثم ترقى عن ذلك الى كونه أصرح منه حيث قل بل هو أصرح وكان الاظهر أن يقول  
 بل هو أزيد معنى أو أفيد وقوله قد ورد بالنص أي متابسا بالنص أو بالباء بمعنى في وهو  
 الذي يشير اليه قوله أي في القرآن العزيز (قوله ولما أنهى الكلام الخ) دخول  
 على كلام المصنف وقوله شرع الخ جواب لما (قوله استطرادا) أي على وجه  
 الاستطراد وهو ذكر الشيء في غير محله لمناسبة وأصله ان الصائد قصد صيدا  
 بعينه فعرض له صيدا آخر فطرده لاعتن قصد ومضى في أثره كما قاله الشنواني  
 فان قيل الجذات من جملة أصحاب السدس فلم يخرج الكلام عن محله حتى  
 يكون استطرادا أجيب بأن الاستطراد في الجملة فانه بالنظر لقوله وان تسكن قرني  
 لام حجت الخ فانه من مباحث الحجب وأجيب أيضا بأنه لما كان لها  
 أحكام تخصها كان مقتضى الظاهر أن يجعل لها بابا مستقلا كباب الجدة  
 والاختوة فقد ذكرها في غير محلها للاتق بها فلذلك كان استطرادا ويؤيد  
 ذلك ما في بعض النسخ من الترجمة بباب الجذات كالنسخة التي شرع عليها  
 السيوطي (قوله واعلم قبله) أي قبل التكلم في شيء من أحوال الجذات وقوله  
 انه اذا اجتمع الخ أي أن الحال والشأن اذا اجتمع الخ وقوله فتارة يكن في درجة  
 واحدة أي وقد ذكر المصنف ذلك بقوله وان تساوى الخ فكونه في درجة هو مراد

المصنف بالتساوي وتحتة صورتان كونهن من جهة واحدة وكونهن من جهتين  
وقوله وتارة يكون بعضهن أقرب من بعض أى وقد ذكر المصنف ذلك بقوله وان تكن  
قربى لام بحيث الخ وتحتة أيضا صورتان كونهن من جهة واحدة وكونهن من جهتين  
كما يعلم من كلام المصنف الا ترى وقوله وعلى كل تقدير فتارة الخ أى وعلى كل تقدير  
من تقدير كونهن في درجة وكون بعضهن أقرب من بعض فتارة الخ وحينئذ  
فالصورتان أربع الأولى كونهن في درجة من جهة واحدة ومثاله أم أم وأب وأب أب  
والثانية كونهن في درجة من جهتين ومثاله أم أم وأب وأب والثالثة كون بعضهن  
أقرب من بعض من جهة واحدة ومثاله أم أم وأب وأب والرابعة كون بعضهن  
أقرب من بعض من جهتين ومثاله مع كون القربى من جهة الأم أم أم وأب أب  
ومثاله مع كون القربى من جهة الأب أم أم وأب وأب أم أم فثبت الصورة الأخيرة  
مسئلتان فتدبر (قوله وقد ذكر حكم المتساويات) أى سواء كن من جهة واحدة  
أو من جهتين كما صرح به بعد قوله وان تساوى نسب الجدات (أى قرابتهن بأن كن  
في درجة واحدة وقوله حيث كن الخ أى وقت أن كن الخ وقوله ثنتين فأكثر  
يعلم منه ان المراد بالجمع ما فوق الواحدة فيشمل الثنتين والاكثر وقوله من جهة  
واحدة أى كام أم أب وأم أبى أب وقوله أو من جهتين أى كام أم وأب (قوله وكن  
كاهن الخ) الواو للحال ونون النسوة اسم كان وكاهن تو كيد لها واوراثات خبرها وقوله  
بأن لا يكون الخ تصوير لكونهن واوراثات كاهن وقوله جدة محبوبة أى كام الأب معه  
وقوله ولا فاسدة أى كام أبى الأم وقد ذكر ضابطها بقوله وهى التى الخ (قوله فالسدس  
الخ) جواب الشرط وقوله بالسوية أى بالاستواء فيه بحسب الابدان لا بحسب  
الجهات كما أشار الى ذلك بقوله وان أدلت احدهما الخ وقوله بجهتين أو أكثر  
وغيرها بجهة واحدة صورة ذلك أن يكون هناك امرأتان أحدهما تسمى هنداً  
والأخرى تسمى دعداً وهند ابن يسمى زيداً وبنيت تسمى زينب وبنيت أخرى تسمى  
فاطمة ولد دعد بنت تسمى عائشة فتزوج ابن هند وهو زيد بنت دعد وهى عائشة  
فرزق منها ابن يسمى عمراً وتزوج عمرو هذا الذى هو ابن هند بنت زينب  
التي هى بنت هند فرزق منها ابن يسمى بكراً وتزوج بكر هذا بنت فاطمة  
التي هى بنت الأخرى لهذا فرزق منها ابن يسمى خالداً فاذا مات بكر عن جديته  
هند ودعد فالسدس بينهما بالسوية وان أدلت هند بجهتين ودعد بجهة واحدة فان  
هند أم أم وأم أبى أبيه ودعد أم أم أبيه وكذلك اذا مات خالد عنهما مع أن هنداً  
أدلت بأكثر من جهتين ودعداً أدلت بجهة واحدة فان هنداً أم أم أم وأم أم أم

وقد ذكر حكم المتساويات  
بقوله (وان تساوى نسب  
الجدات) حيث كن ثنتين  
فأكثر من جهة واحدة  
أو من جهتين (وكن كاهن  
وارثات) بأن لا يكون فيهن  
جدة محبوبة ولا فاسدة  
وهى التى تدلى بكربين  
أثنين كما قدمته وكما  
سبق أبى (فالسدس ينفرد  
بالسوية) وان أدلت احدهما  
أواحداً من بجهتين أو أكثر  
وغيرها بجهة واحدة على  
الارجح عندنا وبه قال  
أبو يوسف رحمه الله والثاني  
وهو محكي عن ابن سريج  
رحمه الله يقسم السدس  
بينهما أو بينهما

ابن زياد وساعة قال الوفي وهو قياس قول أحمد بن حنبل رحمه الله تعالى وقوله (في القسمة العادلة الشرعية) وفي بعض النسخ المرضية يشير به الى ما روى الحاكم على شرط الشيخين أنه صلى الله عليه وسلم قضى للجدتين في الميراث بالسدس وقيس الاكثر منهما عليهما فائدة اذا كانت احدي الجدتين محبوبة بالاب كمالو خلف جدة أم أم واحدة أم أب مع الاب فالسدس للاولى وحدها والباقي للاب على الارج وقيس للام الام نصف السدس والباقي للاب لانه الذي يحب أمه فترجع فائدة الحجب اليه وهذا عندنا وأما عند الخنابلة فالسدس بينهم ما ولا يحجب أم نفسه وعن هذه الجدة المحبوبة احترز بقولي آنفا بأن لا يكون فيهن جدة محبوبة والله أعلم ثم ذكر حكم ما اذا كانت احدهما أقرب من الاخرى وهما من جهتين مقدما ما اذا كانت القرى من جهة الام فتال (وان تسكن) الجدة (قرى لام) أي من جهة الام كام أم (حيت أم أب) أي من جهة الاب (يعدى) كام أم أب وكام أبي أب

أبيه وأم أبي أبيه ودعدا أم أم أبي أبيه كذا يؤخذ من اللؤلؤة فانظرها ان شئت (قوله بحسب الجهات) أي وان ورثت ذات الجهتين بالجهة التي امتازت بها فلو لم ترث بها لكونها ذات رحم أو محبوبة سوى بينهما لقطعها فلو كانت عند أم أبي أبيه وأم أبي أمه كأن تزوج ابن ابنتها بنت ابنها الا آخر فجاءهما ولد لم ترث بالثانية قطعا وكذا لو كانت عند أم أم أبي أبيه كأن فكح ابن ابن ابنتها بنتها فلو لم يولد فلترث بالجهة الثانية قطعا لانها محبوبة لبعدها من جهة الجهة أفاده في اللؤلؤة من شيخ الاسلام (قوله مثلا) أي ولذات الجهات الثلاثة ثلاثة أرباعه ولذات الجهة رابعة (قوله الوفي) قال الحنفى بفتح الواو وتشديد الهمزة كما ضبطه في شرح الملقبات الوردية (قوله في القسمة) أي حال كون ذلك ثابتا في القسمة وقوله العادلة أي غير الجائرة وقوله الشرعية أي المنسوبة للشرع وقوله وفي بعض النسخ المرضية أي التي ارتضاها القرضيون (قوله على شرط الشيخين) أي عن رجالهما فعلى معنى عن شرطهما بمعنى رجالهما الا لاقى والمعاصرة أو المعاصرة فقط لان هذا انما هو شرط في الحديث المعنعن وهو الذي يقال في سنده عن فلان عن فلان الخ (قوله وقيس الاكثر الخ) بل ثبت بالنص توريث ثلاث جدات ففي مراسيل أبي داود أنه صلى الله عليه وسلم وثلاث جدات أي وهن أم أم الام وأم أم الاب وأم أبي الاب كما فهم من الراوى بذلك اهـ من اللؤلؤة (قوله فائدة) أي هذه فائدة وذكر فيها احكام ما اذا كانت احدي الجدتين محبوبة بالاب (قوله كمالو خلف جدة أم أم) لا يخفى أن أم أم بدل من جدة وكذا يقال في قوله جدة أم أب (قوله وهذا) أي ما ذكر من القولين وقوله عندنا أي معاشر الشافعية وقوله وأما عند الخنابلة فالسدس بينهم ما أي لان الاب لا يحجب أم نفسه عندهم وكذا الجد لا يحجب أم نفسه أيضا عندهم (قوله وعن هذه الجدة) متعلق باحترزت بعده وقوله آنفا أي قريبا (قوله وهما من جهتين) أي وأما اذا كانتا من جهة فسيذكر في قوله وتسقط البعدي بذات القرى وقوله مقدما أي حالة كونه مقدما وقوله فقال عطف على ذكر (قوله وان تسكن) اسم تسكن ضمير يعود على الجدة كما أشار اليه الشارح بقوله الجدة وهو بدل من الضمير أو على تقدير رأى فيكون تفسيرا للضمير وقرئ خبر تسكن وقوله لام الام بمعنى من وفي الكلام حذف مضاف كما أشار اليه الشارح بقوله أي من جهة الام وقد تقدم نظير ذلك وقوله أم أب أي اما من جهة الاب كما أشار اليه الشارح بقوله أي من جهة الاب فليست قاصرة على أم الاب كما قد يتوهم من ظاهر العبارة (قوله كام أم أي وكام أبي أب) أشار بتعداد المثال

الى (كام أم) أي من جهة الام كام أم (حيت أم أب) أي من جهة الاب (يعدى) كام أم أب وكام أبي أب



(وسد ساسلبت) أى أخذته وحدها كاملا لانها اقرب منها مذ كرحكم ما اذا كانت القربى من جهة الاب فقال  
(وان تكن) الجدة القربى (بالعكس) من الاولى بان كانت القربى من جهة الاب كام أب والبعدي من جهة الام  
كام أم أم (فالقولان) فيهما مذ كوران (في ككتب أهل العلم) من الشافعية وغيرهم رضى الله عنهم (منصوصان)  
للامام الشافعي رضى الله عنه وهما ايضا (١٥٥) روايتان عن زيد بن ثابت رضى الله عنه أحدهما

(لا تسقط البعدي) من جهة  
الام بالقربى من جهة الاب  
بل يشتركان في السدس  
(على الصحيح) وبه قال مالك  
رضى الله عنه لان التي من  
جهة الام وان كانت أبعد  
فهي أقوى لكون الام  
أصلا في ارث الجدات فعديل  
قرب التي من قبل الاب قوة  
التي من جهة الام فاعتمد  
فاشتركا والقول الثاني  
أنها تحجب ابا على الاصل  
من أن القربى تحجب البعدي  
وبه قال أبو حنيفة رضى الله  
عنه وهو المفتى به عند  
الحنابلة رحمه الله تعالى  
(واتفق الجمل) أى المعظم  
من الشافعية والمالكية  
(على الصحيح) لهذا القول  
الاول ولما كان في عبارته  
السابقة وهي قوله وكان  
كلهم وارثان ايماء الى أنه

الى أنه لا فرق بين أن تدلى للاب بأنتى كفى المثال الاول أو يذ كر كفى الثاني  
أفاده الحنفى (قوله وسد ساسلبت) اذا حققت النظر وجدت السلب له نصف  
السدس لانها لو لم تحجب الاخرى لاشتركتا لكن المصنف نظرا لكونها أخذت  
السدس بتمامه أفاده العلامة الامير وقد يشير له قول الشارح كاملا (قوله  
بالعكس) أى متلبسة بالعكس وقوله بأن كانت الخ تصويرا للعكس (قوله  
في ككتب) بسكون التاء وقوله من الشافعية وغيرهم بيان لأهل العلم (قوله  
أحدهما لا تسقط الخ) أشار الشارح بذلك الى أن قول المصنف لا تسقط الخ خبر  
لمبتدأ محذوف وقوله لان التي الخ عملة لقوله لا تسقط الخ وقوله وان كانت أبعد أى  
والحال أنها أبعد كلها وموضوع المسألة (قوله لكون الام أصلا) أى لان ارث  
الجدات بطريق الامومة وظاهر أن أصلها للأم كما في السيد على السراجية  
وغيره فاندفع بذلك التوقف في معنى أصالتها وقوله فعديل قرب الخ ينبغي ان قرب  
مفعول مقدم وقوة فاعل مؤخر وقوله فاعتمد لا واشتركا صوابه فاعتمد لهما واشتركتا  
بتاء التانيث لانها تلزم في الفعل المسند لضمير المؤنث الحقيقي التانيث (قوله  
والقول الثاني أنها تحجبها) أى ان القربى تحجب البعدي وقوله جريا على الاصل  
أى القاعدة وقوله من أن الخ بيان للاصل بمعنى القاعدة (قوله والمالكية)  
ضبطه بعضهم بالرفع عطفا على المعظم لا بالجر عطفا على الشافعية لان المالكية  
مجمعون على ذلك (قوله ولما كان الخ) دخول على كلام المصنف الا حتى وقوله ايماء  
أى اشارة وقوله بينها جواب لما (قوله فإلماحظ) أى نصيب وقوله من الموارث  
أى من الامور الموروثة فالوارث جمع ميراث بمعنى الموروث (قوله فلا ترث  
الا الخ) تفريع على التعليل (قوله فائدة) أى هذه فائدة ذكر فيها حاصل القول  
في الجدات فقوله حاصل القول أى في الجدات وقوله عندنا أى معشر الفرضيين (قوله

من الجدات غير واردة وهي المعبر عنها بالجدة الفاسدة وهي التي احتررت عنها فيما سبق بقولى صحيحة بينها بقوله (وكل  
من أدات) من الجدات (بغير وارث) كام أبى الام فان أب الام غير وارث ويعبر عنها بالتي تدلى بذ كر بين اثنين  
(فإلماحظ من الموارث) لانها من ذوى الارحام فلا ترث الا عند من قال بثوريث ذوى الارحام كما تقدمت الاشارة  
الى ذلك في الكلام على الوارثات فائدة



القسم الاول من أدلت بمحض اناث) أى بالاناث الخالص وهذه واردة باجماع  
 الأئمة الاربعة وقوله المدليات باناث خالص أى بخلاف ما لو كان هناك ذكر بين  
 الاناث فانها لا ترث حيثئذ (قوله والقسم الثانى من أدلت بمحض ذكر) أى  
 بالذكور الخالص وقوله كأم الأب هذه واردة باجماع الأئمة الاربعة وكذا أمهاتها  
 المدليات بمحض الاناث وقوله وأم أبى الأب هذه ترث عند الأئمة الثلاثة ولا ترث  
 عند المالكية ومثلها فى ذلك أمهاتها المدليات بامات خالص وقوله وأم أبى أبى  
 هذه ترث عند الشافعية والحنفية دون المالكية والحنابلة وقوله وهكذا بمحض  
 الذكور أى كأم أبى أبى أبى أب (قوله والقسم الثالث من أدلت باناث الى ذكر) كور  
 أى لا باناث خالص ولا بذكر خالص بل باناث الى ذكر وقوله كأم أم أب هذه  
 مجمع على ارثها كما علم مما مر وقوله وكأم أم أبى أب هذه واردة عند غير المالكية  
 كما علم مما مر أيضا وقوله وهكذا أى كأم أم أم أبى أب (قوله وكل جدة كانت  
 من هذه الاقسام الثلاثة) أى التى هى من أدلت بمحض الاناث ومن أدلت بمحض  
 الذكور ومن أدلت باناث الى ذكر وقوله فهى واردة عندنا وعند الحنفية أى  
 وأما عند المالكية فلا ترث الأم الأم وأمها وأم الأب وأمها المدليات بمحض  
 الاناث فيها وأما عند الحنابلة فتترث هاتان الجدتان وأم أبى الأب وان أدلت بمحض  
 الاناث (قوله وهى المعبر عنها بالجدة الصحيحة) أى الوارثة والضمير راجع للجدة  
 التى من هذه الاقسام الثلاثة (قوله والقسم الرابع عكس الثالث) أى خلافه  
 فالمراد العكس النعوى كما أشار اليه بقوله وهى من أدلت بذكر الى أناث (قوله  
 وهى غير واردة عندنا كالحنفية) أى والمالكية والحنابلة (قوله ثم اذا تأملت  
 ما سبق ظهر لك أنه لا يرث من قبل الأم الاجدة واحدة فقط) أى لانه اذا اجتمع  
 جدات من جهة الأم كأم أم وأم أم أم وأم أم أم ورث منهن الاولى فقط وغيرها  
 محجوب بها لان القربى من كل جهة فمحجب بعدها وكذا الواجتماع أم أم أم وأم أبى  
 أم فالوارث الاولى فقط دون الثانية لانها أدلت بمحض الاناث دون الثانية لانها  
 أدلت بذكر بين اثنين (قوله وباقي الجدات الوارثات كلهن من جهة الأب)  
 أى كأم أم أم الأب وأم أم أبى الأب وأم أبى أب (قوله لثلاثة كلهن  
 وارثات وأما أم أبى أم الأب فغير واردة لا دلالة لها بذكر بين اثنين (قوله والكلام  
 فى الجدات مما يطول) محصله أن أول درجة من درجات الاصول فيها الأب والأم  
 والثانية فيها اثنان وهما أم أم وأم أب وهما وارثتان فلا يقطع شىء من هذه  
 الدرجة والثالثة فيها اربع ضعف ما قبلها وهن أم أم أم وأم أم أب وأم أبى أب

حاصل القول ان الجدات  
 عندنا على اربعة اقسام  
 القسم الاول من أدلت  
 بمحض اناث كأم الأم  
 وأمها المدليات باناث  
 خالص والقسم الثانى من  
 أدلت بمحض ذكر كور كأم  
 الأب وأم أبى الأب وأم أبى  
 أبى الأب وهكذا بمحض  
 الذكور والقسم الثالث  
 من أدلت باناث الى ذكر  
 كأم أم أب وكأم أم أبى  
 أب وهكذا وكل جدة كانت  
 من هذه الاقسام الثلاثة  
 فهى واردة عندنا وعند  
 الحنفية وهى المعبر عنها  
 بالجدة الصحيحة والقسم  
 الرابع عكس الثالث وهى  
 من أدلت بذكر الى أناث  
 كأم أبى الأم وهى السابقة  
 فى قوله وكل من أدلت بغير  
 وارث الخ وهى المعبر عنها  
 بالفاسدة وهى غير واردة  
 عندنا كالحنفية الا على  
 القول بنورث ذوى  
 الارحام كما سبق ثم اذا  
 تأملت ما سبق ظهر لك  
 أنه لا يرث من قبل الأم  
 الاجدة واحدة فقط وباقي  
 الجدات الوارثات كلهن من

وهذه الثلاثة وارثات وأم أبي أم وهي غير وارثة والرابعة فيها ثمار ضعف ما قبلها  
وهي أم أم أم الأم وأم أم أم الأب وأم أبي الأب وهذه الأربعة  
وارثات وأم أم أبي الأم وأم أبي الأم وأم أبي الأم وأم أبي الأم وهذه  
الأربعة غير وارثات والخامسة فيها ستة عشر ضعف ما قبلها وهذا هو الوارث  
في كل درجة سمي بأي العدد المسمى باسم موافق لاسم تلك الدرجة لوارث من  
الدرجة الثانية انتان ومن الثالثة ثلاثة ومن الرابعة أربعة وهكذا وهذا  
بحسب الامكان العقلي كما قاله في شرح الترتيب وان لم يوجد في الخارج اجتماع  
حدات كثيرة بحسب العادة لان الذي يتصور اجتماعه عادة أربع أم أم الأم وأم أم  
الأب وأم أبي الأب وأم أبي الأم فالثلاثة الاولى وارثات والرابعة ساقطة وانما  
تذكر الزيادة للتميز في الحساب وتشهين الاذهان (قوله بالعجب) أي ما يتعجب  
منه لسنه وقوله بالعجب بضم البين وتشديد الجيم وهو أكثر من تخفيفها وهو  
تأكيد للعجب لانه بمعناه أفاده الخفي (قوله ولو قدمه على البيت السابق) أي الذي  
هو وكل من أدلت بغير وارث الخ وقوله لكان أنسب أي ليكون الكلام على القربي  
والبعدي متصلا به بعضه بعض فان كلامنا هنا وفيما قبل البيت السابق متعلق بحكم  
القربي والبعدي لكان ما هنا متعلق بحكم القربي والبعدي من جهة واحدة  
وما قبل البيت السابق متعلق بحكم القربي والبعدي من جهتين وتعبيره بأفضل  
الفضل يقتضي أن في صنيع المصنف أصل المناسبة وهو كذلك لان الكلام كما  
في ارث الجدات اه حفي يتصرف (قوله فقال) عطف على ذكر (قوله وتسقط) أي  
من الورثة وقوله الجدة البعدي يشير الشارح الى أن البعدي صفة لموصوف محذوف  
أي الجدة البعدي وقوله بالجدة ذات القرب أي صاحبة القرب وسقوطها بها انما هو  
بالنظر لجهة بها وان لم تسقط من جهة أخرى وذلك كان يكون لزينب بنتان حفصة  
وخضرة وحفصة ابن وخضرة بنت بنت فتزوج ابن حفصة بنت بنت خضرة فأتت  
بولد فإذ مات هذا الولد عن زينب وخضرة ورثت زينب من جهة كونها أم أم أب  
مع خضرة التي هي أم أم أم وليس لنا جدة ترث مع بنتها الوارثة الا هذه ونحوها  
كما نقل عن البولاق (قوله سواء كانت الخ) تعميم في القربي والبعدي وقوله لانها  
مدلية أي مدلية الى الميت بأم الأم فتسقط بها (قوله أو كانتا من جهة الأب  
والبعدي مدلية) أي وإلحال ان البعدي مدلية الخ فالواو للحال وقوله أيضا أي  
كان التي قبلها سقطت اتفاقا وقوله لانها أدلت بها أي أدلت الى الميت بأم الأب  
فتسقط بها (قوله أو كانتا من جهة الأب والبعدي لا تدلي الخ) أي والحال

وقد أدلت منه في شرح  
الترتيب بالعجب العجيب  
والله أعلم ثم ذكر حكم ما إذا  
كانت إحدى الجدتين  
أقرب من الأخرى وهما من  
جهة واحدة ولو قدمه على  
البيت السابق لكان  
أنسب فقال (وتسقط)  
الجدة (البعدي) الجدة  
(ذات القرب) سواء كانتا  
من جهة الأم أم أم أم  
اتفاقا لانها أدلت بها أو كانتا  
من جهة الأب والبعدي  
مدلية القربي كما أم أب  
وأمها اتفاقا أيضا لانها أدلت  
بها أو كانتا من جهة الأب  
والبعدي لا تدلي بالقربي

كلاماً أب وأم أبي الأب على  
 الأصح المنصوص في زوائد  
 الروضة ومصر صور هذه  
 ما إذا كانت القرى من  
 جهة أب الأب كأم أبي أب  
 والبعدى من جهة أمهات  
 الأب كأم أم الأب وفيها  
 وجهان أرجحهما ما كماله  
 العلامة شهاب الدين ابن  
 الماسم جهة الله أنها تحجبها  
 قال ومستندى في ترجيح  
 ذلك ما قطع به الاكثرون  
 حتى في المحرد والمنهاج ان  
 قرى كل جهة تحجب  
 بعداها انتهى والوجه  
 انشائي أنها لا تحجب بابل  
 يشتركان في السدس وظاهر  
 كلام الشيخ سراج الدين  
 البلقيني رحمه الله ترجيحه  
 فلاجل هذا الاختلاف  
 في بعض صور هذه الحالة  
 قال (في المذهب الاول)  
 يعني الارحج المقتضى به في بعض  
 هذه المسائل وأما في بعضها  
 فتوافقا كقررت ان فخران  
 ان لا في هذه المسائل  
 باعتبار المجموع لا باعتبار  
 الجميع وقوله (فقل) أيها  
 الناظر في هذا الكتاب (لى  
 حسي) أي يكفي من ذكر  
 المسائل في أصحاب الفروض أو في الجدل ان فقيها ذكرته كفاية

ان البعدى لا تدلى الخ فالوار للرجال كما في سابقه (قوله على الاصح) أي من وجهين  
 لأصحاب لا من قولين للإمام وتعبيره بالأصح يقتضي ان الخلاف قوى لان مقابل  
 الاصح صحيح وقوله المنصوص أي المصريح به وليس المراد المنصوص عليه الإمام  
 فلان في ما قلناه من انه ما وجهان لأصحاب لا قولان للإمام أفاده الحفني (قوله ومن  
 مو بهذا) أي كونه من جهة الأب والبعدى لا تدلى بالقرى وقوله وفيها وجهان  
 أي لأصحاب فان الوجوه لأصحاب والاقوال للإمام (قوله انها تحجبها) أي ان القرى  
 من جهة أبي الأب تحجب البعدى من جهة أمهات الأب (قوله ان قرى كل جهة  
 تحجب بعداها) أي من تلك الجهة وان لم تحجبها من جهة أخرى وقد تقدم مثاله وقوله  
 انتهى أي كلام ابن الماسم (قوله والوجه انشائي أنها لا تحجبها) أي بعدم ادلائها  
 بها وقوله بل يشتركان في السدس اضراب انتقالي (قوله فلاجل هذا الاختلاف)  
 علته مقدمة على المعلل وهو قوله قال الخ وقوله في بعض صور هذه الحالة أي التي هي  
 ما إذا كانت الجدلان من جهة واحدة واحداهما قرى والاخرى بعدى (قوله  
 في المذهب الاول) أي في القول الارحج عند الشافعية وأما عند الاثنية الثلاثة  
 فمحمل وفاق ولا يخفى ان الاول يفتح الله مرة صفة للذهب (قوله وأما في بعضها  
 فتوافقا) أي فتسقط البعدى بالقرى اتفاقا (قوله فخران ان لا في الخ) تنوع  
 على قوله يعني الارحج المقتضى به في بعض هذه المسائل وأشار بهذا الى دفع الاعتراض  
 على المصنف وقوله باعتبار المجموع أي البعض كما هو المتبادر من كلام الشارح  
 وان كان اطلاق المجموع على البعض تسميها ويحتمل ان اراد بالمجموع الهيئة  
 الاجتماعية وهذا هو الذي درج عليه العلامة الامير وعليه فالله في ان الهيئة  
 الاجتماعية فيها خلاف لان في بعضها خلافا وقوله لا باعتبار الجميع أي كل فرد  
 فرد لان بعض الافراد متفق عليه (قوله وقوله) مبتدأ خبره مأخوذ من قوله أي  
 يكفيني والتقدم بقرينة قول في طرح بعضه كذا وكذا كما تقدم نظيره فاندفع ما لمعظم  
 هنا (قوله أي يكفيني من ذكر المسائل الخ) أي يكفيني ما حصل من ذكر المسائل الخ  
 وظاهر هذا الحل ان حسب اسم فعل بمعنى يكفي وهو قول مرجوح لان اسماء  
 الافعال لا تدخل عليها العوامل اللفظية وقد دخلت على حسب كفاية قوله تعالى  
 فان حسم الله فالحق انه اسم بمعنى كافي ويحجب عن الشارح بأن ما ذكره تفسير  
 الامراء منه لا تنفس يراد به في الموضوع له أفاده الحفني (قوله فقيها ذكرته كفاية) أي  
 لا رقيها ذكرته كفاية فهو تعالى لا امر بالقول أو لامة قول فالله في الاول انما  
 أمرت بأن تقول حسبى لا زما ذكرته فيه كفاية وحيد فيقرأ ضم الناموس

ذكرته والمعنى على الثاني كافئ ما حصل من ذكر المسائل لان ما ذكرته فيه  
الكفاية وحيدة ذرية رافعة (قوله للبتي) بالهه من ابتدأ بالهه أيضاً وبلاهر  
من ابتدأ بلاهر أيضاً وأهل المدينة يقولون يدينا معنى بدأ بالهه أيضاً وبلاهر  
في العلم ولا يدري على تصوير المسئلة فان قدر على تصويرها ولم يمكنه إقامة لدليل  
عليها فموسط وان أمكنه إقامة الدليل عليها فموسط (قوله ولا يتصر) أي ما ذكرته  
وقوله عن افادة المنتهى أي والتوسط بالاولى فهو فهم بالاولى من المنتهى أو انه  
أراد بالبتي فيما تقدم ما قبل المنتهى فيشمل المتوسط أو أراد بالهه هنا ما قبل  
البتي فيشمل المتوسط وهذا كما يندفع ما قد يقال انه أهل المتوسط (قوله وقد  
تناهت) اتفعل ليس على يابه كما أشار إليه الشارح قوله أي انتهت وقوله قسمه  
الفروض أي ما يؤخذ منه قسمه الفروض والافلاذى انتهى بيان الفروض  
ومستحقها الا قسمه الفروض (قوله وبيان كل الخ) عطف على قوله قسمه الفروض  
وأشار الشارح به الى التصور في كلام المصنف (قوله من غير الخ) أي حال كونها  
من غير الخ وقوله ولا غرض لازم لما قبله (قوله فائدة) أي هذه فائدة وذكر فيها  
علم مما تقدم ان أصحاب الفروض ثلاثة عشر والمراد بهم من يرث بالفرض وان كان  
قد يرث بالتعصيب كالاب ولا يرث الاخ الشقيق في الشركة لانه وان ورث بالفرض  
في السكنى تبه الاولاد الام والكلام فيمن يرث بالفرض استقلالاً على ان هذه نادرة  
فهى كالتقدم (قوله اربعة من الذكور) هو مع قوله وتسع من النساء تفصيل لما  
أجله قبل ذلك وقوله لا المعقاة أي فاهما ترث بالتعصيب (قوله ولما انتهى الكلام  
الخ) دخول على كلام المصنف وقوله شرع في العصبات أي في بيان العصبات وهو  
جواب لما قبله فقال عطف على شرع

§ (باب التعصيب أي باب بيان ذى التعصيب وأقسامه) §

(قوله مصدر عصب) أي هو مصدر عصب بالتشديد وقوله يعصب بضم اؤه وتشديد  
ثالته وقوله تعصينا الاحاج اليه لانه المحدث عنه فكان الاولى حذفه وقوله فهو  
عاصب بيار لاسم الفاعل وكان حق التمييز معصب بكسر الصاد مشددة لانه هو  
اسم الفاعل لعصب بالتشديد وأما عاصب فهو اسم فاعل لعصب كضرب (قوله  
ويجمع العاصب على عصبية) أي مثل طالب وطالبة وكاتب وكتبة وقوله ويجمع  
العصبية على عصبات أي مثل عصبية وقصبات فعصببات جمع الجمع (قوله ويسمى  
بالعصبية الواحد وغيره) أي يطلق على الواحد وغيره عصبية فيقال زيد عصبية  
والزيدان عصبية والزيدون عصبية وظاهر هذا انه اسم جنس افرادى وهذا يخالف

للبيتي — رى ولا يتصر عن  
افادة المنتهى ومن أراد  
التجرف في ذلك فعليه  
بالكتب المطولة ومنها  
كتابنا شرح الترتيب (وقد  
تناهت) أي انتهت (قسمه  
الفروض) بين مستحقها  
وبيان كل منهم على ما أردناه  
(من غير اشكال) أي  
التباس (ولا غرض) أي  
خفا فائدة علم مما تقدم  
أن أصحاب الفروض ثلاثة  
عشر أربعة من الذكور  
وهتم الزوج والاخ للام  
والاب والجد وتسع من  
النساء جميع النساء الا  
المعتقة والله أعلم ولما  
انتهى الكلام على  
الفروض ومستحقها شرع  
في العصبات فقال § (باب  
التعصيب) § مصدر عصب  
يعصب تعصينا فهو عاصب  
ويجمع العاصب على عصبية  
ويسمى بالعصبية الواحد  
وغیره

قوله أولاً انه جمع لما صاب الآن يقال ان فيه استعمالين فيستعمل جمعاً وهو الذي  
 أشار اليه الشارح بقوله ويجمع العاصب على عصابة ويستعمل اسم جنس افرادي  
 وهو الذي أشار اليه الشارح بقوله ويسمى بالعصابة الواحد وغيره ويجمع  
 ان استعماله في الواحد مجاز من استعمال اسم الكل في الجزء وهو الذي استظهره  
 العلامة الاميري حتى قال ابن الصلاح اطلاقها على الواحد من كلام العامة  
 واشباههم من الخاصة ككافي الأولوة (قوله قرابة الرجل) أي ذو قرابة الرجل  
 فهو على تقدير مضاف ليصح الاخبار به عن العصابة فان القرابة بمعنى من المعاني  
 والعصابة اسم للذوات فلا يصح الاخبار الا بتقدير هذا المضاف ويصح أن يكون  
 القرابة بمعنى الأقارب كما يدل له قوله سموها بالخ حيث أعاد عليه ضمير جمع المذكور  
 وقوله لا يه أي دون أو أضعف قرابته حيث أدلوا برحم أنثى وأيضاً فالغالب اسم  
 من قبيلة أخرى وفي هذا التعريف ضرورة لأنه لا يشمل الآباء ولا الأبناء مع أن الاحاطة  
 لا تتم إلا بهم فالأبناء من تحت والآباء من فوق والاختوة وبنوهم والأعمام وبنوهم  
 في الجوانب القريبة والبعيدة (قوله سموها بالانهم الخ) أي سمي أقارب الرجل  
 بالعصابة لانهم الخ فالعصابة مأخوذة من العصب بمعنى الاحاطة وقد استقيمت من  
 كلام الشارح ان عصب بمعنى أحاط يمتد بالباء وبمعنى شديت عدى بنفسه (قوله  
 وكل ما استدار حول شيء فقد عصب به) أي أحاط به وقوله ومنه أي من العصب  
 بمعنى الاحاطة وقوله أي العمائم سميت بالعصائب لاحاطتها بالرأس (قوله وقيل  
 سموها) أي وقيل سمي أقارب الرجل بالعصابة وقوله لتقوى بعضهم ببعض أي  
 لتقوى بعضهم الأقارب بالبا بعض الآخر وقوله من العصب أي مأخوذة من العصب  
 وقوله وهو الشدة والمنع فبعضهم يشد بعضاً وينع من تطاول الغير عليه (قوله يقال  
 الخ) استدل على تفسير العصب بالشدة وقوله والرأس أي وعصبت الرأس وقوله  
 شدتها الأولى شدته ككافي بعض النسخ لان الرأس مذكر إلا أن المولد من رعا  
 أنثى وباعتبار أنها جارية أو هامة (قوله ومنه) أي من العصب بمعنى الشدة وقوله  
 العصاية أي الهامة وقوله لشدة الرأس بها أي سميت الهامة بالعصاية لشدة الرأس  
 بها (قوله ومدار هذه المادة) أي التي هي العين والصاد والباء وقوله على الشدة  
 والقوة والاحاطة أي والمنع لذكوله اتفاقاً فهذه المادة تدل على هذه المعاني والعصابة  
 اصطلاحاً ما سياتي أي الذي هو كل من أحرز كل المال الخ (قوله وحق ان نشرع  
 في التعصيب الخ) أي وجب صناعة ان نشرع الخ فحق بفتح الحاء مبنياً بالفاعل بمعنى  
 وجب قال في المختار حق الشيء يمحى بالكسر أي وجب انتهى وانما وجب صناعة

والعصابة لغة قرابة الرجل  
 لا يه سموها بالانهم عصبوا  
 به أي أحاطوا به  
 ما استدار حول شيء فقد  
 عصب به ومنه العصائب  
 أي العمائم وقيل سموها  
 لتقوى بعضهم ببعض  
 العصب وهو الشدة والمنع  
 يقال عصبت الشيء عصباً  
 شدته والرأس بالعمامة  
 شدتها ومنه العصاية لشدة  
 الرأس بها وقيل غير ذلك  
 ومدار هذه المادة على  
 الشدة والقوة والاحاطة  
 والعصابة اصطلاحاً ما سياتي  
 في قوله (وحق ان نشرع  
 في التعصيب)

أن نشرح في التعصيب لأن العادة جرت بذلك كرات التعصيب به بد كرات الفروض ويصح  
كما قال النبتى أن يقرأ وحق بضم الحاء مبنيًا للمفعول ويؤيده قول النحاة في زيد  
أبوك عطوفًا تقدير أحقه عطوفًا لأنه يقتضى أنه يستعمل متعديًا فيصح بناءؤه  
للمجهول اهـ والمخلص من الحفى مع الأمير (قوله الخ) إنما ذكر ذلك لأن تعريف العصبية  
اصطلاحًا سيأتى بعد ذلك وقوله أى فى الإرث به أشار بذلك إلى أن فى كلام المصنف  
توسعة الحذف بحرور فى مع الباء والأولى أن يقول أى فى بيان ذى التعصيب (قوله  
بكل قول) أى بكل مقول تيسر له فالقول بمعنى المقول والاسم تفرق عن فى لأنه  
بحسب ما تيسر له والافعال اسمية عراق الحقيقى غير ممكن وبعضهم قال أى بقول كل  
فالمراد أنه يذكر ذلك بقاعدة كلية ثم قال فاندفع الاعتراض بأنه لم يأت بكل قول  
موجز أى لأن كل قول بمعنى القول الكلى وفيه بعد لا يخفى (قوله موجز بفتح الجيم)  
أى موجز فيه فهو من باب الحذف والإيصال ويصح كسرهما على أنه اسم فاعل  
لكن يكون الاسم ناد مجازيًا أى موجزًا حبه وقوله مختصر تفسير لموجز بناء على  
أن الإيجاز والاختصار مترادفان على معنى واحد (قوله مصيب) اسم فاعل من أصاب  
وأمله مصوب بوزن مكرم نقلت حركة الواو للسكون قبلها ثم قلبت الواو ياءً لمسكونها  
أثر كسرة وقوله ليس بخطأ تفسير لمصيب لأنه من الصواب الذى هو ضد الخطأ  
(قوله فكل من الخ) أى إذا أردت بيان العصبية فأقول كل من الخ فالغاء الفاء الفصيحة  
ويصح أن تكون للاسم ثمانية واعتراض أتية به بكل بأن التعريف لبيان المساهمة  
وكل للأفراد فلا يصح الاتيان بها فى التعريف وأجيب بأنه ضابط لا تعريف لكن  
هذا قد يخالفه قول الشارح وهذا التعريف العاصب الخ فلا حسن ما قاله بعضهم  
من أن التعريف ما بعد كل وانما دخلت عليه للدلالة على أن التعريف محيط بأفراد  
المعرف لانهم فيه مدة للدخاطة فتدلى على أنه لم يخرج عن هذا التعريف شيء  
من أفراد العصبية (قوله أحرز كل المال) أى جمع كل التركة (قوله من القربات)  
توقف فيه بأنه ليس بعربى لأنه جمع قرابة كما قاله الشارح وهى فى الأصل مصدر  
وهو لا يثنى ولا يجمع الا اذا تنوع لأنواع وأجيب بأن القرابة أنواع فلذلك جمعت  
وبأن محل المنع اذا بقى المصدر على مصدرية وهو ما هنا بمعنى اسم الفاعل فالقرابة بمعنى  
القرب والقربات بمعنى الأقارب واليه يشير قول الشارح أى الأقارب (قوله أو  
الموالى) أى أو من الموالى فهو عطف على القربات بمعنى الأقارب وقوله من المعتقن  
وعصبتهم بيان للموالى (قوله اجماعا) دليل للحكم المستفاد مما تقدم وهو أحرار  
العاصب من النسب أو الولاء جميع المال وقوله لقوله تعالى الخ سند للاجماع بالنظر

الى آخره أى فى الارث به  
(بكل قول موجز) مختصر  
(مصيب) ليس بـ  
(فـ) بكل من أخذ كل المال  
عنه — الا نـفـراد (من)  
الـقـرابت (جمع قرابة أى  
الاقارب (أو إلى) من  
المعقوبين وعصبائهم اجابا  
لقوله ته الى وهو يراد ان  
لم يكن لها ولد وغيره الا  
كالأخ



لبعض أفراد العاصب من النسب وهو الاخ شقيقا كان أو لاب فالضمير في الآية  
 راجع للاخ وقوله وغير الاخ كالاخ أى وغير الاخ من سائر العصابات مقيس على  
 الاخ فالقياس سند الاجماع بالنظر لغير الاخ (قوله أو كان ما يفضل الخ) عطف على  
 اخر زعمنا أى أو لم يحرز كل المال بل كان ما يفضل الخ وقوله بعد الفرض أى جنسه  
 الصادق بالواحد والمتعدد كما أشار إليه الشارح فقوله الشامل للواحد وما زاد وقوله له  
 أى لمن (قوله اجماعا) دليل للحكم المستفاد مما تقدم وهو كون ما يفضل بعد الفرض له  
 وقوله لقوله صلى الله عليه وسلم الخ سند الاجماع ويقولنا هنا وفيما مر دليل للحكم  
 المستفاد مما تقدم اندفع ما يقال كيف يستدل عليه كسائر التصديقات مع أنه هنا  
 للتصوير ووجه اندفاعه أنه دليل للحكم المستفاد من ذلك واعلم أنهم قالوا المعروف  
 مع التعريف كقولهم الانسان حيوان ناطق على صورة التصديق وهو في الحقيقة من  
 قبيل التصور فهو على حذف أى (قوله ألحقوا) بفتح الهمزة من ألحق المزي بفيه الهمزة  
 وقوله الفرائض أى جنسها الصادق بالواحد والمتعدد وقوله فبأبى أى بعد الفرائض  
 (قوله فلاولى رجل) أى فلا أقرب رجل فالمراد بالأولى الأقرب لا الأحق  
 لأنه كما قاله شيخ الاسلام لو كان المراد به الأحق لحل عن الفائدة لا نالادري  
 من هو الأحق بخلاف الأقرب فانه معترف والتعديد بالرجل للأغلب والا فالفائدة  
 عصبية وقوله ذكر بدل من رجل فان قيل ما فائدة بعد رجل مع فهمه منه أجيب  
 بأنه لما كان الرجل يطلق في مقابلة المرأة وفي مقابلة الصبي قيل ذكر إشارة إلى أنه  
 في مقابلة المرأة فالمراد به الذكر لا البالغ فهو مبين لمراد فان قيل هلا اقتصر على قوله  
 ذكر لحصول هذا المعنى مع الاختصار أجيب بأنه يفوت حينئذ افادة إطلاق  
 الرجل بمعنى الذكر قال في شرح الترتيب نقلا عن ابن الهائم فان قلت هذا الحديث  
 يقتضى اشتراط الذكورة في العصبية المستحقة للباقي فيخرج العصبية بغيره ومع غيره  
 قلت يخص مفهوم هذا الحديث وهو أن غير الذكور لا يستحق الباقي بالنص والاجماع  
 الذكوري على أن العصبية بالغير ومع الغير تستحق الباقي اهـ بعض تغيير (قوله  
 فهو أخوالعصوية) أى ملازمها والمتصف بها كما في قولهم أخوالحلم لأن شأن  
 الاخ بصاحب أخاه وبلازمه ومن هذا قولهم يا أبا العرب لمن صاحبهم ولازمهم وقوله  
 بالنفس أى بنفسه لا بغيره ولا مع غيره لأن الحكم الأول وهو اجر كل المال عند  
 الافراد مخصوص بالعصبية بالنفس وقوله المفضل أى التي فضلها الفرضيون وقوله  
 على غيرها من أنواع العصوية أى وذلك الغير هو العصوية بالغير والعصوية بالغير  
 وقوله وعلى الفرض كما اخترته الخ قد تقدم الخلاف في ذلك فارجع إليه ان شئت

(أو كان ما يفضل) كالاخ  
 (بعد الفرض) الشامل  
 (الواحد وما زاد) اجماعا  
 لقوله صلى الله عليه وسلم  
 ألحقوا الفرائض بأهلها  
 فما بقى فلاولى رجل ذكر  
 (فهو أخوالعصوية)  
 بالنفس (المفضلة) على  
 غيرها من أنواع العصوية  
 وعلى الفرض كما اخترته  
 في شرح الترتيب

(قوله وهذا تعريف للعاصب بالجنكم) أي الذي هو أحرار جميع المال عند الانفراد  
 وكون ما يفضل بعد الفروض له ولا يخفى أن قوله بالجنكم متعلق بتعريف والتعريف  
 بالجنكم من قبيل التعريف بالخاصة لأن الجنكم خاصة للمعرف وقوله والتعريف  
 بالجنكم دورى أي موجب للدوران الجنكم على الشيء فرع عن تصوره فصار  
 التعريف متوقفا على المعرف بواسطة أخذ الجنكم فيه ومن المعلوم أن المعرف  
 متوقف على التعريف فتوقف كل منهما على الآخر فجاء الدور وغرض الشارح  
 بذلك الاعتراض على المصنف وأجيب بأنه تعريف لفظي فهو وإن يعرف الجنكم  
 ويجهل التسمية بلفظ عاصب فيعرف أن الأب مثلا إذا انفرد حاز جميع المال  
 وإذا اجتمع مع ذي فرض أخذ ما بقي لكن يجهل أنه يسمى بلفظ عاصب وأجيب أيضا  
 بأن الجنكم يتوقف على تصور المحكوم عليه بوجه ما وإن لم يكن بالتعريف حتى  
 يجيء الدور على أن الحق أن الجنكم إنما يتوقف على تصور المجهول جنسا في التعريف  
 كالاسم في تعريف الفاعل بأنه الاسم المرفوع الخ لأنه هو المحكوم عليه فلم يتوقف  
 على تصور المعرف حتى يجيء الدور أفاده المحقق الأمير (قوله كما هو معلوم عند  
 العقلاء) أي مثل ما هو معلوم عند علماء العقول وهم المناطقنة ولذلك قال  
 في السلم

وعندهم من جملة المردود \* أن تدخل الأحكام في الحدود

(قوله وأحكام العاصب بنفسه ثلاثة) أي والأحكام الثابتة للعاصب بالنفس  
 ثلاثة وهي أنه إذا انفرد حاز جميع المال وإذا اجتمع مع أصحاب الفروض أخذ ما أبت  
 الفروض وإذا استغرقت الفروض التركة سقط (قوله ذكرتمها اثنين) أي  
 وهما الأولان (قوله إلا الأخوة الأشقاء في المشرقة) هذا الاستثناء بحسب الظاهر  
 والأخوة الأشقاء في المشرقة أن تقلوا للفرض فليسوا عصبة اه أمير بالمعنى (قوله  
 والااخت في الأكدرية) فيه تسميح لأنه جعل موضوع كلامه العاصب بنفسه  
 والااخت في الأكدرية عصبة بالغير وهو الجد لأنه كالأخ في سهمه والجنكم لكن  
 سهل الأمر كون العاصب بنفسه وبغيره سواء كما سيذكره الشارح أفاده الأمير  
 (قوله وستأنيان) أي المشرقة والاكدرية (قوله وانما ترك المصنف الخ) غرضه  
 بذلك الاعتراض عن المصنف في تركه للحكم الثالث ويعتذر عنه أيضا بأنه تركه  
 لأنه لا يطرد فان بعض العصبة كالابن لأنيان معه استغراق حتى يسقط به  
 بل لا يسقط بحال وشذ بعضهم فجعله ليس عصبة كما أنه ليس صاحب فرض ويرده  
 ما تقدم من حصر الارث في الارث بالفرض أو بالتعصيب (قوله للعالم به من الثاني)

وهذا تعريف للعاصب  
 بالجنكم والتعريف بالجنكم  
 دورى كما هو معلوم عند  
 العقلاء وأحكام العاصب  
 بنفسه ثلاثة ذكرتمها  
 اثنين وترك الثالث وهو أنه  
 إذا استغرقت الفروض  
 التركة سقط إلا الأخوة  
 الأشقاء في المشرقة والا  
 الاخت في الأكدرية  
 وستأنيان وانما ترك  
 المصنف هذا الثالث للعالم به  
 من الثاني

أى من مفهومه فانه قال أو كان ما يفضل بعد لفرض الخ و يفهم منه أنه اذا لم يفضل  
بعد الفرض شىء سقط ( قوله والعاصب بغيره ومع غيره ) اعلم أنهم عرفوا العاصب  
بغيره بأنه كل أتى عصبه اذ كرو عرفوا العاصب مع غيره بأنه كل أتى تصير  
عصبته باجتماعها مع أخرى وهو مجرد اصطلاح والا فكل من لقسمين عصبته بسبب  
مما اجبته لا غير فكل منهما عصبته بالغير وعصبته مع الغير وفوق الرافعي بأن العصبته  
با غير يجب فيه كيون الغير عصبته بنفسه بخلاف العصبته مع الغير فان الغير فيه ليس  
عصبته وذلك لان الباء اللصاق ولا يتحقق اللصاق بين الشيئين الا بمشاركتهما  
في الحكم فالباء في قولهم عصبته بغيره تفيد المشاركة في حكم العصبته بخلاف  
مع فانه لا اقتران وهو يتحقق بدون مشاركة في الحكم كما في قوله تعالى وجعلنا  
مع أخاه هارون وزيراً فان موسى لم يشارك هارون في الوزارة فالغير في قولهم عصبته  
مع غيره لا يكون عصبته كما لم يكن موسى وزيراً ( قوله كالعاصب بالنفس في هذه  
الاحكام ) قال شيخ الاسلام وفي كون الحكم الثماني يشترك فيه أقسام العصبته  
نظراً لان العاصب بغيره لا يأخذ الباقي وحده بل مع العاصب بنفسه ويمكن تصحيح  
ذلك بتأويل أنه أى بأن يقال المراد أنه يأخذ الباقي ولو في الجملة فان العاصب بغيره  
يأخذ جزءاً من الباقي ( قوله الا الحكم الاول ) أى الذى هو كونه يحوز جميع المال  
اذا افرد ووجه استثناء ذلك ظاهر لانه لا يتأتى افراد العاصب بغيره والعاصب  
مع غيره ( قوله ثم بعد تعريف العاصب الخ ) فقد عقب التعريف المذكور بالعد  
للايضاح وقوله بهذا التعريف أى الذى هو قوله فكل من آخر الخ وقوله المنتقد  
بالدال المهملة أى المعارض من الانتقاد وهو الاعتراض فانه اعترض بأنه دورى كما  
صرح به الشارح آنفاً وبأنه دخل فيه كل كما علمت وبأنه قاصر على العاصب بالنفس  
ولا تجدد تعريفه بالعاصب سائماً من الانتقاد ولذلك قال ابن الهائم في كفايته  
وليس يخرج حده من نقد فينبغي تعريفه بالعد

( قوله وقد شرع في عددهم ) أى عد العصبته المفهومة من العاصب كما قاله الحنفى  
( قوله وهم خمسة عشر ) الاولى عدم حصرهم في هذا العدد اذ الجداً أفراد كثيرة  
وكذا أفراد العم من الاولى جد الاب وجد الجد وهكذا ومن الثانية عم الاب وعم  
الجد وهكذا ( قوله ولم يمتنع في عددهم أى بكاف التمثيل ) أى لا دخال ما لم يذكره  
كاخ المعنى وابن أخيه وهكذا وحينئذ فلا مرد للاعتراض الآتى في الشارح بأن فيه  
نوع قصور ولا حاجة للجواب الذى ذكره الشارح هناك ( قوله فقال ) عطف على  
شرع أو على أى بكاف التمثيل ( قوله كالأب الخ ) قد علمت أن المكاف للتمثيل ( قوله

والعاصب بغيره ومع غيره  
كالعاصب بالنفس في هذه  
الاحكام الا الحكم الاول  
ثم بعد تعريف العاصب  
بهذا التعريف المتقدم شرع  
في عددهم وهم خمسة عشر  
ولم يمتنع في عددهم أى  
بكاف التمثيل فقال  
كالأب

(أبي الأب) بدل من الجذ أو على تقدير رأى التفسيرية وقوله وجد الأب أي أب أب  
 الأب وأشار الشارح بذلك إلى أن في كلام المصنف حذو لكن هذا مستغنى عنه  
 بكاف التمثيل (قوله وجد الجد) أي أب أب أب الأب وأشار بقوله وإن شئت إلى ما فوق  
 ذلك (قوله والابن) انما أخره عن الأب والجد مع أنه أقوى منه - ما لأنه قيل بأنه ليس  
 بمصائب كما حكاه المتولي وقد تقدم التنبيه عليه (قوله عند قربه) أي بأن كان  
 بلا واسطة كقوله وهو ولد المصائب الأولي ابن المصائب لصدق الولد بالابن وقوله  
 والمبعد أي وعند بعده وعلم من ذلك أن المراد بالابن ما يشتمل ابن الابن وإن نزل  
 وقوله بمحض الذكور أي بالذكور والخلص واحترز بذلك من نحو ابن بنت الابن  
 (قوله والابن) أطلقه المصنف لكنه أراد به الإخ الشقيق أولاب بقريته ذكره الإخ  
 للام في أصحاب القروض كما أشار لذلك الشارح (قوله بدليل ما سبق في القروض)  
 أي من ذكر أن للإخ للام السدس (قوله وابن الإخ) أطلقه المصنف لكنه أراد به  
 ابن الإخ الشقيق أولاب لأن ابن الإخ للام من ذوى الأرحام كما أشار لذلك  
 الشارح (قوله كما سبق الخ) أي فانه سبق التقييد بذلك لأن ابن الإخ للام من ذوى  
 الأرحام كما علمت (قوله والاعمام) يقال فيه ما تقدم وقوله للام أي لا الاعمام للام  
 وهم أخوة أيل للام وقوله بدليل ما سبق أيضا أي من أن الاعمام للام من ذوى  
 الأرحام (قوله وكاعمام الميت الخ) أنت خير بأن المصنف لم يقيّد بأعمام الميت  
 فيشمل إطلاقه أعمام الميت وأعمام الأب وأعمام الجد وإن علل لكن الشارح نظر  
 للواقع في عبارة الفرضين من التقييد بأعمام الميت (قوله وهكذا) أي ومثل هذا  
 أعمام أبي الجد وأعمام جد الجد وإن علل (قوله والسيد المعتقد) المراد به ما يشمل  
 السيدة المعتقد كما أشار لذلك الشارح بقوله ذكرنا أن أو أنى وقوله ذى الانعام  
 بالمعتق أي صاحب الانعام بالمعتق وهذا مستغنى عنه بقوله المعتقد فهو ككلمة  
 (قوله وهكذا) أي ومثل هذا أي المذكور وقوله بنوهم بأشباع الميم وقوله جميعا  
 أي حال كون بنوهم جميعا فهو حال في اللفظ لكنه تركه في المعنى فكأنه قال  
 بنوهم أجمعون كما سيذكره الشارح في الفائدة (قوله وإن نزلوا بمحض الذكور) أي  
 بخلاف نحو ابن بنت العم (قوله قال الشيخ بدر الدين الخ) غرضه به الاعتراض على  
 المصنف وسيد كالأجواب لكن قد علمت أنه لا يرد هذا الاعتراض لأنه أشار إلى  
 ذكره بكاف التمثيل ولا يلزمه استقصاء الأفراد (قوله وفيه نوع قصور) أي  
 في كلام المصنف نوع من القصور وقوله حيث اقتصر الخ أي لا سيما اقتصر الخ فالجملته  
 للتعليل (قوله ويمكن الجواب عنه بأنهم الخ) بحث فيه بأنه لو التفت لهذا ما ذكر

(الجد) أي الأب وجد  
 الأب (وجد الجد) وإن علل  
 (والابن عند قربه) وهو  
 ولد المصائب (والمبعد) وهو  
 ابن الابن وإن سفل بمحض  
 الذكور كما تقدم (والإخ)  
 لا يبين أولاب للام بدليل  
 ما سبق في القروض  
 (وابن الإخ) لا يبين أولاب  
 للام بدليل ما سبق  
 في الجمع مع على أرهم من  
 الرجال (والاعمام) لا يبين  
 أولاب للام بدليل ما سبق  
 في القروض أيضا وكاعمام  
 الميت أعمام أبيه وأعمام  
 جده وهكذا (والسيد المعتقد  
 ذى الانعام) بالمعتق ذكرنا  
 كان أو أنى (وهكذا بنوهم  
 جميعا) أي بنو الاعمام وبنو  
 المعتقين وإن نزلوا بمحض  
 الذكور قال الشيخ بدر الدين  
 سبط المارديني رحمه الله  
 تعالى في شرح الكتاب وفيه  
 نوع قصور حيث اقتصر على  
 ابن المعتق وسكت عن باقي  
 عصبة المعتصمين بأنفسهم  
 انتهى ويمكن الجواب عنه  
 بأنهم دخلوا في قوله سابقا  
 أو الموالى

هذا شياً لان جميع ما ذكر داخل تحت قوله من القرابات أو الموالى فكل العصبية من النسب داخلون تحت القرابات والسيد المعتبر داخل تحت الموالى فالحق ان كلام المصنف تمثيل للمجهول ولا يلزمه الاستقصاء كما تقدم (قوله ولم يذكر المصنف الخ) أى فعلة عدم ذكره هنا هي علة عدم ذكره سابقاً في الاسباب وهي الاختلاف فيه (قوله فائدة) أى هذه فائدة وغرضه من هذه الفائدة دفع ما قد يتوهم من أنهم لا يكونون عصبية الا عند الاجتماع في زمن واحد ووجه الدفع ان جميعا وان كان حالا في اللفظاً كيد في المعنى فلا يقتضى اشتراط الاجتماع (قوله قال البيضاوى الخ) هذه توطئة لا مقصود منها فالأية نظائر لما هنا وقوله جميعا حال الخ مع قول قول البيضاوى وقوله ولذلك لا يستدعى الخ أى ولكونه تارة كيد في المعنى لا يستلزم الخ وقوله أقول كما أواجه أى فانه يستدعى اجتماعهم على المحي في زمن واحد فهو راجع للمنفى بالميم (قوله فكذا هنا) أى فهو حال في اللفظ تارة كيد في المعنى (قوله ولا يستدعى أن يكون الخ) أى لان كل واحد عصبية عند انفراده وكذا عند اجتماعه مع غيره ولو حجب به لان كلامنا في مجرد تسميته عصبية فافهم انتهى أمير بعض تغيير (قوله وهم بنوهم) أى بنو من بنوهم اذ هو المضاف له حقنى ففى كلام الشارح تسميم (قوله وقوله) مبتدأ خبره متصية من كلامه أى نقول في شرح بعضه كذا وكذا كما تقدم نظيره وقوله فكن لما أذكره الخ أى اذا علمت ما ذكرته فكن لما أذكره الخ وقوله أى من الاحكام أى من دال الاحكام أى لانه الذى يذكر ويسمع لان نفس الاحكام (قوله سمع تفهم واذعان) أى سمعاً معه تفهم للاحكام وقبول لما لا سمعاً خاليا عن ذلك لانه كالعدم (قوله ثم اعلم الخ) غرضه التوطئة لكلام المصنف بعد وقوله انه أى الحال والشأن وقوله فتارة يستويان أو يستوون الخ أى كائين أو بين وأخوين أو أخوة وعين أو أعمام ولا يخفى ان قوله يستويان راجع لقوله عامسان وان قوله أو يستوون راجع لقوله فأكثر فيه ألف ونشر مرتب وكذا يقال في قوله فيشتركان أو يشتركون المفرع على ذلك وقوله فى المال أى ان لم يكن هناك أصحاب فروض وقوله أو ما أبقت الفروض أى ان كان هناك أصحاب فروض (قوله وتارة يختلفون) كان المناسب اسما بقاءه أن يقول وتارة يختلفان أو يختلفون وقوله فى شىء من ذلك أى المذكور من الجهة والدرجة والقوة فمثال الاختلاف فى الجهة مالوا اجتماع ابن وأخ ومثال الاختلاف فى الدرجة مالوا اجتماع ابن وابنه ومثال الاختلاف فى القوة مالوا اجتماع الاخ الشقيق والاخ للاب (قوله فيجب بعضهم بعضاً) أى فيجب بعض العصبية بعضاً فالابن يحجب الاخ ابن الابن والشقيق

ولم يذكر المصنف وجه الله بيت المال كالم يذكره سابقاً في الاسباب فائدة قال البيضاوى رحمه الله فى تفسير قوله تعالى قلنا اهبطوا منها جميعاً فبهى حالاً فى اللفظ تارة كيد فى المعنى كانه قيل اهبطوا أنتم أجمعون ولذلك لا يستدعى اجتماعهم على الهبوط فى زمان واحد كقولك جاؤا جميعاً انتهى فكذا هنا كانه قيل بنوهم أجمعون ولا يستدعى أن يكون المراد مجتمعهم وعين وهو حال من المضاف وهو بنوهم والله أعلم وقوله (فكن لما أذكره) أى من الاحكام (سميعاً) أى سامعاً سمع تفهم واذعان ثم اعلم انه اذا اجتمع عامسان فكثر فتارة يستويان أو يستوون فى الجهة والدرجة والقوة فيشتركان أو يشتركون فى المال أو ما أبقت الفروض وتارة يختلفون فى شىء من ذلك فيجب بعضهم بعضاً

يجب الذي لا ب (قوله وذلك) أى يجب بعضهم بعضا المفهوم مما قبله وقوله على قاعدة ذكرها الجعبرى الخ حاصل تلك القاعدة أنه عند الاختلاف في الجهة كما لو اجتمع ابن وأخ يقدم بالجهة وعند الاتحاد فيهما مع الاختلاف في الدرجة كما لو اجتمع ابن وابنه يقدم بقرب الدرجة وعند الاتحاد في الجهة والدرجة مع الاختلاف في القوة كما لو اجتمع أخ شقيق وأخ لاب يقدم بالقوة (قوله حيث قال) أى لانه قال وقوله بالجهة التقديم أى فالتقديم في الارث بالجهة عند الاختلاف فيها والجهات سبع ستأتى في كلامه وقوله ثم يقربه أى ثم التقديم بقرب العاصب في الدرجة عند الاختلاف فيها فالضمير عائد على العاصب المعلم من المقام خلافا لمن جعله راجعا للمقدم المفهوم من التقديم لانه يصير التقديم به كذا ثم التقديم بقرب المقدم وهو غير ظاهر المعنى كما قاله الاستاذ الحنفى وقوله وبعدم التقديم بالقوة اجعلا أى وبعد الجهة والقرب اجعل التقديم بالقوة عند الاختلاف فيها وتقدمت أمثلة ذلك (قوله وذكر المصنف بعظمها) أى الذى هو التقديم بالدرجة وهذا قد ذكره بقوله وما الذى البعدى الخ والتقديم بالقوة وهذا قد ذكره بقوله والاخ والعم الخ ولم يذكر المصنف التقديم بالجهة وهذا كله نشأ من قصر الشارح كلام المصنف على الدرجة حيث قال وما الذى الدرجة البعدى الى آخره والاولى جعله شاملا للجهة أيضا فيكون المعنى وما الذى البعدى جهة أو درجة الخ وعلى هذا فيكون المصنف ذكر كل القاعدة لا بعض الككن قال المحقق الامير البعد والقرب في الاصطلاح انما يقال في درجات جهة واحدة والقول بأنه ذكر الجميع وأن المراد بعدى جهة أو درجة بعيد انتهى أى فالشارح نظر للاصطلاح وقصر كلام المصنف على الدرجة وأخبر بأنه ذكر بعض القاعدة (قوله وما الذى الخ) ما نافية ملغاة لا عمل لها على المختار والجار والمجرور خبر مقدم وحظ مبتدأ مؤخر بزيادة من لانه يشترط العمل ما هذه ان لا يتقدم خبرها على اسمها وان كان ظرفا أو جارا ومجرورا على الاصح خلافا لابن عصفور فاشئى عليه الشارح في الفائدة مبنى على قول لبعض النحاة (قوله الدرجة البعدى) قد عرفت ما فيه من القصور وعلمت ان الشارح نظر للاصطلاح (قوله وان كان قويا) أى وان كان ذو الدرجة البعدى قويا فلا ينظر للقوة حيث تقدم ابن أخ لاب على ابن أخ شقيق كما سيصرح به الشارح (قوله مع الوارث) أى حال كونه مع الوارث الخ وأشار الشارح بتقدير الوارث الى أن قول المصنف القريب صفة لموصوف محذوف وقوله القريب أى درجة على كلام الشارح وعلى كلام غير درجة وجهة (قوله اذا كان) أى ذو الدرجة

وذلك مبنى على قاعدة  
ذكرها الجعبرى رحمه الله  
تعالى في بيت واحد حيث

قال  
في الجهة التقديم ثم يقربه  
وبعدم التقديم بالقوة  
اجعلا وذكر المصنف  
بعضها بقوله (وما الذى)  
الدرجة (البعدى) وان كان  
قويا (مع) الوارث  
(القريب) اذا كان من جهة  
واحدة (في الارث) من  
خط ولا نصيب



البعدي والقريب في الدرجة وقوله من جهة واحدة أي حكمه المواسم مع ابن وانه  
 وقوله في الارث أي الموروث وقوله من جهة واحدة أي حكمه المواسم مع ابن وانه  
 محبته بالاقرب منه درجة) أي محبته ذى الدرجة البعدي بالوارث الاقرب  
 منه درجة وهذا دليل لقول المصنف وما لذي البعدي الخ (قوله وان كان  
 ضعيفا) أي وان كان الاقرب درجة ضعيفا فيقدم اقربيه في الدرجة وان كان  
 ضعيفا في القرابة كما في المثال الذي ذكره الشارح (قوله كابن أخ لاب وابن ابن  
 أخ شقيق) الاول قريب درجة لكنه ضعيف قرابة والثاني بعيد درجة لكنه  
 قوى قرابة وقوله فلاشيء لثاني مع الاول أي فلاشيء لابن ابن الاخ الشقيق  
 مع ابن الاخ للاب وقوله اجماعا أي بالاجماع وقوله لكونه أبعد منه درجة  
 أي لكون الثاني الذي هو ابن ابن الاخ المشقيق أبعد من الاول الذي هو ابن الاخ  
 لاب وهذه العلة سند للاجماع فلذلك لم يأت بالعاطف وقوله وان كان أقوى من  
 الاول أي والحال ان الثاني أقوى من الاول في القرابة فالاول للحال وان لم يكن  
 (قوله وكابن وابن ابن) الاول قريب في الدرجة والثاني بعيد فيهما وقوله وان لم  
 يدل به أي وان لم يدل ابن الابن بالابن كان ملكت الميت عن ابن وابن ابن آخر (قوله  
 وكابن وجد) في هذا المثال فخر لان كلامه الاثنان في اختلاف الدرجة مع اتحاد  
 الجهة وهذا المثال اختلفت فيه الجهة كالمدرجة لما يأتي من أن الابوة جهة  
 والجدوة مع الاخوة جهة نعم الجدوة والابوة عند الحنفية جهة واحدة وعليه  
 فالمثال ظاهر فتدبر (قوله وكابن أخ شقيق وابن ابن أخ شقيق أولاب) الاول  
 قريب في الدرجة والثاني بعيد فيهما مع الضعف في القرابة ان كان ابن ابن أخ لاب  
 وقوله وكابن شقيق أولاب وابن عم شقيق أولاب نعم بقسميه قريب في الدرجة  
 عن ابن العم بقسميه (قوله فلاشيء لثاني مع الاول) راجع لما عدا المثال  
 الاول لانه قد قال فيه فلاشيء لثاني مع الاول فخرج اليه أيضا لتكرار  
 وقوله لبعده أي لبعده الثاني عن الاول في الدرجة (قوله فائدة) أي هذه فائدة  
 وقوله ما حجازية بكسر الحاء ويصح كونها تسمية وقوله ولذي البعدي خبرها الخ  
 قد عرفت ان ما جرى عليه الشارح طريقة لبعض النحاة والراجح خلافه وعليه  
 فسامعة لا عمل لما ولذي البعدي خبره مقدم وحظ مبتدأ مؤخر بزيادة من كما تقدم  
 (قوله وجاز تقديمه لكونه جارا ومجرورا) أي على قول لبعض النحاة قال في شرح  
 الكافية من النحويين من يرى عمل ما اذا تقدم خبرها وكان ظرفا أو مجرورا  
 انتهى لكن الراجح خلافه كما مر وقوله من جهة واحدة أي حكمه المواسم مع ابن وانه

محبته بالاقرب منه  
 درجة وان كان ضعيفا  
 كابن أخ لاب وابن ابن أخ  
 شقيق فلاشيء لثاني مع  
 الاول اجماعا لكونه أبعد  
 منه درجة وان كان أقوى  
 من الاول وكابن وابن ابن  
 وان لم يدل به وكابن وجد  
 وكابن أخ شقيق وابن ابن  
 أخ شقيق أولاب وكابن  
 شقيق أولاب وابن عم  
 شقيق أولاب فلاشيء  
 لثاني مع الاول في جميع  
 هذه الصور لبعده فائدة  
 ما هذه حجازية ولذي البعدي  
 خبرها مقدم وجاز تقديمه  
 لكونه جارا ومجرورا

الاسم (قوله وهو مجرور بمن الزائدة) لكن في محل رفع لكونه اسماً على ما مشى عليه الشارح أو لكونه مبتدأ على الراجح وقوله لتنصيب العموم أي للتنصيص على العموم وهذا تعليل لزيادة من جوامع العموم مستفاد من وقوع النكرة في سياق النفي لأن النكرة في سياق النفي تعم وزيادة من التنصيص على العموم (قوله وسوغ زيادتها الخ) أي وجوز زيادتها الخ وذلك لأنه يشترط لجواز زيادتها سابقاً ثم النفي ويكون مجرورها نكرة فلا تترادف في الإثبات ولا في الازدواج كما هو مقرر في علم النحو (قوله ولا يخفى ما في عطف النصيب على الخط) أي في قول المصنف من حفظ ولا نصيب وقوله من التوكيد بيان لما وقوله فانه ما يعني واحد أي لانهما متلذسان بمعنى واحد فانه ما مترادفان وعطف أحد المترادفين على الآخر يفيد التوكيد وقوله قال القرطبي الخ تأكيداً لقوله فانه ما يعني واحد (قوله والاخ الخ) هذا شروع في التقديم بالقوة مع الاتحاد في الجهة والدرجة وقول الشارح لام وأب أخذ من كلام المصنف بعده فقول المصنف لام وأب راجع لكل من الاخ والعم وقوله وابن الاخ لام وأب وابن العم لام وأب أشار بذلك إلى أن في كلام المصنف حذفاً واتحاداً في المصنف ذلك لأنه يعلم بالمقاييس (قوله أولى من المدلى بشطر النسب) أي أحق من المدلى بالمتبعض بنصف النسب من العصبات فلا يرد الاخ للام كما سيذكره الشارح لكن كلام المصنف يقتضي أن المدلى بشطر النسب له حق وليس كذلك لأنه لا حق له بالكيفية مع المدلى بالجهتين ولذلك قال بعضهم أفعل التفضيل على غير بابيه لكن نص بعض المحققين على أن أفعل التفضيل متى اقترن بمن لا يكون إلا على بابيه فليتأمل (قوله وهو) أي المدلى بشطر النسب وقوله في الأولى أي صورة الاخ للاب والام وقوله في الثانية أي صورة العم للاب والام وقوله في الثالثة أي صورة ابن الاخ للاب والام وقوله في الرابعة أي صورة ابن العم للاب والام (قوله فيجيبه) أي فيجيب المدلى بالجهتين المدلى بشطر النسب وقوله في جميعها أي في جميع الصور الأربعة وقوله لأنه أقوى منه أي لأن المدلى بالجهتين أقوى من المدلى بجهة واحدة (قوله لا يقال ظاهر عبارته يقتضي الخ) أي حيث عبر بقوله أولى من المدلى بشطر النسب والاخ للام مدلى بشطر النسب فيقتضي ظاهره أنه محبوب بالاخ الشقيق وليس كذلك بل هو صاحب فرض وقوله فانه مدلى الخ هو تعليل لقوله يقتضي الخ (قوله لا نأقول كلامه الخ) أي فالاخ للام خارج بقريته السابق لأن سياق كلامه في العصبات وليس منها الاخ للام (قوله تنبيهان) أي هذان تنبيهان وقوله الاقول أي التنبيه الاول

ومن خطأ اسمها مؤخر وهو مجرور بمن الزائدة لتنصيب العموم وسوغ زيادتها سبق النفي وكون مجرورها نكرة ولا يخفى ما في عطف النصيب على الخط من التأكيد فانه ما يعني واحد قال القرطبي في مختصر الصحاح النصيب الخط من الشيء والله أعلم (والاخ) لام وأب (والعم لام وأب) وابن الاخ لام وأب وابن العم لام وأب (أولى من المدلى بشطر النسب) وهو الاخ للاب في الاولى والعم للاب في الثانية وابن الاخ للاب في الثالثة وابن العم للاب في الرابعة فيجيبه في جميعها لأنه أقوى منه لا يقال ظاهر عبارته يقتضي حب الاخ للام بالاخ الشقيق فانه مدلى بشطر النسب لا نأقول كلامه في المدلى بشطر النسب من العصبات وهو الاخ للاب وأما الاخ للام فليس من العصبات بل الاخ للام من ذوى القربى فبرئ مع الاخ الشقيق بالقربى تنبيهان \*

(قوله بعض القاعدة) قد علمت ما فيه وقوله قبل ايضاح ذلك أي المذكور من  
القاعدة (قوله ان جهات العمومة عندنا سبع) وكذلك عند المالكية وأما  
عند الحنابلة فست بأسقاط بيت المال وعند الحنفية انها خمس بأدراج الجدود  
في الابوة وادخال بني الاخوة في الاخوة واسقاط بيت المال ولذلك فالوفاي عندها  
البنوة ثم الابوة ثم الاخوة ثم العمومة ثم الولاء (قوله البنوة) انما كانت البنوة أقوى  
من الابوة مع اشتراكهما في الادلاء الى الميت بأنفسهما كما قاله المشيخي في شرح  
الفصول لان الله تعالى بدأ بالبنوة في قوله تعالى يوصيكم الله في أولادكم للذكر  
مثل حظ الأنثيين والعرب تبدأ بالاهم فالاهم ولان الابن يعصب أخته والاب  
لا يعصب أخته اه باختصار (قوله ثم الجدود والاخوة) أي فكلاهما جهة  
واحدة وانما كانتا جهة واحدة لان كلام الجد والاخ لغير أم دلي بالاب وتقديم  
الاخ وابنه على الجد في الولاء لانهم ما فرع الاب والجد أصله والفرع أقوى من الأصل  
وصدنا عن ذلك الاجماع في النسب كقوله (قوله ثم بنو الاخوة) وانما كانوا جهة  
مستقلة لان بني الاخوة يحبون بالجد بخلاف الاخوة فانهم يشتركون وقدم من  
كلامه أن الاخ للاب مقدم على ابن الاخ الشقيق وهو كذلك لان قرب الدرجة  
أكبر من قرابة الام ألا ترى ان الاخ للاب يعصب أخته وابن الاخ الشقيق  
لا يعصب أخته وعن ابن منصور البغدادي أن ابن العم الشقيق مقدم على الاخ  
للاب تنزيلا لاله منزلة أبيه كما نزل ابن الابن منزلة أبيه والقول بهذا يوجب القول بأن  
ابن الشقيق يقدم على الاخت للاب ولا فائل به اه من الأولوة بتصرف (قوله ثم  
العمومة) وأدرجوا فيه ابني العمومة فالترتيب بين العم وابنه ترتيب قرب لا ترتيب  
جهة بخلافه في الاخ وابنه كما علم مما تقدم (قوله اذا علمت ذلك فاذا اجتمع الخ)  
أي اذا علمت ترتيب الجهات السبع فأقول لك اذا اجتمع الخ وقوله فمن كانت  
جهة الخ أي عند الاختلاف في الجهة وقوله وان بعد أي فلا ينظر لقرب ولا بعد  
بل للجهة عند الاختلاف فيها وقوله على من كانت الخ متعاقبة مقدم من قوله فهو  
مقدم (قوله فان ابن ابن أخ شقيق أولاب مقدم على العم) أي لان جهة بني الاخوة  
مقدمة على جهة العمومة وقوله وذلك معنى قول الجعبري الخ اسم الاشارة راجع  
لقوله فمن كانت جهة مقدمة الخ (قوله فان اتحدت جهتهما) هذا مقابل لقدر  
أشرت اليه بقولي أي عند الاختلاف في الجهة وقوله فالقريب درجة أي عند  
الاختلاف في الدرجة وان كان ضعيفا أي وان كان القريب من جهة الدرجة  
ضعيفا في القرابة وقوله على البعيد أي من جهة الدرجة وقوله وان كان قويا أي

الأول قد ذكرت ان ما ذكره  
المصنف رحمه الله تعالى  
بعض القاعدة التي ذكرها  
الجعبري وغيره واعلم قبل  
ايضاح ذلك ان جهات  
العمومة عندنا سبع  
البنوة ثم الابوة ثم الجدود  
والاخوة ثم بنو الاخوة  
ثم العمومة ثم الولاء ثم بيت  
المال اذا علمت ذلك فاذا  
اجتمع عصباء فمن كانت  
جهة مقدمة فهو مقدم  
وان بعد على من كانت  
جهة مؤخره فان ابن ابن  
أخ شقيق أولاب مقدم على  
العم وذلك معنى قول الجعبري  
رحمه الله فبالجهة التقديم  
فان اتحدت جهتهما  
فالقريب درجة وان كان  
ضعيفا مقدم على البعيد  
وان كان قويا كمثلته آنفا  
وذلك معنى قول الجعبري  
رحمه الله ثم بقرينة

في القرابة وقوله كمالته آنفاً أي قريباً بعد قول المصنف وما لذي البعد أي الخ فانه  
قال هناك كابن أخ لاب وابن ابن أخ الخ وقوله وذلك معنى قول الجعبري الخ اسم  
الإشارة راجع لقوله فالقريب درجة الخ (قوله فان اتحدت درجته ما أيضاً)  
أي كما اتحدت جهته ما وهذا مقابل لمقدراً شرت إليه بقولي أي عند الاختلاف  
في الدرجة وقوله فالقوى وهو ذو القرابة بين أي كالأخ الشقيق وابنه وقوله على  
الضعيف وهو ذو القرابة الواحد أي كالأخ للاب وابنه وقوله كما سبق تنبيه  
قريباً أي في قوله والأخ لام وأب والخ وقوله وذلك معنى قول الجعبري  
الخ اسم الإشارة راجع لقوله فالقوى الخ (قوله قد تأتي في أصحاب الفروض) أي فقط  
فيقدم فيهم بالجهة ثم بالقرب ثم بالقوة مثال التقديم فيهم بالجهة تقديم البنات أو بنت  
الابن على ولد الام ومثال التقديم فيهم بالقرب تقديم البنات على بنتي ابن لم يعصبا  
ومثال التقديم فيهم بالقوة تقديم الأخنتين الشقيقتين على الأخنتين لاب لم يعصبا  
وقوله وفي أصحاب الفروض مع العصباء أي فيقدم فيهم بالجهة ثم بالقرب ثم بالقوة  
فمثال التقديم بالجهة تقديم الاب أو الجد على الأخوة للام ومثال التقديم بالقرب  
تقديم ابن علي بنت ابن ومثال التقديم بالقوة تقديم الأخ الشقيق على الأخت للاب  
فتحصل أن الأمثلة ستة ثلاثة للتقديم في أصحاب الفروض فقط وثلاثة للتقديم  
في أصحاب الفروض مع العصباء (قوله وعليها) أي على تلك القاعدة والجار والمجرور  
متعلق بقوله الآتي ينبغي كما لا يخفى (قوله وهي) أي القاعدة الأخرى وقوله ان كل  
من أدلى بواسطة حجة تلك الوسطة أي كابن الابن مع الابن وكام الام مع الام وكام  
الاب مع الاب فلا فرق بين أن يكون كل من المدلى والمدلى به عصبية أو صاحب فرض  
أو صاحب فرض مع عصبية أفاده في التواؤمة (قوله الولد الام) أي الأخ الام فانه  
يرث مع الوسطة التي أدلى بها وهي الام ووجه استثنائه ان شرط حجب المدلى  
بالمدلى به اما اتحاد جهتهما كالابن مع ابن الابن واما استحقاق الوسطة كل التركة  
لوانقرضت كالاب مع الأخ واما الام مع ولد لها فليست كذلك لانها تأخذ بالامومة  
وهو يأخذ بالأخوة ولا تستحق جميع التركة اذا انقرضت اه شرح القصول للسبط  
(قوله ينبغي باب الحجب) قد علمت أنه يتعلق به الجار والمجرور (قوله ولما أنهى الكلام  
الخ) دخول على كلام المصنف وقوله شرع في القسم الثاني جواب لما وقوله فقال  
عطف على شرع (قوله والابن) جملة الشارح على ان ابن الحقيقي فلذلك قال ومثله ابن  
الابن ويحتمل أن المصنف أراد به ما يشمل الابن المجازي وهو ابن الابن وقوله والأخ  
المراد به ما يشمل الشقيق والذي لاب دون الذي لام كما أشار إليه الشارح بقوله

فان اتحدت درجته ما أيضاً  
فالقوى وهو ذو القرابة بين  
مقدم على الضعيف وهو  
ذو القرابة الواحدة كما سبق  
تمثله قريباً وذلك معنى قول  
الجعبري رحمه الله وبمدهما  
التقديم بالقوة اجمع لا  
التنبيه \* الثاني هذه  
القاعدة كما هي في العصباء  
قد تأتي في أصحاب الفروض  
وفي أصحاب الفروض مع  
العصباء وعليها مع قاعدة  
أخرى وهي ان كل من أدلى  
بواسطة حجة تلك الوسطة  
الاولد الام ينبغي باب الحجب  
والله أعلم ولما أنهى  
الكلام على القسم الاول  
من العصبية وهو العصبية  
بنفسه شرع في القسم الثاني  
وهو العصبية بغيره فقطال  
(والابن)

شقيقا كان أولاب (قوله مع الاناث) أى جنسهن فأل للجنس وهى اذا دخلت على جمع أدلت منه معنى الجمعية فيصدق بالواحدة والاكثر كما أشار اليه الشارح بقوله بالواحدة فأكثر (قوله المساوية أو المساويات) الاقول راجع للواحدة والثاني راجع للاكثر ففيه ألف ونشر مرتب وقوله لئلا كرا تالم ية بل للاخ لان المصعب قد يكون غير أخ كما سيأتى وقوله فى الدرجة والهوة أى والجهة أيضا فيخرج نحو بنت وأخ وليس قوله فى الدرجة والقوة راجعا لكل من البنات والاخوات بل قوله فى الدرجة راجع للبنات وقوله والقوة راجع للاخوات والا فليس فى البنات تفاوت بالقوة والضعف حتى يظهر التقييم فيهن بالمساواة فى القوة وليس فى الاخوات تفاوت فى الدرجة حتى يظهر التقييم فيهن بالمساواة فى الدرجة (قوله يعصباتهن فى الميراث) أى يجعل لهن نصبة فى الارث فلذلك كرمثل حظ الانثيين وقوله فتكون الانثى الخ تفريغ على قوله يعصباتهن وقوله مع الذكرا المساوى لها أى فى الدرجة والقوة والجهة كما تقدم (قوله فالعصبة بغيره أربع) تفريغ على قول المتن والابن والاخ أى مع قول الشارح ومثله ابن الابن وقوله فى الاخ شقيقا كان أولاب فيعلم من ذلك ان العصبة بغيره أربع (قوله وتزيد بنت الابن) أى فى التعصيب بالغير وقوله عليهن أى على باقيهن والا فلا معنى لزيادة بنت الابن على نفسها كما فى الحنفى وقوله بأنه يعصمها ابن ابن فى درجتها أى بأن كان ابن عمها لانه هو الذى تزيد تعصبيه على الباقي وأما اذا كان أخاها فقد تقدم ولا تزيد به وقوله مطلقا أى سواء كان لها شىء من الثلثين أم لا كما يدل عليه ما بعده (قوله ويعصمها ابن ابن أنزل منها) أى بأن كانت عمته أو عمة أبيه أو جده وقوله اذا لم يكن لها الخ أى بأن يكون هناك بنتان فيعصمها أحدهما فلا تستغرق البنتين فأكثر الثلثين بخلاف ما اذا كان لها شىء من الثلثين فلا يعصمها أحدهما ثم وقوله من نصف الخ وظاهر ذلك أن النصف يقال له شىء من الثلثين ولو لم يصاحبه سدس وفيه ما فيه اهـ أى ببعض تصرفه لكن الشارح نظرا لكون النصف يصدق عليه أنه شىء من الثلثين فى الواقع وان لم يعتبر الفرض بكون ذلك بل بعدونه فرضا مستقلا وقوله أو سدس عطف على نصف وقوله أو مشاركة فيه أى فى السدس وأما النصف فلا يتأتى فيه مشاركة اذا لا يكون لاثنتين فأكثر وقوله أو فى الثلثين أى أو مشاركة فى الثلثين وهو ناظر لكل بنت على حدتها فكل واحدة لها مشاركة فى الثلثين والا فالحموع له الثلثان بنماهما (قوله وتزيد الاخ) أى فى التعصيب بالغير وقوله بأنه يعصمها الجد أى لانه بمنزلة الاخ فى الأدلاء بالاب (قوله الامثلة) أى هذه الامثلة فهى خبر لمبتدأ

ومثله ابن الابن (والاخ) شقيقا كان أولاب (مع الاناث) الواحد فأكثر المساوية أو المساوات لئلا كرا فى الدرجة والقوة (يعصباتهن فى الميراث) وتكون الانثى منهن مع الذكرا المساوى لها عصبة بالغير فالعصبة بغيره أربع البنت وبنت الابن والاخت الشقيقة والاخت للاب كل واحدة منهن مع أخيها وتزيد بنت الابن عليهن بأنه يعصمها ابن ابن فى درجتها مطلقا ويعصمها ابن ابن أنزل منها اذا لم يكن لها شىء فى الثلثين من نصف أو سدس أو مشاركة فيه أو فى الثلثين وتزيد الاخ شقيقة كانت أولاب بأنه يعصمها الجد كما سيأتى فى باب الجد والاخوة الامثلة



محذوف كسائر التراجم وهي ترجمة لما سبذ كره من أمثلة المنطوق والمفهوم فأمثلة  
المنطوق فيها تعصيب وأمثلة المفهوم لا تعصيب فيها وكان لا يظهر أن يذكر الخارج  
قبل الأمثلة كان يقول وخرج بقوله ما ذالم يكن لها شيء من الثلاثين ما إذا كان لها  
شيء منها فلا يعصبها ثم يقول الأمثلة (قوله بنت فأكثر) أي منها كالبنيتين  
فما فوقهما وقوله مع ابن فأكثر أي منه كالابنتين فما فوقه ما وقوله المال بينهما أي  
أن كان هناك بنت مع ابن وقوله أو بينهما أي أن كان هناك أكثر وقوله للذكر مثل  
حظ الانثيين أي مثل نصيبهما والحكمة في ذلك أن الذكر ذو حاجتين حاجة لنفسه  
وحاجة لغيره والانثى ذات حاجة فقط وأيضا فالانثى قليلة العقل وكثيرة الشهوة  
فاذا أكثر عليها المال عظم فسادها والرجل كامل العقل قليل الشهوة فاذا أكثر  
عليه المال صرفه فيما يفيد له الشئ الجليل في الدنيا والثواب الجزيل في الآخرة  
وروى أن جعفر الصادق سئل عن ذلك فقال إن حواء أخذت حفنة من الخنطة  
وأكلتها وأخذت حفنة أخرى وخبأتها ثم أخذت حفنة أخرى ودفعتهما إلى آدم  
فلما جعلت نصيبها ضعف نصيب الذي كثر قلب الله الأمر عليها فجعل نصيب الذي كثر  
ضعف نصيب الانثى انتهى من الأوالة (قوله ومثل ذلك) أي المذكور وهو  
بنت فأكثر مع ابن فأكثر وقوله سواء كان الخ تعميم في ابن الابن وقوله أو ابن عمها  
هذا مما زاد به بنت الابن على غيرها (قوله وأخت شقيقة مع أخ شقيق) معطوف  
على قوله بنت ابن مع ابن ابن وكذلك قوله وأخت لاب مع أخ لاب وقوله فأكثر  
في الجميع أي في جميع ما تقدم ما عدا المثال الأول لأنه صرح فيه بذلك فهو راجع  
للامثلة الثلاثة السابقة فالعنى بنت ابن فأكثر مع ابن ابن فأكثر وأخت شقيقة  
فأكثر مع أخ شقيق فأكثر وهكذا (قوله بنت) وبنت ابن وابن ابن في درجاتها  
فيعصبها في هذا المثال ولو كان لها شيء من الثلاثين لم يعصبها لأنه إذا كان في درجاتها  
يعصبها مطلقا كما تقدم وقوله سواء كان الخ تعميم في ابن الابن وقوله أو ابن عمها  
قد علمت أنه مما زاد به بنت الابن على غيرها وقوله لبنت النصف وهو ثلاثة  
وقوله ولبنت الابن مع ابن الابن الباقي أي وهو ثلاثة أيضا فلا ابن الابن اثنان ولبنت  
الابن واحد وأصل المسئلة من اثنين مخرج النصف لكن انكسر الباقي وهو  
واحد على ثلاثة رؤس لأن ابن الابن برأسين وبنت الابن برأس تضرب الثلاثة  
في اثنين بستة (قوله بنت ابن وابن ابن) أنزل منها هذا مثال لما إذا كان لها  
شيء من الثلاثين وهو النصف فهو من أمثلة المفهوم وقوله لها النصف أي وهو واحد  
وقوله والباقي له أي وهو واحد أيضا والمسئلة من اثنين مخرج النصف ولا تعصيب

بنت فأكثر مع ابن  
المال بينهما أو بينهما للذكر  
مثل حظ الانثيين ومثل  
ذلك بنت ابن مع ابن ابن  
سواء كان أخا لها أو ابن عمها  
وأخت شقيقة مع أخ شقيق  
وأخت لاب مع أخ لاب  
فأكثر في الجميع بنت وبنت  
ابن وابن ابن في درجاتها  
سواء كان أخا لها أو ابن عمها  
لبنت النصف ولبنت الابن  
مع ابن الابن الباقي للذكر  
مثل حظ الانثيين بنت ابن  
وابن ابن ابن أنزل منها لها  
النصف والباقي له فـ لا  
يعصبها إلا استغنائها بفرضها



بن بنت ابن فأكثر  
وابن ابن ابن للبنت النصف  
وابنت الابن فأكثر  
السدس ~~تكملة~~ الثلثين  
والباقي لابن ابن الابن  
النازل فلا يعصمها المأمر  
بنات ابن وابن ابن ابن لها  
الثلثان والباقي له كما بنت  
وبنت ابن وبنت ابن ابن  
وابن ابن ابن ابن نازل  
للبنات النصف وابنت الابن  
السدس ~~تكملة~~ الثلثين  
والباقي لبنت ابن الابن مع  
ابن ابن ابن الابن المذكور  
لأن ذكر مثل حظ الانثيين  
وقس على ذلك أخت  
شقيقة أولاد مع جد المال  
بينهم ما للذكر مثل حظ  
الانثيين كما سيأتي في باب  
الجسد والاخوة والاصل  
في ذلك كما — به قوله تعالى  
يوصيكم الله في أولادكم  
للذكر مثل حظ الانثيين  
وقوله تعالى وإن كانوا اخوة  
رجالاً ونساءً فللذكر مثل  
حظ الانثيين وقياس أولاد  
الابن على أولاد الصلب مع  
ما سيأتي في باب الجسد  
والاخوة إن شاء الله تعالى  
ولما أنهي الكلام على

في هذه الصورة لأن لها النصف وهو ليس في درجاتها بل أنزل منها ولذلك قال  
الشارح فلا يعصمها الخ (قوله بنت وبنت ابن فأكثر وابن ابن ابن) هذا مثال  
لما إذا كان لها شيء من الثلثين وهو السدس أو مشاركة فيه فإن كانت بنت  
ابن واحدة فلها السدس مع البنت وإن كانتا اثنتين فأكثر لكل واحدة مشاركة  
في السدس وقوله للبنت النصف أي وهو ثلاثة وقوله لبنت الابن فأكثر السدس  
أي وهو واحد ولا يخفى أنه منه كسر على أكثر من واحدة والتصحیح ظاهر وقوله  
والباقي أي وهو اثنان فالمسئلة من ستة مخرج السدس وقوله فلا يعصمها المأمر أي من  
استغنائها بغيرها (قوله بنتا ابن وابن ابن ابن) هذا مثال لما إذا كان لها شيء  
من الثلثين وهي مشاركة في الثلثين فكل واحدة لها مشاركة فيهما وإن كان  
المجموع له الثلثان وقوله لها الثلثان أي وهما اثنان وقوله والباقي أي وهو واحد  
فالمسئلة من ثلاثة مخرج الثلثين وقوله لما رأى من استغنائها ما بغيرها فلا يعصمها  
(قوله بنت وبنت ابن وبنت ابن ابن وابن ابن ابن نازل) هذا المثال من أمثلة  
المنطوق بالنظر لبنت ابن الابن لأنها ليس لها شيء من الثلثين فيعصمها ومن أمثلة  
المفهوم بالنظر لبنت الابن لأن لها شيئاً من الثلثين وهو السدس ولعل الشارح نظر  
لهذا فذكر ذلك من أمثلة المفهوم وقوله للبنت النصف أي وهو ثلاثة من أصل المسئلة  
فإن أصلها ستة مخرج السدس وقوله وابنت الابن السدس أي وهو واحد  
وقوله والباقي أي وهو اثنان لكن الاثنان لا ينقسمان على بنت ابن الابن وابن ابن  
ابن الابن وهما بثلاثة بتسعة رؤس فتضرب الثلاثة في أصل المسئلة وهو ستة بثمانية  
عشر فللبنت ثلاثة في ثلاثة وللبنت الابن واحد في ثلاثة بثلاثة يبقى ستة  
فلا ابن ابن الابن أربعة وللبنت ابن الابن اثنان وقوله المذكور رأى الناظر  
(قوله وقس على ذلك) أي قس على ما ذكر من الأمثلة باقياً (قوله أخت شقيقة  
أولاد مع جد) هذا هو الذي زادت به الأخت على غيرها قوله المال لها أي  
أي اثناً فللبنت اثنان ولها واحد لأن الجسد بمنزلة الاخ كما تقدم (قوله والاصل  
في ذلك كما) أي الدليل على ذلك كما وقوله قوله تعالى يوصيكم الله في أولادكم  
دليل لتعصيب الابن فأكثر البنت فأكثر وقوله وقوله تعالى وإن كانوا اخوة الخ  
دليل لتعصيب الاخ فأكثر الأخت فأكثر وقوله وقياس الخ دليل لتعصيب ابن  
الابن فأكثر بنت الابن فأكثر وقوله مع ما سيأتي الخ أي من أنه مع الإناث كاخ  
وهذا دليل لتعصيب الجسد للأخت (قوله ولما أنهي الكلام) هذا دخول على  
كلام المصنف وقوله شرع في القسم الثالث جواب لما وقوله وهو أي القسم الثالث

القسم الثاني من العصبه شرع في القسم الثالث من العصبه وهو العصبه مع غيره وهو اثنان فقال وقوله

وقوله اثنان أى باعتبار كون الاخوات اما شقيقات أولاب وقوله فقال عطف على  
 شرع (قوله والاخوات) أى جنسهن الصادق بالواحدة فأكثر كما أشار إليه  
 الشارح بقوله والمراد بالواحدة فأكثر وقوله ان تكن الخ لا يخفى ان جملة الشرط  
 وجوابه خبر المبتدأ وقوله أى توجد إشارة الى أنه مضارع كان التامة وقوله بنات أى  
 جنسهن كما أشار إليه الشارح بقوله واحدة أو أكثر وقوله أو بنات ابن كذلك أى  
 واحدة أو أكثر (قوله فهن معهن الخ) هذه الجملة جواب الشرط ثم انه يحتمل أن يكون  
 الضمير الأول للاخوات والثانى للبنات وحينئذ يقرأ معصبات بفتح الصاد على انه  
 اسم مفعول كما سلكه الشارح ويحتمل أن يكون الضمير الأول للبنات والثانى  
 للاخوات وحينئذ يقرأ معصبات بكسر الصاد على انه اسم فاعل وعلى هذا فمعنى  
 اللام والأول أحسن (قوله وهذا معنى قول الفرضيين الخ) أشار به الى أن ما يوجد  
 فى بعض كتب الفرائض وغيرها من انه صلى الله عليه وسلم قال اجعلوا الاخوات  
 مع البنات عصبات ليس له أصل يعرف فليس من كلام النبي صلى الله عليه وسلم  
 وانما هو من كلام الفرضيين وقوله الاخوات مع البنات عصبات أى جنس  
 الاخوات الصادق بالواحدة مع جنس البنات الصادق بالواحدة أيضا عصبة  
 وانما كانت الاخوات مع البنات عصبات ليدخل النقص على الاخوات دون  
 البنات فيما لو كان هناك بنات مع اخوات فانه لو فرضنا الاخوات لعالت المسئلة  
 ونقص نصيب البنات ولا يمكن اسقاط الاخوات فجعلن عصبات ليدخل النقص  
 عليهن خاصة كما قاله امام الحرمين وحكى غيره فى ذلك الاجماع انتهى لؤلؤة  
 (قوله والاصل فى ذلك حديث ابن مسعود) أى الدليل على ذلك حديث  
 ابن مسعود وقوله حيث قال وما بقى فلاخت أى فيبدل ذلك على انها عصبة  
 (قوله وهذا بشرط الخ) أى وما ذكر من ان الاخت مع البنت عصبة مع الغير متلبس  
 بشرط الخ وقوله فان كان معها أخوها الخ وذلك لان الاخ أقوى من البنت  
 فيعصب أخته فتصير عصبة بالغير لا مع الغير (قوله تمة) أصلها تمة كتمة كملة  
 نقلت حركة الميم الاولى للتاء الثانية وأدغمت الميم فى الميم فصارت تمة بفتح التاء  
 الاولى وكسر الثانية ويجوز اتباع أوله لثانية فى الكسر وهو المشهور وعلى  
 الاسنة (قوله حيث صارت الاخت الشقيقة عصبة مع الغير) أى بأن كانت  
 مع البنت أو بنت الابن وقوله صارت كالاخ الشقيق أى صارت بمنزلة وقوله  
 فتحجب الاخوة للاب فترى على قوله صارت كالاخ الشقيق والمراد بالاخوة  
 ما يشمل الاخوات بدليل قوله ذكرنا كانوا أو انا ومن بعدهم من

(والاخوات) الشقيقات  
 أولاب والمراد بالواحدة  
 فأكثر (ان تكن) أى  
 توجد (بنات) واحدة  
 أو أكثر أو بنات ابن كذلك  
 (فهـن) أى الاخوات  
 (معهن) أى البنات  
 (معصبات) بفتح الصاد وهو  
 معنى قول الفرضيين  
 الاخوات مع البنات  
 عصبات والاصل فى ذلك  
 حديث ابن مسعود رضى  
 الله عنه السابق فى باب  
 السدس حيث قال وما بقى  
 فلاخت وهـذا بشرط  
 أن لا يكون مع الاخت  
 أخوها فان كان معها أخوها  
 فهـى عصبة بالغير لا مع  
 الغير تمة تمة حيث صارت  
 الاخت الشقيقة عصبة مع  
 الغير صارت كالاخ الشقيق  
 فتحجب الاخوة للاب  
 ذكرنا كانوا أو انا ومن  
 بعدهم من العصبات

العصبات أى كبنى الاخوة وكالاعمام وبنينهم (قوله وحيث صارت الاخ  
 للاب عصبته مع الغير) أى بأن كانت مع البنت أو بنت الابن وقوله صارت  
 كالاخ للاب أى صارت بمنزلة وقوله فتجب بنى الاخوة تفريع على قوله  
 صارت كالاخ للاب وقوله ومن بعدهم من العصبات أى كالاعمام وبنينهم (قوله  
 ولما فهم الخ) دخول على كلام المصنف وقوله ان جميع الذكور عصبات أى لذكر  
 المصنف لهم في التمثيل للعاصب وقوله الا الزوج والاخ للام أى فليس العصبته لذكر  
 المصنف لهما في أصحاب الفروض مع كونه لم يذكر الزوج في باب التعصيب خصوصاً  
 وقد قال فيه من القرابات أو الموالى والزواج ليس كذلك وتقدم انه أراد بالاخ  
 خصوص الشقيق أو لآب دون الذى لام بقربة ذكره في أصحاب الفروض وقوله  
 وان جميع النساء صاحبات فرض أى لذكر المصنف لمن في أصحاب الفروض مع  
 كونه عد في التعصيب الذكور فقط وقوله الا المعلقة أى فهى عصبته لذكرها  
 في قوله والسيد المعلق ذى الانعام اذ المراد به الشخص ذكر أو أنثى (قوله  
 صرح الخ) جواب لما وقوله بذلك في النساء أى بكونهن صاحبات فرض الا المعلقة  
 وقوله بقوله أى في قوله فلا محذور (قوله وليس في النساء) أى من النساء فى معنى  
 من وقوله طرأ على قراءته بفتح الطاء بكون مفعولاً مطلقاً عاملاً محذوف يقدر من  
 المعنى أى أقطع بذلك قطعاً وعلى قراءته بضم الطاء بكون حالاً فى اللفظاً كيدا  
 فى المعنى فكأنه قال فى النساء جميعهم كما تقدم نظيره فى قوله بنوهم جميعاً وقوله  
 عصبته بنفسها أى فلا ينافى ان فيهن عصبته بالغير ومع الغير فليس مراد المصنف  
 فى العصبته منهن مطالقاً بل خصوص العصبته بالنفس كما أشار اليه الشارح بالتقييد  
 بقوله بنفسها (قوله الا الانثى التى الخ) أشار الشارح الا أن التى صفة لموصوف  
 محذوف وقوله منت من المن وهو الانعام كما أشار اليه الشارح بقوله أى أنتم ومنه  
 اسمه تعالى المنان فهو بمعنى المنعم وقوله بعنق الرقبة أى الذات فقد أطلق اسم  
 الجزء على الكل فهو مجاز مرسل علاقته الكلية والجزئية وانما اختير اسم الرقبة  
 لان الرق كالغزل فى الرقبة (قوله من ذكر وأنثى) بيان للرقبة بمعنى الذات  
 وقوله فهى عصبته بيان لافساد الاستثناء وقوله للعقيق أى لثبوت الولاء عليه  
 بالمباشرة وقوله وان اتمى اليه أى انتسب الى العقيق لثبوت الولاء عليه بالسراية  
 وقوله بنسب أو ولاء متعلق بانتمى فمن اتمى اليه بنسب كانه ومن اتمى اليه بولاء  
 كعتيقه وقوله على تفصيل أى حال كون ذلك كائناً على تفصيل وقوله سياتى بعضه  
 أى فى الفصول المذكورة فى الخاتمة (قوله تهمات) أى ثلاثة (قوله ابن كل

وحيث صارت الاخ  
 للاب عصبته مع الغير  
 صارت كالاخ للاب فتجب  
 بنى الاخوة ومن بعدهم من  
 العصبات والله أعلم ولما فهم  
 مما سبق أن جميع الذكور  
 عصبات الا الزوج والاخ  
 للام وأن جميع النساء  
 صاحبات فروض الا المعلقة  
 صرح بذلك فى النساء بقوله  
 (وليس فى النساء) كانهن  
 (طراً) بفتح الطاء أى قطعاً  
 وبضمها أى جميعاً (عصبته)  
 بنفسها (الا) الانثى (التى  
 منت) أى أنعمت (بعنق  
 الرقبة) أى الرقبة من  
 ذكر أو أنثى فهى عصبته  
 للعقيق ولن اتمى اليه  
 بنسب أو ولاء على تفصيل  
 مذكور فى الولاء سياتى  
 بعضه ان شاء الله تعالى  
 \* تهمات \* الاولى ابن كل  
 أخ لغيره برأى كأييه  
 الا فى مسائل

أخـلـفـهـ يـرأـم كـأـبـيـه فـابن الـاخ الشـقـيـق كـأـبـيـه وابن الـاخ للـاب كـأـبـيـه وأما ابن الـاخ  
 للـام فـلـيـس كـأـبـيـه بـل من ذـوى الـاـوـحـام (قـولـه لا يـردون الـام الخ) أـى لان ابن الـاخ  
 لا يـسـمـى أـخـا بـخـلاف ابن الـابن فـانـه يـسـمـى اـسـنـا بـحـازا وقـولـه ولا يـعـصـبون أـخـواتـهـم  
 أـى لا تـهـن من ذـوات الـاـوـحـام وقـولـه ولا يـرثون مع الـجـدة أـى نـجـبه لـهـم وقـولـه بـخـلاف  
 آباؤهم أـى فى الـثـلاثـة فـيـردون الـام من الـثـلث الى الـسـدس ويـعـصـبون أـخـواتـهـم  
 ويـرثون مع الـجـدة (قـولـه وابن الشـقـيـق يـسـقـط فى المـشـركـة) أـى لـانـه لا يـقـوـله وقـولـه  
 بالـاخ للـاب أـى ويـسـقـط بالـاخ للـاب لان جـهـة الـاخوة مـقـدـمة على جـهـة بنـى  
 الـاخوة وقـولـه وبـالاخت الخ أـى لما تـقدم من انـها حيث صارت عـصـبة مع الغـيـر  
 صارت كـالـاخ وهو يـجـبـب ابن الـاخ فكـذلـك ما ألـحق به وقـولـه ولا يـجـبـب الـاخ  
 للـاب أـى لان جـهـة بنـى الـاخوة متـأخـرة عن جـهـة الـاخوة فالـاخ للـاب هو الـذي  
 يـجـبـب ابن الـاخ كـاذ كـرمـقـبل وقـولـه بـخـلاف أـبـيـه أـى فى جـمـيع هـذه المـسـائل فلا  
 يـسـقـط فى المـشـركـة بـل يـقـاسـم الـاخوة للـام فـيـها كـما سـمـى أـى ولا يـسـقـط بالـاخ للـاب  
 بـل الـاخ للـاب هو الـذي يـسـقـط به ولا يـسـقـط بـالاخت بـل يـعـصـبـان كـانت  
 شـقـيـقة ويـجـبـبـان كـانت لـاب ويـجـبـب الـاخ للـاب (قـولـه وابن الـاخ للـاب يـسـقـط  
 بابن الـاخ الشـقـيـق) أـى لان ابن الـاخ الشـقـيـق أـقـوى من ابن الـاخ للـاب وقـولـه  
 وبـالاخت للـاب الخ أـى لما تـقدم من انـها حيث صارت عـصـبة مع الغـيـر صارت  
 كـالـاخ للـاب وهو يـجـبـب ابن الـاخ للـاب فكـذلـك ما ألـحق به وقـولـه ولا يـجـبـب ابن  
 الشـقـيـق أـى لما عـلمت من ان ابن الـاخ الشـقـيـق أـقـوى من ابن الـاخ للـاب وقـولـه  
 بـخـلاف أـبـيـه أـى فى هـذه المـسـائل الـثـلاثـة فلا يـسـقـط بابن الـاخ الشـقـيـق بـل يـجـبـب ولا  
 يـسـقـط بـالاخت للـاب بـل يـعـصـبـان ويـجـبـب ابن الشـقـيـق لان جـهـة الـاخوة مـقـدـمة  
 على جـهـة بنـى الـاخوة (الـورثة أـربـعة أقـسام) أـى من حيث الارث بالفـرض  
 فـقط والارث بالتعصـب فـقط والارث بـهـما ولا يـجـمـع بـيـنـهـما والارث بـهـما ويـجـمـع  
 بـيـنـهـما (قـولـه قـسم يرث بالفـرض وحـده) أـى دون التـعـصـب وقـولـه من الـجـهـة الـتى  
 يـسـمـى بـها أـى بـاسـم موافق لـها فى المـادـة وهى الزـوجـية واحترز بـذلـك عما لو كان الزـوج ابن  
 عم مثـلا فـانـه يرث بالتعصـب أـيـضـا لان تلك الـجـهـة يـل من جـهـة كـونه ابن عم (قـولـه  
 وهو) أـى القـسم الـذى يرث بالفـرض وحـده وقـولـه الـام فـيرث بالفـرض وحـده من  
 جـهـة الـامومة وقـولـه وولـد اـهـا أـى وولـد الـام الـذ كـروا لـانـتى فـيـرثان بالفـرض وحـده  
 من جـهـة الـاخوة للـام وقـولـه والـجـدة قـان أـى الـجـدة من جـهـة الـام والـجـدة من جـهـة الـاب

لا يـردون الـام من الـثـلث  
 الى الـسـدس ولا يـعـصـبون  
 أـخـواتـهـم ولا يـرثون مع الـجـدة  
 بـخـلاف آباؤهم وابن الشـقـيـق  
 يـسـقـط فى المـشـركـة وبـالاخت  
 للـاب وبـالاخت شـقـيـقة  
 كـانت أولـاب اذا صارت  
 عـصـبة مع الغـيـر ولا يـجـبـب  
 الـاخ للـاب بـخـلاف أـبـيـه  
 وابن الـاخ للـاب يـسـقـط بابن  
 الـاخ الشـقـيـق وبـالاخت  
 للـاب اذا صارت عـصـبة مع  
 الغـيـر ولا يـجـبـب ابن الـاخ  
 الشـقـيـق بـخـلاف أـبـيـه والله  
 أـعـلم الـثـانـيـة الـورثة أـربـعة  
 أقـسام قـسم يرث بالفـرض  
 وحـده من الـجـهـة الـسـمـى  
 سـمى بـها وهـم سـبـعة الـام  
 وولـد اـهـا والـجـدة قـان  
 والزـوجـان

فيرثان بالفرض وحده من جهة الجدودة وقوله والزوجة أى الزوج والزوجة فيرثان  
 بالفرض وحده من جهة الزوجة (قوله وقسم يرث بالتعصيب وحده) أى  
 دون الفرض وقوله كذلك أى من الجهة التى يسمى بها أى باسم موافق لها  
 فى المادة كإبن العم فإنه يرث بالتعصيب وحده من الجهة التى يسمى باسم موافق  
 لها فى المادة وهى بنوة الأعمام واحتراز بذلك عما لو كان إبن العم زوجا فإنه يرث  
 بالفرض أيضا من تلك الجهة بل من جهة كونه زوجا (قوله وهم) أى القسم الذى  
 يرث بالتعصيب وحده وأتى بضمير الجمع مراعاة للخبير وقوله جميع العصبية فإنه  
 جمع فى المعنى وقوله جميع العصبية بالنفس أى كالإبن والأخ وابن العم وابن العم وابن العم  
 غير الأب والجدة أى فأنهما ليس إرتبهما قاصرا على الإرتب بالتعصيب وحده من  
 الجهة التى سميها سميها وهى الأبوة والجدوة كما أنه ليس قاصرا على الإرتب بالفرض  
 وحده من الجهة المذكورة بل تارة يرثان بالفرض وحده وتارة بالتعصيب وحده  
 وتارة بهما والجهة فى الأحوال كلها واحدة كما سيوضحه الشارح (قوله وقسم  
 يرث بالفرض مرة) وذلك إذا لم يكن هناك معصب وقوله بالتعصيب أخرى أى مرة  
 أخرى وذلك إذا كان هناك معصب وقوله ولا يجمع بينهما أى بين الفرض والتعصيب  
 وقوله وهن أى القسم الذى يرث بالفرض مرة وبالتعصيب أخرى وأما التى بضمير جمع  
 النسوة مراعاة للخبير وهو قوله ذوات وأشار بقوله ذوات النصف إلى خروج الزوج  
 إذا يرث بالفرض مرة وبالتعصيب أخرى من جهة واحدة وأما ذوات النصف  
 فيرث بالفرض إن لم يكن هناك معصب لهن وبالتعصيب إن كان هناك معصب  
 لهن والجهة واحدة فيهما (قوله وقسم يرث بالفرض مرة) وذلك إذا كان هناك  
 إبن أو إبن ابن أو بقى بعد الفروض قدر السدس فأقل أو لم يبق شئ ويعال بالسدس  
 وقوله وبالتعصيب مرة وذلك إذا لم يكن هناك فرع وارث لأذكر ولا أنثى وقوله  
 ويجمع بينهما مرة وذلك إذا كان هناك أنثى من الفروع وفضل بعد الفروض  
 أكثر من السدس (قوله وهو) أى القسم الذى يرث بالفرض مرة وبالتعصيب  
 مرة ويجمع بينهما مرة وقوله الأب والجدة يرث الأب بجهة الأبوة والجدة بجهة الجدوة  
 وقوله فإن كلا منهما يرث أى بالفرض وحده وقوله مع إبن أو إبن إبن فيكون للأب  
 أو الجدة السدس وما بقى للإبن أو إبن الإبن وقوله وحيث بقى الخ عطف على قوله  
 مع إبن أو إبن إبن أى وفى حالة هى ما إذا بقى الخ وقوله قدر السدس أى كما لو مات  
 عن أم وبنتين وأب أو وجد فلا لم السدس سهم والبنات الثلثان أربعة أسهم والباقي  
 وهو قدر السدس سهم للأب أو الجدة فالمسئلة من ستة وقوله أو دون السدس أى

وقسم يرث بالتعصيب وحده  
 كذلك وهم جميع العصبية  
 بالنفس غير الأب والجدة  
 وقسم يرث بالفرض مرة  
 وبالتعصيب أخرى ولا يجمع  
 بينهما وهن ذوات النصف  
 والثلثين كما سبق وقسم يرث  
 بالفرض مرة وبالتعصيب مرة  
 ويجمع بينهما مرة وهو الأب  
 والجدة فإن كلا منهما يرث  
 السدس مع إبن أو إبن إبن  
 وحيث بقى بعد الفروض  
 قدر السدس أو دون  
 السدس أو لم يبق شئ ويرث  
 بالتعصيب إذا خلا عن الفرع  
 الوارث من ذكر أو أنثى

ويعال بما يكمل السدس وذلك كالمومات الزوجية عن زوج وبنين وأب أو جده  
للزوج الربع ثلاثة والبنين الثلثان ثمانية والباقي سهم وهو دون السدس فيعال  
بسهم آخر يكمل السدس ويعطى للأب أو الجدة فأصل المسئلة من اثني عشر  
وتعول لثلاثة عشر وقوله أول سبق شيء أي ويعال بالسدس وذلك كالمومات  
الزوجية عن زوج وأم وبنين وأب أو جده فالزوج الربع ثلاثة وللأم السدس  
سهمان والبنين الثلثان ثمانية مع أن الباقي سبعة فيعال لهما بما يواحدو يعال أيضا  
للأب أو الجدة بالسدس سهمين فأصل المسئلة من اثني عشر وتعول خمسة عشر  
(قوله ويرث) أي كل منهما وقواه بالتعصيب أي وحده وقوله إذا خلا أي كل منهما  
وقوله عن الفرع الوارث أي ولو كان هناك ذو فرض آخر كزوجية وقوله من ذكر  
أو أنثى بيان للفرع الوارث (قوله ويجمع) أي كل منهما وقوله بين الفرض  
والتعصيب أي فيرث البعض بالفرض والبعض بالتعصيب وقوله إذا كان  
هناك الخ أي كالمومات عن بنت وأم وأب أو جده فالبنت النصف ثلاثة وللأم  
السدس واحد سبق اثنتان وهما أكثر من السدس فيأخذ الأب أو الجدة واحدا  
بالفرض وواحدا بالتعصيب (قوله قد يجتمع في الشخص جهتا تعصيب) أي  
بجهة البنوة وجهة العمومة في ابن هو ابن ابن عم وبجهة الاخوة وجهة الولاء في أخ  
هو معتق (قوله كان هو ابن ابن عم) هذا تمثيل للشخص الذي اجتمع فيه جهتا  
التعصيب وصورته أن تترج المرأة بين عمها فتأق منه بآن فذلك الابن ابنها وابن  
ابن عمها وقوله وكأخ هو معتق صورته أن يشترى شخص أخاه ثم يعتقه فهو  
أخوه ومعتقه (قوله فيرث بأقواهما) أي فيرث الشخص الذي اجتمع فيه  
جهتا تعصيب بأقوى الجهتين وقوله والأقوى معلوم من القاعدتين أي قاعدة  
الجعبري وقاعدة كل من أدلى بواسطة حجة تلك بواسطة الأولاد الأم فيعلم من  
القاعدتين المذكورتين أقوى الجهتين فأقوى الجهتين في الابن الذي هو ابن ابن عم  
جهة البنوة لأنها مقدمة على جهة العمومة وأقوى الجهتين في الاخ الذي هو معتق  
جهة الاخوة لأنها مقدمة على الولاء (قوله وقد يجتمع في الشخص جهتا فرض) أي  
كالبنية والاختية من الأم في بنت هي أخت من أم وكل أمومة والاختية  
من الأب في أم هي أخت من أب (قوله ولا يكون ذلك الا في نكاح المجوس) أي  
ولا يكون اجتماع جهتي الفرض في شخص الا في نكاح المجوس لاستباحتهم وطء  
الحارم وقوله وفي وطء الشبهة أي من المسلمين وغيرهم وانما لم يكن ذلك في نكاح  
المسلمين لان الشرع منع من نكاح الحارم (قوله فيرث بأقواهما) أي فيرث

ويجمع بين الفرض  
والتعصيب إذا كان معه  
أنثى من الفروض فضل بعد  
الفروض أكثر من السدس  
وسقت الإشارة إلى ذلك  
والله أعلم بالادلة القديمة  
في الشخص جهتا تعصيب  
كان هو ابن ابن عم وكان  
هو معتقا فيرث بأقواهما  
والأقوى معلوم من  
القاعدتين السابقتين  
في العصبات وقد يجتمع  
في الشخص جهتا فرض ولا  
يكون ذلك الا في نكاح  
المجوس وفي وطء الشبهة  
فيرث بأقواهما لا بهما على  
الأرجح



الشخص الذي اجتمع فيه جهتا فرض بأقوى الجهتين لا بالجهتين معا وقوله على  
 الأرجح وقيل يرث بالجهتين جميعا وهو قول عمر وعلي وابن مسعود وعمران عبد  
 العزيز وابن أبي ليلى وقسادة والثوري وأبي حنيفة وإسحاق وأحمد وإسحاق  
 وبه قال ابن سريج وابن اللبان من أصحابنا وهذا قول ضعيف مخرج به عند  
 المالكية أنه يرث بالأكثر اهـ ولو لا زيادة قوله والقوة) أى قوة إحدى الجهتين  
 على الأخرى وقوله بأحد أمور ثلاثة أى وهو يجب أحداهما الأخرى يجب حرمان  
 وعدم يجب أحداهما يجب حرمان بالشخص والأخرى يجب وكون أحداهما أقل  
 حجبا من الأخرى كما يعلم من الشارح ر قوله الأول أن يجب أحداهما الأخرى) أى  
 يجب حرمان فجهة البتية يجب جهة الاختية من الأم يجب حرمان (قوله كبرت  
 هى أخت من أم) هذا تمثيل للشخص الذي اجتمع فيه جهتا فرض والقوة يجب  
 أحداهما الأخرى وقوله كان يطا محوسى أمه أو أن يطا شخص أمه وط عشية وقوله  
 قتله بنتاى قتله أمه بنتا منه وقوله ثم يموت عنها أى عن تلك البنت وقوله  
 فترث بالبتية أى لا بالاختية للأم لان البتية أقوى لحجبها للاختية للأم (قوله  
 والثاني أن تكون أحداهما لا يجب) أى يجب حرمان بالشخص والأخرى يجب  
 فجهة الأمومة أو البتية لا يجب يجب حرمان بالشخص وجهة الاختية من الأب  
 يجب بالابن والاب والاخ الشقيق (قوله كآب أوبنت هى أخت من أب) هذا  
 تمثيل للشخص الذي اجتمع فيه جهتا فرض والقوة بعدم يجب أحداهما وقوله كان يطا  
 محوسى بنته أى أو يطا شخص بنته وط عشية وقوله قتله بنتاى قتله بنته بنتا  
 منه وقوله ثم يموت الصغرى عن الكبرى أى فقد اجتمع في الكبرى جهتا فرض لانها  
 أمها وأختها من أبيها وقوله فترث بالأمومة أى لا بالاختية من الأب لان الأمومة  
 لا يجب حرمانا بالشخص بخلاف الاختية من الأب فانها يجب حرمانا به (قوله  
 أو عكسه) أى بأن يموت الكبرى عن الصغرى فقد اجتمع في الصغرى جهتا فرض  
 لانها بنتها وأختها من أبيها وقوله فترث منها بالبتية أى لا بالاختية للأب لان البتية  
 لا يجب حرمانا بالشخص بخلاف الاختية للأب كما مر (قوله والثالث أن تكون  
 أحداهما أقل حجبا) أى أن تكون إحدى الجهتين أقل حجوبة من الأخرى  
 فحجب مصدر المبنى للمجهول لانه بمعنى المحجوبة (قوله كجدة أم أم هى أخت من  
 أب) هذا تمثيل للشخص الذي اجتمع فيه جهتا فرض والقوة بكون أحداهما أقل  
 حجبا من الأخرى وقوله كان يطا محوسى أى أو يطا شخص بنته وط عشية وقوله  
 قتله بنتاى قتله بنته الأولى بنتا منه وقوله ثم يطا الثانية أى بنته الثانية وقوله قتله

والقوة بأحد أمور ثلاثة  
 الأول أن يجب أحداهما  
 الأخرى كبرت هى أخت  
 من أم كان يطا محوسى أمه  
 قتله بنتاى يموت عنها فترث  
 بالبتية الثاني أن تكون  
 أحداهما لا يجب كما  
 أوبنت هى أخت من أب  
 كان يطا محوسى بنته قتله  
 بنتاى يموت الصغرى عن  
 الكبرى فترثها بالأمومة  
 أو عكسه فترثها بالبتية  
 الثالث أن تكون أحداهما  
 أقل حجبا كجدة أم أم هى  
 أخت من أب كان يطا  
 محوسى بنته قتله بنتاى يطا  
 الثانية فترث بنتاى يموت  
 السفلى عن العليا بعد موت  
 الوسطى والأب فترثها  
 بالجدودة دون الاختية

فإنما أى فتلد منه الثانية بنتا منه وقوله ثم تموت السفلى عن العليا أى فقد اجتمع  
 فى العليا جهة افترض لانها جدة السفلى أم أمها وأختها من أبيها وقوله بعد الوسطى  
 أى بعد موت الوسطى لانها لو كانت حية لحببت العليا من جهة كونها جدة وترث  
 حية ثم تذا بالاختية كما سيذكره بعد وقوله والاب أى وبعد موت الاب فهو معطوف على  
 الوسطى وإنما قيد بذلك لتسكون جهة الاختية غير محبوبة كما أن جهة الجدوة غير  
 محبوبة وبعضهم جعله معطوفا على العليا لان موت الاب ليس شرطا فى ارث العليا  
 لكونها ترث بالجدوة من جهة الام والاب لا يحجبها من تلك الجهة وان حجبها من  
 جهة الاختية للاب وقال الشيخ الامير لو حذف ما خر عطفه على الوسطى أو العليا  
 وقوله فترث بالجدوة دون الاختية أى لان الجدوة من جهة الام وان حببت بالام  
 الا أنها اقل محبوبة من الاختية للاب فترث بالجدوة السادس مع أنها لو ورثت  
 بالاختية لاستعقت النصف وهناك قول ضعيف مصرجه عند المالكية أنها  
 ترث بالالاكثر كما تقدم (قوله فلو كانت الخ) مقابل المحذوف والتقدير هذا اذا لم تكن  
 الجهة الاقوية محبوبة فلو كانت الخ والجهة الاقوية كالجدوة والضعيفة  
 كالاختية للاب فى المثال المذكور وقوله كأن تموت السفلى أى التى هى البنت  
 الاخيرة وقوله عن الوسطى أى التى هى أمها وأختها من أبيها وقوله والعليا أى وعن  
 العليا أى التى هى جدتها أم أمها وأختها من أبيها وقوله فترث العليا بالاختية أى  
 فترث العليا التى هى جدة أم أم وأخت لاب بالاختية للاب لا بالجدة تحجبها بالام التى  
 هى الوسطى فترث النصف لكونها اختا للاب وقوله والوسطى بالامومة أى  
 وترث الوسطى أى التى هى أم وأخت لاب بالامومة لا بالاختية لان الامومة  
 لا تحجب بخلاف الاختية كما تقدم وبعدها ما فى المثال أى جدة لها النصف فرضا  
 وأى حاجب يريد نصيب محبوبة بوجوده وأى جدة ورثت مع الام ولذلك قال الشيخ  
 الامير ما عرفت فيها

أمولى قولى فى الفرائض جدة \* لها النصف فرضا ما سمعنا بمثل  
 وما حاجب قد زاد محبوبة به \* فاحجبها والارث ينمولا جده  
 وما جدة نالت مع الام ارثها \* وأدلتها أرشد فتلك لسؤله  
 وقال العلامة السجاعي ما عرفت فيها أيضا

أبى لى هذاك الله ما هى جدة \* عن الارث لم تحجب دواما بنتها  
 وبنت لها أم وقد ورثنا معا \* فتألف لأم ثم نصف لأمها  
 وأجابه بعضهم بقوله

فلو كانت المحبوبة الاقوية  
 محبوبة ورثت بالضعيفة  
 كان تموت السفلى فى المثال  
 الاخير عن الوسطى والعليا  
 فترث العليا بالاختية  
 والوسطى بالامومة

جوابك يا هذا الامام يكون في \* نكاح مجوسي لبنت فبنتها  
 فأولاده مذى ان تمت كانت أمهم \* لها الثالث — يراثا ونصف لامها  
 بأختية لاميت فاسم هذا الذي \* طلبت جهاك الله فضل أولى النهى  
 (قوله وقد يجتمع في الشخص جهتا فرض وتعصيب) أى كجهة أخوة الام أو الزوجة  
 وجهة العمومة فى ابن عم هو أخ لام أو زوج (قوله دكان غم) هو أخ لام هذا  
 تمثيل للشخص الذى اجتمع فيه جهة فرض وتعصيب صورته أن يتعاقب أخوان  
 على امرأة فتلد لكل منهما ابنا ثم يموت أحدهما البنين عن الآخر فهو ابن عمه  
 وأخوه لامه وقوله أو زوج أى ابن عم هو زوج وصورته أن تزوج المرأة بامرأها  
 ثم تموت عنه فهو ابن عمه أو زوجها (قوله ورث بها حيث أمكن) أى ورث بالجنين  
 معا وقت إمكانه لعدم الحاجب وبقاء شىء للعاصب فان لم يمكن بأن وجد مانع للارث  
 باحدى الجهتين ورث بالآخرى كما لو كان مع ابن العم الذى هو أخ لام بنت فان البنت  
 تمنعه من الارث بالاخوة للام فيرث بالتعصيب فقط (قوله ولم أنهى الكلام الخ)  
 دخول على كلام المصنف وقوله أردف ذلك بباب الحجب أى أتبع الكلام على  
 العصبات بباب الحجب وقوله مع أن بعضه سبق فى العصبات أى كقوله  
 وما لذى البعدى مع القريب \* فى الارث من حقا ولا نصيب  
 وقوله

والاخ والعم لام وأب \* أولى من المدلى بشطر النسب  
 وأشار المشرح بذلك الى أن فى كلام المصنف تكرارا فى الجملة (قوله فقال)  
 عطف على أردف

### \* (باب الحجب) \*

أى باب بيان ذى الحجب وهو المحجوب وهو باب عظيم فى الفرائض ويحرم على من  
 لا يعرف الحجب أن يفتى فى الفرائض كما فى شرح الترتيب (قوله وهو لغة المنع)  
 فالحجب لغة المنع ومنه قول الشاعر

له حاجب فى كل أمر يشينه \* وليس له عن طالب العرف حاجب  
 قال به عنهم يعنى به النبي صلى الله عليه وسلم أى له صلى الله عليه وسلم مانع عن كل  
 أمر يشينه وليس له مانع عن طالب المعروف والاحسان (قوله واصطلاحا منع  
 من قام به سبب الارث) أى كالعقوبة فمنع من لم يقم به سبب الارث لا يسمى حجبا  
 اصطلاحا وقوله من الارث بالكيفية أى من الموروث بكليته وهذا يسمى حجب  
 الحرمان وقوله أو من أوفر حظيه أى أو من أعظم نصيبه وهذا يسمى حجب النقصان

وقد يجتمع فى الشخص جهتا  
 فرض وتعصيب كابن عم هو  
 أخ لام أو زوج فيرث بها  
 حيث أمكن والله أعلم ولما  
 أنهى الكلام على العصبات  
 أردف ذلك بباب الحجب  
 مع أن بعضه قد سبق  
 فى العصبات فقال \* (باب  
 الحجب) \* وهو لغة المنع  
 واصطلاحا منع من قام به  
 سبب الارث من الارث  
 بالكيفية أو من أوفر حظيه

فأول التنويع لا لشك (قوله وهو) أي الأعم في الترجمة لأن المراد به في الترجمة  
الحجب بالأشخاص فقط كما سيذكره الشارح وقوله حجب بالأوصاف أي بسببها وقوله  
وهي الموانع السابقة أي التي هي الرق والقتل واختلاف الدين الخ ما سبق وقوله  
وحجب بالأشخاص أي بسببهم (قوله وهو المراد عندنا) (طلاق) ففي إطلاق الحجب  
فالمراد به الحجب بالأشخاص نهضنا لا حرمانا لـكن هذا في التراجم كافي ترجمة المتن  
وأما في الاقتناء فالمراد به الحجب بالأشخاص حرمانا فإذا قيل في الاقتناء فلان محجوب  
كان المراد أنه محجوب بالتخصص حرمانا (قوله وهو المقصود بالترجمة) أي وهو  
المراد بالنصف بترجمته أي بقوله باب الحجب (قوله وهو قسمان) الضمير عائد إلى الحجب  
بالأشخاص وقوله حجب نقصان أي حجب يترتب عليه النقصان (قوله وهو سبعة  
أنواع الخ) قد ذكر الشارح منها واحدا وثانها انتقل من تعصيب إلى تعصيب أقل  
منه كانه قال الاخت من النصف بالتعصيب إذا كانت مع البنت إلى الثلث  
بالتعصيب إذا كانت مع أخيها وثالثها انتقل من فرض إلى تعصيب أقل منه كانه قال  
البنت من النصف فرضا إلى الثلث بالتعصيب مع ابن ورابعها انتقل من تعصيب  
إلى فرض أقل منه عكس ما قبله كانه قال الأب أو الجسد مع الابن من ارث جميع  
المال تعصيفا إلى السدس فرضا وخامسها مراجعة في الفرض كافي البنات فان بعضهم  
يزاحم بعضها في الثلثين وسادسها مراجعة في التعصيب كافي البنين فان بعضهم يزاحم  
بعضها في التعصيب وسابعها مراجعة بالرجوع كافي أم وزوج وأخت لتسببهم ولا يخفى  
عليك أن الخامس وما بعده لا يميز فيه الحاجب من المحجوب بل لك أن تعتبر كل  
واحد منهم حاجبا ولك أن تعتبر محجوبا به من حاشية الأمير بتصرف (قوله ذكرتها  
في شرح الترتيب) قد علمتها (قوله منها الانتقال الخ) في التعبير بالانتقال مسامحة  
لأنه فرغ عن ثبوت المنتقل عنه أولا كان يثبت للزوج النصف أولا ثم ينتقل عنه  
إلى الربع وأجيب بأنه اعتباري فيلاحظ أن له النصف أولا ثم انتقل عنه إلى الربع  
ويؤيد ذلك أن ارث الزوج للنصف شرطه عدم الفرع الوارث وارثه للربع شرطه  
وجوده والاصل عدمه وقوله من فرض أي كانه نصف وقوله إلى فرض أقل منه أي  
كالربع (قوله ويعلم أكثرها) أي أكثر الأنواع السبعة (قوله وحجب حرمان) أي  
حجب يترتب عليه الحرمان وهو مطوف على قوله حجب نقصان (قوله وقد سبق  
بعضه) أي كحجب الأخ الأب بالآخ الشقيق وقوله شيئا منه أي من أفرادها وقوله  
مقدما أي حالة كونه مقدما وقوله فقال عطف على ذكر (قوله والجسد محجوب عن  
الميراث) أي عن الارث وقوله بالآب أي بسبب الأب (قوله لأنه أدلى به) أي لأن

وهو قسمان حجب بالأوصاف  
وهي الموانع السابقة  
وحجب بالأشخاص  
وهو المراد عندنا إطلاق  
وهو المقصود بالترجمة وهو  
قسمان حجب نقصان وهو  
سبعة أنواع ذكرتها في شرح  
الترتيب منها الانتقال من  
فرض إلى فرض أقل منه  
كحجب الزوج من النصف  
إلى الربع ويعلم أكثرها  
بما سبق وبما سياتي  
لأنه أمل وحجب حرمان وقوله  
سبق بعضه في العصبات  
وذكرها شيئا منه مقدما  
حجب الأصول فقال (والجسد  
محجوب عن الميراث بالآب)  
لأنه أدلى به

وقوله (في أحواله) أي الأب  
أو الجد (الثلاث) يشير به  
إلى الأحوال الثلاثة التي  
ذكرتها من الأثر بالفرض  
أو التعصيب أو بهما وتسقط  
الجدات من كل جهة) أي  
من جهة الأم أو من جهة  
الأب (بالأم) أما التي من  
جهة الأم فلا دلالة لها وأما  
التي من جهة الأب فلا تكون  
الأم أقرب من رث بالأمومة  
(فافهمه) أي ماذا كرتها  
(وقس ما أشبهه) فيجب  
كل جد قريب كل جد  
أبعد منه لا دلالة به وتجب  
الجدات بعضهن بعضا على  
التفصيل السابق ويجب  
كل من الأب أو الجد الجدة  
التي تدلى به دون غيرها  
(وهكذا) يسقط (ابن  
الابن) وبنت الابن (بالابن)  
وكذا كل ابن ابن وبنت ابن  
فإن ابن ابن أقرب منه  
(فلا تبغ) أي تطالب (عن)  
هذا (الحكم الصحيح) أي  
المجموع عليه (هكذا) أي ميلا  
إلى حكم باطل بأن تورث  
ابن ابن مع ابن

الجدات تنسب إلى الميت بواسطة الأب (قوله وقوله) مبتدأ خبره قوله يشير به إلى  
وقوله في أحواله بمقتل أن الضمير للأب أو للجد كما أشار إليه الشارح وقوله من الأثر  
بالفرض الخ بيان للأحوال الثلاث (قوله وتسقط الجدات من كل جهة) أي تسقط  
من الودثة وقوله أي من جهة الأم أو من جهة الأب أي أو من جهة أمها أو من جهة أبيها  
فلا دلالة لها (أو) أما سقوط التي من جهة الأم فلا دلالة لها (أو) أما التي من جهة الأب  
فلا تكون الأم الخ أي وأما سقوط التي من جهة الأب فتثبت لكون الأم الخ ووجه  
كون الأم أقرب من رث بالأمومة أنها ترث بالأمومة بلا واسطة والجدات ترث  
بالأمومة بواسطة التي من جهة الأب ترث بالأمومة بواسطة الأب أي باعتبار  
كونها أم أب والتي من جهة الأم ترث بالأمومة بواسطة الأم أي باعتبار كونها أم أم  
ولهذا يتضح معنى أماتها فيما سبق (قوله فافهمه) أي اعلم وقوله أي ماذا كرتها أي  
من حب الجد بالأب وسقوط الجدات بالأم (قوله وقس ما أشبهه) أي في حب البعد  
بالقريب والضمير لما ذكر من حب الجد بالأب وحب الجدات بالأم وبين الشارح  
ما أشبهه حب الجد بالأب بقوله فيجب كل جد قريب كل جد أبعد منه وبين ما أشبهه  
حب الجدات بالأم بقوله وتجب الجدات بعضهن بعضا البعض الجاهل بالجد  
القريبة من جهة الأم والبعض المحبوب كالجددة البعيدة من جهة الأب وقوله ويجب  
كل من الأب أو الجد الجدة التي تدلى به أي جدة الميت التي تدلى بكل من الأب  
أو الجد فالأب يحب الجدة التي تدلى به وهي أمه وأمهاتها والجد يحب الجدة  
التي تدلى به وهي أمه وأمهاتها وقوله دون غيرها أي غير التي تدلى به كأم الأم وأم  
الأب بالنسبة للجد (قوله وهكذا) أي ومثل هذا أي ماذا ذكر وبين الشارح مفاد  
التشبيه بقوله يسقط وقوله ابن الابن مبتدأ خبره هكذا قبله وقوله وبنت الابن  
أشار به إلى أن في كلام المصنف حذف الواو مع ما عطفت وقوله بالابن أي بسبب  
الابن وقوله وكذا كل ابن ابن وبنت ابن الخ أي فيسقطان حال كونهما نازلين  
بابن ابن أقرب منهما (قوله فلا تبغ الخ) أي إذا علمت ماذا كرت فلا تبغ الخ رقا  
عن هذا الحكم أي الذي هو حب ابن الابن بالابن ويحتمل شموله لحب الجد  
بالأب والجدات بالأم وقوله لا المشهور وقراءته بكسر الدال لا يمكن القياس  
فتحها لأن ما جاء على معن مما عطفه على وزن ضرب يضرب فإن أريد منه الحدث  
فقياسه الفتح وإن أريد منه المكان أو الزمان فقياسه أن كسر والمراد منه هذا الحدث  
كما أشار إليه الشارح بقوله أي ميلا فقياسه الفتح ويكون الكسر سماعا وقوله

أن تورث الخ تصويراً للحكم الباطل (قوله وتسقط الاخوة) أي جنسهم فيشمل  
 الواحد والاكثر وقوله سواء كانوا اشقاء الخ تعميم أقول في الاخوة وقوله وسواء كانوا  
 ذكورا الخ تعميم فإن فيهم وقوله بالبنين أي جنسهم المصادق بالواحد والاكثر كما  
 أشار إليه الشارح بقوله والمراد الخ وقوله وسيصرح به في بني الابن أي بقوله سيان  
 فيه الجمع والوحدان (قوله وبالاب الادنى) أي وتسقط الاخوة بالاب الادنى أي  
 الأقرب واحترذه عن الاب الاعلى كما أشار إليه الشارح بقوله دون الاعلى فلا  
 تسقط الاخوة به وقوله وهو أي الاعلى (قوله كما روينا) الاولى قراءته بالبناء  
 للمجهول وخبره بأصله روى لنا قد خله الحذف للجار والايصال للضمير وصرح قراءته  
 بالبناء للمعلوم وهو الذي يشير له الشارح وكأنه لم يرتض الا قول لان الحذف  
 والايصال سماعي (قوله ذلك) أي سقوط الاخوة بالبنين وبالاب الادنى واسم  
 الإشارة مفعول وبنّا على بناءه للمعلوم وقوله في معنى ما ورد الخ أي بسبب الأخذ  
 بمفهوم معنى اللفظ الذي ورد في القرآن وهو لفظ الكلاله في آيتها أعني قوله تعالى  
 وإن كان رجل يورث كلالة أو امرأة الآية وقوله تعالى يستفتونك قل الله يفتيكم  
 في الكلاله الآية فالآية الاولى تفيد بمفهومها سبب الاخوة للام بالولد أو بالوالد  
 والثانية تفيد بمفهومها ايضا سبب الاخوة للاشقاء أولابهم ما أفاده الحقني (قوله  
 فان الكلاله من لم يخلف الخ) أي ومفهومه أن من خلف ولداً أو والدان لشيء لا خوته  
 فيعلم من هذا سقوط الاخوة بالبنين وبالاب الادنى (قوله أو كما روينا ما يؤدي  
 الى ذلك) أي الى سقوط الاخوة بالبنين وبالاب الادنى وأرمانعة خلوتهم بالجمع  
 وكذلك أولئك التي فيما بعد فان ذلك كما هو مروي عن القرآن مروي عن الرسول ومروي  
 عن الفقهاء والعرضيين وغيرهم وقوله أي من قوله في معنى من البيانية  
 لانه بيان لما يؤدي الى ذلك وقوله فسبق فلاولى الخ وفي رواية فهو الاولى الخ  
 وفي رواية فسبق الفروض الخ وفي رواية فسبق الورثة الخ (قوله ولا شك  
 ان كلاله الخ) هذه ضمنية للحديث بين ما الشارح وجه كونه يؤدي الى سقوط  
 الاخوة بالابن وبالاب وقوله وكذا ابن الابن الخ اني بذلك ليس ان يعلم من  
 الحديث وان كان ابن الامن سيد كره المصنف (قوله أو كما روينا ذلك) أي سقوط  
 الاخوة بالبنين وبالاب وقد عرفت ان أرمانعة خلوتهم بالجمع وقوله وغيرهم  
 أي من بقية العلماء وقوله فانه مجمع عليه أي لان هذا الحكم مجمع عليه فهو تعلقيل  
 لقوله عن الفقهاء والعرضيين وغيرهم (قوله ولما كان الابن حقيقة خاص الخ)  
 أي ولما كان الابن حال كونه حقيقة خاصا الخ وقوله وكان ابن الابن الخ عطف على

(وتسقط الاخوة) سواء  
 كانوا اشقاء أولاب أولام  
 وسواء كانوا ذكورا أو إناثا  
 أو خناثي (بالبنين) والمراد  
 الواحد ذكراً أو إناثاً وهو معلوم  
 وسيصرح به في بني الابن  
 (وبالاب الادنى) دون الاعلى  
 وهو الجد (كما روينا) ذلك  
 في معنى ما ورد في القرآن  
 العزيز فان الكلاله من لم  
 يخلف ولداً أو والدان أو كما  
 روينا ما يؤدي الى ذلك  
 عن رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم في قوله فسبق  
 فلاولى رجل ذكر ولا شك  
 ان كلام ابن الابن والاب  
 وكذا ابن الابن أولى من  
 الاخوة أو كما روينا ذلك  
 عن الفقهاء والعرضيين  
 وغيرهم فانه مجمع عليه  
 ولما كان الابن حقيقة  
 خاصا بان الصلب وكان ابن  
 الابن كالأب في حجب  
 الاخوة أجمعاً



كان الاولى وقوله اجماعا أى بالاجماع وهو دليل يكون ابن الابن كالابن وقوله  
 صرح بذلك أى يكون ابن الابن كالابن فى حب الاخوة وقوله بقوله أى فى قوله  
 فالباء الثانية بمعنى فى والباء الاولى للتعدية (قوله وبني البنين) أى وتسمي  
 الاخوة بجنس بني البنين الصادق بالواحد والاكثركا سبب صرح به (قوله كيف  
 كانوا) كيف اسم استنهام فى محل نصب على أنه خبر لكان ان كانت تافهة أو على  
 أنه حال ان كانت تامة معنى وحد والواو واسمها على الاول وطاقها على الثانى وقوله  
 على أى حالة تفسيره كيف على كل من الاحتمالين وان أفهم كلام بعضهم قعوه على  
 الثاني وقوله من قرب أو بعد بيان لاي حالة (قوله ولما كان من المعلوم الخ) كان  
 الاخصر منه أن يقول ولما كان الواحد من بني البنين وكذا من البنين كالجمع فى حب  
 الاخوة صرح بذلك بقوله سميان الخ وقوله بأنه أى المحال والشان والقاعدة أن خبر  
 الشان يفسره ما بعده وهو هناك قوله ليس المراد الخ وقوله الجمع بالنصب على أنه  
 خبر ليس وقوله بل الواحد الخ اضرب انتقالي وقوله فى ذلك سواء أى مستويان  
 فى حب الاخوة وقوله صرح بذلك أى يكون الواحد والجماعة سواء وقوله بقوله  
 أى فى قوله كما تقدم غير مرة (قوله سميان) بكسر النون ثنية سى وهو خبر مقدم  
 والجمع وما عطف عليه مبتدأ مؤخر وقوله أى سواء تفسير لسميان وقوله فيه متعلق  
 بسميان والخبر للحكم السابق كما اشار اليه الشارح بقوله أى الحكم الخ (قوله  
 الجمع) المراد به ما فوق الواحد فيصدق بانتهى فأكثر كما أشار اليه الشارح بقوله  
 الصادق الخ (قوله والوحدان) بضم الواو جمع واحد كرعيان جمع راع وشبان  
 جمع شاب كفى القاموس والصحيح أو بكسر الواو جمع أحاد بمعنى واحد كغلمان  
 جمع غلام وضبطه العلامة الحنفى بالكسر وجعله جمع الواحد ثم حكم بشذوذه  
 وهو تليق لا يعول عليه كقوله المحقق الامير (قوله جمع واحد) لكن الجمع  
 ليس مراد ابل المراد به الواحد محاذا من اطلاق اسم الكل وارادة الجزء  
 لان المفرد جزء الجمع وانما كان المراد به الواحد لبقائه بالجمع المراد به ما فوق الواحد  
 (قوله فلا تظن الجمع شرطا) تفرع على قوله سميان فيه الجمع والوحدان أى  
 فلا تظن الجمع الواقع فى عبارة المصنف شرطا فى جمعهم الاخوة (قوله ولما كان  
 الاخوة لادم الخ) دخول على كلام المصنف وقوله عن يحجب به الاشياء أى وهو  
 ثلاثة الابن وابن الابن والاب فالاخ الشقيق يحجب بثلاثة والاب بالاب يحجب  
 بهؤلاء الثلاثة وبالاخ الشقيق وكذلك الشقيقة اذا صارت عصبية مع الغير  
 كما تقدم وابن الاخ الشقيق يحجب بهؤلاء وبالاخ للاب وكذلك الاخت

صرح بذلك بقوله (أو بنى  
 البنين كيف كانوا) أى  
 على أى حالة كانوا من قرب  
 أو بعد ولما كان من المعلوم  
 انه ليس المراد بنى البنين  
 وكذا بالبنين فى حب الاخوة  
 الجمع بل الواحد والجماعة  
 فى ذلك سواء صرح بذلك  
 بقوله (سميان) أى سواء  
 (فيه) أى الحكم المذكور  
 وهو حب الاخوة بهم  
 (الجمع) الصادق بانتهى  
 فما زاد (والوحدان) جمع  
 واحد فلا تظن الجمع شرطا  
 ولما كان الاخوة لادم  
 يحجبون به الاشياء

للأب إذا صارت عصبية مع الغير كما مر وابن الأخ للأب يحجب بهؤلاء وبابن الأخ  
 الشقيق والعم الشقيق يحجب بهؤلاء وبابن الأخ للأب والعم للأب يحجب بهؤلاء وبالعم  
 الشقيق وابن العم الشقيق يحجب بهؤلاء وبالعم للأب وابن العم للأب يحجب بهؤلاء  
 وبابن العم الشقيق والمولى المعتق ذكرنا كان أو أنثى يحجب بهؤلاء وبابن العم للأب  
 أم من الأولوة تصرف (قوله وزيادة على ذلك) أي وبزائد على ما يحجب به الأشقاء  
 فالزيادة بمعنى الزائد ولذلك قال صرح بالزائد ويصح أن يكون على تقدير مضاف  
 أي ذي زيادة والهجول لذلك أن الزيادة لا تحجب وانما يحجب الزائد الذي هو ذو الزيادة  
 (قوله صرح بالزائد) جواب لما وقوله بقوله أي في قوله كما مر مرارا كثيرة (قوله ويفضل  
 ابن الأم) أي ويزيد الأخ للأم على الأخ الشقيق والأخ للأب فيعلم من ذلك أن الأخ  
 للأم يسقط بما يسقط به الأخ الشقيق والأخ للأب من الابن وابن الابن والأب ويزيد  
 عليهم ما بأنه يسقط بما سببه كره من الجد والبنت وبنت الابن فيسقط ب ستة ولا يسقط  
 بالأخ الشقيق (قوله وكذا بنت الأم) أي فابن الأم ليس بعميد وقوله وبها أي ابن الأم  
 وبنت الأم وقوله الأخ والأخت للأم فالمراد من ابن الأم الأخ للأم والمراد من بنت  
 الأم الأخت للأم (قوله بالاستسقاط) متعلق بيفضل وكان المناسب لقوله سابقا  
 وتسقط الأخوة الخ أن يعبر بالاستسقاط لأنه لاحق هنا اسقاط الغير له والخطب سهل  
 وقوله بالجد أي بسبب الجد (قوله فافهمه) أي فاعلم الحكم المذكور وهو  
 اسقاط الأخ للأم بالجد وهو المراد باسم الإشارة في قول الشارح أي ذلك فهو تفسير  
 للتفسير وقوله فهمه ما صححنا أي مطابقا للواقع وقوله على احتياط أي ثبت وقوله  
 ويقين أي جزم وقوله لا على شك وتردد العطف فيه للتفسير (قوله وبالنات) أي  
 أي ويفضل ابن الأم بالاسقاط بالنات أي بخنسهن الصادق بالواحدة فأكثر  
 كما أشار إليه الشارح بقوله الواحدة فأكثر وقوله وبنت الابن أي جنسهن الصادق  
 بالواحدة فأكثر كما أشار إليه الشارح بقوله كذلك أي الواحدة فأكثر (قوله  
 كما صرح به) أي بأن المراد بالواحدة فأكثر في البنات وبنت الابن وقوله بقوله أي  
 في قوله فالبناء بمعنى في وقوله جمعوا ووجدنا أي سواء كن جمعاً وهو ما فوق الواحدة  
 فيصدق باثنين فأكثر أو ووجدنا بضم الواو وكسر ها والمراد به الواحدة بدليل  
 مقابله بقوله جمعاً كما تقدم (قوله فقل لي زدني) أي لانه ينبغي طلب الزيادة  
 من العلم قال تعالى وقل رب زدني علماً وقوله من هذا العلم المتفق عليه وغيره أي  
 لأن حذف المعمول يؤذن بالعموم (قوله فتخلص) أي من كلام المصنف وقوله أن  
 الأخوة للأم المراد بهم ما يشمل الأخوات للأم وقوله يحجبون بستة أي بأحد ستة

وزيادة على ذلك صرح  
 بالزائد بقوله (ويفضل ابن  
 الأم) وكذلك بنت الأم  
 وبها الأخ والأخت للأم  
 بالاستسقاط أي الحجب  
 بالجد فافهمه أي ذلك  
 فهم ما صححنا (على احتياط)  
 ويقين لا على شك وتردد  
 (وبالنات) الواحدة فأكثر  
 (وبنت الابن) كذلك كما  
 صرح به بقوله (جمعاً  
 ووجدنا) من البنات  
 وبنت الابن (فقل لي  
 زدني) من هذا العلم المتفق  
 عليه ومن غيره فتخلص أن  
 الأخوة للأم يحجبون بستة  
 بالابن وابن الابن والبنت  
 وبنت الابن والأب والجد  
 إجماعاً لا بآية كـ  
 الأولى

وقوله بالان وان الابن الخ يدل من قوله بسنة وقوله اجماعاً أي بالاجماع وقوله  
 الآية الكلاية الأولى أي لفهومها وآية الكلاية الأولى من قوله تعالى وان كان  
 رجل يورث كلاله الخ وقيد بالاولى لانها المثبتة للمدعي بفهومها لسكون المراد  
 بالاخوة فيهم الاخوة للام وأما آية الكلاية الثانية التي هي قوله يستفتونك  
 قل الله يفتيكم في الكلاية الخ فالمراد بالاخوة فيها الاخوة لابوين أو لاب (قوله  
 لان الكلاية من لم يخلف ولداً والوالداً) أي لان معنى الكلاية ميت لم يخلف ولداً  
 وان نزل ولا والداً وان علا وقوله وقيل فيها غير ذلك مما ذكرته في شرح الترتيب أي  
 وقيل في الكلاية غير هذا القول مما ذكرته في شرح الترتيب قال فيه وقيل الكلاية  
 اسم للورثة اذ لم يكن فيهم ولد ولا والد وقيل ميت فاقد للولد وقيل ورثة فاقدوه  
 وروى ان توقف فيها عن عمر رضى الله عنه اه وقد نظم بعضهم هذا الخلاف  
 بقوله

وفي المراد بالكلاية اختلاف \* والا كثرون أنه مما عرف  
 فقيل وارثون ما فيهم ولد \* ووالد وقيل ميت فقد  
 دين وقيل فاقد للولد \* أو وارثون فاقدوه فاعد  
 والوقف في حناه بروى عن عمر \* وعز وسابق الى الجمل اشهر

(قوله لكن خص الخ) هذا استدراك على قوله الآية الكلاية مع قوله لان  
 الكلاية من لم يخلف ولداً والوالداً لان الام والجددة دخلتا في ذلك والتخصيص  
 في الحقيقة لاه فهوم وهو أنه لو لم يكن كلاله بأن كان له ولداً أو والد لا ميراث للاخوة  
 فيخرج من ذلك الام والجددة وكذلك خص من مفهوم الكلاية في الآية الثانية  
 البنات فانما لا تحجب الاخوة الا شقاء أولاب والعمدة في ذلك السنة (قوله ثم بنات  
 الابن) أي جنسهن الصادق بالواحدة فأكثر كما اشار اليه الشارح بقوله الواحدة  
 فأكثر وقوله يسقطن أي من عدد الورثة يحجبهن بالبنات عند حوزهن الثلثين  
 (قوله متى حاز البنات الثلثين) أي متى استحق البنات الثلثين بأن كن اثنتين  
 فأكثر فالمراد من الحيابة الاستحقاق لا الاخذلانه لا يتوقف سقوط بنات الابن  
 عليه والمراد بالبنات ما يشمل بنتين فأكثر ولا يخفى أن جواب الشرط محذوف  
 دل عليه ما سبق والتقدير متى حاز البنات الثلثين سقطت بنات الابن (قوله  
 يافتي) أي يا من له تنبيه في القرائن شاياً بالام لا سخياً أم لا وان كان الفتي في الاصل  
 الشباب أو الصغى كما سيذكره الشارح وفيه اشارة الى أنه ينبغي لطالب العلم عرف  
 زمن الشبوية في طلب العلم لانه زمن القوة والنشاط المحتاج اليه ما فيه وينبغي له

لان الكلاية من لم يخلف  
 ولداً والوالداً وقيل فيها  
 غير ذلك مما ذكرته  
 في شرح الترتيب  
 خص من الكلاية الام  
 والجددة فلا يحجبان ولداً الام  
 بالاجماع (ثم بنات الابن)  
 الواحدة فأكثر (يسقطن  
 متى حاز البنات الثلثين)

أيضا ان يكون سخيا فية كرم بنفسه وبذل ماله في طلب العلم ليحصل له مقصوده  
 (قوله المفهوم قول ابن مسعود الخ) أي فان مفهوم قوله ولينت الابن السادس  
 كماله الثالين أنه لو كل الثلثان للبنات بأن كن اثنتين فأكثر فلا شيء بانت  
 الابن وقوله حيث قال أي لانه قال ولو حذف ذلك ما ضر ويكون ولينت الابن  
 السادس الخ مقول القول في قوله المفهوم قول ابن مسعود وقوله وأخبر أن ذلك الخ  
 أي حيث قال لا تضيبن فيه بأية قضاء النبي صلى الله عليه وسلم وغرض المشرح بذلك  
 دفع ما قد يقال كيف يقول وقد يستدل بكلام ابن مسعود مع أن كلام الصحابي  
 ليس بحجة ووجه الدفع أنه أخبر بأن ذلك بأية قضاء النبي صلى الله عليه وسلم  
 فالمستدل به في الحقيقة هو قضاء النبي صلى الله عليه وسلم (قوله والفتى في الاصل)  
 أي في اللغة إنما قال في الاصل لان المراد به هنا من له نفيه في الفرائض وقوله الشاب  
 أو السخي هما اطلاقا للفتى (قوله الا اذا عده من الذكر) أي الا اذا اقوا من الذكر  
 أما كان أولا فلا ينسبطن (قوله من ولد الابن) بقطع الهمزة للوزن ومن بيانية مشوبة  
 بتبعيض أي الذي هو بعض ولد الابن وقوله وهو القريب المبارك أي الذي جعل  
 الله فيه بركة وسما في تعريفه في الفائدة وقوله سواء كان في درجة بنت الابن أي  
 بأن كان أخاها أو ابن عمها أو قوله أو أبول منها أي بأن كانت عمته أو عمة أبيه أو وجدته  
 وقوله لا احتياجهما اليه أي لا احتياج بنت الابن الى الذكر من ولد الابن وهو علة  
 لتعصيبه لما في كتابنا قال وانما عده بها لا احتياجهما اليه وانما احتاجت اليه لانه لم  
 يفضل لها من الثلثين شيء (قوله على ما ذكرنا) أي حال كون ذلك جاريا على  
 ما ذكره الفرضيون ولا يخفى ما في آخر المضارعين من التجنيس وقد تقدم مستوفي  
 عند قوله ومكذا ان كثروا أو زادوا الخ وقوله أي الفرضيون تفسير للضمير وهو  
 الواو وهم مالمومون من السياق (قوله وقدمته في باب التعصيب) أي في شرح قوله  
 والابن والاخ مع الاناث \* يعصبانهن في الميراث  
 (قوله خلافا لابن مسعود) أي حال كونهم مخالفين لابن مسعود فهو حال  
 من الواو في ذكره ووافق ابن مسعود أبو ثور من أئمتنا وعلم من كلام المشرح  
 ان في المسئلة قولين وفيها قول ثالث للبصرين وهو التفصيل بين أن يكون ابن  
 الابن في درجته افيهم سواء أن يكون أنزل منها فلا يعده بها في المسئلة ثلاثة أقوال  
 (قوله حيث جعل الخ) أي لانه جعل الخ وانما جعل الفاضل بعد فرض البنات للذكر  
 خاصة وأسقط بنات الابن لانه لو جعل بينهما للذكر مثل حظ الانثيين لزدحق  
 البنات على الثلثين ولا يزدحقهن على الثلثين ولان الانثى انما تعصير عصبه بالذكر

لمفهوم قول ابن مسعود  
 رضى الله عنه السابق  
 في بنت وبنت ابن وأخت  
 حيث قال للبنت النصف  
 ولينت الابن السادس  
 تكملة الثلثين وأخبر أن ذلك  
 بقضاء النبي صلى الله عليه  
 وسلم والفتى في الاصل  
 الشاب أو السخي (الا اذا  
 عده من الذكر من ولد  
 الابن) وهو القريب المبارك  
 سواء كان في درجة بنت  
 الابن أو أنزل منها لا احتياجهما  
 اليه (على ما ذكرنا) أي  
 الفرضيون وقدمته في باب  
 التعصيب خلافا لابن  
 مسعود رضى الله عنه  
 حيث جعل الفاضل بعد  
 فرض البنات للذكر خاصة  
 وأسقط بنات الابن

إذا كانت صاحبة فرض عند الانفراد كلبنت والاخت وأما إذا لم تكن كذلك فلا تهر به عصبية كلبنت الاخ وبنت العم وأجيب عن الاول بأن استحقاق البنات بالفرض واستحقاق بنات الابن بالتعصيب وهما سببان مختلفان وعن الثاني بأن بنت الابن صاحبة فرض عند الانفراد ألا ترى أنها تأخذ النصف عند عدم لبنات بخلاف بنت الاخ وبنت العم (قوله ما قلناه في بنت الابن مع بنتي الصلب) أي من سقوط بنت الابن مع بنتي الصلب وقوله يجرى في كل بنت ابن نازلة مع من يستغرق الثلثين الخ وتسقط بنت الابن الهازلة مع من ذكر (قوله كلبنت ابن مع بنتي ابن) لبنتي الابن الثلثان ولا شيء لبنت ابن الابن الا اذا عصبها من في درجتها أو أسفل منها وقوله وكنت وبنت ابن وبنت ابن ابن لبنت النصف ولبنت الابن السدس تكملية للثلثين ولا شيء لبنت ابن الابن الا اذا عصبها من في درجتها أو أسفل منها وقوله وكنت وبنت ابن وبنت ابن ابن وبنت ابن ابن لبنت الابن النصف ولبنت ابن الابن السدس تكملية للثلثين ولا شيء لبنت ابن الابن الا اذا عصبها من في درجتها أو أسفل منها (قوله فلا شيء للنازلة في الصور الثلاث) أي لاستغراق الثلثين كليين والباقي يرد عليهن ان لم يكن هناك عاصب (قوله الا اذا كان معها) أي مع النازلة (قوله كما سبق في الاشارة الى ذلك) أي في باب التعصيب حيث قال هناك وتزيد بنت الابن بأنه يعصبها ابن ابن في درجتها مطلقاً ويعصبها ابن ابن أنزل منها إذا لم يكن لها شيء في الثلثين الخ (قوله ومثلان الاخوات الخ) أي في اسقاط الاخوات لاب عند استغراقهن الثلثين الا اذا كان هناك أخ لاب فيعصبهن وقدين ذلك المصنف بقوله اذا أخذن فرضهن الخ (قوله أي ومثل البنات) أشار الى أن التضمير راجع للبنات (قوله الا لا يبدلين بالقرب من الجهات) أي الا لا يمتسبن الى الميت بسبب قربهن من جميع الجهات والمراد بالجميع ما فوق الواحد لأن بالقرب جهتين جهة الاب وجهة الام وكان الاولى للشارح أن يقول أي جهتي الاب والام بدل قوله أي جهات الاب والام تنبيه على أن المراد بالجميع ما فوق الواحد ولذلك قال سبط المارديني بعد قول النظم من الجهات أي جهتي الاب والام ويمكن أن يكون الجمع باقياً على حقيقة نظراً الى تعدد الجهة باعتبار تعدد الاخوات لانه لكل أخت جهتان فيجتمعا أن يكون انبان الشارح بالجمع في التفسير اشارة لذلك أفاده الرشيدى (قوله وهن) أي الاخوات الا لا يبدلين بالقرب من الجهات (قوله اذا أخذن فرضهن) أي اذا أخذن الشقيقات مفروضهن وفي بعض النسخ حفظهن أي نصيبهن والمراد بالاخذ

بتمتة ما ذكرناه في بنت  
ابن مع بنتي الصلب يجرى  
في كل بنت ابن نازلة مع من  
يستغرق الثلثين من بنات  
الابن العاليات كلبنت  
ابن ابن مع بنتي ابن وكنت  
وبنت ابن وبنت ابن ابن  
وكنت ابن وبنت ابن ابن  
وبنت ابن ابن فلا شيء  
للنازلة في الصور الثلاثة  
الا اذا كان معها في درجتها  
أو أسفل منها ابن ابن  
فيعصبها كما سبق  
الاشارة لذلك والله أعلم  
(ومثلان) أي ومثل البنات  
(الاخوات الا لا يبدلين  
بالقرب من الجهات) أي  
جهات الاب والام وهن  
الاخوات الشقيقات (اذا  
أخذن فرضهن واقياً)

الا انه دخله الطي على التخفيف وقوله وابنه أي ابن ابن الاخ وقوله وان نزل غاية  
 في ابنه وقوله سواء كان شقيقا أو لاب تعميم في الاخ وقوله بالمعصب بكسر الصاد  
 المشددة لانه اسم فاعل ومفعوله ما بعده (قوله من مثله) يحتمل ان من فكرة موصوفة  
 ومثله بالذهب على انه صفة بمعنى مماثل لذلك أي تنتمي مماثله له في الدرجة ويحتمل انها  
 موضوعة ومثله بالرفع على انه خبر لمبتدأ محذوف أي التي هي مثله وحذف صدر الصلة  
 هنا نادرا لعدم الطول وقوله من بنات الاخ بيان لمن مثله وهو شامل لاختواته وبنات  
 عمه وقوله لانهن من ذوى الارحام الاولى من ذوات الارحام وهو تعليم لعدم  
 تعصمين (قوله أو فوقه) عطف على مثله على الوجهين فيه وهو معلوم بالاولى من  
 المعطوف عليه كما سيشرح بالبيان في قوله في النسب تنازعه كل من مثله  
 وفوقه وقوله من بنات الاخ أي الا لاقى فوقه وهو بيان لمن فوقه وقوله لذلك أي  
 لانهن من ذوى الارحام وفيه من النسخ كذلك بالكاف بدل اللام والاولى أظهر  
 وقوله أو من الاخوات أي للاب وهو عطف على من بنات الاخ وقوله المحتاجات اليه  
 أي لانه ليس لهن شيء في الثلثين وقوله لانه الخ تعليل لعدم تعصبي ابن الاخ من  
 فوقه من خصوص الاخوات لانه قد عدل ذلك في بنات الاخ ويحتمل دخولهن  
 ويكون التعليل بالنسبة لهن تأكيذا (قوله فائدة) أي أولى بدليل ما سيأتي من  
 قوله فائدة ثانية وقوله فائدة ثالثة وانما حذف الوصف هنا للعلم به (قوله للقريب  
 المبارك) أي الذي جعل الله فيه البركة وقوله هو من لولاه لسقطت الاتي الخ أي  
 كان الابن مع بنت الابن عند استغراق البنات لثلاثين وقوله سواء كان أخاها  
 مطالها أي عن التقييد بكونه في أولاد الابن فيشمل الاخ للاب مع أخته وقوله أو ابن  
 عمها أي بأن كانت بنت ابن مع ابن ابن آخر وقوله أو أنزل منها أي بأن كانت  
 بنت ابن مع ابن ابن ابن وقوله في أولاد الابن أي لافي الاخوة والاخوات للاب  
 (قوله وأما القريب المشوم) مقابل للقريب المبارك والمشوم الذي لا بركة  
 فيه من المشوم ضد الميم وهو بضم الشين وبالواو ويصح بسكون الشين وبالهمز  
 قبل الواو وهذا أصل للأول فنجف بهقل حركة الله من الشين وحذف  
 الهمز وقوله فهو الذي لولاه لورثت أي كان الابن مع بنت الابن في الصورة  
 الآتية في الشارح كما سيأتي توضيحه (قوله ولا يكون ذلك الامساويا للاتني)  
 أي ولا يكون القريب المشوم الامساويا للاتني في الدرجة وقوله من أخ مطالها  
 أي عن التقييد بكونه ابنت الابن فيشمل الاخ للاخت من الاب وقوله أو ابن  
 عم ابنت الابن أي بأن كانت بنت ابن مع ابن ابن آخر (قوله وله صور) أي

(بالذهب من مثله) من  
 بنات الاخ لانهن من ذوى  
 الارحام (أو فوقه في النسب)  
 من بنات الاخ كذلك أو من  
 الاخوات المحتاجات اليه  
 لانه لما لم يعصب من فوقه  
 درجته لم يعصب من فوقه  
 بالاولى فائدة القريب  
 المبارك هو من لولاه لسقطت  
 الاتي التي يعصب بها سواء  
 كان أخاها مطالها أو ابن عمها  
 أو أنزل منها في أولاد الابن  
 وأما القريب المشوم فهو  
 الذي لولاه لو رثت ولا يكون  
 ذلك الامساويا للاتني من  
 أخ مطالها أو ابن عم ابنت  
 الابن وله صور منها زوج  
 وأم وأب وبنت وبنت ابن



للقريب المشوم صور يصور به أو قوله منها الخ أي ومنها زوج وأم وأخ للام وأخت  
 شقيقة وأخت لاب وأخ كذلك فلزوج النصف ثلاثة وللام السدس واحد وللأخ  
 للام كذلك يبقى واحد فيعمل عليه باثنين وتكون الثلاثة للأخت فالمسئلة من ستة  
 وتعمل اثمانية وسقطت الأخت للاب والأخ كذلك لاستغراق الفروض التركة  
 فلولا الأخ للاب لورثت الأخت للاب السدس ~~تكملة~~ التلثين فهو مشوم عليها  
 وهذا المثال في الأخوة وهو الذي أهله المشرح (قوله فلزوج الربع) أي وهو ثلاثة  
 وقوله وللام السدس أي وهو اثنان وكذلك قوله وللأب السدس وقوله وللبنات  
 النصف أي وهو ستة فيعمل لها واحد وقوله وللبنات الابن السدس أي فيعمل لها  
 باثنين وقوله فتعمل المسئلة إلى خمسة عشر أي وأصاها اثنا عشر لأن فيها أربعة  
 وسدس أو قوله فلو كان الخ أي هذا ان لم يكن معهم ابن ابن فلو كان الخ فهو مقابل  
 لمخذوف وقوله لاستغراق الفروض ~~علة~~ لسقوطها أو قوله وتكون اذ ذاك أي  
 وتكون المسئلة وقت ذلك حاصل كمانقـ دم نظيره وقوله فلولا لورثت أي فلولا ابن  
 لابن لورثت بنت الابن السدس وقوله فهو أخ مشوم عليها أي عاد عليها شومه  
 (قوله المحجوب بالوصف) أي المحجوب بوصف قام به من الأوصاف السابقة في قول  
 المصنف ويمنع الشخص من الميراث الخ وقوله وجوده كعدمه أي لانه والحالة هذه  
 كالاجنبي وقوله فلا يجب أحدا تقرب ربع على قوله وجوده كعدمه وقوله لا حرمانا  
 ولا نفعنا هذا ما عليه جماهير الصحابة ونقل عن ابن مسعود أن الكافر والقاتل  
 ولزريق يجب غيره حرمانا ~~لكن~~ لم يصح عنه والصحیح عنه انهم لا يجبون أحدا  
 حرمانا وذهب ابن مسعود إلى يجب الزوجين والام نفعنا بالولد والأخوة الكفار  
 والأرقاء والاماتان لظاهر قوله تعالى فإن كان له أخوة ولم يقل وارثين ولا غير وارثين  
 أفاده الرشيدى (قوله والمحجوب بالشخص) أي حرمانا كما هو معلوم من الإطلاق  
 وقوله لا يجب أحدا حرمانا لا يقال يرد الأخ المشوم لانه محجوب بالشخص وقد يجب  
 أخيه حرمانا لانه قول الأخ المشوم ليس محجوبا بالشخص وانما سقط لاستغراق  
 الفروض التركة ولذلك سقطت هي معه فالجواب في الحقيقة انما هو الاستغراق  
 (قوله وقد يجب نقصانا) أي وقد يجب المحجوب بالشخص غيره يجب نقصان وقوله  
 وذلك أي ~~كون~~ المحجوب بالشخص يجب غيره نقصانا وقوله في مسائل ذكرتها  
 في شرح الترتيب قد ذكرتها هنا واحدة بقوله منها أم وأب وأخوة كيف كانوا  
 أو سواء كانوا أشقاء أو آب أو لام فالأخوة مع كونهم محجوبين بالاب يجبوا الام  
 من الثلث إلى السدس والثانية أم وجد وعدد من أولاد الام فللام السدس والباقي

فللزوج الربع وللام  
 السدس وللأب السدس  
 وللبنات النصف ولبنات  
 الابن السدس فتعمل  
 المسئلة لخسة عشر ولو كان  
 معهم ابن ابن سقط وسقطت  
 معه بنت الابن لاستغراق  
 الفروض وتكون اذ ذاك  
 عئلة لثلاثة عشر فلولا  
 لورثت كما ينبتا فهو أخ مشوم  
 عليها والله أعلم فائدة ثانية  
 المحجوب بالوصف وجوده  
 كالعدم فلا يجب أحدا  
 لا حرمانا ولا نفعنا  
 والمحجوب بالشخص لا يجب  
 أحدا حرمانا وقد يجب  
 نقصانا وذلك في مسائل  
 ذكرتها في شرح الترتيب  
 منها أم وأب وأخوة كيف  
 كانوا فالام السدس والباقي  
 للاب ولا شيء للأخوة  
 يجبهم بالاب والله أعلم

للجد ولا شيء، لا ولا دالام محجبهم بالجد فالأخوة للام مع كونهم محجوبين بالجد  
 الام من الثلث الى السدس والثالثة أم وأخ شقيق وأخ لاب فالام السدس والباقي  
 للأخ الشقيق ولا شيء، الأخ للاب فالأخ للاب مع كونه محجوباً بالأخ الشقيق يجب  
 معه الام من الثلث الى السدس والرابعة أم وأخ شقيق أولاب وجد وأخ لام فالام  
 السدس والباقي بين الجد والأخ الشقيق أو الذي لاب ولا شيء، الأخ للاب فالأخ  
 للام محجب بالجد ومع ذلك يجب مع الأخ الشقيق أولاب الام من الثلث الى  
 السدس والخامسة أم وأخت شقيقة وزوج وأخ لاب فالام السدس والباقي  
 النصف والزوج النصف فهي من ستة وتعدل لستة ولا شيء، الأخ للاب فقد  
 يجب مع الأخت الام من الثلث الى السدس مع كونه محجوباً لستة تغرق الفروض  
 المتركه بالنظر لكونه محجوباً بالشخص الممتنعين لتركه والسادسة مسائل  
 المعادة بجد وأخ شقيق وأخ لاب فالأخ الشقيق بعد الأخ للاب على الجد فيأخذ  
 الثلث بولم يعد له عليه لاخذ النصف فالأخ للاب مع كونه محجوباً بالأخ الشقيق يجب  
 الجد من النصف الى السدس انتهى ما ذكره في شرح الترتيب بتوضيح (قوله المحجب  
 بالوصف يتأق دخوله على جميع الورثة) فقد يكون الابن رقيقاً مثلاً وكذلك الاب  
 ونحوه فيجب بالوصف وهو الرق مثلاً وقوله والمحجب بالشخص نقصاناً كذلك أي  
 يتأق دخوله على جميع الورثة فيجب الابن مثلاً بالشخص نقصاناً بمخراجه ابن  
 آخر له وهو كذا (قوله وأما المحجب بالشخص حرماناً فلا يدخل على ستة) أي  
 لا دلالة لهم إلى الميت بأنفسهم وهم أقرب إليه وأقوى ادلاء فلو حجبهم غيرهم حرماناً  
 لم ترجح الضعيف على القوي وهو متنع وقوله وهم الاب والام الخ فهم الانوان  
 والولدان والزوجان يمكن الزوجان لا يجتمعان الا في مسألة المفقوف وهي نادرة  
 فلذلك عدلهم بعضهم خمسة حيث قال ومن لا يسقط بحال خمسة وهم الانوان  
 والولدان وأحد الزوجين (قوله وضابطهم) أي الستة الذين لا يدخل عليهم المحجب  
 بالشخص حرماناً وقوله كل من أدلى إلى الميت بنفسه أي كل وارث انتسب إلى الميت  
 بنفسه لا بواسطة وقوله غير المعتق والمعتقة أي لأن عصبات الولاة مؤخرون عن  
 عصبات النسب بالاجماع ولأن الولاة أضعف من النسب فكل منهم ما يدل إلى  
 الميت بنفسه يمكن محجب بالشخص محجب حرماناً لما ذكر (قوله ولما انتهى  
 الكلام الخ) دخول على كلام المصنف وقوله وكان الخ أي والحال انه كان الخ  
 فالواو للحال وقوله من أحكام العام خبره كان تقدم وقوله انه اذا استغرقت الخ  
 في تأويل مصدر السهام مؤخر أي سقوط العامب عند استغراق الفروض المتركه

فائدة نالمة المحجب بالوصف  
 تأتي دخوله على جميع  
 الورثة والمحجب بالشخص  
 نقصاناً كذلك وأما المحجب  
 بالشخص حرماناً فلا يدخل  
 على ستة وهم الاب والام  
 والابن والبنت وكل من  
 والزوجة وضابطهم  
 أدلى للميت نفسه  
 المعتق والمعتقة والله أعلم  
 ولما انتهى الكلام على  
 العصبات والمحجب حرماناً  
 من أحكام العامب وان لم  
 يصرح به لكونه محجوباً  
 اذا استغرقت الفروض  
 المتركه سقط العامب

توكلانه قال وكان سقوط العاصب عندئذ استغراق انقروض التركة من أحكام  
العاصب وقوله وان لم يصرح به أى والاطال انه لم يصرح به وقوله لكونه معلوماً أى من  
مفهوم قوله أو كان ما يفضل بعد المفروض لئلا يفتوه به انه اذا لم يفضل بعد المفروض شئ  
فلا شئ له كما تقدم وقوله سقط العاصب فيه اظهر في محل الاختصاص كان  
يكفيه أن يقول سقط والضمير المستتر يعود على العاصب لتقدم ذكره (قوله  
الاخت لا غير أم في الاكدرية) أى فلا تسقط فيها مع كونها عصبية بالجد لانها  
تأخذ أولاً بالفرض ثم تعصب وقوله والا اخوة الاشقاء في المشتركة أى فلا يسقطون  
فيها مع كونهم عصبية أى لا تنقلهم الى الارث بالفرض فالاستثناء ظاهرى كما تقدم  
(قوله وكانت الاكدرية الخ) عطف على قوله وكان من أحكام العاصب الخ وقوله  
ذكرهنا المشتركة جواب لما وقوله وعدها بابا أى ترجع لها باب وقوله فقالت  
عطف على ذكر

### \*(باب المشتركة)\*

أى باب بيان المسئلة المشتركة ولقبت بذلك لما فيها من انتشارك بين  
اولاد الاموين واولاد الام في فرض واحد (قوله بفتح الراء) هو المشهور وكذا  
فتح الراء الواقعة بعد التاء في المشتركة وقوله أى المشترك فيها أى فدخله الخلف  
للجوار والايصال للضمير وان كان سماعياً فقد وقع في كلام المؤلفين كالتعاسى  
(قوله وبكسرهما) أى بكسر الراء وقوله مجازاً أى عقلياً لان المشترك حقيقة المجتهد  
ظاهر والمشارع باطناً لكن لما كانت المسئلة مشتملة على الاخ الشقيق المشترك  
لاولاد الام في قرابتها التى هي سبب في التشريك بينه وبينهم نسب انتشارك اليها  
فهو على حد قوله أم ثبت الربيع البقل وليس مجازاً رسلاً خلافاً لمن وهم فيه (قوله  
المشتركة بتاء بعد الشين) أى مع فتح الراء بمعنى انها مشتركة فيها وبكسرهما على  
نسبة الاشتراك اليها مجازاً لان المشترك حقيقة هم الاخوة وقوله وتسمى بالحجرية  
وبالحجرية وباليمة الساسية أى من أنهم قالوا ب ان ابنا حجر اراوا حجره حجر  
ملقى في اليم (قوله وفيه نظير) أى لان المنبرية التمه تفرق اصطلاحاً في المسئلة التى  
سئل عنها سيدنا على وهو على المنبر بكسر اليمى وبعضهم عمل انظر بأنه لم يثبت ورد  
دانه ثبت برواية الترمذى أفاده الامير (قوله وان تجد زوجاً الخ) هكذا فى أكثر نسخ  
المتن وفى بعضهم اوان يكس زوج الخ وعليه اشرح بعضهم وقوله وأما اقتصر المصنف  
عليه مع ان مثلها الجدة كما أشار اليه الشارح بقوله أوجدته لان المشتركة التى وقعت  
بالعصابة رضى الله عنهم فيها أم لا جدة لا يمكن الجدة فأكثر كلامى فى الحكم وقوله ورن

الاخت لا غير أم  
فى الاكدرية والا اخوة  
الاشقاء فى المشتركة  
كما أشرت الى ذلك فى باب  
التعصيب وكانت الاكدرية  
ستأتى فى باب الجد والاخوة  
ذكرهنا المشتركة وعدها  
لها باباً فقال

### \*(باب المشتركة)\*

بفتح الراء كما ضبط ابن الصلاح  
والنوى رجه من الله أى  
المشترك فيها وبكسرهما على  
نسبة التشريك اليها مجازاً  
كما ضبطها ابن يونس وحكى  
الشيخ أبو حامد المشتركة  
بتاء بعد الشين وتسمى  
بالحجرية وباليمة الساسية  
لما سميأتى وزعم بعضهم أنها  
تسمى بالمنبرية لان عمر بن  
الخطاب رضى الله عنه سئل  
عنها وهو على المنبر قال ابن  
المهم رجه الله وفيه  
نظر (وان تجد زوجاً وأماً)  
أوجدته (ورثاً) أى الزوج  
والام أو الجدة فورث  
الزوج النصف ولأم  
أو الجدة السدس

(واخوة للام) اثنين فأكثر  
 (حازرا الثلثا واخوة أيضا  
 لام واثب) أي أشقاء ذكر  
 فأكثر ولو كان معه اثني  
 أو أنثى (و) قد (استغرقوا)  
 أي المذكورون غير الأشقاء  
 (المال) بفرض (النصب)  
 جميع نهيب فالمسئلة أصلها  
 ستة للزوج النصف ثلاثة  
 وللأم أو الجدة السدس  
 واحد وللأخوة للام الثلث  
 اثنان ومجموع الانصباء  
 ستة فلم يبق للعصبة  
 الشقيق شيء فكان  
 مقتضى الحكم السابق  
 أن يسقط لاسـ تغراق  
 الفروض وذلك هو الذي  
 قضى به عمر بن الخطاب  
 رضي الله عنه أولا وهو  
 مذهب الامام أبي حنيفة  
 والامام أحمد بن حنبل  
 رحمه الله تعالى وهو أحد  
 قولين عندنا واحد  
 الرواية بين عن زيد بن  
 ثابت رضي الله عنه ثم  
 وقعت لعمر بن الخطاب  
 فأراد أن يقضى بذلك فقال  
 له زيد بن ثابت هموا آباءهم  
 كان حجارا فما زادهم الآب  
 الآخر

قيدها ترزبه عما إذا قام به ما مانع من الارث وقوله فورث ضبطه بعضهم بصيغة فعل  
 الامر والإظهار ضبطه بصيغة الماضي كما يدل عليه قوله حازر وأما بصيغة الماضي  
 كما ترى (قوله واخوة للام) أي وتجدة أيضا أخوة للام وقوله اثنين فأكثر أشار به إلى  
 أن المراد بالجمع ما فوق الواحد وقوله حازر والثلثا بألف الاشباع لا وزن أي استحقوه  
 وورثوه والجملة وصف للأخوة للام وهو لبيان الواقع أولا احتراز عما إذا قام بهم مانع  
 من الارث (قوله واخوة أيضا لام واثب) أي وتجدة مع من ذكر أخوة أشقاء كما وجدت  
 أخوة للام والمراد بالأخوة الأشقاء الجنس الصادق بالواحد والاكثر سواء تمحضوا  
 ذكرورا أو كان معهم ذكرور أو أنثى كما أشار إليه الشارح بقوله ذكرنا أكثر الخ  
 (قوله وقد استغرقوا الخ) أي والحال أنهم قد استغرقوا الخ فالجملة حالية كما أشار إليه  
 الشارح بتقدير قد وهذا مجرد توضيح ولا يفيد علم من المثال فلا حاجة إليه بقوله أي  
 المذكورون تفسير للخبر الذي هو الواو وقوله بفرض النصب أي بالنصب المفروضة  
 فهو من إضافة الصفة للموصوف بعد تأويل الفرض بالمفروض والنصب جمع نصيب  
 كما قاله الشارح (قوله فالمسئلة الخ) تفريع على ما قبله وقوله أصلها ستة أي مخرج  
 السدس الذي هو فرض الأم أو الجدة ولا نظر لفرض الزوج وفرض الأخوة للام  
 لدخول مخرج كل منهن ما في مخرج السدس ويختلف فتحكيها باختلاف عدد  
 الأخوة من الصنفين فلو كان فيهما أخ وأخت من أم وأخ وأخت شقيقان كان الثلث  
 وهو اثنان بين الأربعة بالسوية لا يفضل ذكرهم على أنثاهم واثنان على أربعة  
 لا تنقسم وتوافق بالنصف فيضرب نصف الأربعة وهو اثنان في ستة باثني عشر ومنها  
 تصح فالزوج ثلاثة في اثنين بستة والام أو الجدة واحد في اثنين باثنين وللأخوة  
 اثنان في اثنين بأربعة بين الأربعة كل واحد سهم أفاده الرشيد (قوله فكان  
 مقتضى الحكم السابق) أي وهو أنه إذا استغرقت الفروض التركة سقط  
 العاصب وقوله لاسـ تغراق الفروض أي لاسـ تغرقها التركة وقوله وذلك أي  
 سقوط الشقيق وقوله هو الذي قضى به عمر بن الخطاب رضي الله عنه (قوله ثم وقعت لعمر  
 ابن الخطاب) أي في العام المقبل كما في شرح الترتيب وقوله فأراد أن يقضى  
 بذلك أي أن يحكمهم بالسقوط وقوله فقال له زيد الخ كون قائل ذلك هو زيد هو  
 المعتمد كما رواه غير واحد منهم البيهقي وقوله هموا آباءهم كان حجارا أي افترضوا  
 آباءهم كان حجارا وهذا كناية عن عدم اعتبار قرب الأب فيجعل كالحجار والخطاب  
 أما المعروف وحده والجمع للتعظيم وإماله ولمن كان معه من الصحابة وفي بعض الروايات  
 هب وهي ظاهرة (قوله فما زادهم الخ) هذا تعليل لمحدوف والنقد لا يجرمون

حينئذ بالفرض من حيث الاخوة للام فقط لا بالتعصيب وقوله فلو كان الخ تفريع  
على قوله بالسوية وقوله في أي في هذه المسئلة التي هي المشتركة وقوله أخذت  
كواحد من المذكور أي لما علمت من أن الاخوة الاشقاء انما يرثون حينئذ بالفرض  
من حيث الاخوة للام فقط لا بالتعصيب (قوله في هذه المسئلة المشتركة) أي  
إذا أردت معرفة اسم هذه المسئلة بعد معرفة حكمها أو قول لك هذه المسئلة اسمها  
المشتركة وأشار اليها بإشارة الحاضر القررب لا ستعصارها وقريباً عنها وقوله  
المشهورة أي بهذا الاسم وقوله من زمن الصحابة بيان لا يتبدل من الشهرة وقوله  
إلى هذا الوقت بيان لانهائه (قوله ولا بد في تسميتها الخ) أي ولا بد في تسمية هذه  
المسئلة بما ذكر من المشتركة والحجارية والحجرية واليمنية من هذه الأركان الأربعة  
والأفلا تسمى بما ذكر ولا بد في الحكم فيها بما ذكر من التشريك بينهم في الثلث  
من هذه الأركان الأربعة والأفلا حكم فيها بما ذكر وقوله بما ذكر راجع للتسمية  
والحكم (قوله وهي) أي الأركان الأربعة وقوله وذو سدس أي صاحب سدس  
وقوله من أم أرحمة بيان لذى السدس والتعبير بذى السدس اشتمل من التعبير  
بالأم وإن كانت هي التي وقعت للصحابة كما تقدم (قوله ومحرز أركانها) مبتدأ  
ومابعده عطف عليه والخبر قوله هذا كور في المطولات فلولم يكن زوج أو ذو سدس  
من أم أرحمة أو أنه من ولد الأم لبقى شيء بعد الفروض تأخذ من الاشقاء تعصيباً  
ولو كان بدل الاشقاء اخوة لاب لسقطوا باستغراق الفروض التركية وكذا لو كان  
أخ لاب وأخت كذلك فتسقط الاخت مع الأخ ويسمى الأخ المشوم ولو كان  
بذلهم أخت شقيقة أو لاب لا يعمل لها بالنصف أو أختان شقيقتان أو لاب أعيل  
لهما بالثلثين أو خنثى شقيق فتعقد برزكو ربه بشارك الاخوة للام في الثلث  
وتعقد برأثوته لا بشارك بل يعال له فيجعل للذكير مسألة وللتأنث مسألة  
وتحصل جامعة وتقسم تلك الجامعة على مسألتى الذكر والتأنث ويعامل  
كل بالاضرف في حقه ويوقف ما بقى فمسألة الذكور مع تقدير أن أولاد لام  
اثنان تصح من ثمانية عشر لأن أصلها ستة للزوج النصف ثلاثة وللأم السدس  
واحد يبقى اثنان على ولدى الأم والشقيق فلا ينقسم الاثنان على الثلاثة فتضرب  
الثلاثة في ستة ثمانية عشر فالزوج ثلاثة في ثلاثة تسعة والأم واحد في ثلاثة  
بثلاثة واحد من ولدى الأم والخنثى اثنان ومسئلة الانثوة من تسعة لانه  
يعال بالنصف للانثى الشقيقة فتعول من ستة إلى تسعة وبين المسألتين تداخل  
لأن التسعة داخل في الثمانية عشر فيكتفى بالأكثر ويجعل هو الجامعة فتصع

(فهذه المسئلة المشتركة)  
المشهورة من زمن الصحابة  
رضي الله عنهم — اسم إلى هذا  
الوقت ولا بد في تسميتها  
والحكم فيها بما ذكر  
هذه الأركان الأربعة  
روى زوج وذو سدس من  
أم أرحمة واثنان فأكثر  
من أولاد الأم وعصبة شقيق  
ومحرز أركانها

المسألة من ثالث الجماعة وهي ثمانية عشر فإذا قسمت الثمانية عشر التي هي  
 الجماعة على مسألة التذ كبير وهي ثمانية عشر لكان خرو السهم واحدا فهو جزء  
 سهم مسألة الذ كورة ولو قسمت على مسألة التانيث وهي تسعة لكان جزء السهم  
 اثنين فهو ما جزء سهم مسألة الانوثة فلزوج من مسألة الذ كورة تسعة في واحدة  
 تسعة ومن مسألة الانوثة ثلاثة في اثنين بستة فيعطى الستة فقط معاملة له  
 بالاضر في حقه وهو الانوثة واللام من مسألة الذ كورة ثلاثة في واحد بثلاثة ومن  
 مسألة الانوثة واحد في اثنين باثنين فيعطى اثنين فقط معاملة له بالاضر في حقها  
 وهو الانوثة ولكل واحد من ولدي الام من مسألة الذ كورة اثنان في واحد باثنين  
 ومن مسألة الانوثة واحد في اثنين باثنين فيعطى كل واحد من ولدي الام اثنان على كل  
 من الذ كورة والانوثة وللخنثى من مسألة الذ كورة اثنان في واحد باثنين ومن  
 مسألة الانوثة ثلاثة في اثنين بستة فيعطى اثنين فقط معاملة له بالاضر في حقه  
 وهو الذ كورة ويوقف الباقي وهو أربعة فان باثني فهي له وبكل له بها ستة وهي  
 نصف عائل كالزوج وان بان ذكرا أخذ الزوج ثلاثة ويكمل له بها تسعة وهي  
 النصف وأخذت الام واحد او بكل له بها ثلاثة وهي السدس ومع كل واحد من  
 ولدي الام والخنثى اثنان وهذا عند المشافعية وأما عند المالكية فتضرب الجماعة  
 في حالي الخنثى وهما التذ كبير والتانيث فالخامس من ضرب ثمانية عشر في اثنين  
 ستة وثلاثون فتقسم على كل من المسألتين يخرج جزء السهم فجزء سهم مسألة  
 الذ كورة اثنان وجزء سهم مسألة الانوثة أربعة ويجمع نصيب الوارث من كل من  
 المسألتين ويعطى نصف المجموع ولاوقف فلزوج من مسألة الذ كورة تسعة في اثنين  
 ثمانية عشر ومن مسألة الانوثة ثلاثة في أربعة باثني عشر فالمجموع ثلاثون يعطى  
 نصفها خمسة عشر واللام من مسألة الذ كورة ثلاثة في اثنين بستة ومن مسألة  
 الانوثة واحد في أربعة بأربعة فالمجموع عشرة تعطى نصفها خمسة ولكل واحد  
 من ولدي الام من مسألة الذ كورة اثنان في اثنين بأربعة ومن مسألة الانوثة واحد  
 في أربعة بأربعة فالمجموع لكل واحد منهما ثمانية يعطى نصفها أربعة والخنثى من  
 مسألة الذ كورة اثنان في اثنين بأربعة ومن مسألة الانوثة ثلاثة في أربعة باثني عشر  
 فالمجموع ستة عشر يعطى نصفها ثمانية فقد أخذ الزوج خمسة عشر والام خمسة  
 ولداها ثمانية كل واحد منهما بأربعة والخنثى ثمانية ومجموع ذلك ستة وثلاثون  
 وایضاح هذه المسألة يعلم مما يأتي في باب الخنثى المشكك (قوله وتوجيه كل من  
 المذهبين) أي مذهب القائلين بالتشريك ومذهب القائلين بعدمه فتوجيه

وتوجيه كل من المذهبين



مذهب القائلين بالتشريك القياس على الاخ للام اذا كان ابن عم وسقطت  
عصوبته بالعم مثلاً فإنه يرث بقراءة الام فكذلك الشقيق لما سقطت عصوبته  
باستغراق الفروض التركية ورث بقراءة الام وتوجيه مذهب القائلين بعدم  
التشريك ان الاصل في المعاصب سقوطه عند استغراق الفروض التركية وقد  
استغرقت هنا (قوله والمعاياد بها) أي الاغذية بها وسمي معاياداً لأنه يرث العي ولما  
كان الغالب ان من استشركات عليه يستشكل عليك عبر بصيغة المعاياد وصورة  
المعاياد بها أن يقال للمعاصب استغرقت الفروض التركية ولم يسقط أو يقال  
أخ شقيق ورث بالفرض أو يقال شقيقة ساوت الشقيق في القسمة وأما ما قالوه  
في تصوير المعاياد بها من ان امرأة وجدت قومًا يقتسمون تركه فقالت لا تجزئوا  
فاني حبيلى فان ولدت أنثى أو أنا ثاورت أو ورثت وان ولدت ذكراً أو ذكوراً ولو مع  
اناث لم يرث أولم يرثوا فهذه المرأة زوجة أبي الميتة في المشرقة والمقتسمون هم  
الزوج والام وأولادها ففيه نظر لأنه مع عدم الاشقاء فليست مشركة فليست هذه  
الصورة من المعاياد بها بل من المعايان بهرض محترقاتها وأجيب بأن المرأة أم  
لميتة المذكورة فلا يشاء موجودون وهم جملها وقولها فان ولدت أنثى أو أنا ثا  
ورثت أو ورثت أي بالعلول وقولها فان ولدت ذكراً أو ذكوراً ولو مع اناث لم يرث أولم  
يرثوا أي على مذهب عدم التشريك وحينئذ فهذه الصورة من المعاياد بها (قوله  
انما قلت بالنسبة لقسمة الثلث بينهم فقط) أي لا من كل الوجوه كما مر في كلامه  
وقوله ان لا يرثوا لو كان معهم أم أخت أو أخوات لاب أي ما لو كان مع الاخوة من  
الصنفين أخت لاب أو أخوات كذلك وقوله فانهم سقطت الخ أي جريا على الاصل  
من حب أولاد الاب بالنسبة الشقيق بالاجماع قال في كشف الغوامض ولا نعلم  
أحدًا استثنى من الاجماع الشقيق في المشرقة ثم قال وقد أخطأ بعض المفتين  
في عصرنا فافقوا بأنه يفرض للأخوات للاب في المشرقة وتعمل الى تسعة أو الى  
عشرة لان الاخ الشقيق انما ورث فيها بقراءة الام والغيب قراءة الاب فلا يجب  
الاخوات للاب كالاخ للام كذا قالوا ولا أعلم لهم سلفاً في ذلك وهو قول مختار  
فاسد مخالف لا طلاق الاجماع وأطال في تقريره فراجع ان شئت (قوله ولا يفرض  
للأخت للاب النصف) أي لحجبهما بالشقيق وقوله وتعمل لتسعة عطف على المنفى  
فهو منفي أيضاً وقوله وللأخوات للاب الثلثان أي ولا يفرض للأخوات للاب  
الثلثان لحجبهما بالشقيق وقوله وتعمل لعشرة عطف على المنفى فهو منفي أيضاً مثل  
ما قبله فالعنى فيه ما لا يفرض لها أولم ولا يعال لها أولم (قوله كما قد توهم بعضهم)

والمعاياد بها مذكور في المطولات  
ومنها كتابنا شرح الترتيب  
انما قلت  
(تدبيره)  
بالنسبة لقسمة الثلث بينهم  
فقط لا يرثوا لو كان معهم  
أخت أو أخوات لاب فانهن  
سقطن بالنسبة الشقيق  
ولا يفرض للأخت للاب  
النصف وتعمل لتسعة أو  
للأخوات للاب الثلثان  
وتعمل لعشرة كملتوهم  
بعضهم وهو توهم باطل والله  
أعلم

هو الشيخ مراح الدين الجوجري والشيخ قاضي القضاة بدر الدين السعدي والشيخ داود المالكي وغيرهم وقوله وهو توهيم باطل أي لمخالفته للأجماع على أن الأخ الشقيق يجب أولاد الأب ولم ينقل عن أحد من العلماء أنه استثنى من الاجماع لاجل الشقيق في المشرقة والواقعة في عصر السبط وقد بسطها في شرح كشف الغواض وقد تقدم بعض عبارته (قوله ثم شرع المصنف رحمه الله في شيء) أي في دال شيء وقوله وفاء بوعده أي لاجل وفاء بوعده فهو مفعول لاجله وقوله السابق أي في قوله وحكمه وسيأتي المخ وقوله فقال عطف على شرع

### ﴿باب الجدة والأخوة﴾

أي باب بيان أحكامهم واجتماعهم على كفاية يراد به الشارح بقوله والمراد أيضا حكمهم معهم وحكمهم معهما والمراد بالجدة عند الإطلاق الجدة الصحيحة وإن علا وهو حقيقة في الجدة الأدنى مجاز في غيره والجدة في الأصل من جدت الشيء إذا قطعت به قال ابن المصنف ويشبه أن يتلخ لهذا المأخذ معنى قريب وهو أن الأب كان طرفا للنسب فلما ولد لابنه ولد خرج أبوه عن أن يكون طرفا وصار هو الطرف فلما قطع عن ذلك سمى جده أبه في مجددوا ويحمل غير ذلك انتهى والأخوة بكسر الهمزة على المشهور وحكي في شرح الفصيح الضم قال ابن المصنف ولا شهر في واحد أخ بالتخفيف وحكي عن جماعة أخ بالتشديد انتهى (قوله أي من الأبوين أو من الأب فقط) أي لا من الأم لأن الأخوة من الأم محجوبون بالجدة وقوله سواء كان أحد الصنفين أي الأخوة من الأبوين والأخوة من الأب فقط وقوله منها إلا حاجة له بعد قوله أحد الصنفين وقوله منفردا عن الآخر أي كأن انفردت الأخوة من الأبوين عن الأخوة من الأب فقط أو بالعكس وقوله أو كانا مجتمعين أي أو كان الصنفان مجتمعين والمناسب لما قبله أو مجتمعين معهما أي أو كان أحد الصنفين مجتمعين مع الآخر (قوله والمراد الواحد فأكثر) أشار بذلك إلى أن آل للجنس الصادق بالواحد والمتمدد وقوله من الذكور أو من الإناث أي أشار بذلك إلى أن فيه تظليل للذكور على الإناث وقوله والمراد أيضا أي كأن المراد ما تقدم وقوله حكمهم معهم وحكمهم مع أي بيان حكمهم معهما مجتمعين ولا يلزم من بيان حكمهم معهم بيان حكمهم معهما كافي مسائل المعادة فإن بيان حكمهم معهم لم يتضمن بيان حكمهم معهما وقوله أما حكمهم منفردا المخ محترز للمعية وقوله فقد تقدم أي في باب التعصيب (قوله واعلم أن الجدة والأخوة لم يرد فيهم شيء من الكتاب ولا من السنة

ثم شرع المصنف رحمه الله في شيء من أحكام الجدة والأخوة وفاء بوعده السابق

فقال

﴿باب الجدة والأخوة﴾  
أي من الأبوين أو من الأب فقط سواء كان أحد الصنفين منهما منفردا عن الآخر أو كانا مجتمعين والمراد الواحد فأكثر من الإناث الذكور أو من الإناث أو منهما والمراد أيضا حكمهم معهم وحكمهم معهما مجتمعين منفردا عنهم وحكمهم معهم منفردين عنه فقد تقدم واعلم أن الجدة والأخوة لم يرد فيهم شيء من الكتاب ولا من السنة

بكر الصديق وابن عباس وجماعة من الصحابة والتابعين ومن تبعهم ومن أنهم  
يرثون معه على التفصيل الآتي كما هو مذهب الامام علي بن أبي طالب وزيد بن  
ثابت وابن مسعود (قوله فذهب الخ) أي اذا أردت ذلك فذهب الخ (قوله  
وجماعة من الصحابة والتابعين) أي كابن الزبير وعبادة بن الصامت وأبي بن  
كعب ومعاذ بن جبل وأبي الدرداء وأبي موسى الأشعري وعمران بن حصين  
وكسريج وعطاء وعروة بن الزبير وعمر بن عبد العزيز والحسن البصري وطاوس  
إلى غير ذلك (قوله والمرني) هو ومن بعده شافعية وقوله وغيرهم أي كابي ثور ومحمد بن  
نصر المروزي والاسم اذ أبي منصور البغدادي (قوله أن الجد كالأب) أي فهو نازل  
منزله فكما أن الأب يجب الاخوة كذلك الجد فلذلك فرع على ما ذكر قوله  
فيجب الاخوة مطلقا أي ولو من الابوين أو الأب (قوله وهذا هو المتي به عند  
الحنفية) أي كون الجد كالأب هو المرجع عند الحنفية (قوله ومذهب الامام علي  
الخ معطوف على قوله فذهب الامام أبي بكر الخ (قوله انهم يرثون معه) أي  
أن الاخوة من الابوين أو الأب يرثون مع الجد وقوله على تفصيل وخلاف ذكرته  
في شرح الترتيب حاصل ما ذكره فيه من التفصيل والخلاف أن مذهب علي بن أبي  
طالب في المشهور عنه ان للجد الباقي بعد فرض الاخوات ان لم يكن معهن أخ مالم  
ينقص عن السدس والاقاسم مالم تنقصه المقاسمة عن السدس ولم يكر ثم أحد  
من البنات أو بنات الابن فان نقصت عنه أو كان الباقي بعد فرض الاخوات أقل منه  
أو كان معه أحد من البنات أو بنات الابن فرض له السدس وعنه أنه كواحد منهم  
أبد أو مذهب زيد ما سمي ذكره المصنف ومذهب ابن مسعود ان الجد يقاسمهم مالم  
ينقص حظه عن الثلث وأن بنى البنات لا يعدهم مع بنى الاعيان في القسمة في  
جد وشقيق وأخ لأب للجد النصف وللشقيق النصف الباقي عنده وأن الاخوات  
المنفردات معه ذوات فروض لا عصبات به فاذا كانت معه أخت شقيقة وأخت  
لأب فاللأولى النصف وللثانية السدس وله الباقي عنده ونقله الرشيدى عن الطائى  
(قوله مع ذكر الأدلة والاجوبة لكل من الفريقين) فن الأدلة للفريق الأول  
أن ابن الابن نازل منزلة الابن في إسقاط الاخوة وغيره فليكن أبو الأب نازلا منزلة  
الأب في ذلك ولذلك قال ابن عباس ألا تقي الله زيد بن ثابت يجعل ابن الابن ابنا  
والم يجعل أب الأب أبأ وأجيب عن ذلك بأن الاخوة انما يحجبوا بالأب لا بالجد  
وهو منتف في الجد فلا ينزل منزلة الأب ومن الأدلة للفريق الثانى أن ولد الأب يدلى  
بالأب فلا يسقط بالجد كما أن الأب كفى المؤاودة عن شرح الترتيب (قوله ومذهب

وانما ثبت حكمهم باجتهاد  
الصحابة رضى الله عنهم  
فذهب الامام أبي بكر  
الصديق وابن عباس رضى  
الله عنهم ما وجماعة من  
الصحابة والتابعين رضى  
الله تعالى عنهم ومن تبعهم  
كابي حنيفة والمرني وابن  
سريج وابن اللبان وغيرهم  
أن الجد كالأب فيجب  
الاخوة مطلقا وهذا هو  
المقتضى به عند الحنفية  
ومذهب الامام علي بن أبي  
طالب رضى الله عنه وزيد  
ابن ثابت رضى الله عنه  
وابن مسعود رضى الله عنه  
أنهم يرثون معه على تفصيل  
وخلاف ذكرته في شرح  
الترتيب مع ذكر الأدلة  
والاجوبة لكل من  
الفريقين

الامام زيد) أى ومن ذكر معه (قوله ونبتدى) باسقاط الهمزة تخفيفا وهو لغة  
وقوله الآن أى فى هذا الوقت الحاضر وقد يقع على القريب الماضى  
والمستقبل تنزيلا له منزلة الحاضر وقوله بما أردنا إرادته أى بالأحكام التى  
أردنا إيرادها أو بالعبارات التى أردنا إيرادها فمما وقعت على الأحكام  
مع تقدير المضاف أو على العبارات من غير تقدير (قوله فى الجدة والاخوة) أى  
حال كون ذلك فى بيان ارث الجدة والاخوة وقوله لامن الام فقط أى بأن كانوا  
من الابوين أو من الاب (قوله اذ وعدنا) أى لا نتا وعدنا بذلك ووعدنا بكون للخير  
وأوعدنا للشر ولذلك قال الشاعر

وانى وان أوعدته أو وعدته \* لخلف ايعادى ونهزم وعدى

وقد قال بعض فقهاء العرب فى دعائه بامن اذا وعدنى واذا أوعدنى وقد يستعمل  
وعدى فى الشر بقرينة وقوله فى باب الفروض متعلق بوعدنا وقوله حيث قال الخ أى  
لانه قال الخ فهو تعليل لقوله اذ وعدنا (قوله فأتى نحو ما أقول السمعا) أى اذا أردت  
ذلك فأتى بقطع الهمزة من ألقى جهة الذى أقوله لسمعا بألف الاطلاق فتحو بمعنى  
جهة كما هو أحد معانيه فى اللغة وما موصول اسمى بمعنى الذى والعائد محذوف  
(قوله واسمع سماع تفهم واذعان) أى لا سماع جهل وانكار لان ذلك لا ينفع  
(قوله واجمع) أى أحضر وقوله فى ذهرك أى فى عقلك وقوله حواشى جمع  
حاشية وهى الأطراف ولذلك قال الشارح أى أطراف والمراد بها الكلام بتمامه  
وانما خص الحواشى التى هى الأطراف بالذكر لان أول الكلام يأتى فى غفلة  
وآخره فى سآمة فالشأن أن كلامهم ما لا يحفظ ولم يظهر النظام نصب حواشى  
لضرورة النظام (قوله وهو القول المفرد) لكن هذا ليس مرادنا بل المراد بها  
الكلام كما يشير إليه قوله والمراد أنك تصنى لما نورد من العبارات فهى من باب  
قول ابن مالك \* وكلمة بها كلام قديوم \* (قوله جمعا) منصوب على أنه  
مفعول مطلق وقوله مصدر مؤكد أى لانه يفهم معناه من عامله كفى قولك  
ضربت ضربا (قوله والمراد) أى من كلام المصنف وقوله أنك تصنى الخ هذا هو  
المراد من القاء السمع وقوله وتجمع الخ هذا هو المراد من جمع حواشى الكلمات  
وقوله أول الكلام وآخره أى ووسطه لما علمت من أن المراد بالكلام بتمامه  
وقوله وتتم الخ هذا هو المراد من المصدر المؤكد وهو قوله جمعا وقوله عسى أن تظفر  
ببعض المراد أى عسى أن تفوز ببعض المراد (قوله وانما قدم هذا الكلام الخ) أى  
وانما قدم على المقصود هذا الكلام الذى هو قوله فأتى نحو ما أقول الخ (قوله خطر)

ومذهب الامام زيد بن ثابت

رضى الله عنه هو مذهب

الاثنية الثلاثة مالك

والشافعى وأحمد بن حنبل

رضى الله عنهم ووافقهـم

محمد وأبو يوسف والجمهور

رحمهم الله تعالى وهو

ما ذكره المصنف رحمه الله

حيث قال (ونبتدى الآن

بما أردنا) إرادته (فى الجدة

والاخوة) لامن الام فقط

(اذ وعدنا) فى باب الفروض

حيث قال وحكمه وحكمهم

سيأتى (فأتى نحو ما أقول

السمعا) وسمع سماع تفهم

واذعان (واجمع) فى ذهرك

(حواشى) أى أطراف

(الكلمات) جمع كلمة

وهى القول المفرد (جمعا)

مصدر مؤكد والمراد أنك

تصنى لما نورد من

العبارات فى الجدة والاخوة

وتجمع أول الكلام وآخره

وتقصيه واجماله وتتم

بذلك اهتماما واثباتا عسى

أن تظفر ببعض المراد وانما

قدم هذا الكلام لان باب

الجدة والاخوة خسر صعب

المرام

بفتح الخاء وكسر الطاء وقوله معيب المرام تفسير لما قبله (قوله فلقد كان السلف الصالح الخ) لم يكن هذا قبل تدوين المذاهب الأربع واستقرار الأمر عليها إلا بعد ذلك ولا فتحكم الجدمع الأخوة عند كل مجتهد من الأئمة الأربعة ومقلديهم واضح لا خفاء فيه ولا صعوبة في الإقناع به فالوعود الواردة في الأثناء والقضاءه أتمها في زمن تعارض المجتهدين واختلاف آرائهم فيه اه حنفى (قوله ته وقون الكلام فيه جهدا) أى لانه ورد أجرؤكم على قسم الجدا أجرؤكم على النار رواه اندارقطنى والصحيح أنه من كلام عمر رضى الله عنه كفى اللؤاؤة (قوله فغن على رضى الله عنه من سره أن يقتل جرائم جهنم) أى من أفرجه أن يدخل أصول جهنم ومعظمها فسرده بمعنى أفرجه ولا قبحام الدخول والجرائم الأصول والمعظم جمع جرثومة بمعنى الأصل والمعظم والمقصود من ذلك التنفير من التمسك في الجدمع الأخوة ولا فلا يفرخ أحدا دخول أصول جهنم (قوله وعن ابن مسعود رضى الله عنه سلوا عن أعضاءكم) أى مشكلات أموركم جمع عضلة كعرق جمع غرفة وقوله واتر كونا من الجدمع الأخوة أى لا تسألوا عن مسائل الجدمع وقوله لا حياء الله ولا بياه أى لا ملكه ولا اعتمده بالتحية كفى الصحاح قال ابن قتيبة يقال حيالك الله أى ملكك من التحية وهى الملك ومنه التحيات لله أى الملك لله وبياك الله أى اعتمدك وروى بياك أضحكك انتهى والغرض من ذلك التنفير من صعوبة حكمه لا حقيقة الدعاء اه حنفى (قوله وورد عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه أنه لما طعنه أبو لؤاؤة) وسبب ذلك أنه كان عبدا لله غيره وكان مجوسيا وقيل نصرانيا وكان سيده جعل عليه كل يوم أربعة دراهم وكان يطحن على الرحاء فكلم عمر ليخفف عنه من ذلك فقال له ليس عليك بكثير اتق الله وأحسن إلى مولاك فغضب اللعين وعمد إلى الحداد وعمل له خنجر اقضته في وسطه وله طرفان وسميه ولما دخل عمر في صلاة أصبح لسبع بقيت من ذى الحجة وكبر الاحرام طعنه بذلك الخنجر فقال قتلى الكلب فهرب ويده خنجره فصار لا يمر على أحد يميناً ولا شمالاً الا طعنه حتى طعن ثلاثة عشر رجلا مات منهم سبعة أو تسعة فلما رأى ذلك رجل من المسلمين طرح عليه برنسا فلما علم أنه مأخوذ فخنجر نفسه وكادت الشمس أن تطلع فتقدم عبد الرحمن بن عوف وصلى بالناس ثم مات عمر ودفن بجانب أبى بكر لاربعة بقيت من ذى الحجة سنة ثلاث وعشرين وهو ابن ثلاث وستين سنة وكانت خلافته عشر سنين وستة أشهر وخمس ايام وقيل ثلاثة عشر يوما اه لؤاؤة بزيادة (قوله لا أقول في الجدمع شيئا) أى لا أقول في إرث الجدمع شيئا يوثق به والا فقد روى عنه الاقوال

قائمة كان السلف الصالح  
رضى الله عنهم ته وقون  
الكلام فيه جهدا فغن على  
رضى الله عنه من سره أن  
يقتل جرائم جهنم فليقتل  
بين الجدمع الأخوة وعن ابن  
مسعود رضى الله عنه سلوا  
عن أعضاءكم واتر كونا من  
الجدمع لا حياء الله ولا بياه  
وورد عن عمر بن الخطاب  
رضى الله عنه أنه لما طعنه  
أبو لؤاؤة وحضرته الوفاة  
قال احفظوا عنى ثلاثة  
أشياء لا أقول في الجدمع شيئا  
ولا أقول في السكالة شيئا

المتقدمة ونقل السبب في شرح الجهرية عن القاضى أنى الطيب أن عمر أقول جـ  
 قاسم الاخوة وكذلك يقال في قوله ولا أقول في الكلالة شيئاً نقله الرشيدى عن  
 الطاهى (قوله ولا أولى عليكم احداً) أى بل تولون من شئتم (قوله اذا تقرر  
 ذلك فلنرجع الى كلام المؤلف) أى اذا ثبت ما ذكرناه فارجع الى شرح كلام  
 المؤلف (قوله فقوله) مبتدأ خبره محذوف أى نقول فى شرحه كذا وكذا (قوله  
 واعلم بأن الجد الخ) أى واجزم بأن الجد الخ فضمن اعلم معنى اجزم فعدها بالباء  
 وقوله أى مع الاخوة أى لا وحده (قوله أحوال) جمع حال وهى تذكرة وتوثيق وقوله  
 باعتبار أى بسببها (قوله فباعتبار أهل الفرض معهم) أى مع الجد والاخوة  
 وقوله وجود أو عدم أى من جهة وجودهم وعدمهم وقوله حالان لابتدأ اعتبار  
 هذين الحالتين فيما بعد حتى تنأتى الاحوال الآتية كما سبغ فيه لك (قوله وباعتبار  
 ماله من المقاسمة) أى مقاسمة الاخوة وقوله والثالث أى ثلث جميع المال  
 كما هو المتبادر ويحتمل أن المراد به ما يشمل ثلث الباقي وقوله وغيرهما أى من  
 السدس وثالث الباقي ان لم ندخله فى الثلث وقوله خمسة أحوال أى لانه ان لم يكن  
 معه صاحب فرض فله حالان المقاسمة وثالث المال فان كان معه صاحب فرض فله  
 أحوال ثلاثة المقاسمة وثالث الباقي وسدس جميع المال فالجملة خمسة أحوال  
 اجمالاً (قوله وباعتبار ما تصور فى تلك الاحوال الخمسة عشرة أحوال) أى  
 لانه اذا كان معهم صاحب فرض فاما ان تتعين المقاسمة واما ان تتعين ثلث الباقي  
 واما ان تتعين سدس جميع المال أو تستوى له المقاسمة وثالث الباقي أو المقاسمة  
 وسدس جميع المال أو ثلث الباقي وسدس جميع المال أو الثلثة وان لم يكن  
 معهم صاحب فرض فاما ان تتعين المقاسمة أو تتعين ثلث جميع المال أو يستوى فى  
 ما اذا كان معهم صاحب فرض سبعة أحوال وفيما اذا لم يكن معهم صاحب فرض ثلاثة  
 أحوال والجملة عشرة (قوله وباعتبار أفراد الصنفين معهم واجتماعهم فامعه  
 أربعة أحوال) أى لانه اما أن يكون معه أحد الصنفين أو يجتمعهم معه وعلى كل  
 اما أن يكون معه صاحب فرض أولاً فلا بد من ملاحظة وجود صاحب الفرض  
 وعدمه حتى تحصل الاربعة أحوال والمراد بالصنفين الاخوة الاشقاء والاخوة لاب  
 ولم يعد أحد الصنفين حالين مع أن أحدهما اما اشقاء أو لاب لان الحكم متحد فى كل  
 منهما (قوله أنبيك) بضم الهمزة من أنباء ويجوز فقهما من نبأ فان الجوهرى جعل  
 الفعل منها ثلاثياً ورابعياً وأبدلت هزته ياء بعد تسكينها تخفيفاً وقوله عنهن انما أتى  
 بنون النسوة لضيق النظم والافكان مقتضى الظاهر أن يقول عنها (قوله اما

ولا أولى عليكم احداً اذا  
 تقرر ذلك فلنرجع الى  
 كلام المؤلف رجه الله نقوله  
 (واعلم بأن الجد) أى مع  
 الاخوة (ذو) أى صاحب  
 (أحوال) باعتبار  
 فباعتبار أهل الفرض  
 معهم وجود أو عدم حالان  
 وباعتبار ماله من المقاسمة  
 والثالث وغيرهما خمسة  
 أحوال وباعتبار ما تصور  
 فى تلك الاحوال الخمسة  
 عشرة أحـ والى وباعتبار  
 أفراد الصنفين معهم  
 واجتماعهم فامعه أربعة  
 أحوال (أنبيك) أى أخبرك  
 (عنهن) أى عن تلك  
 الاحوال



تصريحاً) وذلك كالمقاسمة وثلاث جميع المال وغيرهما بما يأتي التصريح به  
 في كلامه وقوله وأما ضمننا من تفاريع الكلام وذلك في مورد مساوات الثلث  
 أو السدس أو ثلث الباقي للمقاسمة فإنها تفهم من تفاريع الكلام ضمننا لم يصح  
 بها المصنف (قوله على التوالي) أي على التتابع وقوله بحسب الحاجة أي  
 بقدر حاجة الظن فلا يرد أنه يتخلل تلك الأحوال كلمات قليلة كتكملة بيت ونحو  
 ذلك (قوله بقاسم الأخوة الخ) هذا شروع في تفصيل الأحوال فذكر أولها وهو  
 المقاسمة سوله كان معه ذو فرض أم لا هكذا قال بعضهم وعليه فكان المناسب  
 في قول المصنف فتارة يأخذ الخ التعبير بالواو لا بالفاء لأنه ليس تفرعاً على ما قبله  
 بل بيان لحالة أخرى مقابلة للمقاسمة وأفاد العلامة الأمير أن هذا البيت يعني  
 قوله بقاسم الأخوة الخ ذكره المصنف مجزئاً ولا يضر حذفه وقوله فتارة الخ بفاء  
 الفصيحة تفصيل للأحوال المجملية اهـ فاشارة لأحوال أجمالاً بقوله بقاسم الأخوة الخ  
 فإنها تؤخذ منه أجمالاً منعوقاً ومما تم فصلها بقوله فتارة الخ منطوقاً ومفهوماً  
 كما سيأتي (قوله فيمن) أي حال كون المقاسمة معدودة منهن فهو متعلق بمحذوف  
 هو حال وفي معنى من كما أشار إليه الشارح بقوله والمراد الخ فليس المراد أنه يقاسم  
 الأخوة في جميع الأحوال كما هو ظاهر كلام المصنف (قوله أي في تلك الأحوال)  
 تفسيراً لضمير رفع إعادة الجار وهو في (قوله والمراد أن المقاسمة الخ) انما عبر الشارح  
 بالمراد لأن ظاهر المتن خلاف المراد فإنه يروى أن المقاسمة تكرر للجد في جميع  
 الأحوال كما تقدم وقوله في عدد تلك الأحوال أي في معدودات هي تلك الأحوال  
 وقوله ومن جملتها نفس يربطها قبله وهذا على النسخة التي فيها والمقاسمة الخ بالواو  
 التي لا تستثنى في وعلم اهـ فالمقاسمة مبتدأ والخبر محذوف أي تكون إذا لم يعد الخ  
 وفي بعض النسخ ومن جملتها المقاسمة الخ وعليه فالجار والمجرور خبر بر تقدم  
 والمقاسمة مبتدأ مؤخر (قوله والمقاسمة المذكورة) أي مقاسمة الأخوة  
 ولا حاجة لذلك لأن قوله إذا لم يعد الخ ظرف لقوله بقاسم الأخوة إلا أن يقال أنه  
 حل معنى (قوله إذا لم يعد الخ) صادق بأن تكون المقاسمة خبراً له من الثلث  
 أو السدس أو ثلث الباقي وبأن تكون مساوية لما ذكره ومفهومة أنه إذا عاد  
 عليه القسم بالآذي لا يقاسم وأصل يعد يعود فلما دخل عليه الجازم حذف  
 الضمة فالتقى ساكنان فحذفت الواو وحركت الدال بالكسر تخلصاً من التقاء  
 الساكنين وقوله بالآذي متعلق ببعده والآذي مصدر أذى كتعب (قوله أي بالضرر)  
 تفسير للآذي وقوله بالنقص أي بسببه وقوله عما سيذكره أي من ثلث أو سدس

أما تصريحاً وأما ضمناً من  
 تفاريع الكلام (على  
 التوالي) أي ولا بحسب  
 الحاجة (بقاسم الأخوة  
 فيمن) أي في تلك الأحوال  
 والمراد أن المقاسمة في تعداد  
 تلك الأحوال ومن جملتها  
 والمقاسمة المذكورة (إذا لم  
 يعد القسم عليه بالآذي)  
 أي بالضرر والحاصل أنه  
 بالنقص عما سيذكره

(قوله سواء كان معهم الخ) كتب بعضهم أن الأولى حذف هذا التعميم وفرض  
الكلام فيما إذا لم يكن معهم صاحب فرض لقوله فيما بعد أن لم يكن ثم ذوسهام أه  
لكن قد عرفت أن هذا البيت ذكر أراجاة للأحوال وما بعده تفصيل له فالتعميم هنا  
في محله فتدبر (قوله وبيان ذلك) أي ومبين ما ذكر من قوله تقاسم الاخوة فبين أن الأولى  
بعد القسم عليه بالأذى فيما ينبغي معنى مبين مبتدأ خبره قوله أنه الخ والضمير في قوله أنه  
للحال والشأن (قوله وأما أن يكون) أي وأما أن يكون معهم صاحب فرض (قوله)  
فإن لم يكن معهم صاحب فرض فله خير الأمرين الخ) أي وإن كان معهم صاحب فرض  
فله خير الأمور الثلاثة المقاسمة وثلاث الباقي وسدس جميع المال (قوله فتارة  
الخ) أي إذا أردت بيان الأحوال فتارة الخ فالغاء فاء الفصيحة وكتب بعضهم أن  
الأولى أن يقول وتارة وقد تقدم توجيهه كل من التقديرين وتارة بمعنى حالة ظرف  
لما أخذوا ثلثا بسكون اللام وقوله كاملا صفة وشا وظاهر كلام المصنف أنه يأخذ  
الثلث في هذه الحالة فرضا وهو ظاهر نص الام أيضا كما قاله ابن الرفعة وصرح به  
ابن المصنف في شرح كفايته لكن ظاهر كلام القرطبي والرافعي أنه يأخذ بالتعصيب  
قاله السبكي وهو عندي أقرب وقال في شرح الترتيب والأولى ما جرى عليه ابن  
المصنف وهو ظاهر عبارات كثيرة من الفرضيين أفاده في الأصول (قوله وذلك) أي  
كونه نازلا عنه بالقسمة وقوله في صور غير مختصرة أي في عدد كالجسمة والثلثة  
فيماء بعد وضابطها أن تزيد الاخوة على مثليه كجد وأخوين وأخت وكحد وثلاثة  
اخوة وهكذا إلى ما فوق (قوله منها جد وأخوان وأخت) أي ومنها جد وثلاث اخوة  
إلى ما زاد كما علمت (قوله فإن لم يكن نازلا عنه) أي عن الثالث وهذا مفهوم قول  
المصنف أن كان بالقسمة عنه نازلا وقوله بأن كانت المقاسمة الخ تصويرا لعدم  
كونه نازلا عنه (قوله وذلك) أي ككون المقاسمة أحظ وقوله في خمس  
صور أي مختصر في خمس صور وقوله وضابطها أن تكون الاخوة أقل من مثليه أي  
بأن يكونوا مثلا ونصفا فما زاد ذلك كما في الأصول (قوله وهي) أي الخمس صور  
وقوله جد وأخ فالمقاسمة أحظ له في هذه الصورة أذهب ما يخصه فيها نصف المال  
وهو أكثر من الثلث كما لا يخفى وقوله جد وأخت فالمقاسمة أحظ له في هذه الصورة  
أذهب ما يخصه فيها الثلثان وهما أكثر من الثلث قطعا وقوله جد وأختان فالمقاسمة  
أحظ له في هذه الصورة أذهب ما يخصه فيها النصف كالصورة الأولى وقوله جد وثلاث  
أخوات فالمقاسمة أحظ له في هذه الصورة أذهب ما يخصه الخمسان وهما أكثر  
من الثلث لأن العدد الجامع للأكبر من خمسة عشر فثلاثة خمسة وخمسة ستة وهي

سواء كان معهم صاحب  
فرض أم لا وبيان ذلك أنه  
أما أن لا يكون مع الجد  
والاخوة صاحب فرض  
وأما أن يكون مع الجد  
والاخوة صاحب فرض  
فإن لم يكن معهم صاحب  
فرض فله خير الأمرين من  
المقاسمة ومن ثلث جميع  
المال (فتارة يأخذ ثلثا  
كاملا) (أن كان بالقسمة عنه)  
أي عن الثلث (نازلا)  
وذلك في صور غير مختصرة  
منها جد وأخوان وأخت  
فإن لم يكن نازلا عنه بأن  
كانت المقاسمة أحظ وذلك  
في خمس صور ضابطها أن  
تكون الاخوة أقل من مثليه  
وهي جد وأخ جد وأخت  
جد وأختان جد وثلاث  
أخوات جد وأخ وأخت

أكثر من الخمسة بواحد وهو ثلث الخمس من العدد المذكور وهكذا في الصورة  
 الباقية أعني قوله جد وأخ وأخت أمه مخصص من الأثرثة (قوله أو كانت  
 المقاسمة والثلث الخ) عطف على قوله بأر كانت المقاسمة أحظ فهو  
 من جملة تصوير عدم كونه نازلا عن الثلث بالمقاسمة وقوله سيمان كان مقتضى  
 الظاهر سمين لكن قد يقال جرى على لغة من يلزم المنثى الألف في الأحوال  
 الثلاثة (قوله وذلك) أي كون المقاسمة والثلث سمين وقوله في ثلاث صور  
 أي مختصر في ثلاث صور وضابها أن تكون الأخوة مثليه كما قاله العلامة الأمير  
 (قوله وهي) أي الثلاث صور وقوله جد وأخوان فيسـمـى له المقاسمة والثلث  
 فإنه إن قاسم أخذ ثلثا وإن لم يقاسم فكذلك وهكذا يقال فيما بعد (قوله فإنه  
 يقاسم الأخوة) جواب الشرط في قوله فإن لم يكن نازلا عنه وقوله إذا ذاك أي وقت  
 كون المقاسمة أحظ أو كون المقاسمة والثلث سمين فاذ بعني وقت ظرف لقوله  
 يقاسم واسم الإشارة راجع لكون المقاسمة أحظ أو كون المقاسمة والثلث سمين  
 وهو مبني أخبر بمحذوف والقد راذك ثابت أو طاسل أو محذوف ذلك (قوله كما علم  
 من كلامه السابق) أي من قوله يقاسم الأخوة فيمن إذا لم يعد القسم عليه بالأذى  
 (قوله فظاهر كلامه الخ) أي حيث قال يقاسم الأخوة الخ فإنه صادق بما إذا كانا  
 سمين وقوله اختيار التعبير بالمقاسمة أي كأن يقول يقاسم الجد فأخذ الثلث تعصيا  
 لا فرضا وقوله حيث استوى الأمران أي في صور استواء المقاسمة والثلث (قوله  
 وهو أحد ثلاثة أقوال) فويل يعبر بالمقاسمة وعليه فإنه بالتعصيب وقيل يعبر  
 بالثلث وعليه فإنه بالفرض وقيل بالتخير فيتمخيرا مفتي بين أن يعبر بالمقاسمة أو بالثلث  
 ولذلك قال شيخ الإسلام في شرح الفصول وحكي بعض العلماء في أثره ثلاثة  
 أقوال يرث بالفرض يرث بالتعصيب يتخير المفتي وقال السبـط رحمه الله الأولى  
 التعبير بالثلث دون المقاسمة لقول بعض أصحابنا إن الأخذ بالفرض إن أمكن كان  
 أولى لقوة الفرض وتقديم ذوى الفروض على العصبة وقال المتولي إذا استوى للجد  
 المقاسمة والثلث يعطى الثلث دون المقاسمة واستظهر بعضهم القول بالتخير وتظهر  
 فائدة هذه الأقوال كما قاله ابن الهائم في الوصية كما لو وصى بثلث الباقي مثلا  
 بعد الفرض ومات عن جد وأخوين وأجاز الأخوان فعلى الأول تصح الوصية وعلى  
 الثاني تبطل لعدم ما تتعاق به بعديتها وأما على الثالث فالظاهر الصحة على تقدير  
 اختيار المفتي التعبير بالثلث وفي الحساب كما لو كان هناك جد وأربع أخوات  
 فعلى الأول أصلها من ثلاثة وتصح من ستة وعلى الثاني أصلها ستة من أول الأمر

أو كانت المقاسمة والثلث  
 سيمان وذلك في ثلاث صور  
 وهي جد وأخوان جد وأخ  
 وأختان جد وأربع أخوات  
 فإنه يقاسم الأخوة  
 إذا ذاك كما علم من كلامه  
 السابق فظاهر كلامه  
 اختيار التعبير بالمقاسمة  
 حيث استوى الأمران وهو  
 أحد أقوال ثلاثة ذكرتها  
 في شرح الترتيب

وعلى الثالث تختلف باختلاف لتعريفها قيل من انه لا يظهر للخلاف فائدة ليس  
 بشيء أفاده في التؤول مع بعض زيادة (قوله وهذا كله) أى ما ذكر من المقاسمة  
 أو الثالث وقوله ثم يفتح المثلية ظرف مكان ولذلك فسرهما الشارح بقوله أى هناك  
 (قوله ذوو سهام) بصيغة الجمع كما يقتضيه قول الشارح أى أصحاب وفى بعض  
 النسخ ذوو سهام بصيغة الأفراد فى المضاف ولا يستقيم الوزن عليه الا لو كان بدل  
 ثم هناك كما يدرك ذلك من لدا فى السام بفن العروض أفاده الاستاذ الجفنى (قوله  
 أى أصحاب فروض) تفسير للمضاف والمضاف اليه فالعروض تفسير للسهام وأصحاب  
 تفسير لذو وعلى نسخة الجمع ويمكن توجيهه على نسخة الأفراد بأنه عبر فى التفسير  
 بالجمع إشارة الى أن ذوو وان كان مفرد لفظ المقصود منه الجمع كافى الزيات (قوله  
 من الزويتين الخ) بيان لأصحاب الفروض وانما اقتصر على ما ذكره لأن المتصور  
 ارثه مع الجد والاخوة من أصحاب الفروض هم السبعة المذكورون كفى التؤول  
 (قوله فاقنع بإيضاحى) أى فارض بتوضيحي وقوله لك متعلق بإيضاحى وقوله الاحكام  
 مقول لإيضاحى وقوله عن استفهامى بباء الاطلاق وباء التكلم ويكون من اضافة  
 المصدر لقوله (قوله أى طلب الفهم) أشار بذلك الى أن السين واء فى استفهامى  
 لأطلب وقوله منى ربما يشير الى أن باء استفهامى باء المنكلم كما هو أحد الاحتمالين  
 وقوله بطلب زيادة الايضاح أى بسبب ذلك فالباء التسمية (قوله فاني الخ) تعليل  
 لقوله فاقنع بإيضاحى وقوله قد أوضحت أى الاحكام (قوله وسياق معنى القناعة  
 وشىء مما ورد فيها) عبارته فيه آخرباب الحساب بعد قوله فاقنع من القناعة  
 وهى الرضى بالسير من العطاء من قوله ثم قنع بان كسر قنوعا وقناعة اذ ارضى  
 والا حاديت فى فضل القناعة كثيرة شهيرة منها ما روى البيهقي فى الزهد عن جابر  
 رضى الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال القناعة كنز لا يفنى  
 وفى النهاية لابن اثير رحمه الله حديث عزم من قنع وذل من طمع انتهى (قوله  
 ما ذكره من المقاسمة والثالث حالان الخ) كتب عليه بعضهم ما نصه فيه ان المقاسمة  
 المذكورة فى المتن جعلها الشارح شاهدا للمقاسمة فيما اذا كان هناك صاحب  
 فرض والمقاسمة فيما اذا لم يكن هناك صاحب فرض حيث قال بعد هذا سواء كان  
 معه صاحب فرض أم لا فيه كون ما ذكره ثلاثة أحوال لا حالان كما قال وبقى  
 من الخمسة أحوال لا ثلاثة كما قال نعم يظهر ما قاله لو حمل المقاسمة فى المتن  
 على المقاسمة اذا لم يكن هناك صاحب فرض انتهى وأنت خير بأن ذلك مبنى  
 على أن قول المصنف يقاسم الاخوة الخ بيان لبعض الاحوال وقد تدم

وهذا كله (ان لم يكن هناك)  
 أى هناك مع الجد والاخوة  
 (ذوو سهام) أى أصحاب  
 فروض من الزوجين والام  
 والجدتين والبنات  
 الابن (فاقنع بإيضاحى) لأن  
 الاحكام (عن استفهامى)  
 أى طلب الفهم منى بطلب  
 زيادة الايضاح فاني قد  
 أوضحتها الايضاح المحتاج  
 اليه وسياق معنى القناعة  
 وشىء مما ورد فيها (تدبيه)  
 ما ذكره من المقاسمة  
 والثالث حالان

عن الملامة الاميران هذا البيت ذكره المصنف بياناً للاحوال على وجه الاجمال  
وعليه فيكون أول الاحوال قوله فتارة يأخذ ثلثاً كاملاً وثاني الاحوال المقاسمة  
المأخوذة من كلامه بالمفهوم كما يفصح بذلك قول الشارح فان لم يكن ناراً لا عنه الى  
أن قال فانه يقاسم الاخوة وحيداً فاذا ذكره المصنف منطوقاً ومفهوماً من المقاسمة  
والثالث خالان من الاحوال الخمسة ويبقى منها ثلاثة أحوال فتدبر (قوله من  
الاحوال الخمسة) أي التي هي المقاسمة أو ثلث المال ان لم يكن هناك صاحب فرض  
أو المقاسمة أو ثلث الباقي أو سدس جميع المال ان كان هناك صاحب فرض وقوله  
انني أشرت اليها أول الباب أي في قوله وباعتبار مال من المقاسمة والثلث وغيرها  
خمس أحوال بهد قول المصنف واعلم بأن الجذ ذوا أحوال (قوله يبقى ثلاثة أحوال)  
كتب عليه بعضهم قد علمت ما فيه وأنت قد علمت ما فيه فكلام الشارح مستقيم  
(قوله ويرجع الخالان) أي المذكوران وهما المقاسمة والثلث وقوله الى ثلاثة  
أحوال من عشرة أي التي هي تعيين المقاسمة وتعيين الثلث واستواء الامرين ان لم  
يكن هناك صاحب فرض وتعيين المقاسمة وتعيين ثلث الباقي وتعيين سدس جميع  
المال واستواء المقاسمة وثلث الباقي أو المقاسمة وسدس جميع المال أو ثلث  
الباقي وسدس جميع المال أو الثلاثة ان كان هناك صاحب فرض كما تقدم  
بيانها (قوله وهي) أي الثلاثة أحوال وقوله يبقى سبعة أي من العشرة وقد علمتها  
(قوله اذا تقر بذلك فقد ذكر الخ) أي فأقول قد ذكر الخ لاجل أن يترتب الجواب  
على الشرط وقوله في ثلاثة أحوال أي اجمالا وهي ترجع لسبعة تفصيلاً كما علم  
مما مر وقوله بقوله تعلق بذكر (قوله وتارة يأخذ ثلث الباقي) لانه لو لم يكن ذو فرض  
أخذ ثلث المال فاذا كان هناك ذو فرض أخذ ثلث الباقي كما في التلوة (قوله بعد  
ذوي الفروض الخ) أي بعد أخذهم فروضهم وارتزاقهم وقوله جميع فرض أي هي  
جميع فرض فهو خبر مبتدأ محذوف وقوله وتقدم تعريفه أي بأنه نصيب مقدر شرعاً  
للوارث (قوله وتقدم من يرثهم) أي مع الجد والاخوة وقوله آنفاً أي قريباً عند  
قول الناظم ان لم يكن ثم ذوسهم قاله البولاق (قوله والارزاق) هو عام أريد به  
خاص لان المراد به رزق مخصوص وهو الارث بالفرض كما ذكره الشارح فعمط  
الارزاق حيث تقدم على الفروض من عطف المرادف أو التفسير ويحتمل ان يراد بها  
ما يشمل الوصية والدين الذي على الميت فانه ما تقدمان على الارث (قوله جمع  
رزق) أي هي جمع رزق فهو خبر مبتدأ محذوف وقوله وهو ما ينتفع به هذا ما قاله  
أهل السنة وقالت المعتزلة هو ما ملك امكن لم يتبع هذا القول لانه يقتضي

من الاحوال الخمسة التي  
أشرت اليها أول الباب  
يبقى ثلاثة أحوال  
سند ذكرها فيما اذا كان  
معهم صاحب فرض ويرجع  
الخالان كما تقدم الى ثلاثة  
أحوال من عشرة وهي تعيين  
المقاسمة وتعيين الثلث  
واستواء الامرين يبقى سبعة  
سواء أي ان شاء الله تعالى  
فيما اذا كان معهم صاحب  
فرض والله أعلم اذا تقر  
بذلك فقد ذكر حكم  
ما اذا كان معهم صاحب  
فرض في ثلاثة أحوال وهي  
المقاسمة وثلث الباقي  
وسدس جميع المال وهي  
تلك احوال الخمسة  
بقوله (وتارة يأخذ ثلث  
الباقي بعد ذوي) أي أصحاب  
(الفروض) جمع فرض  
وتقدم تعريفه في باب  
الفروض وتقدم من يرث  
هم بالفروض آنفاً  
(والارزاق) جمع رزق  
وهو ما ينتفع به

ان الدواب لا ترزق لانها لا تملك ويرده قوله تعالى وما من دابة في الارض الا على الله  
رزقها وما أحسن قول صاحب الجوهرة

والرزق عند القوم ما به انتفع \* وقيل لا بل ما ملك وما اتبع  
(قوله ولو محرما) أى سواء كان حلالا أو مكروها أو محرما قال صاحب الجوهرة  
فيرزق الله الحلال فاعلم \* ويرزق المكروه والمحرما

قوله ويدل لذلك قوله تعالى قل أرأيتم ما أنزل الله لكم من رزق فجاءتم منه  
حرام وحلالا وقالت المعتزلة لا يكون الاحلال والاستناد الى الله تعالى في الجملة  
والمستند اليه تعالى لا انتفاع عبيده يقع أن يكون حراما يعاقبون عليه ورد بأنه  
لا يقع بالنسبة اليه تعالى يفعل ما يشاء ويحكم ما يريد وعقابهم على الحرام  
ليسوء مباشرتهم أسبابه وقالوا أيضا أمر الله تعالى بالانفاق من الرزق فقال أنفقوا  
مما رزقناكم ومذح على الانفاق منه فقال ومما رزقناهم ينفقون وهوته الى  
لا يأمر بالانفاق من الحرام ولا يمدح عليه ورد بأن قرينة الامر والمدح خصته  
بالحلال ويلزمهم ان المتغذى طول عمره بالحرام ولم يرزقه الله أمثلا وهو باطل ذكره  
الشمس البرلى في شرح الزبد انتهى من خلاصة من الأولوة (قوله عند أهل السنة)  
راجع لكل من قوله ما ينتفع به وقوله ولو محرما ومقابلته بالنظر للقول لما قلته  
المعتزلة من انه ما ملك وبالنظر للثاني ما قلوه ايضا من انه لا يكون الاحلال كما علمت  
آنفا (قوله والمراد) أى في عبارة المصنف وقوله رزق مخصوص أى فهو عام أريد به  
خاص (قوله وهل الارث بالفرض ايضا) الاولى حذفتها اذ لا معنى لها الا أن يراد بها  
ان الرزق فسر بهذا المعنى الخاص كما فسر بالمعنى العام (قوله فهذا) أى أخذه  
ثالث الباقي بعد الفروض وقوله والحال الاول أى من الاحوال الثلاثة (قوله  
والثاني) أى والحال الثاني وقوله هو المقاسمة أى فيما اذا كان هناك ذو فرض وقوله  
وهو معلوم مما ذكره أى من مفهومه كما بينه الشارح بقوله فان لم تقصه المقاسمة الخ  
وقوله بقوله متعلق بالقبل قبله (قوله هذا) أى أخذه ثالث الباقي وقوله اذا ما كانت  
المقاسمة الخ بزيادة ما أى اذا كانت المقاسمة الخ بأن كان ثلث الباقي خيرا له من  
المقاسمة ولا بد أيضا ان يكون خيرا من سدس جميع المال والا كان له السدس  
كما يعلم مما بيند (قوله تقصه) بفتح التاء لا بضمها لان ما فيه تقص لا أنقص قال  
تعالى ثم لم يتهمواكم شيئا انتهى زيات (قوله عن ذلك) متعلق بتقصه واسم  
الاشارة راجع لثالث الباقي كما أشار اليه الشارح بقوله أى عن ثالث الباقي  
(قوله بالمزاجه) أى بهيم افا الماء سجيبة كما قاله الزيات وقوله في القسمة متعلق

ولو محرما عند أهل السنة  
والمراد رزق مخصوص وهو  
الارث بالفرض أيضا فهذا  
هو الحال الاول والثاني هو  
المقاسمة وهو معلوم مما  
ذكره بقوله (هـ) اذا  
اذا ما كانت المقاسمة تقصه  
عن ذلك) أى عن ثالث  
الباقي (بالمزاجه) في القسمة  
ليكنه الاخوة



بالمزاجية وقوله **لـ** ثمرة الاخوة على لقوله تنقصه عن ذلك بالمزاجية (قوله فان لم  
تنقصه المقاسمة الخ) بيان لمفهوم قول المصنف بهذا اذا ما كانت المقاسمة الخ  
ودخل تحت هذا المفهوم أربع صور لان المقاسمة اما ان تكون أحظ من ثلث  
الباقى ومن سدس الجميع أو تكون مساوية لثلث الباقي أو سدس الجميع  
أول ما أشار به قوله لـ كونها أحظ الخ لصورة من هذه الأربع وبقوله أو مساوية  
الخ لثلاثة منها ودخل تحت قوله وتارة يأخذ سدس المال صورتان وهما ما اذا كانت  
المقاسمة تنقصه عن السدس وكذلك ثلث الباقي أو كان ثلث الباقي يساويه وقد  
تقدمت صورة في قوله وتارة يأخذ ثلث الباقي الخ وهى ما اذا كان ثلث الباقي  
خبر له من المقاسمة ومن سدس جميع المال فقد تمت الصور السبع فتدبر (قوله  
لـ كونها أحظ من ثلث الباقي) فيه اظهر في مقام الأضمار ولعل النكتة  
مناسبة العطف فتأمل (قوله فهى له) أى فالمقاسمة له والجملة جواب الشرط في قوله  
فان لم تنقصه المقاسمة الخ (قوله أو مساوية) عطف على قوله أحظ وقوله لهما أى  
لثلث الباقي وسدس الجميع وقوله أولا أحدهما أى لثلث الباقي أو لسدس الجميع  
وقوله فهى له أيضا أى فالمقاسمة له في صور المساواة كما هى له في صورة كونها أحظ  
(قوله على مائة قضيه عبارته) أى بناء على مائة قضيه عبارته ومن اختيار التعبير  
بالمقاسمة عند المساواة وقوله سابقا راجع لقوله أو مساوية لهما ولقوله أولا أحدهما  
لكن بالنظر لمساواة المقاسمة لثلث الباقي واقتضاء عبارته سابقة لذلك بالمفهوم  
فان مفهوم قوله سابقا هذا اذا كانت المقاسمة تنقصه عن ذلك الخ أن له المقاسمة  
في صورتي المساواة المذكورتين وقوله لاحقا راجع لقوله أولا أحدهما بالنظر  
لمساواة المقاسمة للسدس واقتضاء عبارته لاحقا لذلك باعتبار مفهوم القيد  
الملاحظ وهو ان كانت المقاسمة تنقصه عن السدس وحذفه المصنف اكفاء  
بذكره فيما قبله والتقدير تارة يأخذ سدس المال ان كانت المقاسمة تنقصه عنه  
فان مفهوم ذلك ان المقاسمة له اذا لم تنقصه عنه وهو صادق بمساواتها لقوله من  
معنى قوله الخ راجع لقوله لاحقا لـ لكن باعتبار مفهوم القيد الملاحظ ولما في ذلك  
من إكفاء قال بعضهم في أخذ ذلك من قوله وتارة يأخذ سدس المال تأمل انتهى  
وقوله ذا كرا الحال الثالث أى حال كونه ذا كرا الحال الثالث (قوله وتارة يأخذ  
سدس المال) أى اذا كانت المقاسمة تنقصه عنه وكان ثلث الباقي تنقصه عنه  
أيضا أو يساويه وهل يأخذ السدس فرضا أو تعصيا صرح البلقيني بالأول وقال  
ابن الهائم في مخرج كفايته الظاهر انه بالعصوية اه قال في شرح الترتيب والاوجه

فان لم تنقصه المقاسمة  
لـ كونها أحظ من ثلث الباقي  
ومن سدس الجميع فهى له  
أو مساوية لـ أو لا أحدهما  
فهى له أيضا على مائة قضيه  
عبارته سابقة ولا حاجة من  
معنى قوله ذا كرا الحال  
الثالث (وتارة يأخذ  
سدس المال)

الاول اهـ من الاولوة (قوله وليس عنه نازلا الخ) أى لان الاولاد لا يقصونه  
 عنه فلا خوة أولى قاله في الاولوة (قوله اسما لا حقيقة) أى من جهة الاسم وهو  
 لفظ السدس لان جهة الحقيقة فلا يرده قديماً أخذ سدساً عما نلأ كاه أو بعضه كما  
 سيذكره الشارح فالواجب المحافظة له على اسم السدس لا حقيقة كما قاله المولا في  
 (قوله بحال) أى في حال فالباء بمعنى في (قوله فان كانت المقاسمة أو ثلث الباقي  
 الخ) غرضه بهذه الجملة والتي بعدها أنى قوله فان ساواه ثلث الباقي فكذلك  
 بيان الصورتين المندرجتين تحت قوله وتارة يأخذ سدس المال ولو قال بدل ذلك  
 تقييد الالهات أن كانت المقاسمة تنقصه عنه وكان ثلث الباقي ينقص عنه أيضا  
 أو يساويه لكان أحسن (قوله ينقص الجد فيهما) الاولى فيه لان العطف بأو (قوله  
 فكذلك) أى فالسدس له (قوله فعلم مما قررته الخ) فترجع على ما تقدم في شرح  
 كلام المصنف وقوله سبعة أحوال ثلاثة منها تعلم من منطوق كلام المصنف وأربعة  
 منها لم من مفهومه وقد بينها الشارح في قوله فان لم تنقصه المقاسمة الخ (قوله  
 وهي) أى السبعة أحوال (قوله في نحوأم وجد وخسة اخوة) أى مما كان فيه  
 الفرض دون النصف وكانت الاخوة أكثر من مثليه ووجه تعيين ثلث الباقي في ذلك  
 ان الباقي بعد سدس الام خمسة على الجد والخسة اخوة وثلثها واحد وثلثان ولا  
 شك ان ذلك أكثر من المقاسمة والسدس لكن الباقي ليس له ثلث صحيح فتضرب  
 الثلاثة في أصل المسألة وهو ستة تبلغ ثمانية عشر فاللام واحد في ثلاثة ثلاثة وللجد  
 ثلث الباقي خمسة يبقى عشرة على خمسة اخوة لكل واحد اثنان (قوله في نحوزوج  
 وجد وأخ) أى مما كان فيه الفرض قدر النصف وكانت الاخوة أقل من مثليه  
 ووجه تعيين المقاسمة في ذلك ان الباقي بعد نصف الزوج النصف الآخر على الجد  
 والاخ ولا شك ان نصفه وهو الربع أكثر من ثلث الباقي ومن السدس لكن الباقي  
 لا ينقسم على الجد والاخ فتضرب اثنان في أصل المسألة وهو اثنان تبلغ أربعة فالزوج  
 واحد في اثنين باثنين يبقى اثنان للجد واحد والاخ واحد (قوله في نحوزوج وأم وجد  
 وأخوين) أى مما كان الفرض فيه قدر الثلثين وكانت الاخوة أكثر من مثله بواحد  
 ولو أنشئ ووجه تعيين السدس في ذلك ان الباقي بعد نصف الزوج وسدس الام اثنان  
 على الجد والاخوين ولا شك ان السدس أكثر من ثلث الباقي ومن المقاسمة لكن  
 يبقى واحد على الاخوين لا ينقسم عليهم ما يضرب اثنان في أصل المسألة وهو ستة  
 تبلغ اثني عشرة فالزوج ثلاثة في اثنين ستة وللأم واحد في اثنين وللجد واحد  
 في اثنين باثنين يبقى اثنان للاخوين لكل واحد منهم واحد (قوله في نحوأم وجد

(وليس عنه نازلا) سما  
 لا حقيقة (بحال) من  
 الاحوال فان كانت المقاسمة  
 أو ثلث الباقي ينقص فيهما  
 عن السدس فالسدس له  
 فان ساواه ثلث الباقي فكذلك  
 فعلم مما قررته في كلامه  
 سبعة أحوال وهي اما أن  
 تبين له ثلث الباقي في نحوأم  
 وجد وخسة اخوة واما أن  
 تبين له المقاسمة في نحو  
 زوج وجد وأخ واما أن  
 تبين له السدس في نحو  
 زوج وأم وجد وأخوين واما  
 أن يسوي له المقاسمة  
 وثلث الباقي في نحوأم وجد  
 وأخوين

وأخوين) أي مما كان فيه الفرض دون النصف وكانت الاخوة مثليه ووجه استواء المقاسمة وثلاث الباقي ان الباقي بعد سدس الام خمسة على الجدة والاخوين ثلث الباقي واحد وثلثان وهو مساو للمقاسمة لكن لا ثلث الباقي صحيح فتضرب ثلاثة في أصل المسألة وهو ستة تبلغ ثمانية عشر للام واحد في ثلاثة بثلاثة يبقى خمسة عشر للجدة خمسة بالمقاسمة أو لو كونها ثلث الباقي ولكل أخ خمسة (قوله في نحو زوج وجدة وجد وأخ) أي مما كان الفرض فيه قدر الثلثين وكانت الاخوة مثله ووجه استواء المقاسمة والسدس أن الباقي بعد نصف الزوج وسدس الجدة اثنان على الجد والآخر للجد واحد بالمقاسمة أو لو كونه السدس والآخر واحد (قوله في نحو زوج وجد وثلاثة أخوة) أي مما كان الفرض فيه قدر النصف وكانت الاخوة أكثر من مثليه ووجه استواء السدس وثلاث الباقي ان الباقي بعد نصف الزوج النصف الآخر على الجد والثلاثة أخوة فالسدس قدر ثلث الباقي لكن ليس للباقي ثلث صحيح فتضرب الثلاثة في أصل المسألة وهو اثنان تبلغ ستة للزوج واحد في ثلاثة بثلاثة وللجدة واحد وهو ثلث الباقي وهو مساو للسدس ويبقى اثنان لا ينقسمان على ثلاثة أخوة فتصح من ثمانية عشر بضرب ثلاثة في ستة للزوج ثلاثة في ثلاثة بتسعة وللجدة واحد في ثلاثة بثلاثة يبقى ستة على الثلاثة أخوة لكل أخ اثنان (قوله في نحو زوج وجد وأخوين) أي مما كان الفرض فيه قدر النصف وكانت الاخوة مثليه ووجه استواء الامور الثلاثة ان الباقي بعد نصف الزوج المصنف الآخر على الجدة والاخوين ثلث الباقي والمقاسمة والسدس متساوية لكن لا ثلث الباقي صحيح فتضرب ثلاثة في أصل المسألة وهو اثنان بستة للزوج واحد في ثلاثة بثلاثة وللجدة واحد على كل حال ولكل من الاخوين واحد (قوله تمت بها العشرة) أي بواسطة انضمامها الى الثلاثة أحوال فيما اذا لم يكن هناك صاحب فرض (قوله وحيث استوى الامران) أي كالمقاسمة وثلاث الباقي أو المقاسمة والثلث وقوله أو الامور الثلاثة أي المقاسمة وثلاث الباقي والسدس (قوله الاقوال الثلاثة) فقل يختار التعبير بالمقاسمة وقيل يختار التعبير بثلاث الباقي وقيل بخير المقتضى وعلى هذا القياس وهذا ظاهر في استواء الامرين وأما استواء الامور الثلاثة فقد يقال يأتي في التعبير أقوال أربعة التعبير بثلاث الباقي التعبير بالسدس التعبير بالمقاسمة التخيير والاولى التعبير بالسدس لانه الفرض المنصوص عليه كما قاله الاستاذ الحنفى <sup>في</sup> تنبيه <sup>في</sup> استفيد مما تقدم انه تعين للجدة الاحتفاظ وان رضى بغيره وصرح به في شرح الترتيب وفارق ما لو غصب منليا وصار متقوما حيث خير المال بين المثل وقيمة ما صار اليه حتى لو أراد المالك أخذ غير

وأما أن يستوى له المقاسمة والسدس في نحو زوج وجدة وجد وأخ وأما أن يستوى له السدس وثلاث الباقي في نحو زوج وجد وثلاثة أخوة وأما أن يستوى له الامور الثلاثة في نحو زوج وجد وأخوين فهذه الاحوال السبعة مع ذوى القروض تمت بها الاحوال العشرة وحيث استوى الامران أو الامور الثلاثة في التعبير الاقوال الثلاثة التي سبقت الإشارة اليها

الاحظ كان له ذلك بأن الارث قهرى فلا نزول للمالك عن الزائد بمجرد الاختيار  
 بخلاف الغصب هكذا قال شيخ الاسلام ثم قال وفي الحقيقة هذه ليست نظرية  
 ذلك لان الثابت هنا الخيرية وتم التخيير انتهى ذكره المولاي بنوع تصرف  
 (قوله وهذا كله) أى ما ذكر من الاحوال السبعة فيما اذا كان معه صاحب فرض  
 وقوله حيث بقي الخ أى كائن في حالة تلك الحال الذى أن يبقى الخ والحاصل أن للجد  
 باعتبار ما يفضل عن الفرض وجودا وعندما أربعة أحوال الحال الاول أن يفضل  
 عن الفرض أكثر من السدس فللجد خير الامور الثلاثة من المقاسمة وذلك الباقى  
 وسدس المال الحال الثانى أن يبقى قدر السدس فهو للجد فرضا على الوجه الحال  
 الثالث أن يبقى دون السدس فيعال للجد تمام السدس الحال الرابع أن لا يبقى  
 شىء لا يستغرق الفروض جميع المال فيعال بالسدس للجد وفي هذه الثلاثة  
 أحوال تسقط الاخوة الاخت فى الاكدرية أهولاقى بتقديم وتأخير لمناسبة  
 ترتيب الشارح (قوله فان بقي الخ) أى بعد الفرض كبتين وأم وجد واخوة هذه  
 المسألة من ستة فللبنتين الثلثان أربعة وللأم السدس واحد يبقى قدر السدس  
 وهو واحد للجد وسقطت الاخوة (قوله أو دون السدس) أى أو بقى قدر دون  
 السدس (قوله كزوج وبنتين وجد واخوة) أصل هذه المسألة من اثني عشر  
 فالزوج الربع ثلاثة وللبنتين الثلثان ثمانية يبقى واحد وهو دون السدس لانه  
 اثنان فيعال للجد بواحد تمام السدس وسقطت الاخوة فأصل المسألة من اثني  
 عشر وعالت لثلاثة عشر (قوله أو لم يبق شىء) أى لم يبق بعد الفرض شىء أصلا  
 (قوله كبتين وزوج وأم وجد واخوة) هذه المسألة من اثني عشر فللبنتين الثلثان  
 ثمانية وللزوج الربع ثلاثة وللأم السدس اثنان فيعال لها بواحد تمام سدسها  
 ويزاد فى العول للجد بسدس وسقطت الاخوة فأصل المسألة من اثني عشر وعالت  
 خمسة عشر (قوله فللجد السدس) أى فرضا على الوجه فى الثلاث مسائل  
 وقوله ويعال أى يستأنف ويبدأ العول وهذا راجع للثانية وهى ما اذا بقى دون  
 السدس فيعال فيها تمام السدس للجد وقوله أو يزداد فى العول أى لحصول أصل  
 العول قبل ذلك فيزداد فى العول للجد وهذا راجع للثلاثة وهى ما اذا لم يبق شىء  
 بل عالت المسألة بواحد ثم يزداد فى العول بالسدس للجد كما تقدم توضيحه وقوله  
 ان احتج الى ذلك أى المذكور من أصل العول أو زيادته فان لم يحتج اليه فلا عول  
 أصلا كما فى الاولى (قوله وتسقط الاخوة) أى فى الثلاثة أحوال المذكورة  
 وقوله الاخت فى الاكدرية أى فانها يفرض لها النصف ويفرض له السدس

(قاعدة) هذا كله حيث بقى  
 بعد الفروض أكثر من  
 السدس فان بقى قدر السدس  
 كبتين وأم وجد واخوة  
 أو دون السدس كزوج  
 وبنتين وجد واخوة أو لم يبق  
 شىء كبتين وزوج وأم  
 وجد واخوة فللجد السدس  
 ويعال أو يزداد فى العول ان  
 احتج الى ذلك وتسقط  
 الاخوة الا الاخت  
 فى الاكدرية وسبأنى

ثم يعودان الى المقاسمة كما سيأتي (قوله وحيث أخذ سدسا أثلا كله) أي  
 كما في المسألة الثالثة فإنه يزداد فيها بالعدل بالسدس للجد وقوله أو بعضه أي أو عا أثلا  
 بعضه كما في المسألة الثانية فإنه يعمل فيها بنصف السدس للجد كما مر ولا يخفى  
 أن قوله كله فاعل بما أثلا وقوله أو بعضه عطف عليه وقوله فالسدس اذ ذاك أي  
 وقت كونه عا أثلا كله أو بعضه وانتم الاشارة منه أخبره محذوف أي اذ ذاك  
 ثابت أو حاصل أو محو ذلك كما مر وقوله يكون اسما لا حقيقة أي مجرود اسم لا سدسا  
 حقيقة لتقصه عنه بالعدل (قوله كما أشرت الى ذلك آنفا) أي قريبا عنه قوله  
 وليس عنه نازلا بحال (قوله مع الاناث) أي جنسهن الصادق بواحدة وقوله  
 من الاخوات مذكرا في نسخة وهي ظاهرة في نسخة من الاخوات وعليها فالمراد  
 بالاخوة ما يشمل الاخوات على سبيل التغليب ومن للتبعيض المشوب ببيان  
 والمعنى مع الاناث المالاتي من بعض الاخوة بطريق التغليب اه زيات وبعضه  
 من الحافني (قوله عند القسم) المراد به القسم من الجانبين فهو بمعنى المقاسمة كما أشار  
 اليه الشارح بقوله أي المقاسمة الخ (قوله مثل أخ) أي لان كلامه ما يدل بالاب وقوله  
 في سهمه أي نصيبه وقوله من كونه أي السهم (قوله والحكم) أي المعهود كما أشار  
 اليه الشارح بقوله من كونه الاخت الخ وعليه فعطف الحكم على ما قبله  
 من عطف أحد الملة لازمين على الآخر لانه يلزم من أن يكون له مثل حفظ الانثيين  
 أن تكون الاخت تصير معه عصبية بالغير وبالعكس هذا وجعل الحكم على الحكم  
 المعهود كما اقتضاه منيع الشارح لانه لا يناسب الاستثناء في قوله الامع الام الخ لان  
 الاستثناء معيار العموم فالاولى جملة على العموم لاجل الاستثناء منه الا أن يجعل  
 منقطعاً والمعنى لكن مع الام الخ (قوله كما أشرت الى ذلك الخ) أي عند قوله  
 والابن والاخت مع الاناث الخ حيث قال هناك وتزيد الاخت شقيقة كانت أو لاب  
 بأنه يعصبها الجد (قوله لا في جميع الاحكام) أي بل في بعضها فقط وقوله فلهذا قال  
 أي فلا جعل أنه ليس مثله في جميع الاحكام قال به كن فيه أن هذا لا يناسب  
 الاستثناء الا أن يجعل منقطعاً كما مر (قوله الامع الام الخ) بخلاف الاخ فإنه يحجبها  
 بانضمامه الى الاخت من الثلث الى السدس وقوله فلا يحجبها مفاد الاستثناء  
 والضمير للام كما لا يخفى (قوله بانضمامه الى الاخت) أي بسبب انضمامه اليها وقوله  
 لانه ليس بأخ علة لقوله فلا يحجبها أي لانه ليس بأخ حقيقة (قوله بل ثلث المال الخ)  
 اضراب انتقال عن قوله فلا يحجبها وقوله يصحبها حال وقوله كاملاً حال من الضمير  
 الرجوع الى الثلث وقوله لانه ليس معها الخ علة لقوله بل ثلث المال لها الخ (قوله

وحيث أخذ سدسا أثلا  
 كما - أو بعضه فالسدس  
 اذ ذاك يكون اسما لا حقيقة  
 كما أشرت الى ذلك سابقا  
 والله أعلم (وهو)  
 (مع الاناث) من الاخوات  
 (عند القسم) أي المقاسمة  
 بينه وبينه (مثل أخ) فيما  
 ذكره بقوله (في سهمه) من  
 كونه مثل حفظ الانثيين  
 (والحكم) من كون الاخت  
 تصير معه عصبية بالغير كما  
 أشرت الى ذلك سابقا في  
 باب التعصيب لا في جميع  
 الاحكام فلهذا قال (الامع  
 الام فلا يحجبها) بانضمامه  
 الى الاخت لأنه ليس بأخ  
 (بل ثلث المال لها) أي  
 للام (يصحبها) كاملاً لانه  
 ليس معها علة من الاخوة

ففي زوجة الخ) تفريع على قوله الامع الام الخ وأصل هذه المسئلة من اثني عشر  
للزوجة الربع ثلاثة وللأم الثلث أربعة يبقى خمسة على الجد والاخت لا تقسم  
عليهما اثلاثا فتضرب ثلاثة في اثني عشر بستة وثلاثين ومنها تصح للزوجة ثلاثة  
في ثلاثة بتسعة وللأم أربعة في ثلاثة باثني عشر يبقى خمسة عشر للجد عشرة  
والاخت خمسة وهذا توضيح ما ذكره الشارح (قوله وفي المسئلة) عطف على قوله  
ففي زوجة الخ وقوله المسئلة بالخرقاء بالحاء المعجمة والراء والفاء مع اللام  
كافي البولاق (قوله لخرق أقوال العصابة فيها) أي اختلافها فيها كالمسئلة أي بيانه  
فكان بعض الأقوال يخرق بعضها وقوله أولان الأقوال خرقها أي وسعها بكثرة  
الكلام فيها وهذه العلة لا تنافي ما قبلها بل تنجسها والنكبات لا تتراحم وقوله  
لكن كثرها أي الأقوال (قوله وهي) أي المسئلة المسئلة بالخرقاء وقوله أم الخ أصل هذه  
المسئلة من ثلاثة للأم الثلث يبقى اثنان على الجد والاخت لا ينقسمان عليهما اثلاثا  
فتضرب ثلاثة في ثلاثة بتسعة ومنها تصح للأم واحد في ثلاثة بثلاثة يبقى ستة للجد  
أربعة والاخت اثنان وهذا ما ذكره الشارح (قوله وهذا) أي ما ذكر من كون الأم  
لها الثلث والباقي بين الجد والاخت أثلاثا وقوله وهو مذهب الأئمة الثلاثة أي  
مأعدا الإمام أبي حنيفة (قوله وأما عند الإمام أبي بكر الصديق الخ) مذهبه رضي  
الله عنه أن الاخت محجوبة بالجد فالمسئلة عنده من ثلاثة للأم واحد وللجد الباقي  
ولا شيء للاخت كما ذكره الشارح (قوله وهي عشرة) أولها الخرقاء لما ذكره  
الشارح آقاؤه ثمانية الثلاثة لقول عثمان بن عفان رضي الله عنه بأن لكل من  
الثلاثة الثلث وثالثها المربعة لقول ابن مسعود رضي الله عنه بأنها تصح من  
أربعة لأنه جعل للاخت النصف والباقي بين الجد والأم نصفين لأن كلامهم ماله  
ولادة على الميت وللأم قوة القرب والجد قوة الذكورة فاستويا لكان النصف للباقي  
صحح فيضرب اثنان في اثنين بأربعة فالاخت اثنان ولكل من الجد والأم واحد  
ورابعها الخمسة لقضاء خمسة من العصابة فيهما عثمان وعلي وزيد وابن مسعود وابن  
عباس رضي الله عنهم وخامسها السادسة لأن بعضهم يحكي فيها ستة أقوال  
وسادسها السابعة لأن بعضهم يحكي فيها سبعة أقوال وسابعها الثامنة لأن فيها  
روايات ثمانية وثامنها العثمانية لأن عثمان انفرد فيها بقوله السابق عنه وتاسعها  
وعاشرها الحجازية والشعبية لأن الحجاز افقن فيها الشعبي حين طفر به فأصاب  
فيما افقعا عنه فكملت ألقابها عشرة وتضمن ذكر الألقاب شيئا من الأقوال (قوله

ففي زوجة وأم وجد وخت  
للزوجة الربع وللأم الثلث  
كاملا والباقي بين الجد  
والاخت مقاسمة له مثلا  
ما لها وفي المسئلة المسئلة  
بالخرقاء لخرق أقوال  
العصابة رضي الله عنهم  
أولان الأقوال خرقها  
بكثرة ما وهي أم وجد وخت  
للأم الثلث والباقي بين  
الاخت والجد أثلاثا مثلا  
ما لها فأصلها ثلاثة وتصح من  
تسعة للأم ثلاثة وأربعة  
للجد وللاخت اثنان وهذا  
مذهب الإمام زيد بن ثابت  
رضي الله عنه وهو مذهب  
الأئمة الثلاثة رحمهم الله  
وأما عند الإمام أبي بكر  
الصديق رضي الله عنه  
فالأم الثلث والباقي للجد  
ولا شيء للاخت وهو  
مذهب الإمام أبي حنيفة  
رحمه الله وفيها أقوال كثيرة  
ذكرتها مع ألقابها وهي  
عشرة ومائة فرع عليها  
في شرح الترتيب وأثبت فيه  
بالعجب العجاب وجميع  
ما ذكره من أول الباب إلى  
هنا هو فيما إذا كان معه  
أحد الصنفين سواء كان معهم صاحب فرض أم لا



(أحد الصنفين) أي الأخوة الأشقاء والأخوة لأب (قوله وهو) أي ماذا اجتمع معه  
 الصنفان وقوله باب المعادة أي العدا فالمفاعلة بمعنى أصل الفعل كدفعه بمعنى دفعه  
 كذا في الحنفية أي لأن العدو واقع من الأشقاء لبني الأب فقط لا من الجد وقيل إنها على  
 بابها لأن الأشقاء يمدون بني الأب على الجد أثباتا وهو يمدهم عليهم نفيا فالمفاعلة  
 بالأنظار يمدهم نفيا قاله الزيات (قوله وبه تتم الأحوال الأربعة المشار إليها سابقا) أي  
 في قوله بعد قول المصنف وأدلم بأن الجد ذو أحوال وباعتبار أفراد الصنفين معه  
 واجتماعهما معه أربعة أحوال اهـ (قوله فقال) عطف على ذكر (قوله واحسب)  
 يضم السين من باب نصر بمعنى عدم صدره الحسبان بالضم بخلاف حسب بمعنى ظن  
 فصدر الحسبان بالكسر وهضارعه بكسر السين وفتحها اهـ زيات بتصرف وزيادة  
 (قوله بني الأب فقط) أي دون الأم وزاد الشارح لفظا فقط للاختراز من الأشقاء  
 فإنه يصدق عليهم بنو الأب لكن ليس مرادا (قوله وهم) أي بنو الأب فقط وقوله  
 مع الأخوة الأشقاء مرتبط باحسب أي احسبهم معهم (قوله لدا) ترسم بالالف وهو  
 ظرف لقوله احسب وقوله الأعداد بفتح الهمة جمع عدد والمراد بالجمع الجنس  
 المتحقق في المفرد وهو العدد بمعنى العدد كما أشار إليه الشارح بقوله أي عدد ويحتمل  
 أن يقرأ المتن الأعداد بكسر الهمة بمعنى العد فان قيل في كلام المصنف طلب  
 تحصيل الحاصل لأن معناه عدد بني الأب عند العدد ولا معنى له صحيح أجيب بأنه على  
 تقديره مضاف والأصل عند ارادة العد ولك أن لا تقدر مضافا ويكون المعنى مستقيما  
 لأن الخطاب بالعدد الفرضي عند عدد الأخوة الأشقاء للأخوة لأب والمعنى حينئذ  
 عدائهم الفرضي بني الأب عند عدد الأخوة الأشقاء للأخوة لأب انتهى حنفية  
 بتصرف وزيادة (قوله في المقاسمة) متعلق باحسب أو بالأعداد بمعنى العدو وكذا  
 قوله على الجد (قوله لينقص بسبب ذلك نصيبه) علة لاحسب أي لينقص بسبب  
 حسبه نصيب الجد وعلم من ذلك أن الأخوة الأشقاء لو كانوا مثلي الجد أو أكثر  
 فلا معادة لأمه لا فائدة لها فال في شرح الترتيب ولذلك انحصرت مسائل المعادة  
 في ثمان وستين انتهى بولا في (قوله وذلك) أي حسبه لما ذكر وقوله في ثمان  
 وستين مسألة وجه الحصر في ذلك كما قاله شيخ الإسلام أن مسائل المعادة لا بد فيها  
 أن يكون الأشقاء دون المثلين والأفلا فائدة للمعادة كما علم مما مر ويحصر دون  
 المثلين في خمسة وهي شقيقة أو شقيقتان أو ثلاث شقيقات أو شقيق وشقيقة  
 ويكون مع من ذكر من يكمل المثلين ودونهم ما من أولاد الأب فأما الشقيقة فيكون

ثم ذكر حكم ما إذا اجتمع  
 معه الصنفان سواء كان معهم  
 أيضا صاحب فرض أم لا وهو  
 باب المعادة وبه تتم الأحوال  
 الأربعة المشار إليها أيضا  
 سابقا قال (واحسب بني  
 الأب) فقط وهم الأخوة  
 لأب مع الأخوة الأشقاء  
 (لدا) أي عند (الأعداد)  
 أي عدد الأخوة الأشقاء  
 والأخوة لأب في المقاسمة  
 على الجد لينقص بسبب  
 ذلك نصيبه وذلك في ثمان  
 وستين مسألة ذكرتها  
 في شرح الترتيب

معها أخت لاب أو أختان لاب أو ثلاثة أخوات كذلك أو أخ لاب أو أخ وأخت  
 كذلك فهذه خمس وأما الشقيقة ثمان فيكون معها أخت لاب أو أختان كذلك أو أخ  
 كذلك وهذا مع الشقيق فهذه ست وأما الثلاث الشقيقات فلا يكون معهن  
 إلا الأخت للاب وهكذا مع الأخ والأخت الشقيقة بين فهاتان اثنتان فكملت الصور  
 ثلاث عشرة ثم لا يتخلو فاما أن لا يكون معهم ذوفرض أو يكون وعلى الثاني فالقروض  
 اما ربع أو سدس أوهما أو نصف فهذه خمسة تضرب في الثلاثة عشر يحصل خمس  
 وستون والثلاثة الباقية أن يكون مع الشقيقة أخت لاب والفرض ثلثان أو نصف  
 أو سدس أو نصف وثمن فهذه ثمان وستون وهذا باعتبار أهل الفرض مع قطع النظر  
 عن خصوص من يرث والا فيزيد العدد على ذلك انتهى لؤلؤة (قوله وارفض) أي  
 اترك بنى الام الخ أي لا تعدوهم على الاشقاء وقوله مع الاجداد أي حال كونهم  
 أصحابين للاجداد (قوله محجبهم بالجد) علة لقوله وارفض الخ واعتراض بأن نظير  
 هذه العلة موجود في بنى الاب مع الاشقاء فهل لا قبل برفض بنى الاب مع الاشقاء  
 محجبهم بهم ولذلك روى عن علي بن أبي طالب وابن مسعود أنهم لا يعدونهم على الجد  
 كما أنه لا يعد بنى الام عليهم وأجيب من طرف الجمهور بالفرق بين الاخوة للاب  
 والاخوة للام لان الاخوة للاب شاركوا الاخوة الاشقاء في جهة الاستحقاق  
 وهي الاخوة فلذلك عدوهم على الجد وأما الاخوة للام فلم يشاركوا الجد في جهة  
 الاستحقاق اذ جهة استحقاق الجد قرابته بالاب وجهة استحقاق الاخوة للام  
 قرابتهم بالام فلذلك لم يعدوهم على الاشقاء وأيضا بنو الاب ليسوا محرومين أبدا  
 بل يأخذون قسطا مما قسم للاشقاء فيساوون فضل بعد نصف الشقيقة شيء كما يأتي  
 بخلاف بنى الام فانهم محرومون مع الجد أبدا انتهى شيخ الاسلام أفاده في اللؤلؤة  
 (قوله كما تقدم في باب المحجب) أي في قوله وي فضل ابن الام بالاستقاط (قوله بالجد  
 فافهمه على احتياط) وقضية ذلك أن ما هنا مكرر مع ما سبق ولذلك اعتذر عن  
 اعادته بقوله وإنما أعاده الخ وقديرة قال لا تكرار لان ما سبق مذكور من حيث  
 عدم الارث وما هنا مذكور من حيث عدم العد لانه لا يلزم من عدم الارث عدم  
 العد الا ترى أن الاخوة للاب لا يرثون مع الاشقاء ويعدونهم على الجد ولذلك قال  
 العلامة الامير والظاهر أن قصد المصنف التنبيه على الفرق في الحكم بأن الشقيق  
 يعد محجوبه على الجد والجد لا يعد محجوبه على الشقيق وذلك لان الاخوة من واحد  
 واحد ولا كذلك الجد مع بنى الام انتهى ببعض تصرف (قوله وإنما أعاده هنا)

والقارضية (وارفض) أي  
 اترك (بنى الام) فقط وهم  
 الاخوة للام (مع الاجداد)  
 محجبهم بالجد كما تقدم في باب  
 المحجب

أى فى باب الجد والاختوة وغرضه بذلك الاعتذار عن التكرار الذى أشار إليه بقوله كما تقدم وقد عرفت أنه لا تكرر إلا حاجة للاعتذار أصلا (قوله استطرادا أولئك كلمة البيت) قال العلامة الأمير أوتجوز الجمع انتهى أى لأنه لا تنافى بين الاستطراد والتكلمة ولا مانع من أن يكون أعاده لما وبكونها تجوز الجمع اندفع ما قبل من أن الأولى حذف أو تكون كلمة البيت علة للاستطراد وإنما لم يقل أو تلك كلمة بالنصب عطف على الاستطراد لأن التكلمة ليست مصدر بل أثر المصدر وهو التكميل وليس من هذا الباب أى بل هو من باب التجب وقد علمت ما فيه (قوله واحكم على الاختوة الخ) محل الشارح الاختوة على ما يشمل الاشقاء والاب ولذلك احتاج للتأويل بقوله أى احكم بينهم ولو حمل الاختوة على خصوص الاختوة للاب لما احتاج لهذا التأويل لأن المعنى حينئذ واحكم على الاختوة لاب بعد عددهم على الجد كما حكمكم فيهم عند فقد الجد وهو عدم الارث (قوله حكمكم) على تقدير مضاف كما أشار إليه الشارح بقوله أى مثل حكمكم (قوله وذلك) أى وبما الحكم فيهم من المسائل للحكم فيهم عند فقد الجد وقوله أنه أى الحال والشان (قوله اذا كان فى الاشقاء ذكر الخ) حاصل ما ذكره أنه إما أن يكون فى الاشقاء ذكر أولا وعلى الثانى فاما أن يكون هناك شقيقان واما أن تكون شقيقة وقد بينهما الشارح على هذا الترتيب (قوله فلا شىء للاختوة للاب) أى محجبهم بالاخت الشقيق ولا فرق فى ذلك بين أن لا يكون هناك ذو فرض أولا ولذلك مثل الشارح بمثالين (قوله كجد وأخ شقيق الخ) مثال لما إذا لم يكن هناك ذو فرض وهذه المسئلة من ثلاثة فلجد الثلث بالمقاسمة أو اربعة ثلث المال يبقى اثنان يأخذهما الاخ الشقيق ولا شىء للاخ للاب (قوله وكزوجة وجد الخ) مثال لما إذا كان هناك ذو فرض وهذه المسئلة من أربعة فالزوجة الربع وللجد واحد بالمقاسمة أو اربعة ثلث الباقي وهو ربع أيضا يبقى اثنان وهما نصف المال يأخذهما الشقيق ولا شىء للاخ للاب (قوله وان لم يذكر فى الاشقاء ذكر الخ) هذا مقابل لقوله اذا كان فى الاشقاء ذكر (قوله فان كانتا شقيقتين) أى فان كانت الاختان شقيقتين وقوله فلهما الى الثلثين أى فللاختين الشقيقتين الاخذ الى الثلثين وإنما قال الى الثلثين لأنهما قد ينقصان عن الثلثين فلا يلزم أن يكمل لهما الثلثان بل قارة يكملان لهما كما فى مثال الشارح الآتى وقارة ينقصان نحو زوج وجد وشقيقتين وأخ لاب أو أكثر فالزوج النصف وللجد ثلث الباقي يبقى للشقيقتين دون الثلثين ولا يعال لهما لأنه ليس إرثهما هنا بالفرض المحض بل هو

وإنما أعاده هنا استطرادا أولئك كلمة البيت وليس من هذا الباب (واحكم على الاختوة) الاشقاء والاب أى احكم بينهم (بعد العد حكمكم) أى مثل حكمكم (فيهم عند فقد الجد) وذلك أنه ان كان فى الاشقاء ذكر فلا شىء للاختوة للاب كجد وأخ شقيق وأخ لاب فالأخ الشقيق بعد الاخ للاب على الجد فيستوى للجد اذا الما قسمة والثلث فاذا أخذ الجد حظه وهو ثلث المال بقى الثلثان فيأخذهما الاخ الشقيق ولا شىء للاخ للاب وكزوجة وجد وأخ شقيق وأخ لاب فالزوجة الربع وبعد الشقيق الاخ للاب على الجد فيأخذ أيضا ثلث الباقي لاستوائه مع المقاسمة وهو ربع أيضا يبقى نصف المال يأخذ الشقيق ولا شىء للاخ للاب وان لم يكن فى الاشقاء ذكر فان كانتا شقيقتين فلهما الى الثلثين

للاخوة للاب لكن لا يبقى بعد الثلثين وحصه الجدة

والفرض ان كان شيء  
فلا شيء للاخوة للاب مع  
الشقيقتين ففي جسد  
وشقيقتين وأخ لاب يستوي  
للجسد المقاسمة والثلث  
فله ثلث المال والباقي  
للشقيقة — بين لانه ثلثان  
ولا شيء للاخ للاب وان  
كانت شقيقة واحدة  
فأها الى النصف فان بقي بعد  
حصه الجدة والفرض ان كان  
نصف المال أو أقل فهو  
للاخت الشقيقة ولا شيء  
للاخوة للاب كزوجة وجد  
وشقيقة وأخوين لاب  
فلا لزوجة الربع والاخط  
للجد ثلث الباقي فيبقى بعد  
الربع وثلث الباقي نصف  
المال فتخصص به الشقيقة  
ولا شيء للاخوين للاب  
وكزوج ووجد وأخت  
شقيقة وأخوين للاب  
فلا زوج النصف ثلثة  
وللجد السدس أو ثلث  
الباقي سهم من ستة وبقي  
اثنان من ستة هما أقل من  
نصف المال فهو مال الشقيقة  
ولا شيء للاخوين للاب

مشوب بتعصيب الكون ماع الجد (قوله ولو فضل شيء الخ) قضية شرطية لا تقتضي  
الوقوع ولذلك قال لكن لا يبقى الخ وقوله ان كان أي ان وجد فكان تامة وفاعلها  
ضمير يعود على الفرض وأما قوله شيء فهو فاعل يبق المنفى وقوله فلا شيء للاخوة  
للأب الخ تفريع على قوله لكن لا يبقى الخ (قوله ففي جسد وشقيقتين وأخ لاب) أي  
أو أختين لاب وقد عرفت أنه في هذا المثال يكمل للشقيقتين الثلثان وقوله  
يستوي للجدة المقاسمة والمسئلة حينئذ من ستة عدد الرؤس فللجد اثنان يبقى أربعة  
بأخذها الشقيقتان ولا شيء للاخ للاب وقوله والثلث أي ثلث المال والمسئلة  
حينئذ من ثلاثة فالجد واحد يبق اثنان يأخذها الشقيقتان ولا شيء للاخ للاب  
(قوله فله ثلث المال) أي اما بالمقاسمة أو لكونه الثلث لاستوائهم له في هذه  
المسئلة وقوله والباقي أي الذي هو أربعة باعتبار المقاسمة أو اثنان باعتبار كونه له  
الثلث وقوله ولا شيء للاخ للاب أي لانه لم يبق شيء (قوله وان كانت شقيقة)  
هذا مقابل لقوله فان كانتا شقيقتين وقوله فلها الى النصف أي فلا اخت الشقيقة  
الاخذ الى النصف ويأتى فيه نظير ما تقدم في قوله الى الثلثين (قوله وان بقي الخ)  
هذا تفصيل لما قبله لانه محمل وقد فصله بذلك وقوله ان كان أي ان وجد فكان  
تامة وفاعلها ضمير يعود على الفرض وأما قوله نصف المال فهو فاعل يبق وقوله  
أ أقل عطف عليه وقوله فهو للاخت الشقيقة جواب الشرط في قوله وان بقي وقوله  
ولا شيء للاخوة للاب أي لانه لم يبق شيء (قوله كزوجة وجد الخ) هذه المسئلة من  
أربعة للزوجة الربع وللجد ثلث الباقي وهو ربع أيضا يبق اثنان وهما نصف  
تأخذها الشقيقة ولا شيء للاخوين للاب وهذا مثال لما اذا كمل للشقيقة النصف  
(قوله والاحظ للجد ثلث الباقي) أي لزيادة الاخوة على مثليه (قوله فتخصص به  
الشقيقة) أي تستقل بأخذ وقوله ولا شيء للاخوين للاب أي لانه لم يبق شيء  
(قوله وكزوج وجد الخ) هذه المسئلة من ستة وقد قسمها الشارح وهذا مثال  
لما اذا كمل للشقيقة النصف ولا يعمل لها تمامه لانه ليس ارثها هنا بالفرض  
المحض بل مشوب بنوع تعصيب فليس بالفرض المحض ولا بالتعصيب المحض (قوله  
وللجد السدس أو ثلث الباقي) أي لاستوائهم له في هذه المسئلة وقوله سهم بدل  
من السدس أو ثلث الباقي (قوله فهو مال الشقيقة) أي ولا يعمل لها ما علمت وقوله  
ولا شيء للاخوين للاب أي لانه لم يبق شيء (قوله وان بقي بعد حصه الجدة الخ)

وان بقي بعد حصه الجدة  
النصف والباقي للاخوة للاب

٥٦

والفرض ان كان أكثر من نصف المال كان للشقيقة

مقابل لقوله وان بقي بعد حصه الجدة الخ وقوله ان كان أي ان وجد وفاعلمها ضمير يعود على القرض وقوله أكثر من نصف المال فاعل بقي وقوله كان الخ جواب الشرط (قوله وذلك في ست صور) أي وبقاء أكثر من النصف كأثن في ست صور وهي أن يكون مع الجدة والشقيقة عن أولاد الاب أخ أو أختان أو أخ وأخت أو ثلاث أخوات ولا فرض في الجميع أو يكون في الأخيرتين صاحب سدس بقطع النظر عن أن يكون أما أو جدة لأن النظر إلى اسم القرض لا أن يأخذ كذا كره في شرح الترتيب وقوله أو ثمانية أي نظرا إلى أن صاحب السدس في الأخيرتين أم أو جدة (قوله وذ كرت في شرح الترتيب أيضا) أي كما ذ كرت فيه مائة تدم وقوله هل هو بالفرض أو بالتعصيب قال العلامة الاميرالحق أنه ليس فرضا محضا والالاء عيل لها بكمال النصف في غير هذه المسائل مما تقدم ولا تعصيا محضا والالاء كان للجدة مثلا فافله من كل شبه وقد استحسنوا في هذا الباب أشياء كثيرة مخالفة للقواعد اه وقد تقدم التنبيه على ذلك وهذا أحسن ما كتبوه هنا وقال البولاق في وبالجملة فهي مسئلة مشككة (قوله الزيديات) نسبة لزيد لأنه الذي حكم فيها بذلك (قوله العشرية) أصلها خمسة عدد الرأس وانما نسبت إلى العشرة لعكسها منها وفي اللؤلؤة أنها بافتح الشين وفي البولاق أنها باسكون الشين ووجه صحتها من العشرة أن للشقيقة المصنف ولا نصف للخمس صحيح فيضرب اثنان في أصل المسئلة وهو خمسة فتصح من عشرة للجدة خمسة ما أربعة وللأخت نصفها خمسة يبقى واحد للاخ للاب (قوله والعشرية) نسبة للعشرين لعكسها منها فأصلها خمسة عدد الرأس كالتي قبلها للجدة منها سهمان بالمقسمة والشقيقة نصف المال ولا نصف للخمس صحيح فيضرب اثنان في خمسة يحصل عشرة للجدة أربعة وللأخت خمسة يبقى واحد للاختين للاب بينهما مائة فتضرب اثنان عددهما في العشرة يحصل عشرون للجدة ثمانية وللشقيقة عشرة ولكل من الاختين للاب سهم كذا في شرح الترتيب وهو أولى كما قاله ابن الماثم مما في شرح كشف الغواض من أن يقال أصلا خمسة للجدة سهمان والأخت نصف المال سهمان ونصف يبقى نصف سهم بين الاختين للاب لكل أخت ربع سهم فانكسرت المسئلة أولا على مخرج النصف وثانيا على مخرج الربع والاول داخل في الثاني فيكتفي به وتضرب الأربعة في أصلها وهو خمسة تصع من عشرين أفاده في اللؤلؤة (قوله ومختصرة زيد) سميت بذلك لأن تعصياها من مائة وثمانية باعتبار المقاسمة وتصع بالاختصار من أربعة وخمسين اما التوافق الانصاء بالنصف وأما بأن تعدل إلى ثلث الباقي لانه ساوي المقاسمة هنا قاله العلامة الامير توضيح

وذلك في ست صور على  
ما ذكرته في شرح  
الترتيب أو ثمانية على  
ما ذكرته في شرح الفارضية  
تعالا بن الماثم رحمه الله  
وذ كرت في شرح الترتيب  
أيضا الخلاف في أن النصف  
الذي تأخذه هل هو بالقرض  
أو بالتعصيب فمن الصور  
التي يبقى فيها للولد الاب  
ثمن الزيديات الأربع  
وهي العشرية وهي جده  
وشقيقة وأخ لاب  
والعشرية وهي جده  
وشقيقة وأختان لاب  
ومختصرة زيد وهي أم وجد  
وشقيقة وأخ وأخت لاب

ما ذكره العلامة أنه يستوى للجدي هذه المسئلة المقاسمة وثلاث الباقي فان اعتبرت  
 المقاسمة كان أصلها من ستة للام سهم يبقى خمسة على ستة رؤس لا تنقسم وتباين  
 فتضرب الستة عدد الرؤس في ستة أصل المسئلة بستة وثلاثين للام سدسها ستة  
 وللجدي عشرة بالمقاسمة يبقى عشرون تأخذ الشقيقة نصف المال كاملا وهو ثمانية  
 عشر يفضل سهمان على الاخ والاخت للاب اثنا عشر تضرب ثلاثة في ستة وثلاثين  
 يحصل مائة وثمانية للام ثمانية عشر وللجدي ثلاثون وللشقيقة أربعة وخمسون  
 والاخ للاب أربعة ولاخته اثنا عشر ترجع بالاختصار الى أربعة وخمسين لتوافق  
 الانصباء بالنصف فترجع المسئلة الى نصفها وترجع كل نصيب الى ضعفه  
 وان اعتبرت ثلث الباقي وهو الاحسن فأصلها من ثمانية عشر باعتبار ثلث الباقي  
 مع السدس وان شئت جعلت أصلها من ستة مخرج السدس يبقى بعد سهم الام  
 خمسة ولا ثلث لها صحيح فتضرب ثلاثة في ستة ثمانية عشر للام منها ثلاثة وللجدي  
 خمسة وللشقيقة تسعة يبقى سهم بين الاخ والاخت للاب اثنا عشر تضرب ثلاثة  
 في ثمانية عشر تبلغ أربعة وخمسين والاول أنسب بتسميتها مختصرة زيد فلم كان  
 في المسئلة أخ لاب دون أخت لاب أو بالعكس لم يرث الاخ في الاولى ولا الاخت  
 في الثانية وخرجت المسئلة عن كونها مختصرة زيد ووجه ذلك أن الجدي تعين له  
 المقاسمة فيهما ما فالاولى من ستة للام واحد وللجدي اثنا عشر ثلاثة هي نصف المال  
 فيعطى للشقيقة ولا شيء للاخ للاب لانه لم يبق له شيء والثانية من ستة للام واحد  
 يبقى خمسة منكسرة على أربعة رؤس تضرب في أصل المسئلة وهو ستة بأربعة  
 وعشرين للام السدس أربعة وللجدي عشرة يبقى عشرة وهي أقل من النصف فتعطى  
 للشقيقة ولا شيء للاخ للاب فلو كانت امرأة الاب حاملا وقف الامر الى البيان  
 ويعاينها ويقال جاءت امرأة حبل الى ورثة فيقسمون تركتها فقالت لا تجلوا  
 فاني حبل فاني ولدت ذكرا أو أنثى لم يرث كل منهم ما وان ولدتهم ما معنوا ورثا فهاذا  
 ميت ترك أما وشقيقة وجد أو هذا امرأة اب حامل فان ولدت ذكرا أو أنثى  
 لم يرث كل منهم ما وان ولدتهم ما معنوا ورثا وهي حينئذ مختصرة زيد انتهى  
 المختص من الأولوة وزيادة من الحنفى (قوله وتسعين زيد) نسبة لتسعين لصحتها ولم يقل  
 والتسعينية كما قال العشرية والعشرية نسبة للمحافظة على ما وضعه أهل الفن من  
 أسماء هذه المسائل ووجه صحتها من تسعين ان لاحظ الجدي ثلث الباقي بعد  
 سدس الام فيكون أصلها من ثمانية عشر ان اعتبرت ثلث الباقي مع السدس  
 وان شئت جعلت أصلها من ستة مخرج السدس للام واحد يبقى خمسة لا ثلث لها

وتسعين زيد وهي أم وجد  
 وشقيقة وأخوان وأخت  
 لاب



ولما كان من الاحكام السابقة في الجدة انه حيث بقي بعد الفروض قدر السدس أخذه الجدة وسقطت الاخوة الا الاخت في الاكدرية ومنها انه لا يفرض الاخت مع الجدة في غير مسائل المعادة على نزاع فيها الا الاخت في الاكدرية وكان من أحكام العاصب انه اذا استغرقت الفروض التركية سقط العاصب الا الاخت في الاكدرية أعقب باب الجدة والاخوة ببيانها لكونها منه بقوله (والاخت) شقيقة كانت أولاب (لا يفرض مع الجدة لها) في غير مسائل المعادة (فيما عدا مسألة كلها زوج وأم وهما) أي الزوج والام (تمامها) مع الجدة والاخت أي وهما أي الجدة والاخت تمامها مع الزوج والام

مصحح تضرب ثلاثة في ستة ثمانية عشر والام منها ثلاثة وللجد خمسة والاخت الشقيقة نصف المال تسعة بقي واحد بين الاخوين والاخت للاب انكسر على خمسة رؤس فتضرب خمسة في ثمانية عشر يحصل تسعون ومنها تصح والام ثلاثة في خمسة بخمسة عشر وللجد خمسة في خمسة بخمسة وعشرين وللشقيقة تسعة في خمسة بخمسة وأربعين ولكل من الاخوين للاب سهمان والاخت للاب سهم فلو كان الميت في هذه المسئلة ترك تسعين ديناراً لخص هذه الاخت ديناراً واحداً وبما يابها فيقال لنا ميت ترك ثلاثة ذكور وثلاث اناث وتسعين ديناراً فأخذت احدى الاناث ديناراً وليس ثم دين ولا وصية وهي الاخت للاب في هذه الصورة انتهى اولؤة تصرف (قوله ولما كان من الاحكام الخ) هذا دخول على كلام المصنف وقوله الا الاخت في الاكدرية أي يفرض لها ابتداء كما سيأتي (قوله ومنها) أي من الاحكام السابقة في الجدة (قوله على نزاع فيها) فقد قيل انها ترث فيها بالفرض وقيل بالتعصيب وقد تقدم أن الحق أن فيه الشائبين (قوله وكان من أحكام العاصب) عطف على كان من الاحكام السابقة وقوله الا الاخت في الاكدرية يقتضي أن ميراث الاخت في الاكدرية بالتعصيب وما قبله يقتضي أنه بالفرض وقد يقال هو بالفرض بالنظر لا قول الامر وبالتعصيب بالنظر لانهما في أفاده الزيات (قوله أعقب باب الجد والاخوة ببيانها) أي ذكر بيانها في عقبه أي آخره لقوله لكونها منه كآب عليه العلامة الامير (قوله بقوله) متعلق بالبيان (قوله والاخت) مبتدأ خبره قوله لا يفرض مع الجدة أي لا يفرض لها حال كونها مع الجدة (قوله في غير مسائل المعادة) أي على نزاع فيها كما أسلفه فانه العلامة الامير وهذا علم أن هذا لا ينفك عن قول الشارح فيما تقدم هل هو بالفرض أو بالتعصيب خلافاً لما توجه بعض الافاضل (قوله فيما عدا مسألة) أي وهي الاكدرية كما سيذكره المصنف وقوله كلها أي كل أركانها وقوله وهما تمامها أي تمام أركانها فالضمير في كلها وهما تمامها للمسئلة لكن على تقدير مضاف (قوله أي الزوج والام) وعلى هذا يكون الضمير في قوله وهما الزوج والام وهو الاولى لانه يعود لا قرب مذكور لكن فيه تكرار مع قوله كلها زوج وام اذ يعلم منه انها تمامها ويدفع التكرار للضمير بأنه زيادة توضيح وقوله أو وهما أي الجد والاخت على هذا يكون الضمير في قوله وهما الجد والاخت لكن يلزم عليه التناقض في كلامه اذ قوله كلها زوج وام يقتضي أن الزوج والام تمامها وقوله وهما تمامها يقتضي أن الجد والاخت تمامها ويدفع بأن هذا أمر اعتباري فكل منهما تمامها مع الآخر أفاده

العلامة الامير توضيح (قوله فأركانها أربعة) تفريع على ما تقدم (قوله فاعلم) أي حصل العلم بالا كدربة وبغيرها أخذ من حذف المعمول لانه يؤذن بالعموم (قوله فخير أمة) أي فأكل جماعة فخير بمعنى أكل وأمة بمعنى جماعة وقوله علامها أي علام تلك الأمة وعلام مصيغة مبالغية وترادفيه التاء كثير التأكيد المبالغة وقد جاء في القرآن بدونها قال تعالى انك انت علام الغيوب وعليه كلام الناظم كما في حاشية الاستاذ الحفني (قوله أي عالمها) أوله الشارح بما ليس فيه مبالغة للإشارة إلى أنه لا يتوقف حصول فضل العلم على كثرتة بل يحصل لمن كان عنده أصل العلم ولو على غير وجه المبالغة لكن يتفاوت الفضل بذلك أفاده الزيات (قوله وأني بصيغة المبالغة) أي بحسب الظاهر وان كان المراد منها ما ليس فيه مبالغة أخذ مما قبله وقوله أريد الاهتمام أي لطلب الاهتمام الزائد فهو على تقدير مضاف والمزيد بمعنى الزائد وإضافته للاهتمام من إضافة الصفة للموصوف كما في الزيات (قوله وتقدم شيء مما يدل) أي من الآيات والاحاديث التي تدل وقوله في شرح المقدمة أي الخطبة (قوله وما ورد الخ) خبر مقدم وقول النبي مبدء مؤخر وكل ما ورد في فضل العلماء فمحمول على العلماء العاملين قال الغزالي العالم الذي لم يعمل بعلمه هو والجاهل سواء بل كلام صاحب الزيد حيث قال

وعالم بعلمه لم يعــمان \* معذب من قبل عباد الوثن

يقيد أنه أسوء حالا حتى من عابد الوثن ووجهه الشهاب الرملي في شرحه عليه بأن العالم ارتكب المعصية وهو عالم بقرعها وعابد الوثن غير عالم بتحريم عبادته ووجه بعضهم على علماء أهل الكتاب الذين غير وأوبدلوا وكتبوا الحق وقيل ان تعذيبه قبل عباد الوثن ليس بكونه أسوء حالا منهم بل للأسراع بتطهيره كما في حواشي البردة (قوله فضل العالم على العابد الخ) المراد بالعالم من غلب اشتغاله بالعلم لكن مع العمل وبالعابد من غلب اشتغاله بالعبادة لكن مع العلم الذي يتوقف عليه العبادة والافعال من غير عبادة أصلا لا فضل له والعابد مع جهل لا اعتبار به لان العبادة مع الجهل ليست عبادة معتد بها شرعا وآل في العالم والعابد جنسية أو استغراقية أي فضل هذه الحقيقة على هذه الحقيقة أو فضل كل عالم على كل عابد وقوله كفضلي على أدناكم أي الحساب أي جميع الأمة وهو مدح للعالم وعلى كل فهو تقرب على وجه المبالغة لأجل الخشوع على العلم والافعال الفرق كبير كالا يخفى على كل ذي بصيرة فسقط ما تمسك به بعضهم هنا (قوله ان الله الخ) جملة مستأنفة أتى بها البيان فضل العالم وقوله ليصلون فيه تغليب العاقل على غيره حيث أتى بضمير

فأركانها أربعة زوج وأم  
وجدت أخت شقيقة أولاد  
(فاعلم فخير أمة علامها) أي  
عالمها وأني بصيغة المبالغة  
لمزيد الاهتمام بالعلم وفضل  
العلم مشهور وتقدم شيء  
مما يدل على فضل العلم  
والعلماء في شرح المقدمة  
وتماورد في فضل العلماء  
قول النبي صلى الله عليه  
وسلم فضل العالم على العابد  
كفضلي على أدناكم ان الله  
وملائكته وأهل السموات  
والارضين حتى النملة  
في جحرها وحتى الحوت  
في البحر ليصلون على معلم  
الناس الخير رواه الترمذي

العقلاء وهو الواو والمراد من الصلاة القدر المشترك وهو العطف ويفسر بالنسبة لله  
بالرجة وبالنسبة لله بالثبوت بالاستغفار وبالنسبة لغيرهم بالدعاء كما اختاره ابن  
هشام في المغني وهو أولى مما قاله الجمهور ومن أنهم ساء من الله الرجة ومن الملازمة  
الاستغفار ومن غيرهم الدعاء كما اشتهر لانه يلزم عليه استعمال المشترك في معانيه  
في الحديث وفيه خلاف وقوله على مع علم الناس الخير يؤخذ منه أن ذلك لتعليقه  
الناس الخير فلا بد من ذلك (قوله وقال حسن صحيح) أي وقال الترمذي حسن من  
طريق صحيح من طريق آخر لانه لا يكون حسنا صحيحا من طريق واحد فان رجال  
الحسن أقل في التوثق من رجال الصحيح كما هو معلوم في فن المصطلح لكن ينافي هذا  
قوله غريب فالاحسن الجواب بأنه حسن لذاته لكون رجاله رجال الحسن صحيح  
لغيره لكونه أقوى بحديث آخر وقوله غريب أي مروي من طريق واحد قال  
صاحب البيهقي وقيل غريب ما روى راو فقط وقوله والطبراني أي ورواه  
الطبراني (قوله وتعرف) بالبناء للمجهول وثائب الفاعل ضمير يعود على المسئلة  
السابقة وقول الشارح هذه المسئلة بدل من الضمير أو على تقدير أي التفسيرية  
وايس نائب فاعل لانه لا يجوز حذف نائب الفاعل الا في مسائل مخصوصة (قوله  
يا صاحب) جعله الشارح من قبيل الترخيم وعليه فهو شاهد قل العلامة الامير  
والاحسن أنه صاحب من غير ترخيم يجعل البناء في كلام المصنف ليست باء جر  
داخله على الاكدرية بل جزء من صاحب والاكدرية مفعول لتعرف من غير باء  
جراهم بنون (قوله بالتخيم) أي حذف الآخر لانه لا يمكنه شاذ هذا لانه ليس  
بمعلم ولا ذي تأنيث وقوله بالاكسر أي للعاء وقوله على لغة من ينتظر أي بقدر الحرف  
المحذوف وهو الباء هنا يبقى ما قبله على حاله قبل المحذف وقوله وبالضم أي للهاء  
وقوله على لغة من لا ينتظر أي لا بقدر الحرف المحذوف ويجعل الباقي كأنه اسم تام  
موضوع على تلك الصيغة وقوله أي يا صاحب قيل أصله يا صاحبي وفيه اللغات الست  
في يا غلامني (قوله بالاكدرية) وتعرف بالغراء أيضا لظهورها حتى صارت  
كالأكواب الاغراء ليس في مسائل الجدة مسئلة يمرض فيها الاخت في غير مسائل  
المعاصرة على ما مر فيها سواها وقيل لان الجدة غارة على نصيب الاخت كما في اللواؤة  
(قوله لا وجه كثيرة) علة لكونها تعرف بالاكدرية وقوله منها الخ ومنها كون الجدة  
كدر على الاخت ميراثها حيث أخذت النصف ثم عاد عليها اليقاسمها ومنها أن عبد  
المالك بن مروان سأل رجلا من أكدر عنها فأخطأ فيها ومنها أن امرأة من أكدر

وقال حسن صحيح غريب  
والطبراني عن أبي أمامة  
رضي الله عنه (تعرف)  
هذه المسئلة (يا صاح)  
بالتخيم بالاكسر على لغة  
من ينتظر وبالضم على لغة  
من لا ينتظر أي يا صاحب  
(بالاكدرية) لا وجه كثيرة  
ذكرتها في شرح الترتيب  
منها كونها كدرت على زيد  
وهذه به رضي الله عنه

(وهي) أي الأكردية (بأن تعرفها حريه) أي حقيقة بذلك فللزوج النصف وللأم الثلث فأصلها من ستة للزوج ثلاثة وللأم اثنان ويبقى واحد وهو قدر السدس (٢٢٧) فياخذ الجدة فكان مقتضى ما سبق أن تسقط

الاخت وهو مذهب  
الحنفية وأما مذهبنا  
كأما الكيفية والحنابلة تبعوا  
لزيد رضي الله عنه فهو  
ما ذكره بقوله (يفرض  
النصف لها) أي الاخت  
وهو ثلاثة من ستة  
(والسدس له) أي الجدة  
وهو واحد من الستة (حتى  
تعول) المسئلة (بالفروض  
المجملة) أي المجمعة إلى تسعة  
للزوج ثلاثة وللأم اثنان  
وللجد واحد وللأخت ثلاثة  
لكن لما كانت الاخت  
لواستقلت بما فرض لها  
لزادت على الجدودت بعد  
الفرض إلى التعصيب بالجد  
فيضم حصته إلى حصتها  
ويقتسمان الأربعة بينهما  
أثلاثاً للذكر مثل حظ  
الأنثيين فلهذا قال (ثم  
يعودان) أي الجد والاخت  
(إلى المقاسمة) بينهما المذكور  
مثل حظ الأنثيين  
(كأضی) في قوله وهو مع  
الاناث عند القسم مثل أخ  
في سهمه والحقكم  
(فاحفظه) أي ما ذكرته  
لك فكل حافظ امام (واشكر

ماتت وخلفتهم ومنها أن الزوج اسمه أ كدرونها غير ذلك وقوله كونها كدرت على  
زيد مذهب أي لأن زيد لا يفرض للاخوات مع الجدة ولا يعيل بل يسقط الاخوة معه  
إذا لم يتولد من شيء وهذا أعال للاخت ثم جمع الفروض قسمها على جهة التعصيب  
فجاءت هذه القواعد كما في شرح الترتيب قال بعضهم ومقتضى هذا الوجه  
أن تسمى مكهولة لا كدرية اهـ فالانساب والاحسن نسبتها لا كدر كقوله العلامة  
الامير (قوله وهي) مبتدأ خبره حرية وبه يتعلق الجار والمجرور قبله وقوله أي هذه  
الاك كدرية تفسير للضمير وقوله أي حقيقة بذلك تفسير لحرية بأن تعرفها على  
التقديم والتأخير (قوله فللزوج الخ) أي إذا أردت بيانها فأقول لك للزوج الخ  
(قوله فأصلها ستة) أي بضرب مخرج النصف وهو اثنان في مخرج الثلث وهو ثلاثة  
(قوله فكان مقتضى ما سبق) أي من أنه لا شيء للاخوة حيث لم يفضل  
إلا السدس انتهى زيات (قوله يفرض النصف لها) أي ابتداء أخذ من قوله ثم  
يعودان إلى المقاسمة وقوله حتى تعول بالفروض أي بسببها وقوله إلى تسعة متعلق  
بتعول (قوله لكن لما كانت الخ) استدراك على ما قبله لأنه قد يوهم أنه لا تعصيب  
وقوله لواستقلت بما فرض لها لزادت الخ اعترض بأن هذا يجري في مسائل المعادة  
مع أنهم لم يردوها فيها إلى التعصيب وأجيب بأن العمدة في ذلك النقل فما يسعنا  
إلا الوقوف على النص (قوله لزادت) جواب لو وقوله ردت جواب لما وقوله  
ويقسمان الأربعة بينهما ما أثلاثاً لكما لا تقسم أثلاثاً صحيحة فتضرب ثلاثة  
في المسئلة عولها وهي تسعة تباع سبعة وعشرين كما سيذكره الشارح في الفائدة  
(قوله فلهذا) أي فلاجل كونها ترد إلى التعصيب وتقسم مع الجدة (قوله ثم يعودان  
إلى المقاسمة) استشكل أنه ان كان اعطاؤها النصف ثابتاً بكتاب أو سنة  
والوجه للعود إلى المقاسمة وان لم يكن ثابتاً بذلك فلا وجه لفرض النصف لها  
وأجيب بأن فرض النصف ثبت لها بالكتاب والسنة لكنهما أبقيا شيئاً للاجتهاد  
وقد اختلفت في زيد ومن تبعه فأوجبوا التعصيب فأعطيناها النصف ابتداء عملاً  
بالكتاب والسنة أي بظاهرها ثم رجعت إلى المقاسمة عملاً بالاجتهاد نقله في الأولوة  
عن شرح الفصول الكبير لشيخ الاسلام (قوله كما مضى) أي مثل المقاسمة التي  
مضت من أنه يقاسم كاخ (قوله فاحفظه) أي بقلبك وقوله فكل حافظ امام أي  
لان كل حافظ امام فهو تعليل للامر بالحفظ (قوله واشكر فاطمه) أي ناظم ما ذكر

ناظمه) بالدعاء له أو بذكره بالجمل أو بغير ذلك

وغيره عن أسامة بن زيد  
رضي الله عنهما أن رسول  
الله صلى الله عليه وسلم  
قال من صنع اليه معروف  
فقال لفاعله جزاك الله خيراً  
فقد أبلغ في الثناء قال  
الترمذي رحمه الله تعالى  
حديث حسن غريب  
وروى البيهقي رحمه الله  
عن أبي هريرة رضي الله  
تعالى عنه قال قال رسول  
الله صلى الله عليه وسلم من  
صنع اليه معروف فليتكافئه  
فإن لم يستطع فليذكره في  
ذكره فقد شكره (فائدة)  
قد قلنا إنه يضم حصته  
لخصتهما ويقسمان ذلك  
أثلاثاً فمجموع حصتهم ما  
أربعة وإذا قسمتهما على  
ثلاثة عدد رؤسهما كانت  
غير منقسمة ولا موافقة  
فاضرب ثلاثة في تسعة  
فتصح من سبعة وعشرين  
للزوج ثلاثة في ثلاثة  
بتسعة وهي ثلث المال  
وللام اثنتان في ثلاثة بتسعة  
هي ثلث الباقي وللجسد  
والاخذ أربعة في ثلاثة  
بأثني عشر والاخذ أربعة  
ثلث باقي الباقي وللجسد ثمانية

هي الباقي فلهذا بلغزها

وما أحسن قول بعضهم

إذا فادك انسان بقاعدة \* من العلوم فلازم شكره أبداً  
وقل فلان جزاء الله صالحة \* أفادنيها وألق الكبر والحسد  
وقوله بالدعاء له أريد كره الخ أوفي كلامه مائة خلوفتجوز الجمع بين هذه الأمور  
وقوله أو بغير ذلك أي كالتصدق عنه (قوله لأنه قد صنع الخ) علة لقوله فاشكر  
ناظمه (قوله فرجه الله رحمة واسعة) أي عامة شاملة (قوله وقد روى الترمذي الخ)  
استدلال على النوع الأول وهو الشكر بالدعاء وقوله من صنع اليه معروف يبناء  
الفعل للمفعول ومعروف نائب فاعله وضمن صنع معنى أوصل فعدي بالي وقوله  
فقال لفاعله جزاك الله خيراً أي جعل جزاءك على ما صنعت من المعروف ثواباً  
عظيماً وقوله فقد أبلغ في الثناء أي أكثر فيه (قوله حديث حسن غريب) لا تنافي  
بين كونه حسناً وكونه غريباً لا مكانه أنه تفرد به الراوي لكن بلغ في التوثيق  
رجال الحسن (قوله وروى البيهقي الخ) استدلال على النوع الثاني من الشكر  
وهو ذكره بالجميل وفيه أيضاً طاب المكافأة وقوله من صنع اليه معروف يقال فيه  
ما قيل في الحديث قبله وقوله فليتكافئه أي فليصنع معه معروفاً مثله والضمير  
المنصوب عائد على صانع المعروف المفهوم من صنع وقوله فإن لم يستطع فليذكره أي  
فإن لم يستطع المكافأة فليذكره بالجميل وقوله فنذكره فقد شكره أي لأن من  
ذكر صانع المعروف بالجميل فقد شكره وأثنى عليه (قوله فائدة) غرضه بهذه  
الفائدة تكميل العمل في المسئلة الأكدية وقوله قد قلنا أي فيما سبق قبل قوله  
ثم يعودان إلى المقاسمة (قوله كانت غير منقسمة ولا موافقة) أي بل مباينة وقوله  
فاضرب ثلاثة في تسعة أي التي هي المسئلة بعوئها (قوله وهي ثلث المال) لكنه  
نصف عاقل وقوله وهي ثلث الباقي لكنه ثلث المال عاقل (قوله فلهذا بلغزها الخ)  
نظم ذلك بعضهم بقوله

ما فرض أربعة يفرق بينهم \* ميراث ميتهم بحكم واقع  
فلو أخذ ثلث الجميع وثلث ما \* يبقى لثانيهم برأى جامع  
ولثالث من بعده ثلث الذي \* يبقى وما يبقى نصيب الرابع

وأجابه المحقق الأمير بقوله

أفدى الذي حاجي بعرف ضائع \* فعرفته وعلى شكر الصانع

سحر البيان وحكمة الشعر التي منها بوجه الحل سكر السامع  
 يعني التي ميتها من أكره معسروفة لاسيما البارع  
 (قوله فيقال خلف أربعة من الورثة) أي وهم الزوج والام والجد والاخت وقوله  
 فورث أحدهم ثلث المال أي وهو الزوج لكنه نصف عاثل وقوله والثاني ثلث  
 الباقي أي وهو الام لكنه ثلث عاثل وقوله والثالث ثلث باقى الباقي أي وهو  
 الاخت وقوله والرابع الباقي أي وهو الجد (قوله شيأ من المعايضة بها) المعايضة  
 قال الجوهري هي أن تأتي بشي ولا تهدي له من ذلك أن يقال خلف أربعة من  
 الورثة أخذ أحدهم جزءا من المال والثاني نصف ذلك الجزء والثالث نصف  
 الجزئين والرابع نصف الثلاثة أجزاء وقد نظم ذلك المحقق الامير بقوله  
 أي شخص له من الارث جزء ولثان سهم عا — دار نصفه  
 ثم نصف الجزئين يعطى لشخص ولشخص نصف الثلاثة ضعفه  
 وترخي ذلك ان الجد أخذ ثمانية والاخت أخذت أربعة وهي نصف الثمانية والام  
 أخذت ستة وهي نصف الاثني عشر والزوج أخذ تسعة وهي نصف الثمانية عشر  
 التي هي ضعف التسعة (قوله ومحتراز أركانها) فلولم يكن زوج لكانت الحرفاء  
 وهي أم وجد وأخت وقد تقدمت ولولم يكن أم لفاسم الجد والاخت فيما بقي بعد فرض  
 الزوج ولولم يكن جد لفازت الاخت بفرضها بعد العول بما يكمل له ولو كان  
 بدل الاخت أخ لسقط وصحت من أصلها وهو ستة ولو كان خنثى فأجعل له مسألة  
 لذ كورته ومسألة لاثوته وجامعة بينهما فمسألة الذ كورة من ستة ومسألة الاثوته  
 من سبعة وعشرين كما تقدم وبين المستثلين توافق بالثلث فاضرب وفق احدهما  
 في كامل الاخرى يحصل أربعة وخسون وهي الجامعة فاقسمها على ستة مسألة  
 الذ كورة يخرج لكل سهم تسعة فهي جزء سهم مسألة الذ كورة واقسمها أيضا  
 على تسعة مسألة الاثوته قبل التصحيح يخرج ستة فهي جزء سهم مسألة الاثوته  
 فاضرب نصيب كل وارث في كل من الجزئين وأعطه أقل النصيبين فلا زوج  
 من مسألة الذ كورة ثلاثة في تسعة بسبعة وعشرين ومن مسألة الاثوته ثلاثة  
 في ستة ثمانية عشر فيعطى أقل النصيبين وهو ثمانية عشر ومن مسألة الاثوته لأنها  
 الاثر في حقه ويوقف له تسعة والام من مسألة الذ كورة اثنان في تسعة ثمانية  
 عشر ومن مسألة الاثوته اثنان في ستة باثني عشر فتعطى أقل النصيبين وهو اثنان  
 عشر من مسألة الاثوته لأنها الاثر في حقه ويوقف لها ستة وللجد في مسألة  
 الذ كورة واحد في تسعة وتسعة ولا شي للخنثى من مسألة الذ كورة وللجد والخنثى

فيقال خلف أربعة من  
 الورثة فورث أحدهم ثلث  
 المال والثاني ثلث الباقي  
 والثالث ثلث باقى الباقي  
 والرابع الباقي وقد ذكرت  
 في شرح الترتيب شيأ من  
 الايات بها ومحتراز أركانها  
 والاقوال فيها ونحو ذلك  
 فراجع والله أعلم



من مسئلة الانوثة أربعة في ستة بأربعة وعشرين للجد ستة عشر وللختى على تقدير  
 أنوثة ثمانية فيعطى الجدا أقل النصيبين وهو تسعة من مسئلة الذكورة لأنها  
 الاضر في حقه ولا يعطى الخنثى شيئا معاملة بالاضر في حقه وهو مسئلة الذكورة  
 ويوقف خمسة عشر لان جملة ما أخذ ذوو تسعة وثلثون يبقى خمسة عشر فان اتضح  
 الخنثى بالذكورة أعطى الزوج التسعة الموقوفة له تكملة لنصفه على مسئلة  
 الذكورة وأعطيت الام السنة الموقوفة لها تكملة لثلثها على مسئلة الذكورة  
 أيضا وان اتضح بالانوثة أخذ ثمانية وأعطى للجد سبعة على التسعة التي معه  
 فيصير له ستة عشر فقد صار مجموع نصيبهما أربعة وعشرين وقسمت بينهما ما أنلانا  
 للذكور مثل حظ الانثيين اه اولزة بتوضيح من الخنثى وغيره (قوله ولما انتهى  
 الكلام الخ) دخول على كلام المصنف وقوله على شيء من المسائل الفقهية أي  
 المتسوية لافقه من نسبة المتعلق للمتعلق والمراد فقه الموارث خاصة لا مطلق الفقه  
 بتميزة المقام وقوله شرع في المسائل الحسابية أي النسوية للحساب من نسبة  
 المتعلق للمتعلق والحاصل أن علم الفرائض اسم لمجموع مسائل قسمة الموارث  
 كقولنا للزوج النصف وهكذا مسائل الحساب المتعلقة بتأصيل المسائل  
 وتصحيحها كقولنا كل مسئلة فيها سدس فهي من ستة وكل سهم أنكسر على فريق  
 وبانته سهمه يضرب عدد رؤسه في أصل المسئلة فلما فرغ المصنف من الكلام  
 على الجزء الاول أعنى المسائل المتعلقة بفقه الموارث أخذ يتكلم على الجزء  
 الثاني أعنى المسائل المتعلقة بالحساب وانما قال على شيء لانه بقي مسائل فقه  
 ميراث الخنثى والمفقود والغرقى والمهدى كما قاله الامير (قوله فقال) عطف  
 على شرع

ولما انتهى المصنف رضى  
 الله عنه الكلام على شيء  
 من المسائل الفقهية شرع  
 في المسائل الحسابية فقال  
 (باب الحساب) أي  
 حساب الفرائض وهو  
 تأصيل المسئلة وتصحيحها  
 لا علم الحساب المعروف مع  
 أنه لا بد من معرفته ان يريد  
 الاتقان علم الفرائض كما قال  
 الشيخ بدر الدين سبط  
 الباردي رحمه الله في شرح  
 هذا الكتاب

### \*(باب الحساب)\*

أي باب بين الحساب بمعنى المسائل المتعلقة بتأصيل المسائل وتصحيحها وهو الجزء  
 الثاني من علم الفرائض كما مر (قوله أي حساب الفرائض) أشار بذلك الى أن  
 العلم بالمعهود والمعهود حساب الفرائض أو الى أنها عوض عن المضاف اليه وهو تأصيل  
 المسئلة وتصحيحها لا يخفى أن هذا تعريف للحساب بالمعنى المصدري وهو هذا المعنى  
 ليس هو الجزء الثاني من علم الفرائض كما هو المراد في الترجمة ويمكن أن يقدر في كلام  
 الشارح ما يناسب ذلك بأن يقال وهو المسائل التي يعرف بها تأصيل المسائل  
 وتصحيحها (قوله لا علم الحساب المعروف) أي لانه ليس بمراد وهو علم بأصول  
 يتوصل بها الى استخراج المجهولات العددية وهو يشمل حساب الفرائض وغيرها

وقوله مع أنه الخ الاستدلال أن يقول وأن كان لا بد من معرفته الخ وقوله لا بد  
 من معرفته الخ أي لا غنى عن وجوده عن معرفته الخ فلا يحصل اتقان علم الفرائض  
 بدونه (قوله وأن ترد معرفة الحساب) أي وأن ترد معرفة القضايا المتعلقة بتأصيل  
 المسائل وتصحيحها وظاهر كلام الشارح أن الحساب بالمعنى الذي قاله وهو تأصيل  
 المسائل وتصحيحها والمعرفة على ما قلناه تصديقية وهي ظاهر ما قاله الشارح  
 تصويرية (قوله المعهود) أي علما قال في الحساب في كلام المصنف للعهد العلى  
 على حد قولك خرج الاميراذم يكن في البلد الامير واحد في حيث ذكر الحساب  
 عند أهل هذا الفن لا ينصرف الى الحساب المذكور (قوله لتتهدى فيه الخ) أي  
 تهتدى بسببه الى الصواب في علم الفرائض في سببية على حد قوله صلى الله عليه  
 وسلم دخلت امرأة النار في هرة أي بسببها ويحتمل ابقاء في على بابها ويكون المعنى  
 لتتهدى في علم الحساب المتعلق بعلم الفرائض الى الصواب أفاده الاستدلال الخفى  
 (قوله أي الحساب) تفسير للضمير (قوله الى الصواب) أي الحكم المطابق للواقع  
 وهو ضد الخطأ الذي هو الحكم غير المطابق للواقع فنقول الشارح وهو خلاف الخطأ  
 فيه نظرا لأنه ضد لا خلاف إلا أن يجاب عنه بأن مراده بالخلاف مطلق الثاني  
 لا الخلاف المصطلح عليه فلا ينافي أنه ضد والفرق بين الخلاف والاضداد أن الخلاف  
 قد يجامع خلافا كالضد والقيام والاضد لا يجامع ضد كالسواد والبياض  
 والصواب لا يجامع الخطأ فهو ضد لا خلاف (قوله وتعرف القسمة الخ) أي ولتعرف  
 القسمة الخ فهو معطوف على مدخول لام العلة وكان ينبغي للناظم تقديم المعرفة  
 المتعلقة بالتأصيل والتصحيح على المتعلقة بالقسمة والتفصيل لأن الاولى مبنية  
 على الثانية إلا أن يقال الاولى لا تقتضى ترتيبا وقوله للتركبة متعلق بالقسمة وقوله  
 والتفصيل لاى للتركبات وهو عطف تفسير وقوله بين الورثة الاولى أن يقول بين  
 المستحقين ليشمل الموصى له ورب الدين في عبارته قصور وقد يقال اقتصر عليهم  
 لانهم الاصل (قوله وتعرف التصحيح الخ) أي ولتعرف التصحيح الخ ولا يلزم عليه  
 تعليل الشيء بنفسه كما توهم لان المائل الارادة المذكورة في قوله وأن ترد معرفة  
 الحساب والعلة المعرفة على أن المراد هناك بالحساب القضايا الكافية المتعلقة  
 بتأصيل المسائل وتصحيحها وذلك غير التأصيل والتصحيح فمعرفة الاول غير معرفة  
 الثاني لكن الاولى سبب في الثانية وقوله والتأصيل لا يقال التأصيل مقدم على  
 التصحيح مع ان المصنف آخره لا نأقول الاولى لا تقتضى ترتيبا وقوله للمسائل راجع  
 لكل من التصحيح والتأصيل (قوله فان قيمة التركبات الخ) أي وانما احتيج لمعرفة

(وان ترد معرفة الحساب)  
 أي حساب الفرائض  
 المعهود (لتتهدى فيه) أي  
 الحساب المذكور (الى  
 الصواب) وهو خلاف  
 الخطأ (وتعرف القسمة)  
 للتركبات (والتفصيل) بين  
 الورثة (وتعلم التصحيح  
 والتأصيل) للمسائل فان  
 قيمة التركبات تنبى على ذلك

التصحيح والتأصيل لان قسمه التركات الخ وقوله تبني على ذلك أي على التصحيح  
والتأصيل (قوله وتصحيح المسئلة) أي مصححه بدليل قوله هو أقل عدد الخ وبدليل  
قوله وأصلها الخ وعلى هذا التصحيح والتأصيل في كلام المصنف يعني المصحح  
والأصل ويحتمل أن يبقى على ظاهره ويكون قوله هو أقل عدد الخ أي تحصيل أقل  
عدد الخ ويكون قوله وأصلها الخ أي وتأصيلها وتخصيل مخرج فرضها الخ وهذا هو  
الانصب والمراد بالمسئلة هنا الانصباء التي يسأل عنها وإضافة التصحيح إليها  
ظاهرة لان المعنى وتصحيح الانصباء كذا وكذا وهكذا يقال في إضافة التأصيل إليها  
هذا هو الاظهر مما كتبه بعضهم (قوله هو أقل عدد يتأني منه الخ) ظاهرة سواء  
سبقة كسر أو لا وهو كذلك كما يؤخذ من قوله

وإن تكن من أصلها تصحح فترك تعلم بل الحساب ربح

خلافا لمن قيده بما إذا كان هناك كسر وعلى ما قلناه فالتصحيح يجامع التأصيل  
وينفرد التصحيح عن التأصيل فيما إذا حصل كسر فيهمم العام والخصوص المطلق  
وقوله نصيب كل واحد من الورثة الأولى أن يقول من المستحقين ليشمل  
الموصى له ورب الدين كما تقدم وقد يجاب بما تقدم (قوله وأصلها هو مخرج الخ) أي  
وتأصيلها هو تحصيل مخرج الخ كما هو الانصب بما سبق ويحتمل إبقاءه على ظاهره  
ونرجع ما سبق إلى ما هنا كالحرا تنبيه عليه وقد علمت أن المراد بالمسئلة للانصباء  
التي يسأل عنها وإضافة الأصل إليها ظاهرة لان المعنى والأصل المنسوب للانصباء  
كذا وكذا هذا هو الاظهر وقوله ان كان فيها فرض فأكثر فيه مع ما قبله لف ونشر  
مرتب لان قوله فرض راجع لقوله مخرج فرضها وقوله فأكثر راجع لقوله أو فروضها  
والمراد بالجمع ما فوق الواحد (قوله أما إذا تمحضت الخ) مقابل لقوله ان كان فيها  
فرض فأكثر وقوله فعدد رؤسهم أصل المسئلة على التقديم والتأخير فعدد رؤسهم  
خير مقدم وأصل المسئلة مبتدأ مؤخر لانه الحدث عنه وقوله مع فرض كل ذكر  
بأثنين الخ وإنما لم يعكس لئلا تعطى الاثنى من كسر افلومات الميت عن ذكر  
وأثنين فالمسئلة من أربعة عدد رؤسهم بفرض الذكور اثنين للذكور اثنان وللكل  
أثنى واحد ولو جعل الاثنينان بذكر لكانت المسئلة من اثنين للذكر واحد ولكل  
أثنى نصف سهم (قوله ومنه تصح) أي ومن هذا العدد تصح المسئلة وقوله أيضا  
أي كما هو أصلها فقد اجتمع التصحيح والتأصيل وهكذا أي كما تقدم من كون عدد رؤسهم  
أصل المسئلة وقوله في غير الولاء أي كالنصيب وقوله أما فيه الخ أي وأما في الولاء ففيه  
تفصيل (قوله فان تساوا) أي أصحاب الولاء في الخفض كمتقين لكل واحد منهما

وتصحيح المسئلة هو أقل عدد  
أثنى منه نصيب كل واحد  
من الورثة جميعا وأصلها هو  
مخرج فرضها أو فروضها ان  
كان فيها فرض فأكثر اما ان  
تمحضت الورثة  
عصبات فعدد رؤسهم أصل  
المسئلة مع فرض كل ذكر  
بأثنين ان كان فيهم أثنى  
ومنه تصح أيضا وهذا في غير  
الولاء أما فيه فان تساوا  
فكذلك

النصف وقوله في ذلك أي فعدد رؤسهم أصل المسئلة لكن مع جعل الذ كرهنا  
 كالاثني ففي قوله في ذلك شيء لانه يوههم انه يفرض الذ كرهنا أيضا اثنيين  
 الآن يقال التشبيه ليس من كل وجه (قوله والا فعلى حسب الحصص) أي وتجعل  
 المسئلة من مخرج أقلهم نصيبا يخرج نصيب كل واحد منهم صحيحا فلو مات عتيق عن  
 ثلاثة أحدهم لم نصفه والا آخره ثلثه والثالث له سدسه فالمسئلة من ستة فظرا  
 للنصيب الا دق فالاول ثلاثة والثاني اثنان والثالث واحد ولا تفاوت في ذلك بين  
 ذكره وأثوته أفاده في اللزوة نقلا عن شرح الترتيب (قوله ولما كان التصحيح الخ)  
 دخول على كلام المصنف وقوله مبنيا على التأصيل قبله أي قبل التصحيح لاحتياجه  
 اليه فلا بد من التأصيل أولا فان صححت منه المسئلة فذاك والا صححت على العمل  
 الا في وقوله قدم التأصيل جواب لما وقوله فقال عطف على قدم (قوله فاستخرج  
 الاصول) أي أخرج الاصول من مخرج الفروض وقوله في المسائل أي الكائنة  
 في المسائل باعتبار الفروض الكائنة فيها وقوله التي فيها فرض قيدها لان كلام  
 المصنف فيها أخذ ما بعد الاصول المسائل التي لا فرض فيها عدد رؤس  
 عصبتها بفرض الذكر بآثنيين في غير الولاء كما مر (قوله ولا تسكن عن حفظها الخ)  
 أي واحفظها ولا تسكن عن حفظها الخ هكذا كتب بعضهم وأشار به الى أن الواو  
 عاطفة على محذوف وقد يقال ان هذا ليس بلازم لاحتمال كون الواو للاستئناف  
 (قوله أي متناس) أي متعاط أسباب النسيان وانما لم يقل ناس لان النسيان  
 ليس في مقدوره حتى ينهي عنه فالنهي انما هو عن تعاطي أسبابه وقوله  
 أو تشاغل أي مشغول وانما عبر بتشاغل لموافقة متناس (قوله يقال الخ) غرضه  
 بذلك الاستدلال على التفسير الذي ذكره وقوله ذهات الشيء وعنه إشارة الى أنه  
 يتعدى بنفسه تارة وبحرف الجر أخرى وتعدى بحرف الجر هي الاكثر خلافا  
 لما يوههم كلام الشارح حيث قدم تعدى بنفسه وقوله بالفتح والكسر لكن الفتح  
 أكثر ولذلك قدمه وقوله تناسيته وشغلت عنه كل من تناسيته وشغلت عنه  
 راجع لكل من المتعدى بنفسه والمتعدى بحرف الجر وليس على التوزيع كما يعلم  
 من المختار وغيره اذ لا يلزم من كون اللفظ متعديا أن يفسر بمتعدد ولا من كونه لازما  
 أن يفسر باللازم بل قد يفسر المتعدى باللازم وبالعكس كما قاله الحفني (قوله فانهم  
 الخ) الفاء للاستئناف لا للتفريع لانه لم يتقدم ما يتفرع عليه ذلك حتى قال بعضهم  
 الاولى الاتيان بالواو بدل الفاء لكن قد علمت أنها للاستئناف وقوله أي أصول  
 المسائل تفسير للضمير وقوله المنفق عليها أي به لدفع ما يرد على قوله سبعة من أنها

والا فعلى حسب الحصص  
 ولما كان التصحيح مبنيا  
 على التأصيل قبله قدم  
 التأصيل فقال (فاستخرج  
 الاصول في المسائل) أي  
 التي فيها فرض (ولا تسكن  
 عن حفظها) أي أصول  
 المسائل (بذاهـ) أي  
 متناس أو تشاغل يقال  
 ذهات الشيء وعنه بالفتح  
 والكسر تناسيته أو شغلت  
 عنه (فانهم) أي أصول  
 المسائل المنفق عليها

تسعة بزيادة الامرين المختلف فيهما فالأخبار بأنها سبعة غير صحيح فأشار الشارح  
الى أن المراد المتفق عليها وهي سبعة فقط فالأخبار صحيح (قوله سبعة أصول)  
لا يخفى أن أصول بدل من سبعة لا يوضح والافهم معلوم مما قبله وإنما انحصرت  
في السبعة كما نقله في الاؤلوة عن الشيخ عميرة رحمه الله تعالى لان للفروض حالة انفراد  
وحالة اجتماع وفي الانفراد يخرج خمسة لان الفروض وان كانت ستة لكن الثالث  
يعنى عن الثلاثين وفي الاجتماع يخرج اثنان آخران لانه عند الاجتماع لا يخلو الحال  
من مسائل أو تدخل أو تبين أو توافق ففي الاول يكتفى بأحد المتماثلين وفي الثاني  
بأكبر المتماثلين وفي الأخير من يحتاج الى الضرب فيحصل اما اثنا عشر أو أربعة  
وعشرون فاذا ضمنا الى الخمسة السابقة كانت الجملة سبعة (قوله وهي اثنان الخ)  
أخصر من هذا أن نقول وهي اثنان وضعفها ما وضعف ضعفها ما وثلاثة وضعفها  
ضعف ضعفها وضعف ضعف ضعفها (قوله وأما المختلف فيهما) أى وأما الأصول  
المختلف فيهما والمراد بالجميع ما فوق الواحد وهذا مقابل لقوله المتفق عليها كما هو  
ظاهر (قوله فها ثمانية عشر) أى كفى أم وجد وخمسة اخوة للام ثلاثة وهي  
السدس وللجد ثالث الباقي خمسة ولكل أخ اثنان من العشرة الباقية وقوله وستة  
وثلاثون أى كفى أم وزوجة وجد وسبعة اخوة للام السدس وستة وللزوج الربع  
تسعة وللجد ثالث الباقي سبعة ولكل أخ اثنان من الاربعة العشر الباقية (قوله  
والراجح انهما أصلان) لا تصحح هذا ما عليه المحققون لان ثالث الباقي فرض  
مضموم لفرض آخر أو لفرضين فيجب اعتباره وأقل عدد يخرج منه السدس وثالث  
الباقي هي ثمانية عشر وأقل عدد يخرج منه السدس والربع وثالث الباقي  
هي ست وستة وثلاثون وقال بعضهم بها تصحح لان الأصول مدارها على الفروض  
المذكورة في الكتاب والستة وثالث الباقي لم يرد فيهما فها تصحح لا تأصيل  
فأصل الاولى من ستة عشر خرج السدس ولثالث صحيح للباقي بعد سدس الام تضرب  
ثلاثة في ستة ثمانية عشر وقد علمت قسمتها وأصل الثانية من اثني عشر خرج  
السدس والربع ولثالث صحيح للباقي بعد سدس الام وربع الزوجة تضرب  
ثلاثة في اثني عشر ستة وثلاثين وقد علمت قسمتها (قوله كما بينت وجه ذلك الخ)  
هو أن التصحيح للرؤس وهذا تأصيل في الانصاء قاله العلامة الامير (قوله ثم هذه  
الأصول السبعة الخ) أى وأما الاملان المزيديان فلا عول فيهما لان السدس  
وثالث الباقي لا يستغرقان ثمانية عشر والسدس والربع وثالث الباقي لا تستغرق  
ستة وثلاثين كما أفاده الشهاب عميرة انتهى اؤلوة (قوله قسمان) قسم

(سبعة أصول) وهي اثنان  
وثلاثة وأربعة وستة وثمانية  
واثنا عشر وأما المختلف  
وعشرون فها ثمانية عشر  
فيها ما فها ثمانية عشر  
وستة وثلاثون ولا يكونان  
الا في باب الجدة والاخوة  
والراجح انهما أصلان  
لا تصحح كما بينت وجه ذلك  
في شرح الترتيب ثم هذه  
الأصول السبعة قسمان  
قسم يعول وقسم لا يعول

يعول وقسم لا يعول ضابط الذي يعول هو الذي تساويه أجزاؤه الصحيحة أو يزيد  
عليه ويسمى العدد حينئذ تاما فالسنة أجزاؤها الصحيحة تساويها لأن أجزائها  
الصحيحة الثالث وهو اثنان والنصف وهو ثلاثة والسدس وهو واحد ومجموع ما ذكر  
سنة والاثنا عشر والأربعة والعشرون أجزاؤها الصحيحة تزيد عليهم ما أما أجزاء  
الاثني عشر الصحيحة فالسدس وهو اثنان والثالث أربعة والنصف ستة والرابع  
ثلاثة ومجموع ذلك يزيد على الاثنى عشر وأما أجزاء الأربعة والعشرين الصحيحة  
فالسدس أربعة والثالث ثمانية والنصف اثنا عشر والرابع ستة والثلث ثلاثة  
ومجموع ذلك يزيد على الأربعة والعشرين وضابط الذي لا يعول هو الذي تنقص  
أجزاؤه الصحيحة عنه ويسمى العدد حينئذ ناقصا كالاربعة الناقصة فان أجزاء كل  
تنقص عنه اه الأولى بتوضيح (قوله وقد ذكر الأول) أي الذي هو القسم الذي يعول  
(قوله أي الامول المذكورة) هـ ذاك تفسير للضمير في قوله منهن (قوله وهى) أي  
الثلاثة (قوله قد تعول فيه اكفاء) كما أشار إليه المشرح بقوله وقد لا تعول (قوله  
والعول الخ) أي اصطلاحا وما لغة فيقال له ان منها الارتفاع يقال عال الميزان أي  
ارتفع ومنها القيام بكفاية العيال يقال عال عياله اذا قام بكفائتهم ومنها الاشتداد  
يقال عال الامر اذا اشتد ومنها الغلبة يقال عال الشئ اذا غلبه ومنها الميل يقال  
عال الميزان اذا مل من هذا المعنى قوله ذلك أدنى أن لا تعولوا أي أن لا تملوا  
ولا تجوروا وعن امامنا اشافى رضى الله تعالى عنه أن لا تكثروا عيالكم وهولم  
يفرد بذلك بل سبقة اليه زيد بن أسلم وجابر بن زيد وهما تابعيان وخطأه بعضهم  
بأن ذلك انما هو معنى أعال لا معنى عال وبأنه تعالى اباح التسرى في الآية بلا حصر  
وفيه تكثير العيال اه وهو المحطى في تخطئه لان عال جاء بمعنى أعال أي أكثر عياله  
كما هو منقول عن الكسائى والأصمعى وأبى عمر وغيرهم وقراطوس أن لا تعيلوا  
من أعال وهو عاضد لما قاله امامنا رضى الله عنه ولان التسرى مظنة قلة الولد بحسب  
القصد الاصلى لانه يقصد للتمتع والولد اذا حصل يكون تابعا لا مقصودا فليس فيه  
تكثير العيال كما دل أفاده في الأولى (قوله زيادة في السهام ويلزمه الخ) ففيه  
زيادة كمها المنفصل وهو العدد ونقص كمها المتصل وهو القدر واعلم أنه لم يقع العول  
في زمن النبي صلى الله عليه وسلم ولا في زمن أبى بكر بل في زمن عمر وهو أول من  
حكم به حين رفعت اليه مسألة زوج وأختين فقال ان بدأت بالزوج أو بالأختين  
لم يبق للأخر حق فأنشروا على فأشار عليه العباس بالعول وقيل على وقيل زيد  
ابن ثابت واهلهم تسكاهم وابتدأ في مجلس واحد لاستشارة عمر اياهم وأجمعت

وقد ذكر الأول بقوله  
(ثلاثة منهن) أي الأصول  
المذكورة وهى الستة  
والاثني عشر والأربعة  
والعشرون (قد تعول) وقد  
لا تعول والجهل بزيادة  
في السهام ويلزمه النقص  
في الأضياء



الصحابة على الدول ثم لما مات عمر أظهر ابن عباس الخلاف فيه وقال ان الذي  
أحصى رمل عالج عدد الم يجعل في المال نصفاً ونصفاً وثلاثاً اذ ان النصفان قد ذهباً  
بالمال فأثنى اثنتي عشرة زوجاً وأم وأخت شقيقة أولاد فانهما تعول  
بناتهما كسمايتي وقال لوقد واما قدّم الله وأخرهما الله ما عالت فريضة قط  
وروى عنه أنه قال من أهدى الله من فرض الى فرض فهو الذي قدمه الله ومن  
أهبطه من فرض الى غيره فهو الذي أخره الله وروى عنه غير ذلك فقبل له ما بالاك  
لم تقل هذا العرف قال كان رجلاً مهاجراً فهدته فقال له عطاء بن أبي رباح ان هذا لا يغني  
عني ولا عنك شيئاً لو مت أو مت لقسم ميراثنا على ما عليه الناس اليوم فقال  
فان شاء فلندع بناءنا وأبناءهم ونساءنا ونفساءهم وأنفسنا وأنفسهم ثم نتمهل  
فنجعل لعنة الله على الكاذبين ولذلك تسمى المباهلة وظاهر ما تقدم أنه كان مخالفاً  
في زمن عمر لكنه كتم ذلك كما يقتضيه التعبير بقولهم ثم أظهر ابن عباس الخلاف  
ويؤيده قوله كان رجلاً مهاجراً فهدته قال السبكي وليس معناه أنه خاف عدم انقياد  
عمر له لعلم القطعي بانقياده للحق ولكن الهيبة خوفاً من شره التعظيم فله عظمة عمر  
في صدر ابن عباس لم يبدأ ذلك له كما يعرض ذلك لطالب العلم فتمنعه عظمة شيخه من  
أن يبدى احتمالات يحتاج بصدوره واستشكال ذلك بأنه كيف يسكت عما يظهر له  
لاجل هذا مع أن غير الصحابة لا يظن به هذا فكيف بهم وأجيب بأنه لما كانت  
المسئلة اجتهادية ولم يكن معه دأمل ظاهر يجب المصير اليه ساع له عدم اظهار  
مناظره له واحتج مثبتوا العول باطلاق آيات الموارث ومحدث الحق والفرأض  
بأهلها وبالقياس على الديون والوصايا اذا ضاق عنها المال ذكر ذلك شيخ الاسلام  
أفاده في التؤلؤة (قوله وفي بعض النسخ) خبر مقدم وقوله مبتدأ مؤخر وبديل هذا  
البيت خال (قوله وهي) أي الاصول وقوله يدخل عليها العول أي قد يدخل عليها  
العول وقد لا يدخل (قوله وما وقع عليه الحل الخ) أي والبيت الذي وقع عليه حل  
الشارح أولى من هذا البيت وقوله لتصريحه الخ أي وأما هذا البيت فلم يصرح بذلك  
وان كان يعلم منه (قوله وبعدها) الضمير عائد على الثلاثة المذكورة كما أشار اليه  
الشارح بالحل والبعدي ليست في الرتبة بل في الذكر كما أشار اليه الشارح ايضاً  
بقوله والمراد الخ (قوله والا فلا ترتيب الخ) أي والانقل ان المراد ببعدها في الذكر  
بأن قد ابعدها في الرتبة فلا يصح لانه لا ترتيب الخ (قوله أربعة تمام) أي متممة  
للسبعة وهو صفة لأربعة (قوله وهي) أي الأربعة التمام (قوله لا عول  
يعروها) لانافية للجنس وعول اسمها وجملة يعروها خبر لا ويعرو مضارع

وفي بعض النسخ بدل هذا  
البيت قوله وهي اذا فصل  
فيها القول ثلاثة يدخل فيها  
العول وما وقع عليه الحل  
أولى لتصريحه بأن جملة  
الاصول سبعة وذكر  
القسم الثاني بقوله  
(وبعد) أي الثلاثة  
المذكورة والمراد بعدها  
في الذكر والا فلا ترتيب  
بين القسمين (أربعة تمام)  
وهي الاثنان والثلاثة  
والاربعة (والثمانية  
لا عول يعروها)

عري من باب غري وأما عري من باب علم فمناه خلا وتجرد كما أفاده العلامة  
الامير (قوله أي يعترها) تفسير ليروها. وفسر ذلك التفسير بقوله أي يغشاها  
ثم فسره أيضا بقوله وينزل بها فهو عطف تفسير وقوله يقال الخ استدلال على تفسير  
يعترها يغشاها وينزل بها (قوله ولا انشلام) قضية كلام الشارح أن المراد  
بالانشلام هنا العول فيكون العطف من قبيل عطف المرادف وقوله أي خلل  
وكسر هذا تفسير له بحسب أصله وقوله يقال الخ استدلال على تفسيره بالكسر  
والخلل لكن كان المناسب لما في المتن أن يقول يقال انثلم الشيء انثلاما إذا حصل  
فيه كسر وخلل (قوله من الحائط وغيره) يحتمل من المحسوسات فقط ويحتمل  
ما هو أعم (قوله ولما كان العول الخ) غرضه بذلك توجيه إطلاق المصنف على  
العول انشلام بمعنى الخلل وقوله لكونه الأولى حذنه. وحينئذ يكون قوله يؤدي الخ  
خبر كان وعلى منبع الشارح. ضاع خبر كان لأن يقال قوله لكونه متعلق  
بمخبر كان المحذوف والتقدير ولما كان العول منتهيا لكونه الخ كما قدوة الاستاذ  
الحقفي (قوله جعله كالخلل) فيه أنه جعله خلا لا حيث جعله انشلاما والانشلام  
هو الخلل إلا أن يقال كلام المتن على معنى التشبيه فهو كالانشلام فيكون  
كالخلل ولعله حينئذ لاحظ الخلل الحسي فزاد الكافي كما أفاده العلامة الامير  
(قوله على مسائل) هي مفردات تلك الصور وقوله منها أي من المسائل (قوله  
بقوله) متعلق بذكر (قوله فالسدس الخ) أي إذا أردت بيان الأصول المذكورة  
فالسدس الخ (قوله وحده) أي حال كونه وحده (قوله بجدة وعم)  
مستلثهما من ستة للجدة سهم وللم الباقي وهو خمسة (قوله أومع النصف) أي  
أو كان السدس مع النصف لدخول مخرج النصف في مخرج السدس فيمكن  
بالأكبر (قوله بجدة وبنيت وعم) مستلثهم من ستة للجدة سهم وللم بنيت ثلاثة  
وللم الباقي وهو اثنان (قوله أومع الثلث) أي أو كان السدس مع الثلث  
لدخول مخرج الثلث في مخرج السدس فيمكن بالأكبر كامر (قوله كامر  
وأخوين لام وعم) مستلثهم من ستة للام سهم وللأخوين للام سهمان وللم  
الباقي وهو ثلاثة (قوله أومع سدس آخر) أي أو كان السدس مع سدس  
آخر ثلثا لهما فيمكن بواحد منهما (قوله بجدة وأخ لام وعم) مستلثهم من ستة  
للجدة سهم وللأخ للام سهم وللم الباقي وهو أربعة (قوله أومع ثلثين) أي أو كان  
السدس مع ثلثين لدخول مخرج الثلثين في مخرج السدس كما تقدم في الثلث  
(قوله كامر وبنيت وعم) مستلثهم من ستة للام سهم وللم بنيت أربعة وللم الباقي

أي يعترها أي يغشاها  
وينزل بها يقال اعتراني  
الامرغشي يني ونزلني  
(ولا انشلام) أي كسر وخلل  
يقال ثلم الشيء ثلما كسره  
والثلم الخلل من الحائط  
وغيره ولما كان العول  
لكونه يؤدي إلى نقص كل  
ذي فرض من فرضه جعله  
كالخلل الذي يدخل على  
المسائل ويعترها أي ينزل  
بها وقد بدأ بالمسائل التي  
تعمل وأولها السبعة  
ولها صور تشتمل على مسائل  
كثيرة منها ما ذكره بقوله  
(فالسدس) وحده بجدة  
وعم أومع النصف بجدة  
وبنت وعم أومع الثلث كامر  
وأخوين لام وعم أومع  
سدس آخر بجدة وأخ لام  
وعم أومع ثلثين كامر وبنيت  
وعم

وهو واحد (قوله أو مع نصف وثلاث) أى أو كان السدس مع نصف وثلاث  
 لدخول كل من خرجي النصف والثلاث في مخرج السدس (قوله كام وأخت  
 شقيقة وأخوين لام) مسئلتهم من ستة للام سهم وللأخت الشقيقة ثلاثة  
 وللأخوين للام اثنان (قوله أو مع نصف وسدس آخر) أى أو كان السدس  
 مع نصف وسدس آخر لدخول مخرج النصف في مخرج السدس وإتمام مخرجه  
 مع مخرج السدس الآخر (قوله كبنت وبنت ابن وأم وعم) مسئلتهم من ستة  
 للبنت ثلاثة ولبنت الابن سهم وكلمة الثلثين والام سهم والعم الباقي وهو واحد  
 (قوله أو مع نصف الخ) أى أو كان السدس مع نصف الخ لماعلمته بمسائر (قوله كام  
 وثلاث أخوات متفرقات) أى واحدة شقيقة واحدة لاب واحدة لام ومسئلتهم  
 من ستة للام واحدة وللشقيقة ثلاثة ولأب واحدة كلمة الثلثين ولأبى للام  
 واحدة أيضا (قوله أو مع ثلثين الخ) أى أو كان السدس مع ثلثين الخ لماعلمته  
 (قوله كام وأختين شقيقتين وأخت لام) مسئلتهم من ستة للام سهم وللشقيقتين  
 أربعة وللأخت للام سهم (قوله من ستة أسهم يرى) أى يعلم خروجه صحبا  
 من ستة أسهم فالسنة أصل مخرج السدس سواء كان وحده أو مع ما ذكر  
 كما في الشارح (قوله فجميع الخ) تفريع على قوله من ستة أسهم الخ بواسطة  
 ما ذكره الشارح من المسائل وقوله أصلها من ستة أى أصلها التي تصح منه ستة  
 مخرج السدس فن زائدة أو تجريدية فيكون قد جرد من الستة شيئا مما نالها  
 مبتدئا منها على سبيل التجريد كما يفيد كلام المحقق الأمير (قوله لأنها مخرج  
 السدس) أى لأن الستة محل خروج السدس صحبا واحدا ومبتدئا وهذا تعليل  
 لقوله أصلها من ستة وقوله وما عداها مما ذكر معه أى كالنصف والثلاث ونحوه  
 فمخرجه الخ هذه الجملة خبر المبتدأ وقرنها بالفاء المشبهة المبتدأ بالشرط في العموم  
 فيه كتنفيها تفريع على قوله داخل في الستة وقوله لأن المتداخلين الخ علة  
 للتفريع (قوله وكذا إذا اجتمع الخ) أى مثل ما ذكر في كون أصله ستة  
 وهو زائد على ما ذكره المصنف ولو قال الشارح ومنهما إذا اجتمع الخ لكان  
 أنسب بقوله فيما تقدم منهما ما ذكره المصنف بقوله الخ (قوله كزوج وأم وعم)  
 مسئلتهم من ستة قائمة من ضرب مخرج النصف وهو اثنان في مخرج الثالث وهو  
 ثلاثة للزوج ثلاثة وللأم اثنان والعم الباقي وهو واحد (قوله للمباينة الخ) علة  
 لقوله وكذا الخ المفيد أن أصل ذلك ستة أى وحيف كان بينهما مباينة ضرب  
 أحدهما في الآخر يحصل ستة (قوله ومسطح الخ) أى حاصل ضرب اثنين مخرج

أو مع نصف وثلاث كام  
 وأخت شقيقة وأخوين لام  
 أو مع نصف وسدس آخر  
 كبنت وبنت ابن وأم وعم  
 أو مع نصف وسدس  
 وسدس ثالث كام وثلاثة  
 أخوات متفرقات أو مع  
 ثلثين وسدس آخر كام  
 وأختين شقيقتين وأخت  
 لام (من ستة أسهم يرى)  
 فجميع هذه الصور أصلها  
 من ستة لأنها مخرج  
 السدس وما عداها مما ذكر  
 معه فمخرجه داخل  
 في الستة فيكتفي بها لأن  
 المتداخلين يكتفي بأكبرهما  
 كإسياني وكذا إذا اجتمع  
 النصف مع الثالث كزوج  
 وأم وعم للمباينة بين مخرجي  
 النصف والثالث ومسطح  
 اثنين وثلاثة ما ذكر

النصف في ثلاثة مخرج الذات فالسطح ما تحصل من ضرب أحد العددين في الآخر  
وقوله ما ذكر أي ستة (قوله وجيع ما ذكره الخ) الحاصل ان مسائل الستة  
أقسام ثلاثة إما ناقصة وهي التي اذا جمعت فروضها نقت عنها وإما عادلة وهي  
التي اذا جمعت فروضها عادتها وإما عادلة وهي التي تعول وستأتي (قوله من الصور)  
المناسب من المسائل لانه جعل المسائل مندرجة تحت الصور (قوله لا عول  
فيها) فهي ليست عادلة وهل هي ناقصة أم عادلة فلما كانت عبارة تصدق  
بها أضرب عن ما تقدم الى قوله بل هي الخ وقوله في بعض الصور المناسب في بعض  
المسائل لماعلمت (قوله ناقصة) أي لانك لو جمعت فروضها لنقصت عنها وقوله  
عادلة أي لانك لو جمعت فروضها عادتها (قوله ثم اعلم الخ) الاسبيل أن يقول وقد  
علم مما ركز او كذا لان ذلك علم مما قدمه (قوله قد تكون من فرض واحد) أي  
قد تحصل وتوجد من مخرج فرض واحد كالدس وحده وقوله وقد تكون من  
فرضين أي قد تحصل وتوجد من مخرجي فرضين كالنصف والثالث وقوله أو أكثر  
لم يظهر من أمثله كون الستة من أكثر من فرضين الا ان اعتبر الداخل والمسائل  
كما اذا كان الدس مع نصف وثالث أو مع نصف وسدس آخر أفاده العلامة الأمير  
بتوضيح (قوله وأما الاثنا عشر الخ) مقابل الستة وقوله الا من فرضين أي من  
مخرجيهما (قوله والثالث والرابع الخ) ذكر الاثني عشر عقب الستة لانها ضعفها  
(قوله كزوجة وأم الخ) مسئلتهم من اثني عشر لزوجته ثلاثة وللأم وأولادها  
لام أربعة والباقي وهو خمسة لأم فقوله أو أخوين لام أي بدل الأم وقوله وعم أي  
في المسئلتين (قوله من اثني عشر) أي يخرجان محبين من اثني عشر فالاثنا عشر  
أصل مسئلتهم (قوله لان الثلاثة الخ) علة لقوله والثالث والرابع من اثني عشر  
وقوله مخرج الثالث بالنصب على أنه بدل من الثلاثة وقوله والاربعة بالنصب عطفا  
على الثلاثة وقوله مخرج الربع بالنصب على أنه بدل من الاربعة وقوله متباينان  
خبر لان وحيث كانا متباينين يضرب أحدهما في الآخر يخرج اثنا عشر (قوله  
ومسطحهما) أي الحاصل من ضرب أحدهما في الآخر كما علم مما مر (قوله وكذا  
اذا اجتمع الخ) أي ومثل الثالث والرابع في كونهما من اثني عشر ما اذا اجتمع الخ  
وقوله والربع مع الثانيين أي فالثلاثة مخرج الثانيين والاربعة مخرج الربع  
متباينان ومسطحهما اثنا عشر كما في الثالث مع الربع (قوله كزوجة وأختين الخ)  
مسئلتهم من اثني عشر لزوجته ثلاثة وللأختين الشقيقتين ثمانية وللأم الباقي وهو  
واحد (قوله أو الربع مع السدس) أي أو اجتمع الربع مع السدس لتوافق بين

وجميع ما فرضت منه من  
الصور لا عول فيها بل هي  
في بعض الصور ناقصة وهي  
التي ذكرت فيها الم  
وفي بعضها عادلة وهي التي  
لم أذكر فيها وسأتي ما فيه  
العول ان شاء الله تعالى ثم  
اعلم أن الستة قد تكون من  
فرض واحد وقد تكون من  
فرضين أو أكثر كما ظهر لك  
في التمثيل وأما الاثنا عشر  
والاربعة والعشرون  
الاثنيان فلا يكونان الا من  
فرضين فأكثر وقد ذكر  
الاثني عشر بقوله (والثالث  
والربع) كزوجة وأم  
أو أخوين لام وعم (من  
اثني عشر) لان الثلاثة  
مخرج الثالث والاربعة  
مخرج الربع متباينان  
ومسطحهما اثنا عشر وكذا  
اذا اجتمع الربع مع  
الثلاثين كزوجة وأختين  
شقيقتين وعم أو الربع  
مع السدس

الاربعة التي هي مخرج الربع وبر الستة التي هي مخرج السدس بالصف  
 فيضرب نصف أحدهما في كامل الآخر يحصل اثنا عشر (قوله كزوجة وحنة  
 وعم) مسئلتهم من اثني عشر للزوجة ثلاثة وللحنة اثنان وللم الباقي وهو سبعة  
 (قوله وهو) أي كون الربع مع السدس يخرج من اثني عشر (قوله أو الربع مع  
 النصف والسدس) أي أو اجتمع الربع مع النصف والسدس للتوافق بين مخرج  
 الربع ومخرج السدس وأما النصف فهو داخل فيهما فلا يعتبر (قوله كزوج  
 وبنات وبنات ابن وعم) مسئلتهم من اثني عشر للزوج ثلاثة وللبنات ستة وبنات الابن  
 اثنان ولعم الباقي وهو واحد (قوله وفي جميع هذه الصور الخ) الحاصل أن مسائل  
 الاثني عشر قسما ان امانا قصة أو عائلة ولا تكون عادلة أبدا (قوله هي) أي  
 الاثنا عشر وقوله ناقصة أي لانها لو جمعت فروضها لنقصت عنها (قوله أصلا)  
 أي لا قليلا ولا كثيرا (قوله والثلث ان ضم اليه الخ) ذكر الاربعة والعشرين  
 عقب الاثني عشر لانها ضعفتها (قوله كزوجة وأم وابن) مسئلتهم من أربعة  
 وعشرين للزوجة الثلث وللأم السدس وأربعة وللابن الباقي وهو سبعة عشر  
 (قوله أو الثلثان) عطف على السدس أي أو ضم اليه الثلثان لان بين مخرج الثلث  
 وهو ثمانية ومخرج الثلثين وهو ثلاثة تباين كما سيذكره الشارح فيضرب  
 أحدهما في الآخر يحصل أربعة وعشرون (قوله كزوج وبنات وابن ابن)  
 مسئلتهم من أربعة وعشرين للزوجة الثلث وللبنات الثلثان ستة عشر ولابن  
 الابن الباقي وهو خمسة (قوله أو النصف والسدس) أي أو ضم اليه النصف  
 والسدس فيعتبر مخرج الثلث مع مخرج السدس ولا يعتبر مخرج النصف لدخوله  
 فيهما (قوله كزوجة وبنات ابن وعم) ومسئلتهم من أربعة وعشرين للزوجة  
 الثلث ثلاثة وللبنات النصف اثنا عشر وبنات الابن السدس أربعة تكملة الثلثين  
 وللم الباقي وهو خمسة (قوله أو الثلثان والسدس) أي أو ضم اليه الثلثان والسدس  
 فيعتبر مخرج الثلث مع مخرج السدس ويضرب وفق أحدهما في كامل الآخر  
 ولا يعتبر مخرج الثلث لدخوله في مخرج السدس كما سيذكره الشارح (قوله  
 كزوجة وبنات وأم وعم) مسئلتهم من أربعة وعشرين للزوجة الثلث ثلاثة  
 وللبنات الثلثان ستة عشر وللأم السدس أربعة وللم الباقي وهو واحد (قوله  
 فأصله) أي أصل الثلث المذكور الذي يخرج منه صحبا وقوله الصادق نعت للأصل  
 لكنه نعت سببي لرفعه الظاهر وهو الخدس (قوله أي الظن) تفسير للخدس  
 بحسب اللغة وقوله والتخمين عطف تفسير أو مرادف والمراد بالخدس هنا الجرم

كزوجة وحنة وعم وهو  
 معنى قوله في بعض النسخ  
 والسدس والربع من اثني  
 عشر أو الربع مع النصف  
 والسدس كزوج وبنات  
 وبنات ابن وعم وفي جميع  
 هذه الصور هي ناقصة  
 ولا يكون في الاثني عشر  
 صورة عادلة أصلا وستأتي  
 الصور التي فيها عادلة ثم  
 ذكر الاربعة والعشرين  
 بقوله (ولثمن ان ضم اليه  
 السدس) كزوجة وأم  
 وابن أو الثلثان كزوجة  
 وبنات وابن ابن أو النصف  
 والسدس كزوجة وبنات  
 وبنات ابن وعم أو الثلثان  
 والسدس كزوجة وبنات  
 وأم وعم (فأصله الصادق  
 فيه الخدس) أي الظن  
 والتخمين

ولذلك قال يعرفها الحساب أجمعون ويحتمل أنه نظر لاحتتمال أن يكون الأصل  
ثمانية وأربعين حاصلة من ضرب ثمانية في ستة أفاده العلامة الأمير (قوله أربعة)  
خبر عن المبتدأ وهو أصل في قوله فأصلها وجلة قوله يتبعها الخ صفة له وقوله  
في النطق بها أي لا في الرتبة (قوله لأن مخرجي الثمن والسدس) فقط أي فيما فيه  
ثمان وسدس فقط كالمثال الأول وقوله متوافقان بالنصف أي لأن لكل منهما  
نصفاً فنصف الثمانية أربعة ونصف الثلاثة ستة فيضرب نصف أحدهما في كامل  
الآخر يحصل أربعة وعشرون ولذلك قال وحاصل ضرب الخ (قوله ما ذكر) أي  
وهو أربعة وعشرون (قوله وكذا فيما إذا ضم الخ) أي وكذا يقال في العلة  
فيما إذا ضم الخ وقوله للسدس أي المصاحب للثمن وقوله شيء مما ذكر أي في الأمثلة  
كأفي المثالين الآخرين فإنه ضم للسدس المصاحب للثمن النصف في أولهما والثلاثان  
في ثانيهما وقوله لأن مخرجه الخ علة لقوله وكذا يقال الخ أي لأن مخرج الشيء  
الذي ضم للسدس كالنصف والثلاثين داخل في مخرج السدس فيمكن في الأكبر  
ويعتبر مخرج الثمن (قوله وأما الثمن والثلاثان فقط) أي فيما فيه ثمن وثلاثان فقط  
كالمثال الثاني وهذا مقابل لمقدر تقديره أما الثمن والسدس فقد علمت علم ما وقوله  
متباينان أي فيضرب أحدهما في الآخر وحاصل ضرب أحدهما في الآخر أربعة  
وعشرون (قوله ولا يتصور أن يجتمع الثمن مع الثلث) أي لأن الوارث للثمن  
الزوجة بشرط وجود الفرع الوارث والوارث للثالث الأم أو العدد من الأخوة للأم  
بشرط عدم الفرع الوارث فشرط ارث الثمن نقيض شرط ارث الثلث والنقيضان  
لا يجتمعان وما أحسن قول الجعبري في ذلك \* وثالث ومن لا يحملان منزلاً \*  
وقوله ولا مع الربع أي ولا يتموز أن يجتمع الثمن مع الربع لأن الوارث للثمن الزوجة  
بشرط وجود الفرع الوارث كأم والوارث للربع أما الزوج بشرط وجود الفرع  
الوارث أو الزوجة بشرط عدم الفرع الوارث واجتماع الزوجين في مسألة غير  
ممكن إلا في مسألة الملفوف وهي نادرة على ما فيه من التكلام وقد ساق ابن الهائم  
محصل ذلك في بيت واحد حيث قال

والثمن في الميراث لا يجامع \* ثلثا ولا ربعاً وعز واقع

\* فائدة \* كل واحد من الفروض الستة لا يمكن اجتماعه مع مثله إلا النصف  
والسدس فقد يجتمع نصفان وقد يجتمع سدسان بل ثلاثة أسداس كما في شرح  
الترتيب أفاده في الأولوة (قوله ثم اعلم أن الأربعة والعشرين الخ) الحاصل  
أن مسائل الأربعة والعشرين قسمان إما ناقصة أو عاتلة ولا تكون عادلة أبداً

(أربعة يتبعها) في النطق  
بها (عشرون يعرفها) أي  
الأربعة والعشرين  
المذكورة (الحساب)  
جمع حاسب (اجمعون)  
تأكيد وإنما كانت هذه  
المسائل من أربعة  
وعشرين لأن مخرجي الثمن  
والسدس متوافقان  
بالنصف وحاصل ضرب  
نصف الثمانية في الستة  
أو نصف الستة في الثمانية  
ما ذكر وكذا فيما إذا ضم  
للسدس شيء مما ذكر لأن  
مخرجه في مخرج السدس  
داخل وأما الثمن والثلاثان  
فقط فلا لأن مخرجهما  
متباينان ولا يتصور  
أن يجتمع الثمن مع الثلث  
ولا مع الربع ثم اعلم  
أن الأربعة والعشرين  
في جميع هذه الصور ناقصة  
ولا تكون عادلة



(قوله وسنأتي الصور الخ) أل في الصور للجنس لان الأربعة والعشرين لا تعول  
 الا في صورة واحدة (قوله ولما انتهى الكلام الخ) دخول على كلام المتن وقوله  
 بغير عول أي حال كونهما متلبسة بغير عول وقوله شرع جواب لما وقوله فقال  
 عطف على شرع (قوله فهذه الخ) تفریع على قوله فيما تقدم ثلاثة منهن  
 قد تعول وقوله الستة الخ يدل من الثلاثة الأصول (قوله ان كثرت فروضها) أي  
 بحيث زادت سهام أصحاب الفريضة على أصل المسئلة كما أشار السارح لذلك بقوله  
 أي تزاجت فيها (قوله اجماعا) أي باجماع الصحابة لانهم اتفقوا عليه في زمن عمر  
 رضي الله عنه وقوله قبل اظهار ابن عباس الخ أي لانهم لم يظهروا الخلاف الا بعد  
 موت عمر كما تقدم وقوله الخلاف في ذلك أي المخالفة في العول (قوله فتبلغ الستة  
 في عولها الخ) أي اذ أردت بيان ذلك فأقول لك فتبلغ الستة في عولها الخ فتعول  
 أربع مرات وهذا على كلام الوجه ووروتعول مرة خامسة على قول معاذ فتعول  
 لاجد عشر كزوج وأم وشقيقتين وأختين لام فلزوج النصف ثلاثة وللأختين  
 الشقيقتين الثلثان أربعة وللأختين اللام الثلث اثنان وللأم الثلث اثنان أيضا  
 لان معاذ لا يرد هاهنا من الثابت الى السدس بالاخوات الخ لخص كافي للأول (قوله  
 من سبعة) متعلق بعولها وكذلك قوله على التوالي (قوله عقد العشرة) أي  
 عقدها والعشرة فالاضافة للبيان (قوله فتعول لسبعة ولثمانية الخ) تفریع  
 على قوله فتبلغ الستة الخ (قوله والعشرة) مبتدأ خبره عقد مفرد وقوله كمال  
 الحساب مقدم من تأخير ومعنى كونها عقدا مفردا أنها غير مركبة من عقدین  
 بخلاف العشرين مثلا فلا ينافي أن العشرة مركبة من خمسة وخمسة (قوله  
 وفي كلامه ايماء لذلك) أي وفي كلام المصنف إشارة لكونها عقدا مفردا حيث  
 نطق بالعقد مفردا وأضافه الى العشرة الاضافة التي للبيان وانما لم يجعله تصريحا  
 لان الأصل تغاير المتضايقين مع أنه لم يصرح بالافراد كما قاله العلامة الامير (قوله  
 فتعول لسبعة) أي فتعول الستة الى سبعة وقوله كزوج وأختين الخ فلزوج  
 النصف عائلا ثلاثة وللأختين الثلثان عائلا أربعة فأصلها من ستة وعالت لسبعة  
 (قوله وهذه أول فريضة عالت في الاسلام) أي لانه لم يحكم بالعول الا عمر بإشارة  
 العناية عليه حين رفعت اليه مسئلة زوج وأختين فقال ان بدأت بالزوج  
 أو بالأختين لم يبق الا آخر حقه فأشير واعلى فأشار واعلى بالعول كما تقدم (قوله  
 ومشيت عليه) أي على هذا القيل وسيأتي مقابله في قوله وقيل أيضا الخ (قوله  
 ولثمانية) أي وتعول الستة الى ثمانية وقوله كالباهلة هي على وزن النفاة من

وسنأتي الصور التي فيها  
 عولها ولما انتهى الكلام  
 على شيء من صور هذه  
 الأصول الثلاثة بغير عول  
 شرع وذكر عولها  
 وما يعول اليه كل منها فقال  
 (فهذه الثلاثة الأصول)  
 الستة والاثنان عشر  
 والاربعة والعشرون  
 (ان كثرت فروضها) حتى  
 تزاجت فيها (تعول) اجماعا  
 قبل اظهار ابن عباس رضي  
 الله عنه ما الخلاف في ذلك  
 (فتبلغ الستة) في عولها من  
 سبعة على التوالي (عقدا  
 العشرة) فتعول لسبعة  
 ولثمانية ولعشرة  
 والعشرة كمال الحساب  
 عقد مفرد وفي كلامه ايماء  
 لذلك فتعول لسبعة كزوج  
 وأختين شقيقتين أو لاب  
 وهذه هي أول فريضة  
 عالت في الاسلام كما قيل  
 ومشيت عليه في شرح  
 الترتيب ولثمانية كالباهلة

المهمل يقال بهله الله أى لعنه سميت هذه المسئلة بذلك لان ابن عباس لما خالف فيها  
 قال له بعضهم الناس على خلاف رأيك فقال فان شأؤنا فلندع أبناءنا وأبناءهم  
 ونساءنا ونساءهم وأنفسنا وأنفسهم ثم نبتل فنجعل لعنة الله على الكاذبين كما مر  
 (قوله وهى زوج وأم وأخت الخ) فالزوج النصف عائلا ثلاثة وللأم الثلث عائلا  
 اثنان وللأخت النصف عائلا ثلاثة فقد عالت الستة لثمانية (قوله وقيل أيضا الخ)  
 مقابل لقوله كما قيل ومثيت عليه الخ (قوله وقيل ان المباهلة الخ) مقابل لقوله وهى  
 الخ (قوله ولتسعة) أى وتقول الستة الى تسعة وقوله كزوج وثلاث أخوات  
 متفرقات وأم فالزوج النصف عائلا ثلاثة وللأخت الشقيقة النصف عائلا ثلاثة  
 أيضا وللأخت للاب السدس عائلا واحدا وتكلمة الثلثين وللأخت للام السدس  
 عائلا واحدا أيضا وللأم السدس عائلا واحدا كذلك فقد عالت الستة لتسعة (قوله  
 وكالغراء) لقبت هذه المسئلة بذلك لان الزوج أراد النصف كاملا فسأل بنو أمية  
 فقهاء الحجاز فقالوا له ثلث المال بالعول فاشتهرت حتى صارت كالكوكب الاغر  
 وقيل ان الميتة كانت اسمها الغراء وقيل غير ذلك وتسمية هذه بالغراء هو ما رجه  
 فى الفصول ومثي عليه فى الكفاية (قوله وهى زوج وأختان لام وأختان لابوين  
 الخ) فالزوج النصف عائلا ثلاثة وللأختين للام الثلث عائلا اثنان وللأختين  
 لابوين أولاب الثلثان عائلان أربعة فقد عالت لتسعة أيضا (قوله ولعشرة) أى  
 وتقول الستة لعشرة وقوله فى صورة لوقال فى صور له كان أحسن لان كلامه يومهم  
 أنها تقول الى عشرة فى صورة فقط وليس كذلك بل فى صور كثيرة ويكن حمل  
 كلامه على ارادة الجنس (قوله معروفة) أى معلومة وقوله مشتهرة أى شائعة  
 مستفيضة ولما يلزم من كونها معروفة كونها مشتهرة قال بعد قوله معروفة  
 مشتهرة (قوله تلقب بأما الفروخ) بالخاء المعجمة بدليل قوله لكثرة ما فرخت  
 قال أبو عبد الله الو فى شبهوها بظائرة معها أفرأخها وقال القمولى أنها تلقب بأما  
 الفروخ بالجيم أيضا لكثرة الفروخ فيها وتلقب أيضا بالشرىحية لان شرىحها هو  
 قاض بالبصرة أتاه رجل فسأله عنها فأعطاه ثلاثة أعشار المال فـكان اذالقى  
 الفقيه يقول له اذا ماتت الزوجة ولم تترك ولدا ولا ولدا بن فما يخص زوجها  
 فيقول له النصف فيقول والله ما أعطانى شريح نصف ولا ثلثا فباقى الفقيه شريحا  
 فيسأله عن ذلك فيخبرهم الخبر فكان شريح اذالقى الرجل قال اذا رأيتى ذكرتى  
 حكما جازا واذا رأيت ذكرتى بك رجلا فاجرا بينى فبورك انك تشيع  
 الفاحشة وتكتم الفضيلة وفى رواية أنك تذيب الشكوى وتكتم الفتوى اهـ من

وهى زوج وأم وأخت  
 شقيقة أولاب وقيل أيضا  
 انها أولاب فمريضة عالت  
 فى الاسلام وقيل ان المباهلة  
 لقبت لكل عالة ولتسعة  
 وثلاث أخوات  
 كزوج وأم وكالغراء وهى  
 متفرقات وأم وأختان  
 زوج وأختان لام وأختان  
 لابوين أولاب وأخشرة  
 (فى صورة معروفة) بين  
 الفرضين (مشتهرة) بغير  
 تلقيب بأما الفروخ لكثرة  
 ما فرخت فى العول

الاولوة (قوله وهي زوج وأم وأختان لام وأختان شقيقتان أولاب) فالزوج  
 النصف عائلا ثلاثة وللأم السدس عائلا واحد وللأختين للام الثلث عائلا اثنان  
 وللأختين الشقيقتين أولاب الثلثان عائلا أربعة فقد عالت الستة لعشرة (قوله  
 وقال بعضهم الخ) مقابل لقوله وهي الخ (قوله كزوج) وأم وأخوين لام وأخت  
 شقيقة وأخت لاب فالزوج النصف عائلا ثلاثة وللأم السدس عائلا واحد  
 وللأخوين لام الثالث عائلا اثنان وللأخت الشقيقة النصف عائلا ثلاثة ولأختي  
 لاب السدس تكملة الثامنين فقد عالت لعشرة أيضا (قوله وتلق الخ) أي وتلقها  
 الخ فالفعول محذوف والتي فاعل وضمير المفعول المقدر يعود على الستة وقوله تليها  
 أي تتبعها وانضمير عائدة على الستة كما أشار إليه الشارح بقوله أي تلي الستة وقوله  
 في الاثر متعلق بتليها ولعل المراد به الخبر في قوله هم ثلاثة وستة واثنا عشر وأربعة  
 وعشرون وكتب الشيخ الزيات على قوله تليها مانعه أي تليها ما تتبعها أي ما سبق  
 في قوله والثالث والرابع من اثني عشر وعبر بالمضارع لضيق النظم انتهى وقوله  
 وهي أي التي تليها (قوله في العول) متعلق بتلقى وقوله أفرادا بفتح الهمزة أي  
 في الافراد لا في الشفع وقوله إلى سبع عشر متعلق بالعول وكان حقه سبعة عشر  
 لكن حذف التاء جائزا لان المعدود محذوف وهذا عند الجمهور وأما عند معاذ  
 فقد تعدول إلى تسعة عشر كزوجة وأم وأختين شقيقتين وأختين لام فالزوجة  
 الربع ثلاثة وللأم الثلث أربعة على مذهب معاذ فإنه لا يرذل الأم من الثلث إلى  
 السدس بالأخوات الخلف والأختين الشقيقتين الثلثان ثمانية والأختين  
 للام الثلث أربعة فقد عالت المسئلة إلى تسعة عشر على غير مذهب الجمهور  
 كما في الأولوة (قوله فتعدول ثلاث عولات) تغريب على ما قبله وقوله على توالي  
 الافراد بفتح الهمزة (قوله فتعدول إلى ثلاثة عشر) أي فتعدول الاثنا عشر إلى  
 ثلاثة عشر وقوله كزوجة وأختين شقيقتين وأم فالزوجة الربع ثلاثة  
 وللشقيقتين الثلثان ثمانية وللأم السدس اثنان فقد عالت إلى ثلاثة عشر (قوله  
 وإلى خمسة عشر) أي وتعدول إلى خمسة عشر وقوله كبنيتين وزوج وأبوين فلبنيتين  
 الثلثان وهو ثمانية والزوجة الربع ثلاثة ولكل من الأبوين السدس فلها أربعة  
 فقد عالت إلى خمسة عشر (قوله وإلى سبعة عشر) أي وتعدول إلى سبعة عشر  
 وقوله كثلاث زوجات وبنيتين وأربع أخوات لام وثمان شقيقات أولاب  
 فلثلاث زوجات الربع ثلاثة لكل واحدة واحد وللبنيتين السدس اثنان لكل  
 واحدة واحد وللاربعة أخوات لام الثلث أربعة لكل واحدة واحد وللثمان

وهي زوج وأم وأختان لام  
 وأختان شقيقتان أولاب  
 وقال بعضهم ان أم الفروع  
 لقب لكل عائلة إلى عشرة  
 كزوج وأم وأخوين لام  
 وأخت شقيقة وأخت لاب  
 (وتلق التي تليها) أي تلي  
 الستة (في الاثر) وهي  
 الاثنا عشر (في العول  
 افرادا إلى سبع عشر)  
 فتعدول ثلاث عولات على  
 توالي الافراد له ثلاثة عشر  
 وخمسة عشر وسبعة عشر  
 فتعدول إلى ثلاثة عشر  
 كزوجة وأختين شقيقتين  
 وأم وإلى خمسة عشر كبنيتين  
 وزوج وأبوين وإلى سبعة  
 عشر كثلاث زوجات  
 وبنيتين وأربع أخوات  
 لام وثمان أخوات  
 شقيقات أولاب فهن سبع  
 عشر امرأة وعالت المسئلة  
 لسبعة عشر

شقيقات أولاد الثلاثين ثمانية لكل واحدة واحد ويلغزها فيقال رجل خلف سبع عشرة امرأة من أصناف مختلفة فورثن ماله بالسوية وما أحسن قول بعضهم ملغز في ذلك نظاما

قل لمن يقرأ الفرائض واسئل \* ان سئلت الشيوخ والاحداثا مات ميت عن سبع عشرة أنثى \* من وجوه شتى فحزن الترانأ أخذت \* هذه كما أخذت تلك عقبارا ودرهما وأنانا

وجوابه

قد فهمنا السؤال فهمنا صحيحا \* فمرفنا الموروث والميراثا  
خص ثلثا ترثه أخوات \* من أبيه ثمانية وأنانا  
ومن الأم أربع خزن ثلثا \* ولزوجاته وكن ثلثا  
ربع المال لا ينزع من فيه \* فيوزع ربعه أثلاثا  
وله حدان ما صاح أيضا \* حازنا السدس صامتا وأنانا  
فاستوى القوم في السهام يعول \* كان في فرضهم وحازوا الترانأ  
كل أنثى لها من المال سهم \* أخذته من ماله ميراثا  
لعبوها أم الأرامل اذ كا \* ن جميع الوارث فيها أنانا

اه لؤلؤة عن شرح الترتيب (قوله فلهذا) أي لما ذكر من أنهن سبع عشرة امرأة الخ وقوله بأمر الفروج لأن جميع ورثتها أصحاب فروج وقوله بالجيم أي لا بالخاء كالتى تقدمت وقوله وبأمر الأرامل أي لأنهن لم يكن متزوجات حين وقعت والأرامل جمع أرمل وهى التى لا زوج لها وقوله وبالسبعة عشرية أي لهن السبعة عشر وقوله وبالدينارية الصغرى أي لأنه إذا كانت اتركة فيها سبعة عشر ديناراً أخذت كل أنثى ديناراً وستأنى الدينارية الكبرى فى الملقبات ان شاء الله تعالى ولهم دينارية صغرى الصغرى لكنها غير مشهورة وهى أربع أخوات أشقاء أولاد وأختان لام فأصلها من ثلاثة وتصح من ستة فقد خلف ست نسوة وإذا كانت التركة ستة دنانير أخذت كل أنثى ديناراً كما فى شرح الترتيب اه لؤلؤة (قوله والعدد الثالث) مبتدأ ونعت خبره قوله قد يعول وقوله وهى أنت الضمير باعتبار الخبر (قوله قد يعول) أي وقد لا يعول كما سيذكره الشارح وقوله بثمنه أي بمثله وقوله لسبعة وعشرين أي عند الجمهور وأما عند ابن مسعود فقد تعول الى احد وثلاثين كزوجة وأم وأختين شقيقتين وأختين لام وولد كافر فعنده أصلها أربعة وعشرون وتعول الى واحد وثلاثين بحجة الزوجة الى الثمن بالولد الكافر فالزوجة

وإذا كانت التركة فيها سبعة عشر ديناراً أخذت كل أنثى ديناراً فلهذا لقب بأمر الفروج بالجيم وبأمر الأرامل والسبعة عشرية وبالدينارية الصغرى (والعدد الثالث) من الأصول التى تعول وهى الأربع عشرة والعشرون (قد يعول بثمنه لسبعة وعشرين

الثمن ثلاثة واللام السادس أربعة وللاختين الشقيقتين الثلثان ستة عشر  
 وللأختين للام الثالث ثمانية فقد عالت عنده الى واحد وثلاثين كافي للثلاثة (قوله  
 كالمبرية) سميت بذلك لان سيدنا عليا كرم الله وجهه سئل عنها وهو على  
 منبر الكوفة يخطب وكان صدر الخطبة الحمد لله الذي يحكم بالحق قطعا ويميز  
 كل نفس بما تسعى واليه المآب والرجى فسئل عنها حينئذ فأجاب ارتجالا بقوله  
 صارن المرأة تسعا ومضى في خطبته (قوله وهي زوجة وأبوان وابنتان) فالزوج  
 الثمن ثلاثة وللأبوين السادسان ثمانية وللبنتين الثلثان ستة عشر فالجملة سبعة  
 وعشرون فقد عالت الى سبعة وعشرين (قوله وقد لا يعول) أشار الى أن في كلام  
 المصنف اكتفاء على حديث قوله تعالى سراويل تقيمكم الحرأى والبرد وقوله كما تقدم  
 تصويره أى في قوله بعد يقول المصنف والتمن ان ضم اليه السادس كزوجته وأم  
 وابن الخ (قوله وكذلك ما قبله من الاصليين) أى تارة يعول كل منهم ما تارة لا يعول  
 وهذا تورك على المصنف حيث يوهم كلامه أن الاصليين السابقين ملازمان للعول  
 وليس كذلك وقوله لكن لما كان الخ جواب عن التورك الذي قبله (قوله التي هي  
 لتقليل في المضارع) كقولهم قد يجد البخل وقد يصدق الكذوب وزعم بعضهم  
 أنها في هذين المثالين للتحقيق وأما التذليل فهو مستفاد من التركيب لان البخل  
 والكذب صفتان متضادتان كثرة البخل والكذب ويلزم من ذلك قلة الجود  
 والصدق فطاده في شرح القواعد (قوله ولذلك تسمى بالبخيلة) أى وتسمى هذه  
 المسئلة بالبخيلة لكون عولها مرة واحدة وقوله لانها بخلت بالعول علة للبعال مع علته  
 المنقذمة عليه وكان الاولى أن يقول كأنها بخلت بالكاف (قوله واذا علمت  
 ما سبق فاعمل الخ) أشار الشارح الى أن الفاء واقعة في جواب شرط مقدور وقوله  
 بما أقول أى بما قلته لك وهذا على الحل الاول الذي أشار اليه الشارح بقوله في حكم  
 العول أى في حكم هو العول وقوله واقض به الخ عطف تغسير وقوله فانه أمر الخ أى  
 لان العول أمر الخ وهذا تعليل لقوله فاعمل بما أقول على التفسير الاول وأما على الحل  
 الثانى الذى أشار اليه الشارح بقوله فاعمل الخ فيكون في كلام المصنف اكتفاء  
 والتقدير فاعمل بما أقول وبما قلته لك وقوله فانه مذهب الخ أى لانه مذهب الخ  
 وهذا تعليل لقوله فاعمل على الحل الثانى (قوله ولما انتهى الكلام الخ) دخول على  
 كلام المصنف وقوله شرع جواب ما وقوله وأولها الاثنان أى والحال أن أولها  
 الاثنان وقوله فقال عطف على شرع (قوله والنصف والباقي) أى مع الباقي (قوله  
 كزوج) أى زعم أخذنا مما باتى فالزوج النصف واحد والام الباقي وقوله وأبنتان

كالمبرية وهي زوجة وأبوان  
 وبنتان وقد لا يعول كما تقدم  
 تصويره وكذلك ما قبله من  
 الاصليين الا آخرين لكن  
 لما كان هذا الاصل عوله مرة  
 واحدة دون ما سبق عبر بقوله  
 التي هي لتقليل في المضارع  
 ولذلك تسمى بالبخيلة لانها  
 بخلت بالعول واذا علمت  
 ما سبق فاعمل بما أقول  
 في حكم العول واقض به  
 وأفده للطلبة فانه أمر مستقر  
 الاجماع وعمل القرصيين  
 عليه أو عمل بما قلته لك وما  
 أقوله في هذا الكتاب من  
 المسائل الفقهية وما يتبعها  
 من الاعمال الحسابية فانه  
 مذهب الامام زيد بن ثابت  
 رضى الله عنه ووافقه عليه  
 أكثر الأئمة ولما انتهى  
 الكلام على الاصول  
 الثلاثة التي تعول شرع  
 في الاربعة التي لا تعول  
 وأولها الاثنان فقال  
 (والنصف والباقي) كزوج  
 أبنت أو بنت ابن أو أخت  
 شقيقة أو أخت لاب وعم

أى وعم أخذ ما يأتى فلا بنت النصف واحد وللم الباقي وقوله أو بنت ابن أى وعم  
أخذ ما يأتى فلا بنت الابن النصف واحد وللم الباقي وقوله أو أخت شقيقة أى  
وعم أخذ ما بعده فلا أخت الشقيقة النصف واحد وللم الباقي وقوله أو أخت  
لاب وعم فلا أخت للاب النصف واحد وللم الباقي وعلم مما تقر بأن قوله وعم  
راجع للخمسة قبله (قوله فأصلها اثنان) أى فأصل المسألة المشتملة على النصف  
والباقي اثنان وقوله وهى اذ ذاك ناقصة أى والمسألة اذ ذاك، وجود ناقصة فالضمير  
للمسألة المعلوم من السياق واسم الإشارة مبتدأ خبره محذوف وهى كذا يقال  
فى نظيره وسميت المسألة حينئذ ناقصة لانه قص فروضها اذا جعت عنها والحاصل أنه  
اذا جعت فروض المسألة التى فيها فان نقصت عنها سميت ناقصة أو ساوتها سميت  
عادلة وان زادت عليها سميت عائلة واعلم أن الاصول باعتبار ذلك أربعة أقسام قسم  
يتموز فيه الثلاثة وهى الستة فقط وقسم لا يكون الا ناقصا وهو الاربعة وضعفها  
والاصلان المختلف فيهما وقسم يكون عادلا وناقصا وهو الاثنان والثلاثة  
وقسم يكون ناقصا وعائلا وهو الاثناعشر وضعفها كفى للأولوية (قوله أو  
النصفان) عطف على قوله والنصف والباقي وقوله كزوج وأخت شقيقة أو  
لاب فالزوج النصف والشقيقة أو التى لاب النصف الآخر وقوله فأصلها من  
اثنين أى فأصل المسألة اثنان ومن زائدة وقوله وهى اذ ذاك عادلة أى والمسألة  
اذا ذاك موجود عادلة لمعادلتها الفروضها كالم (قوله وتسمى هاتان المسائلتان)  
أى مسألة الزوج والأخت الشقيقة ومسألة الزوج والأخت للاب دون مسألة  
النصف والباقي لانها لا تسمى بذلك كما قاله الزيات (قوله بالنصفيتين) أى  
لانه يورث فيها نصفان فقط بالفرض وقوله باليتيميتين أى وتسميان باليتيميتين وقوله  
تسميان الخ علة لقوله وباليتيميتين وقوله بالدرجة القيمة أى الأولوية المنفردة فى الحسن  
كما قيل والدواحسن ما يكون تيميا وقوله التى لا نظير لها كالتفسير لقوله اليتيمة  
وقوله لانه ليس الخ أى لان الحال والشأن ليس الخ وهذا دليل لقوله تسميان الخ  
وقوله نصفان فقط احترز به عما اذا كانت المسألة عائلة فانه يورث فيها نصفان  
لكن مع غيرهما بالمول وقوله بالفرض احترز به عن التعصيب وقوله الا هاتين  
المسئلتين نصبه جيد ورفع أريج على البدلية لانه استثناء من كلام تام غير  
موجب وحكمه ما ذكر (قوله وقوله) مبتدأ خبره محذوف والتقدير نقول  
فى شرحه كذا وكذا وهو فى غنية عن ذلك لان جملة قوله أصلها الخ خبر عن قول  
المعنف والنصف والباقي الخ لكن الشارح قد رد ذلك خبرا وقصر فى كلام

فأصلها اثنان وهى اذ ذاك  
ناقصة (أو النصفان)  
كزوج وأخت شقيقة  
أو لاب فأصلها من اثنين  
وهى اذ ذاك عادلة وتسمى  
هاتان المسائلتان بالنصفيتين  
وباليتيميتين تسميان الخ  
بالدرجة القيمة التى لا نظير لها  
لانه ليس فى ذلك  
مسألة يورث فيها نصفان  
فقط بالهاتين  
المسئلتين وقوله



المصنف وهو محل معنى لا محل إعراب . (قوله أى النصف وما بقى) أو النصفين  
تفسير للضمير المضاف إليه وقد وقع في بعض النسخ أو النصفان وهو غير مناسب إلا  
على لغة من يلزم المنفى الالف (قوله فى حكمهم) أى الكائن فى متعلق  
حكمهم وقوله الثابت بين الفريقين صفة للحكم (قوله لان يخرج الخ) علة  
لقوله أصلها . وفى حكمهم . اثنان وقوله من اثنين أى اثنان من زائدة أو أن يخرج  
بمعنى الخروج كإنبه عليه العلامة الأمير فيما سبق (قوله فى الأولى) أى مسئلة  
النصف وما بقى وقوله والاثنان والاثنان هكذا بالتركيب مرة بدأ وقوله مخرجا  
النصف والنصف صفة فالأثنان الأولى يخرج النصف الأول والاخرى يخرج  
النصف الآخر وقوله فى الثانية أى مسئلة النصفين وقوله متماثلان خبر عن المبتدأ  
وقوله والمتماثلان الخ من تمة التعليق بل هو روح العلة (قوله والاصل الثانى مما  
لا يعول) أى من الأصول التى لا تعول (قوله والثالث) جملة الشارح على ما لو  
كان وحده ولذلك قال فقط ثم زاد على كلام المصنف ما ذكره بعد ولو قال أى  
جنسه الصادق بالواحد والمتمم ما ذكره (قوله كأنهم وعم) فلام  
الثالث واحد وللم الباقي (قوله والثلاثان فقط) ظاهره أن هذا زائد على كلام  
المصنف وقد علمت ما فيه وقوله كبتين وعم فالبنتين الثلاثان اثنان وللم الباقي  
(قوله وهى اذ ذاك فيهم ما ناقصة) أى والمسئلة اذ ذاك موجود فى صورتين  
المذكورتين ناقصة لتقصان فروضها عنها (قوله والثلاثان) أى معا  
وقوله كاختين لام وأختين شقيقتين أولاب فالاختين اللام الثلاث واحد وهو  
لا ينقسم عليهما . ما فتضرب اثنين عددهما فى ثلاثة بسمة فالاختين اللام واحد  
فى اثنين باثنين لكل واحدة واحد . وبالشقيقتين أولاب اثنين فى اثنين  
بأربعة لكل واحدة اثنان (قوله وهى اذ ذاك عادلة) أى والمسئلة اذ ذاك  
موجود عادلة لمعادلتها فروضها (قوله من ثلاثة يكون) أى يكون خروجه من  
ثلاثة صحيحا فهى أصل المسئلة التى فيها ثالث ولو قال الشارح هكذا كان أظهر  
(قوله أصلها) بدل من الضمير المسئلة فى يكون وليس هو اسم يكون (قوله لان  
يخرج الخ) تعليل لقوله من ثلاثة يكون وقوله الثالث أى وحده وقوله أو الثلثين  
أى وحدهما وقوله من ثلاثة من زائدة أو أن يخرج بمعنى خروج كما علمت غير مرة  
وقوله وفى اجتماعهما أى الثالث والثلثين وهو من تمة التعليق وقوله مخرجا  
متماثلان أى لان يخرج الثالث ثلاثة وكذلك يخرج الثلثين فيمكن فى أحدهما ويجعل  
أصل المسئلة ولذلك قال واحداهما ثلاثة هو أصلها (قوله والاصل الثالث مما

(أصلها ما) أى النصف وما  
بقى أو النصفان (فى حكمهم)  
الثابت بين الفريقين  
(اثنان) لان يخرج النصف  
من اثنين فى الأولى والاثنان  
مخرجا النصف والنصف  
فى الثانية متماثلان  
والمتماثلان يكتفى بأحدهما  
والاصل الثانى مما لا يعول  
الثلاثة وقد ذكره بقوله  
(والثالث) فقط كأنهم وعم  
والثلاثان فقط كبتين وعم  
وهى اذ ذاك فيهم ما ناقصة  
أو الثالث والثلاثان كأختين  
لام وأختين شقيقتين أو  
لاب وهى اذ ذاك عادلة (من  
ثلاثة يكون) أصلها  
لان يخرج الثالث أو الثلثين  
من ثلاثة وفى اجتماعهما  
مخرجاها متماثلان  
وأحدهما ثلاثة هو أصلها  
والاصل الثالث مما لا يعول  
الأربعة وقد ذكره بقوله

لا يعول) أى من الأصول التى لا تعول (قوله والرابع فقط) أى وحده بمعنى  
 أنه ليس معه فرض آخر والأفهوم مع الباقي وقوله كزوجته وعم فللزوجة الربع وللم  
 الباقي وقوله أو زوج وابن فللزوجة الربع وللإبن الباقي (قوله أو معه نصف) عطف  
 على قوله فقط أى أو مع الربع نصف لدخول مخرج النصف في مخرج الربع  
 فيكتفى بالأكثر (قوله كزوج وبنت وعم) فللزوجة الربع واحد وللبن النصف  
 اثنان وللم الباقي وقوله أو زوجة وأخت شقيقة أولاد وعم فللزوجة الربع واحد  
 وللأخت النصف اثنان وللم الباقي وقوله أو معه ثالث الباقي أى أو مع الربع  
 ثالث الباقي أى لثالث لو ألقيت من مخرج الربع بسطه وهو واحد بدلى ثلثه وهى  
 منقسمة على مخرج ثالث الباقي وحينئذ يكون مخرج الأول هو أصل المسئلة  
 كما سيأتى عن شرح التحفة (قوله كزوج وأبوين) فللزوجة الربع وللأم ثلث  
 الباقي وللأب الباقي وهى إحدى الغراوين (قوله من أربعة) أى يخرج  
 من أربعة صحيحاً وقوله مسنون أى ويكون الربع من أربعة أمر مسنون أى مجعول  
 سنة وطريقة هذا ما يشير إليه الشارح فقيد يقال إن قوله مسنون مأخوذ من  
 السنن بمعنى الطلب فالله فى الربع مطلوب من أربعة أى مطلوب إخراجها منها  
 فتدبر (قوله من السنن) أى مأخوذ من السنن وقوله فالسنة الطريقة أى  
 وكذا السنن لانه مشاركتها فى المادة فعناء الطريقة (قوله أى كون  
 الربع من أربعة طريقة) فى هذا التفسير شى لأن المذكر فى المتن اسم  
 المفعول فلا يناسب تفسيره بالطريقة وكان الأولى أن يقول أى كون الربع من  
 أربعة مجعول طريقة كما أشيرنا إليه فى حل كلام المصنف وقوله مذ كورة عند  
 الحساب أى مذ كور كايها عند الحساب باعتبار لازمه وهو أن يخرج الربع  
 أربعة وذلك جزئى وكيه أن يخرج الكسر سمية كما ذكره الشارح (قوله وهو)  
 أى كايها باعتبار لازمه كما مر وقوله سمية أى مشاركه فى المادة فيخرج الربع  
 من أربعة ويخرج السدس من ستة وهكذا وغيره من الحواشى بالاشتقاق  
 وفيه تسمع لأن الاشتقاق من المصادر ولا كذلك ما هنا وقوله إلا النصف أى  
 فليس مخرجه سمية لانه من الناصف فكأن التقاسمين تناصرها واقتسما بالسوية  
 ولو قيل له ثنى لكان جارياً على القاعدة فيكون مخرجه سمية وهو اثنان  
 كما يفيد كلام الأصول (قوله فالربع سمية الخ) تفريع على المستثنى منه  
 وقوله فهى مخرجه هو محط التفريع (قوله وان كان معه النصف فمخرجه  
 داخل الخ) أى فيكتفى بالأكثر وهو مخرج الربع (قوله وان كان معه ثلث

(والربع) فقط كزوجته  
 وعم أو زوج وابن أو معه  
 نصف كزوج وبنت وعم  
 أو زوجة وأخت شقيقة  
 أولاد وعم أو معه ثلث  
 الباقي كزوج وأبوين (من  
 أربعة مسنون) من السنن  
 والسنة الطريقة أى كون  
 الربع من أربعة طريقة  
 مذ كورة عند الحساب  
 فى مخرج الكسر وهو أن  
 يخرج الكسر الفرد سمية  
 إلا النصف فمخرجه اثنان  
 فالربع سمية الأربعة فهى  
 مخرجه وان كان معه  
 النصف فمخرجه داخل  
 فى مخرجه وان كان معه ثلث  
 الباقي

الباقي فقد ذكرت وجهه الخ) هو انه اذا اجتمع كسر مفرد وكسر مضاف  
 للباقي اخذت مخرج الكسر المفرد وألقيت منه بسطه ونظرت فيما بقي فان  
 انقسم على مخرج المضاف للباقي فأصل المسئلة مخرج الكسر المفرد وذلك كربع  
 وثلاث الباقي فانك لو ألقيت من الاربعة واحدا وهو بسط الربع وجدت  
 الباقي منقسم على ثلاثة فبقيت أصل المسئلة أربع وان لم ينقسم فاما أن يبين  
 كنصف وثلاث الباقي فانك لو ألقيت من الاثنين واحدا وهو بسط النصف وجدت  
 الباقي مائتا للثلاثة فتضرب اثنين في ثلاثة بستة واما أن يوافق كسبع وربيع  
 الباقي فانك لو ألقيت من السبعة واحدا وهو بسط السبع وجدت الباقي موافقا  
 للاربعة بالنصف فتضرب نصف الاربعة وهو اثنان في سبعة بأربعة عشر اه  
 لثلاثة موصفا (قوله في شرح التحفة) هي في الحساب البسيط كما قاله الامير  
 (قوله والثمن ان كان الخ) كان هنا تامة كما أشار اليه الشارح بقوله أي وجد  
 (قوله وحده) أي سواء كان وحده بمعنى أنه لم ينضم اليه فرض غيره والا فهو مع  
 الباقي وقوله كزوجة وابن فللزوجة الثمن واحد والباقي للابن (قوله أو كان  
 معه نصف) أي أو كان مع الثمن نصف لدخول مخرج النصف في مخرج الثمن  
 فيمكن في الاكبر وقوله كزوجة وبنت وعم فللزوجة الثمن واحد وبنت النصف  
 أربعة والباقي للعم (قوله فن ثمانية) أي فمخرجه من ثمانية فأصل المسئلة ثمانية  
 ولو قال الشارح ذلك لكان أوضح وقوله أصلها أي أصل المسئلة وانما قد ردت إشارة  
 الى ان قوله من ثمانية خبر لمبتدأ محذوف (قوله ولا يكون كل الخ) فهو قسم من  
 الاقسام الاربعة المتقدمة في الحاصل السابق وقوله من أصل الاربعة والثمانية  
 الاضافة للبيان وقوله الاناقص أي لا عادلا ولا عائلا (قوله فلهذه الخ) تفريع  
 على ما سبق وقوله الاصول بدل من اسم الإشارة أو عطف بيان له والاربعة صفة  
 وقوله الاثنان الخ بدل من الاربعة بدل مفصل من مجمل (قوله هي الاصول  
 الثانية) هذه الجملة خبر عن اسم الإشارة وقوله في الذ كراي لاني الرتبة (قوله  
 وهي لا يدخل العول عليها) فلا تكون عائلة أصلا وقوله بل هي الخ اضطراب انتقال  
 عما قبله لا انطالي وقوله اماما لازمة للنقص أي لنقص فروضها عنها وقوله وذلك أي  
 المذكور من الملازمة للنقص وقوله واما ناقصة أو عادلة أي لنقص فروضها عنها مرة  
 ومعادلتها مرة أخرى وقوله وذلك أي المذكور من الناقصة أو العادلة وقد تقدم  
 ان الاقسام أربعة تنبيه (قوله فاعلم) حذف المعمول يؤذن بالعموم كما أشار اليه  
 الشارح بقوله ما ذكرته لك في أصول المسائل وغيرها (قوله ثم اسلك التصحيح الخ)

فقه قد ذكرت وجهه  
 في شرح التحفة (والثمن  
 ان كان) أي وجد وحده  
 كزوجة وابن أو كان معه  
 نصف كزوجة وبنت وعم  
 (في ثمانية) أصلها ولا  
 يكون كل من أصل الاربعة  
 والثمانية الاناقصا (فهذه)  
 الاصول الاربعة الاثنان  
 والثلاثة والاربعة والثمانية  
 (هي الاصول الثانية)  
 في الذ كروهي (لا يدخل  
 العول عليها) بل هي أما  
 لازمة لانه نقص وذلك الاربعة  
 والثمانية وأما ناقصة أو  
 عادلة وذلك الاثنان والثلاثة  
 كما قد ردت الإشارة لذلك  
 (فاعلم) ما ذكرته لك في أصول  
 المسائل وغيرها (ثم اسلك  
 التصحيح فيها)

شروع في الكلام على التصحيح بعد الكلام على التأميل وقوله فيها الضمير  
 عائد الى جميع الاصول كما أشار اليه الشارح بقوله أي في جميع أصول المسائل  
 المذكورة (قوله ان احتاجت اليه على ماسياني) أخذه من قوله وان تكن من  
 أصلها تصحح الخ ولذلك دخل عليه بقوله ثم اعلم أن المسئلة قد تصح من أصلها فلا  
 تحتاج لعمل وتصحيح أي معاير للتأصيل لانه قد اجتمع التصحيح والتأميل كما سيأتي  
 (قوله واقسم) مفعوله مخذوف أشار اليه الشارح بقوله مصححها (قوله فائدة)  
 غرضه هذه الفائدة توضيح الاصلين المختلف فيهما (قوله تقدم أن الاصلين المختلف  
 فيهما الخ) عبارته فيما سبق وأما المختلف فيهما ثمانية عشر وستة وثلاثون ولا  
 يكونان الا في باب الجد والاخوة انتهى المراد منها وقوله وانهم ما الخ معطوف  
 على قوله أن الاصلين الخ فهو من جملة ما تقدم أيضا (قوله فأما الثمانية عشر  
 فأصل كل مسئلة فيم سادس وثلاث مابقي ومابقي) أي لانه اذا اجتمع السدس  
 وثلاث الباقي فالباقي بعد القاء بسط الكسر المفرد خمسة وهي مبانة للثلاثة التي  
 هي مخرج ثلاث الباقي فتضرب الثلاثة في الستة ثمانية عشر وهذا تأصيل على  
 المعتمد لان التصحيح في الرأس وهذا تأصيل في الانصباء كما قاله العلامة الامير (قوله  
 كام وجد وخمسة اخوة الخ) فاللام السدس ثلاثة وللجد ثلاث الباقي وهو خمسة  
 والباقي للاخوة اكل واحد اثنان (قوله وأما الستة والثلاثون فأصل كل  
 مسئلة فيم اربع وسدس وثلاث مابقي ومابقي) أي لانه اذا اجتمع ربع وسدس  
 وثلاث الباقي فالحاصل أول من ضرب وفق أحد مخرجي الكسرين المفردين  
 في الآخر اثنان عشر فاذا أقيمت منها بسطها مابقي سبعة لان الربع ثلاثة والسدس  
 اثنان والسبعة تباين مخرج ثلاث الباقي فتضرب الثلاثة التي هي مخرج ثلاث الباقي  
 في الاثنى عشر بستة وثلاثين (قوله كزوجة وأم وجد وسبعة اخوة كذلك) أي  
 لا يوين أولاب فللاروجة الربع تسعة ولللام السدس ستة وللجد ثلاث الباقي سبعة  
 والباقي وهو أربعة عشر للاخوة اكل واحد اثنان (قوله وذكر ما يؤخذ  
 من ذلك الخ) هو عين ما ذكرنا لك وقوله في مخرج الكسور يدل من قوله في شرح  
 التحفة بدل بعض من كل (قوله ثم اعلم أن المسئلة قد تصح من أصلها الخ) دخول  
 على كلام المصنف وقوله فلا يحتاج لعمل تقريع على قوله تصح من أصلها وقوله  
 وتصحيح عطف تفسير للعمل (قوله وقد أشار الى ذلك) أي لكونها قد تصح  
 من أصلها وعدم الاحتياج للعمل والتصحيح (قوله وان تكن) اسم تكن ضمير  
 وقول الشارح المسئلة بدل منه وجعله تصح خبره تكن ومن أصلها متعلق بتصحيح

أي في جميع الاصول  
 المذكورة ان احتاجت اليه  
 على ماسياني (واقسم) أي  
 اقسم مصححها بين الورثة على  
 ماسياني فائدة تقدم ان  
 الاصلين المختلف فيهما  
 ثمانية عشر وستة وثلاثون  
 وانهم لا يكونان الا في باب  
 الجد والاخوة فأما الثمانية  
 عشر فأصل كل مسئلة فيها  
 سدس وثلاث مابقي ومابقي  
 كام وجد وخمسة اخوة  
 لا يوين أولاب وأما الستة  
 والثلاثون فأصل كل مسئلة  
 فيها ربع وسدس وثلاث  
 مابقي ومابقي كزوجة وأم  
 وجد وسبعة اخوة كذلك  
 وذكر ما يؤخذ  
 توجيه ذلك في شرح التحفة  
 في مخرج الكسور والله  
 اعلم ثم اعلم ان المسئلة قد  
 تصح من أصلها فلا يحتاج  
 لعمل وتصحيح وقد أشار الى  
 ذلك بقوله (وان تكن)

وحينئذ بعد التأصيل والتصحيح بالذات ويحتمل أن لا اعتبار فلا يلزم في الاصطلاح  
 أن يسبق على التصحيح كسر كاه والاصل بل قد يكون التصحيح أمليا أفاده  
 الأمير (قوله أي بأن انقسم نصيب كل فريق الخ) تصوير لكونها نصح من أصلها  
 أو الباء السببية وقوله عليهم متعلق بانقسام وجمع نظر المعنى الفريق فانه جمع معنى  
 (قوله وذلك) أي انقسام نصيب كل فريق عليه وقوله في جميع أي كائن في جميع  
 (قوله ما عدى الله الذي الخ) وهو اختان لام واختان شقيقتان أولاب وقوله  
 في أصل ثلاثة الاضافة للبيان وقوله السابق صفة للمثال وفاد الاستثناء انه وقع  
 فيه الانكسار وهو كذلك فانه انكسر نصيب الاختين للام اذ لمما الثلث وهو  
 واحد على اثنين فتضرب اثنين عددهما في ثلاثة ستة كما قدم (قوله فترك تطويل  
 الحساب الخ) جواب الشرط وقوله بضرب عدد الخ تصوير للتطويل لا لتركه  
 وقوله عدد الفريق أي ان كان هناك فريق واحد وقوله أو الفرق ان كان هناك  
 أكثر من فريق وقوله المنقسم عليه أو عليهم فيه مع ما قبله لث وشر مرتب وقوله  
 ربح أي ثمة وفائدة وقوله بترك التعب تصوير للاربح (قوله فأعط كالخ) مفرع  
 على قوله فترك تطويل الحساب ربح وقول سهمه أي نصيبه وقوله من أصلها ما  
 بأعط وكذا قوله من عولها وقوله مكمل من أصلها ان لم يفعل ويكون عائلا من عولها  
 وأو في كلامه للتنويع فيكون مكمل من أصلها ان لم يفعل ويكون عائلا من عولها  
 ان عالت كما أشار إليه الشارح (قوله فيكون) أي سهمه العائل وقوله ناقصا أي  
 عن نصيبه الكامل وقوله بنسبة ما عالت به الخ أي بمقدار تعرف نسبتته الى نصيبه  
 الكامل أو العائل بنسبة ما عالت به الخ فقله الى المسئلة عائلة أو غير عائلة راجع  
 لهذا المقدار على ألف والنشر المرتب فنسبته الى المسئلة عائلة راجع لنسبته الى  
 نصيبه الكامل ونسبته الى المسئلة غير عائلة راجع لنسبته الى نصيبه العائل  
 وتوضيح ذلك أنك اذا أردت أن تعرف نسبة المقدار الذي نقصه نصيب كل وارث  
 الى نصيبه الكامل أو نصيبه العائل فانصب ما عالت به المسئلة الى المسئلة عائلة  
 فبتلك النسبة تعرف نسبة المقدار الذي نقصه نصيب كل وارث الى نصيبه العائل  
 ففي المثال الذي ذكره الشارح وهو زوج وأختان شقيقتان أولاب قد عالت  
 المسئلة بواحد فاذا نسبتي الواحد الى المسئلة عائلة وهي سبعة كان سهمه تعرف  
 أن ما نقص من نصيب كل وارث سبع نصيبه الكامل واذا نسبتي الواحد الى  
 المسئلة غير عائلة وهي ستة كان سهمه تعرف أن ما نقص من نصيب كل وارث  
 سدس نصيبه العائل والحاصل أن المقدار الذي نقص من نصيب كل وارث تارة

المسئلة (من أصلها نصح)  
 بأن انقسم نصيب كل فريق  
 من أصل المسئلة عائلة أو غير  
 عائلة عليهم وذلك في جميع  
 ما ذكرته من الأمثلة العائلة  
 وغير العائلة ما عدا المثال  
 الذي مثلت به في أصل ثلاثة  
 في اجتماع الثالث والذين  
 السابق (فترك تطويل  
 الحساب) بضرب عدد  
 الفريق أو الفرق المنقسم  
 عليه أو عليهم في أصلها  
 (ربح) بترك التعب الذي  
 لا يحتاج اليه (فأعط كالخ)  
 من الوزن (سهمه من أصلها  
 مكمل) ان لم فعل (أو عائلا  
 من عولها) ان عالت فيكون  
 ناقصا بنسبة ما عالت به الى  
 المسئلة عائلة أو غير عائلة

ينسب للنصيب الكامل وتارة ينسب للنصيب العاقل فالنسبة الاولى تعرف  
 بنسبة ما عالت به المسئلة اليها عاثة والنسبة الثانية تعرف بنسبة ما عالت به  
 المسئلة اليها غير عاثة ولم يشتر الشارح لما يرق معرفة نسبة ما نقص من نصيب  
 كل وارث الى مجموع المال وخامس ما عالت في المقام أن المقدار الذي نقص من نصيب  
 كل وارث تارة ينسب للنصيب الكامل وتارة ينسب للنصيب العاقل وتارة ينسب  
 لمجموع المال وطريق معرفة ذلك كله أن تحصل عددا ينقسم على المسئلة عاثة  
 وغير عاثة ثم بأن تنظر بين المسئلة عاثة وغير عاثة فإوجدت بينهما القيمان كالسبعة  
 والمسئلة في المثال انذ كور فاضرب احدهما في الاخرى يحصل العدد المنقسم على  
 المسئلة فاقسمه على كل منهما فالحارج هو جزء سهم المسئلة المقسوم عليها  
 فاضرب نصيب كل وارث في جزء سهم كل منهما ما يظهر نصيبه في الحالين وخذ الفضل  
 بينهما ما فهو ما نقص من نصيبه الكامل فاذا نسبت به لكل من النصيبين اللذين  
 ظهرا عرفت نسبتيه من النصيب الكامل والنصيب العاقل واذا نسبت به لمجموع  
 العدد عرفت قدره بالنسبة لمجموع المال فالعدد المنقسم على المسئلة عاثة وغير  
 عاثة في المثال المذكور اثنان وأربعون بضرب احدهما في الاخرى اتيانها ما  
 فاز قسمتها على المسئلة عاثة وهي سبعة يخرج جزء السهم سبعة واذا قسمتها على  
 المسئلة غير عاثة وهي ستة يخرج جزء السهم سبعة فاذا ضربت نصيب الزوج  
 وهو ثلاثة في جزء سهم الاولى وهو ستة حصل ثمانية عشر وهذا نصيبه عاثة  
 واذا ضربت نصيبه وهو ثلاثة في جزء سهم الثانية وهو سبعة حصل احدى وعشرون  
 وهذا نصيبه الكامل والتفاوت بين النصيبين ثلاثة فاذا نسبتها الى الاحد  
 والعشرين كانت سبعة فتعرف حينئذ أن مقدار ما نقص من نصيبه نسبت به الى نصيبه  
 الكامل سبعة واذا نسبتها الى الثمانية عشر كانت سدس فتعرف حينئذ أن مقدار  
 ما نقص من نصيبه نسبت به الى نصيبه العاقل سدسه واذا نسبتها الى مجموع العدد  
 وهو اثنان وأربعون كانت نصف سبع فتعرف حينئذ أن نسبة ما نقص من نصيبه  
 الى مجموع المال نصف سبع فتحصل أن ما نقص من نصيب الزوج نسبت له نصيبه  
 الكامل سبع ونسبته لنصيبه العاقل السدس ونسبته لمجموع المال نصف  
 السبع انتهى لمصالح المواشي (قوله فان نسبت به) أي ما عالت به المسئلة  
 وقوله اليها عاثة أي الى المسئلة حال كونها عاثة وقوله كان ذلك ما نقصه  
 من نصيب الخ أي كان ذلك الكسرا الحاصل بالنسبة كالسبع في المثال الاتي هو  
 ما نقص من نصيبه الخ أي كانت نسبت به الى المسئلة عاثة كنسبة ما نقص من نصيبه

فان نسبتها اليها عاثة كان  
 ذلك ما نقصه من نصيبه  
 الكامل لولا الاول



الى نصيبه الكامل وقوله لولا العول قيد في قوله الكامل (قوله وان نسبت ذلك)  
 المناسب وان نسبت به أى ما عالت به المسئلة فالمقام للضمير لان اسم الاشارة كالظاهر  
 أو هو منه كما هو مقرر في فقه وقوله اليها غير عائلة أى الى المسئلة حالة كونها غير  
 عائلة وقوله كان ذلك مانقصة من نصيبه العائل أى كانت نسبة ذلك الكسر  
 كالسدس في المثال الا ترى كنسبة مانقص الى نصيبه العائل فن يمدنى الى وهى  
 متعلقة بالنسبة المقدرة وليست متعلقة بقوله نقصه والا لا يقتضى ان نصيبه العائل  
 نقص شيئا وليس كذلك والحاصل ان النقص ليس الا من الكامل الا انك تارة  
 تعتبر نسبتة الى نصيبه الكامل وتارة تعتبرها الى نصيبه العائل كما نبه عليه  
 العلامة الامير (قوله في زوج وأختين الخ) تفريع على مانقصه وقوله أصلها  
 ستة أى من مخرج النصف ومخرج الثامنين فاذا ضربت أحدهما فى الآخر حصل  
 ستة وقوله وتعمل لسبعة أى لاجل كمال الثامنين (قوله فعالت بواحد) تفريع  
 على ما قبله (قوله فان نسبت الواحد للسبعة) فقد نسبت ما عالت به المسئلة  
 وهو واحد اليها ما عالت به وقوله فنقص لكل من الزوج والاختين أى من حصة  
 كل منهما ما الكامل لولا العول (قوله وان نسبت الواحد للستة) فقد نسبت  
 ما عالت به المسئلة وهو واحد اليها غير عائلة وقوله فقد نقص لكل من الزوج  
 والاختين أى من نصيب كل منهما (قوله وقد لا تصح المسئلة من أصلها) معطوف  
 على قوله فيما تقدم قد تصح من أصلها الخ وقوله فتحتاج الخ تفريع على قوله لا تصح  
 من أصلها وقوله الى تعميم وعمل العطف فيه للتفسير كما تقدم نظيره (قوله وان ترى)  
 أى تعلم فالرؤية هنا علمية والسهم مفعول أول وجهة ليست تنقسم مفعول ثان  
 (قوله وتسمى) أى السهم باعتبار مفردهما وهو السهم ولو قال الشرح جمع سهم  
 ويسمى الخ كان أولى وبالحجة فالسهم والخط والنصيب ألفاظ مترادفة (قوله ليست  
 تنقسم) ليس المراد أنها ليست تنقسم أصلا بل المراد أنها ليست تنقسم قسمة  
 صحيحة كما ذكره الشارح (قوله على ذوى الخ) انما قال المصنف ذوى الميراث  
 ولم يقل ذوى القروض ليشمل كلامه من يرث بالفرض ومن يرث بالتعصيب وقوله  
 أى أصحاب تفسير لذوى وقوله الميراث أى الارث وقوله قسمة صحيحة أشار بذلك الى  
 أنه ليس مراد المصنف أنها ليست تنقسم أصلا كما مر التنبيه عليه (قوله فاتبع الخ)  
 جواب الشرط وقوله مارس أى مارسه الفرضيون وقد بينه الشارح بقوله من  
 الطرق الخ (قوله واطلب طريق الاختصار الخ) أى طريقها هو الاختصار الخ  
 فالإضافة للبيان وهذا أخذ من قوله فاتبع مارس واعلم أن النظر بين السهم

وان نسبت ذلك اليها غير  
 عائلة كما ذكر ذلك مانقصه من  
 نصيبه العائل ففي زوج  
 وأختين شقيقتين أولاب  
 أصلها ستة وتعمل لسبعة  
 فعالت بواحد فان نسبت  
 الواحد للسبعة كان سبعة  
 فنقص من كل من الزوج  
 وأختين سبع حصته  
 أى صايمة التي كانت له  
 لولا العول وان نسبت  
 الواحد للستة كان سدسا  
 فنقص لكل من الزوج  
 والاختين سدس حصته  
 أى عائلة وقد لا تصح المسئلة  
 من أصلها فتحتاج الى تعميم  
 وعمل وقد ذكره بقوله  
 (وان ترى السهم) وتسمى  
 الخط والنصيب (ليست  
 تنقسم على ذوى) أى  
 أصحاب (الميراث) قسمة  
 صحيحة (فاتبع مارس) من  
 الطرق التي ذكرها  
 الفرضيون (واطلب طريق  
 الاختصار

والرؤس بنظرين فقط لانه اما ان يكون بينهما مباينة أو موافقة لكن الاختصار  
لا يكون الا عند الموافقة دون المباينة (قوله بالوفق) أي الموافقة بين السهام  
والرؤس فالمراد من الوفق الموافقة وقوله أي بالنظر في الوفق أي بالنظر في الموافقة  
بين السهام والرؤس هل بينهما موافقة أو مباينة لكن قد علمت أن الاختصار  
لا يكون الا عند الموافقة (قوله والضرب للوفق) أي وضرب الوفق في المسئلة عائلة  
أو غير عائلة بدون عمل ان كان الانكسار على فريق واحد أو بعد عمل يأتي ان كان  
على أكثر من فريق ورعا يشير لذلك قوله على الوجه الآتي (قوله فهو أخصر  
الخ) كالتعليل لقوله والضرب للوفق فكأنه قال لانه أخصر الخ وقوله فلا تعول على  
العدد السكامل تفريع على قوله واطلب طريق الاختصار في العمل بالوفق والضرب  
وقوله متى وجدت الموافقة أي وأما ما وجدت المباينة عولت على العدد السكامل  
لانه لا يأتي الاختصار حينئذ (قوله يجانبك الزل) يحرم الفعل في جواب الأمر  
وقوله أي الخطأ صناعة أي في الصناعة لا في العمل (قوله والواقيت الخ) أي  
والانقل ان الخطأ صناعة بأن لما ان الخلف في العمل فلا يصح لانك لو بقيت الخ  
فان شرطية مدغمة في لا المبانيه وكل من فعل الشرط وجوابه محذوف وأما قوله  
فلو بقيت الخ تعليل للجواب المحذوف (قوله ولم ترده الى وقفه) في قوة التفسير لما قبله  
(قوله وتصرفت فيه بالاعمال الآتية) وضربت ما انتهى اليه العمل الخ هذا كله  
انما يناسب اذا كان الانكسار على أكثر من فريق لانه اذا كان الانكسار  
على فريق لا عمل هناك الاضربه في المسئلة فتدبر (قوله لصحت) جواب لو وقوله  
من ذلك أي من الحاصل بابقاء الموافق على حاله وضرب ما انتهى اليه العمل  
في أصل المسئلة وقوله أيضا أي كما صحت من الحاصل بضرب الوفق في المسئلة (قوله  
لكن يطول ويعسر) استدراك على قوله لصحت من ذلك أيضا لانه ربما يوهم  
أنه مثل ذلك في عدم الطول والعسر (قوله ويكون من الخطأ الصناعي) أي  
ويكون العمل المذكور من الخطأ في الصناعة لان ترك التطويل والعسر متعين  
في الصناعة (قوله فافهم ذلك) أي المذكور من كونه من الخطأ الصناعي وقوله  
فلهذا أي لكون ذلك من الخطأ الصناعي وهو علة مقدمة على المعلول وهو قال  
(قوله فاردد الى الوفق الخ) عطف على قوله فاطلب طريق الاختصار الخ وقوله  
الفريق الذي الخ أي جنس الفريق الذي الخ فيصدق بالواحد والاكثر كما اشار له  
بقوله ان كان جنسا واحدا أو أكثر (قوله واضربه) عطف على اردد وقوله أي  
الوفق المذكور أي بدون عمل وقوله فبعد عمل أي فاضربه بعد عمل (قوله

في العمل بالوفق) أي بالنظر  
في الوفق لعلك تجد بين  
الرؤس وسهامها موافقة  
(والضرب) للوفق على  
الوجه الآتي فهو أخصر  
من ضرب السكامل  
فلا تعول على العدد  
السكامل في شئ من  
الاعمال متى وجدت  
الموافقة (يجانبك الزل)  
أي خطأ صناعة ولا  
فلو بقيت الموافق على حاله  
ولم ترده الى وقفه وتصرفت  
فيه بالاعمال الآتية  
وضربت ما انتهى الى  
العمل في أصل المسئلة  
لصحت من ذلك أيضا لكن  
يطول ويعسر ويكون من  
الخطأ الصناعي فافهم ذلك  
فلهذا قال (واردد الى  
الوفق) الفريق الذي  
يوافق سهامه (واضربه)  
أي الوفق المذكور ان كان  
الانكسار على فريق واحد  
وان كان على أكثر من ذلك  
فبعد عمل آخر سيأتي

وقوله (في الاصل) متعلق باضرب وقوله لامسئلة أي الكائن للمسئلة (قوله فأنت الخ)  
 جواب شرط مقدّر كما أشار إليه الشارح بقوله ان فعلت ماذا كرايكن الاولى لما شارح  
 اما قد ديم جله لئلا الشرط ليكون قوله فأنت الخادق جوابا لذلك الشرط التقدير  
 واما تأخيرها ليكون ذلك دليلا للجواب بناء على كلام البصريين من أن الجواب  
 لا يقدّم على الشرط (قوله أي العارف المتقن) أي على تفسير الخدق بالمعرفة  
 والاتقان وقوله او المحكم بكم بكسر الكاف أي على تفسير الخدق بالاحكام وقضية  
 كلامه غايته لئلا يتقن للمحكم مع أن الاتقان والاحكام بمعنى (قوله يقال الخ) أي  
 قولاً موافقاً للغة فصيح الاستدلال به على التفسير الاول وظاهر عبارته كفاؤه  
 الاستدلال الخفي ان خدق بمعنى عرف وأتقن بكسر الهمزة والفتح وبمعنى أحكم بفحها  
 وكسرها على السواء وعبرة المختار تقيده بأنه بالمعنيين من باب ضرب والكسرة  
 فيه بل عبارته تقيده أن المنكسر والمفتوح بمعنى واحد وهو الاظهر (قوله خدقته  
 بالكسر) أي للدال التي هي عين الكلمة (قوله وبه مال) أي قولاً موافقاً للغة فصيح  
 الاستدلال به على التفسير الثاني (قوله خدق اهل) الاولى التي سواء  
 كان عملاً أو غيره وقوله بالفتح والكسر أي للدال (قوله خدقا) بفتح الحاء  
 وسكون الدال بزنة فعل بفتح الفاء وسكون العين وقوله وخذقا بكسر الحاء وسكون  
 الدال وقوله وخذقا بكسر الحاء وفتح الدال وقوله وخذقة بفتح الحاء والدال وظاهر  
 كلامه أن هذه الاربعة مصادر خدق بمعنى أحكم بالفتح والكسر دون خدق بمعنى  
 عرف وأتقن بالكسر والذي يترجح من المختار أن خدقا بفتح الحاء وسكون الدال  
 مصدر خدق بالكسر كفههم فلهما وأن الثلاثة الاخيرة مصادر لخدق بالفتح  
 والكسر اكن ليست كلها قياسية كما يعلم من أبنية المصادر الخلامية آفاه  
 الاستدلال الخفي (قوله وقوله) مبتدأ آخره جله يشير به الخ وقوله ان كان أي المنكسر  
 عليه سهامه وهو وان كان في صورة الشرط لئلا يكون المقصود به التعميم فكأنه قال  
 سواء كان جنساً واحداً أو أكثر (قوله يشير به) أي بقوله ان كان الخ وقوله الى انك  
 تظن الخ المشار اليه هو قوله بعد لا فرق الخ وما قبله تهديد له (قوله فاما أن تبينه الخ)  
 هذا الكلام وان كان مسلماً في ذاته لان النظر بين السهام والرؤس اما بالمباينة  
 أو بالموافقة لكن كلام المصنف في الموافقة فقط في كونه يشير الى المباينة شيء  
 الا أن يقال انه يشير اليه بطريق المفهوم (قوله ضربه) أي عند المباينة وقوله  
 أو وفاقه أي عند الموافقة (قوله كما ذكر) راجع لقوله أو وفاقه لا ما قبله أيضاً  
 لانه لم يذكره المصنف (قوله المنكسر عليهم) المقرر أنه يتعين مراعاة لفظ آل

وقوله (في الاصل) أي  
 لامسئلة غير عائل أو بدولة  
 ان كان عائلاً (فأنت)  
 ان فعلت ماذا كر (الخادق)  
 أي العارف المتقن أو المحكم  
 يقال خدقته بالكسر أي  
 عرفته وتفقته ويقال  
 خدق العمل بالفتح والكسر  
 خدقا وخذقا وخذقة  
 وخذقة أحكمه وقوله  
 (ان كان جنساً واحداً  
 أو أكثر) يشير به الى أنك  
 تنظر بين كل فريق  
 وسهامه فاما ان تبينه  
 سهامه واما ان توافقه فان  
 يابنه سهامه أبنية بمجاليه  
 وإن وافقه سهامه رددته  
 أو وفاقه لا فرق في النظر  
 بين كل فريق وسهامه بين  
 ان يكون المنكسر عليهم  
 فريقاً أو أكثر من فريق  
 ثم ان كان المنكسر عليه  
 فريقاً واحداً ضربه أو وفاقه  
 في أصل المسئلة كما ذكر  
 وان كان المنكسر عليهم فرقا  
 ورددت الموافقة منسالي  
 وفاقه وأبنية المباني منها  
 بمجاليه فتحتاج بعد ذلك العمل  
 آخر سيأتي في كلامه

فكان عليه أن يقول المنكسر عليه وبعضهم جوز فيه مراعاة المعنى وكلام الشارح  
 تمتنى عليه (قوله فاحفظ) المفعول محذوف كما أشار إليه الشارح (قوله  
 الجدال على الباطل) أي لاجل اظهار الباطل فعلى تعليلية بمعنى لاجل مع تقدير  
 مضاف وأشار الشارح إلى أنه ليس المراد طلب ترك الجدال ولولا اظهار الحق  
 بل المراد طلب ترك الجدال لاظهار الباطل (قوله قال ابن الاثير الخ) غرضه  
 بذلك بيان معنى الجدال والاستدلال على التقييد بكونه على الباطل بقوله في معنى  
 حديث الخ أي في بيان معنى حديث واصله حديث لما بعده للبيان (قوله ما أوتى)  
 بما لله مرة أي ما أعطى والتعبير به تكميلا لافهوا ابتلاء لا اعطاء فالعنى المراد  
 ما أتى قوم بالجدل الخ وقوله الاضلوا أي أخطوا لان الصواب ترك الجدال (قوله  
 والجدل الخ) مقول قول ابن الاثير وقوله مقابلة الحججة بالحجة أي بأن يقيم الخصم دليلا  
 على شيء فقيم دليلا على ضده ويطلق الجدل في اللغة على القتل تقول جدلت  
 الحبل قتله سميت به الخاصة لانه كان كلاما من الخصمين يريد أن يقتل الآخر  
 عن الحق أي يصرفه عنه اه زيات بزيادة (قوله والمجادلة) أي التي هي على  
 وزن المفاعلة من الجدل وقوله المناظرة أي مقابلة النظر بالنظر وقوله والخاصة  
 عطف سبب على مسبب (قوله والمراد به في الحديث الخ) أي وأما التفسير السابق  
 فهو تفسيره في ما تقدم قطع النظر عن الحديث وهو يشمل ما اذا كان على الباطل  
 أو على الحق وقوله الجدل على الباطل أي لاجل اظهار كمار وقوله وطلب  
 المغالبة به أي وطلب مغالته لصالحه بالباطل (قوله فأما الجدل لاظهار الحق الخ)  
 هذا من كلام ابن الاثير وهو مقابل لقوله الجدل على الباطل وقوله فان ذلك محمود  
 أي ان أقاد بخلاف ما اذا لم يقدفانه لا يكون محمودا بل يطلب تركه وعليه يحمل قوله  
 صلى الله عليه وسلم في الحديث الاتي ومن تركه وهو حق بني له بيت في وسطها  
 (قوله لقوله تعالى الخ) استدلالا على قوله فان ذلك محمود وقوله وجادلهم بالتي هي  
 احسن أي وجادل الكفار بالحق التي هي احسن وقوله انتهى أي كلام ابن  
 الاثير (قوله وفي مختصر الصحاح الخ) كلامه يفيد الفرق بين الجدل والمجادلة لانه  
 يقتضى أن الاول احكام الخصومة والثاني التخصيم بخلاف كلام ابن الاثير فتدبر  
 (قوله والمرأ) من قبيل عطف المراد في كما سيصرح به الشارح وهو محدود وقصر  
 هذا الوقف وقوله أي الجدل والخاصة العطف فيه للتفسير (قوله قال القرطبي  
 الخ) استدلالا على تفسير المرأ بالجدال وكذلك قوله قال المنذرى الخ لانه فسر  
 المرأ والمجادل بمعنى واحد وقوله في كتاب الترخيب والترهيب أي في الكتاب

(فاحفظ) ما ذكرته لك  
 (ودع) أي اترك (عندك  
 الجدل) على الباطل قال  
 ابن الاثير رحمه الله  
 في النهاية في معنى حديث  
 ما أوتى قوم الجدل الاضلوا  
 الجدل مقابلة الحججة بالحجة  
 والمجادلة المناظرة والخاصة  
 والمراد به في الحديث الجدل  
 على الباطل وطلب المغالبة  
 به وأما الجدل لاظهار الحق  
 فان ذلك محمود لقوله تعالى  
 وجادلهم بالتي هي أحسن  
 انتهى وفي مختصر الصحاح  
 للقرطبي رحمه الله تعالى  
 جدل بالنكسر ج د لا أحكم  
 الخصومة وجادله ج د لا  
 ومجادلة خاصه انتهى  
 (والمرأ) أي الجدل  
 والخاصة قال القرطبي  
 في مختصر الصحاح ما رتبته  
 أماريه مرأ جادله انتهى

وقال المنذري رحمه الله تعالى في كتاب الترغيب والترهيب (قوله الترهب) أي الخوف مبتدأ ومن المراء والجدال متعلق به وقوله والترغب أي الخوف في تركه أي الخوف عليه عطف على الترهب وقوله للمحقق والمبطل خبر المبتدأ كنهه بالنسبة للمحقق يحمل على ما إذا لم يقدوالا كان محمودا أو أما قوله وهو الخاصة الخ فيجوز له معترضة قصدها تفسير المراء والجدال (قوله فعلنا) أي من كلام القرطبي والمنذري وقوله وان العطف فيهما أي وعلمنا أن العطف فيهما الواقع في كلام المصنف وقوله عطف المترادفين أي عطف أحد المترادفين على الآخر (قوله وفي الحديث الشريف الخ) غرضه بذلك هذا الحديث الشريف الاستدلال على طلب ترك المراء للمحقق والمبطل (قوله من ترك المراء وهو مبطل الخ) أي من تركه والحال أنه مبطل للمحقق ومظهر للبطل ولا بد أن يكون تركه له لأجل التوبة ولا جمل الرجوع عن الباطل حتى يجازي هذا الجزاء وقوله بني له بيت في ربض الجنة أي بني الله له بيتا فيحول الجنة كما سيذكره الشارح ومن تركه وهو محقق أي ومن تركه والحال أنه مظهر للمحقق لكن عند علمه بعدم إعادته أو بزيادة المبطل في فجوره أو عند خوفه على نفسه مثلاً وأما عند فقد ذلك كله فلا يطلب تركه للمحقق كما تقدم وقوله بني له بيت في وسطها أي بني الله له بيتا في وسط الجنة (قوله ومن حسن خلقه الخ) وروى الترمذي عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال أكل المؤمنين إيماناً أحسنهم خلقاً وروى أيضاً عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال أكثر ما يدخل الجنة تقوى الله وحسن الخلق وسئل صلى الله عليه وسلم ما خير ما أعطى الإنسان قال خلق حسن وما أحسن قول بعضهم

وقال المنذري رحمه الله تعالى في كتاب الترغيب والترهيب (قوله الترهب) أي الخوف مبتدأ ومن المراء والجدال متعلق به وقوله والترغب أي الخوف في تركه أي الخوف عليه عطف على الترهب وقوله للمحقق والمبطل خبر المبتدأ كنهه بالنسبة للمحقق يحمل على ما إذا لم يقدوالا كان محمودا أو أما قوله وهو الخاصة الخ فيجوز له معترضة قصدها تفسير المراء والجدال (قوله فعلنا) أي من كلام القرطبي والمنذري وقوله وان العطف فيهما أي وعلمنا أن العطف فيهما الواقع في كلام المصنف وقوله عطف المترادفين أي عطف أحد المترادفين على الآخر (قوله وفي الحديث الشريف الخ) غرضه بذلك هذا الحديث الشريف الاستدلال على طلب ترك المراء للمحقق والمبطل (قوله من ترك المراء وهو مبطل الخ) أي من تركه والحال أنه مبطل للمحقق ومظهر للبطل ولا بد أن يكون تركه له لأجل التوبة ولا جمل الرجوع عن الباطل حتى يجازي هذا الجزاء وقوله بني له بيت في ربض الجنة أي بني الله له بيتا فيحول الجنة كما سيذكره الشارح ومن تركه وهو محقق أي ومن تركه والحال أنه مظهر للمحقق لكن عند علمه بعدم إعادته أو بزيادة المبطل في فجوره أو عند خوفه على نفسه مثلاً وأما عند فقد ذلك كله فلا يطلب تركه للمحقق كما تقدم وقوله بني له بيت في وسطها أي بني الله له بيتا في وسط الجنة (قوله ومن حسن خلقه الخ) وروى الترمذي عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال أكل المؤمنين إيماناً أحسنهم خلقاً وروى أيضاً عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال أكثر ما يدخل الجنة تقوى الله وحسن الخلق وسئل صلى الله عليه وسلم ما خير ما أعطى الإنسان قال خلق حسن وما أحسن قول بعضهم

بمكارم الاخلاق كن متخلقا \* ليفوح مساك نائل العطر الشدي وانفع صديق ان صدقت صداقة \* وادفع عـدوك بالتي فاذا الذي فالخلق بضمين أو بضم فسكون كما قاله الدميري السخية والطبيعة وحقيقته أنه صورة الانسان الباطنية ولها أوصاف حسنة وقيمة والثواب والمقاب تتعلقان بأوصاف الصورة الباطنية أكثر مما يتعلقان بأوصاف الصورة الظاهرية أه لؤلؤة تصرف (قوله وربض الجنة) مبتدأ وقوله قال المنذري أي في ضبطه وتفسيره (قوله والضاد) أي وبالضاد (قوله هو ما حولها) انظر هل المراد ما حولها من داخل أو من خارج والظاهر بل المتعين الأول (قوله وفي الجامع الكبير الخ) غرضه بذلك الاستدلال على طلب ترك المراء لأنه توجد في هذا الحديث على المراء بقوله أوليما يرى به الخ (قوله من طلب العلم ليباهي به العلماء) أي ليفاخرهم به وقوله

أولهم أرى به السفهاء أي أولي جادل به السفهاء الجهال الذين لا يتقادون للحق  
وقوله أولي صرف به ونجره الناس إليه أي كبر اور يا واما متحدًا بنعمة الله ونفعها  
لخلقهم فمحمود وقوله فهو في النار وفي رواية فليتموه مقعده من النار وعن مسروق  
كفى بالمرء علمًا أن يخشى الله وكفى بالمرء جهلًا أن يحب بعلمه أي لأن علمه فضل  
من الله فإذا أعجب به فقد جهل لأنه أعجب بعلمه وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
عليه وسلم من تعلم علمًا يتغنى به وجهه الله لا يتعلمه إلا ليصيب به عرضا من الدنيا  
لم يجد عرف الجنة أي ربحها يوم القيامة رواه أبو داود بإسناد صحيح وعن علي بن أبي  
طالب رضي الله عنه أنه قال يا حجة العلم إعماله فإن العالم من عمل بعلمه ووافق  
عمله وسعيه يكون أقوام يحملون العلم لا يحياؤا وترأفهم يخالف عملهم علمهم  
وتخالف سيرتهم علانيتهم يحملون حلقا يباهي بعضهم ببعض حتى أن الرجل  
ليغضب على جلسائه أن يجلس إلى غيره ويدعه أولئك لا تصعد أعمالهم في مجالسهم  
تلك إلى الله تعالى وقد صرح عن الإمام الشافعي رضي الله عنه أنه قال وردت أن  
الخلق تعلموا هذا العلم على أن لا ينسب إلى حرف منه فأحب أن تعلم الخلق علمه من  
غير أن ينسب إليه منه شيء لا خلاصه كما ذكره النووي في البستان وقد بسط  
الغزالي في الأحياء الكلام على ذلك فمن أراد ذلك فليراجع اه من اللؤلؤة  
بتصرف (قوله إذا تقرر ذلك) أي إذا ثبت ما ذكر في قرار وهو الذهن أو محمل  
رسمه وهو الورق وقوله فأنكسار السهام الخ أي فأقول أنكسار السهام الخ (قوله  
أما أن يكون على فريق) أي أما أن يكون الانكسار على فريق واحد كافي مسألة  
ثبت وعين فالمسألة أصلها من اثنين مخرج النصف للثنت واحد يتيق واحد على  
العممين لا ينقسم عليهم ما وبانهم ما قد ضرب اثنين في اثنين بأربعة للثنت واحد  
في اثنين باثنين يتيق اثنان للعممين لكل واحد واحد (قوله أو على فريقين) أي  
أو يكون الانكسار على فريقين كافي مسألة ثلاثة أخوة لأم وثلاثة أعمام  
فأصل المسألة ثلاثة مخرج الثلث للأخوة للام الثلث واحد على ثلاثة لا ينقسم  
وبين والباقي وهما اثنان على ثلاثة أعمام لا ينقسمان وبانان وبين الرؤس  
بعضهم مع بعض تماثل فتكتفي بأحدهما وتضربه في أصل المسألة وتصح من تسعة  
فالأخوة للام واحد في ثلاثة بثلاثة لكل واحد منهم واحد يتيق ستة للأعمام  
الثلاثة كل واحد اثنان (قوله أو على ثلاثة اتفاقا) أي أو يكون الانكسار  
على ثلاثة فرق باتفاق الأئمة كما في مسألة خمس جدات وخمسة أخوة لأم  
وخمسة أعمام فأصل المسألة ستة مخرج السدس للجدات السدس واحد على

إذا تقرر ذلك فأنكسار  
السهام على الرؤس إما أن  
يكون على فريق أو على  
فريقين أو على ثلاثة اتفاقا



خمس لا ينقسم ويباين والاخوة لأم الثلث اثنان على خمسة لا ينقسمان ويباينان  
 يبقى للأعمام ثلاثة على خمسة لا تنقسم ويباين وبين الرؤس تماثل فتسكن في  
 الواحد منها وتضربه في أصل المسئلة وتصح من ثلاثين فلجدات واحد في خمسة  
 بخمسة لكل واحد منهم واحد والاخوة لأم اثنان في خمسة بعشرة لكل واحد  
 اثنان يبقى خمسة عشر للأعمام لكل واحد منهم ثلاثة (قوله أو على أربعة) أي  
 أو يكون الانكسار على أربعة فرق كما في مسئلة زوجتين وأربع جدات وثمان  
 اخوة لأم وست عشرة شقيقة فأصل المسئلة اثنا عشر لأنها الحاصلة من ضرب  
 وفق مخرج السدس في مخرج الربع أو بالعكس وتعمل السبعة عشر فالزوجتين  
 الربع ثلاثة على اثنتين لا تنقسم ويباين وللأربع جدات السدس اثنان لا ينقسمان  
 ويوافقان بالنصف فتد لا ربع لوفقها وهو اثنان وللثمان أخوات لأم الثلث أربعة  
 لا تنقسم وتوافق بالربع فتد الثمانية لوفقها وهو اثنان يبقى من أصل المسئلة ثلاثة  
 فيعال بخمسة لا كمال الثلثين للأخوات الشقيقات فيصير نصيبهن ثمانية على ست  
 عشرة لا تنقسم وتوافق بالثلث فتد الست عشرة لوفقها وهو اثنان وبين المحفوظات  
 تماثل فتسكن في الواحد وتضربه في المسئلة بعولها فتضرب اثنين في سبعة عشر  
 بأربعة وثلاثين ومنها تصح فالزوجتين ثلاثة في اثنين بستة لكل واحدة ثلاثة  
 وللأربع جدات اثنان في اثنين بأربعة لكل واحدة واحد وللثمان أخوات  
 لأم أربعة في اثنين بثمانية لكل واحدة واحد والست عشرة شقيقة ثمانية في اثنين  
 بستة عشر لكل واحدة واحد (قوله عندنا كالحنفية) أي لأن الشافعية  
 كالحنفية يورثون أكثر من ثلاث جدات وقوله والحنابلة أي لأنهم يورثون  
 ثلاث جدات أم الأم وأم هاتها وأم الأب وأم هاتها وأم أم هاتها (قوله)  
 خلا فالأما لكبة) أي لأنهم لا يورثون أكثر من جدتين أم الأم وأم هاتها وأم  
 الأب وأم هاتها ولا يجتمع أربعة أصناف متعددة إلا في أصل اثنين عشر وضعفها  
 ونصيب الجدتين من كل منهما منقسم عليهما (قوله ولا يتجاوز الانكسار الخ)  
 أي لأنه إذا اجتمع الذكور والانات لم يرث الا خمسة كما ولا يمكن التعدد  
 إلا في أربعة أصناف وقوله في الفرائض احتريه عن الوصايا فإنه يتجاوز الانكسار  
 فيها أربعة وكذلك في المناسخت فالكلام على مسائل الفرائض التي  
 لا مناسخة فيها وقوله ذلك أي المذكور من الأربعة وقوله عند الجميع أي  
 جميع الأئمة (قوله فان كان الانكسار على فريق واحد نظرت الخ)  
 أي بنظرين فقط أما المباعدة أو الموافقة دون المباعدة والمباينة كما سيخرج به

أو على أربعة عندنا  
 كالحنفية والحنابلة خلافا  
 للأما لكبة ولا يتجاوز  
 الانكسار في الفرائض فان كان  
 ذلك عند الجميع  
 الانكسار على فريق واحد  
 نظرت بنظرين ذلك  
 وسهامه

الشارح (قوله في أصل المسئلة) أي بدون عول ان لم تعمل أخذنا ما بعد وكذا  
يقال في نظيره (قوله وذلك كله معنى ما قدمه المصنف) أي مما صدق عليه  
معنى ما قدمه المصنف اذا ما قدمه المصنف يشمل ما اذا كان المنكسر عليه  
أكثر من فريقين بدليل قوله ان كان جنسا واحدا أو أكثر وفي كلام الشارح نظرو  
لان المصنف لم يذكر المباشرة فان كلامه لم يكن الا في الموافقة الا ان يقال انها  
تفهم بطريق المفهوم (قوله والفريق يسمى حزبا) بكسر الحاء وسكون الزاي  
وقوله وحيزا بفتح الحاء وتشديد الياء لانه يحوز سهماه فهو موضع الحوز وقوله  
ورؤسا هو في الأصل جمع رأس وقوله ومنه فاكسر الصاد وسكون النون فعلم  
من ذلك ان الفريق والحزب والحيز والرؤس والمصنف ألفاظ مترادفة (قوله  
والمراد به) أي بالفريق وقوله جماعة اشتر كوا في فرض أي ان كانوا أصحاب فرض  
وقوله أو في ما بقي أي ان كانوا عصبية (قوله وقد يعالق) أي الفريق في غير هذا المقام  
(قوله ولمثل ذلك الخ) ذكر ثلاثة وعشرين مثالا وبأصل اثنين ثم ذكر أصل  
ثلاثة ثم أصل أربعة ثم أصل ستة ثم أصل ثمانية ثم أصل اثني عشر ثم أصل أربعة  
وعشرين ثم أصل ثمانية عشر ثم أصل ستة وثلاثين (قوله فقول) أي فحين نقول  
ولو قال فنقل عطف على مثل لكان أو لى (قوله بنت وعمان) هذا مثال لأصل اثنين  
ولا يأتي فيه الا المباشرة كما سيأتي (قوله أصلها اثنان) أي مخرج النصف للبنت  
النصف واخديبى واحد على العمين لانه ينقسم وبما ينقسم اثنين عدد الرؤس  
في أصل المسئلة وهو اثنان يحصل أربعة ومنها تصح كما ذكره الشارح (قوله وجزء  
سهمها اثنان) سمي بذلك لانك لو قسمت ما حصل من الضرب وهو أربعة على أصل  
المسئلة يخص السهم اثنان وقوله للمباشرة أي بين الواحد والعمين لان الواحد  
يبين كل عدد (قوله وتصح من أربعة) فللبنت واحد في اثنين باثنين وللعمة  
الباقى وهو اثنان لكل واحد منهما واحد (قوله أم وثلاثة أعمام) هذا مثال لأصل  
ثلاثة مع المباشرة (قوله أصلها ثلاثة) أي مخرج الثلث فللام الثلث واحد يبق  
اثنان على ثلاثة أعمام لانه ينقسم وبما ينقسم ثلاثة عدد الرؤس في أصل المسئلة  
وهو ثلاثة بتسعة ومنها تصح كما ذكره الشارح (قوله وجزء سهمها ثلاثة) سمي بذلك  
لانك لو قسمت ما حصل من الضرب وهو تسعة على أصل المسئلة يخص السهم  
ثلاثة وقوله للمباشرة أي بين الاثنين والثلاثة أعمام (قوله وتصح من تسعة)  
فللام واحد في ثلاثة ثلاثة يبق ستة للثلاثة أعمام لكل واحد اثنان (قوله

فان بين الفريقين سهماه  
ضربت عدد الفريقين  
في أصل المسئلة أو مبلغها  
بالعول ان عالت فابالغ فيه  
تصح وان وافق الفريقين  
سهماه فرد ذلك الفريقين  
الى وقعه واضرب وقعه  
في أصل المسئلة أو مبلغها  
بالعول ان عالت فابالغ فيه  
تصح وذلك كله معنى  
ما قدمه المصنف رحمه الله  
تعالى والفريق يسمى أيضا  
حزبا وحيزا ورؤسا ومنه  
والمراد به جماعة اشتر كوا  
في فرض أو فيما بقي بعد  
الفروض وقد يطلق أى  
الفريق على الواحد والمنفرد  
ولمثل ذلك فنقول بنت  
وعمان أصلها اثنان وجزء  
سهمها اثنان للمباشرة وتصح  
من أربعة أم وثلاثة أعمام  
أصلها ثلاثة وجزء سهمها  
ثلاثة للمباشرة وتصح من  
تسعة

أم وستة أعمام) هذا مثال لاصل ثلاثة مع الموافقة ( قوله أصلها وجزءه -  
 وتصح كالتي قبلها) فأصلها ثلاثة مخرج الثلث كالتي قبلها وجزءه -  
 كالتي قبلها وتصح من تسعة كالتي قبلها فاللام واحد في ثلاثة بثلاثة يبقى ستة على  
 ستة أعمام لكل واحد منهم واحد وعلم من ذلك أن قوله كالتي قبلها أراجع للثلاثة  
 فكانه قال أصلها كالتي قبلها وجزءه - كالتي قبلها وتصح كالتي قبلها  
 (قوله للموافقة) أي بالنصف بين الاثنين والستة فإنه إذا أخذت الأم الثلث  
 واحد من أصل المسئلة بقي اثنان على ستة أعمام لا ينقسم عليهم وتوافق عددهم  
 بالنصف كما علمت (قوله زوجة وعمان) هذا مثال لاصل أربعة مع المباينة  
 (قوله أصلها أربعة) أي مخرج الربع فالزوجة الربع والعمان الباقي وهو  
 ثلاثة وهي لا تنقسم على العامين وقاس عددهم فتضرب اثنين عدد الرأس  
 في أصل المسئلة وهو أربعة فيحصل ثمانية ومنها تصح كذا كرهه الشارح (قوله  
 وجزءه - منها اثنان) سمي بذلك لأنه لو قسم المصح بالضرب على أصل المسئلة  
 لخص كل سهم اثنان (قوله وتصح من ثمانية) فالزوجة واحد في اثنين  
 باثنين يبقى ستة على العامين لكل واحد منهم ثلاثة (قوله للمباينة) أي بين  
 الثلاثة والاثنين (قوله زوجة وستة أعمام) هذا مثال لاصل أربعة مع الموافقة  
 (قوله أصلها وجزءه - كالتي قبلها) فأصلها أربعة مخرج الربع  
 كالتي قبلها وجزءه - منها اثنان كالتي قبلها وتصح من ثمانية كالتي قبلها  
 والزوجة واحد في اثنين يبقى ستة على ستة أعمام لكل واحد منهم واحد  
 (قوله للموافقة) أي بين الثلاثة والستة بالثلث فإنه إذا أخذت الزوجة الربع  
 واحد من أصل المسئلة بقي ثلاثة على ستة أعمام لا ينقسم عليهم وتوافق عددهم  
 بالثلث كما علمت (قوله بنت وأم وثلاثة أعمام) هذا مثال لاصل ستة مع  
 المباينة من غير عول (قوله أصلها ستة) أي مخرج السدس وأما مخرج  
 النصف فداخل في مخرج السدس فالبنت النصف ثلاثة واللام السدس واحد  
 تبقى اثنان على الثلاثة أعمام لا ينقسمان عليهم وبما بينان عددهم فتضرب الثلاثة  
 عدد الرأس في أصل المسئلة وهو ستة فيحصل ثمانية عشر ومنها تصح  
 كذا كرهه الشارح (قوله وجزءه - منها ثلاثة) أي لأنك لو قسمت الحاصل  
 بالضرب على أصل المسئلة لخص كل سهم ثلاثة وقوله للمباينة أي بين الاثنين  
 والثلاثة (قوله وتصح من ثمانية عشر) فللبنت ثلاثة في ثلاثة تسعة واللام  
 واحد في ثلاثة بثلاثة يبقى ستة على ثلاثة أعمام لكل واحد منهم اثنان

أم وستة أعمام أصلها  
 وجزءه - كالتي قبلها  
 وتصح كالتي قبلها  
 والموافقة زوجة  
 وعمان أصلها أربعة  
 وتصح من ثمانية  
 زوجة وستة  
 أعمام أصلها أربعة  
 وتصح كالتي قبلها  
 والموافقة بنت وأم  
 وثلاثة أعمام أصلها ستة  
 وجزءه - منها ثلاثة  
 وتصح من ثمانية عشر

(قوله بنت وأم وستة أعمام) هذا مثال لأصل ستة مع الموافقة من غير عول  
 (قوله أصلها وجزء سهمها وتصح كالتى قبلها) أى أصلها ستة كالتى قبلها وجزء  
 سهمها ثلاثة صكالتى قبلها وتصح من ثمانية عشر كالتى قبلها فللبنت ثلاثة  
 فى ثلاثة بتسعة وللأم واحد فى ثلاثة بثلاثة يبقى ستة على ستة أعمام لكل  
 واحد منهم واحد (قوله زوج وخمس شقيقات) هذا مثال لأصل ستة  
 مع المباينة بالنول (قوله أصلها ستة) أى حاصلة بضرب مخرج النصف فى مخرج  
 الثلاثين فللزوجة النصف ثلاثة يبقى ثلاثة ويحال بواحد ليكمل الثلاثين للشقيقات  
 فلذلك قال وتعمل لسبعة وأربعة على خمس لا تقسم وتبان فتضرب خمسة  
 عدد الرأس فى المسئلة يعولها وهى سبعة يحصل خمسة وثلاثون ومنها تصح  
 كما ذكره الشارح (قوله وجزء سهمها خمسة) أى لأنك لو قسمت المصح على  
 أصل المسئلة يعولها لخص كل واحد خمسة وقوله للمباينة أى بين الأربعة  
 والخمسة (قوله وتصح من خمسة وثلاثين) فالزوج ثلاثة فى خمسة بخمسة عشر  
 والشقيقات أربعة فى خمسة بعشرين (قوله وكذلك لو كانت عدة الشقيقات  
 عشرين) أى فأصلها ستة وتعمل لسبعة وجزء سهمها خمسة وتصح من خمسة  
 وثلاثين فللزوجة ثلاثة فى خمسة بخمسة عشر والشقيقات العشرين أربعة فى خمسة  
 بعشرين لكل واحدة واحد (قوله للموافقة) أى بين الأربعة وبين العشرين  
 بالربيع فترد العشرين لربيعها وهو خمسة وهى جزء السهم (قوله زوجة وخمس بنين  
 أو خمسة وثلاثون ابناً) هذان مثالان لأصل ثمانية الأول له مع المباينة والثانى  
 مع الموافقة (قوله أصلها ثمانية) أى أصل المسئلة بمثلها ثمانية مخرج الثمن  
 (قوله وجزء سهمها خمسة) أى عدد الرأس فى الأولى وعدد الوق فى الثانية (قوله  
 وتصح من أربعين) فالزوج واحد من أصل المسئلة مضروب فى خمسة بخمسة  
 يبقى خمسة وثلاثون على الخمسة بنين فى الأولى لكل واحد سبعة وعلى خمسة  
 وثلاثين ابناً فى الثانية لكل واحد منهم واحد (قوله للمباينة فى الأولى) أى بين  
 السبعة والخمسة وقوله للموافقة فى الثانية أى بالسبع فترد الخمسة والثلاثين  
 لوفقهما خمسة وتضربه فى أصل المسئلة (قوله زوج وأم وثلاثة بنين أو أحد  
 وعشرون ابناً) هذان مثالان لأصل اثني عشر من غير عول الأول له مع المباينة  
 والثانى له مع الموافقة (قوله أصلها اثنا عشر) أى لأنها الحاصل من ضرب  
 وفق مخرج الربيع فى مخرج السادس أو بالعكس وقوله وجزء سهمها ثلاثة أى  
 عدد الرأس فى الأولى وعدد الوق فى الثانية وقوله للمباينة فى الأولى أى بين

بنت وأم وستة أعمام أصلها  
 وجزء سهمها وتصح كالتى  
 قبلها للموافقة زوج وخمس  
 شقيقات أصلها ستة وتعمل  
 لسبعة وجزء سهمها خمسة  
 للمباينة وتصح من خمسة  
 وثلاثين وكذلك لو كانت عدة  
 الشقيقات عشرين للموافقة  
 زوجة وخمس بنين أو خمسة  
 وثلاثون ابناً أصلها ثمانية  
 وجزء سهمها خمسة وتصح  
 من أربعين للمباينة فى الأولى  
 والموافقة فى الثانية زوج  
 وأم وثلاثة بنين أو أحد  
 وعشرون ابناً أصلها اثنا  
 عشر وجزء سهمها ثلاثة  
 للمباينة فى الأولى والموافقة  
 فى الثانية

السبعة الباقية للبني وبين الثلاثة وقوله والموافقة في الثانية أي بالسبع فترو  
 الاحد والعشرين لوفقه ثلاثا وتضربه في أصل المسئلة (قوله وتصح من ستة  
 وثلاثين) فللزوج الربع ثلاثة من أصل المسئلة تضرب في ثلاثة تسعة وللأم  
 السدس اثنان من أصل المسئلة فمخروبان في ثلاثة تسعة يبقى أحد وعشرون على  
 الثلاثة بنين في الأولى لكل ابن منهم سبعة وعلى أحد وعشرين ابنا في الثانية  
 لكل واحد منهم واحد (قوله زوجة وأم وخمس شقيقات أو أربعون شقيقة)  
 هذان مثالان لأصل اثني عشر مع العول الاقل له مع المباشنة والثاني له مع الموافقة  
 (قوله أصلها اثنا عشر) أي لأنها الحاصل من ضرب وفق مخرج الربع في مخرج  
 السدس أو بالعكس كما مر فللزوج الربع ثلاثة وللأم السدس اثنان يبقى  
 سبعة ويعمل بواحدة ليكمل الاثنان للشقيقات ولاتقسم الثمانية على الخمس  
 شقيقات وتباين في الأولى وتوافق في الثانية بالثمن فتزدل أربعين شقيقة لوفقه  
 خمسة وتضربها في المسئلة بعولها وهي ثلاثة عشر يحصل خمسة وستون ومنها تصح  
 كما ذكره الشارح (قوله وجزء سهمها خمسة) أي عدد الرأس في الأولى  
 وعدد الوفق في الثانية وقوله للمباشنة في الأولى أي بين الثمانية والخمسة وقوله  
 والموافقة في الثانية أي بالثمن (قوله وتصح من خمسة وستين) فللزوج ثلاثة  
 في خمسة بخمسة عشر وللأم اثنان في خمسة بعشرة وللخمس شقيقات في الأولى  
 ثمانية في خمسة بأربعين لكل واحدة ثمانية ولكل واحدة من الأربعين  
 شقيقة في الثانية واحد (قوله زوجة وأم وابنان أو أربعة وثلاثون ابنا)  
 هذان مثالان لأصل أربعة وعشرين من غير عول الاقل له مع المباشنة والثاني له  
 مع الموافقة (قوله أصلها أربعة وعشرون) أي لأنها الحاصل من ضرب وفق  
 مخرج الثمن في مخرج السدس أو بالعكس فللزوج الثمن ثلاثة وللأم السدس  
 أربعة يبقى سبعة عشر وهي لاتقسم وتباين في الأولى وتوافق في الثانية بجزء  
 من سبعة عشر جزءا فتزدل أربعة والثلاثين لاثنين لانك لو قسمتها على سبعة  
 عشر لمخرج لكل واحد اثنان فتضرب اثنين في أصل المسئلة وهو أربعة  
 وعشرون بثمانية وأربعين ومنها تصح كما ذكره الشارح (قوله وجزء سهمها اثنان)  
 أي عدد الرأس في الأولى وعدد الوفق في الثانية وقوله للمباشنة في الأولى أي بين  
 السبعة عشر والاثنين وقوله والموافقة في الثانية أي بجزء من سبعة عشر جزءا  
 كما علمت (قوله وتصح من ثمانية وأربعين) فللزوج ثلاثة في اثنين بستة وللأم  
 أربعة في اثنين بثمانية يبقى أربعة وثلاثون لابنين في الأولى لكل واحد بأحد

وتصح من ستة وثلاثين  
 زوجة وأم وخمس شقيقات  
 أو أربعون شقيقة أصلها اثنا  
 عشر وتعمل إلى ثلاثة عشر  
 وجزء سهمها خمسة للمباشنة  
 في الأولى والموافقة  
 في الثانية وتصح من خمسة  
 وستين زوجة وأم وابنان  
 أو أربعة وثلاثون ابنا أصلها  
 أربعة وعشرون وجزء سهمها  
 اثنان للمباشنة في الأولى  
 والموافقة في الثانية وتصح  
 بين ثمانية وأربعين

سبعة عشر وكل واحد من الاربعة والثلثين يأخذ واحدا في الثانية (قوله زوجة وأبوان وثلاث بنات أو أربع وعشرون بنتا) هذان مثالان لاصل أربعة وعشرين مع العول الأول مع المبانيّة والثاني مع الموافقة (قوله أصلها أربعة وعشرون) أي لأنها الحاصل من ضرب وفق خرج الثمن في مخرج السدس أو بالعكس فالزوجة الثمن ثلاثة والابوين السدس ثمانية يبقى ثلاثة عشر ويعال بثلاثة ليكمل الثلثان للبنات فيكون لمن ستة عشر وهي لا تنقسم وتبان في الاولى وتوافق في الثانية بالثمن فتزد الاربعة والعشرين الى ثمنها ثلاثة وتضرب ثلاثة في المسئلة بعولها وهي سبعة وعشرون يحصل أحد وعثمانون ومنها تصح كما ذكره الشارح (قوله وتعول الى سبعة وعشرين) أي لا كمال الثلثين للبنات وقوله وجزء سهمها ثلاثة أي عدد الرأس في الاولى وعدد الوفق في الثانية وقوله للمبانيّة في الاولى أي بين الستة عشر والثلاث وقوله والموافقة في الثانية أي بالثمن كما علمت (قوله وتصح من أحد وعثمانين) فالزوجة ثلاثة في ثلاثة تسعة والابوين ثمانية في ثلاثة بأربعة وعشرين والبنات ستة عشر في ثلاثة ثمانية وأربعين لكل واحدة في الاولى ستة عشر ولكل واحدة في الثانية اثنان (قوله أم وجد وسبعة اخوة أشقاء أولاب أو سبعون أخا كذلك) أي أشقاء أولاب هذان مثالان لاصل ثمانية عشر الأول مع المبانيّة والثاني مع الموافقة (قوله أصلها ثمانية عشر على الارجح) أي على القول الارجح بأنها تأصيل لا تصحح فاللام السدس ثلاثة وللجد ذلك الباقي خمسة والباقي وهو عشرة للأخوة لكن العشرة لا تنقسم على السبعة اخوة وتبان ولا تنقسم على السبعين أخا وتوافق بالعدد فتزد السبعين لعشرها وهو سبعة وتضرب السبعة في ثمانية عشر التي هي أصل المسئلة يحصل مائة وستة وعشرون ومنها تصح كما ذكره الشارح (قوله وجزء سهمها سبعة) أي عدد الرأس في الاولى وعدد الوفق في الثانية وقوله للمبانيّة في الاولى أي بين العشرة والسبعة وقوله والموافقة في الثانية أي بالعشر كما علمت (قوله وتصح من مائة وستة وعشرين) فاللام ثلاثة في سبعة بواحد وعشرين وللجد خمسة في سبعة بخمسة وثلاثين وللأخوة عشرة في سبعة بسبعين فلكل واحد منهم في الاولى عشرة وفي الثانية واحد (قوله زوجة وأم وجد وثلاثة اخوة أشقاء أولاب أو ستة كذلك) أي أشقاء أولاب هذان مثالان لاصل ستة وثلاثين الأول مع المبانيّة والثاني مع الموافقة (قوله أصلها ستة وثلاثون على الارجح) أي على القول الارجح بأنها تأصيل لا تصح فالزوجة الربع تسعة واللام السدس

زوجة وأبوان وثلاث بنات  
أو أربع وعشرون بنتا  
أصلها أربعة وعشرون  
وتعول الى سبعة وعشرين  
وجزء سهمها ثلاثة للمبانيّة  
في الاولى والموافقة  
في الثانية وتصح من أحد  
وعثمانين أم وجد وسبعة  
أخوة أشقاء أولاب  
أو سبعون أخا كذلك الارجح  
ثمانية عشر على الارجح  
وجزء سهمها سبعة للمبانيّة  
في الاولى والموافقة  
في الثانية وتصح من مائة  
وستة وعشرين زوجة وأم  
وجد وثلاثة اخوة أشقاء  
أولاب أو ستة كذلك  
أصلها ستة وثلاثون على  
الارجح



وجزء سهمها ثلاثة للمباينة في الاولى والموافقة في الثانية وتصع من مائة وثمانية (نبيه) اذا تأملت هذا التمثيل  
وجدت الانكسار على فريق واحد يتأني في كل أصل (٢٦٦) من الاصول التسعة وأنه في أصل اثنين

لا يتأني فيه الموافقة بين  
السهم والرؤس لان الباقي  
بعد النصف واحد والواحد  
يبين كل عدد وان النظر  
بين الرؤس والسهم  
بالمباينة أو الموافقة  
للمائة والمداخلة ووجه  
ذلك كما ذكرته في شرح  
الفارضية ان المائة بين  
الرؤس والسهم ليس فيها  
انكسار والمداخلة  
ان كانت الرؤس داخلة  
في السهم فكذلك وان كان  
بالعكس فنظر وابتار  
الموافقة لان كل متداخلين  
متوافقان مع أن ضرب  
الوفيق أخصر من ضرب  
الكل والله أعلم ولما انتهى  
الكلام في الانكسار على  
فريق واحد شرع يتكلم  
في الانكسار على فريقين  
ويقاس عليه الانكسار  
على ثلاثة وأربعة وأعلم  
قبله ان الفرضيين في ذلك  
نظرين النظر الاول بين كل  
فريق وسهامه وقد قدمه  
المصنف مع الكلام  
في الانكسار على فريق

سنة وللجدة ثلث الباقي سبعة يبقى أربعة عشر وهي لا تنقسم على الاخوة بل تبانهم  
في الاولى وتوافق عددهم بالنصف في الثانية فتد السبعة لصفها وتضرب الثلاثة  
في الستة والثلاثين بمائة وثمانية وتمت تصع كما ذكره الشارح (قوله وجزء  
سهمها ثلاثة) أي عدد الرؤس في الاولى وعدد الوفاق في الثانية وقوله للمباينة  
في الاولى أي بين الاربعة عشر والثلاثة وقوله والموافقة في الثانية أي بالنصف  
كما علمت (قوله وتصع من مائة وثمانية) فالزوجية تسعة في ثلاثة بسبعة  
وعشرين وللأم ستة في ثلاثة بثمانية عشر وللجدسة سبعة في ثلاثة بواحد وعشرين  
يبقى اثنان وأربعون لكل أخ أربعة عشر في الاولى وسبعة في الثانية (قوله  
اذا تأملت هذا التمثيل) أي السابق من قوله ولتمثل لذلك فنقول الى هنا وقوله  
وجدت الخ جواب الشرط وقوله من الاصول التسعة أي التي هي أصل اثنين وأصل  
ثلاثة وأصل أربعة وأصل ستة وأصل ثمانية وأصل اثني عشر وأصل أربعة  
وعشرين وأصل ثمانية عشر وأصل ستة وثلاثين (قوله وأنه في أصل اثنين الخ) أي  
وجدت أنه في أصل اثنين الخ وقوله وأن النظر الخ أي وجدت أن النظر الخ (قوله  
وجه ذلك) أي عدم كونه بالمائة والمداخلة (قوله ليس فيها انكسار)  
أي لا تنقسم السهام على الرؤس (قوله ان كانت الرؤس داخلة في السهم) أي  
كأنهم بينين وعم فان للبتين أربعة فالرؤس داخلة في السهم وقوله فكذلك أي  
ليس فيها انكسار لانقسام السهام على الرؤس (قوله وان كان بالعكس) أي  
وان كان الامر متلبسا بالعكس وهو أن السهام داخلة في الرؤس كأنهم عشرة بينين  
فان الباقي بعد السدس للام خمسة وهي داخلة في العشرة (قوله فنظر وابتار  
الموافقة) أي لا باعتبار المداخلة ثم عمل ذلك بقوله لان كل متداخلين الخ  
وقوله مع أن ضرب الوفاق أخصر من ضرب الكل أي مع أن ضرب وفق الرؤس  
اذا اعتبرت الموافقة أخصر من ضرب كل الرؤس اذا اعتبرت المداخلة (قوله  
ولما انتهى الكلام الخ) دخول على كلام المصنف وقوله ثم مع الخ جواب لما  
(قوله وأعلم قبله) أي قبل الكلام في الانكسار على فريقين وقوله في ذلك أي  
في الانكسار على فريقين (قوله وقد قدمه المصنف) أي في قوله وان ترى  
السهم ليست تنقسم الخ بدليل قوله ان كان جنسا واحدا أو أكثر (قوله فهذه  
ثلاثة أحوال) أي تفصيلا وان كانا نظرين فقط (قوله فأثبت) أي في ذهنك

واحد فاما ان يوافق كل من الفريقين سهامه واما ان يوافق كل منهما سهامه واما ان يوافق فريق  
سهامه ويبين الاخر سهامه فهذه ثلاثة أحوال فأثبت فيها المبين بتمامه

وقوله ووفق الموافق أى وأثبت وفق الموافق (قوله بالنسب الاربع) التى هى  
 اثباته والتداخل والتوافق والتماثل (قوله وان ترى الكسر الخ) أى وان تعلم  
 الكسر الخ فترى معنى تعلم فتتعدى الى مفعولين الاول الكسر والثانى متعلق  
 الجار والمجرور رأى واقعا على أجناس وجوز بعضهم أن تكون ترى بمعنى تبصر  
 فتتعدى لمفعول واحد وفيه ان الكسر لا تبصر (قوله على أجناس) أى فرق  
 والمراد بالجمع ما فوق الواحد كما يشير اليه قول الشارح اثنين فأكثر (قوله  
 لكن لم يكمل كلامه الخ) استدراك على قوله اثنين فأكثر فى حل كلام المصنف  
 لانه ربما يوهى أن المصنف كمل كلامه فيشمل الاكثر وليس كذلك لقوله فنخذ  
 من المسائلين واحدا الخ (قوله وذكر آخر التار الخ) أى بقوله فهذه من الحساب  
 جعل يأتى على مثالين العمل (قوله فانها الخ) الانسب بالسوابق واللاحق  
 أن الضمير راجع للأجناس باعتبار النسب فجعل الشارح اياه راجعا للنسب  
 خلاف الانسب (قوله أى النسب) أى المعلومة من المقام وفيه ما علمت (قوله  
 فى الحكم) أى سبب الحكم وقوله عند الناس أى المعهودين قال للعهد  
 كما أشار اليه الشارح بقوله أى الفرضيين (قوله فهو عام أريد به الخصوص)  
 الا وبأن يقول أريد به الخاص ويمكن أن يقال أراد بالخصوص الخاص وانما كان  
 ذلك من قبيل العام الذى أريد به الخصوص أى لان عمومته ليس بمراد لا تناولا  
 ولا حكما وأما العام المخصوص فضابطه أن يكون عمومته مراد لا تناولا ولا حكما  
 كالمستثنى منه فى الكلمة الشريفة ونحو قام القوم الا زيد فان عمومته مراد لا تناولا  
 فلذلك كان الاستثناء متصلا بالاحكام والناقض أول الكلام آخره ولزم الكسر  
 فى الكلمة المشرفة (قوله كما فى قوله تعالى) هذا تنظير لما هنا وانما كانت  
 الآية نظيرة لما هنا لان المراد بالناس الاول عبد القيس أو نعيم بن مسعود  
 الانشعبي وبالناس الثانى أبو سفيان وأعوانه كما يؤخذ ذلك من القصة وهى ما روى  
 أن أباسفيان نادى عنده منصرفه من أحد يا محمد موعدنا موسم القابل ان شئت  
 فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان شاء الله فلما كان القابل خرج أبو سفيان  
 فى أهل مكة حتى نزل محلا يقال له مر الظهران فأتى الله الرعب فى قلبه فبداه  
 أن يرجع فأتى نعيم بن مسعود الانشعبي وقد قدم معتمرا فقال يا نعيم انى واعدت محمدا  
 أن تاتى بموسم بدر وان هذا عام حذب ولا يصلح الا عام نزعى فيه الشجر ونشرب فيه  
 اللبن وقد بدى أن لا أخرج اليه وأكره أن يخرج محمدا وأنا لا أخرج فيزيدهم ذلك  
 جراءة علينا ولا ن يكون الخلف من قبلهم أحب الى من أن يكون من قبلى فألحق

ووفق الموافق والنظر الثانى  
 بين المثبتين بالنسب  
 الاربع وقد ذكره بقوله  
 (وان ترى الكسر على  
 أجناس) اثنين فأكثر  
 لكن لم يكمل كلامه الا فى  
 الجنسيتين فقط وذكر آخر  
 الباب أنه يقاس على ذلك  
 ما زاد (فانها) أى النسب  
 الاربع الواقعة بين المثبتين  
 (فى الحكم عند الناس)  
 الفرضيين فهو عام أريد به  
 الخصوص كما فى قوله تعالى  
 الذين قال لهم الناس  
 ان الناس قد جعوا لكم  
 فاحشوهم فزادهم ايمانا  
 وقالوا حسبنا الله ونعم  
 الوكيل

بالمدينة فسطوهم وأعلمهم أنى في جميع صكبير ولا طاقة لهم بنا ولاك عندي عشرة  
 من الأبل فخرج نعيم حتى أتى المدينة فوجد الناس يعجزون لميعاد أنى سفيان فقال  
 أين تريدون فقالوا وأعدنا أن يوسفيان بموسم يدون تقتل بها فقال أن الناس قد جمعوا  
 أنكم فاختشوههم والله لا يفلت منكم أحد فزادهم ذلك القول إيماناً بالله وقالوا  
 حسبنا الله أى كافينا أمرهم ونعم الوكيل أى المفوض إليه الأمر وسبحانه وخرجوا  
 مع النبي صلى الله عليه وسلم فوافوا سارق بدر وكان معهم تجارات فباعوا ورجعوا  
 ولذلك قال تعالى فأنقذوا بنعمة من الله وفضل على الآية انتهى من تفسير الخطيب  
 بزيادة (قوله محصر في أربعة أقسام) بتدوين أربعة للضرورة ووجه المحصر  
 أن العددين إما أن يتساويا أو لا فإن تساويا كانت الخمسة والخمسة فهما المتماثلان  
 والألفان أنى أصغرهما أكبرهما في مرتين أو أكثر كالثلاثة أو الاثنين والستة  
 فهما المتماثلان والألفان بقى بعد الأصغر عدده من للعدد من غير الواحد فهما  
 المتوافقان كالاربعة والستة فإن الباقي بعد الأصغر اثنين وهما يفيان الاربعة  
 والستة والألف فهما المتباينان كالاربعة والخمسة (قوله وهى التماثل الخ) هذا  
 على ما قدمه من أن الضمير عائد على النسب والمناسب لما قدمناه أن يقال وهى  
 التماثل الخ بصيغة اسم الفاعل فيه وفيما بعده (قوله يعرفها) أى الاربعة  
 أقسام وقوله فى الاحكام أى المعهودة وهى الفرضية والحسابية كما أشار إليه  
 الشارح (قوله فأنها) أى الاقسام الاربعة وقوله أصل أى ضابط وقوله عليه  
 مدار الخ هذه الجملة صفة ثانية لأصل كما قاله الاستاذ الحنفى (قوله ثم بين الاربعة  
 بقوله تماثل الخ) هـ ذانيناسب عود ضمير فأنها للاجناس كما قلنا لا للنسب كما قال  
 الشارح (قوله أى عدد تماثل لعدد غيره) أشار بذلك الى أن أحد العددين  
 محذوف من كلام المصنف والتماثل تعالى من الجانبين لأن كلا من العددين  
 مائل صاحبه ويقال مثله فى التباين والموافق بخلاف التداخل كما سيأتى (قوله  
 فهما متماثلان) أى فالعددان متماثلان (قوله من بعده فى الذكر) أى  
 لا فى الرتبة وقوله عدد مناسب لعدد آخر كثر منه أشار بذلك الى أن أحد العددين  
 محذوف من كلام المصنف كما مر فى نظيره (قوله فهما متناسبان) أى فالعددان  
 متناسبان (قوله وهو) أى التناسب وقوله أن يكون أقله ما جزء من أكبرها  
 أى جزء أصحيا غير مكرو فخرج ما فيه كسر وخرجت الاربعة بالنسبة للستة  
 لأنها وإن كانت جزء أصحيا لكنه مكرو لأنها ثلاثان والمناسب قراءة أكبرها  
 بالمثلثة لـ كن الذى فى النسخ أكبرها بالباء الموحدة (قوله أى ينسب الخ) دفع بذلك

(نحصر فى أربعة أقسام)  
 وهى التماثل والتباين  
 والموافق والتباين (يعرفها  
 المصنف) أى الحاذق  
 (فى الاحكام) الفرضية  
 والحسابية فانها أصل كبير  
 فى الفرائض والحساب  
 عليه مدار أكثر الأعمال  
 الفرضية والحسابية ثم بين  
 الاربعة بقوله (تماثل أى  
 عدد تماثل لعدد غيره فهما  
 متماثلان أى متساويان  
 كخمسة وخمسة (من بعده)  
 فى الذكر عدد (مناسب)  
 لعدد أكثر منه فهما  
 متناسبان كاثنتين وأربعة  
 قال الشيخ بدر الدين سبط  
 الماردينى رحمه الله وهو  
 أن يكون أقله ما جزء من  
 أكبرها أى ينسب الى  
 الأكبر بالجزئية

ماتوجه العبارة من أن الأقل بعض الأعداد آخر مستقل فأشار بذلك إلى أنه  
 ليس جزء حقيقة بالفعل بل يصح نسبته إليه بالجزئية (قوله كنصفه) أي كالثلاثة  
 بالنسبة للسته وقوله وثله أي كالأثنين بالنسبة للسته وقوله وعشره أي كالأثنين  
 بالنسبة للعشرين وقوله ونصف ثمة أي كالأثنين بالنسبة إلى الاثنين والثلاثين فإن  
 نصف ثمة اثنان (قوله وهذا تعبير العراقيين) أي التعبير بالتناسيبين تعبير  
 العراقيين (قوله والمتأخرون يعبرون عنهم) أي عن التناسيبين وقوله بالمتداخلين  
 أي العددين اللذين دخل أحدهما في الآخر فليس التفاعل على بابه كما سيصرح به  
 الشارح (قوله وقد ذكرت في شرح التحفة الخ) غرضه بذلك بيان معنى قول  
 السبط وهو أن يكون أقله ما جزء من أكبرهما (قوله الذي إذا ساط الخ)  
 خرج بذلك الجزء المكرر كالاربعة بالنسبة للسته فهم متوافقان لا متداخلان  
 (قوله ومعلوم أن الأصغر الخ) بين ذلك أن التفاعل ليس على بابه لأن الدخول  
 للأصغر فقط (قوله ويقال أيضا) أي كما قيل ما سبق (قوله يفني أصغرهما  
 أكبرهما) أي ولو في أكثر من مرتين (قوله وبعده في الذكر) أي لا في الرتبة  
 وقوله موافق صفة موصوف محذوف قدره الشارح بقوله عدد وقوله مصاحب صفة  
 نافية له وهي مجرد الإيضاح واتسكك بالبيت وقوله بعد آخر متعلق بموافق وأشار  
 بذلك إلى أن أحد العددين محذوف من كلام المصنف كما مر في نظيره (قوله فهمما)  
 أي العددان فالضمير راجع للعددين وكذلك الضمير في قوله ويقال لهما الخ  
 وقوله مشترك كان أي في جزء من الأجزاء كنصف (قوله وهما) أي المتوافقان  
 أو المشترك كان وقوله اللذان يكون أي كالسته والأربعة فإن بينهما موافقة  
 في النصف إذ السته لهما نصف والأربعة لهما نصف (قوله ويقال أيضا) أي  
 كما قيل ما سبق (قوله المتوافقان هما اللذان لا يفني الخ) هذا تعريف بالاعم  
 لأنه يصدق بالتبانيين فالتعريف الأول أولى (قوله وانما يفنيهما عدد ثالث)  
 أي غير الواحد لأنه يفني كل عدد ويباينه اه أمير وهو ظاهر على القول بأن  
 الواحد عدد والمشهور أنه ليس بعدد وعليه فلا حاجة لإخراج الواحد لأنه خارج  
 من أول الأمر (قوله كأربعة وستة) هذا مثال للذين لا يفني أصغرهما أكبرهما  
 وانما يفنيهما عدد ثالث وقد عمل التمثيل لذلك بما ذكره بقوله فإن الأربعة لا تفني  
 الخ (قوله فهذه ثلاثة أعداد الخ) هذا تفريع على ما تقدم من قوله بمائل الخ  
 وراده بهذه الثلاثة المشار إليها الثلاثة المذكورة في المتن وقوله بينهما وبين ثلاثة  
 أخرى هذه النسب السابقة أي بين هذه الثلاثة وبين ثلاثة أخرى مقابلة لها هذه

كنصفه وثله وعشره  
 ونصف ثمة وهذا تعبير  
 العراقيين من المتقدمين  
 والمتأخرون يعبرون عنهم  
 بالمتداخلين انتهى وقد  
 ذكرت في شرح التحفة  
 في علم الحساب أن جزء  
 الشيء هو كمره الذي إذا  
 ساط عليه أفضاه ومعلوم أن  
 الأصغر داخل في الأكبر  
 دون العكس فليس التفاعل  
 فيهما على بابه ويقال أيضا  
 في تعريف المتداخلين  
 هما اللذان يفني أصغرهما  
 أكبرهما (وبعده) في الذكر  
 عدد (موافق مصاحب)  
 بعد آخر فهم متوافقان  
 ويقال لهما مشترك كان أيضا  
 وهما اللذان يكون بينهما  
 موافقة في جزء من الأجزاء  
 ويقال أيضا المتوافقان  
 هما اللذان لا يفني أصغرهما  
 أكبرهما وانما يفنيهما عدد  
 ثالث كأربعة وستة فإن  
 الأربعة لا تفني الستة ويفني  
 كلامهما الاثنان فهذه  
 ثلاثة أعداد بينهما وبين  
 ثلاثة أخرى هذه النسب

النسب السابعة وهي التماثل والتداخل المعبر عنه في المتن بالنسب والتوافق  
ومراد به الثلاثة الاخرى الثلاثة المحذوفة من المتن التي قدرها الشارح بقوله اجدد  
غيره وبقوله اجدد اكثر منه وبقوله اجدد آخر (قوله ويعبر عنها) أى عن هذه  
النسب وقوله بالاشتراك وظاهره ان الاشتراك يطلق على الثلاثة نسب وقضية  
قوله في المتوافقين ويقال لهما مشتركان انه خاص بالتوافق فتأمل (قوله والرابع  
العدد المبين للعدد الاخر) أشار الشارح الى أن أحد العددين محذوف من كلام  
المصنف كما علمت في نظيره فقد علمت مما تقرر أن أحد العددين محذوف من كلام  
المصنف في المراضع الاربعة وقوله المخالف له كالتفسير للمباين (قوله فهما متباينان  
ومتخالفان) أى فالعددان متباينان ومتخالفان (قوله ينبك عن تفصيلهن)  
أى يخبرك عن تفصيلهن وقوله أى تفصيل النسب الخ هذا على ما سبق له من جعل  
الضمير فيما تقدم للنسب وأما على ما قلناه فالمناسب أن يقال أى تفصيل الاعداد الخ  
(قوله العارف) أى جنس العارف فأل فيه للجنس ويحتمل أنه كناية عن نفس  
المصنف ويكون تحتها بالعمدة (قوله وقد أوضحت الكلام فيها) أى في هذه  
الاعداد باعتبار طرقها وقوله وبين ما تعرف به من الطرق أحسنه تسليط الاصغر  
على الاكبر وطرحه منه في مرتين فأكثر فان لم يبق شيء كانا متداخلين كائنتين  
وأربعة أو وستة وان بقي شيء فان بقي غير واحد كانا متوافقين كأربعة وستة  
وان بقي واحد ولو بعد الطرح مرتين كانا متباينين كأربعة وخمسة أو وتسعة  
فان المدار في التباين على بقاء واحد بعد طرح الاصغر من الاكبر وقد يطرح بعد  
ذلك ما بقي للاكبر من الاصغر كأربعة وسبعة فانك اذا طرحت الاربعة من السبعة  
ثم طرحت ما بقي للسبعة من الاربعة بقي واحد فقد علمت طريق معرفة التداخل  
وطريق معرفة التوافق وطريق معرفة التباين وأما التماثل فواضح لا يحتاج  
بمعرفة الطريق اهـ أمير بتوضيح من الزيات (قوله اذا علمت النسبة الخ) أشار  
بذلك الى أن قول المصنف فخذ الخ جواب شرط مقدر قد مره بقوله اذا علمت النسبة  
الخ وقوله من هذه النسب أى الاربعة التي هي التماثل والتناسب والتوافق  
والتباين وقوله بين المثبتين طرف للنسبة وقوله من رؤس الفريقين أى عند مباينة  
كل فريق لسهامه وقوله أو وفاقهما أى عند موافقة كل فريق لسهامه وقوله  
أورؤس فريق ووفق فريق آخر أى عند مباينة فريق لسهامه وموافقة الفريق  
الاخر لسهامه (قوله فخذ من العددين الخ) قد علمت أنه جوابه شرط مقدر  
قد مره الشارح بقوله اذا علمت النسبة الخ (قوله فيكون المأخوذ جزء السهم)

ويجب برعنا بالاشتراك  
(والرابع) العدد (المباين)  
لعدد (المخالف) له فهما  
متباينان ومتخالفان (ينيبك  
عن تفصيلهن) أى تفصيل  
النسب الاربعة بين هذه  
الاعداد (العارف) أى  
العلم بالاعمال الحسابية  
والفرضية وقد أوضحت  
الكلام فيها وبين ما تعرف  
به النسب من الطرق  
في شرح الترتيب اذا علمت  
النسبة من هذه النسب بين  
المثبتين من رؤس الفريقين  
أو أرفاقهما أو رؤس فريق  
ووفق فريق آخر فخذ من  
العددين المثبتين المماثلين  
عددا (واحدا) واكتف به  
عن الاخر فيكون المأخوذ  
جزء السهم فاضربه في أصل  
المسألة ان لم تعمل أو في مبلغها  
بالعول ان عالت لان ذلك  
جزء السهم كما سيأتي

(وخدمن) المثبتين (الماسبين) (٢٧١) أي المنداخلين العدد الزائد أي الأكبر أو كثره عن الأصغر

فيكون جزء السهم فاضربه  
في أصل المسئلة ان لم تعمل  
أو مبلغها بالعول ان عالت  
لانه جزء السهم كما سيأتي  
(واضرب) في المثبتين  
المتوافقين (جميع الوفاق)  
الراجع من أحد العددين  
(في) العدد الآخر  
(الموافق واسلك بذلك) أي  
بما حصل (انتهج الطرائق)  
أي أوضحها فان المنهاج هو  
الطريق الواضح وذلك بأن  
تضرب ما حصل من ضرب  
وفق أخذهما في كامل  
الآخر في أصل المسئلة أو  
مبلغها بالعول ان عالت لان  
ذلك جزء السهم كما سيأتي  
(وخذ جميع العدد المبين)  
من المثبتين للآخر  
(واضربه في) العدد (الثاني)  
المباين له فاحصل فهو جزء  
السهم فاضربه في أصل  
المسئلة ان لم تعمل وفي مبلغها  
بالعول ان عالت (ولا تدهن)  
أي لا تصانع قال القرطبي  
رحمه الله المداينة  
والادهان المصانعة وقيل  
داهنت بمعنى وارتبت  
وأدهنت بمعنى غشيت  
(فذلك) أي ما حصلت به

أي كما يعلم من عموم قوله فذلك جزء السهم فاعلمه وقوله فاضربه في أصل المسئلة  
أي بدون عول كما هو ظاهر وهو كذا يقال فيما بعد (قوله وخدمن المثبتين) أي  
من العددين المثبتين (قوله واضربه في المثبتين المتوافقين) أي في صورة المثبتين  
المتوافقين فليس المراد أنهم مضروب فيهم كما لا يخفى (قوله في العدد الآخر)  
متعلق بضرب (قوله واسلك بذلك الخ) يحتمل أن المعنى واسلك بذلك الضرب أي  
ضرب الوفاق في الموافق أو فتح الطرائق وهذا أولى مما ذكره الشارح لما يأتي (قوله  
فان المنهاج الخ) علة لنفسه يرأسه الطرائق وأوضحها (قوله فذلك بأن تضرب  
ما حصل الخ) أي وسلك أنتهج الطرائق وأوضحها يتحقق بأن تضرب ما حصل الخ  
وهذا الحل يستلزم التكرار في كلام المصنف لانه قال بعد واضربه في الأصل الذي  
تأصل لا فيكون على الحل المذكور مكرراً بالنسبة لصورة التوافق مع قوله واسلك  
بذلك أنتهج الطرائق فالأولى الحل الذي ذكرناه آنفاً (قوله لا آخر متعلق  
بالمباين ولا تدهن) أي ولا تظهر لغير ما يريد مع انطواء شرك على خلافه وهذا  
هو المراد بقوله أي لا تصانع وانما نهى عن ذلك لانه تنافي لكن التناقض هو الذي  
يروج في هذا الزمان وما يعزى للزنجشري هذان البيتان

زمان كل حب فيه خب وطم الخلل خل لا يذاق

له سوق بضاعته نفاق فنافق فالتفاق له نفاق

والمنهى عنه بذل الدين ليسلم المال ويقال لذلك مداينة ومصانعة ومواراة وما  
بذل المال ليسلم الدين فهو ودوي يسمى مداراة وفي الحديث بعثت بمدارة الناس  
وفي مسند الفردوس عن ابن مسعود من عاش مدارياً مات شهيداً اه لوأوة  
وجفني مع زيادة (قوله قال القرطبي الخ) استدلال على التفسير وقوله المداينة  
والادهان الخ صريحه أنهم مترادفان وقوله وقيل الخ صريحه أنهم غير مترادفين  
لانه فسر المداينة بالمواراة والادهان بالغش (قوله فذلك الخ) هذا راجع لجميع  
النسب السابقة وقوله أي ما حصلت به من النسب الأربع المناسب أن يقول من  
المناسبات الأربع ويمكن أن يقدر مضاف في كلامه أي من ذي النسب الأربع  
(قوله وهو) أي ما حصلت به وقوله أحد المتماثلين أي فيما إذا كان هناك  
تماثل كما قال المصنف فخذ من المتماثلين واحداً وقوله وأكبر المنداخلين أي فيما إذا  
كان هناك تداخل ويعبر عنه بالتناسب كما قال المصنف وخدمن الماسبين  
الزائد أو قوله ومسطح وفق الخ أي وحاصل ضرب وفق أحد المتوافقين في كامل  
الآخر فيما إذا كان هناك توافق كما قال المصنف واضرب جميع الوفاق في الموافق

في النسب الأربع وهو أحد المتماثلين وأكبر المنداخلين



وقوله ومسطح المتباينين أى وحاصل ضرب أحد المتباينين فى الآخر فيما إذا كان  
هناك تباين كما قال المصنف وخذ جميع العدد المبين واضربه فى الثانى ولا  
تداهن (قوله جزء الخ) خبر اسم الإشارة وقوله أى حظ أى نصيب (قوله من  
أصل المسئلة) أى الكائن من أصل المسئلة أن لم تعمل أخذاً مما بعد (قوله من  
التصحيح أى من المصحح وهو متعلق بحظ (قوله ووجه تسميته بذلك) أى  
وجه تسميته ما حاصره من المتناسبات الأربع بجزء السهم أى بهذا اللفظ  
وقوله أنه أى الحال والشأن وقوله إذا قسم المصحح أى الذى صحته بالضرب وقوله  
على الأصل أى أصل المسئلة وقوله تاماً أى حال كونه تاماً أن لم تعمل وقوله أو عاتلاً  
أى أوجال كونه عاتلاً أن عالت وقوله خرج هو أى ما حصلته من المتناسبات (قوله  
لأن الحاصل الخ) على أقوله خرج هو وقوله من الضرب أى ضرب أحد العددين  
فى الآخر وهذا قد ضربت ما حصلته فى أصل المسئلة أن لم تعمل وفى مبلغها بالعول  
أن عالت وقوله على أحد المضروبين هو هنا أصل المسئلة تاماً أو عاتلاً وقوله خرج  
المضروب الآخر هو هنا ما حصلته وهما لثالث زوج وست شقيقات فهذه  
المسئلة من ستة وقول سبعة للزوج لنصف ثلاثة والشقيقات الثلاثان أربعة  
وهى لا تنقسم عليهن وتوافق عددهن بالنصف فتتردى وفقها وهو ثلاثة وتضرب  
فى المسئلة بعولها وهى سبعة يحصل واحد وعشرون فإذا قسمت هذا المصحح  
على سبعة خرج لكل سهم منها ثلاثة فهى جزء السهم (قوله والمطلوب بالقسمة)  
أى والغرض منها وقوله نصيب الواحد من المقسوم عليه أى نصيب السهم الواحد  
حال كونه ذلك الواحد بعض المقسوم عليه الذى هو أصل المسئلة أن لم تعمل  
ومباغها بالعول أن عالت كالسبعة فى المثال السابق وقوله من جملة المقسوم  
متعلق بنصيب كافى الحفى (قوله والواحد من المقسوم عليه) مبتدأ خبره  
جملة قوله يسمى سهماً وأما قوله وهو الأصل أو المنتهى إليه بالعول فجملة معترضة  
قصد بها تفسير المقسوم عليه فالضمير عائد عليه والمراد أصل المسئلة بالعول أن لم  
تعمل والمنتهى إليه بالعول أن عالت وقوله والحظ مبتدأ خبره جملة قوله يسمى  
جزءاً وقوله فلذلك قيل جزء السهم أى فلما ذكر من أن الواحد من المقسوم عليه  
يسمى سهماً والحظ يسمى جزءاً قيل لما حاصره جزء السهم وقوله أى حظ  
الواحد تفسير لجزء السهم فتحظ تفسير لجزء الواحد تفسير للسهم وقوله من الأصل  
أو المنتهى إليه أى الكائن من أصل المسئلة بالعول أن لم تعمل أو المنتهى إليه  
بالعول أن عالت (قوله واحفظه) هو ثابت فى بعض النسخ ولا يستقيم النظم

ومسطح وفق أحد المتباينين  
فى كامل الآخر ومسطح  
المتباينين (جزء) أى حظ  
(السهم) الواحد من أصل  
المسئلة أو مبلغها بالعول  
أن عالت من التصحيح ووجه  
تسميته بذلك كما قال ابن  
المسائم رحمه الله أنه إذا قسم  
المصحح على الأصل تاماً  
أو عاتلاً خرج هو لأن الحاصل  
من الضرب إذا قسم على أحد  
المضروبين خرج المضروب  
الآخر والمطلوب القسمة  
ونصيب الواحد من  
المقسوم عليه من جملة  
المقسوم والواحد من المقسوم  
عليه وهو الأصل أو المنتهى  
إليه بالعول يسمى سهماً  
والحظ يسمى جزءاً فلذلك قيل  
جزء السهم أى حظ الواحد  
من الأصل أو المنتهى إليه  
(فاعلمه) أى جزء السهم  
المذكور واحفظه

لا يحدفه كما هو المحفوظ (قوله هديت) جملة معترضة بين الفعل وهو واحد  
 ومعه وله وهو أن تضل عنه غرضه من الدعاء للواقف على هذه المقدمة (قوله  
 في الأصل) أي أصل المسألة (قوله وما تحصلا) تفسير (قوله فهو ما تصح منه  
 المسألة) تعليل لما قبله فكأنه قال لأنه الذي تصح منه المسألة (قوله وأقسمه)  
 الضمير يعود لما انضم وما تحصل لا ولذلك قال الشارح أي ما تحصل وإنما لم يقل أي  
 ما انضم وما تحصل لما علق أن ما تحصل نفسه لما انضم فهو عينه (قوله وهو)  
 أي ما تحصل وقوله بين الورثة طرفي لأقسامه (قوله من الوجوه التي الخ) وقد  
 ذكر في الأول والثاني وجوها خمسة فراجعها إن شئت (قوله منها الخ) ومنها أن  
 تقسم جزء السهم على عدد الصنف ثم تضرب الخارج في النصيب من الأصل  
 يخرج نصيب كل واحد من ذلك الصنف في ثلاث بنات وأخوين لأبوين أو لأب  
 أصلها ثلاثة يخرج الثلثين فلهن الثلثان اثنتان وهما لا ينقسمان على ثلاثة  
 وبما ينان وللأخوين واحد لا ينقسم عليهم ما وبما ينان وبين الرؤس بعضها مع بعض  
 بنات فاضرب ثلاثة في اثنين ستة وهي جزء السهم ثم تضربها في أصل المسألة  
 وهو ثلاثة ثمانية عشر فإذا قسمت جزء السهم وهو ستة على عدد البنات  
 وهو ثلاثة خرج لكل واحد اثنتان وإذا ضربت الخارج وهو اثنتان  
 في نصيب البنات من الأصل وهو اثنتان يخرج أربعة وهي نصيب كل بنت وإذا  
 قسمت جزء السهم وهو ستة على الأخوين يخرج لكل واحد ثلاثة وإذا  
 ضربت الخارج في نصيب الأخوين من الأصل وهو واحد بقي ثلاثة وهي  
 نصيب كل أخ ومنها غير ذلك من الوجوه التي ذكرها في الأول (قوله أن  
 تضرب حصة كل فريق الخ) فنصيب البنات في المثال السابق من الأصل  
 اثنتان يضرب في جزء السهم وهو ستة يحصل اثنا عشر لكل بنت أربعة  
 وللأخوين واحد يضرب في جزء السهم وهو ستة ستة لكل أخ ثلاثة وهذا  
 الوجه هو أصل الأوجه وأعما وأنفعا وأسهلها ومن ثم اقتصر عليه الشارح كما  
 في الأول (قوله من أصل المسألة) أي بالأول أن لم تعدل وبعدها ان عالت  
 (قوله فان كان الفريق شخصا واحدا أخذه) أي لأن الشخص الواحد  
 ينقسم عليه نصيبه دائما وقوله وان كان جماعة فاقسمه الخ أي وان كان الفريق  
 جماعة فاقسمه الخ في أم وثلاثة أخوة لأم وعم أصلها ستة للأم واحد وللثلاثة  
 أخوة لأم اثنتان لا ينقسمان وبما ينان والساقى لأم فتضرب ثلاثة في أصل المسألة  
 وهو ستة يخرج ثمانية عشر فنصيب الأم واحد من الأصل يضرب في جزء السهم

وأصدر هديت (أن تضل)  
 وفي بعض بعض النسخ ان  
 تزيغ (عنه واضربه) أي جزء  
 السهم المذكور (في الأصل)  
 ان لم يعمل وبعوله ان عا  
 وفي قوله (الذي تأمنا)  
 تأكيذا لصا لته (وأحص)  
 أي اضبط (ما انضم وما  
 تحصلا) بالضرب فهو  
 ما تصح منه المسألة وقسمه  
 أي ما تحصلا وهو ما صحت  
 منه المسألة بين الورثة بوجه  
 من الأوجه التي ذكرها  
 الفرصيون وقد كرت بعضها  
 في شرح الترتيب منها ان  
 تضرب حصة كل فريق  
 من أصل المسألة في جزء  
 السهم فان كان الفريق  
 شخصا واحدا أخذه وان  
 كان جماعة فاقسمه على  
 عددهم يخرج ما لكل  
 وارث مما صحت منه  
 المسألة

(قال قسم اذا صحح) لانك قد صححت المسئلة بالقواعد السابقة وهي قواعد جديدة (يعرفه الاجم) قال القرطبي رحمه الله تعالى الاجم لذى لا يقدر على الكلام أصلا والذي لا يفصح ولا بين كلامه والذي في لسانه عجمة وان أفصح بالعجمية (والفصح) البليغ قال القرطبي أيضا فصيح بالضم فمأخوذة صار فصحا أي بليغا انتهى وإذا فهمت ما ذكرنا علم أن الانكسار على فريقين فيه اثنا عشر صورة وذلك لأن كل فريق منها إما أن تباينه سهامه وإما أن توافقه وإما أن توافقه فريقا سهامه وتباين فريقا سهامه فهذه ثلاثة أحوال كما تقدم والمثبتان في تلك الأحوال الثلاثة إذا نظرت بينهما بالنسب الأربع فلا يخلو أن من واحدة منهما وأربعة في ثلاثة بائني عشر

وهو ثلاثة بدلالة تأخذها الام لانها شخص واحد ونصيب الاخوة من الاصل انسان يضربان في جزء السهم وهو ثلاثة بسنة لكل واحد انسان ونصيب الم ثلاثة من الاصل تضرب في جزء السهم وهو ثلاثة بتسعة بأخذها الم لانه شخص واحد (قوله فالقسم اذا صحح) أي فقسمة المسئلة بين الورثة اذا صححتهم بالقواعد السابقة صحح لانك كسر (قوله يعرفه) أي يعرف كونه صحيحا (قوله قال القرطبي الخ) ذكر الاجمى ثلاثة معان فقوله الذي لا يقدر الخ أي كالأخرس وهذا هو المعنى الأول وقوله والذي لا يفصح الخ الواو بمعنى أولان هذا هو المعنى الثاني وقوله ولا بين تفسير وقوله والذي في لسانه الخ الواو بمعنى أولان هذا هو المعنى الثالث وقوله عجمية أي لئلا يكون كابدال الكاف بالتاء وقوله وان أفصح بالعجمية أي وان تكلم بالكلام الفصح بالعجمية (قوله والفصح عطف على الاجم وقوله البليغ) أي لغة وفي الاصطلاح من له ملكة يقدر بها على الاتيان بالكلام الفصح ولا يلزم من ذلك أن يكون بليغا لأن البليغ من له ملكة يقدر بها على الاتيان بالكلام البليغ والبلاغة هي مطابقة الكلام لمقتضى الحال مع فصاحته فيشترط فيها زيادة على الفصاحة المطابقة لمقتضى الحال (قوله قال القرطبي الخ) غرضه بذلك الاستدلال على تفسير الفصح بالبليغ لغة (قوله وإذا فهمت ما ذكر) أي من النظريين الرؤس والسهام وأثبت المبين ووفق الموافق والنظريين الرؤس المثبتة بعضها مع بعض وأخذ أحد المتماثلين وأكبر المتداخلين وحاصل ضرب وفق أحد المتوافقين في الآخر وحاصل ضرب أحد المتباينين في الآخر إلى آخر ما سبق وقوله فاعلم أن الانكسار على فريقين الخ جواب الشرط (قوله فيه اثنا عشر صورة) سيأتي بحث لما بائني عشر مثالا (قوله وذلك لأنه كل فريق الخ) أي وكون الانكسار على فريقين فيه اثنا عشر صورة ثابت لأن كل فريق الخ فذلك مبتدأ وخبره محذوف تقديره ثابت وقوله لأن كل فريق الخ تعليل للخبر المحذوف (قوله فهذه ثلاثة أحوال) لأن النظريين الرؤس والسهام وان كان ينظرين فقط وهما المبينة والموافقة لكن إما أن يتباين كل فريق سهامه وإما أن يوافق كل فريق سهامه وإما أن يتباين فريقا سهامه وتوافق فريقا سهامه كما أفصح بها الشارح (قوله والمثبتان) أي اللذان هما عدد الفريقين أو وفقاها أو عدد فريق ووفق فريق آخر كما يصرح بذلك قوله في تلك الأحوال الثلاثة (قوله فلا يخلو أن من واحدة منها) أي من النسب الأربع التي هي التماثل والتداخل والتوافق والتباين (قوله وأربعة

في ثلاثة أي مضرورة في ثلاثة وقوله باثني عشر أي قائمة من ضرب أربعة  
 في ثلاثة (قوله وان نظرت باعتبار العول وعدمه) أي وان نظرت للصورة المذكورة  
 مع اعتبار العول وعدمه فالبناء مع أو متباعدة باعتبار العول وعدمه فالبناء  
 لا ملائمة (قوله كانت العصور أربعة وعشرين) أي قائمة من ضرب اثنين حال  
 العول وعدمه في اثني عشر (قوله وان نظرت باعتبار الاصول) أي ما عدا أصل  
 اثنين كتابه عليه الشارح بعد بقوله ثم اعلم أن الانكسار الخ قوله زادت الصور على  
 أربعة وعشرين أي قبله ستا وتسعين بضرب عدد الاصول الثمانية في الصور  
 الاثني عشر بقطع النظر عن العول وعدمه لان العول لا يجري في جميع الاصول  
 وان نظرت للعول وعدمه وان كان العول لا يجري في الشكل وضربت الثمانية  
 في الاربعة والعشرين بلغت الصور مائة واثنين وتسعين لكن الصور حينئذ  
 يكون بعضها عاقلما لم أعلمت من أن العول لا يجري في الجميع والصور الواقعة مائة  
 واثنين وثلاثون لان الستة والاثني عشر والاربعة والعشرين تضرب في أربعة  
 وعشرين باعتبار العول وعدمه لان العول قد يجري فيها يحصل اثنا وسبعون  
 والثلاثة والاربعة والثمانية والثمانية عشر والستة والثلاثون تضرب في اثني عشر  
 باعتبار عدم العول فقط لان العول لا يجري فيها يحصل ستون فاذا جمعت لما تقدم  
 كان المجموع مائة واثنين وثلاثين صورة فتدبر (قوله ثم اعلم أن الانكسار على  
 فريقين لا يتأني في أصل اثنين) أي لان هذا الأصل لا يقوم الا من النصفين كزوج  
 وأخت شقيقة أو اب أو من النصف وما بقي كتبت وعم ومستحق النصف  
 لا يكون الا واحدا وكل عدد يصح على الواحد ولا يقع الانكسار على فريق  
 واحد في أصل اثنين الا اذا كان هناك نصف وما بقي وكان مستحق ما بقي متعددا كما  
 في مسألة بنت وعين اه شرح كشف الغوامض ببعض تصرف أفاده في التولية  
 (قوله ويتأني فيما عدا من الاصول) أي وهو ثمانية لانها تسعة نخرج منها  
 أصل اثنين (قوله اذا تقرر ذلك فله مثل للانكسار على فريقين باثني عشر مثلا  
 أي لان صورها اثنا عشر كما تقدم وقد بدأ بأصل ثلاثة وترك أصل اثنين لما سبق من  
 انه لا يتأني فيه الانكسار على فريقين وثني بأصل أربعة وثلاث بأصل ستة  
 الخ كما يعلم بتتبع عبارة الشارح (قوله في ثلاثة اخوة لام وثلاثة أعمام الخ)  
 فلا ثلاثة اخوة لام الثالث واحد وهو لا ينقسم على الثلاثة ويباينها الثلاثة أعمام  
 الباقي وهو اثنان لا ينقسمان على ثلاثة ويباينان وبين الثلاثة اخوة لام وبين  
 الثلاثة أعمام مسائل فيكتفي بأحدهما وهو ثلاثة فهي جزء السهم فتضرب في أصل

وان نظرت باعتبار العول  
 وعدمه كانت الصور  
 أربعة وعشرين وان نظرت  
 باعتبار الاصول زادت  
 الصور ثم اعلم أن الانكسار  
 على فريقين لا يتأني  
 في أصل اثنين ويتأني فيما  
 عدا من الاصول اذا تقرر  
 ذلك فله مثل للانكسار  
 على فريقين باثني عشر  
 مثلا لا في ثلاثة اخوة لام  
 وثلاثة أعمام

المسألة وهو ثلاثة وتسعة ومنها تصح كذا كره الشارح (قوله أصلها ثلاثة) أي  
مخرج الثالث الذي للثلاثة اخوة لام (قوله وجزء سهمها ثلاثة أي التي هي عدد  
رؤس أحد الفريقين وقوله للمائة في المباني أي للمائة بين الرؤس بعضها مع  
بعض فانها ثلاثة وثلاثة وسبعة ايمان في حال المباني بين كل فريق وسهامه  
وفي معنى مع وهكذا يقال فيما بعد (قوله وتصح من تسعة فللثلاثة اخوة لام واحد  
في ثلاثة بثلاثة لكل واحد منهم واحد وللثلاثة أعمام اثنان في ثلاثة بستة لكل  
واحد منهم اثنان (قوله وفي زوجتين وثمانية أعمام الخ) فللزوجتين الربع  
واحد وهو لا ينقسم على الزوجتين ويباينها والثمانية أعمام الباقي وهو ثلاثة  
لا تنقسم على الثمانية ويباينها وبين الاثنين عدد الزوجتين وبين الثمانية عدد  
الأعمام تداخل فيكتفي بأكبرها وهو ثمانية فهي جزء السهم فتضرب  
في أصل المسألة وهو أربعة باثنين وثلاثين ومنها تصح كذا كره الشارح (قوله  
أصلها أربعة) أي مخرج الربع الذي للزوجتين (قوله وجزء سهمها ثمانية)  
أي التي هي عدد رؤس الأعمام وقوله للمدخلة في المباني أي للمدخلة بين الرؤس  
بعضها مع بعض فان الاثنين داخلان في الثمانية في حال المباني بين كل فريق  
وسهامه (قوله وتصح من اثنين وثلاثين) فللزوجتين واحد في ثمانية بثمانية  
لكل واحدة أربعة وللأعمام الثمانية ثلاثة في ثمانية بأربعة وعشرين لكل  
واحد ثلاثة (قوله وفي أربع جدات وستة أعمام الخ) فللأربع جدات  
السدس واحد وهو لا ينقسم على أربع جدات ويباينها وللسبعة أعمام الباقي  
وهو خمسة لا تنقسم على الستة أعمام ويباينها وبين الأربع عدد الجدات وبين  
الستة عدد الأعمام توافق بالنصف فيضرب نصف أحدهما في كمال الآخر باثني  
عشر وهي جزء السهم فتضرب في أصل المسألة وهو ستة باثنين وسبعين ومنها تصح  
كما ذكره الشارح (قوله أصلها ستة) أي مخرج السدس الذي للجدات  
(قوله وجزء سهمها اثنا عشر) أي عدد الحاصل من ضرب نصف أحد المعدادين  
في الآخر وقوله للموافقة في المباني أي للموافقة بين الرؤس بعضها مع بعض  
في حال المباني بين كل فريق وسهامه (قوله وتصح من اثنين وسبعين) فللأربع  
جدات واحد في اثني عشر باثني عشر لكل واحدة ثلاثة وللسبعة أعمام خمسة  
في اثني عشر بستين لكل واحد عشرة (قوله وفي أربع زوجات وخمسة بنين الخ)  
فللأربع زوجات الثمن واحد وهو لا ينقسم على الأربع ويباينها وللخمسة بنين  
الباقي وهو سبعة لا تنقسم على الخمسة ويباينها وبين الأربع عدد الزوجات وبين

أصلها ثلاثة وجزء سهمها  
ثلاثة للمائة في المباني  
وتصح من تسعة وفي زوجتين  
وثمانية أعمام أصلها أربعة  
وجزء سهمها ثمانية للمدخلة  
في المباني وتصح من اثنين  
وثلاثين وفي أربع جدات  
وسبعة أعمام أصلها ستة وجزء  
سهمها اثنا عشر للموافقة  
في المباني وتصح من اثنين  
وسبعين وفي أربع زوجات  
وخمسة بنين

الخمسة عدد البنين تبين فيضرب أحد العددين في الآخر بعشرين وهي جزء  
السهم فتضرب في أصل المسألة وهو ثمانية بمائة وستين ومنها تصح كذا ذكره الشارح  
(قوله أصلها ثمانية) أي يخرج الثمن الذي للزوجات (قوله وجزء سهمها عشرون)  
أي عدد الخاصل من ضرب أحد العددين في الآخر وقوله للمباينة في المباينة أي  
للمباينة بين الرؤس بعضها مع بعض في حال المباينة بين كل فريق وسهامه فقد  
عها التباين (قوله وتصح من مائة وستين) فالاربعة زوجات واحد في عشرين  
بعشرين لكل واحدة خمسة وللخمسة بنين سبعة في عشرين بمائة وأربعين  
لكل واحد ثمانية وعشرون (قوله وتسمى سهام) أي لأنها كأجزاء الاسم أي  
الشديد لتحقيق الشدة فيها بواسطة عموم التباين فيها (قوله وكذا كل مسألة الخ)  
أي ومثل ذابغى المذكور من المسألة السابقة كل مسألة الخ فتسمى بالسهام (قوله)  
وفي أم وأربعة أخوة لام وثمان شقيقات الخ) فاللام السدس واحد للاربعة  
أخوة لام الثالث اثنان وهما لا ينقسمان على الاربعة وتوافقها بالانصف فتزد  
الاربعة لاثنين ولثمان شقيقات الثلثان اربعة فيعال على الثلاثة الباقية بواحد  
فتصير اربعة وهي لا تنقسم على الثمانية وتوافقها بالربيع فتزد الثمانية لاثنين  
وبين الوفقيين تماثل فيكم في باثنين فهم اجزاء السهم فيضربان في المسألة بعولها  
وهي سبعة بأربعة عشر ومنها تصح كذا ذكره الشارح (قوله أصلها ستة) أي  
مخرج السدس الذي للام وأما مخرج كل من الثلث والاثنين فداخل في مخرج  
السدس (قوله وتعمل لسبعة) أي لتكمل الثلثين للشقيقات (قوله وجزء  
سهمها اثنان) أي عدد أحد الوفقيين وقوله للمائة في الموافقة أي للمائة بين  
الرؤس بعضها مع بعض في حال الموافقة بين كل فريق وسهامه (قوله وتصح  
من اربعة عشر) فاللام واحد في اثنين باثنين وللاربعة أخوة لام اثنان في اثنين  
بأربعة لكل واحد منهم واحد وللثمان شقيقات اربعة في اثنين بثمانية  
لكل واحدة منهم واحد (قوله ولو كانت الأخوة للام فيها ثمانية أيضا) أي  
كان الشقيقات ثمانية وقوله كانت مثالا للمداخل في الموافقة أي لانه حينئذ  
يكون بين الثمانية أخوة لام وبين الاثنين منهم ميمهم توافق بالانصف فتزد الثمانية  
لنصفها اربعة مع كون الثمان شقيقات تردل بعها اثنين وبين الاربعة والاثنين  
تداخل في حال الموافقة بين السهام والرؤس وقوله وكان جزء سهمها اربعة  
أي عدد وفق الأخوة للام وقوله وتصح من ثمانية وعشرين أي لضرب اربعة  
في سبعة وحاصلها ماذ كرفاللام واحد في اربعة بأربعة وللثمانية أخوة للام اثنان

أصلها ثمانية وجزء سهمها  
عشرون للمباينة في المباينة  
وتصح من مائة وستين  
وتسمى سهام وكذا كل  
مسألة عها التباين أي بين  
كل فريق وسهامه وبين  
الفرق بعضها بعضا وفي أم  
وأربعة أخوة لام وثمان  
شقيقات أصلها ستة وتعمل  
لسبعة وجزء سهمها اثنان  
للمائة في الموافقة وتصح  
من اربعة عشر ولو كانت  
الأخوة للام فيها ثمانية  
أيضا كانت مثالا للمداخل  
في الموافقة وكان جزء سهمها  
اربعة وتصح من ثمانية  
وعشرين



في أربعة بثمانية لكل واحد منهم واحد ولثمان شقيقات أربعة في أربعة  
 بستة عشر لكل واحدة منهن اثنان (قوله ولو كانت الشقيقات أربعة  
 وعشرين) وأولاد الام ثمانية مع الام كانت مثلالام وافقة في الموافقة أي لانه  
 حينئذ يكون بين الشقيقات وسهامها توافق بالربع فترد الاربعة والعشرون الى  
 ربعها ستة مع كون الاخوة لالام ترد لنصفها أربعة وبين الستة والاربعة توافق  
 بالنصف فيضرب نصف أحددها في كامل الآخر باثني عشر وهي جزء السهم  
 فتضرب في المسألة بعولها وهي سبعة بأربعة وثمانين ومنها تصح كذا كره الشارح  
 وقوله وكان جزء سهمها اثني عشر أي عدد حاصل ضرب وفق أحد المثبتين من  
 الوفقين في كامل الآخر وقوله وتصح من أربعة وثمانين أي لضرب اثني عشر  
 في سبعة وحاصله ماذ كذا لالام واحد في اثني عشر باثني عشر ولثمانية الاخوة لالام  
 اثنان في اثني عشر بأربعة وعشرين لكل واحد منهم ثلاثة وللاربعة والعشرين  
 شقيقة أربعة في اثني عشر بثمانية وأربعين لكل واحدة منهن اثنان (قوله  
 وفي زوج وأربعة اخوة لالام واثنتي عشرة شقيقة الخ) فلزوج النصف ثلاثة  
 وللاربعة اخوة لالام الثالث اثنان وهما لا ينقسمان على الاربعة ويوافقانيها بالنصف  
 فترد الاربعة لاثني عشر في واحد ويعال بثلاثة لتكمل الثلثين أربعة للشقيقات  
 وهي لا تنقسم على اثنتي عشرة وتوافقها بالربع فترد الاثنتي عشرة لثلاثة وبين  
 الاثنيين والثلاثة ثباين فتضرب اثنين في ثلاثة بستة وهي جزء السهم فتضرب  
 في المسألة بعولها وهي تسعة بأربعة وخمسين ومنها تصح كذا كره الشارح (قوله  
 أصلها ستة) أي لانهم الحاصلة من ضرب مخرج النصف في مخرج الثالث أو الثلثين  
 وقوله وتعمل لتسعة أي لتكمل الثلثين للشقيقات كما مر (قوله وجزء سهمها  
 ستة) أي عدد الحاصل من ضرب أحد الوفقين في الآخر ثباتها هو أو قوله للمباينة  
 في الموافقة أي للمباينة بين الرؤس بعضهم مع بعض في حال الموافقة بين كل فريق  
 وسهامه (قوله وتصح من أربعة وخمسين) أي لضرب ستة في تسعة وحاصله ماذ كره  
 فالزوج ثلاثة في ستة بثمانية عشر وللاربعة اخوة لالام اثنان في ستة باثني عشر  
 لكل واحدة ثلاثة ولللاثنتي عشرة شقيقة أربعة في ستة بأربعة وعشرين لكل  
 واحدة اثنان (قوله وفي زوجة وأربع جدات وعمين الخ) فللزوجات الربع  
 ثلاثة وللاربعة جدات السدس اثنان وهما لا ينقسمان عليهن ويوافقان عددهن  
 بالنصف فترد الاربع لاثنتين والعمين الباقي وهو سبعة وهي غير منقسمة عليهما  
 ومباينة لهما وبين وفق الجدات وبين العمين تماثل فيكتفي باثنيين فهما جزء السهم

ولو كانت الشقيقات  
 أربعة وعشرين وأولاد الام  
 ثمانية مع الام كانت مثلالام  
 وافقة في الموافقة وكان  
 لالام وافقة في الموافقة تصح  
 جزء سهمها اثني عشر وهي  
 من أربعة وثمانين وفي  
 زوج وأربعة اخوة لالام  
 واثنتي عشرة شقيقة أصلها  
 ستة وتعمل لتسعة وجزء  
 سهمها ستة للمباينة  
 في الموافقة وتصح من أربعة  
 وخمسين وفي زوجة  
 وأربع جدات وعمين

ويضربان في أصل المسألة وهو اثنا عشر بأربعة وعشرين ومنها تصح كذا كره  
 الشارح (قوله أصلها اثنا عشر) أي لأنها الحاصلة من ضرب وفق مخرج  
 الربع في كامل مخرج السدس أو بالعكس وقوله ولا حول فيها أي لعدم  
 الاحتياج إليه (قوله وجزء سهمها اثنان) أي لأنهم ما عدد أحد المتماثلين من  
 وفق أحد الصنفين وعدد الآخر كذا ما وضعه الشارح بقوله لأن نصيب الجدات  
 الخ (قوله وتصح من أربعة وعشرين) أي لضرب اثنين في اثنين وعشر وحاصله  
 ما ذكر فلأربعة ثلاثة في اثنين بستة وللأربع ربع جدات اثنان في اثنين بأربعة  
 لكل واحدة منهم واحد وللعمين سبعة في اثنين بأربعة عشر لكل واحد منهما  
 سبعة (قوله فهذا مثال المسألة) أي بين وفق فريق وعدد فريق آخر وقوله  
 في موافقة الخ أي في حال موافقة الخ (قوله وفي أربع زوجات واثنين وثلاثين بنتا  
 وأبوين الخ) فالأربع زوجات اثنان ثلاث وهي لا تنقسم على الأربع وتباينها  
 ولأثنين وثلاثين بنتا اثنان ستة عشر وهي لا تنقسم على الاثنين وثلاثين وتوافقها  
 بنصف اثنان فترد الاثنان وثلاثون لنصف ثمانية اثنان وبين الأربع عدد الزوجات  
 والاثنين عدد وفق البنات تداخل فيكتفي بالأربعة وهو الأربع فهي جزء السهم  
 وللأبوين السدسان في حال له ما بثلاثة لتكميل سدسهم فأصل المسألة من أربعة  
 وعشرين وعالت لسبعة وعشرين وضرب جزء السهم وهو أربع في المسألة يعولها  
 وهي سبعة وعشرون بمائة وثمانية ومنها تصح كذا كره الشارح (قوله أصلها  
 أربعة وعشرون) أي عدد حاصل من ضرب وفق مخرج اثنين في كامل مخرج  
 السدس أو بالعكس وقوله تعول لسبعة وعشرين أي لتتميم السدسين للأبوين  
 اذ لم يبق له ما بعد اثنين والثلاثين الخمسة في حال له ما بثلاثة (قوله وجزء سهمها  
 أربعة) أي عدد رؤس الزوجات لدخول عدد وفق البنات فيه مع مباينة أحد  
 الصنفين سهامه وموافقة النصف الآخر سهامه كما أشار لذلك بقوله لا مداخله الخ  
 (قوله وتصح من مائة وثمانية) أي لضرب أربعة في سبعة وعشرين وحاصله  
 ما ذكر فللأربع زوجات ثلاثة في أربعة باثني عشر لكل واحدة ثلاثة وللأثنين  
 وثلاثين بنتا ستة عشر في أربعة بأربعة وستين لكل واحدة اثنان وللأبوين ثمانية  
 في أربعة باثنين وثلاثين لكل واحد منهما ستة عشر (قوله وفي جد وجدة  
 لا تدلي واحدة منهما مائة وستة أخوة الخ) فللجدتين السدس ثلاثة وهي لا تنقسم  
 عليهما وتباينهما وللجدة ثلث الباقي خمسة وللستة أخوة الباقي عشرة وهي لا تنقسم  
 على الستة وتوافقها بالنصف فترد الستة لوفقة اثنان وبين الاثنين عدد الجدتين

أصلها اثنا عشر ولا حول  
 فيها وجزء سهمها اثنان لأن  
 نصيب الجدات وهو ثمان  
 يوافق عدد دهن بالنصف  
 ونصف الأربعة اثنان  
 ونصيب العمين وهو سبعة  
 مباين له بدورها اثنان  
 واثنان متماثلان فيكتفي  
 باثنين منهما فلهما جزء السهم  
 كما قلنا وتصح من أربعة  
 وعشرين فهذا مثال المسألة  
 في موافقة أحد الصنفين  
 سهامه ومباينة الآخر  
 سهامه وفي أربع زوجات  
 واثنين وثلاثين بنتا وأبوين  
 أصلها أربعة وستة وعشرون  
 وتعول لسبعة وعشرين  
 وجزء سهمها أربعة لمدخله  
 في مباينة أحد الصنفين  
 نصيبه وموافقة النصف  
 الآخر نصيبه وتصح من  
 مائة وثمانية وفي جد  
 وجدة لا تدلي واحدة  
 منهما مائة وستة أخوة أشقاء  
 أولاد

وبين ان ثلاثة عدد وفق الاخوة تبين في ضرب أحدهما في الآخر ستة وهي جزء  
 السهم فتضرب في ثمانية عشر التي هي أصل المسألة بمائة وثمانية ومنها تصح  
 كما ذكره الشارح واحد ترز بقوله لا تدلي واحدة به من ماعمال الوادات واحدة منها به  
 فانها تعجب به (قوله أصلها ثمانية عشر) أي على الراجح لان فيها سدسا  
 وثلاث الباقي كما مر وقوله وجزء سهمها ستة أي عدد حاصل ضرب اثنين في ثلاثة  
 أو بالعكس وقوله للمباينة في مباينة الخ أي للمباينة بين الرأس وبعضها مع بعض  
 فان اثنين عدد الجذنين تبين ثلاثة عدد وفق الاخوة مع مباينة أحد الصنفين وهو  
 الجذد نصيبه وموافقة الآخر وهو الاخوة نصيبه بالنصف كما مر (قوله وتصح  
 من مائة وثمانية) فالجذنين ثلاثة في ستة ثمانية عشر لكل واحدة تسعة وللجذد  
 خمسة في ستة ثلاثين وللستة اخوة عشر في ستة ستة عشر لكل واحد عشر (قوله  
 وفي أربع زوجات واثنى عشر أخا شقيقا أولاب ووجدت وأم) فللاربعة زوجات  
 الربع تسعة وهي لا تنقسم على الاربع وتباينها واللام السدس ستة وللجذد ثلاث  
 الباقي تسعة وللإثنى عشر أخا أربعة عشر وهي لا تنقسم عليهم وتوافق عددهم  
 بالنصف فتد الاثنا عشر نصفها ستة وبين الاربعة عدد الزوجات وبين الستة عدد  
 وفق الاخوة توافق بالنصف في ضرب نصف أحدهما في كامل الآخر باثنى عشر  
 وهي جزء السهم فتضرب في ستة وثلاثين أصل المسألة بأربعة مائة واثنين وثلاثين  
 ومنها تصح كما ذكره الشارح (قوله أصلها ستة وثلاثون) أي لان فيها سدسا وربعها  
 وثلاث الباقي وتقدم أن أصلها ستة وثلاثون على الراجح وقوله وجزء سهمها اثنا عشر  
 أي عدد الحاصل من ضرب وفق الاربع في الستة أو بالعكس كما علمت وقوله  
 للموافقة في مباينة الخ أي للموافقة بين الرأس وبعضها مع بعض فان الاربع توافق  
 الستة بالنصف مع مباينة أحد الصنفين وهو الزوجات نصيبه وموافقة الآخر وهو  
 الاخوة نصيبه (قوله وتصح من أربعة مائة واثنين وثلاثين) فللاربعة زوجات تسعة  
 في اثني عشر بمائة وثمانية لكل واحدة تسعة وعشرون واللام ستة في اثني عشر  
 باثنين وسبعين وللجذد تسعة في اثني عشر بأربعة وثمانين وللإثنى عشر أخا أربعة  
 عشر في اثني عشر بمائة وثمانية وستين لكل واحد أربعة عشر (قوله فتقدم  
 استوفيت الخ) تفريع على جميع ما تقدم من الامثلة (قوله مفرقة) أي حال كونها  
 مفرقة (قوله ما عدا أصل اثنين) أي لما تقدم لك من ان الانكسار على فريقين  
 لا يتأتى في أصل اثنين (قوله فهذا الخ) تفريع على ما سبق والناسب تفسير  
 اسم الاشارة بالقواعد التي ذكرها ليظهر الاخبار عنه بقوله جعل والمعنى حينئذ

أصلها ثمانية عشر وجزء  
 سهمها ستة للمباينة  
 في مباينة أحد الصنفين  
 نصيبه وموافقة الآخر  
 نصيبه وتصح من مائة  
 وثمانية وفي أربع زوجات  
 واثنى عشر أخا شقيقا أولاب  
 ووجدت وأم أصلها ستة وثلاثون  
 وجزء سهمها اثنا عشر  
 للموافقة في مباينة أحد  
 الصنفين نصيبه وموافقة  
 الآخر نصيبه وتصح من  
 أربعة مائة واثنين وثلاثين  
 فتقدم استوفيت الاقسام  
 الاثنى عشر بالامثلة مفرقة  
 في جميع أصول المسائل  
 بمسؤول وبغيره من ماعدا  
 أصل اثنين قال المؤلف  
 رحمه الله تعالى (فهذه)

فهذه القواعد المذكورة جمل من الحساب وأما تفسيره بالأحكام التي ذكرها  
فلا يناسب حمل الجمل عليه إلا بتقديره مضاف أي مدلول جمل أن قدر في الآخر  
أو قدر آل هذه أن قدر في الأول (قوله من الحساب) أي بعض الحساب فمن  
التبعض والجوار والمجور وصفة الجمل متقدمة عليه وقوله في تأصيل المسئلة الخ يارزم  
على كلامه ظرفية الشيء في نفسه لأنه تقدم له أول تفسير الحساب بتأصيل المسائل  
وتصحيحها ويحيا بأنه من ظرفية الأجزاء في الكل بأن يلاحظ في الحساب  
المطروف كل جزء من جزئية المذكورين وفي الطرف جملة الجزئين كذا يفيد كلام  
الاستاذ الحنفى وقد تقدم لك هناك أن الأولى تفسير الحساب بالقواعد المتعلقة  
بالتأصيل والتصحيح وعلى هذا الظرفية المتعلق بالكسر في المتعلق بالفتح فتدبر  
(قوله وما ينبغي عليه ذلك) أي التصحيح فقط لا هو والتأصيل كما قد يتوهم - لأنه  
قد فسر ما ينبغي عليه ذلك بالنسب الأربع بين الأعداد والذي ينبغي على ذلك  
التصحيح فقط كما لا يخفى (قوله وهو) أي ما ينبغي عليه ذلك وقوله النسب أي  
الأربع (قوله جمل) خبر عن اسم الإشارة وقد علمت ما فيه على كلام الشارح  
من أنه يحتاج لتقديره مضاف (قوله والجمله مرادة للكلام عند بعض النحاة)  
هو ما عليه الزمخشري واختاره الكافي - وهذا مبنى على اشتراط الفائدة بالفعل  
فيها كالسكلام فكل جملة كلام وبالعكس ولا يرد على ذلك قولهم جملة الشرط  
مع أنها لا فائدة فيها وحدها لأنه من المجاز كأنه عليه الأمير (قوله وأعم منه عند  
بعضهم) هو ما مشى عليه ابن هشام وهو الحسن كما قاله العلامة الأمير (قوله  
لكن في المؤاونة أن المختار هو الترادف) وهذا مبنى على عدم اشتراط الفائدة  
بالفعل فيها فكل كلام جملة ولا عكس عكس القويافينهما العموم والخصوص  
المطلق قيمته معان في نحو زيد قائم وتنفر الجملة في نحو أن قام زيد (قوله يأتي على  
مثالين الخ) أي يأتي على طريقتين الخ وهذا صفة الجمل وقوله العمل في الانكسار الخ  
سيميائي توضح ذلك في الشارح (قوله من غير تطويل الخ) مرتبط بقوله جمل  
كما يؤخذ من كلام الشارح ويحتمل أنه مرتبط بقوله يأتي على مثالين العمل وقوله  
بل بالاختصار ضرب انتقالي (قوله ولا اعتساف) هكذا في بعض النسخ وهو  
حينئذ يوصل المهمة وفي بعض النسخ ولا اعتساف وهو حينئذ يقطع المهمة وهو  
الذي يظهر عليه قوله بكسر المهمة دون الأول لسقوط المهمة عليه قال في القاموس  
عسف عن الطريق يعسف أي من باب ضرب مال وعسف كاعتسف وتعسف  
ثم قال وأعتسف سار بالليل خطب عشوى اه أفاده الاستاذ الحنفى (قوله أي

أي الأحكام التي ذكرها  
(من الحساب) في تأصيل  
المسئلة وتصحيحها وما ينبغي  
عليه ذلك وهو النسب بين  
الأعداد (جمل) بفتح الميم  
جميع جملة بكونها والجملة  
مرادفة للكلام عند بعض  
النحاة وأعم منه عند بعضهم  
(يأتي على مثالين) أي تلك  
الجمل (العمل) في الانكسار  
على ثلاثة فرق وعلى أربعة  
(من غير تطويل) في العمل  
بل باختصار (ولا اعتساف)  
بكسر المهمة أي ركوب  
خلاف الطريق بل هي  
على الطريق الجادة بين  
الفرضين والحساب

ركوب خلاف الطريق) تفسير الاعتصاف وقوله بل هي على الطريق الجادة  
اضراب انتقال أي الجمل المذكورة على الطريق المستقيمة فالضمير راجع للجمل  
وهذا يؤيد أن قوله من غير تطويل الخ مرتبط بقوله الجمل والجادة بمعنى المستقيمة  
قال في المختار الجادة معظم الطريق والجمع جواد بتشديد الدال والمراد هنا المستقيمة  
كما علمت (قوله فاقنع الخ) لا بد في كلام المصنف من التحديد لأن القناعة معناها  
الرضى باليسير من المطامير يكون معنى كلام المصنف فإرض باليسير من العطاء  
بما بين فيلزم التسكّر في الرضى به فتجرد عن بعض معناها ويراد بها الرضى فيصير  
المعنى فإرض بما بين (قوله من القناعة) أي مأخوذ من القناعة وقوله رهي  
الرضى باليسير ومبناها الزهد في الدنيا فإن القناعة منها فوز والاسترسال فيها عجز  
فمقتضى أن علم أن المال متروك لوارث أو صاب بمجاذب أن يكون زهداً فيها أقوى  
من رغبته وتركه أكثر من طلبه وإذا أردت أن ترهدها فيها فانظر هي عند من  
وفي يده من مع أن حلالها حساب وحرامها عقاب ومن طلبها فاقته ومن نظر اليها  
أعنته ومن استغنى فيها فنن ومن افتقر فيها حزن وما أحسن قول الامام الشافعي  
رضي الله عنه

أمت طامعي فارحت نفسي \* فان النفس ما طمعت تهون  
وأحييت القنوع وكان هيتا \* ففي أحيائه عرضي مصون  
إذا طمع يحل بقاب عبيد \* علته مهانة وعلاؤه هون

أفاده في الأوّل (قوله من العطاء) أي من المعطى فهو اسم مصدر أعطى لكن  
بمعنى اسم المفعول كما يؤخذ من كلام الاستاذ الحنفى (قوله من قوله لم) قنع  
بالكسر حاصله أن قنع بالكسر كرضى وزناو معنى وقنع بالفتح كسأل وزناو معنى وقد  
قال بعضهم العبد حران قنع أي رضى فهو بالكسر والحر عبيد أن قنع أي سأل فهو  
بالفتح

فاقنع ولا تقنع فما \* شئ يشين سوى الطمع  
(قوله والاحاديث في فضل القناعة) أي الواردة في بيان فضل القناعة وقوله  
كثرة شهيرة خبران عن المبتدأ والمالم يلزم من الكثرة الشهيرة جمع بينهما ولم يكن  
بالكثرة (قوله القناعة كنز لا يفنى) أي كالكثرة الذي لا يفرغ لانها تحمله على  
عدم التطلع لما في أيدي الناس كما أن الكثرة المذكورة مل صاحبه على ذلك  
(قوله عز من قنع وذل من طمع) الظاهر أنهما جملتان لأنشاء لدعاء ويحتمل  
أنهما للاخبار عما يحصل لمن قنع وإن طمع (قوله وأما قنع بالفتح الخ) مقابل  
لقوله قنع بالكسر (قوله وقوله) مبتدأ خبره متصيد من الكلام أي بقول في شرحه

(فاقنع) من القناعة رهي  
الرضى باليسير من العطاء  
من قوله قنع بالكسر قنوعاً  
وقناعة إذا رضى ولا حاديت  
في فضل القناعة كثر  
ثمة رية منها ما روى البيهقي  
ثم جابر رضى الله  
في الزهد عن رسول الله  
قال صلى الله عليه وسلم أنه قال  
القناعة كنز لا يفنى وفي  
النهاية لابن الأثير رحمه الله  
حديث عز من قنع وذل من  
طمع انتهى  
فأما قنع بالفتح  
فأما سؤال وقوله

كذا وكذا (قوله بمابين) المتبادر ان ما موصولة وقال بعضهم الاولى انه تكون  
 مصدريه والمعنى فاقنع بتبييني فهي كقوله في باب الجسد والاخوة فاقنع بامضاحي  
 عن استغفارهم وحينئذ فليس المراد الامر بالرضي بمابين في هذه الارحوزة بان يقتصر  
 عليه لان طلب العلم الزائد ينبغي قطعاً ولو كانت موصولة اسمياً لزم عليه ذلك  
 اهـ ويمكن ان يقال ليس لازماً على ذلك ايضاً لان المراد انه بالذي بينه له المصنف  
 بحيث لا يطلب ما بينه غيره المساوي لما بينه هو فلا ينبغي ان يطلب العلم الزائد  
 فتدبر (قوله في بيان العمل الخ) أي وهو النظر بين كل فريق وسهامه اما  
 بالمباينة واما بالموافقة ثم بين المبتنان بعضهما مع بعض بانظار أربعة الى آخر  
 ما يأتي عن الشارح (قوله عند من الخ) راجع لقوله وعلى أربعة وقوله وهو ما عدا  
 المبالغة أي من أهل المذاهب الثلاثة لانهم يورثون أكثر من جديتين (قوله  
 وفي أمثلة) عطف على ما في بيان العمل فالفسادة في شيئين وقوله من ذلك أي  
 من المذكور من الانكسار على ثلاث فرق أو على أربعة أي من مسائل ذلك  
 قوله اعلم انه أي الحال والشأن (قوله فلك نظران) أي تنظر بين كل فريق  
 وسهامه اما بالمباينة واما بالموافقة ونظر بين الرأس بعضها مع بعض كما سيوضحه  
 الشارح (قوله أولهما) أي أول النظريين وقوله ان تنظر بين فريق وسهامه  
 كذا في النسخ وهو الصواب وفي نسخة بين كل فريق وهي غير صواب لقوله  
 بعد ثم تنظر بين الفريق الثاني وسهامه الى ان قال ثم تنظر بين الثالث وسهامه  
 كذلك ثم بين الرابع وسهامه كذا (قوله فاما ان يتباينا واما ان يتوافقا)  
 فالنظر بين الفريق وسهامه بهذين النظريين فقط (قوله فان يتباينا فابق ذلك  
 الفريق الخ) ولا تضربه في السهام لانه لا يضرب الفريق في السهام أصلاً وقوله  
 وأنته أي في الذهن وذا يقال في قوله وان توافقا فرد ذلك الفريق الخ (قوله  
 ثم تنظر بين الفريق الثاني وسهامه كذلك) أي مثل نظرك بين الفريق الاول  
 وسهامه في انه اما بالمباينة واما بالموافقة (قوله وأثبت ذلك الفريق) أي عند  
 مباينته لسهامه وقوله أو وفقه أي عند موافقه لسهامه (قوله ثم تنظر بين الثالث  
 وسهامه كذلك) أي مثل نظرك بين كل من الفريق الاول والثاني وسهامه في انه  
 اما بالمباينة واما بالموافقة فتثبت الفريق بتمامه عند المباينة أو وفقه عند الموافقة  
 (قوله ثم بين الرابع وسهامه) أي ان كان وقوله كذلك أي مثل ذلك كما مر (قوله  
 فهذا) أي النظر بين الرأس والسهام وقوله هو النظر الاول أي من النظريين  
 الكائنين في الانكسار على ثلاث فرق وعلى أربعة (قوله والنظر الثاني بين

(بما بين) بالبناء للمجهول  
 أي وضع (فهو كافي) أي مغل  
 عن غيره فائدة في بيان  
 العمل في الانكسار على  
 ثلاثة فرق وعلى أربعة عند  
 من يتأق عندده وفي أمثلة  
 من ذلك اعلم انه اذا وقع  
 الانكسار على ثلاثة فرق  
 أو أربعة فلك نظران كما  
 تقدم في الانكسار على  
 فريقين أولهما ان تنظر بين  
 كل فريق وسهامه فاما ان  
 يتباينا واما ان يتوافقا فان  
 يتباينا فابق ذلك الفريق  
 بتمامه وأثبت وان توافقا فرد  
 ذلك الفريق الى وفقه  
 وأثبت وفقه مكانه ثم تنظر  
 بين الفريق الثاني وسهامه  
 كذلك وأثبت ذلك الفريق  
 أو وفقه ثم تنظر بين الثالث  
 وسهامه كذلك ثم بين  
 الرابع وسهامه كذلك فهذا  
 هو النظر الاول والنظر  
 الثاني بين المثبتات بعضها  
 مع بعض



المثبتات) أي من الفرق الثلاث أو الأربع كلها أو بعضها (قوله فان تماثلت كلها) أي خمسة وخمسة وخمسة كما سيأتي في الامثلة وقوله واكتف باحدها أي واضربه في المسئلة وكذلك قال فهو جزء السهم (قوله وان تداخلت كلها) أي خمسة وخمسة عشر كما سيأتي في الامثلة وقوله فأكبرها جزء السهم أي فاضربه في المسئلة (قوله وان تباينت كلها) أي كمثلثة واثنين وخمسة كما سيأتي في الامثلة وقوله فمسطحها جزء السهم أي ما حصل من ضرب بعضها في بعض على الوجه الاتي وقوله جزء السهم أي فاضربه في المسئلة (قوله وان توافقت) أي كأربع واثنين عشر وست وثلاثين كما سيأتي في الامثلة وقوله واختلفت أي بأن يابن بعضها ووافق بعضها (قوله وهي) أي طريق الكوفيين وقوله أن تنظر بين مثبتين منها وتوصل أقل عدد ينقسم على كل منهما أي بأربعة وخمسة فاضرب أحدهما في كامل الآخر يحصل عشرون فقد حصت أقل عدد ينقسم عليهما وان توافقا كأربعة وستة فاضرب وفق أحدهما في كامل الآخر يحصل اثنا عشر فقد حصت أقل عدد ينقسم عليهما وان تداخلتا فاكثف بأكبرهما وان تماثلتا فاكثف بأحدهما فهذا هو أقل عدد ينقسم عليهما فانظر بينه وبين ثالث كما قال الشارح (قوله فما حصل) فانظر بينه وبين ثالث وحصل أقل عدد ينقسم على كل منهما فان تباينا فاضرب أحدهما في كامل الآخر إلى آخر ما تقدم وكذا يقال في قوله وما حصل فانظر بينه وبين رابع وقوله ان كان أي ان وجد وقوله وحصل أقل عدد الخ أي فان تباينا فاضرب أحدهما في كامل الآخر إلى آخر ما تقدم (قوله فاضربه في أصل المسئلة) أي بدون عول ان لم تعمل أخذما بعد (قوله فما حصل) أي بالاضرب المذكور وقوله فهو المطلوب أي من الضرب وقوله وهو أي ما حصل الذي هو المطلوب (قوله فاذا أردت قسمة المصحح) أي بين الورثة وقوله فاضرب حصته كل فريق من أصل المسئلة في جزء السهم الخ في المثال الاول من الامثلة الآية تضرب حصته الخمس بذات من أصل المسئلة وهي واحد في جزء السهم وهو خمسة يحصل خمسة وتنقسم ذلك الحاصل وهو خمسة على ذلك الفريق وهو الجذات يحصل مال واحد وهو واحد لكل جذوة وكذلك الباقي كما سيأتي (قوله من التصحيح) أي من المصحح (قوله وان كان الفريق شخصا واحدا) أي كالم في بعض الامثلة الآية وهذا مقابل لقوله ان كان متعدد (قوله فما يحصل من ضرب حصته الخ) أي كالعشرين الحاصلة من ضرب حصته الخمس وهي واحد في جزء السهم وهو عشرون وقوله هو

فان تماثلت كلها فاكثف بأحدها فهو جزء السهم وان تداخلت كلها فأكبرها جزء السهم واد تباينت كلها فمسطحها جزء السهم وان توافقت أو اختلفت فأوجه منها طرريق الكوفيين وهي أن تنظر بين مثبتين منها وتوصل أقل عدد ينقسم على كل منهما فما حصل فانظر بينه وبين ثالث وحصل أقل عدد ينقسم على كل منهما فما حصل فانظر بينه وبين رابع ان كان وحصل أقل عدد ينقسم على كل منهما فما حصل فهو جزء السهم فاضربه في أصل المسئلة أو مبلغها بالمول ان عالت فما حصل فهو المطلوب وهو ما تصح منه المسئلة فاذا أردت قسمة المصحح فاضرب حصته كل فريق من أصل المسئلة في جزء السهم واقسم الحاصل على ذلك الفريق ان كان متعددا يحصل مال واحد من التصحيح وان كان الفريق شخصا واحدا فما حصل من ضرب

ماله من التصحيح أي من المصحح (قوله إذا تكرر ذلك) أي ما ذكر من النظر  
 بين الرؤس والسهام بنسبتين والنظر بين الرؤس بعضها مع بعض بالنسب الأربع  
 إلى آخر ما مر (قوله فلتمثل أمثلة) أي سبعة من الانكسار على ثلاثة فرق  
 واثنين من الانكسار على أربعة فرق فالجمله تسعة (قوله ولا يتأتى ذلك)  
 أي الانكسار على ثلاثة فرق وقوله إلا في الأصول الخ أي لأن أصل اثنين لا يقع  
 فيه الانكسار إلا على فريق واحد كما سبق وأصل ثلاثة ليس فيه غير فريقين  
 وأصل أربعة وثمانية وان تصور فيه مائلا لثلاثة فرق لكن منها صاحب نصف وهو  
 لا يتعدد وأصل ثمانية عشر فيه ثلاث فرق منها الجذوة ولا يتعدد وانما يتعدد  
 الجذات والاخوة اهـ لؤلؤة (قوله في خمس جذات وخمس أخوات لام وخمسة  
 أعيام) فلتخمس الجذات السادس واحد وهو لا ينقسم على الخمسة وبها ينقسم  
 وللخمسة أخوة لام الثالث اثنان وهما لا ينقسمان على الخمسة وبها ينقسمان وللخمسة  
 أعيام الباقي وهو ثلاثة وهي لا تنقسم على الخمسة وتباينها وبين المثبات التماثل  
 فيكون في واحد منها وهو خمسة فهي جزء السهم فتضرب في أصل المسألة وهو ستة  
 بثلاثين ومنها تصح كما ذكره الشارح (قوله أصلها ستة) أي مخرج السادس الذي  
 للجذات وقوله وجزء سهمها خمسة أي للتماثل بين الرؤس بعضها مع بعض في حال  
 البايعة بين الرؤس والسهام (قوله وتصح من ثلاثين) أي لضرب خمسة في ستة  
 وحاصلها ما ذكر فالجذات واحد في خمسة بخمسة لكل واحدة واحد وللأخوة  
 للام اثنان في خمسة بعشرة لكل واحد اثنان وللخمسة أعيام ثلاثة في خمسة بخمسة  
 عشر لكل واحد ثلاثة (قوله ولو كانت الأعيام عشرة كان جزء سهمها  
 عشرة) أي لا مداخله حينئذ بين الرؤس بعضها مع بعض إذا الخمسة داخله  
 في العشرة فيكون بالأكبر وهو العشرة فهي جزء السهم فتضرب في أصل المسألة  
 وهو ستة يحصل ستون فصحت من ضعف الثلاثين وكذلك قال الشيخ وتصح  
 من ضعفها أي الذي هو ستون فلتخمس جذات واحد في عشرة بعشرة لكل  
 واحدة اثنان وللخمسة أخوة لام اثنان في عشرة بعشرين لكل واحد أربعة  
 وللأخوة أعيام ثلاثة في عشرة بثلاثين لكل واحد ثلاثة (قوله وفي جذتين وثلاثة  
 أخوة لام وخمسة أعيام) فلتجذب السدس واحد لا ينقسم عليهم ما وبها ينقسم  
 الأخوة للام الثلث اثنان لا ينقسمان عليهم وتباين عددهم وللخمسة أعيام الباقي وهو  
 ثلاثة لا تنقسم عليهم وتباين عددهم وتباين عدد الجذتين وعدد الثلاثة أخوة لام  
 تباين فيضرب أحدهما في الآخر ستة وتباين الستة وعدد الخمسة أعيام تباين

في جزء السهم هو مال من  
 التصحيح إذا تكرر ذلك  
 فلتمثل أمثلة من الانكسار  
 على ثلاثة فرق ولا يتأتى  
 ذلك إلا في الأصول الثلاثة  
 التي تعول وفي أصل ستة  
 وثلاثين في خمس جذات  
 وخمسة أخوة لام وخمسة  
 أعيام أصلها ستة وجزء  
 سهمها خمسة تصح من  
 ثلاثين ولو كانت الأعيام  
 عشرة كان جزء سهمها  
 عشرة وتصح من ضعفها  
 وفي جذتين وثلاثة أخوة  
 لام وخمسة أعيام

فيضرب أحدهما في الآخر بثلاثين وهو جزء السهم فتضرب في أصل المسألة وهو  
 ستة بمائة وثمانين ومنها تصح كما ذكره الشرح (قوله أصلها ستة) أي  
 مخرج السدس الذي للجدتين وقوله وجزء سهمها ثلاثون أي لأم بانية بين كل فريق  
 وسهماه وبين الرؤس بعضها مع بعض (قوله وتصح من مائة وثمانين) أي لضرب  
 ثلاثين في ستة وحاصله ما ذكره للجدتين واحد في ثلاثين بثلاثين لكل واحدة  
 خمسة عشر وللثلاثة أخوة لأم اثنتان في ثلاثين بستين لكل واحد عشر و  
 والخمسة أعمام ثلاثة في ثلاثين بستين لكل واحد ثمانية عشر (قوله وهي  
 صماء) أي لشدة اباعه وموتها بين لها (قوله وفي جدتين وثمانية أخوة لأم وثمان  
 عشرة شقيقة) فالجدتين السدس واحد لا ينقسم عليهما وبانيهما ما وللثمانية  
 أخوة لأم الثلاث اثنتان وهما لا ينقسمان عليهما ويوافقان عدددهم بالنصف فتزد  
 الثمانية لنصفها أربعة وللشقيقات الثلاثان أربعة لكن الذي بقي ثلاثة وهي أقل  
 عن الثلاثين فيعمل بواحد لتكميل الثلاثين فتصير أربعة وهي لا تنقسم على الثمانية  
 عشر وتوافقها بالنصف فتزد الثمانية عشر لنصفها تسعة وبين عدد الجدتين  
 وعدد وفق الأخوة لأم تداخل فيه كتنفي بالا كبر وهو أربعة وبينها وبين وفق  
 الشقيقات وهو تسعة تباين فتضرب أحدهما في الآخر بستة وثلاثين وهي جزء  
 السهم فتضرب في المسألة بعولها وهي سبعة بمائتين واثنين وخمسين ومنها تصح  
 كما ذكره الشارح (قوله أصلها ستة) أي مخرج السدس الذي للجدتين وقوله  
 وتعمل السبعة أي لتكميل الثلاثين وقوله وجزء سهمها ستة وثلاثون أي لمبانية وفق  
 الشقيقات وهو تسعة لوفق الأخوة لأم وهو أربعة الداخل فيه عدد الجدتين  
 (قوله وتصح من مائتين واثنين وخمسين) أي لضرب ستة وثلاثين في سبعة وحاصله  
 ما ذكره للجدتين واحد في ستة وثلاثين بستة وثلاثين لكل واحدة ثمانية عشر  
 وللثمانية أخوة لأم اثنتان في ستة وثلاثين بستين لكل واحد تسعة وللثمان  
 عشرة شقيقة أربعة في ستة وثلاثين بمائة وأربعة وأربعين لكل واحدة ثمانية  
 (قوله وفي أربع زوجات واثنى عشرة جدّة وستة وثلاثين شقيقة) فلأزواج  
 الربع ثلاثة وهي لا تنقسم عليهن وتباين عددهن وللجدات السدس اثنتان  
 وهما لا ينقسمان عليهن ويوافقان عددهن بالنصف فتزد الجدات لنصفهن ستة  
 وللشقيقات الثلاثان ثمانية لكن الذي بقي سبعة فيعمل بواحد لتكميل الثلاثين  
 فتصير ثمانية وهي لا تنقسم عليهن وتوافق عددهن بالربع فتزد الشقيقات لربعهن  
 تسعة وبين عدد الزوجات الأربع وعدد وفق الجدات وهو ستة توافق بالنصف

أصلها ستة وجزء سهمها  
 ثلاثون وتصح من مائة  
 وثمانين وهي صماء  
 وفي جدتين وثمانية أخوة  
 لأم وثمان عشرة شقيقة  
 أصلها ستة وتعمل السبعة  
 وجزء سهمها ستة وثلاثون  
 وتصح من مائتين واثنين  
 وخمسين وفي أربع زوجات  
 واثنى عشرة جدّة وستة  
 وثلاثين شقيقة

فيضرب نصف أحدهما في كامل الآخر باثني عشر وبينها وبين عدد وفق  
 الشقيقتان وهن تسعة توافق بالثلث فيضرب ثلث أحدهما في كامل الآخر بست  
 وثلاثين وهي جزء السهم فتضرب في المسألة بعولها وهي ثلاثة عشر بأربع مائة  
 وثمانية وستين ومنها تصح كذا ذكره الشارح (قوله أصلها اثنا عشر) عدد حاصل  
 ضرب وفق مخرج الربع في مخرج السدس أو بالعكس وقوله وتعمل لثلاثة عشر  
 أي لتكمل الثلاثين (قوله وجزء سهمها ستة وثلاثون) أي عدد حاصل ضرب  
 وفق أحد العددين من الرؤس في كامل الآخر (قوله وتصح من أربع مائة  
 وثمانية وستين) أي لضرب ستة وثلاثين في ثلاثة عشر فالأربع زوجات ثلاثة  
 في ستة وثلاثين بمائة وثمانية لكل واحدة سبعة وعشرون وللاثني عشرة جدة  
 اثنتان في ستة وثلاثين باثني وسبعين لكل واحدة ستة والست وثلاثين شقيقة  
 ثمانية في ستة وثلاثين بمائتين وثمانية وثمانين لكل واحدة ثمانية (قوله  
 وفي أربع زوجات وعشرين بنتاً وأربعين جدة وعم) فالأربع زوجات الثمن  
 ثلاثة وهي لا تنقسم على الأربع وتباينها وللعشرين بنتاً الثلثان ستة عشر وهي  
 لا تنقسم على العشرين وتوافقها بالربع فترد العشرين بتنازلها وهو خمسة  
 والأربعين جدة السدس أربعة وهي لا تنقسم على الأربعين وتوافقها بالربع فترد  
 الأربعين إلى أربع عشرة والباقى وهو واحد والعشرين وبين عدد الأربع زوجات وفق  
 البنات وهو خمسة تباين فيضرب أحدهما في الآخر بعشرين وبينها وبين وفق الجدات  
 وهو عشرة تدخل فيه كتنفى بالا كبر وهو العشرون فهذه هي جزء السهم فتضرب  
 في أصل المسألة وهو أربع وعشرون بأربع مائة وثمانين ومنها تصح كذا ذكره الشارح  
 (قوله أصلها أربع وعشرون) أي عدد الحاصل من ضرب وفق مخرج الثمن في كامل  
 مخرج السدس أو بالعكس وقوله وجزء سهمها عشرون أي عدد الحاصل من ضرب  
 عدد الزوجات الأربع في وفق عدد البنات وذلك عشرون وقد دخل فيها وفق  
 عدد الجدات فلذلك اكتفى بالأكبر (قوله وتصح من أربع مائة وثمانين)  
 أي لضرب العشرين في أربعة وعشرين وحاصلها مائة وثمانين زوجات ثلاثة  
 في عشرين بستين لكل واحدة خمسة عشر والعشرين بنتاً ستة عشر في عشرين  
 بثلاثمائة وعشرين لكل واحدة ستة عشر والأربعين جدة أربع في عشرين  
 بثمانين لكل واحدة اثنتان والعشرين بنتاً وعشرين وعشرين وعشرين  
 جدة انما هو بحسب الامكان العقلي فقط لان ذلك لا يتصور في الخارج بل قال  
 بعضهم لا يتصور في الوجود أكثر من أربع جدات ثلاث وارثات وواحدة غير

أصلها اثنا عشر وتعمل  
 لثلاثة عشر وجزء سهمها  
 ستة وثلاثون وتصح من  
 أربع مائة وثمانية وستين  
 وفي أربع زوجات وعشرين  
 بنتاً وأربعين جدة وعم  
 أصلها أربع وعشرون وجزء  
 سهمها عشرون وتصح من  
 أربع مائة وثمانين

وارثة فالوارثات أم أم الأم وأم أم الأب وأم أمي الأم وغير الوارثة أم أمي الأم وإنما  
تذكر الزيادة على ذلك للتمرين (قوله وفي زوجتين وأربع جدات وجة الخ)  
فالزوجتين الربع تسعة وهي لا تنقسم على الزوجتين وتباينهما وللا ربع جدات  
السدس ستة وهي لا تنقسم عليهم وتوافق عددهن بالنصف فترد الجدات لنصفها  
وهو اثنان وللجدات الباقي وهو سبعة والعشرة أخوات الباقي وهو أربع عشرة  
وهي لا تنقسم على العشرة وتوافق بالنصف فترد العشرة لنصفها خمسة فبين عدد  
الزوجتين ووفق الجدات وهو اثنان تماثل فيكون بأحدهما وهو اثنان وبينهما  
وبين وفق الاخوة وهو خمسة تباين فيضرب أحدهما في الآخر بعشرة وهي جزء  
السهم فتضرب في أصل المسألة وهو ستة وثلاثون بثلاثمائة وستين ومنها تصح  
كما ذكره الشارح (قوله أصلها ستة وثلاثون) أي لأن فيها ربعا وسدسا وثلث  
الباقي وكل مسألة فيها ربع وسدس وثلث الباقي فأصلها ستة وثلاثون  
على الراجح كما تقدم (قوله وجزء سهمها عشرة) أي لمباينة وفق الاخوة وفق  
الجدات المتماثل له عدد الزوجتين (قوله وتصح من ثلاثمائة وستين) أي لضرب  
عشرة في ستة وثلاثين وحاصلها مائة وستين فكل زوجتين تسعة في عشرة بتسعين لكل  
واحدة خمسة وأربعون وللاربعة جدات ستة في عشرة بستين لكل واحدة خمسة  
عشر وللجدة سبعة في عشرة بسبعين وللعشرة اخوة أربعة عشر في عشرة بمائة  
وأربعين لكل واحد أربعة عشر فمقس على ذلك أي على ما ذكرنا نظائره من  
مسائل الانكسار على ثلاثة فرق (قوله ومن الانكسار على أربعة فرق) عطف  
على قوله من الانكسار على ثلاثة فرق أي ولينثل أمثلة من الانكسار على أربعة  
فرق والمراد بالجمع ما فوق الواحد دلالة ذكر مثالين من ذلك (قوله ولا يتأتى ذلك  
إلا في أصل الخ) أي فلا يتأتى ذلك في أصل اثنين وثلاثة وأربعة وخمانية وعمانية  
عشر لما تقدم من أنه لا يتأتى فيها الانكسار على ثلاثة فرق فلا يتأتى فيها الانكسار  
على أربعة بالاولى ولا يتأتى في أصل ستة وثلاثين لأنه في أصل ستة متى اجتمع  
فيه أكثر من ثلاثة فرق فلا بد أن يكون هناك ذوا نصف ولا يكون الا واحدا  
وفي أصل ستة وثلاثين انما يتعد في زوجات والجدات والاخوة وأما الجد فلا  
يكون الا واحدا اهـ (قوله وفي زوجتين وأربع جدات وثمان أخوات  
لام وست عشرة شقيقة) فالزوجتين الربع ثلاثة وهي لا تنقسم عليهما وتباينهما  
والاربعة جدات السدس اثنان وهما لا ينقسمان عليهن ويوافقا تهن بالنصف  
فترد الاربع جدات الى نصفها وهما اثنان ولثمان أخوات لام الثلاث أربعة وهي

وفي زوجتين وأربع  
جدات وجد أمي أبي أب  
في الدرجة الرابعة حتى  
لا يجب واحدة من الجدات  
وعشرة اخوة لاب أصلها  
ستة وثلاثون وجزء سهمها  
عشرة وتصح من ثلاثمائة  
وستين فمقس على ذلك ومن  
الانكسار على أربعة  
فرق ولا يتأتى ذلك الا  
في أصل اثنين عشر وضعفها  
توفي زوجتين وأربع جدات  
وثمان أخوات لام وست  
عشرة شقيقة

لا تنقسم عليهم وتوافقهم بالربيع فترد اثنتان أخوات الى ربيعها وهو اثنتان ولاست  
 عشرة شقيقة الثلثان ثمانية لكن اليه في ثلاثة فقط في حال بخمسة له ~~كميل~~  
 الثلاثين فتمير حصته ثمانية وهي لا تنقسم على الستة عشر وتوافقها بالثمن فترد  
 الست عشرة الى ثمنها وهو اثنتان وبين المثبتات الثمائل فيكتب في بأحدها وهو اثنتان  
 فهما جزء السهم فاذا ضربتهما في المسألة بعمرها وهي سبعة عشر حصل أربعة وثلاثون  
 ونحوها تصح كذا ذكره الشارح (قوله أمها اثنا عشر) أي لان فيهما ساربعاً وسدساً  
 وكل مسألة فيها أربع وسدس فهي من اثني عشر لانها الحاصلة من ضرب وفق مخرج  
 أحدهما في كامل مخرج الآخر (قوله وتقول السبعة عشر) أي لتكمل الثلاثين  
 وقوله جزء سهمها اثنتان أي لهما ما ثلث بين المثبتات (قوله وتصع من أربعة وثلاثين)  
 أي لضرب اثنين في سبعة عشر وحاصلها ماذ كذا فالزوجتين ثلاثة في اثنين بستة لكل  
 واحدة ثلاثة وللأربع جذات اثنتان في اثنين بأربعة لكل واحدة واحد وللثمان  
 أخوات لام أربعة في اثنين ثمانية لكل واحدة واحد والست عشرة شقيقة ثمانية  
 في اثنين بستة عشر لكل واحدة واحد (قوله وفي مسألة الامتحان) سميت بذلك  
 لانها يتحقق بها العلية كما سيذكره الشارح (قوله وهي أربع زوجات وخمس  
 جذات وسبع بنات وتسعة أعمام) للاربعة زوجات الثمن ثلاثة وهي لا تنقسم  
 على أربع زوجات وتباينها والخمس جذات السدس أربعة وهي لا تنقسم على  
 الخمس جذات وتباينها والسبع بنات السبع بنات الثلثان ستة عشر وهي لا تنقسم على  
 السبع بنات وتباينها والتسعة أعمام الباقي وهو واحد لا ينقسم عليهم وتباينهم  
 وبين عدد الزوجات الأربع وعدد الجذات الخمس اثنتان فيضرب أحدهما  
 في الآخر بعشرين ويبنهما وبين عدد البنات السبع بنات فيضرب أحدهما  
 في الآخر بمائة وأربعين ويبنهما وبين التسعة أعمام ثمانية فيضرب أحدهما  
 في الآخر بألف ومائتين وستين وهي جزء السهم فتضرب في أصل المسألة وهو  
 أربعة وعشرون بثلاثين ألفاً ومائتين وأربعين لان ألفاً في أربعة وعشرين بأربعة  
 وعشرين ألفاً وان مائتين في أربعة وعشرين بأربعة آلاف وثمان مائة وان ستين  
 في أربعة وعشرين بألف وأربعمائة وأربعين فيحتاج اثلاث ضربات وبوجه ذلك  
 ثلاثون ألفاً ومائتان وأربعون ونحوها تصح كذا ذكره الشارح (قوله أمها أربعة  
 وعشرون) أي لان فيهما ثماناً وسدساً وكل مسألة فيها ثمن وسدس فأصلها أربعة  
 وعشرون لانها الحاصل من ضرب وفق مخرج أحدهما في كامل مخرج الآخر

أصلها اثنا عشر وتقول  
 لسبعة عشر وجزء سهمها  
 اثنتان وتصع من أربعة  
 وثلاثين وفي مسألة الامتحان  
 وهي أربع زوجات وخمس  
 جذات وسبع بنات  
 وتسعة أعمام أصلها أربعة  
 وعشرون



(قوله وجزء سهمها ألف ومائتان وستون) أي لما بينة بين المائتين فيبين الأربع  
عدد الزوجات والخمس عدد الحداث تبين فيضرب أحدهما في الآخر بعشرين  
وبينها وبين السبع عدد البنات تبين فيضرب أحدهما في الآخر بمائة وأربعين  
وبينها وبين التسعة عدد الأعمام تبين فيضرب أحدهما في الآخر بألف ومائتين  
وستين كما قدم (قوله وتضع من ثلاثين ألفاً ومائتين وأربعين) أي لضرب ألف  
ومائتين وستين في أربعة وعشرين وحاصلها مائة ألفاً وأربعمائة وأربعون  
حصّة كل فريق من أصل المسألة في جزء السهم وأما أن تعطى كل فريق من المصحح  
بمثل نسبة ماله من أصل المسألة إلى أصل المسألة فهو أسهل فللأربع زوجات الثمن  
ثلاثة آلاف وسبعمائة وثلاثون لكل واحدة منهن تسعمائة وخمسة وأربعون  
والخمس جذات السدس خمسة آلاف وأربعون لكل واحدة ألف وثمان ولسبع  
بنات المائتان عشرون ألفاً ومائتان وستون لكل واحدة ألفان ومائتان وستون  
والثلاثة أعمام الباقي وهو ألف ومائتان وستون لكل واحدة مائة وأربعون (قوله  
يتحن بها الطلبة) أي يختبر بها فهم الطلبة وهذا هو وجه تسميتها بمسألة الامتحان  
وقوله فيقال خلف أربعة فرق الخ هذا تفسير لقوله يتحن بها الطلبة وقوله ومع ذلك  
أي ومع كونه خلف أربعة فرق من الورثة كل فريق منها أقل من عشرة وقوله صححت  
من أكثر من ثلاثين ألفاً أي لأنها صححت من ثلاثين ألفاً ومائتين وأربعين وقوله  
ما صورتهما فيقال في الجواب صورتهما مات الميت عن أربع زوجات وخمس  
جذات وسبع بنات وتسعة أعمام وقد قدم لك العمل فيها فلا تغفل (قوله وتسمى  
أيضاً صمها) أي وتسمى صمها كما تسمى بمسألة الامتحان وإنما سميت صمها لأنه  
التبائن إذ كل فريق باينة سهمها وبين المائتين اثنا عشر (قوله ففقس على ذلك)  
أي على ما ذكر من المثالين نظائرهما (قوله ولما أنهى الكلام الخ) دخول  
على كلام المصنف وقوله شرع الخ جواب لما (قوله وهو المسمى بالمناسخة)  
ظاهره يقتضي أن المناسخة اسم لتصحيح المسائل بالنسبة لميتين فأكثر مع أن قوله  
يبدو في اصطلاح الفرضين أن الموت الخ يقتضي أن المناسخة اسم لموت واحد فأكثر  
من ورثة الأول قبل قسمة تركته لكن لا يخفى ما فيه من التسميح والتحقيق أنها اسم  
للمصحح الذي تصح منه المسائلان فافهم (قوله فيقال) عطف على شرع

و جزء سهمها ألف ومائتان  
وستون وتضع من ثلاثين ألفاً  
ومائتين وأربعين فيضرب بها  
الطلبة فيقال خلف أربعة  
فرق من الورثة كل فريق  
منهم أقل من عشرة ومع ذلك  
صححت من أكثر من ثلاثين  
ألفاً ما صورتهما وتسمى أيضاً  
صمها ففقس على ذلك والله  
أعلم وإنهى الكلام على  
تصحيح المسائل بالنسبة لميتين  
والله شرع في تصحيح  
المسائل بالنسبة لميتين  
فأكثر وهو المسمى  
بالمناسخات فيقال  
(باب المناسخات) \*  
جمع مناسخة

\*(باب المناسخات)\*

أي باب بيان العمل فيها كما به لم من كلام المصنف وهذا الباب من مستصعبات هذا  
الفرع ولا يتقنه إلا ماهر في القرائض والحساب كما في الأولوة (قوله جمع مناسخة)

يقع الدين على الاشهر صدر وانما جيت مع ان الصد ولا يثنى ولا يجمع لا اختلاف  
 انواعها او اسم مفعول ويصح كسرهما على خلاف الاشهر اسم فاعل وعلى كل  
 فاعلة ليست على بائها الا الاولى منسوخة فقط والثانية ناسخة فقط والمفاعلة  
 تقتضي القبول من الجانبين كما مضى ولذا ان يحذفها على بائها باعتبار اخذها من  
 النسخ بمعنى النقل لانك عند قسمة الجماعة تنقل الكلام من الاولى للثانية ومن  
 الثانية للاولى لانك تقول من له شيء من الاولى اخذته مضروبا في جميع الثانية  
 او وقتها ومن له شيء من الثانية اخذته مضروبا في سهام مورثة او وقتها ودهمهم  
 جمعها اشبه بمفاعلة حيث مات من ورثة الاول أكثر من واحد لان المتوسط بين  
 الاولى والاخيرة ناسخة الاولى ومنسوخة الثالثة وهكذا وحيث لم يمت من ورثة  
 الاول الواحد يكون اطلاقها حينئذ طردا للباب لانه ليس هناك متوسطا ناسخة  
 ومنسوخة وانما كان ذلك شبه مفاعلة لا حقيقة لان المتوسطا ناسخة  
 للاولى ومنسوخة بالثالثة وحقيقة المفاعلة انما تكون اذا كان الفعل من الجانبين  
 كما نقله في التلوة عن شيخ الاسلام (قوله من النسخ) أي مأخوذة من النسخ بمعنى  
 الازالة لا لال الجماعة تزيل حكم المسألين قبلها أو بمعنى التغير لانها تغير حكمهما  
 أيضا أو بمعنى النقل لان النظرة تنقل من المسألة الاولى للثانية فلهذا منسوخة موجودة  
 على كل من المعاني الثلاثة ولذلك قال الشارح بعد ومناسبة الاصطلاح للغوي  
 ظاهرة (قوله وهو) أي النسخ وقوله لغة أي في لغة العرب وقوله الازالة ومنه بهذا  
 المعنى نسخت الشمس الظل أي ازالته وقوله أو التغير ومنه بهذا المعنى نسخت  
 الريح آثارا لا يرى غيرهما أو في ذلك وفيما بعده تنويعا وقوله أو النقل ومنه  
 بهذا المعنى نسخت الكتاب أي نقلت ما فيه باللفظ والمعنى نقلنا صحيحا فان نقل المعنى  
 لكن باللفظ أخر قيل له سلخ وان أفسد المعنى واللفظ أفساد كليا قيل له مسخ  
 بالميم أو له ولذلك قال في شرح ترتيب الفرق بين النسخ والسيلخ والمسح ان النسخ نقل  
 اللفظ والمعنى نقل السيلخ وان السيلخ نقل المعنى دون اللفظ وان المسح أفساد اللفظ  
 والمعنى أفساد كليهما في التلوة (قوله وشريعا) عطف على لغة وقوله رفع  
 حكم شرعي باثبات آخر أي كرفع وجوب استقبال بيت المقدس بوجوب استقبال  
 الكعبة ومقتضى كلامه حيث قال باثبات آخر أنه لا يكون الا الى بدل وعليه  
 امام الشافعي رضي الله عنه وكذا بعض الأئمة ذهب بعضهم الى أنه قد يكون  
 لا الى بدل ومثل ذلك باية يا أيها الذين آمنوا اذا ناجيتم الرسول فقدموا بين يدي  
 نحوكم صدقة فانه نسخ وجوب تقديم الصدقة على مناجاة الرسول بلا بدل ومنع

من النسخ وهو ازالة  
 أو التغير أو النقل وشريعا  
 رفع حكم شرعي باثبات آخر

الاولون كونه لا الى بدل بل الى بدل وهو جواز المناجاة بدون تقديم صدقة فاده  
 الاستاذ اعني (قوله وفي اصطلاح الفرضيين الخ) وأما المعنى الذي قبله فهو  
 في اصطلاح الأصوليين (قوله أن يموت من ورثة الأول الخ) تقدم أن فيه مسامحة  
 ولعل وجه تسميته بذلك كون المذكور سببه النسخ بمعنى الإزالة أو التغيير أو النقل  
 كما تقدم توضيحه وكلام الشارح في معنى النسخ ولا يخفى أنه إذا كان النسخ  
 في اصطلاحهم معناه ما ذكره فلتكن المناسخة المأخوذة منه معناها في اصطلاحهم  
 ما ذكره على النسخ السابق (قوله وقد يكون بعض الموتي من ورثة ورثة الأول)  
 أي فيكون قوله في التعريف أن يموت من ورثة الأول الخ باعتبار الغالب وكتبوا  
 لعل الأولى وقد يكون ورثة الثاني غير ورثة الأول أي فينقل المال من ورثة الأول  
 إلى غيرهم وهو من معاني النسخ لغة فيكون ذلك توجيه الأخذ ذلك من النسخ لكن  
 فيه بعد من صنيع الشارح قدبر (قوله ومناسبة الاصطلاح للغوي ظاهرة) أي  
 ومناسبة المعنى الاصطلاحى للمعنى اللغوي ظاهرة لا تحتاج إلى بيان وقد علمتها  
 (قوله إذا تقرر ذلك) أي ما ذكر من أن معناها في اصطلاح الفرضيين أن يموت الخ  
 وقوله فتارة يموت أي في حالة يموت الخ فتارة يموت في حالة وهو منسوب بترجع الخافض  
 وقوله فتارة يموت أكثر أي في حالة يموت أكثر من واحد (قوله وفي الحالتين) أي  
 موت ميت فقط من ورثة الأول وموت أكثر من واحد وقوله قبل العمل ليس  
 بقيد بدليل قول الشارح في آخر الباب تنبيهه كما يمكن الاختصار قبل العمل  
 كذلك يمكن الاختصار أيضا بمدا العمل (قوله فهذه أربعة أحوال) سيما في  
 توضيح واحد منها في كلام المصنف وتوضيح الثلاثة في كلام الشارح في التمهة (قوله  
 على حال واحد) أي وهو ما إذا مات من ورثة الأول ميت فقط ولم يكن  
 الاختصار قبل العمل (قوله فقال) عطف على اقتصر (قوله وأن يموت الخ)  
 هذا شرط سيما في جوابه وهو قوله فصح الحساب الخ وقوله من ورثة الميت الأول  
 حال مقدمة من الميت الآخر أي حال كونه كأنما من ورثة الميت الأول وقوله  
 ميت آخر أشار الشارح إلى أن قوله آخر صفة لموصوف محذوف وقوله بفتح الخاء أي  
 لا يكسر ها لأنه هنا بمعنى المغاير وهو بالفتح وأما بالكسرة فهو بمعنى المتأخر وهو ليس  
 مراد هنا وقوله وهو الميت الثاني أي والميت الآخر والميت الثاني (قوله قبل  
 القسمه) ظرف لميت آخر وقوله لتركة الميت الأول متعلق بالقسمه وفي تعبيره  
 بذلك دون أن يقول أي قسمه تركة الميت الأول نظر لما ذهب البصريين إلى أن  
 لا يعملون إل عوضا من المضاف إليه (قوله ولم يمكن الاختصار) أي قبل العمل

وفي اصطلاح الفرضيين  
 أن يموت من ورثة الميت  
 الأول واحد أو أكثر قبل  
 قسمه تركة وقد يكون  
 بعض الموتي من ورثة ورثة  
 الأول ومناسبة  
 الاصطلاحى للغوي ظاهرة  
 إذا تقرر ذلك فتارة يموت من  
 ورثة الميت الأول ميت فقط  
 وتارة يموت أكثر من  
 الحالتين تارة يموت  
 الاختصار قبل العمل وتارة  
 لا يمكن فهذه أربعة أحوال  
 اقتصر المصنف منها على حال  
 واحد فقال (وأن يموت) من  
 ورثة الميت الأول ميت  
 (آخر) بفتح الخاء وهو  
 الميت الثاني (قبل القسمه)  
 لتركة الميت الأول  
 ولم يمكن اختصاره

لانه هو الحال التي ذكرها المصنف، (قوله فصيح الحساب للمسألة الاولى) أي  
 اقول بها ما سبق بحيث يخرج ما يخص كل واحد منها صحيحاً (قوله واعرف سهمه)  
 أي سهمه فسهام مفردة مضاف يشمل المتعدد ولذلك قال المصنف بدوان تكن أي  
 سهام الميت الثاني فأعاد التضمير على السهام المأخوذة من قوله سهمه بواسطة  
 الاضافة وقوله أي الميت الثاني تفسير للتضمير في قوله سهمه وكان المناسب أن يقول  
 أي الميت الاخر لانه هو الواقع في كلام المصنف وكانه لاحظ المعنى وكذا يقال  
 فيما بعده وقوله من مصحح المسألة الاولى مرتبط بقوله سهمه والاضافة فيه من اضافة  
 الصفة للموصوف أي من المسألة الاولى المصححة (قوله واجعل بمعنى صحيح) كما قاله  
 الشارح فلا بد من تصحيح المسألة الثانية بحيث يخرج مال كل من الورثة فيها  
 صحيحاً وقوله مسألة أخرى أي مغايرة الاولى وقوله تأنيث آخر أي بفتح الخاء (قوله  
 أي صحيح للميت الثاني الخ) تفسير لا جعل له الخ لكن أدخل بتفسير أخرى (قوله  
 كما قد بين التفصيل) أي جعلاً جارياً على الوجه الذي بين تفصيله فالكاف بمعنى على  
 وما يعني الذي صفة الموصوف مذكوف وأل في التفصيل عوض عن المضاف اليه على  
 مذهب الكوفيين وجعل به ضمهم الكاف بمعنى اللام وعليه فالمعنى جعله  
 موافقاً للوجه الذي بين تفصيله وقوله فيما قدمته ما بين أي فيما قدمه المصنف  
 وقوله في باب الحساب متعلق بقديم وقوله من تأصيل المسائل وتصحيحها بيان  
 لما قدم (قوله فاذا عرفت مصحح الثانية الخ) الموافق لما في النظم أن يقول  
 فاذا جعلت الثاني مسألة الخ لكنه صرح بأنه لا بد من معرفة مصحح الثانية وقوله  
 سهام الميت الثاني أي وعرفت سهام الميت الثاني وقوله من المسألة الاولى مرتبط  
 بسهام وقوله فاعرض الخ جواب اذا وقوله فلا يخلون ثلاثة أحوال أي فاذا عرضتها  
 عليهم فلا يخلوها ما عر حال من ثلاثة أحوال (قوله لانه الخ) علمه اقول يخلو الخ  
 والتضمير للحال والشأن (قوله اما أن تنقسم الخ) أي كما في أم وابن ثمن مات أحدهما  
 الابن قبل قسمة التركة عن ابنه وبنت فأصل الاولى من ستة مخرج السدس  
 وتضع من اثني عشر لأم اثنان ولكل ابن خمسة وأصل الثانية من خمسة عدد  
 رؤس الورثة وسهام الميت الثاني من الاولى خمسة وهي منقسمة على مسائله  
 كما سيأتي في الشارح (قوله واما أن توافقها) أي كالومات رجل عن ابن وبنتين  
 ثم ماتت إحدى البنتين قبل قسمة التركة عن جدها أي أبيها الذي كان أباً في الاولى  
 وجدها أم أبيها التي كانت أمافي الاولى واختها الشقيقة أولاب التي كانت بنتاً  
 في الاولى فالاولى من ستة مخرج السدس لان فيها سدسها ولا ينظر لمخرج الثلث

(فصيح الحساب) للمسألة  
 الاولى (واعرف سهمه)  
 أي الميت الثاني من مصحح  
 المسألة الاولى (واجعل له)  
 أي الميت الثاني (مسألة  
 أخرى) تأنيث آخر أي  
 صحيح للميت الثاني مسألة  
 (كما قد بين التفصيل فيما  
 قدم) في باب الحساب من  
 تأصيل المسائل وتصحيحها  
 فاذا عرفت مصحح الثانية  
 وسهام الميت الثاني من  
 المسألة الاولى فاعرض  
 سهام هذا الميت الثاني على  
 مسائله فلا يخلون ثلاثة  
 أحوال لانه اما أن تنقسم  
 سهام الميت الثاني على  
 مسائله واما أن توافقها

لدخوله في مخرج السدس لكل من الابوين سهم ولسكل من البنين سهمان وأصل  
 الثانية من ستة مخرج السدس الذي للجدّة قلها سهم والجدّة مناهب الاخت  
 في الباقي فهو لها اثلاثا فان كسرت على ثلاثة رؤس لان الجذر رأسين والاخت  
 برأس فتضرب ثلاثة في ستة ثمانية عشر ومنها تصع للجدّة منها ثلاثة وللجدّة عشرة  
 وللأخت خمسة فاذا عرضت سهام احمدى البنين على مسألتهم ما وجدت بينهما  
 موافقة بالنصف لان سهمها اثنان نصفها واحد ومساألتهم ثمانية عشر نصفها  
 تسعة فقد وافقت سهام الميت الثاني مسألته بالنصف كما سيأتى في الشارح  
 (قوله واما أن تباينها) أى كفى أم وابن ثم مات أحد الابنين قبل قسمة التركة  
 عن ابنين فالأولى تصع من اثني عشر كما مر لابن منها خمسة ومساألتها اثنان وخمسة  
 لا تنقسم على اثنين وتباينها فقد بانّت سهام الميت الثاني مسألتها كما سيأتى  
 في الشارح (قوله فان انقسمت عليها) أى كفى المثال الاول وهذا هو الذى يقابله  
 قول المصنف وان تكن ليست عليها تنقسم فهو مقابل لهذا المقدّر وقوله فلا ضرب  
 أى أصلا لا المسئلة الثانية ولا الوفاة فى الاولى وقوله وتصع المناصفة مما صحت منه  
 الاولى أى وتصع الجماعة لما سألته من العدد الذى صحت منه الاولى وهو  
 فى المثال المذكور اثناعشر (قوله وان تكن الخ) قد عرفت أنه مقابل لمقدّر كما أشار  
 اليه الشارح حيث دخل عليه بقوله فان انقسمت وقوله سهام الميت الثاني تفسير  
 للضمير فى تكن العائد على السهام المعلومة من قوله سهمه بواسطة الاضافة  
 كما تقدّم وقوله من المسئلة الاولى مرتبط بسهام (قوله ليست الخ) هذه الجملة  
 خبر تكن واسمها الضمير المستتر وقوله عليها متعلق بتنقسم (قوله فان وافقتها)  
 أشار الشارح بذلك الى أن قول المصنف فارجع الى الوفاة جواب شرط مقدّر  
 والجملة نجواب الشرط المصرح به أعنى قوله وان تكن الخ وهذا الحل يستلزم التكرار  
 مع قوله وانظر فان وافقت السهاما الخ ولذلك جعل العلامة الحنفى البيت الآتى  
 من التطويل الذى لا يحتاج اليه ولو حذفه لكان أولى ويمكن دفع التكرار بحل  
 كلام المصنف بغير ما حله به الشارح بأن يقال معنى فارجع الى الوفاة فارجع الى  
 التوفيق بين سهام الميت الثاني وسهام الاول فتعاقب بينهما فتارة تجديبهما موافقة  
 وتارة تجديبهما مباينة ثم فصل ذلك بقوله وانظر فان وافقت السهاما الخ كما يؤخذ  
 من كلام السبكي فكان الاولى للشارح أن يحذف قوله فان وافقتها ويحل كلام  
 المصنف بهذا ليندفع التكرار (قوله أى وفق مسألة الثاني) رعا يشير الى أن ال  
 عوض من المضاف اليه على مذهب الكوفيين (قوله بهذا) متعلق بقوله حكم بعده

واما أن تباينها فان انقسمت  
 المناصفة ما صحت منه  
 الاولى (وان تكن) سهام  
 الميت الثاني من المسئلة  
 الاولى (ليست عليها) أى  
 على مسألة ابني (تنقسم)  
 فان وافقتها (فارجع الى  
 الوفاة) أى وفق  
 الثاني (بهذا) أى بالرجوع  
 لا وفق

وانما قدمه عليه مع كونه نائب فاعله للضرورة وقد فسر الشارح اسم الإشارة بالرجوع الى الوفق فهو راجع للرجوع المعلوم من ارجع وقوله في الموافق الاولى في الموافقة (قوله أى حكم به الفرضيون والحساب) أى علماء الفرائض وعلماء الحساب المتعاق بالفرأض وهذا تفسير لقوله بهذا قد حكم مع الإشارة الى أن الجار والمجرور مقدم على متعلقه (قوله وبين كيفية النظر الخ) هذا لا يناسب الاعلى الحل الذى قد مناه واما على حل الشارح فهو محض تكرار كما علمت (قوله وانظر أيها الناظر في هذا الكتاب) المناسب أن يقول وانظر أيها المشتغل بمسألة المناصفة لان هذا أمس بالمقام من ذاك (قوله فان وافقت مسألة الميت الثانى السهام) أى ان كان بينهما موافقة في نصف أو ربع أو غيرهما وقوله فخذ جواب الشرط وقوله هديت أى يأمر الناظر في هذا الكتاب أو المشتغل بمسألة المناصفة ونقها تماما أى الوقف بتسامه أى حال كونه تاما وقوله فهو قائم مقامها تعليل لقوله فخذ ونقها لانه قائم مقامها (قوله فقوله هديت الخ) الاولى وقوله هديت الخ لان هذا لا يتفرع على ما قبله ويمكن أن تجعل الفاء استثنائية لا تفرعية وقوله دعائية أى لانشاء الدعاء للمخاطب وقوله بين الفعل أى الذى هو خذ وقوله مفعوله أى الذى هو وفق (قوله واضربه) عطف على قوله فخذ الواقع جوابا لقوله فان وافقت وقوله أو اضرب جميعها لا يصح عطف ذلك الاعلى قوله فان وافقت السهام فلا بد من تقدير الفعل الذى قدره الشارح ويكون معطوفا على ذلك ويمنع من عطف قوله أو جميعها على الضمير فى واضربه لان ذلك مرتبط بقوله فان وافقت السهام وهذا لا يصح ارتباطه به بل هو مرتبط بقوله بعده ان لم يكن بينهما موافقة فتدبر (قوله بأن كان بينهما ما تبين فقط) لما كان قول المصنف ان لم يكن بينهما موافقة يصدق بالمباينة والمثالة والمداخلة قصره الشارح على المباينة بقوله بأن كان بينهما ما تبين فقط وعلى ذلك بقوله لما قدمت في تصحيح المسائل وقوله في النظر الخ بدل من قوله في تصحيح المسائل الخ وقوله أنه الخ أى من أنه الخ فهو بيان لما قدمت الخ وقوله لا تتأني المماثلة أى التى تحتاج الى ضرب ولا فقد يكون هناك مماثلة كأن تكون سهامه خمسة ومسئلته خمسة لكنها لا تحتاج الى ضرب وقوله ولا المداخلة أى التى تحتاج الى ضرب الاكبر والا فقد يكون هناك مداخلة لكن تارة تكون المسئلة هى الداخلة فى السهام كأن كانت المسئلة خمسة والسهام عشرة فتكون منقسمة فلا تحتاج الى الضرب وتارة بالعكس فتعتبر الموافقة لانها أخصر من المداخلة كما تقدمت الإشارة الى ذلك فى النظر بين السهام والرؤس

فى الموافق (قد حكم) أى حكم به الفرضيون والحساب وبين كيفية النظر فى الموافقة بقوله (وانظر) أيها الناظر فى هذا الكتاب بين سهام الميت الثانى ومسئلته كما أسلفناه (فان وافقت) مسألة الميت الثانى (السهام) أى سهامه (فخذ هديت ونقها) أى وفق المسئلة الثانية (تماما) فهو قائم مقامها فقط—وله هديت جملة دعائية مترجمة بين الفعل ومفعوله (واضربه) أى الوفق المذكور (أو) اضرب (جميعها) أى المسئلة الثانية (فى السابقة) أى الاولى (ان لم يكن بينهما) أى بين المسئلة الثانية وسهام الميت الثانى من الاولى (موافقه) بأن كان بينهما ما تبين فقط كما قدمت فى تصحيح المسائل فى النظر بين السهام والرؤس أنه لا تتأني المماثلة ولا المداخلة لان الثانية هنا كالرؤس هناك



فقد عاينت الاحوال الثلاثة وهي انقسام سهام الميت الثاني على مسئلته أو وافتها أو مباينتها مما قررت به كلام المؤلف رحمه الله تعالى واذا ضربت الثانية أو وفقها في الاولى (٢٩٦) فما بلغ منه تصحح المناسخة الجامعة

للاولى والثانية فاذا أردت  
قسمة هذه الجامعة على وريثة  
الاول والثاني فمن له شيء  
من الاولى أخذته مضروباً  
في كل الثانية عند التباين  
أو في وفقها عند التوافق  
وقد ذكر ذلك بقوله (وكل  
سهم) من الاولى (في جميع)  
المسألة (الثانية يضرب)  
عند التباين (أو في وفقها)  
عند التوافق (علانية) أي  
جهرافاً حصل من الضرب  
المذكور فهو لذلك الوارث  
صاحب تلك السهام التي  
ضربت في الثانية أو في  
وفقها من مصحح المناسخة  
ومن له شيء من الثانية  
أخذته مضروباً في كل سهم  
مورثه من الاولى عند  
التباين أو في وفقها عند  
التوافق وقد ذكر ذلك بقوله  
(وأسهم) المسألة (الآخرى)  
وهي الثانية (في السهام)  
للميت الثاني من المسألة  
الاولى (تضرب) ان لم تكن  
بين مسألة الثاني وسهامه  
موافقة بل كانت المباينة  
(أو في وفقها تمام) ان كانت

(قوله لان الثانية الخ) علمه لعلية أي لكون ما قبله علمه وقوله هنا أي في عمل المناسخة  
وقوله كالرؤس هناك أي والسهم هنا كأنه صيب هناك أي في النظر بين السهام  
والرؤس (قوله فقد علمت) بالبناء للجهول وقوله بما قررت به كلام المصنف أي  
بواسطة ما قدره بقوله فان انقسمت عليها الخ (قوله واذا ضربت الثانية) أي عند  
المباينة وقوله أو وفقها أي عند الموافقة وأما عند الانقسام فلا ضرب وتصحح  
المناسخة مما صححت منه الاولى كما مر (قوله فاذا أردت قسمة الخ) هذا دخول على  
كلام المصنف وهو بيان لكيفية قسمة الجامعة وقوله فمن له شيء الخ أي فقل من له  
شيء الخ (قوله وقد ذكر ذلك بقوله وكل سهم الخ) اسم الإشارة راجع الى كون من له  
شيء من الاولى أخذته مضروباً في كل الثانية عند التباين أو في وفقها عند  
التوافق (قوله وكل سهم) مبتدأ خبره جملة يضرب وبه متعلق الجار والمجرور قبله  
أو بعده وقوله علانية تكلمة أي في العلانية والجهل في الخفاء (قوله فما حصل من  
الضرب المذكور) أي الذي هو ضرب سهام الوارث من الاولى في كل الثانية عند  
التباين أو في وفقها عند التوافق وقوله فهو لذلك الوارث أي فما حصل من الضرب  
المذكور كائن لذلك الوارث وقوله من مصحح المناسخة أي الجامعة وهو مرتبط بقوله  
فهو لذلك الوارث (قوله ومن له شيء من الثانية الخ) معطوف على قوله فمن له شيء من  
الاولى الخ وقوله من الاولى مرتبط بسهام (قوله وقد ذكر ذلك بقوله وأسهم الاخرى  
الخ) اسم الإشارة راجع الى كون من له شيء من الثانية أخذته مضروباً الخ وقوله  
في السهام متعلق بقوله تضرب بعده وكذلك قوله أو في وفقها أي أو في وفق السهام  
وقوله بتمامه والفاء فيه زائدة (قوله مما حصل من الضرب في كل من الحالتين) أي  
حالة المباينة والموافقة وقوله فهو أي ما حصل من الضرب وقوله من مصحح المناسخة  
مرتبط بقوله فهو حصة ذلك الوارث (قوله واذا وورث شخص من ميتين فاجمع الخ)  
أي واذا وورث شخص من أحدهما فاقصر على ماله منه ولم يبق عليه لظهوره (قوله  
والاختبار) الاظهر قراءته بالرفع مبتدأ وقوله لصحة المناسخة أي لصحة عمل  
المناسخة وهو متعلق بالاختبار وقوله بأن تجمع الخ الاظهر أنه هو الخبر والبناء فيه  
للتصور أو زائدة وسبب أي توضيح ذلك في الشارح وقوله فان ساوى الخ مرتبط على  
محذوف والتقدير فتقابل مجموعها مصحح المناسخة فان ساوى الخ وقوله فهو  
مصحح أي فالعمل مصحح وقوله والا فهو غلط فأعده أي والا يساوى مجموعها مصحح

بينهما موافقة فما حصل من الضرب في كل من الحالتين فهو حصة ذلك الوارث في الثانية الذي  
ضربت سهامه في تلك السهام أو في وفقها من مصحح المناسخة واذا وورث شخص من ميتين فاجمع ماله منهما  
والاختبار لصحة المناسخة بأن تجمع حصص الورثة فان ساوى مجموعها مصحح المناسخة فهو صحيح والا فهو غلط فأعده

المناسخة فالجمل غلطاً فاعده ليصح (قوله فهذا الخ) الاظهر انه مستأنف للاخبار  
 بأن الطريقة المذكورة طريقة المناسخة ولا يظهر كونه مفرعاً الى ما قبله كل الظهور  
 وقوله طريقة المناسخة أى طريقة العمل فيها لكن في خصوص ماورثه الثاني  
 من الاول وأما ان ترك الثاني ما لا يخصه فشيء آخر كما أفاده العلامة الامير (قوله  
 التي مات فيها الخ) أى ولم يمكنه فيها الاختصار قبل العمل لان هذه الحالة هي التي  
 ذكرها المصنف كأم (قوله فارق) أمر من رقى بكسر القاف يرقى بفتحها بمعنى معبد  
 يصعد ولذلك قال السارخ أى اصعد لا من رقى بفتح القاف يرقى بكسرها بمعنى عود  
 يعود وأما رقى الدمع فمما جدد ثم ان الرقى حقيقة في الصعود الحسى والمراد هنا  
 الصعود المعنوى على سبيل الاستعارة التبعية فيكون قد شبه الصعود المعنوى بمعنى  
 الرقى الذى هو الصعود الحسى بجسم مع الارتفاع في كل واستعير الرقى في الصعود  
 الحسى للصعود المعنوى واشتق منه رقى بمعنى اصعد صعوداً معنوياً ويحتمل  
 ان يكون في الكلام استعارة بالكناية وتخييل وترشيح فيكون قد شبه رتبة  
 الفضل بشىء حسى يرقى تشبيهاً مضمراً فى النفس وعلوى لفظ المشبه به وورث اليه  
 بشىء من لوازمه وهو الرقى فهو تخييل وشاحنة ترشيح أفاده الزيات (قوله بها)  
 على تقدير مضاف كما أشار اليه السارخ بقوله أى بعزتها (قوله فضل) أى  
 كمال وشرف (قوله من قولهم فضل الخ) أى حال كونه مأخوذاً من قولهم فضل  
 الخ فوظاهرة ان الاشتقاق من الافعال فاما ان يقال انه جار على مذهب الكوفيين  
 واما ان يقال ان مادة الاخذ أوسع من مادة الاشتقاق (قوله والفضيلة ضد  
 النقص) أى وهو الكمال وكذلك الفضل (قوله شاحنة) صفة مخصوصة لان  
 رتبة الفضل تارة تكون شاحنة أى مرتفعة جداً وتارة تكون غير شاحنة وان كان  
 فيها أصل الارتفاع وقوله أى مرتفعة أى جذاً وقوله عالية بنفسه لمرتفعة (قوله قال  
 القرطبي الخ) استدل على تفسير شاحنة بمرتفعة وقوله شيخ الجبل ضبط فى النسخ  
 الصحاح بضم الميم قال بعض الافاضل هكذا سمعته بهذا الضبط ووجدت أنه  
 كدخل اهـ وقوله والرجل أى وشيخ الرجل وقوله والانف أى وشيخ الانف  
 (قوله كبرا) بكسر الكاف وسكون الباء أى لاجل الكبر (قوله ولثلاث ثلاثة أمثلة)  
 أى ولثلاث أمثلة وفيه ادخال لام الامر على فعل المتكلم وهو قليل وقوله باعتبار  
 الانقسام الخ أى بسبب اعتبار انقسام سهام الميت الثاني على مسثلثهما وتباينها  
 لها وتوافقهما (قوله فتال الانقسام الخ) أى اذا أردت ذلك فتال الانقسام الخ  
 وقوله أم وثلاث فللام السدس وللاثنتين الباقي فأصلها من ستة للام السدس

(فهذه) الطريقة التى  
 ذكرها (طريقة المناسخة)  
 التى مات فيها من ورثة  
 الاول ميت فقط (فارق)  
 أى اصعد (بها) أى بهذه  
 الطريقة أى بعزتها (رتبة)  
 أى منزلة (فضل) من قولهم  
 فضل الرجل فضلاً صار  
 ذا فضل والفضيلة ضد النقص  
 (شاحنة) أى مرتفعة عالية  
 قال القرطبي رحمه الله  
 فى مختصر الصحاح شاحنة  
 الجبل شموخاً ارتفع والرجل  
 بأنفه تكبر والانف ارتفع كبرا  
 وأنوف شيوخ وجبال شوايخ  
 وانتهى ولثلاث ثلاثة أمثلة  
 باعتبار الانقسام والتباين  
 والتوافق فتال الانقسام

واحد بقي خمسة لا تنقسم على الابنين وتبطينهما فتضرب اثنين في ستة باثني عشر  
ومنها تصح فلام اثنان ولكل ابن خمسة كما قاله الشارح بعد (قوله مات أحدهما)  
أي أحد الابنين وقوله قبل قسمة التركة أي بخلاف ما لو مات بعد قسمة التركة فإنه  
تكون له مسألة مستقلة ولا مناسخة (قوله عن ابني وبنت) أسقط الجدة التي  
هي الام في الاولى لعلها لوجود مانع فام بها كالقتل ونحوه فلم يقيم بها مانع لكان  
ذلك مثالا لتباين لان المسألة الثانية حينئذ من ستة وسهام الميت الثاني خمسة  
وبينهما تباين فتضرب الستة التي هي المسألة الثانية في الاثني عشر التي هي الاولى  
يحصل اثنان وسبعون فن له شيء من الاولى أخذه مضروباً في جميع الثانية وهو  
ستة ومن له شيء من الثانية أخذه مضروباً في جميع سهام مورثه وهو خمسة فلام  
يوصف كونهما اما اثنان من الاولى في ستة باثني عشر ولها بوصف كونها جدة  
واحد من الثانية في خمسة بخمسة فيجتمع لها سبعة عشر وللابن الحى خمسة من  
الاولى في ستة بثلاثين ولكل من الابنين اثنان من الثانية في خمسة بعشرة وللبنت  
واحد من الثانية في خمسة بخمسة ومجموع تلك الحصص اثنان وسبعون وهي  
الجماعة (قوله فالاولى من اثني عشر) أي تصح من اثني عشر والافضلها من ستة  
كما هو ظاهر وقوله والثانية من خمسة أي التي هي عدد الرؤس لان الابنين بأربعة  
والبنت بواحد (قوله وخمسة) مبتدأ وقوله على خمسة متعلق بمنقصة الذي  
هو الخبر (قوله فتصح المناسخة كلها) أي الجماعة للمسألتين وقوله من اثني عشر  
أي التي صحت منها الاولى وقوله من غير ضرب أي لعدم التباين والتوافق (قوله للام  
اثنان) أي من الاولى وليس لها من الثانية لقيام المانع بها كما تقدمت الإشارة  
اليه وقوله وللابن الباقي أي الباقي حيا به - دموت ذلك الابن وقوله خمسة أي  
من الاولى وقوله ولكل ابن من ابني الميت الثاني اثنان أي من الثانية وقوله وللبنت  
واحد أي من الثانية أيضاً ومجموع تلك الحصص اثنا عشر وهي الجماعة (قوله  
ومثال المباينة أن يموت الابن الخ) أي والمسألة الاولى باقية بأصلها كما كانت  
وقوله عن ابني أسقط الجدة التي هي أم في الاولى لوجود المانع القائم بها كما مر  
في مثال الانقسام فلم يقيم بها مانع لصحت المسألة الثانية من اثني عشر وان كان  
أصلها من ستة واذا نظرت بينهما وبين سهام الميت الثاني الخمسة وجدت بينهما تبايناً  
فتضرب مصحح المسألة الثانية وهو الاثنا عشر في مثلها وهو مصحح الاولى وهو سطح  
ذلك مائة وأربعة وأربعون فن له شيء من الاولى أخذه مضروباً في جميع الثانية  
ومن له شيء من الثانية أخذه مضروباً في جميع سهام مورثه فلام يوصف كونهما

أم وابنان مات أحدهما قبل  
قسمة التركة عن ابني  
وبنت فالاولى من اثني عشر  
أي بالتصحيح للام اثنان  
ولكل ابن خمسة والثانية  
لبن خمسة وسهام الميت  
الثاني من الاولى خمسة  
وخمسة على خمسة منقسمة  
فتصح المناسخة كلها من  
اثني عشر من غير ضرب للام  
اثنان وللابن الباقي خمسة  
ولكل ابن من ابني الميت  
اثنان وللبنت واحد  
ومثال المباينة أن يموت  
الابن عن ابنين

أما اثنا من الأولى في اثني عشر بأربعة وعشرين ولما يوصف كونها واحدة اثنا  
من الثانية في خمسة بعشرة في كل لها أربعة وثلاثون وللأبن الحى خمسة من  
الأولى في اثني عشر بستين ولكل من ابن الميت الثاني خمسة في مثلهما بخمسة  
وعشرين لكل منهما فلهما معاً خمسة وعشرون وبمجموع تلك الخمسة مائة وأربعة  
وأربعون وهى الجامعة (قوله فلاولى من اثني عشر) أى تصح منها كما تقدم  
وقوله ومساكنه اثنا أى عدد رؤس الاثنين (قوله فاعرب الاثنين) أى  
الذين هما المسألة الثانية وقوله في الاثنى عشر أى التى هى المسألة الأولى (قوله  
فتمنع المناسبة) أى الجامعة لكل من المسائلتين وقوله من أربعة وعشرين  
فن له شىء من الأولى أخذه مضروباً في جميع الثانية ومن له شىء من الثانية  
أخذه مضروباً في سهام مورثه (قوله فاذا أردت القسمة فلام) أى فأقول لك  
للأم الخ وقوله من الاثنى عشر وهى الأولى وليس لها من الثانية لقيام المانع بها  
كأم وقوله اثنا في جميع الثانية أى مضروباً في جميع الثانية (قوله وللأبن  
المختلف) أى بعد الأبن الميت وقوله خمسة في جميع الثانية أى مضروباً في جميع  
الثانية وقوله اثنين بدل من جميع الثانية (قوله ولكل ابن من ابني الثاني) أى  
الميت الثاني وقوله من مسأله أى الثاني وقوله واحد في جميع الخ أى مضروب  
في جميع الخ وقوله أى الأبن الميت نفسه لمورثه وقوله من الأولى مرتبط بسهام  
وقوله وهى أى سهام مورثه (قوله كعهدهما) أى فان له عشرة كما تقدم (قوله  
فاذا جعت) أى لاجل الامتحان لاجل صحة عمل المناسبة (قوله وهى ما صحت منه  
المناسبة) أى والأربعة والعشرون ما صحت منه الجامعة وقوله فالعمل صحيح  
تفريع على قوله وهى ما صحت منه المناسبة (قوله ومثال الموافقة بعض صور  
المسألة المأمونية) انما اقبلت بالمأمونية لان المأمون سأل عن ايجي بن أكرم  
كما سيذكره الشارح وانما جعل لها صوراً باعتبار أن الميت فيها صادق بأن يكون  
ذكراً أو أنثى فان كان ذكراً فيجتمعل أن البنيتين أختان شقيقةتان أو ألاب ولا يختلف  
الحال بذلك وإذا كان أنثى فيجتمعل أنهما أختان شقيقةتان أو لام ويختلف الحال  
بذلك كما يأتى والمراد بالبعض هنا ما لو كان الميت ذكراً لافرق بين كون البنيتين  
أختين شقيقتين أو ألاب (قوله وهى) أى البعض وانما أنت الفهمير باعتبار  
أنه اكتسب التأنيث من المضاف اليه وليس عائد على المسألة لان الميت فيها  
صادق بأن يكون ذكراً أو أنثى كما علمت وقد جمعه له هنا رجلاً فتعبرين رجوع  
الفهمير للبعض (قوله وخلف أبوين وابنتين) فلكل من الأبوين السدس

فالأولى من اثني عشر للأبن  
الميت منها خمسة ومسألة  
اثنا وخمسة على اثنين  
لا تنقسم عليهم ما وتباينهما  
فاعرب الاثنين في الاثنى  
عشر فتصح المناسبة من  
أربعة وعشرين فاذا أردت  
القسمة فلام من الاثنى عشر  
وهى الأولى اثنا في جميع  
الثانية وهواثنا بأربعة  
فهى لها وللأبن المختلف  
خمس في جميع الثانية  
اثنين بعشرة فهى له ولكل  
ابن من ابني الثاني من  
مسألة وهى اثنا واحد  
في جميع سهام مورثه أى  
الأبن الميت من الأولى وهى  
خمس وواحد في خمسة  
بخمسة فهى ما لكل ابن  
منهما فلهما عشرة كعهدهما  
الذى لم يمت فاذا جعت أربعة  
خمس الأم وعشرة خمسة  
الأبن المختلف وخمس  
وخمس حصتى ابن الابن  
الذى مات كان المجتمع أربعة  
وعشرين وهى ما صحت منه  
المناسبة فالعمل صحيح ومثال  
الموافقة بعض صور المسألة  
المأمونية وهى رجل مات  
فلم تقسم التركة حتى ماتت هدى البنت وخلف أبوين وابنتين

عن في المسئلة ذلالي من ستة لكل من الابوين سهم (٣٠٠) وله كل من البننتين سهمان والثمانية فيها جدة

أم اب وجد أبواب وأخت شقيقة أولاب فأصلها ستة للجدة سهم وللجد والاخت الخمسة الباقية بينهم ما على ثلاثة لثلاثة سهم وتبان وحاصل ضرب ثلاثة في ستة ثمانية عشر منها تصح للجدة ثلاثة وللجد عشرة والاخت خمسة فلبنت الميتة من الأولي اثنين فأعرضهما على الثمانية عشر مصحح الثانية فتجد بينهما موافقة بالنصف فأضرب نصف الثمانية عشر تسعة في الأولى وهي ستة تبلغ أربعة وخمسين ومنها تصح المناسبة فنلشئ من الأولى أخذه مضروبا في تسعة وهي وثق الثانية ومن له شيء من الثانية أخذه مضروبا في واحد وهو وثق سهام الميتة ثانيا فللام من الأولى واحد في تسعة تسعة ولها من الثانية يكونها جدة ثلاثة في واحد بثلاثة فأجمعها لها يجمع لها اثنا عشر وللاب من الأولى واحد في تسعة تسعة وله من الثانية يكونه جدا عشرة في واحد بعشرة

فله ما مع الثالث والبننتين الثلثان (قوله عن في المسئلة) أي الابوين واحد من البننتين لكن صار الاب جد في الثانية وصارت الام جدة في الثانية واحد البننتين أختا فصارت الورثة في الثانية جذا وجدة وأختا (قوله فالأولى من ستة) أي مخرج السدس الذي لكل من الابوين وأما مخرج الثلثين فهو داخل في مخرج السدس وقوله لكل من الابوين سهم أي لأن لكل منهما السدس وقوله وله كل من البننتين سهمان أي لأن لهما الثلثين (قوله والثمانية فيها جدة) وهي التي كانت أمافي لأولى وقد عبرنا فيها بأحد الابوين وقوله وجد وهو الذي كان أبافي لأولى وعبرنا عنه فيها بأحد الابوين وقوله وأخت شقيقة أولاب وهي التي كانت إحدى البننتين في الأولى (قوله فأصلها من ستة) أي مخرج السدس الذي للجدة ولا يقبل أن أصلها من ثمانية عشر لأن فيها سدسا وثلاث الباقي وقد قدم أن كل مسألة فيها سدس وثلاث الباقي يكون أصلها من ثمانية عشر على المعتمد لانا قول محل ما تقدم إذا كان ثلث الباقي للجد بالفرض وما هنا ليس كذلك لأن ثلث الباقي للأخت بالنسبة مع المجد فليس في المسئلة فرض غير السدس فأصلها من مخرجه فقط وانما نعلمنا عليه لأن بعض الطلبة قد غلط فيه (قوله للجدة سهم) أي لأن لها السدس وقوله للجد والاخت الخمسة الخ أي تعصبا لأن الجدة تنزل الأخ في مصب الأخت كما مر (قوله وحاصل ضرب ثلاثة الخ) أي والذي يحصل من ضرب ثلاثة في ستة ثمانية عشر (قوله للجدة ثلاثة) أي لأن لها واحدا في ثلاثة بثلاثة وقوله للجد عشرة أي لأن له ثلث الباقي الذي هو خمسة عشر وقوله وللأخت خمسة أي لأن لها ثلث الباقي وهو خمسة (قوله فللبنت الخ) أي إذا أردت بيان العمل في المناسبة التي في هذه المسئلة فأقول لك للبنت الخ وقوله فأعرضها على الثمانية عشر أي قابل بينهما وقوله مصحح الثانية بدل من ثمانية عشر (قوله فتجد بينهما موافقة بالنصف) أي لأن للابنتين نصفًا وهو واحد وللثمانية عشر نصفًا وهو تسعة (قوله فأضرب نصف الثاني الخ) مرتب على محذوف وانتهى فرد كلا إلى نصفه فأضرب الثانية الخ وقوله تسعة بدل من نصف وقوله تلغ أي المناسبة وكذا يقال في قوله منها تصح (قوله فنلشئ الخ) هذا بيان لكيفية قسمة الجماعة (قوله ثانيا) أي في زمن ثان وليس المراد موتا ثانيا لانها لم تمت موتا أولا ثم ماتت موتا ثانيا ويصح أن يكون المراد موتا ثانيا بالنسبة لموت الميت الأول (قوله فللام الخ) تفصيل لما قبله (قوله فإذا جعت الخ) أي لامتحان

فيجمع له تسعة عشر وللبنت المتخلفة من الأولى اثنين في تسعة ثمانية عشر ولها من الثانية بمقتضى صحة كونها أختا خمسة في واحد بخمسة فيجتمع لها ثلاثة وعشرون فإذا جعت اثنا عشر وتسعة عشر وثلاثة وعشرون اجتمع أربعة وخمسون

صحة العمل في المناصفة (قوله فالعمل صحيح) تفريع على قوله وهو ما صحت  
 منه المسئلة (قوله فلو كان الميت الاول الخ) هذا محترز لقوله فيما تقدم وهو رجل  
 مات الخ وقوله فلا يرث أى لانه من ذوى الارحام (قوله وكان في الثانية ارث بيت  
 المال أو الرد) أى ووجد في المسئلة الثانية ارث بيت المال أو الرد فللمجدة التي هي  
 أم أم السدس والاخت ان كانت لابوين النصف وان كانت لام السدس وما بقي  
 لبيت المال ان كان منتظماً أو للمجدة والاخت بالرد ان لم يكن منتظماً فيرد عليهم  
 بحسب انصباهم فاذا كان الباقي لبيت المال كانت المسئلة الثانية من ستة كالاولى  
 ولبيت من الاولى سهمان فاذا عرضتهم على مسئلتها وهي ستة وجدت بينهما موافقة  
 بالنصف فتضرب نصف المسئلة الثانية وهو ثلاثة في المسئلة الاولى ثمانية عشر  
 فللام من الاولى سهم في ثلاثة بثلاثة ولها بكونها جديدة من الثانية سهم في واحد  
 بواحد فيجتمع لها أربعة وللأب من الاولى سهم في ثلاثة بثلاثة ولا شيء له  
 في الثانية لانه من ذوى الارحام كما علمت ولبيت من الاولى سهمان في ثلاثة  
 بستة ولها بوصف كونهما أختا في الثانية ثلاثة في واحد بثلاثة ان كانت شقيقة  
 فيجتمع لها تسعة والباقي سهمان لبيت المال وان كانت لام كان لها من الثانية واحد  
 في واحد بواحد ومن الاولى ثلاثة في اثنين بستة فيجتمع لها تسعة والباقي أربعة  
 لبيت المال واذا رد الباقي عليهم ما كانت المسئلة الثانية من أربعة ان كانت  
 الاخت شقيقة لان الباقي بعد فرضهم ما يرد عليهم ما بحسب انصباهم ما وهي أربعة  
 فتجعل المسئلة من أربعة وسهام الميتة من الاولى اثنان فاذا عرضتهم على مسئلتها  
 وهي أربعة وجدت بينهم ما موافقة بالنصف فاضرب وفق الثانية وهو اثنان  
 في الاولى وهي ستة يحصل اثنا عشر فللام واحد من الاولى في اثنين باثنين ولها  
 بكونها جديدة في الثانية واحد أيضاً في واحد بواحد فيجتمع لها ثلاثة ولبيت  
 من الاولى اثنان في اثنين بأربعة ولها من الثانية بكونها أختا شقيقة ثلاثة في واحد  
 بثلاثة فيجتمع لها تسعة وللأب من الاولى واحد في اثنين باثنين ولا شيء له من  
 الثانية وان كانت الاخت لام كانت المسئلة الثانية من اثنين لان الباقي بعد  
 فرض الجدة والاخت للام يرد عليهم ما بحسب فرضهم ما وهما اثنان فتجعل المسئلة  
 من اثنين وسهام الميتة من الاولى اثنان فاذا عرضتهم على مسئلتها وجدت هما  
 منقسمين فتصح مما صحت منه الاولى بلا ضرب فللأب من الاولى واحد ولا شيء له  
 من الثانية وللأم من الاولى واحد أيضاً ولها من الثانية بوصف كونهما جديدة  
 كذلك فيجتمع لها اثنان ولبيت من الاولى اثنان ولها من الثانية بكونها أختا للام

وهي ما صحت منه المسئلة  
 فالعمل صحيح فلو كان الميت  
 الاول الذى خاف أبووين  
 واثنين أى كان الجد  
 في الثانية أباً أم فلا يرث وكان  
 في الثانية ارث بيت المال  
 أو الرد



واحد فيجتمع لها ثلاثة فتدبر (قوله على الخلاف المشهور في ذلك) أي حال كون ذلك كاشفا على الخلاف المشهور في توريث بيت المال أو الرد (قوله واحتمل الخ) مغطوف على قوله كان الجدل في الثانية الخ (قوله فاختلف الحال الخ) أي لانه برث الاب في الثانية ان كان الميت الاول ذكرا ولا يرث في الثانية ان كان أنثى (قوله فلذلك) أي لاجل اختلاف الحال باعتبار ذكورة الميت وأنوثته (قوله أمير المؤمنين) فاعل والمؤمنون بدل منه ويحيى مفعول وأكرم بالثلاثة هو في الاصل اسم لعظيم البطن ثم جعل علما لابي يحيى (قوله بقوله) متعلق سأل وقوله هلاك هالك الخ مفعول القول ومعنى هالك مات ويستعمل في الكافر والمسلم قال تعالى ان امرء هالك لكن ينبغي التعبير الا ان يمات ميت مجازاة للعرف (قوله فقال يا أمير المؤمنين الخ) أي فقال يحيى يا أمير المؤمنين الخ وقوله الميت الخ على تقدير رهرة الاستفهام وقوله فظنته أي حذقه وفهمه وقوله فولاه القضاء أي قضاء البصرة كما يصرح به ما بعد (قوله وسبب سؤاله عن ذلك) أي المذكور من المسئلة المذكورة وقوله أنه الخ خبر المبتدأ وقوله البصرة مثلثة الباء والفتح أفصح والكثير في النسبة اليها بصرى بالفتح ويقل الكسر وأما الضم فلم يسمع كما نقله الاستاذ الحففي عن المناوي لئلا يلتبس بالنسبة الى بصرى بالشام فانها بالضم فقط والقياس أن النسبة الى بصرى مثلثة الباء كما قرر الاستاذ الحففي في قراءته الشمايل ونقله عنه العلامة الاميرولم يبالوا باللبس انكالا على القرائن (قوله فاستحقه) أي عده حقيرا وقوله فانه الخ تعامل للعدة أعني لصغر سنه وقوله اذ ذاك أي وقت الاحضار وقوله فاحس يحيى بذلك أي فعلم يحيى باستحقاق المؤمن له (قوله فان القصد) أي المقصود والمعول عليه وقوله لا خلقى بفتح فسكون أي لا صورتي من صغرا وكبر (قوله وكانوا يتخنون) أي يخشون وقوله العمال جمع عامل وهو المتولى على عمل وقوله والقضاة والامراء عطف خاص على عام وقوله بالفرائض أي بمسائل الفرائض (قوله فقال ما تقول في أبوين الخ) لا يخفى أن المقول هنا غير المقول فيما سبق فلعل الشارح نقله في أحد الموضوعين بالمعنى (قوله عن الباقيين) أي اللذين صار احدهما وجدة واحدى البنتين التي صارت أختا وقيل عنهم أي عن الباقيين (قوله استحقه مشايخها) أي علماؤها وقوله واستصغروه وعطف سبب على مسبب (قوله فامتحنوه) أي اختبروه وقوله فقالوا له الخ تفسير الامتحان وقوله كم سن القاضي أي عدد من السنين سن القاضي وقوله فقال سن عتاب الخ وكان سنه اذ ذاك احدي وعشرين سنة وأجابهم بذلك اشارة الى أنه وقع تولية مثله في السن

فاختلف الحال باعتبار ذكورة الميت الاول وأنوثته فلذلك لما سأل أمير المؤمنين المأمون عنها القاضي يحيى ابن أكرم رضى الله عنهم بقوله هالك هالك وخلف أبوين وابنتين فلم تقسم التركة حتى ماتت احدى البنتين عن الباقيين فقال يا أمير المؤمنين الميت الاول رجل أو امرأة فعرف المأمون فظنته فقال له اذا عرفت التفصيل عرفت الجواب فولاه القضاء وسبب سؤاله عن ذلك انه لما أراد أن يوليه قضاء البصرة أحضره فاستحقه لصغر سنه فانه كما حكى الحافظ عبد الغنى المقدسى رحمه الله كان اذ ذاك ابن احدي وعشرين سنة فاحس يحيى بذلك فقال يا أمير المؤمنين سألني فان القصد على لا خلقى وكانوا يتخنون العمال والقضاة والامراء بالفرائض فقال ما تقول في أبوين وابنتين لم تقسم التركة حتى ماتت احدى البنتين عن الباقيين وقيل عنهم وعن زوج فأجاب بما سبق فولاه

فقال سن عن ابن أسيد بن يحيى عن النبي صلى الله عليه وسلم مكة فاذلك سميت بالمأمنية فينبغي أن يسأل عنها  
أن يفحص عن الميت الأول كما يفحص عنه (٣٠٣) يحيى بن أكرم لاختلاف الحكم كما أسلفناه واعلم انك

لو علمت في المناسخة كل  
مسئلة على حدتها بحيث  
لا تعلق لواحدة بأخرى  
لصح ولكن يطول ويفوت  
القصد من قسمة المسائل  
على حساب واحد (تمة)  
جميع ما تقدم اذ مات ميت  
فقط من ورثة الاول ولم يمكن  
الاختصار قبل العمل وهو  
حال من أحوال أربعة كما  
سبقت الإشارة اليها والحوال  
الثاني أن يموت أكثر من  
ميت سواء أكانوا كلهم  
من ورثة الاول أو كان فيهم  
من هو من ورثة ورثة  
الاول وفي ذلك أوجه  
عشرة ذكرتها في شرح  
الترتيب أشهرها وأعلىها  
أن تحصل جامعة لمسئلة  
الميت الاول والثاني كما  
أصلبنا وأجعلها أولى  
بالنسبة للميت الثالث  
ومسئلة الميت الثالث ثانية  
بالنسبة لها وانظر بينها وبين  
شهام الثالث من تلك  
الجامعة وحصل جامعة  
على ما يقتضيه الحال  
من انقسام وتوافق وتباين  
فإن كان معاً رابع فاجعل

منه صلى الله عليه وسلم فلما أجابهم بذلك أسكنهم وقوله ابن أسيد بن يحيى الممزة وكسر  
السين (قوله مكة أي قضاءها) (قوله فاذلك سميت الخ) أي فلاجل كون المأمون  
سأل عنها يحيى بن أكرم سميت الخ (قوله فينبغي الخ) تزييع على ما تقدم وقوله أن  
يسأل فاعمل فينبغي وقوله كما يفحص أي سأل وقوله لاختلاف الحكم على قوله فينبغي  
الخ وقد علمت وجه اختلاف الحكم مما مر (قوله واعلم انك الخ) مجرد فائدة  
وغرضه بها الإشارة إلى أنه لا يتعين العمل بطريق المناسخة (قوله ولكن يطول)  
فيه نظر لأن الطول على عمل المناسخة بالطريق السابق أكثر ضرورة أنه يحصل  
المسائلان ثم الجامعة فكان الاولى أن يحذف ذلك كما يفيد كلام العلامة الامير  
وقوله ويفوت القصد أي المقصود وقوله من قسمة الخ بيان للقصد بمعنى المقصود ووجه  
فوات القصد بذلك أنه تقسم كل مسئلة على حساب مستقل (قوله تمة) أي الكلام  
المصنف لانه انما ذكر خلا من أربعة قسم الشارح الكلام بذكر الثلاث خالات  
الباقية فقط أي لا أكثر والفاصلة لزيادة التزيين اللفظ فقط بمعنى حسب هذا هو  
المشهور وكتب بعضهم ان الفاء واقعة في جواب شرط مقدر وقط اسم فعل بمعنى  
انتهى والمقدّر ان أردت الزيادة عن ميت واحد فأتته اه وفيه تكلف (قوله  
أكثر من ميت) أي ولم يمكن الاختصار قبل العمل (قوله سواء كانوا كلهم) أي  
الميتين وقوله من ورثة الاول أي كما سيأتي في المثال الا ترى عن شيخ الاسلام وقوله  
أو كان فيهم الخ لم يعلل له (قوله وفي ذلك أوجه) أي وفي العمل في ذلك أوجه  
(قوله ان تحصل جامعة) أي بأن تجعل للميت الثاني مسئلة وتنظر سهامه من  
الاولى بعد تصحيحها وتعرضها على مسألة فان انقسمت كانت الجامعة ما صحت منه  
الاولى وان باينت فاضرب جميع الثانية في الاولى وان وافقت فاضرب وفق الثانية  
في الاولى وما حصل فيه ما فهو الجامعة (قوله والثاني) أي ومسئلة الميت الثاني  
(قوله واجعلها أولى بالنسبة للميت الثالث) أي واجعل تلك الجامعة بمنزلة المسئلة  
الاولى بالنسبة لمسئلة الميت الثالث وقوله ومسئلة الميت الثالث أي واجعل مسئلة  
الميت الثالث وقوله ثانية أي بمنزلة الثانية (قوله وحصل جامعة على ما يقتضيه  
الحال أي جارية على ما يقتضيه الحال ثم بين تلك الحال بقوله من انقسام الخ  
ومعنى تحصل الجامعة حينئذ ملاحظة أن الجامعة ما صحت منه الاولى وان كان  
بلا ضرب فاندفع قول بعضهم الاولى حذفه اذ مع الانقسام لا تحصل جامعة (قوله  
وهلم جرا) هلم في الاصل معناه أقبل لكن ليس ذلك مرادها هنا وانما المراد استمر

جامعة الثلاث أولى ومسئلة الرابع ثانية واعمل كذلك في خامس وسادس وهلم جرا فبلغ منه تصحح مسئلة الجامعة  
الجامعة لمسائل أولى وثانية وثالثة

وجرا في الاصل مصدر جرحه اذا سحبه لم يكن ليس ذلك مراداهنا بل المراد استمرارا  
فكأنه قال واستمر على ذلك استمرارا وهو في الاصل أيضا لطلب والمراد منه الخبر  
فالمعنى ويستمر ذلك في الميت السابع والثامن والتاسع وهكذا استمرارا الى  
ملا نهاية له (قوله ولنمثل لذلك) أي لما ذكر من موت أكثر من واحد ولم  
يمكن الاختصار قبل العمل (قوله مثاله في الاربعة) أي الاربعة أموات  
فان الميت الاول في هذا المثال الزوج ثم الاب ثم الام ثم احدى البنتين (قوله  
زوجة وأبوان وبنتان) أصلها من أربعة وعشرين وتعمل لسبعة وعشرين  
فللزوجة الثمن ثلاثة وللأبوين السدسان ثمانية لكل أربعة وللبنتين الثلثان  
سنة عشر لكل بنت ثمانية (قوله ثم مات الاب عن الباقي) أي الذي هو  
زوجته التي كانت أما في الاولى وعبر عنها بأحد الأبوين وبناتها الثلثان كانتا  
بنين في الاولى وأما زوجة الميت الاولى فلا ترث الاب لأنها زوجة ابنه وهي  
أجنبية عنه وان أوههم كلام الشارح ودخلها في الباقي وقوله وأخ لأبوين أي وعن  
أخ لأبوين وهذا لم يكن وارثا في الاولى مع أنه عم الميت الاول لأنه محجوب بالاب وعلم  
من ذلك أن الورثة في الثانية زوجة وبنات ابن وأخ شقيق وهي من أربعة وعشرين  
فللزوجة الثمن ثلاثة ولبنتي الابن الثلثان ستة عشر لكل واحدة ثمانية وللأخ  
الباقي خمسة (قوله ثم الام) أي ثم ماتت الام المعبر عنها في الاولى بأحد الأبوين  
وقد صارت زوجة في الثانية وقوله عن الباقي أي الذي هو بنتا ابنتها فقط الثلثان  
كانتا بنين في الاولى وصارتا بنتي ابن في الثانية وكذا في الثالثة وقوله وأم وعم  
أي وعن أم وعم وهذا لم يكن وارثين في المسألتين السابقتين وعلم من ذلك ان  
الورثة في الثالثة بنت ابن وأم وعم وهي من ستة بنتي الابن الثلثان أربعة وللأم  
السدس واحد وللعم الباقي واحد (قوله ثم احدى البنتين) أي ثم ماتت احدى  
البنتين اللتين صارتا بنتي ابن في الثانية والثالثة وقوله عن زوج وهذا لم يكن  
وارثا في المسائل الثلاث وقوله ومن بقي أي وهو أختها شقيقتها التي كانت بنتا  
في الاولى وصارت بنت ابن في الثانية والثالثة وأما التي كانت زوجة في الاولى  
وأما أم أبيها التي في قوله سابقا وأم وعم فمحجوبة بأماها وأما عم أبيها المذكور  
في قوله سابقا وأخ لأبوين فلا شيء له لاستغراق الفروض التركة وأما عم أبيها  
فن ذوى الارحام فعلم من ذلك أن الورثة في الرابعة زوج وأخت شقيقة وأم وأصلها  
من ستة وتعمل للثمانية للزوج النصف ثلاثة وللأخت مثله وللأم الثلث اثنان  
(قوله فالمسألة الاولى من سبعة وعشرين) أي بالعول وأصلها أربعة وعشرون

ونمثل لذلك بمثال ذكره  
الشيخ كروا رحمه الله تعالى  
في شرح الكفاية بقوله مثاله  
في الاربعة زوجة وأبوان  
وبنتان ثم مات الاب عن  
البقي وأخ لأبوين ثم مات  
الام عن الباقي وأم وعم  
ثم احدى البنتين عن زوج  
ومن بقي فالمسألة الاولى  
من سبعة وعشرين

لان فيها اثنا اربعة وسدسين للابوين ثم كتب انه قول السبعة وعشرين كما مر (قوله  
 مات الاب) هكذا في كثير من النسخ وفي بعضها مات الاول والمراد به الاب  
 لانه اول في قوله ثم مات الاب الخ لكن النسخ الاولى اولى (قوله فسألتهم من اربعة  
 وعشرين) أي لان فيهم - ثم اوتيتهم وسهام الميث الثاني الذي هو الاب من الاولى  
 اربعة فاذا عرفت هذا على مسألة وجدت بينهم - ما توافقا بالربع فذلك قال الشارح  
 توافق حظه من الاولى بالربع أي توافق مسألتهم - حظه من الاولى وهو اربعة  
 بالربع فتضرب وفق الثانية وهو ستة في المسألة الاولى بعولها وهي سبعة  
 وعشرون يحصل مائة واثنان وستون وهي الجامعة التي تصح منها المسألان فلذلك  
 قال الشارح فتعجمان من مائة واثنين وستين (قوله ومن له شيء من الاولى ضرب  
 في ستة) أي الذي هو وفق المسألة الثانية وقوله ومن له شيء من الثانية ففي واحد  
 أي فهو مضروب في واحد وهو وفق سهام مورثة (قوله فالزوجة ثمانية عشر)  
 أي لان لها من الاولى ثلاثة في ستة ثمانية عشر وليس لها من الثانية  
 لانها لا ترث فيها كما مر (قوله وللأم سبعة وعشرون) أي لان لها من الاولى  
 بوصف كونها أما اربعة في ستة اربعة وعشرين ولها من الثانية بوصف كونها  
 زوجة ثلاثة في واحد بثلاثة فيجمع لها سبعة وعشرون ولكل بنت ستة  
 وخمسون أي لان لكل بنت من الاولى ثمانية في ستة ثمانية وأربعين ولكل بنت  
 بوصف كونها بنت ابن في الثانية ثمانية في واحد ثمانية فيجمع مع لها ستة  
 وخمسون (قوله وللأخ خمسة) أي لان له من الثانية خمسة في واحد بخمسة  
 ولا شيء له من الاولى (قوله ثم ماتت الأم) أي التي هي زوجة في الثانية وقوله  
 فسألتهم من ستة أي لان فيها سدا وخمسة وستة وأما الثلثان فمخرجهم - ما داخل  
 في مخرج السدس وسهام الميث الثالث وهو الأم من الجامعة للمسألين الاولين  
 سبعة وعشرون فاذا عرفت هذا على مسألة اوجدت بينهم - ما توافقا بالثلث ولذلك قال  
 الشارح توافق حظه الخ فتضرب وفق المسألة الثالثة وهو اثنان في جامعة الاولين  
 وهي مائة واثنان وستون يحصل ثلاثمائة وأربعة وعشرون وهي الجامعة التي  
 تصح منها الثلث مسائل كما قاله الشارح (قوله فمن له شيء من الاولين) أي من  
 جامعتهم - ما وقوله ضرب في اثنين أي الذين هما وفق المسألة الثالثة وقوله أو من  
 الثالثة ففي تسعة أي ومن له شيء من الثالثة فهو مضروب في تسعة التي هي وفق  
 سهام مورثة وهو الأم (قوله فالزوجة الاولى ستة وثلاثون) أي لان لها من  
 الاولين ثمانية عشر في اثنين بستة وثلاثين ولا شيء لها في الثالثة (قوله ولكل

مات الاول عن زوجة  
 وبنتي ابن وأخ فسألتهم من  
 اربعة وعشرين توافق حظه  
 من الاولى بالربع فتعجمان  
 من مائة واثنين وستين  
 فمن له شيء من الاولى ضرب  
 في ستة أو من الثانية ففي  
 واحد فالزوجة ثمانية عشر  
 وللأم سبعة وعشرون  
 ولكل بنت ستة وخمسون  
 وللأخ خمسة ثم ماتت الأم  
 عن أم وبنتي ابن وعجم  
 فسألتهم من ستة توافق  
 حظه من الاولين بالثلث  
 فتصح الثلث من ثلاثمائة  
 وأربعة وعشرين فمن له شيء  
 من الاولين ضرب في اثنين  
 أو من الثالثة ففي تسعة  
 فالزوجة الاولى ستة  
 وثلاثون

بنت مائة وثلاثون) أى لان لكل بنت من الاولين ستة وخمسين في اثنين بمائة  
 واثنى عشر ولكل بنت من الثالثة بوصف كونها بنت ابن اثنان في تسعة بمائة  
 عشر فيجتمع مع لكل بنت مائة وثلاثون (قوله والآخر عشرة) أى لان له من الاولين  
 خمسة في اثنين بعشرة (قوله ولام الثالثة تسعة) أى ولام المائة الثالثة لان لها  
 من الثالثة واحد في تسعة بتسعة وقوله ولعمها كذلك أى لان له واحدا  
 في تسعة بتسعة (قوله ثم ماتت احدى البنيتين) أى اللتين مسارتا بنتى ابن  
 في الثانية والثالثة وقوله وأم أى التى هي زوجة الميت الاول وقوله وأخت أى  
 شقيقة وهى بنت الميت الاول (قوله فسألتها من ثمانية) أى بالعول لان أصلها  
 ستة اذ فيها نصف لكل من الزوج والاخت وثلث للام وبين مخرجهم ما للابن  
 فيضرب أحدهما في الآخر يحصل ستة فهى أصل المسألة لكنهم أقول لثمانية  
 وسهم الميت الرابع وهو احدى البنيتين من جامعة المسائل اثلاث مائة وثلاثون  
 فاذا عرفت هذا على مسائلها وجدت بينهم ما توافقا بالنصف فنصف سهمها خمسة  
 وعشرون ونصف الثمانية أربعة فذلك قال الشارح توافق حظها بالنصف فتضرب  
 أربعة التى هي وفق المسألة الرابعة في جامعة المسائل الثلاث وهى ثلاثمائة وأربعة  
 وعشرون يحصل ألف ومائتان وستة وتسعون وهى الجامعة التى تصح منها الرابع  
 مسائل ولذلك قال الشارح فتصح الرابع الخ (قوله فن له شئ من الثلاث  
 الاول) أى من جامعة وقوله ضرب في أربعة أى التى هي وفق الرابعة وقوله أو من  
 الرابعة ففى خمسة وستين أى ومن له شئ من الرابعة فهو مضروب في خمسة وستين  
 التى هي وفق سهم مورثه (قوله فللزوجة الاولى التى هي أم في الرابعة مائتان  
 وأربعة وسبعون) أى لان لها من جامعة الثلاث الاول ستة وثلاثين في أربعة  
 بمائة وأربعة وأربعين ومن الرابعة بوصف كونها أما اثنين في خمسة وستين  
 بمائة وثلاثين فيجتمع مع لها مائتان وأربعة وسبعون (قوله وللبنت الباقية  
 سبعمائة وخمسة عشر) أى لان لها من جامعة الثلاث مسائل مائة وثلاثين  
 في أربع مائة بخمسمائة وعشرين والرابعة بوصف كونها اختا شقيقة ثلاثة في خمسة  
 وستين بمائة وخمسة وتسعين فيجتمع مع لها سبع مائة وخمسة عشر (قوله والآخر  
 أربعون) أى لان له من جامعة المسائل الثلاث عشرة في أربعة بأربعين ولا شئ له  
 من الرابعة (قوله ولام الثالثة) أى ولام المائة الثالثة وقوله ست وثلاثون أى  
 لان لها من جامعة الثلاث تسعة في أربعة بست وثلاثين وقوله ولعمها كذلك  
 أى ست وثلاثون لان له من جامعة الثلاث تسعة في أربعة بست وثلاثين (قوله

ولكل بنت مائة وثلاثون  
 والآخر عشرة ولام الثالثة  
 تسعة ولعمها كذلك ثم  
 ماتت احدى البنيتين عن  
 زوج وأم وأخت فسألتها  
 من ثمانية توافق حظها  
 بالنصف فتصح الرابع  
 من ألف ومائتين وستة  
 وتسعين في له شئ من  
 الثلاث الاول ضرب  
 في أربعة أو من الرابعة ففى  
 خمسة وستين فلام زوجة  
 الاولى التى هي أم في الرابعة  
 مائتان وأربعة وسبعون  
 وللبنت الباقية سبع مائة  
 وخمسة عشر والآخر أربعون  
 ولام الثالثة ستة وثلاثون  
 ولعمها كذلك

ولزوج الرابعة) أى ولزوج الميثة الرابعة وقوله مائة وخمسة وتسعون أى لأن له من الرابعة ثلاثة في خمسة وستين بمائة وخمسة وتسعين (قوله انتهى) أى كلام شيخ الإسلام زكريا (قوله والحالان) أى الباقيان من الأحوال الأربعة وقوله الثالث والرابع نعتان للعتاتين (قوله ويمكن الاختصار قبل العمل) أى فيها ما أعنى في الميت الواحد وفي الأكثر (قوله ويسمى اختصار المسائل) أى لأن الملاحظ فيه اختصار المسألة وإن تبعه اختصار السهام (قوله وهو) أى اختصار المسائل وقوله منها أى من الأنواع وقوله إن تنصرف ورثة من بعد الأول أى من بعد الميت الأول (قوله بطلاق العسوة) أى بالعسوة المطلقة عن اشتراط الجهة المخصوصة كجهة البنوة أو الأخوة فلا يشترط ألا تنافى في جهة مخصوصة ألا ترى أنهم ورثوا من الميت الأول في مثال الشارح بجهة البنوة ومن بعده بجهة فلم يتفقوا في خصوص جهة من أول البطون إلى آخرها وقد يتفقون في جهة مخصوصة كالأخوة ما تروا واحدا بعد واحد حتى بقي منهم اثنان مثلا (قوله سواء كان معهم من يرث من الأول فقط بالفرض) أى كالزوجة في المثال الأول وقوله أم لا أى أم لم يكن معهم من يرث من الأول فقط بالفرض كما في المثال الثاني الآتى في الشرح (قوله وعشرة بنين من غيرها) أى من غير تلك الزوجة يمكن بشرط أن يكونوا كلهم من أم واحدة أو من عشرة أمهات وإن استتروا وإن كانوا أشقاء أو ألاب والاختلاف الحكم كما هو ظاهر (قوله ماتوا كلهم) أى معظهم بدليل قوله بعد حتى بقي مع الزوجة من الأول اثنان وقوله واحد بعد واحد أى مرتين وقوله من الأولاد الأنسب من البنين لأن الأولاد يشمل الإناث وإن كان توهمناه ندفعها بالتعبير أولا بالبنين (قوله فيقدر كان الأول مات عن زوجة وابنين) أى للاختصار وأصل المسألة من ثمانية لكن انكسر الباقي على الابنين فتضرب عددهما وهو اثنان في ثمانية بسبعة عشر ومنها تصح ولذلك قال الشارح فتصح بالاختصار الخ (قوله ولو ساكت طريق المناسخة) بأن تصح الأولى من ثمانية لانكسار الباقي بعد الثمن على عشرة فتضرب في الثمانية بثمانين فيخص الميت الثاني من الأول سبعة ومسألته من تسعة لأنها عدد رؤس ورثته الذين هم الأخوة وبين مسألته وسهامه ثمانين فيحتاج إلى ضربها في الأولى فيحصل فهو الجامعة وتنتظر سهام الميت الثالث من تلك الجامعة وتجعل له مسألة وتعرض سهامه عليه وهكذا حتى تصح المناسخة الجامعة لكل (قوله لصحت من عدد كثير) وهو ألفان وثمان مائة وستون وقوله رجعت بالاختصار لما ذكرنا لستة عشر لتوافق الانصاف بثلاث

ولزوج الرابعة مائة وخمسة وتسعون انتهى والحالان الثالث والرابع أن يموت بعد الأول ميت أو أكثر ويمكن الاختصار قبل العمل ويسمى اختصار المسائل وهو أنواع ذكرتها في شرحي الفارضية والترتيب منها أن تنصرف ورثة من بعد الأول فيمن بقي من ورثته من قبله ويرثون كلهم بطلاق العسوة سواء كان معهم من يرث من الأول فقط بالفرض أم لا كزوجة وعشرة بنين من غيرها ماتوا كلهم واحدا بعد واحد حتى بقي مع الزوجة من الأولاد اثنان فيقدر كان الأول مات عن زوجة وابنين فقط تصح باختصاره من ستة عشر للزوجة اثنان ولكل ابن سبعة ولو ساكت طريق المناسخة لصحت من عدد كثير ثم رجعت بالاختصار لما ذكرنا



سديس عشر (قوله ولو خلف الاولاد) المناسب البنون (قوله فتصح من اثنين) أي  
اختصارا (قوله نبيه) غرضه به ذكر المقابل لقوله قبل العمل (قوله كذلك)  
لا حاجة اليه لانه أتى بالكافي في قوله كما يمكن الخ ولا حاجة الى قوله أيضا لذلك  
لكن كل منهما التوكيد (قوله وهو) أي اختصارا لهما وقوله ان يوجد أي  
ذوان يوجد لان الاختصار ليس هو عين الوجود وقوله في جميع الانصباء قيد  
سيأتي محترزه في كلامه (قوله كزوجة وابن وبنت منها) أي من تلك الزوجة  
وأصلها من ثمانية لان فيها اثنا وخمسة ثمانية وتصح من أربعة وعشرين لان كسار  
الباقى وهو سبعة على عدد رؤس الابن والبنت وهو ثلاثة فاذا ضربت الثلاثة  
في الثمانية بلغت ما ذكر للزوجة ثلاثة وللابن أربعة عشر وللبنت سبعة (قوله)  
توفيت البنت عن بقى وهما الخ) وهما منهم من ثلاثة مخرج فرض الام والاممية الثانية  
من الاولى سبعة واذا عرضتها على مسائلها وجدت بينهما ما تبينا فتضرب ثلاثة  
عدد المسألة الثانية في أربعة وعشرين عددا الاولى يحصل اثنان وسبعة وعشرون وهي  
الجامعة التي تصح منها المسألتان فنلشئ من الاولى أخذه مضروبا في ثلاثة  
ومن لهشئ من الثانية أخذه مضروبا في سبعة فللزوجة من الاولى ثلاثة في ثلاثة  
بتسعة ولها من الثانية بوصف كونها أما واحد في سبعة بسبعة فيجتمع لها ستة  
عشر وللابن من الاولى أربعة عشر في ثلاثة باثنين وأربعين وله من الثانية بوصف  
كونه أخا اثنان في سبعة بأربعة عشر فيجتمع له ستة وخمسون ويمكن  
اختصارها الى ثمانية تسعة ويرجع كل نصيب الى ثمانية فيرجع نصيب الابن الى  
سبعة ونصيب الزوجة الى اثنين (قوله فتصح المناسخة من اثنين وسبعين) أي  
حاصلة من ضرب الثانية في الاولى لان الاولى صحت من أربعة وعشرين والثانية  
من ثلاثة ونصيب الميت الثاني مابين مسألتيه فتضرب في الاولى يحصل ما ذكر  
(قوله للزوجة ستة عشر) أي لان لها من الاولى ثلاثة في ثلاثة بتسعة ولها من  
الثانية بوصف كونها أما واحد في سبعة بسبعة فيجتمع لها ستة عشر وقوله وللابن  
ستة وخمسون أي لان له من الاولى أربعة عشر في ثلاثة باثنين وأربعين وله من  
الثانية بوصف كونه أخا اثنان في سبعة بأربعة عشر فيجتمع له ستة وخمسون (قوله)  
والنصيبان مشتركان بالثمن) فمن نصيب الزوجة اثنان ومن نصيب الابن  
سبعة (قوله واذا اشتركت الانصباء كلها الانصباء منها الخ) هذا محترزه وقوله  
سابقة في جميع الانصباء (قوله من هذا) أي الاختصار بعد العمل (قوله)  
وما يتبعه) كتصحيح المسألة وتأصيلها والنسب بين السهام والورثة وبين الرؤس

ولو خلف الاولاد نقط من  
غير زوجة فساتوا كلهم  
واحد بعد واحد حتى بقي  
اثنان فكأنه مات عن  
اثنين فقط فتصح من اثنين  
(نبيه) كما يمكن الاختصار  
قبل العمل كذلك يمكن  
الاختصار أيضا بعد العمل  
ويسمى اختصارا لهما وهو  
أن يوجد بعد تصحيح المسائل  
في جميع الانصباء اشتركا  
فترجع المسئلة وكل نصيب  
الى الوفق كزوجة وابن  
وبنت منها فبمسألة قسمه  
التركة توفيت البنت عن من  
بقي وهما أمها وأخوها فتصح  
المناسخة من اثنين وسبعين  
للزوجة ستة عشر وللابن  
ستة وخمسون والنصيبان  
مشتركان بالثمن فترجع  
المسئلة الى ثمانية تسعة وكل  
نصيب الى ثمانية فيرجع  
نصيب الابن الى سبعة  
ونصيب الزوجة الى اثنين  
واذا اشتركت الانصباء  
كلها الانصباء منها فلا اختصار  
ومن أراد المزيد من هذا فعليه  
بكتنا شرح الترتيب والله  
أعلم ولما أتت الى الكلام  
على الارث المحقق وما يتبعه

المثبتة كما في الحقني (قوله بالتقدير والاحتياط) أي المتبسط به ما عطف الاحتياط  
على التقدير من عطف السبب على المسبب وهو الارث بالتقدير والاحتياط (قوله  
فبدأ منها بالخنثي) أي فبدأ من تلك الأنواع بآرث الخنثي فهو على تقدير مضاف لأن  
الذي من أنواع الارث بالتقدير والاحتياط انما هو آرث الخنثي المشكل (قوله  
فقال) عطف على بدأ

### \*(باب ميراث الخنثي المشكل)\*

أي باب بيان آرث الخنثي المشكل في آرث بمعنى الارث وحكي الغزالي قولاً بأن الخنثي  
لا ميراث له وبناء العقبات في شرح الوافي على أنه خلق ثالث لا ذكر ولا أنثى والله  
تعالى انما قال يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين فلم يذكر الخنثي  
وسبب الخنثوية على ما قيل تساوي الأبوين في الانزال لأنه قيل سبق الماء من  
أحدهما ما يقتضي موافقته له في الذكر والأنثوية وعلى هذا فتساوهم ما  
في الانزال يقتضي كونه خنثى ووقع السؤال عن الحالة التي يدخل عليها الجنّة  
فأجيب بأنه يرجع لنوعه في الواقع ان قلنا بأنه لا يخرج عن أحد النوعين وان قلنا  
أنه خلق ثالث فهو مفوض للمشيئة وأما الحشر فيكون على حاله في حاشية الحرشي  
عن بعضهم أنه يدخل الجنة على أنه ذكر لكن لا يخفى أن الأمر توقيفي أفاده  
الحقّق الأمير (قوله والمفقود والحمل) فيه إشارة الى نقص في الترجمة وقد سبق  
الكلام على تقرير ذلك (قوله والخنثي) مأخوذ من الانحناء وألفه لتأنيث لفظه  
وان كان معناه مذكراً باعتبار كونه شخصاً من ثم ذكر ضميره ووصفه وفعله  
ولوا تضح بالأنثوية والظاهر أنه كغيره يصح فيه ألف التأنيث المقصورة كجلى  
ولا ينون وان تجرد من أل كما أفاده العلامة الأمير (قوله وهو التثني والتكسر)  
العطف فيه للتفسير والمراد التثني والتكسر في الكلام بأن يتكلم كالنساء  
لا في الأفعال بأن هز معاطفه وان صدق بذلك ومن هذا المعنى المتخفف والخنث  
من يشاء به النساء بحيث يتثنى ويتكسر في كلامه (قوله أو من قولهم الخ) أي  
من مصدره على الأصح من أن الاشتقاق من المصادر لا من الأفعال أو يقال الأخذ  
يكون من المصادر وغيرها بخلاف الاشتقاق فيكون الأخذ أوسع باباً من الاشتقاق  
وقوله خنث بكسر النون من باب تعب وقوله اذا اشتبه أمره أي تقول ذلك  
اذا اشتبه حاله فلما اشتبه أمر الخنثي قيل له خنثى وان اتضح به ذلك بالذكورة  
أو الأنثوية باعتبار ما كان وقوله فلم يخلص طعمه أي لأنه لم يخلص طعمه فهو تامليل

شرع في الارث بالتقدير  
والاحتياط وهو أنواع فبدأ  
منها بالخنثي فقال \*(باب  
ميراث الخنثي المشكل)\*  
والمفقود والحمل والخنثي  
مأخوذ من الانحناء وهو  
التثني والتكسر أو من قولهم  
خنث الطعام اذا اشتبه  
أمره فلم يخلص طعمه

لما قبله (قوله وهو آدمي الخ) أي الخبثي هنا آدمي الخ والافهوي يكون في الابل  
والبقركا لادمي واعلم أنه لا نزاع في جوارزه ولا في وجود غير المشكل منه وانما النزاع  
في وجود المشكل منه فذهب الاكثرون الى وجوده وذهب الحسن البصري الى  
عدم وجوده وقال القاضي اسماعيل لا بد من علامة تزيل اشكاله والحق أنه  
لم يصح عن الامام مالك فيه شيء بخلاف ما نحاكي عنه أنه قال هو ذكر تغلبا  
لذا كورة فقد غلبت مع الانفصال كالف امرأة ورجل فانه يخاطب الجميع خطاب  
الذكر تغلبا لئلا كورة مع الانفصال فأولى مع الاتصال (قوله أوله ثقبه الخ)  
أو تنويعة فانحنى المشكل نوعان وقوله منهما أي من آلتى الرجل والمرأة (قوله  
من شكل الامر) بفتح الكاف من باب تعدو في أخذه من شك كل وقفة لأن  
قياسه حينئذ شا كل كفا عدم من قعد فلا يظهر أنه من أشكل وقد يقال كلام  
الشارح في بيان المادة المأخوذ هو منها ويستعمل شكل بمعنى قيد ومنه شكات  
الكتاب اذا قيدته بالاعراب لكن مصدره شكل لا شكول ويستعمل أشكل  
بمعنى أزال اشكاله وخففاه ومنه أشكلت الكتاب أي أزلت اشكاله وخففاه  
وقوله التمس راجع لهما (قوله مادام مثكلا) بخلاف ما اذا انضح (قوله لا يكون  
أبوا ولا أما الخ) أي في الغالب فلا ينافي مانس - ق في مصصلة الموقوف فلو أولد نفسه  
قال ج برث الاولاد ويرثونه بالا اعتبارين الا بوجه الامومة وهم أسقاء قال بعضهم  
وهل يرث من أولاد أولاده على أنه جد أو جدته لم أر نسا والظاهر ارثه - ما اذ  
قال المحقق الامير بعد نقله ذلك والظاهر اجرأؤه على ما تقدم في ذى الجنتين على أن  
الوجه الجزم بأنوته ويحد جملا على الزنا فلا ولا داخوة لام وقوله انه حمل من نفسه  
شبهة ضعيفة بمنزلة قول المرأة ان فرجها شرب منيا من الحمار مثلا فليتأمل وليجرب  
اه (قوله والكلام فيه) أي في الخبثي أي في أحكامه وقوله في مقامين أي باعتبار  
المهم من مباحثه والافله مباحث كثيرة مذ كورة في ختم الشيخ خليل الحكم  
لا يتخلون النادر في النادر (قوله أحدهما) أي أحد المقامين وقوله فيما يتضح به  
وما لا يتضح أي في بيان ما يتضح به من العلامات وما لا يتضح به منها وفي كلامه  
حذف العائد المجزوم لان التقدير وما لا يتضح به مع أنه لم يجز بما جاز به الموصول  
ويمكن أنه حذف أولا الجار ثم التضمير فلم يحذف وهو مجزور (قوله وعمله  
كتب الفقه) محصله أن ذا الثقبمة المقدمة يتضح بالانوثة بعد البلوغ بحبل أرحض  
فان لم يحبل ولم يحض فان أخبر بيميله للنساء قد كرا أو بيميله للرجال فأنثى أو بيميله لهما  
فان غلب أحدهما فالحكم له وان استويا فهو باق على اشكاله ومن له اللتان

وهو آدمي له النال الزوج  
والمرأة أوله ثقبه لا تشبه  
واحدة منهما والمشكل  
مأخوذ من شكل الامر  
شكولا وأشكل التمس  
والخبثي مادام مشكلا  
لا يكون أبوا ولا أما ولا جد  
ولا جدته ولا زوجا ولا زوجة  
وهو منحصر في أدب  
جهات النسب - قوة والاخوة  
والعمومة والولاء والكلام  
فيه في مقامين أحدهما فيما  
يتضح به وما لا يتضح ويحمله  
كتب الفقه

المتقدمان فان أمتي بذ كره أو بال منه فقط فهو ذ كر وان حاض أو حبل أو أمي  
 أو بال من فرج النساء فأنتي وان بال منهن سابق من أحد هما فالحكم له  
 والافق من قبل النساء أول للرجال أولهما ما سبق في ذي الثقبه ولا يتضح بالذ كورة  
 بنبات اللحية ولا يتضح بالانوثه بنهود الشدين ونزول الابن ولا دخل لعد الاضلاع  
 في الاتضاع والامام أحمد يحكم بذ كورة من ثبتت لحيته وكذا الامام مالك ويزيد  
 عليه بأنه يحكم بأنوثه من نبت ثديه فان نبتت لحيته وثدياه معافيه ومش كل مالم تظهر  
 فيه علامة أخرى تقوى أحد العلامتين ويزيد على ذلك أبو حنيفة بأنه يحكم بالانوثه  
 بظهور الابن ويحكم بالاتضاع بعد الاضلاع فان كانت اضلاع الجنب الأيسر ثمانية  
 عشر ضلعا كاليمين حكم بأنوثته وان كانت سبعة عشر حكم بذ كورته لما اشتهر  
 من أن حواء خلقت من ضلع آدم الايسر لكن قال أهل التشريح ياستواء الرجل  
 والمرأة فيها ومن استدل بعد الاضلاع على بن أبي طالب رضي الله عنه فإنه رفع له  
 رجل تزوج بابنة عمه وكانت خنثى فوقع على جارية فأحبلتها فأمر غلامه فقيرا  
 بعد اضلاع الخنثى فاذا هو رجل فزياد بن زي الرجال وأبيل عد اضلاعه لعدم الجرم  
 بأن الحمل منه والافق أقوى وجه له يقتضي القطع بالانوثه ويعد على الكل  
 حتى لو حكم بذ كورته باحباله لامرأة ثم حبل هو أبطلنا الحكم الا قول وحكمنا  
 بأنوثته ولذلك قيد قولهم اذا حكم بمقتضى علامة ثم طرأ خلافا لم ينقل الحكم  
 بما اذا لم تكن الثابتة أقوى كالقول فإنه العلامة القديمة الواردة في الحديث وان كان  
 ضمه مقاوس مثل صلى الله عليه وسلم عنه فقال يورث بفتح الواو وتشديد الراء من  
 حيث يبول وهذا من قبيل الافتاء فلا ينافي قولهم أقول من قضى فيه في الاسلام  
 على بن أبي طالب وأما أقول من حكم فيه في الجاهلية فعامر بن الظرب يفتح الظاء  
 المشالة وكسر الراء المهملة كان يفرض له في كل مهموم ومشكل فلما سئل عنه  
 قال حتى أنظر فوالله ما نزل بي مثل هذه منكم يامعشر العرب فبات ليلة ساهرا  
 وكان له جارية ترعى غنمه يقال لها خيلة فلما رأت قلعه قالت له ما عراك في ليلة ثلث  
 هذه فقال لها ويحك وبالك دعي أمر اليس من شأنك ليس هذا رعى الغنم وقيل  
 ان السائلين له عن ذلك أقاموا عنده أربعين يوما وهو يذبح لهم كل يوم فقالت له  
 ان مقام هؤلاء عندي أسرع في غنمك فقال لم تشه كل على حكومة قط مثل  
 حكومتهم فقالت أخبرني لعل عندي مخرجا وكورت عليه الكلام فأخبرها فقالت  
 أتبع القضاء المبال أقعده فان بال من حيث يبول الذ كره ذ كر وان بال من حيث  
 يبول الانثى فأنتي فخرج للناس حين أصبح فقضا بال الذي أشارت عليه به وفيه عبرة

من حيث ان الحكمة قد يجرى بها الله تعالى على لسان من لا تظن عنده ومحبهم من  
من هو مستعد لها وفيه اشارة الى ان القاضي او المفتي يترقب فيما لا يعلمه خلافا  
لما فعله قضاة هذا الزمان ووقته فان هذا جاحل يترقب في حادثة سئل عنها اربعين  
يوما على ما قيل حكى ان بعض العلماء سئل في درسه عن مسألة فقال لا أدري  
فقال له المسائل ان هذا ليس مكان الجهال فقال له المكان الذي يعلم أشياء  
ويجهل أشياء أما الذي يعلم ولا يجهل فلا مكان له اهم لمخصا من حاشيتي العلامتين  
الحق والامير (قوله والثاني في ارثه) وهل هو بالفرض أو بالتعصيب فعند الشافعية  
أنه بالفرض فقط في نحو أخ خنثى وبالتعصيب فقط في نحو ابن أخ خنثى وهو مافق  
منهم اعند المالكية فيأخذ عندهم ثلاثة أرباع المال نحو أخ خنثى لانه على  
تقدير الزكوة يستحق جميع المال بالتعصيب وعلى تقدير الانوثة يستحق  
النصف بالفرض فيعطى نصف مجموعهما وهو ثلاثة أرباع المال (قوله وقد ذكره)  
أي الثاني (قوله وان لم يكن) أي يوجد وقوله في مستحق المال وهم الورثة ولذلك  
بينهم الشارح بقوله من الورثة فهو بيان لمستحق المال وهو احتراز عن ارباب الديون  
(قوله خنثى صحيح في الاشكال) المراد بكونه صحيحا في الاشكال أنه بين  
الاشكال وظاهره بحيث أنه لم يتضح لا بكورة ولا بأنوثة فقوله بين الاشكال  
تفسير لقوله صحيح ووضحه الشارح بقوله والمراد الخ (قوله فاقسم التركة) أشار  
الشارح الى أن مفعول اقسام محذوف وقوله على الاقل هو مصادق بحالتين من  
أحوال الخنثى الخمسة الآتية وهما الثاني والثالث أي كون أرثه بتقدير الزكورة  
أكثر منه بتقدير الانوثة وعكسه وقوله ولكل من الورثة والخنثى متعلق بالاقل  
وقوله ان ورث أي كل من الورثة والخنثى وقوله متفاضلا أي بأن كان أرثه بتقدير  
الذكورة أكثر منه بتقدير الانوثة (قوله كابن خنثى مع ابن واضح) مسألة  
الذكورة من اثنين ومسألة الانوثة من ثلاثة وبينهما ما تبين فتضرب احدهما  
في الاخرى يحصل سبعة وهي الجسامة للمسئلتين فتقسم على كل من المسألتين  
فما خرج فهو جزء السهم فاذا قسمت الستة على مسألة الذكورة خرج لكل سهم  
ثلاثة فهي جزء سهم مسألة الذكورة واذا قسمت على مسألة الانوثة خرج لكل  
سهم اثنان فهي جزء سهم مسألة الانوثة ثم تضرب نصيب كل من الورثة من كل  
من المسألتين في جزء سهمها ما فاقه علم نصيبه بتقدير الزكورة والانوثة فتعطيه اقل  
النصيبين فالواضح من مسألة الذكورة واحد في ثلاثة بثلاثة وله من مسألة الانوثة  
اثنان في اثنين بأربعة فيعطى ثلاثة لانها اقل النصيبين والخنثى من مسألة

والثاني في ارثه وارث من  
معه وقد ذكره بقوله (وان  
يكن في مستحق المال)  
من الورثة (خنثى صحيح)  
في الاشكال (بين) أي  
طاهر (الاشكال) والمراد  
كونه خنثى مشكلا باقيا  
على اشكاله لم يتضح  
بذكورة ولا بأنوثة (فاقسم)  
التركة بين الورثة والخنثى  
(على) التقدير (الاقل)  
لكل من الورثة والخنثى  
ان ورث بتقدير الذي ذكره  
والانوثة متفاضلا كابن  
خنثى مع ابن واضح

الذ كورة واحد في ثلاثة ثلاثة ومن مسألة لا نوتة واحد في اثنين باثنين فيعطى  
 اثنين لانهم اقل النصيبين فيصير الموقوف واحد فان تبين ذ كورة الخنثى أخذه  
 وان تبين أنوته أخذه الواضح (قوله فالأقل الخ) الاظهر في الأعراب ان الأقل  
 مبتدأ ونصيب الاثنى خبر وقوله للخنثى اما خبر ثان أو متعلق بمحذوف والتقدير  
 يعطى للخنثى وقوله والواضح كون الخنثى ذكرا أى والاظهر الواضح كون الخنثى  
 ذكرا وان كان مقتضى سياق الشارح ان المعنى والأقل الواضح كون الخنثى  
 ذكرا أى نصيبه باعتبار كونه ذكرا لكن في عبارته قلاقه ولو قال فالأقل للخنثى  
 نصيبه باعتبار كونه أنثى وللواضح نصيبه باعتبار كونه ذكرا لكان أوضح  
 (قوله فيعطى الخنثى الثالث) أى وهو اثنان من الجماعة وقوله والواضح النصف  
 أى ويعطى الواضح النصف وهو ثلاثة من الجماعة وقوله ويوقف السدس أى وهو  
 سهم فان اتضح الخنثى بالذ كورة أخذه وان اتضح بالانوتة أخذه الواضح كما مر (قوله  
 وكزوج الخ) مسألة الذ كورة من سبعة بلا عول الزوج النصف ثلاثة وللأم  
 الثلث اثنان وللأخ الشقيق الباقي وهو واحد ومسألة الانوتة من ثمانية بالعول  
 فيعمل باثنين لا كمال النصف للشقيقة وبين المسألتين توافق بالنصف فيضرب  
 نصف أحدهما في كامل الأخرى يحصل أربعة وعشرون وهي الجماعة للمسألتين  
 فاذا قسمتها على الستة التي هي مسألة الذ كورة خرج لكل سهم أربعة فهي جزء  
 سهم مسألة الذ كورة واذا قسمتها على الثمانية التي هي مسألة الانوتة خرج لكل  
 سهم ثلاثة فهي جزء سهم مسألة الانوتة فالزوج من مسألة الذ كورة ثلاثة في أربعة  
 باثني عشر وله من مسألة الانوتة ثلاثة في ثلاثة تسعة فيعطى التسعة لانها أقل  
 النصيبين وللأم من مسألة الذ كورة اثنان في أربعة ثمانية ولها من مسألة الانوتة  
 اثنان في ثلاثة ستة فتعطيها ستة لانها أقل النصيبين وللخنثى من مسألة الذ كورة  
 واحد في أربعة بأربعة وله من مسألة الانوتة ثلاثة في ثلاثة تسعة فيعطى أربعة  
 لانها أقل النصيبين ويوقف الخمسة الباقية فان اتضح الخنثى بالانوتة أخذهما  
 وان اتضح بالذ كورة ردهما للزوج ثلاثة تكمى بالنصفه وزد اثنان للام تكمى  
 لثلاثها (قوله فالأخر في حق الخنثى ذكوره) أى لان نصيبه على تقدير الذ كورة  
 أربعة وعلى تقدير الانوتة تسعة وقوله وفي حق الزوج والام أنوته أى لان نصيب  
 الزوج على تقدير الذ كورة اثنا عشر وعلى تقدير الانوتة ستة (قوله واليقين) هو  
 صادق بالاحوال الخمسة الاربعة فيكون عطفه على الأقل من عطف العام على  
 الخاص وبذلك التحقيق تعلم ما في جعل بعضهم العطف للتفسير (قوله أى المتيقن)

فالأقل نصيب الاثنى للخنثى  
 وللواضح كون الخنثى  
 ذكرا فيعطى الخنثى الثلث  
 والنصف ويوقف  
 الواضح وكزوج وأم  
 السدس وخنثى شقيق فالأخر  
 وخنثى في حق الخنثى ذكوره  
 وفي حق الزوج والام أنوته  
 (واليقين) أى المتيقن الذي  
 لا شك فيه



فالمراد بالمد راسم المفعول وقوله الذي لاشك فيه صفة كاشفة للمتيقن أي بها  
 اثباتهم أن المراد بالمتيقن ما يشمل ما فيه شك والمراد بالشك هنا مطلق التردد  
 (قوله وهو) أي المتيقن الذي لاشك فيه وقوله الأقل فيما سبق أي فيما إذا ورت  
 بتقدير يرى الذكورة والانوثة متساوية لابان كان أثره بتقدير الذكورة أكثر  
 أو العكس فهاتان حالتان وقوله أو العدم أن ورت بأحد هما فقط أي بالذكورة  
 أو الانوثة فهاتان حالتان وكان عليه أن يقول أو المساوات لانهما من المتيقن فهي  
 حالة فتمت الاحوال خمسة (قوله كولدعم خنثى مع معتق) فيه عامل كل بالأضرب لا ضرب  
 في حق ولد المم الخنثى أنوثته لأن بنت الم لا شيء لها والأضرب في حق المعتق ذكوره  
 لأن المعتق متباخر عن ابن الم فلذلك قال السارح فلا شيء له الم (قوله وكزوج  
 وأم الم) هو على العكس مما قبله لأن الأضرب هنا في حق الخنثى ذكوره وفي حق  
 غيره أنوثته ومسئلة الذكورة من ستة للزوج النصف ثلاثة وللأم السدس واحد  
 ولولدى الأم الثلث اثنان ويسقط الخنثى لاب على تقدير الذكورة لانه عاصب  
 وقد استغرقت الفروض التركة ومسئلة الانوثة من تسعة لانه يعال للخنثى على  
 تقدير أنوثته بالنصف وهو ثلاثة وبين المسائلين توافق بالثلث فإذا ضربت وفق  
 احدهما في كامل الآخر يحصل ثمانية عشر وهي الجامعة للمسائلين فإذا قسمتها  
 على الستة التي هي مسئلة الذكورة خرج جزء السهم ثلاثا وإذا قسمتها على  
 التسعة التي هي مسئلة الانوثة خرج جزء السهم اثنان فلزوج ثلاثة من مسئلة  
 الذكورة في ثلاثة بتسعة وله من مسئلة الانوثة ثلاثة في اثنين بستة فيعطى ستة  
 لأنها أقل النصيبين وللأم واحد من مسئلة الذكورة في ثلاثة بثلاثة ولها واحد  
 من مسئلة الانوثة في اثنين باثنين فيعطى اثنين لانها ما أقل النصيبين ولولدى  
 الأم من مسئلة الذكورة اثنان في ثلاثة بستة ولها من مسئلة الانوثة اثنان في اثنين  
 بأربعة فيعطيان الأربعة وللخنثى من مسئلة الانوثة ثلاثة في اثنين بستة ولا شيء له  
 من مسئلة الذكورة فتوقف هذه الستة فان اتضح الخنثى بالانوثة أخذها وان اتضح  
 بالذكورة رد الزوج ثلاثة وللأم واحد ولولدى اثنين (قوله وخنثى لاب) أي أخ  
 لاب فلو كان خنثى لام كانت المشتركة وألغيت قرابة الاب كما لم يعمامر (قوله  
 فلا يعطى شيئا في الحال) بخلاف ما إذا اتضح بالانوثة فانه يعطى في المسائل وقوله  
 لا احتمال ذكوره فهي الأضرب في حقه وقوله فيسقط الاستغراق الفروض  
 أي لا استغراق الفروض التركة وهو عاصب يسقط حينئذ (قوله والأضرب في حق  
 الزوج الم) فهي العكس مما قبلها كما قد قدم وقوله لعولها عالة لقوله والأضرب الم

وهو الأقل فيما سبق  
 أو العدم أن ورت بأحد هما  
 فقط كولدعم خنثى مع  
 معتق فلا شيء له بتقدير  
 الانوثة ولا يعطى المعتق شيئا  
 لا احتمال ذكوره وكزوج  
 وأم ولدى أم وخنثى لاب  
 فلا يعطى شيئا في الحال  
 لا احتمال ذكوره فيسقط  
 لا استغراق الفروض والأضرب  
 في حق الزوج والأم ولدى  
 الأم أنوثته له ولها

وقوله اذذاك وجود مثلاً اسم الإشارة راجع للمذكور من الانوثة (قوله  
واذا عامات الخ) راجع لمجموع ما تقدم لا بخصوص المسئلة التي قبله وقوله الى  
الاتصاح أى بذكورة أو انوثة وقوله أو الصلح بتساو أو تفاضل أى اذالم يكن فيهم  
محجور عليه ولا فلا عبرة بالصلح المذكور (قوله ولا بد من جريان التواهب) أى  
ولا بد لبراءة اللزمة من جريان التواهب بأن يهب بعضهم بعضاً (قوله ويغفر الجهل  
الخ) جواب عما يقال كيف يصح التواهب مع الجهل بالموهوب وشرطه العلم به  
وقوله الضرورة أى لتقدير العلم بقدر الموهوب مادام على اشكاله فلم يتواهبوا  
لم تقدسهم القسمة شيئاً لانه لم يحصل بينهم ما يقتضى الملك (قوله وهذا كله) أى  
ما تقدم من قوله فاقسم على الأقل الخ وفرضه تقيم الاحوال الخمسة لا يمكن  
عرفت أن هذه الحلة لداخله في قوله واليقين فكان الاولى أن يدرجها في حل  
المتن (قوله كولد أم) أى خنى فلا يختلف حاله بالذكورة والانوثة لان له  
السدس على كل من الحالتين وقوله أو معتق أى خنى فلا يختلف حاله أيضاً  
بذلك (قوله فالامر واضح) أى فالحكم وضع وهو أن ولداً الأم يأخذ السدس  
على كل من الحالتين وكذلك المعتق يأخذ المال على كل من الحالتين (قوله  
نحظ الخ) وقع هذا الاختلاف في نسخ المصنف فالنسخة التي شرح عليها الشارح  
تحتج بحق القسمة المبين وفي نسخة تحتج بالقسمة والتبيين وفي نسخة تحتج بالقسمة  
والتيبين لا يمكن الوزن غير مستقيم على هذه النسخة فلا بد من زيادة حق وحذف  
النساء ويصير هكذا تحتج بحق القسم والتبيين (قوله جواب الامر) فهو محجوز  
بحذف الالف على نسخة تحتج ويحذف الياء على نسخة تحتج (قوله بحق القسمة)  
من اضافة الصفة للموصوف كما أشار اليه الشارح بقوله أى القسمة الحق أى  
الطابقة للواقع وقوله المبين صفة للحق وقوله أى الواضح تفسير للمبين وقوله  
الظاهر تفسير للواضح وعلم من ذلك ان المبين اسم فاعل من أبان بمعنى بان أى  
وضع وظهر (قوله فائدة) أى هذه فائدة أولى أخذ المبادئ (قوله ما قلناه)  
أى من ان كل ما يعامل بالآخر في حقه (قوله ومذهب الحنفية أنه يعامل الخ)  
واذا اتضح بعد ذلك مما تقدم في خلاف الاضرة فقص الحكم الاول كما هو  
مقتضى النواع وان قال بعضهم لم نجد ذلك في ذلك (قوله فان كان الآخر  
لاشئ الخ) أى كفى ولد عم خنى ومعتق فالآخر في حق الخنى لاشئ ولا احتمال  
الانوثة ولا يوقف المال بل يعطى للميت واذا تبين كون الخنى ذكر انقض  
ذلك كما مر (قوله ومذهب المالكية له نصف نصبي ذكر وأتى) أى

اذذاك لتسعة واذا  
عامت كلا من الخنى  
ومن معه بالاضرة يوقف  
المشكوك فيه الى الاتصاح  
أو الصلح بتساو أو تفاضل  
ولا بد من جريان التواهب  
ويغفر الجهل هنا للضرورة  
وهذا كله اذا ورث  
تقدري الذكورة والانوثة  
مقتضى الاصل أو بأحد هما فقط  
كما قد مر الإشارة لذلك فان  
ورثهما متساوياً كولد  
أم أو معتق فالامر واضح  
وقوله (نحظ) جواب لامر  
(بحق القسمة) أى القسمة  
الحق و(المبين) أى  
الواضح الظاهر فائدة ما قلناه  
هو اعتماد من مذهب  
الشافعية ومذهب الحنفية  
أنه يعامل الخنى وحده  
بالآخر فان كان الآخر  
لاشئ ولا يعطى شيئاً  
ولا يوقف شيء ومذهب  
المالكية له نصف نصبي  
ذكر وأتى ان ورثهما  
مفاضلاً

بأن تجتمعهما كما سيأتي وتعطيه نصف مجموعهما وهذا ظاهر إذا كان الخنثى واحدا  
 بخلاف ما إذا تعدد والضابط الكل أي أنه يعطى بمثل نسبة واحد هو أي لحالاته  
 فإن كانت حالاته أربعة فله ربع مجموع انصبابه التي له باعتبار حالاته  
 لأن نسبة الواحد للاربعة ربع وهكذا قوله وإن ورث بهما مائة فاضلا أي  
 كافي ولد خنثى وابن واضح وسيأتي بيان كيفية العمل في ذلك (قوله وإن ورث  
 بأحدهما فقط) أي كافي ولد عم خنثى فإنه يرث بتمديد المذكورة فقط  
 وقوله فله نصف نصيبه فيكون له في المثال المذكور النصف (قوله وإن ورث بهما  
 متساويا أي كافي ولد أم خنثى فإن له السدس على كل من الحالتين وقوله  
 فالأمر واضح أي الحكم ظاهر وهو أنه يأخذ على كلا الحالتين (قوله ومذهب  
 الحنابلة أن لم يرج الخ) أي فذهبهم التفصيل وقوله فكالمالكية أي في أنه له  
 نصيب مجموع نصيبه الخ وقوله فكالمشافعية أي في أنه يعامل كل من الورثة  
 والخنثى بالأضر (قوله فائدة ثانية) أي هذه فائدة ثانية (قوله للخنثى خمسة  
 أحوال) قد تقدم التنبيه على صدق كلام المصنف به (قوله كأبوين الخ) مسئلتهم  
 من ستة اعتبارا يخرج السدس الذي لكل من الأبوين وأما يخرج النصف فهو  
 داخل في مخرج السدس فالأبوين السدسان اثنان ولابنت النصف ثلاثة ولولد الابن  
 الخنثى السهم الباقى سواء قدرناه ذكرا أو أنثى لأنه إن كان ذكرا فله ما بقي بعد  
 الأقروض وهو هاتم واحد وإن كان أنثى فلهما السدس تسكيلة الثلثين وهو  
 هاتم واحد (قوله بتقدير الذكورة أكثر) من أرثه بتقدير الأنوثة (قوله  
 كيف الخ) مسئلة المذكورة من اثنين لأن فيهما نصفان وما بقي ومسئلة الأنوثة  
 من ستة لأن فيهما سدس ابنت الابن تسكيلة الثلثين وبين المسألتين تدخل فيكتفي  
 بالأكثر فلابنت النصف ثلاثة ولولد الابن الخنثى واحد ويوقف الباقي وهو اثنان  
 فإن اتضح بالذكورة أخذها وإن اتضح بالأنوثة فهما للعاصب إن كان والاردا  
 عليهما بحسب فرضيهما وتكون المسئلة بعد ذلك من أربعة اختصارا (قوله ثالثا  
 عكسه) أي عكس نانية وهو أن يكون أرثه بتقدير الأنوثة أكثر منه بتقدير  
 الذكورة (قوله كزوج الخ) مسئلة المذكورة من ستة بلا عول للزوج النصف  
 ثلاثة والام الثلث اثنان والاب الباقي وهو واحد ومسئلة الأنوثة من ثمانية  
 بالمول لأنه يعامل للاختلاف باثنين لا كمال النصف وبين المسألتين توافق  
 بالنصف فيضرب نصف أحدهما في كامل الأخرى يحصل أربعة وعشرون وهي  
 الجامعة للمسألتين فإذا قسمتها على الستة يخرج جزء السهم أربعة وإذا قسمتها على

وإن ورث بأحدهما فقط فله  
 نصف نصيبه وإن ورث  
 بهما متساويا فالأمر واضح  
 ومذهب الحنابلة أن لم يرج  
 اتصاحبه فكالمالكية  
 وإن رجي اتصاحبه  
 فكالمشافعية والله أعلم  
 فائدة ثانية للخنثى خمسة  
 أحوال أحدها يرث  
 بتقدير الذكورة والأنوثة  
 على السواء كأبوين وبنت  
 وولد ابن خنثى نانية بتقدير  
 الذكورة أكثر كبنات  
 وولد ابن خنثى نانية  
 عكسه كزوج وأم وولد أب  
 خنثى

الثمانية يخرج جزء السهم ثلاثة فللزوج ثلاثة من مسألة الذكورة في أربعة بائني عشر  
 وله ثلاثة من مسألة الانوثة في ثلاثة تسعة فيعطى التسعة فقط وللأم اثنان من  
 مسألة الذكورة في أربعة ثمانية ولها اثنان من مسألة الانوثة في ثلاثة تسعة فيعطى  
 الستة فقط ولولد الاب البائني واحد من مسألة الذكورة في أربعة باربعة وله ثلاثة  
 من مسألة الانوثة في ثلاثة تسعة فيعطى الاربعة فقط وتوقف الخمسة الباقية  
 الى الاتصاح أو الصلح فان اتضح بالاثني أخذها أو بالذكورة رد ثلاثة للزوج  
 واثنان للأم (قوله بتقدير الذكورة فقط) أي دون تقدير الانوثة وقوله كولد أخ  
 خنثي) أي فانه بتقدير الذكورة يرث كونه ابن أخ وبتقدير الانوثة لا يرث  
 لانها من ذوات الارحام (قوله خامسها عكسه) أي عكس رابعها وهو انه يرث  
 بتقدير الانوثة فقط (قوله كزوج وشقيقة الخ) مسألة الذكورة من اثنين ومسألة  
 الانوثة من سبعة بالعول وبينهما تبان تضرب احدهما في الاخرى يحصل أربعة  
 عشر وهي الجامعة فاذا قسمتها على الاثنين يخرج جزء السهم سبعة واذا قسمتها على  
 السبعة يخرج جزء السهم اثنان فللزوج في مسألة الذكورة واحد في سبعة  
 بسبعة وله في مسألة الانوثة ثلاثة في اثنين ستة فيعطى الستة فقط ويوقف له  
 واحد وهكذا يقال في الشقيقة ولولد الاب الخنثي في مسألة الانوثة واحد في اثنين  
 باثنين ولا شيء له في مسألة الذكورة فلا يعطى في الجسال شيئا وتوقف الاثنان  
 فان اتضح بالانوثة أخذها أو بالذكورة رد واحد للزوج وواحد للشقيقة (قوله  
 فائدة ثالثة) أي هذه فائدة ثالثة ويصح أن يكون قوله فائدة مبتدأ وثالثة صفة  
 وقوله في حساب مسائل الخنا ما خبر وأل في الخنا فالجنس المصادق بالواحد  
 والمتعدد (قوله أما على مذهبننا) أي أما كيفية على مذهبننا معاشر الشافعية  
 وقوله فتصح الخ أي فتصح له مسئلتان مسألة الذكورة ومسألة لانوته (قوله  
 ثم تنظر بين المسألتين بالنسب الرابع) أي التي هي التباني والتوافق والتداخل  
 والمسائل ويبحث فيه بأن المسائل لا يمكن هنا إذ مسألة الذكورة مخالفة لمسألة  
 الانوثة ولا بد وأجيب بأنه يتأني في نحو ولد خنثي وبنت فان مسألة الذكورة  
 من ثلاثة عدد الرؤس ومسألة الانوثة من ثلاثة يخرج الثلثين وهما مائة اثنان (قوله  
 ويحصل أقل عدد الخ) أي بأن تضرب احدهما في الاخرى ان كانا متباينين أو تضرب  
 وفق احدهما في الاخرى ان كانا متوافقين أو تكتفي بالأكثر ان كانا متداخلين  
 أو تكتفي باحدهما ان كانا متمثلين (قوله بالتقديرين) أي تقديرى الذكورة  
 والانوثة (قوله فما كان فهو الجامعة) أي فما وجد فهو الجامعة للمسألتين (قوله

رابعها يرث بتقدير الذكورة  
 فقط كولد أخ خنثي خامسها  
 عكسه كزوج وشقيقة  
 وولد أب خنثي والله أعلم  
 فائدة ثالثة في حساب  
 مسائل الخنا أما على  
 مذهبننا فتصح المسألة بتقدير  
 الذكورة فقط وبتقدير  
 انوته فقط ثم تنظر بين  
 المسألتين بالنسب الرابع  
 وتوصل أقل عدد يقسم على  
 كل من المسألتين بالتقديرين  
 فما كان فهو الجامعة

فأقسمها على كل من الخنثى وبقية الورثة) أى بالطريق الذى ذكرناه وهذا كله  
إذا كان الخنثى واحداً فإن تعدد فاجعل له مسائل بعدد أحوالهم ثم انظر بينها  
بالنسب الأربع وحصل أقل عدد ينقسم على كل منها فما كان فهو الجماعة  
فأقسمها على كل من الخنثا وبقية الورثة بحسب تلك الأحوال وانظر أقل الانصاء  
لكل منهم فادفعه له وتوقف المشكوك فيه الى البيان أو الصلح (قوله وأما على مذهب  
الحنفية) أى وأما كيفية حساب مسائل الخنثا على مذهب الحنفية فتصح  
المسألة على تقدير الأضرب فى حق الخنثى وحده الخ أى كفى ولد خنثى وابن واضح  
فتصح المسألة على تقدير الانوثة لأنها الأضرب فى حق الخنثى وحده وأعطه الثلث  
واحد أو اعط الابن الواضح الثلثين ولا وقف على مذهبهم (قوله وبقية الورثة  
الباقى) أى واعط بقية الورثة الباقي (قوله فإن كان لا يرث بتقدير الخ)  
أى كفى ولد عم خنثى فإنه لا يرث بتقدير الانوثة (قوله وأما على مذهب المالكية)  
أى وأما كيفية حساب مسائل الخنثا على مذهب المالكية (قوله فعلى مذهب  
أهل الأحوال) أى الذين يقولون بضرب الجماعة فى حالتى الخنثى أو أحوال  
الخنثا (قوله فتحصل الجماعة كما علمت) أى بأن تصحح المسألة بتقدير كورثة  
فقط وتصحها أيضاً بتقدير أنوثته فقط ثم تظر بين المسألتين بالنسب الأربع  
وتحصل أقل عدد ينقسم على كل من المسألتين فما كان فهو الجماعة (قوله  
وتضربها فى عدد جالى الخنثى وهما حال الذكورة والانوثة وقوله أو أحوال الخنثا  
فإن كانوا اثنين فأحوالهما أربعة وهى ذكورهما وأنوثتهما وذكورة أكبرهما  
 وأنوثة أصغرهما وبالعكس فى خنثيين وعاصب مسألة تذ كيرهما من اثنين  
 ومسألة تأنيثهما من ثلاثة مخرج الثلثين ومسألة ذكورة الأكبر وأنوثة الأصغر  
 من ثلاثة عدد الرأس وكذلك مسئلة العكس فبين هذه المسائل الثلاثة التماثل  
 فيكتفى باحداً هما وبينها وبين مسألة تذ كيرهما تباين فتضرب ثلاثة فى اثنين بستة  
 ثم تضرب الستة فى عدد الأحوال الأربعة بأربعة وعشرين ثم أقسمها على كل  
 تقدير من الأحوال الأربعة فما اجتمع لكل أخذ ربه فإذا قسمتها باعتبار  
 ذكورهما حصل لكل اثنا عشر وباعتبار أنوثتهما حصل لكل ثمانية وباعتبار  
 ذكورة الأكبر وأنوثة الأصغر حصل للأكبر ستة عشر وللأصغر ثمانية وعكسه  
 بعكسه فيجتمع لكل أربعة وأربعون يعطى ربهما وهو واحد وعشرون من الأربعة  
 والعشرين اثنا عشر للعاصب (قوله فما اجتمع الخ) أى ثم تجمع ما لك كل شخص  
 فى جميع الأحوال فما اجتمع الخ وقوله فأعطه من ذلك أى مما اجتمع ولو قال فأعطه منه

فأقسمها على كل من الخنثى  
 وبقية الورثة وانظر أقل  
 النصيبين لكل منهم فادفعه  
 لتدري توقف المشكوك فيه  
 الى البيان أو الصلح وأما على  
 مذهب الحنفية فتصح  
 المسألة على تقدير الأضرب  
 فى حق الخنثى وحده  
 وأعطه الأضرب وبقية الورثة  
 الباقي فإن كان لا يرث  
 بتقدير فلا يعطى شيئاً وأما  
 على مذهب المالكية  
 فعندهم خلاف فى كيفية  
 العمل فعلى مذهب أهل  
 الأحوال تحصل الجماعة  
 كما علمت على مذهبنا  
 وتضربها فى عدد جالى  
 الخنثى أو أحوال الخنثا ثم  
 تقسم على كل حالة فما اجتمع  
 لكل شخص فأعطه من  
 ذلك بمثل نسبة الواحد  
 لحالات اثنين أو الخنثا

ففي ابن واضح وولد خنثى  
بتقدير الذكور من اثنين  
وبتقدير الانوثة من ثلاثة  
والجامعة لهما ستة للمباينة  
ففيها تصح عندنا فيعطى  
المشكك اثنين والواضح  
ثلاثة ويوقف سهم وعند  
المساكية تضرب هذه  
الستة في اثنين حالي  
الخنثى فتصح من اثنين عشر  
للخنثى بتقدير الذكور  
ستة وبتقدير الانوثة أربعة  
ومجموع الحصصتين عشرة  
نصفها خمسة فهي له  
والواضح بتقدير الذكور  
الخنثى ستة وبتقدير انوثة  
ثمانية ومجموع الحصصتين  
أربعة عشر ونصفها سبعة  
فهي له وأما عند الحنفية  
فالخنثى الثلث والواضح  
الثلثان فقس على ذلك والله  
أعلم ولما انتهى الكلام  
على الخنثى شرع في المفقود  
فقال (وأحكم على المفقود)  
إذا كان من جهة الورثة  
(حكم الخنثى) أى حكمه  
من معاملة الورثة  
الحاضرين بالاضر في حقهم  
من تقدير حياته وموته

الكان أنسب وقوله بمثل نسبة الواحد أى الموأى وقوله لمالات الخنثى أو الخنثانا  
كان الانسب نسابقه أن يقول لمالات الخنثى أو أحوال الخنثانا والخطب سهل (قوله  
ففي ابن واضح وولد خنثى) هذا مثال للخنثى الواحد وقد علمت مثال الخنثيين (قوله  
بتقدير الذكور الخ) أى فمساكينهم بتقدير الذكور الخ (قوله والجامعة لهما  
سبعة للمباينة) أى بين المسائلين فتضرب أحدهما في الأخرى ستة وهي الجامعة  
(قوله فيها تصح عندنا) أى في تلك الجامعة تصح مسألة الخنثى عندنا معاشر  
الشافعية (قوله فيعطى المشكك اثنين) أى لأن له واحدا بتقدير الانوثة في اثنين  
بأثنين وله واحد بتقدير الذكور في ثلاثة بثلاثة فيعطى اثنين معاملة له بالاضر  
(قوله والواضح ثلاثة) أو ويعطى الواضح ثلاثة لأن له واحدا بتقدير الذكور  
في ثلاثة بثلاثة وله اثنان بتقدير الانوثة في اثنين بأربعة فيعطى ثلاثة معاملة له  
بالاضر (قوله ويوقف سهم) أى إلى البيان أو الصلح فان اتضح الخنثى بالذكور  
أخذه أو بالانوثة أخذه الابن الواضح (قوله فتصح من اثنين عشر) فإذا قسمت  
على مسألة الذكور خورج جزء السهم ستة وإذا قسمت على مسألة الانوثة خرج جزء  
السهم أربعة فاضرب مال الكل وارث من كل من المسائلتين في جزء سهمها واجمع  
ما حصل له وأعطه منه بمثل نسبة الواحد الموأى للأحوال فذلك فال الشارح له  
للخنثى الخ (قوله نصفها سبعة فهي له) قال ابن خروفي حيث كان نصيب الذكر  
الحق على علمهم هذا سبعة فنصيب الانثى ثلاثة ونصف فنصفهم الذى يستحقه  
الخنثى خمسة ورابع وتكون القسمة حينئذ من اثنين عشر ورابع الاثنى عشر فقط  
فقد غبنوه في ربع قال ومذهب أهل الحساب أنهم يحسبون مسألة الذكر بعد  
تضعيفها ومسألة الأنثى بالتأنيث بالتضعيف فمسألة الذكر هنا من اثنين فيضعفونها  
أربعة ومسألة الأنثى ثلاثة ويجمعون ذلك من غير ضرب فيكون المجموع سبعة  
لأن كرمها أربعة أسباعها والخنثى ثلاثة أسباعها قال وهذا اعتبار صحيح لا غيب  
فيه على أحدها ورد ذلك إليه القرائى بأن المراد نصف نصيبه نفسه على أنه ذكر  
ونصف نصيب نفسه على أنه أنثى لأن نصف نصيب الذكر والانثى المقابلين له حتى  
يرد البحث حتى قال بعضهم هو حد بر بالانكار (قوله وأما عند الحنفية الخ) أى  
أما عندنا وعند المساكية فالحكم قد علمته وأما عند الحنفية الخ (قوله فالخنثى  
الثبات الخ) أى لأنه يعامل الخنثى وحده بالاضر بخلاف غيره لكن ان تبين خلاف  
ذلك نقض الحكم كالم (قوله ولما انتهى الكلام على الخنثى) أى على ارثه  
وقوله شرع في المفقود أى شرع في ارثه وقوله فقال عطف على شرع (قوله وأحكم



(على المفقود) أي الوارث كما أشار إليه الشارح بقوله إذا كان من جملة الورثة  
 وأما إذا كان مورثاً فسيأتي حكمه في الفائدة الثانية والمفقود هو من غاب عن  
 وطنه وطالت غيبته وخبره وجهل حاله فلا يدري أي هو أو ميت وقوله حكمكم  
 الخنثى منصوب بترع الخافض كما أشار إليه الشارح بقوله أي حكمكم لكن التقدير  
 في الخنثى للذكورة والاثنية وفي المفقود للحياة والموت وقوله من معاملة الخ بيان لمثل  
 حكم الخنثى ويؤخذ منه أن المعنى واحكم على من مع المفقود كحكمك على من مع  
 الخنثى وهو معاملة ماتهم بالاضران كأن هناك أضر والافقد يكون الارث على حد سواء  
 فتأتي الاحوال الخمسة السابقة هنا (قوله ان ذكر الخ) أي ان كان ذكر الخ  
 والغرض من ذلك التعميم لا التقييد كما أشار إليه الشارح بقوله يعني الخ وقوله أو هو  
 بفتح الواو وسكون الهاء ليستقيم الوزن (قوله فن يرث بكل من التقديرين واتحد  
 ارثه يعطاه) كزوجة مع ابن حاضر وابن آخر مفقود فانها ترث بكل من تقدير  
 الحياة والموت واتحد ارثها لان نصيبها الثمن على كل حال (قوله ومن يختلف ارثه  
 يعطى الاقل) كأن مع آخر حاضر وآخر مفقود فانها يختلف ارثها اذ ترث بتقدير  
 الحياة السدس وبتقدير الموت الثلث (قوله ومن لا يرث في أحد التقديرين لا يعطى  
 شيئاً) كمن حاضر مع ابن مفقود وكنت ابن مع بنتين وابن ابن مفقود فان الم لا يرث  
 بتقدير الحياة وبنت الابن لا ترث بتقدير الموت فلا يعطى كل منهما شيئاً (قوله  
 ويوقف المال) راجع لمن لا يرث في أحد التقديرين وقوله أو الباقي راجع لمن يختلف  
 ارثه فغيبه نشر على تشويش الف وقوله حتى يظهر الحال بموته أو حياته أي الى أن  
 يظهر الحال المصور بموته أو حياته فالبراءة لتصوير ويصح أن تكون للملابسة  
 من ملابس العام للنخاص وقوله أو يحكم قاض بموته اجتهد اعطف على قوله يظهر  
 الحال وقوله على ماسنينيه أي في الفائدة الثانية (قوله وهذا) أي معاملة الورثة  
 الحاضرين بالاضر في حقهم من تقدير حياته وموته (قوله بتقدير موته) أي لانه  
 الظاهر من حاله اذ لو كان حياً لتواصل خبره غالباً وقوله في حق الجميع أي جميع  
 الورثة سواء كان الاضر في حقهم موته أو حياته وهذا كذا يقال فيما بعد (قوله فان ظهر  
 خلافه) أي كأن ظهر حياً بينة وقوله غيرنا الحكم فيقض الحكم الاول (قوله  
 قال الوفي) المسموع فتح الواو منه لكن قال بعضهم وجدته بضبط بعض الفضلاء  
 بضم الواو قال وهو من أئمة الحنابلة وان وقع في طبقات السبكي أنه من الشافعية  
 (قوله وبهذا المعنى) أي تقدير موته في حق الجميع (قوله الا أنه الخ) مستثنى  
 من تقدير الموت في حق الجميع فيقول بتقدير الموت في حق الجميع الا أن كان المال

(ذكر اكان أو هو أثني)  
 يعني سواء كان المفقود ذكراً  
 كان أو أنثى فن يرث بكل  
 من التقديرين واتحد ارثه  
 يعطاه ومن يختلف ارثه  
 يعطى الاقل ومن لا يرث  
 في أحد التقديرين لا يعطى  
 شيئاً ويوقف المال أو الباقي  
 حتى يظهر الحال بموته  
 أو حياته أو يحكم قاض بموته  
 اجتهد اعطى ماسنينيه وهذا  
 هو الصحيح من مذهبناهو  
 قول أبي يوسف والثلثي  
 وابن القاسم — من مالكا  
 وقول الامام أحمد ومقابل  
 الصحيح عندنا وجهان  
 أحدهما بتقدير موته في حق  
 الجميع فان ظهر خلافه  
 غيرنا الحكم قال الوفي  
 وبهذا المعنى قال محمد بن  
 الحسن الا أنه جعل القول  
 قول من المال في يده انتهى

والوجه الثاني تقدر حياته  
في حق الجيمع فان ظهر  
خلافه غيرنا الحكم وهل  
يؤخذ من الحاضرين كقيل  
على هذين الوجهين  
لاحتمال تغيير الحكم قال  
الشيخ زكريا رحمه الله فيه  
خلاف ذكره في البسيط  
وقال ايضا واعلم انه اذا كان  
الموقوف بين الحاضرين  
لاحق للمفقود فيه على كل  
تقدير جاز ان يهطلح  
الحاضرون عليه كما نقله  
السبكي عن أبي منصور  
انتهى (فائدة) كيفية  
حساب المفقود ان تعمل  
لكل حال من حالتيه مسألة  
وتحصل اقل عدد ينقسم  
على كل من المسألتين فابالغ  
فيه تصح فاقسمه على كل  
تقدير يظهر الاقل فيه عطاء  
كل وارث ويوقف المشكوك  
فيه كما سبق مسألة زوج  
حاضر وأختان لاب  
حاضرتان وأخ لاب مفقود  
فبتقدير موت الاخ تكون  
المسألة من سبعة بالعول  
وبتقدير حياته أصلها من  
اثنتين وتصح من ثمانية

في بد واحد منهم فالقول قوله في حياته أو موته لترجحه بالبد (قوله تقدر حياته) أي  
لا تها الاصل (قوله وهل يؤخذ الخ) المراد بأخذه طابعه ولعل الارجح أخذ الكفيل  
كما قاله الاسنة اذ الحفنى (قوله لاحتمال تغيير الحكم) أي مع أنه قد يتلف المال  
فيه عذر ومرد المستعق (قوله فيه خلاف) أي في جواب الاستفتاء خلاف  
(قوله وقال) أي الشيخ زكريا (قوله اذا كان الموقوف بين الحاضرين الخ) أي  
كما في أخ لاب مفقود وأخ شقيق وجد حاضرين كما سيأتي قريبا (قوله فائدة)  
أي هذه فائدة أولى أخذنا مما يأتي (قوله كيفية حساب المفقود) أي كيفية  
حساب مسألتيه وقوله ان تعمل لكل حال من حاله أي حال موته وحياته وقوله  
وتحصل اقل عدد الخ أي بأن تضرب مسألة الحياة في مسألة الموت ان تباينا  
أو وفق احدهما في كمال الاخرى ان ترافقا وقوله فابالغ فيه تصح أي المسألة  
الجامعة وقوله فاقسمه على كل تقدير أي على الورثة باعتبار كل تقدير من تقدير  
حياته أو موته أو على كل مسألة ذات تقدير وشيأتي توضيح ذلك في المسائل اللاحقة  
(قوله مسألة) أي هذه مسألة (قوله زوج حاضر الخ) حاصل العمل في هذه المسألة  
أن تقول مسألة الموت من سبعة بالعول للزوج ثلاثة وللأختين أربعة لكل  
واحدة اثنان ومسألة الحياة تصح من ثمانية للزوج أربعة وللأختين اثنان ولكل  
أخت واحد وبين المسألتين تباين فتضرب احدهما في الاخرى يحصل ستة  
ونخسون وهي الجامعة فاذا قسمتها على مسألة الموت وهي سبعة خرج جزء المنهم  
ثمانية واذا قسمتها على مسألة الحياة وهي ثمانية خرج جزء المنهم سبعة ومن له  
شيء من إحدى المسألتين أخذه مضر وبافي جزء سهمها وباعمل بالأخرى للزوج من  
مسألة الموت ثلاثة في ثمانية بأربعة وعشرين وله من مسألة الحياة أربعة في سبعة  
بثمانية وعشرين فيعطى أربعة وعشرين معاملة له بالأخرى ولكل من الأختين من  
مسألة الحياة واحد في سبعة بسبعة ولكل منهم في مسألة الموت اثنان في ثمانية  
بسبعة عشر فيعطى كل منهم ما سبعة معاملة له بالأخرى ويوقف الباقي وهو ثمانية عشر  
الى البيان فان ظهر ميتا فالباقي للأختين ومع الزوج حقه وان ظهر حيا كان للزوج  
منه أربعة وللأختين أربعة عشر كما ذكره الشارح (قوله تكون المسألة من سبعة  
بالعول) أي لان أصلها من ستة فان فيها نصفه وثلثين وبين مخرجيهما تباين  
فيضرب مخرج احدهما في مخرج الآخر بسبعة للزوج النصف ثلاثة فيعمال  
بواحد لا كمال الثلثين للأختين (قوله أصلها من اثنتين) أي لان فيها نصفها ومخرج  
اثنان يبقى واحد بعد اخراج نصف الزوج على الاخ وللأختين بأربعة رؤس

فتضرب أربعة في اثنين ثمانية ومنها تصح وبذلك قال الشارح وتصح من ثمانية  
 (قوله والمسألان متباينتان) أي مسألة الحياة ومسألة الموت متباينتان لأن بين  
 سبعة وثمانية تبايناً (قوله ومسطحهما) أي حاصل ضرب أحدهما في الأخرى (قوله  
 فهي الجامعة) فتقسم على مسألة الموت وهي سبعة يخرج جزء سهم - هـ ثمانية  
 وتقسم على مسألة الحياة وهي ثمانية يخرج جزء سهم - هـ سبعة ومن له شيء من  
 إحدى المسألتين أخذه مضر وباقى جزء سهم - هـ أو يعامل كل بالاضر كما تقدم (قوله  
 فالاضر في حق الزوج موت الاخ) أي لا له في مسألة الحياة أربعة في سبعة ثمانية  
 وعشرين وله في مسألة الموت ثلاثة في ثمانية بأربعة وعشرين فالاضر في حقه  
 تقدير الموت فيعطى أربعة وعشرين معاملة له بالاضر (قوله من ضرب ثلاثة) أي  
 التي هي حصته من مسألة الموت وقوله في ثمانية أي التي هي جزء السهم من مسألة  
 الموت (قوله والاضر في حق الاختين حياته) أي لأن لكل منهما من مسألة الحياة  
 واحد في سبعة بسبعة ولكل منهما من مسألة الموت اثنين في ثمانية بسبعة عشر  
 فيعطى كل منهما سبعة معاملة لكل منهما بالاضر (قوله من ضرب واحد) أي الذي  
 هو لكل منهما من مسألة الحياة وقوله في سبعة أي التي هي جزء السهم (قوله  
 فع الزوج حقه) أي لأن معه أربعة وعشرين وهي نصف عائل وقوله وجميع  
 الموقوف للاختين أي لا كمال الثلثين (قوله كان للزوج منه أربعة) أي لا كمال  
 نصفه من غير عول وقوله وللأخ أربعة عشر فيكون له مثل الاختين بطريق  
 التعصيب (قوله مسألة) أي هذه مسألة (قوله أخ لاب مفقود الخ) حاصل العمل  
 في هذه المسألة أن تقول مسألة الحياة من ثلاثة للجد الثالث واحد وللأخ الشقيق  
 الثلثان لأنهما من مسائل المعادة ومسألة الموت من اثنين للجد واحد وللشقيق واحد  
 وبين المسألتين تباين فتضرب أحدهما في الأخرى يحصل ستة وهي الجامعة  
 فإذا قسمتها على ثلاثة وهي مسألة الحياة خرج جزء السهم - م اثنين وإذا قسمتها على  
 اثنين وهما مسألة الموت خرج جزء السهم - م ثلاثة فن له شيء من إحدى المسألتين  
 أخذه مضر وباقى جزء سهم - هـ أو يعامل كل بالاضر فللجد من مسألة الحياة واحد  
 في اثنين باثنين وله من مسألة الموت واحد في ثلاثة بثلاثة فيعطى اثنين معاملة له  
 بالاضر وللشقيق من مسألة الحياة اثنين في اثنين بأربعة وله من مسألة الموت واحد  
 في ثلاثة بثلاثة فيعطى ثلاثة معاملة له بالاضر ويوقف سهم - م إلى البيان ويجوز الصلح  
 فيه قبل ظهور الحال لأنه لاحق للمفقود فيه (قوله لأنهما من مسائل المعادة) أي  
 التي يعد فيها الاشقاء الأخوة للاب على الجد (قوله فيقدر في حق الجد حياته) أي

والمسألان متباينتان  
 ومسطحهما ستة وخمسون  
 فهي الجامعة فالاضر  
 في حق الزوج موت الاخ  
 فله أربعة وعشرون من  
 ضرب ثلاثة في ثمانية  
 والاضر في حق الاختين  
 حياته فلكل منهما سبعة  
 من ضرب واحد في سبعة  
 فمجموع ما أخذوه ثمانية  
 وثلاثون ويوقف ثمانية  
 عشر بين الزوج والاختين  
 والاخ المفقود فان ظهر ميتا  
 فع الزوج حقه وجميع  
 الموقوف للاختين وان ظهر  
 حيا كان للزوج منه أربعة  
 وللأخ أربعة عشر مسألة  
 أخ لاب مفقود وأخ شقيق  
 وجد حاضران فان كان الاخ  
 للاب حيا فللجد الثالث  
 وللأخ الشقيق الثلثان لأنها  
 من مسائل المعادة فهي من  
 ثلاثة وان كان ميتا فالمال  
 بينهم ما بالسوية فتكون من  
 اثنين فيقدر في حق الجد  
 حياته وفي حق الاخ موته

فيها الاخر في حقه وقوله وفي حق الاخ فوته أي لانها الاخر في حقه (قوله  
 في الجامة سنة للمباينة) أي بين مسألة الحياة ومسألة الموت فتضرب احداها  
 في الاخرى يصل سنة فهي الجامة (قوله للجدان) أي لان له واحد في اثنين  
 باثنين في مسألة الحياة لانها الاخر في حقه وقوله وللشقيق ثلاثة أي لانه واحد  
 في ثلاثة بثلاثة في مسألة الموت لانه الاخر في حقه (قوله ويوقف سهم الخ) فان ظهر  
 الخ للاب حيا فاسهم للشقيق وان ظهر ميتا فهو للجد فعلى كل من الخالين لاشي  
 للمفقود فيه (قوله فلاخ والجد أن يصلحا) أي اذا لم يظهر الحال (قوله فيما نقله) أي  
 السبكي كما يعلم من عبارته السابقة وفي بعض النسخ كما تقدم نقله وهو اظهر (قوله  
 فائدة) أي هذه فائدة ثانية (قوله ما تقدم) أي من أنه يعامل من معه بالاضر من  
 حياته أو موته وكيفية حسابه كما سبق (قوله أو حكم قاض الخ) ويرثه من كان  
 موجودا حين الحكم بلا مانع لا من مات قبل ولو بالمخافة ولا من زال عنه المانع بعده  
 ولو بالمخافة أيضا وهذا حيث حكم بالموت الا ان كان حكم به في زمن مضى فالعبرة  
 بمن كان موجودا في ذلك الزمن بلا مانع ولو مات قبل صدور الحكم (قوله والمشهور  
 عندنا الخ) هذا والمعتد عندنا ماشر الشافعية فالمدار على مضى مدة يغلب على  
 الظن أنه لا يعيش اليها (قوله وهذا والمشهور عن مالك) الرجح عنده أن العبرة  
 بمدة التعمير وهي سبعون على المرح وقيل ثمانون وقيل خمس وثمانون وهذا  
 في مفقود غير القتال وأما مفقود القتال فان كان القتال بين المسلمين حكم بموته  
 بمجرد انفصال الصفين حيث لم يوجد ويضرب القضاة له مدة من غير تحديد بالمدة  
 المذكورة بل بنظره وكذا المفقود في زمن الوباء وان كان القتال بين المشركين  
 والمسلمين فينظر له سنة بعده لاحتمال أسره ومحل الاحتياج لكم بموته حيث  
 لم يمض له مائة وعشرون سنة فان مضى ذلك لم يحج لحكم ماكم بل يورث ماله من  
 غير حكم أفاده العلامة الامير (قوله وقيل تقدر الخ) هذا مقابل المشهور السابق وهو  
 ضعيف عندنا معتد عند المالكية (قوله فيه) أي في تقدير المدة (قوله ثمانين) هو  
 وما بعده بيان للأقوال الثلاثة (قوله بتقدير) أي تلك المدة (قوله ومهما قيل به الخ)  
 أي وأي مدة قيل بها فهي معتبرة من ولادته فالضمير في به عائدا على مهمما ومن المدة  
 بيان لهما (قوله بأن كان الخ) تصويرا لكونه يرجي رجوعه والاظهر أن الباء  
 للسببية (قوله أو نزهة) هي البعد عن الكدار وان شراح الصدر بمشاهدة المياه  
 والخضرة والامور الغريبة وفي القاموس ان استعملها في الخروج البساتين ونحوه

لاخ للاب حيا فاسهم للشقيق وان ظهر ميتا فهو للجد فعلى كل من الخالين لاشي  
 للمفقود فيه (قوله فلاخ والجد أن يصلحا) أي اذا لم يظهر الحال (قوله فيما نقله) أي  
 السبكي كما يعلم من عبارته السابقة وفي بعض النسخ كما تقدم نقله وهو اظهر (قوله  
 فائدة) أي هذه فائدة ثانية (قوله ما تقدم) أي من أنه يعامل من معه بالاضر من  
 حياته أو موته وكيفية حسابه كما سبق (قوله أو حكم قاض الخ) ويرثه من كان  
 موجودا حين الحكم بلا مانع لا من مات قبل ولو بالمخافة ولا من زال عنه المانع بعده  
 ولو بالمخافة أيضا وهذا حيث حكم بالموت الا ان كان حكم به في زمن مضى فالعبرة  
 بمن كان موجودا في ذلك الزمن بلا مانع ولو مات قبل صدور الحكم (قوله والمشهور  
 عندنا الخ) هذا والمعتد عندنا ماشر الشافعية فالمدار على مضى مدة يغلب على  
 الظن أنه لا يعيش اليها (قوله وهذا والمشهور عن مالك) الرجح عنده أن العبرة  
 بمدة التعمير وهي سبعون على المرح وقيل ثمانون وقيل خمس وثمانون وهذا  
 في مفقود غير القتال وأما مفقود القتال فان كان القتال بين المسلمين حكم بموته  
 بمجرد انفصال الصفين حيث لم يوجد ويضرب القضاة له مدة من غير تحديد بالمدة  
 المذكورة بل بنظره وكذا المفقود في زمن الوباء وان كان القتال بين المشركين  
 والمسلمين فينظر له سنة بعده لاحتمال أسره ومحل الاحتياج لكم بموته حيث  
 لم يمض له مائة وعشرون سنة فان مضى ذلك لم يحج لحكم ماكم بل يورث ماله من  
 غير حكم أفاده العلامة الامير (قوله وقيل تقدر الخ) هذا مقابل المشهور السابق وهو  
 ضعيف عندنا معتد عند المالكية (قوله فيه) أي في تقدير المدة (قوله ثمانين) هو  
 وما بعده بيان للأقوال الثلاثة (قوله بتقدير) أي تلك المدة (قوله ومهما قيل به الخ)  
 أي وأي مدة قيل بها فهي معتبرة من ولادته فالضمير في به عائدا على مهمما ومن المدة  
 بيان لهما (قوله بأن كان الخ) تصويرا لكونه يرجي رجوعه والاظهر أن الباء  
 للسببية (قوله أو نزهة) هي البعد عن الكدار وان شراح الصدر بمشاهدة المياه  
 والخضرة والامور الغريبة وفي القاموس ان استعملها في الخروج البساتين ونحوه

على سفره السلامة كما اذا سافر لتجارة أو نزدة فيوقف ماله وينتظر به تمام قسمين

خطأ والحق صحتهم كما قاله بعضهم فإن ذلك بعد دعيا يكدر أفاده العلامة الأمير  
 (قوله بأن كان الخ) هو نظير ما مر (قوله أو قالوا عدوا) المناسب أو في قتال  
 عدو ويكون معطوفا على في سفينة (قوله أو خرج) عطف على كان الخ (قوله  
 فإذا مضى أربع سنين) أي من وقته وقوله حينئذ أي حين اذ مضى أربع سنين  
 (قوله على المفقود) أي على أرثه أي أرث من معه (قوله شرع في الحمل) أي في أرثه  
 أي أرث من معه (قوله فقال) عطف على شرع (قوله وهكذا) أي وحكم  
 المفقود أي من معه من الورثة من معاملتهم بالأضر في حقهم وقوله يحكم جل الخ أي  
 من معه من الورثة من معاملتهم بالأضر في حقهم ولما كان ظاهر كلام المصنف  
 أن الموقوف له صاحبات الحمل لا نفوس الحمل وليس مرادا قدر الشارح المضاف  
 في كلامه (قوله الذي يرث أو يحجب) نعت للحمل وخرج به الحمل الذي  
 لا يرث ولا يحجب بكل ثمة لا يرث كل أم الميت مع وجود ابن له فإنه لا يرث ولا يحجب  
 بكل تقدير (قوله ولو ببعض التقادير) أي سواء كان أرثه أو حجبته بكل  
 التقادير أو ببعض التقادير فقال الأول جل زوجة الميت بالنسبة للاخوة لا لام  
 فإنه يرث ويحجب بكل التقادير ومثال الثاني جل زوجة أم الميت مع زوج وأم  
 واخوة لا أم فإن قدر ذكرها أسقط لاستغراق اقروض التركة مع كونه أخا لاب  
 وإن قدر أنثى أعيل له بالنصف وجل زوجة الميت بالنسبة للأم مثلا فإن قدر ذكرها  
 حجب الأم وإن قدر أنثى لم يحجبها (قوله فيعامل الورثة الخ) تفريع على قوله وهكذا  
 حكم ذوات الحمل لأن المعنى وهكذا حكم من مع جل ذوات الحمل كما مر التنبيه  
 عليه (قوله بالأضر) أي إن كان أضر وقد لا يكون أضر كما في من لا يختلف  
 نصيبه كالزوجة مع الفرع الوارث فإن لها الثمن قدر الحمل ذكرها أو أنثى منغردا  
 أو متعة (قوله من وجوده الخ) بيان مشوب بتبعض (قوله وذكوريته  
 وأنثيته) هذا التعميم والذي بعده يناسبه بان طرف الوجود من التعميم الأول  
 (قوله كله) فلو انفصل بعضه لم يكن قلوبات بعد انفصال بعضه لم يرث وقوله حيا  
 فلو انفصل ميتا لم يرث وقوله بعبادة مستقرة فلو انفصل حيا حياة غير مستقرة لم يرث  
 وهذا وما قبله غير محتاج إليه ما في وقف المشكوك فيه بل في أرث الحمل والسباق  
 في الأول لا في الثاني فتبصر (قوله أو بيان الحال) المراد به ظهور أن لا حمل  
 كأن ظهر أن ما به انقضاء انفس فتعبر ما قبله فلذلك صح عطفه عليه بأو (قوله  
 فذلك) أي لا جل أن الورثة الموجودين يعاملون بالأضر (قوله فابن عمك) أشار إلى  
 أن كلام المصنف فيه حذف المفعول (قوله إن لم يصبروا واطلبوا) فإن صبروا

وإذا كان لا يرجي رجوعه  
 بأن كان الغالب على سفره  
 الملاك كما إذا كان في سفينة  
 فانه كسرت أو قالوا عدوا  
 ولم يعلم من هلك من نجا  
 أو خرج من بين أهله ففقد  
 فإذا مضى أربع سنين قسم  
 ماله بين ورثته حينئذ والله  
 أعلم ولما أنهى الكلام على  
 المفقود شرع في الحمل فقال  
 (وهكذا حكم) جل  
 (ذوات) أي صاحبات  
 (الحمل) الذي يرث أو يحجب  
 ولو ببعض التقادير فمعامل  
 الورثة الموجودون بالأضر  
 من وجوده وعتده  
 وذكوريته وأنثيته  
 وانفرد به وتعدده ويوقف  
 المشكوك فيه إلى الوضع  
 للحمل كله حيا حياة  
 مستقرة أو بيان الطائ  
 فذلك قال المصنف رحمه  
 الله تعالى (فابن) عمك  
 في القسم بين الورثة  
 الموجودين إن لم يصبروا  
 واطلبوا

أو طالب بعضهم القسمة قبل الوضع (على اليقين والاقول) فمن يجب ولوبعض التقادير لا يعطى شيئاً ومن لا يختلف نصيبه دفع إليه ومن يختلف نصيبه (٣٢٥) وهو مقرر أعطى الاقل وان كان غير مقدراً فلا يعطى شيئاً فعلى

هذا لا يعطى أخوال الجمل شيئاً  
لأنه لا ضبط لعدد الجمل عندنا  
على الأصح وقيل يقدر  
أربعة ويعامل بقيمة الورثة  
بالأضرب تقدير الأربعة  
ذكوراً أو إناثاً وهو قول أبي  
حنيفة وأشهب رحمهما الله  
تعالى ورجمه بعض  
المالكية رحمهم الله تعالى  
ومن العلماء من يقدر الجمل  
اثنين ويعامل الورثة بالأضرب  
تقدير الذكور فيهما  
أو أحدهما أو الاثنين وهو  
مذهب الحنابلة ومحمد  
والأثر في رحمهم الله تعالى  
ومن العلماء من يقدر الجمل  
واحداً لأنه الغالب ويعامل  
الورثة بالأضرب من تقدير  
ذكورته وأنثوته وهو قول  
الليث بن سعد وأبي يوسف  
وعليه الفتوى عند الحنفية  
ويؤخذ الكفيل من الورثة  
ثم ما قلناه من القسمة قبل  
الوضع هو المتمد عندنا  
وقال القفال رحمه الله تعالى  
توقف القسمة على الوضع

أول مطالبوا القسمة آخر قسمة التركة إلى وضع الجمل وقوله أو بعضهم عطف على  
الضمير في لم يصبروا وطلبوا من غير فاصل وهو جائز عند ابن مالك (قوله على اليقين)  
أي المتيقن وعدم عدم الاعطاء بالنسبة لمن يجب ولوبعض التقادير ودفع النصيب  
الذي لا يختلف بالنسبة لمن لا يختلف نصيبه وأقل النصيبين بالنسبة لمن يختلف  
نصيبه فمطاف الاقل عليه من عطف الخصاص على العام (قوله فمن يجب  
ولوبعض التقادير) أي كهم مع حمل زوجة الميت وقوله ولا يختلف نصيبه أي  
كالزوجة مع الفرع الوارث فأنه الثمن على كل تقدير وقوله ومن نصيبه وهو  
مقدراً والحال أنه مقدراً كالأم الحامل فأنه ان كان الجمل مقدراً كان لها الثلث  
وان كان متعدداً كان لها السدس (قوله وان كان غير مقدراً) أي كافي أخ الجمل  
(قوله فعلى هذا) أي قوله وان كان غير مقدراً الخ (قوله لأنه لا ضبط لعدد الجمل)  
ولذلك حكى أن امرأة دولت أربعين ولده كل واحد منهم مثل الأصبع فكبروا  
وركبوا الخيل خلف أبيهم وحكى أيضاً أن الإمام الشافعي قال جالست شيخاً  
لاستيفيد منه فدخل عليه خمسة كهول قبلوا ما بين عينيه ودخلوا الخباء ثم دخل  
خمس شبان ثم خمسة دونهم ثم خمسة حدثان وفعلوا كذلك فستل الشيخ عنهم  
فأخبرناهم أولاده وان كل خمسة توأثم (قوله وقيل الخ) مقابل الأصح (قوله  
ومن العلماء الخ) انما لم يقل وقيل الخ كما قال فيما قبله لأن هذا القول ليس في مذهبنا  
معاشراً الشافعية ولو قال ما ذكرناه من أن هذا القول في مذهبنا ويكون مقابلاً  
للأصح (قوله ويؤخذ هذا كقيل) أي لا احتمال أن يظهر خلاف ما قدرناه  
بأن يظهر أن ثمنه والظاهر أن هذا جار على جميع الأقوال بالتقدير (قوله إلى  
الوضع مطلقاً) أي اختلف نصيب بعض الورثة أولاً سواء قلنا أنه لا ضبط له  
أولاً ضابط (قوله الغرة) هي أمة أو عبد يساوي كل منهم عشرة دية أمه وانما ورثت  
عنه لأنه لا يقدر انهاد خات في ملكه ثم مات عنها (قوله وكأنه) أي الجمل وقوله لذلك  
أي لاه وقوف وقوله أيضاً أي كأنه كعدم بالنسبة للموقوف فيما اذا وضع ميتاً بدون  
حنانة فأن دفع بذلك قول بعضهم الأولى حذفه لأنه عين قوله أولاً وكأن الجمل لم يكن  
(قوله مسألة) أي هذه مسألة (قوله لا يخفى الحكم) فان ظهر الجمل ذكر

مطلقاً وهذا هو الأرجح من مذهب ٨٢ ش المالكية ثم اعلم أنه اذا وضعت الجمل ميتاً عاد الموقوف  
لله وجودين وكأن الجمل لم يكن ولو كان انفصاله ميتاً مجتابة على أمه توجب الغرة ورثت الغرة عنه نقط دون الموقوف  
لأجله فيعود لبقية الورثة وكأنه كعدم بالنسبة لذلك أيضاً (مسألة) خلف أمه حاملاً وأخاً شقيقاً فلا يعطى الأخ  
شيئاً ما دامت حاملاً بالاجماع وبعد ظهور الحال لا يخفى الحكم



واحد أو أكثر فلا شيء للآخر وكذا ان ظهر ذكرا وأنثى فأكثر وإن ظهر أنثى واحدة فلا شيء للآخر وإن ظهر أنثى فأكثر فلا شيء للآخر وإن ظهر أنثى واحدة فلا شيء للآخر وإن ظهر أنثى فأكثر فلا شيء للآخر (قوله مسألة) أي هذه مسألة (قوله فلا شيء عند المالكية إلى الوضع) أي لأن الأربيع عندهم أنه توقف القسم إلى الوضع مطلقا (قوله وتعطى الزوجة الثمن) أي لأنه لا يختلف نصيبها من طهرها حالا (قوله ولا يعطى الابن شيئا عندنا) أي لأن نصيبه غير مقدور مع أنه لا ضابط للحمول (قوله ويؤخذ منه كقيل) راجع إلى المذهب الحنابلة والحنفية (قوله مسألة) أي هذه مسألة (قوله خلف زوجة حاملا الخ) أصل هذه المسألة من أربعة أن قدر أن لاجل أو نزل ميتا أو حي حياة غير مستقرة وهي إحدى الغراوين ومن أربعة وعشرين بلاء قول أن قدر أن الحمل ذكر وأنثى فقط من سبعة وعشرين أن قدر أن الحمل أنثىان وهي المنبرية والاولى داخلية في الثانية وبين الثانية والثالثة توافق بالثالث فإذا ضربت وفق أحدهما في الأخرى يحصل مائتان وستة عشر وهي الجامعة فإذا قسمتها على الأربعة والعشرين خرج جزء السهم تسعة وإذا قسمتها على السبعة والعشرين خرج جزء السهم ثمانية للزوجة ثلاثة من سبعة وعشرين في ثمانية بأربعة وعشرين ولها ثلاثة من أربعة وعشرين في تسعة بسبعة وعشرين وتعطى أربعة وعشرين ولكل من الابوين أربعة من سبعة وعشرين في ثمانية باثنين وثلاثين ولكل منهما ما أربعة من أربعة وعشرين في تسعة بستة وثلاثين فيعطى كل منهما ما اثنين وثلاثين يبقى بعد ذلك مائة وثمانية وعشرون فان ظهر الحمل أنثىين أخذتاها وان ظهر أنثى فقط أخذت مائة وثمانية وورد للزوجة ثلاثة ليكمل لها سبعة وعشرون وورد للام أربعة ليكمل لها ست وثلاثون وورد للاب ما بقي وإن ظهر ذكر ردت للزوجة والام ما سبق وورد للاب أربعة تكمله السدس غير عائل ومات في الذكور (قوله فالأضر في حق الزوجة والابوين الخ) أي لتعول إلى سبعة وعشرين وظاهر كلام الشارح أنها تقسم من سبعة وعشرين من غير اعتبار الجامعة السابقة ومقتضى القياس اعتبارها كما سبق (قوله فتعطى الزوجة ثمنها عاثلا وهو أربعة وعشرون) لأن لها ثلاثة من سبعة وعشرين في ثمانية بأربعة وعشرين وقوله وللأب سدس عاثلا وهو اثنان وثلاثون لأن له أربعة من سبعة وعشرين في ثمانية باثنين وثلاثين وهكذا يقال في قوله وللأم سدس عاثلا (قوله فالجميع من أربعة وعشرين وتعول لسبعة وعشرين) هكذا في نسخة وهي أوضح مما في الفسخ الكثيرة في الجميع من أربعة وعشرين لسبعة وعشرين والمعنى

(مسألة) خاف ابنا وزوجة ما فلا شيء من سبعة وعشرين المالكية إلى الوضع وتعطى الزوجة الثمن عند الأئمة الثلاثة ولا يعطى الابن شيئا عندنا حتى تضع وعند الحنابلة يعطى الابن ثلث الباقي ويوقف ثلثاه لأنهم يقدرونه باثنين والأضر كونه ما ذكرين وعند الحنفية يعطى الابن نصف الباقي لأنهم يقدرونه واحدا والأضر كونه ذكرا ويؤخذ منه كقيل لاحتمال أن تضع أكثر (مسألة) خاف زوجة حاملا وأبوين فالأضر في حق الزوجة والابوين أن يكون الحمل عددا من الأناث فتعطى الزوجة ثمنها عاثلا والاب سدس عاثلا والام سدس عاثلا فالجميع من أربعة وعشرين وتعول لسبعة وعشرين في دفع للزوجة ثلاثة من سبعة وعشرين وللأم أربعة من سبعة وعشرين وللأب كذلك

عليهم لان جميع الانصبا عاثة من اربعة وعشرين اسبعة وعشرين (قوله ويوقف  
 ستة عشر) أى الى ظهر ورأى الحمل فان ظهر أن الحمل أنثيان فأكثر فالوقوف  
 لها وان بان أنه أنثى فقط فلها النصف ويرد الباقي للزوجة والابوين وان بان أنه  
 ذكر فأكثر ولو مع الاناث لكل للزوجة والابوين فروضهم والباقي للأولاد  
 وان بان أن لا حمل أو نزل ميتا لكل للزوجة والابوين فروضهم (قوله ومذهب  
 الحنابلة كذلك) أى لانهم يقدرونه اثنين والاضم كونهما اثنين (قوله ومذهب  
 الحنفية تعطي الزوجة الخ) أى لانهم يقدرونه واحدا والاضم في حق الاب كونه  
 ذكرا ولذلك قال والاب كذلك أى اربعة (قوله وعند المالكية لا قسمة الخ)  
 أى لان المرجح عندهم أنه توقف القسمة الى الوضع مطلقا (قوله مسألة) أى  
 هذه مسألة (قوله فالاضم في حق الام كون جها عددا) أى لانه لو قدر كونه  
 واحدا لكان لها الثلث ولو قدر كونه عددا حجبته من الثلث الى السدس فلذلك  
 قال الشارح فلها السدس (قوله وفي حق الاب عدم تعدده) أى والاضم  
 في حق الاب عدم تعدده أى لانه لو قدر تعدده لكان له ما بقى بعد سدس الام وهو  
 خمسة أسداس ولو قدر عدم تعدده لكان له الثلثان فقط (قوله فتعطي سدسا) أى  
 معاملة لها بالاضم من تقدير تعدده وقوله والاب ثلثين أى وتعطي الاب ثلثين  
 معاملة لها بالاضم من تقدير عدم تعدده (قوله ويوقف سدس بين الام والاب) أى  
 الى البيان فان بان تعدده فهو للاب وان بان عدم تعدده فهو للاب ويجوز لهما  
 أن يصطفا فيه قبل البيان كما هو مقتضى ما تقدم (قوله فلا شيء للعمل منه) أى من  
 السدس لحجبه بالاب (قوله وعند الحنابلة كذلك) أى لانهم يقدرونه اثنين  
 يمكن هذا ظاهر بالنسبة للام دون الاب اذ مقتضى تقديرهم الحمل اثنين  
 في جميع الورثة أن يأخذ الاب خمسة أسداس ولا وقف ويؤخذ منه كفيلا فمقدر  
 (قوله وعند الحنفية لها ثلث الخ) أى لانهم يقدرون الحمل واحدا (قوله ويؤخذ  
 منها كفيلا) أى يطلب منها كفيلا وقوله لاحتمال ان تلد عددا أى وحينئذ  
 يكون لها السدس فقط ويرجع عايبا بسدس (قوله على مسائل الحمل) بحث  
 فيه بأنه انما تكلم على مسائل الورثة مع الحمل ولم يتكلم على مسائله وأجيب  
 بأن المراد الحكم المنطبق عليها وقوله في ميراث أى ارث وقوله الغرقى جمع غريق  
 وقوله والهدى جمع هديم وكان عليه أن يزيد ونحوهم كالغرقى (قوله لأن الخ)  
 على كل بط النمر وع في ميراث الغرقى والهدى ونحوهم بانها الكلام على مسائل  
 الحمل فيكونه قال لم يبينه ما من المناسبة وقوله في بعض مسائل أى وهو ما اذا علم

ويوقف ستة عشر ومذهب  
 الحنابلة كذلك ومذهب  
 الحنفية تعطي الزوجة الثلث  
 ثلثه من اربعة وعشرين  
 والام اربعة منها والاب  
 كذلك ويوقف ثلثة عشر  
 وعند المالكية لا قسمة الى  
 الوضع (مسألة) خلف أما  
 حاملا وأبافلا ضم في حق  
 الام كون جها عددا فلها  
 السدس وفي حق الاب  
 عدم تعدده فتعطي سدسا  
 والاب ثلثين ويوقف سدس  
 بين الام والاب فلا شيء  
 للعمل منه وعند الحنابلة  
 كذلك وعند الحنفية لها  
 ثلث والاب ثلثان ويؤخذ  
 منها كفيلا لاحتمال أن تلد  
 عددا من الاخوة وعند  
 المالكية لا قسمة الى الوضع  
 والله أعلم ولما انتهى  
 الكلام على مسائل الحمل  
 شرع في ميراث الغرقى  
 والهدى لان في بعض  
 مسائله توقفا الى البيان  
 أو الصلح فقال

عين السابق ثم نسي كما يأتي

﴿باب ميراث الغرقى والهدمى﴾

أي هذا باب بيان أرثهم وقوله ونحوهم أي كالحرقى والقتلى في معركة القتال (قوله لم يعلم بها) هو الثالث الذي هو تحقق حياة الوارث بعدموت المورث (قوله وهذا أو أن يبينها) أي وقته (قوله ثلاثة) زاد به عنهم رابعاً وهو تحقق وجود الوارث عند موت المورث ولا يغني عنه الثالث إذ يصدق بمن حدث من الورثة بعد موت المورث (قوله ويختص بالقضاء) أي بالحكم باستحقاق الوارث (قوله العلم بالجهة) أي كالقربة والنكاح والولاء وقوله وبالدرجة أي كالبنوة والاختوة وهكذا وقوله انتي اجتمع فيها الخ أي حصل بسببها ارتباط كالاخوة فانها حصل بسبب الرتبة اطين الوارث والمورث ولو قال حل فيها الوارث كان أوضح في شمول الابن والاب وقوله تفصيلاً أي بيان قوتها ككونه أخاً شقيقاً أو ضعفها ككونه أخاً لاب (قوله فلو شهد الخ) تفرع على مفهوم الشارح وقوله شخص أي جنسه الصادق بالتمتع وقوله فلا يكفي ذلك أي فلا يكفي المذكور من هذه الشهادة في القضاء بآرائه (قوله لا خلاف العلماء في الورثة) أي كاختلافهم في توريث أم أبي أبي الاب وفي الجهة والاختوة فتحقق موت الخ أي موت المورث حقيقة أو حكماً أو تقديرًا فمجموع ذلك هو الشرط الثاني كما إذا شوهدميتا مثال لتحقيق موته (قوله أو الحاقه الخ) عطف على تحقق الخ وقوله وذلك أي الحاق وقوله الذي انفصل بجنابة الخ فيقدرانه كان حياً ثم مات (قوله لا يورث عنه غيرها) كان الأولى أن يقول ولا يورث عنه غيرها لأنه لم يتقدم ما يصلح أن يكون هذا تعليلاً وبعضهم جعله تعليلاً لمحذوف والتقدير يورث عنه الغرة فقط إذ لا يورث عنه غيرها (قوله تحقق حياة الوارث الخ) أي حياة الوارث حقيقة أو تقديرًا (قوله حياة مستقرة) هي التي يكون معها ابصار باختيار وحركة باختيار بخلاف حركة المذبح (قوله لو قت) أي في وقت فاللام بمعنى في وهو متعلق بانفصال وقوله يظهر الخ صفة لوقت ولا بد من تقدير ضمير يعود عليه بأن يقال يظهر وجوده عند الموت بالنسبة إليه هذا أن قرى يظهر بفتح الياء والماء فان قرى بضم الياء وكسر الميم كان في يظهر ضمير يعود على الوقت ولا يحتاج لتقدير وذلك ولده لدون ستة أشهر من موت المورث ولو كانت فراشا أول ستة أشهر فأكثر ودون أربع سنين ولم تكن فراشا بخلاف ما إذا كان لا أكثر من أربع سنين أو ستة أشهر فأكثر ودون أربع سنين وكانت فراشا (قوله ولو نطفة أو علقه مبالغة) أي سواء كان

﴿باب ميراث الغرقى﴾ والهدمى ونحوهم وقد قدمت أن شروط الارث يعلم بها من ميراث الغرقى وهذا أو أن يبينها فنقول اعلم أن شروط الارث ثلاثة أحدها ويختص بالقضاء العلم بالجهة المقضية للارث وبالدرجة التي اجتمع فيها المورث والوارث تفصيلاً فلو شهد شخص عند قاض بأن هذا وارثه فلا يكفي ذلك حتى يبين سبب ارثه تفصيلاً لا خلاف العلماء في الورثة فربما ظن الشاهد من ليس بوارث واربنا الشرط الثاني فتحقق موت المورث كما إذا شوهدميتا أو الحاقه بالاموات حكماً وذلك في المفقود الذي حكم القاضي بموته اجتهاداً كما تقدم في باب أو الحاقه بالاموات تقديرًا وذلك في الجنين الذي انفصل بجنابه على أمه ترجب الغرة إذ لا يورث عنه غيرها كما تقدم في باب الحمل الشرط الثالث فتحقق حياة الوارث بعدموت المورث حياة مستقرة أو الحاقه بالأحياء تقديرًا

كحل انفصل حياة مستقرة لو قت يظهر وجوده عند الموت ولو نطفة أو علقه

إذا تفرع ذلك فيتفرع من  
الشرطين الآخرين ما ذكره  
بقوله (وان يمت قوم)  
متوارثون من رجال أو نساء  
أو منهما وهو في الأصل اسم  
للرجال دون النساء قال  
القرطبي رحمه الله تعالى  
في مختصر الصحاح والقوم  
لرجال دون النساء وربما  
دخل النساء فيه على وجه  
التبعية انتهى وهو المراد هنا  
وقوله (يهدم) يسكون الدال  
الفعل من قوله يهدم هدمت  
البناء هدماً أسقطته  
ونفتح الدال اسم للبناء  
المهدوم وقال القرطبي رحمه  
الله تعالى في مختصر الصحاح  
الهدم بالتعويل ما تهدم من  
جوانب البئر فسقط فيها  
والهدم بالكسر أي كسر  
الماء القوي البالي (أو غرق)  
في الماء يقال غرق بكسر  
الراء في الماء والخير والشر  
غرقاً بفقهها فهو غرق  
وغارق وغرقته تشديد الراء  
المفتوحة في الماء غمس فيه  
فهو مغرق وغريق (أو) أمر  
(حادث) أي نازل قال  
القرطبي رحمه الله تعالى  
في مختصر الصحاح حدث

مضعة مثلاً أو نطفة أو عاقبة قوله إذا تفرع ذلك أي المذكور من الشروط وقوله  
فيتفرع من الشرطين الآخرين تفرعه من الشرط الأخير أظهر من تفرعه على  
ما قبله ووجه التفرع أن ذلك يفهم بطريق المفهوم (قوله وان يمت قوم متوارثون)  
أي يرث بعضهم بعضاً والمفاعلة على غير بابها إذ لا يشترط أن يرث كل منهما الآخر  
بتقدير يموت قبله بل كذلك ما لو كان يرث بعضهم من بعض دون العكس  
كما عتق والعتيق (قوله من رجال أو نساء أو منهما) بيان للمراد هنا من القوم (قوله  
وهو) أي القوم وقوله في الأصل أي اللغة وقوله اسم للرجال دون النساء ولذلك  
قال زهير

فأدري ولست أخال أدري \* أقوم آل حصن أم نساء

(قوله فقابل بر القوم والنساء) لكونه اسماً للرجال خاصة (قوله قال القرطبي  
الح) استدلال على قوله وهو في الأصل الح (قوله وربما دخل النساء فيه) ومنه  
قوم نوح قوم لوط قوم صالح وقوله على وجه التبعية أي على وجه هو التبعية (قوله وهو  
المراد هنا) أي في عبارة المصنف لكن كلامه يوهم أن المراد هنا ما دخل فيه  
النساء على وجه التبعية ولا يشمل الرجال فقط ولا النساء فقط وليس كذلك كما قال  
أولاً من رجال أو نساء أو منهما فمكان الأولي أن يقول والمراد به هتاهما هو أعم وهو  
الجماعة فيشمل الرجال فقط والنساء فقط والرجال والنساء (قوله وقوله يهدم)  
مبتدأ خبره محذوف أي تقول فيه كذا وكذا كما تقدم مراراً كثيرة (قوله للبناء  
المهدوم) ظاهره أعم من أن يكون من جوانب البئر أو من غيره فكلام القرطبي  
أخص من هذا (قوله أي بكسر الميم) أي وسكون الدال (قوله الثوب) أي  
جذبه وقوله البالي أي الخلق (قوله أو غرق في الماء) حقيقة لا تكون إلا في الماء  
وأما استعماله في الخير والشر فهو مجاز والمراد هنا الحقيقي (قوله فهو غرق) بفتح فكسر  
على أنه صفة مشبهة وقوله وغارق أي بصيغة اسم التفاعل ويقال غريق أيضاً من  
غرق فهو لا يختص بالمستدوان أو هه كلام السارح (قوله أو حادث) أي غير  
ما سبق ليصح عطفاً عليه بأو والاعطف العيام على الخاص لا يصح بأو إلا أن  
تجعل بمعنى الواو (قوله أي نازل) سواء كان منكراً أو لا كما يدل عليه عموم كلام  
القرطبي (قوله وأحدث الرجل) أي مثلاً وقوله معروف أي معلوم معناه (قوله  
وفي النهاية) خبر مقدم والحديث الأمر المبتدأ مؤخر وقوله في حديث المدينة أي  
في الكلام على الحديث المتعلق بالمدينة وقوله من أحدث فيه الخ يدل من حديث  
المدينة وقوله أو أي بالمدلول كبريق الحديث وهي فعلية لعنة الله والملائكة

الشيء حدثنا واحدنا واحدنا ٨٣ ش نزل وأحدث الرجل معروفاً والحديث ضد القديم

انتهى وفي النهاية لابن الأثير في حديث المدينة من أحدث فيه أحدنا أو أي محدثنا

الحديث الامر بالحادث المتكرر  
الذي ليس بمستاد ولا  
موقوف في السنة انتهى  
وقوله (عم الجميع) أي  
من القوم المذكورين  
ومثل الحوادث النازل بهم  
بقوله (كالخرق) بفتح الخاء  
والراء وقال الشيخ بدر الدين  
سبط المازديني رحمه الله  
تعالى بكسر الخاء المهملة  
وفتح الراء النون انتهى ووجه  
الاول ما قاله ابن الاثير  
في النهاية في حديث الفتح  
دخل صلى الله عليه وسلم  
مكة وعليه عمامة سوداء  
حرقانية قال الزخشي  
رحمة الله الحرقانية هي التي  
عملى لون ما أحرقت النار  
كانها منسوبة بزيادة الالف  
والنون الى الحرق بفتح الحاء  
والراء وقال يقال الحرق  
بالنار والحرق معاً انتهى  
وقال فيها أيضاً حرق النار  
بالضرب لهم أو قد يسكن  
انتهى أي وان مات  
متوارثان فأكثر بانهدام  
شيء عليهم أو غرقهم أو  
حرقهم أو في معركة قتال  
أو في أسر أو في غربة (ولم  
يمكن يعلم حال السابق) منهم

والناس أجمعين لا قبل منه يوم القيامة صرف ولا عدل (قوله الحديث) أي  
في الحديث وقوله الامر بالحادث مبني سابقه لان ما قبله أفاد ان الحادث معناه  
نزول الشيء وهذا أفاد انه نفس الامر بالحادث نعم المعنى الثاني أخص من متعلق  
معنى الاول وقوله الذي ليس بمستاد كالتفسير لقوله المنكر وقوله ولا معروف  
عطفت تفسير (قوله وقوله عم الجميع) مبتدأ خبره محذوف أي نقول في شرحه كذا  
وكذا كما سبق وقوله من القوم المذكورين بيان للجميع ولو قال أي جميع القوم  
المذكورين لكان أوضح (قوله ومثل الحادث) أي مثل له وقوله النازل تفسير  
للحادث كما يعلم مما تقدم (قوله بفتح الخاء والراء) هذا والضبط الاول وسبأني  
تفسيره على هذا الضبط بلهيب النصارى (قوله وقال الشيخ بدر الدين الخ) غرضه  
بذلك بيان ضبط آخر في الحرق مع تفسيره على هذا الضبط فقوله النصارى تفسيره على  
الضبط الثاني (قوله ووجه الاول) كان الاولى ويفيد الاول لان كلامه يوم  
ان ما ذكره توجيه للضبط الاول وليس كذلك بل بيان له (قوله في حديث الفتح)  
أي فتح مكة وقوله دخل مكة الخ يدل من حديث الفتح والمعنى دخل النبي صلى الله  
عليه وسلم مكة الخ. قوله وعليه عمامة سوداء فيه بيان لحل لبس الاسود وان كان  
الابيض أفضل منه وفي لبسه في ذلك اليوم إشارة إلى أن ما عليه من الدين لا يتغير  
كما أن السواد كذلك فلا يتغير بسرعة (قوله حرقانية) بفتح الحاء والراء والقاف  
وكسر التون بعد الالف وتشديد الباء (قوله قال الزخشي الخ) غرضه تفسير  
ما ذكره في النهاية وقوله على لون ما الخ وهو السواد وقوله كأنها منسوبة الخ أي  
وليس القصد النسبة حقيقة بل هذا اللفظ اسم للتي على لون ما أحرقت النار هذا هو  
المتبادر من العبارة فتأمل (قوله وقال) أي الزخشي الحرق بالنار والحرق معاً هذا  
يفيد اضطرابين معاً ويحتمل أن تكون البناء في قوله بالنار لتصوير فيكون الحرق  
هو نفس النار ويحتمل أن تكون لانه لا بسمة فيكون غيرها كاللهب (قوله وقال  
فيها) أي في النهاية وقوله أيضاً أي كما قال ما تقدم وقوله بالتحريك أي لاراء وقوله  
وقد تسكن أي رأوه (قوله أي وان مات متوارثان الخ) هذا راجع لاول كلام  
المصنف وهو دخول على ما بعده وفيه إشارة إلى أنه أراد بالقوم الاثنان فأكثر  
وقد عرفت أن التوارث من الجانبين ليس بشرط وقوله بانهدام الخ أي بسبب  
انهدام الخ (قوله ولم يمكن يعلم حال السابق منهم) أي ولم يكن الحال والشأن يعلم  
عين السابق من القوم المذكورين فيمكن مضارع كان الثانية فاسمها خبر الحال  
والشأن والجملة بعدها خبرها والمراد بحال السابق عينه كما يشير له قول الشارح أي

لم يعلم عينه ونخرج بذلك ما اذا علم حال السابق فتارة يستمر علمه وتارة لا يستمر  
بل ينسى فالمفهوم تحتها صورتان وجهان الاثنان في الفائدة (قوله بأن علم  
أن أحدهم الخ) تصوير لكلام المصنف فلهذه صورة المنطوق وهي ما اذا علم  
السبق لم يكن لم يعلم غير السابق وبقي صورتان وجهان اذ لم يعلم سبق ولا معية  
أو علم أنهم ماتوا معا وقد ذكرهما الشارح بقوله وكذا الخ وظاهر كلام الشارح  
بل مريجه أنهم لا يؤخذان من كلام المصنف ولذلك زادهما من عنده وأنت خير  
بأن النفي في قول المصنف ولم يكن يعلم حال السابق يصديق بعدم السابق جزما  
أو احتمالا لان السلبية تصدق بنفي الموضوع وعلى هذا فالمنطوق تحتها ثلاث صور  
والمفهوم تحتها صورتان فتكون الجملة خمسا (قوله فلا تورث زاهقا الخ) أي فلا تحسبكم  
بأيها القاضى أو لا تفت بأيها المفتى يارث شخص زاهق من القوم المذكورين  
من شخص زاهق آخر منهم فالخاطب بذلك القاضى أو المفتى (قوله والزاهق  
الذاهب) أي الزاهق والذاهب انما هو روحه بدليل قوله يقال زهقت روحه  
الخ (قوله بالكسر) أي لاهاه (قوله أي فلا تورث ميتا الخ) تفسير للحكم الواقع  
وان لم يكن في كلام المصنف على منيع الشارح مع أن الاجماع والخلاف لا يستفاد  
منه قطعا (قوله أماتا معا أو مرتبا) أي جواب هذا الاستفهام والضمير في ماتا  
للمتوارثين والمناسب أماتا ويكون المراد بضمير الجمع ما فوق الواحد فيشمل  
المتوارثين والاكثر وقوله فعند زيد أي لعدم التورث عند زيد (قوله بعضهم  
من بعض) فكل منهم يرث من الآخر ويكون ما ورثه كل من كل لورثته وقوله  
من تلاد أموالهم دون طريقها أي من قديم أموالهم دون جديدها وسيد ذكر  
الشارح أن المراد بالتلاد ماله الذي بيده والطريق ما ورثه من الآخر وانما لم يثبت  
من الطريق لانه لو ورث منه لادى الى أن الشخص يرث من نفسه فلو مات زوجان  
وترك كل منهما ما ينسأله فقط وخاف كل منهما أن يرث من دينار الورث الزوج  
من زوجته ربع الاربعين وهو عشرة وورثت منه ثلث الاربعين وهو خمسة لان  
ذلك تلاد أموالهم ولا يرثها في الخمسة التي ورثها منه ولا ترثه في العشرة التي  
ورثها منها لان ذلك طريق أموالهم وحينئذ يكون لابن الزوج خمسة وأربعون  
ويكون لابن الزوجة خمسة وثلاثون وبه أي بتورث بعضهم من بعض من تلاد  
أموالهم دون طريقها ولا يخفى أنه لما كان في تورث أحدهما من الآخر دون  
العكس تحسبكم ورث كل منهم من الآخر لكن يلزم عليه التناقض اذ مقتضى  
كونه وارثا أنه متأخر ومقتضى كونه مورثا أنه مقدم (قوله وهذا) أي هذا

أي لم يعلم عينه بأن علم أن  
أحدهم مات قبل الآخر  
ليكن لم يعلم عينه وكذا ان لم  
يعلم سبق ولا معية أو علم  
أنهم ماتوا معا (فلا تورث  
زاهقا) منهم (من زاهق)  
آخر منهم والزاهق الذاهب  
يقال زهقت روحه اذا  
خرحت وزهقت النفس  
بالكسر لغة أي فلا تورث  
ميتا منهم من آخر اجاء فيها  
اذا علم موتهم معا أو اما اذ لم  
يعلم أماتا معا أو مرتبا فعند  
زيد بن ثابت رضي الله عنه  
وبه قال مالك والشافعي وأبو  
حنيفة رحمهم الله تعالى فلا  
تورث وذكرا أن عليا رضي  
الله عنه ورث بعضهم من  
بعض من تلاد أموالهم دون  
طريقها وبه قال أحمد رحمه  
الله تعالى وهذا عند الحنابلة  
مالم يقع التداخي فان ادعى  
ورثة كل ميت تأخر موته  
مورثهم ولا ينسأله



أو تعارضت بينهما حلف كل على إبطال دعوى صاحبه وحيثما توارث بينهما فيكون الحكم اذذاك كالذهب  
الاول والمراد بالتلاذد مال الذي بيده والطريف ما ورثه من (٣٣٣) الميت الذي معه ويجري الخلاف

الذي كور فيما اذا علم السبق  
ولم يعلم عين السابق وحيث  
لم توارث أحدهم من الآخر  
شيء فهم كالاجانب فلذا قال  
(وعدهم) أي الموتي بغرق  
وبحجوه (كانهم أجانب) أي  
لا قرابة بينهم ولا غيرهما مما  
يقتضي الارث (فهكذا  
القول السديد) أي الصواب  
يقال سدا الشيء سددا اذا  
كان صوابا وسدا الرجل اذا  
جاء بالصواب في قول أو فعل  
ورجل مسدده موفق  
للصواب فقوله (الصائب) أي  
المصيب غير المخطئ عطف  
تفسيره فائدة إذا علم  
موت أحد المتوارثين بالغرق  
ونحوه بعد الآخر معينوا لم  
ينس فالامر واضح أن المتأخر  
يرث المتقدم اجاب عاوان علم  
موتها مرتبا وعين السابق  
ثم نسي وقف الامر الى البيان  
أو الصلح ونهايتين الحاليتين  
تمت أحوال الغرق خمسة  
أحوال ولما أنهي المصنف  
رحمه الله تعالى الكلام  
على ما أراد أن يورده في هذه  
المنظومة ختمها بالحمد لله

الحكم وقوله ما يقع التساوي أي بأن يدعي ورثة كل ميت تأخير مورثهم (قوله  
على ابطال) الاول بطلان (قوله وحيثما) أي وحيثما اذ حلف كل على بطلان  
دعوى صاحبه (قوله اذذاك) أي اذذاك موجود مثلا أي وقت التساوي والخلاف  
(قوله كالذهب الاول أي مذهب زيد) (قوله ويجري الخلاف المذكور) أي عدم  
توريثهم عند زيد ومن تبعه وتوريث بعضهم من بعض من التلاذد دون الطريف  
(قوله فيما اذا علم) هي صورة كلام المصنف على صريح السارح (قوله وحيث  
لم توارث الخ) دخول على كلام المصنف وقوله فلذا أي لاجل كونهم كالأجانب  
(قوله وعدهم) أي اجعلهم (قوله ونحوه) أي كالحرق والهدم (قوله ولا غيرها)  
أي كالزوجية والولاء (قوله وهكذا) أي مثل ما قلناه من عدم التوريث (قوله  
القول السديد) فيه حسن اختتام وإشارة الى أن جميع ما ذكره في هذا الكتاب  
هو القول السديد (قوله أي الصواب) بمعنى المصيب الموافق للواقع (قوله يقال  
سدا الخ) استدلال على قوله أي الصواب (قوله أي المصيب) فسر الصائب الذي  
هو اسم فاعل صاب بالمصيب الذي هو اسم فاعل أصاب لشهرته وأكثريته  
(قوله عطف تفسير) فيه أنه لا عطف في كلام المصنف فكان الاول أن يقول  
صفة موضحة (قوله فائدة) أي هذه فائدة وقد ذكر فيها مورق المفهوم كأن تقدم  
النسبة عليه (قوله بعد الآخر) أي طرف للموت وقوله معينوا من الآخر (قوله  
فالامر واضح) أي فالحكم ظاهر وقوله أن المتأخر الخ أي وهو أن المتأخر الخ (قوله على  
ما أراد) أي يورده أي مما يتعلق بأحكام الميراث فلا ينافي أن الباقي من جملة المنظومة  
(قوله كما ابتدأها بذلك) أي بالمدح كور من الحمد والصلاة والسلام والدعاء (قوله  
رجاء الخ) أي فعل ذلك لرجاء الخ فعامله محذوف وليس العامل ختم وابتدأ التلا  
يلزم اجتماع عاملين على معمول واحد وقوله قبول ما بينهما أي لأن الله أكرم  
من أن يقبلهما أو يلدع ما بينهما (قوله فقال) عطف على ختم (قوله على التمام)  
أي لاجله فعلى تمليكية وقوله أي تمام الكتاب يشير الى أن ألعوض عن المضاف  
اليه وهو مذهب الكوفيين ولو قال أي لا الكتاب لا أشار الى مذهب الكوفيين  
وقوله على اكمله فيه إشارة الى أن التمام بمعنى الاتمام وهو الاكمال ليكون الحمد على  
الفعل ولو أبقينا على ظاهره لكان الحمد على المثل والحمد على نفس الفعل أكل  
من الحمد على الآخر (قوله حمد كثيرا) أي كما وقوله تم أي كيف اقتضت الحاجة

والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم والدعاء كما ابتدأها بذلك رجاء قبول ما بينهما  
فقال (والحمد لله على التمام) أي تمام الكتاب أي اكمله (حمدا كثيرا)

ترجع للعبد والبتام يرجع لآقدر (قوله في الدوام) أي معه وفي معنى مع ثم الدوام  
 اما عرف حكمي أو باعتبار الثواب أو باعتبار المحمودية من أوصافه تعالى والافنفس  
 الجيد فعل الشخص وهو لازم له (قوله هو الشكر في اللغة) أي وهو فعل يني وعن  
 تعظيم النعم بسبب كونه منع ما على الشاكر أو غيره (قوله وشكر النعم واجب)  
 الوجوب على ظاهره ان كان المراد بالشكر اعتقاد ان الله هو النعم بحيث لو سئل  
 لا اعترف بذلك وأدع له وليس على ظاهره ان فسر بالشكر باللسان أو بعمل  
 الجوارح ويكون المراد أنه كل واجب في الثواب فيثاب عليه ثواب الواجب وقوله  
 بالشرع أي لا بالعقل خلاه له معتزلة فن لم يتبناه دعوة لم يجب عليه شكر (قوله  
 وأسأله العفو الخ) لما كان قد سئوهم من قوله جدا كثيرا ثم في الدوام أنه قام بحق  
 النعمة رفعه بقوله وأسأله العفو الخ (قوله صفحا وكرما) أي لصفحه عني وكرمه على  
 (قوله أي التواني في الامور) أي المطالبة شرعا (قوله وخير الخ) أي وأسأله خير الخ  
 وقوله نأمل بفتح النون وضم الميم وقوله في المصير متعلق بمحذوف أي حال كونه  
 واتعيا في المصير وليس متعلقا نأمل لان الامل حاصل في الدنيا والمأمول يقع  
 في الآخرة وقوله أي المرجع تفسير للمصير فأشار به الى أنه وقت الصيرورة الى  
 الرجوع الى الله تعالى (قوله الى الله) أي الى جزائه لان تعالى يستحيل عليه  
 المكان وقوله اليه أي الى جزائه لما علمت وقوله مرجعكم أي رجوعكم (قوله  
 وغفر الخ) أي وأسأله غفر الخ وقوله أي ستر فسر الغفر بالستر والاولى تفسيره بالمحو  
 من العفيفة فقد وقع خلاف في تفسير المغفرة فقبل ستر الذنب عن أعين الملائكة  
 مع بقائه في الصيغة وقيل محو من الصيغة بالكافة (قوله وهو الجرم) بضم الجيم  
 وسكون الراء أي مافيه عقاب (قوله وستر) أي تغطية أي بحيث لا يظهر ذلك  
 للناس لئلا تحصل فضيحة وقوله ماشان أي مما فيه لوم فقط فيكون مغيبرا لما قبله  
 أو مما فيه لوم أو عقاب فيكون أعم من قبله (قوله وأفضل الصلاة والتسليم  
 على النبي) أي أعلاها وأكملها كائن على النبي (قوله المصطفى) فيه إشارة الى  
 حديث ان الله اصطفى كنانة من ولد اسماعيل واصطفى قريشاً من كنانة واصطفى  
 من قريش بني هاشم واصطفاني من بني هاشم فأنا خيار من خيار من خيار وكان  
 مقتضى صدر الحديث أن يزداد في مجزئه من خيار لكن العرب لا تكرر شيئا زيادة  
 على الثلاث وإن اقتضاها المقام (قوله ليدعوهم) علة لا اختياره صلى الله عليه وسلم  
 من الخلق أي حكمه له لان أفعال الله لا تعمل وقوله الى دين الاسلام أي دين هو  
 الاسلام (قوله والمصطفى من الصفوة) فأما له صفة تقواً بدلت واوه ألفا التحركها

أي كل (في الدوام) أي  
 في البقاء أي جدا كثيرا  
 دائما والحمد على النعمة هو  
 الشكر في اللغة وشكر النعم  
 واجب بالشرع (وأسأله  
 العفو) أي ترك المؤاخذة  
 صفحا وكرما (عن التقصير)  
 أي التواني في الامور  
 (وخير ما نأمل) أي نرجو  
 في المصير أي المرجع  
 والمراد به يوم القيامة يوم  
 يرجع فيه الخلق الى الله  
 تعالى قال الله تعالى الى الله  
 مرجعكم جميعا (وغفر) أي  
 ستر (ما كان من الذنوب)  
 فلا يظهرها بالعقاب عليها  
 والذنوب جمع ذنب وهو  
 الجرم (وستر) أي تغطية  
 (ماشان) أي قبح من الشين  
 وهو اتقبح (من العيوب)  
 جمع عيب وهو النقص  
 (وأفضل الصلاة والتسليم  
 على النبي المصطفى) أي  
 المختار من الخلق ليدعوهم  
 الى دين الاسلام والمصطفى  
 من الصفوة وهي الخالص  
 فأبدلت الناء طاء

ويجوز كسرهما وهونتيض  
الاشيم انتهى وهو الجواد  
أو الجامع لأنواع الخير  
والشرف والفضائل  
أو الصفوح (محمد) صلى الله  
عليه وسلم (خير الانام)  
الخلق (العاقب) أي الذي  
لأنبي بعده قال ابن الأثير  
رحمه الله في النهاية في أسماء  
النبي صلى الله عليه وسلم  
العاقب هو آخر الأنبياء  
والعاقب والعقب الذي  
يخلف من كان قبله (وآله  
الفر) بضم الفين المعجمة  
الاشراف (ذوي) أي  
أصحاب المناقب (الفخرة  
والمناقب جمع منقبة وهي  
ضد المذنبات وجمعها مثالب  
وهي العيوب) (ومعجمه  
الاهل) من فضل الرجل  
سارذا فضل وفضيلة ضد  
النقص (الاخيار) جمع  
خير يشدد ويخفف من  
الخير ضد الشر والاختيار  
خلاف الاشرار والخير  
الفاضل من كل شيء  
(السادة) جمع سيد أي  
شريف من قولهم ساد القوم  
سيادة شرف عليهم فهو  
سيد والجمع سادة

وأفضل الخلق على الإطلاق **هو** نبينا فل عن الشقاق  
وأل في الانام للاستغراق ولا يلزم نقص من حيث تضمن ذلك لفضله على الناقص  
وتفضيل الكامل على الناقص نقص لان محل ذلك اذا فضل الكامل على الناقص  
بخصوصه كقولهم السلطان أفضل من الزبال بخلاف ما اذا كان على جهة العموم  
فلا داعي لمجالها للعهد والعهود من له دخل في التفضيل وهم الانس والجن  
والملائكة (قوله الذي لاني بعده) أي تبته أفلا يرد عيسى عليه الصلاة والسلام  
لانه وان كان ينزل آخر الزمان لكن يحكم بشريعة سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم  
لابشر بعته هو ونبوته موجودة من قبل وليست بمبتدأة اذ ذاك (قوله في أسماء  
النبي) أي في معبث أسماء النبي صلى الله عليه وسلم (قوله العاقب الخ) مقلول  
القول (قوله وآله) أي وعلى آله وقوله الغر جمع أغر وصفوا بذلك لاشتغالهم  
كالكموكب الاغر (قوله المناقب) أي المفاخر وقوله الفاخرة صفة كاشفة (قوله  
جمع منقبة) هي المعجزة وقوله وهي ضد المثالب أي العيب وقوله وهي أي المثالب  
قوله من الخير مصدر خافئ الوصف مأخوذ من خير المصدر فلم يتخذ على التخفيف  
المأخوذ والمأخوذ منه (قوله والجمع سادة) من جملة القول فليس مكررا مع قول  
الشارح جمع سيد (قوله وهو الكامل في الشرف) لعل هذا التفسير بحسب المراد  
بقريته المقام فلا ينافي قوله من قولهم محمد الرجل الخ من حيث أنه يقتضي أن الماحد

هو المتصف بأصل الشرف (قوله بكرم الأفعول) أي بالأفعال الكريمة فهو من إضافة  
 الصفة للموصوف (قوله جمع بر) بفتح الباء أي محسن (قوله يقال الخ) غرضه به  
 بيان أنه يقال بروبار وقوله بررت بلانا أي صنعت معه برا أي معروفا واحسانا  
 (قوله وقال ابن الأثير الخ) غرضه الاستدلال على أن ابرار جمع بر (قوله بالاولياء)  
 جمع ولي وقوله والزهاد جمع زاهد وقوله والعباد جمع عابد (قوله وهذا) أي  
 ما ذكرناه من الجملة الأخيرة (قوله ولنختم) فيه ادخال لام الامر على فعل المتكلم وهو  
 قليل (قوله تشتمل على أبواب) من اشتغال المجل على الفصل (قوله الباب الاول  
 في الرد وذوى الارحام) أي في الخلاف فيما اوبى الله ما (قوله وفيه فصول) أي ثلاثة  
 والظرفية من ظرفية المصطلح في المجل أو الأجزاء في السكل (قوله الفصل الاول  
 في الخلاف فيما) أي في بيان الخلاف في الرد وذوى الارحام (قوله فعند  
 الحنفية الخ) أي اذا أردت بيان ذلك فأقول عند الحنفية الخ فالغناء الفصيحة  
 (قوله اذا كانت الورثة أصحاب فروض) بخلاف ما اذا كانت الورثة أصحاب  
 تعصيب وقوله لا تستغرق أي لا تستغرق تلك الفروع التركية فالجملة صفة  
 للفروض (قوله فيرد الباقي الخ) جواب الشرط وعندهم متعلق بالباقي وعليهم متعلق  
 بيرد وكذلك بنسبة فهو متعلق بيرد وقوله بنسبة فروضهم أي التي مجموعها في بنت  
 وأم للبنت النصف ثلاثة والام السدس واحد فمجموع فروضهم ما أربعة ونسبة  
 الثلاثة للاربعة ثلاثة اربعها ونسبة الواحد لها ربعها فيرد عليهم الباقي عنهم بتلك  
 النسبة فللبنت ثلاثة ارباع الباقي بطريق الرد والام ربعه كذلك والاخصر  
 أن تجعل المسئلة من أربعة للبنت ثلاثة ارباع المال فمما وردة والام ربعه كذلك  
 ودليل الرد من القرآن كما قاله السيد في شرح السراجية قوله تعالى وأولوا الارحام  
 بعضهم أولى ببعض فافضل بعد الفروض التي دلت عليها آيات الموارث ردة  
 عليهم بعموم الاولوية ولذلك لا يرد على الزوجين لانهم من حيث الزوجية لا رحم لهم  
 وان اتفق أن لهم رجما من جهة أخرى ومن السنة منعه صلى الله عليه وسلم لسعد بن  
 أن يزيد في الوصية على الثلث ولم يرثه الابنت فدل على أن لها حقاً فيما فوق النصف  
 وليس الابالرد (قوله ما عدا الزوجين) أي لانه لا رحم لهما من حيث الزوجية  
 وان اتفق أن لهم رجما من جهة أخرى كما علمت وقوله فانه لا يرد عليهم ما عدا  
 لاسننناهم ما وما قيل من أنهم ما ان كانوا من ذوى الارحام كزوجته هي بنت خال  
 أو زوج هو ابن خال رد عليهم ما رده شيخ الاسلام في شرح الفصول بأن الرد يخص  
 بذوى الفروض النسبية فالزوجات لا يرد عليهم ما مطلقا وارثهم ما بالرحم لا بالردة

من قولهم مجد الرجل مجددا  
 شرف به كرم الأفعال  
 (الابرار) جمع بر يقال  
 بررت فلانا بالكسر أبرره بفتح  
 الباء وضم الراء برا فانا برره  
 وبار قال ابن الأثير في النهاية  
 يقال برير فهو بار وجمعه  
 بررة وجمع البررة ابرار وهو  
 كشيء يراما يخص بالاولياء  
 والزهاد والعباد انتهى  
 وهذا آخر ما شرب حشابه كلام  
 المؤلف رحمه الله تعالى  
 ولنختم هذا الشرح بحاشية  
 تشتمل على أبواب (الباب  
 الاول) في الرد وذوى  
 الارحام وفيه فصول  
 (الفصل الاول)  
 في الخلاف فيما  
 الحنفية والحنابلة اذا كانت  
 الورثة أصحاب فروض  
 لا تستغرق فيرد الباقي عنهم  
 عليهم بنسبة فروضهم  
 ما عدا الزوجين فانه لا يرد  
 عليهم ما

فان لم يكن له ورثة من الجميع  
على ارثهم أو كان له أحد من  
الزوجين وكان له أحد من  
ذوي الارحام فإله في الاول أو  
الفاضل بعد فرض الزوجية  
في الثانية لذوي الارحام  
وسبأني تعريفة هم وعند  
المالكية اذا لم يخلف ورثة  
من الجميع على ارثهم أو خلف  
ذافر لا يستغرق فإله  
أو الفاضل بعد الفروض  
لبيت المال سواء انتظم أم لا  
وأما عندنا ما مشر الشافعية  
فأصل المذهب كذهب  
المالكية والفتى به من  
مذهبنا الذي أفتى به  
المتأخرون من الشافعية  
وهو المذهب انه اذا لم ينتظم  
أمر بيت المال لكون  
الامام غير عادل القول بالردة  
على أدل الفروض غير  
الزوجين ما فرض عن  
فروضهم الذي منه فرض  
أحد الزوجين بالنسبة  
وسبأني كيفيته فان لم يكن  
أحد من أهل الفروض  
الذي يرد عليهم فإله  
أو الفاضل بعد فرض أحد  
الزوجين لذوي الارحام  
على ما سبأني وان انتظم أمر

بيت المال فإله دون الرد وذوي الارحام

في المأثورة (قوله فان لم يكن له ورثة) أي بالفرض أي وبإتة عصب وقوله وكان له الخ  
راجع للصورتين أعني قوله فان لم يكن الخ وقوله أو كان الخ وقوله فإله في الاولى هي  
قوله فان لم يكن له ورثة من الجميع على ارثهم وقوله أو الفاضل بعد فرض الزوجية  
في الثانية هي قوله أو كان له أحد الزوجين وقوله لذوي الارحام أي ولا شيء وليت  
المال انتظم أم لا (قوله وسبأني تعريفة هم) أي في قوله وهم كل قريب الخ (قوله  
وعند المالكية الخ) المعتمد عندهم انه ان لم ينتظم بيت المال ولم يوجد من يرد عليهم  
ورث ذوي الارحام كالمتدب عند الشافعية فان لم يكن هناك ذوي الارحام صرفت  
التركة في المصالح ويناب من تولى ذلك ويجوز له الاخذ منها بقدر حاجته ان كان له  
حق في بيت المال (قوله اذا لم يخلف ورثة) أي بالفرض أو بالتعصيب وقوله أو خلف  
ذافر لا يستغرق أي أو خلف جنسه الصادق ولو بالتعبد وقوله فإله أي  
في الاولى وقوله أي الفاضل أي في الثانية وقوله بعد الفروض أي جنسها المتحقق  
ولو في واحد وقوله لبيت المال أي ولا شيء لذوي الارحام وقوله سواء انتظم أم لا قد  
علمت ضعفه (قوله فأصل المذهب) أي المذهب الاصلي أي المنقول عن المتقدمين  
وقوله كذهب المالكية أي قوله أو الفاضل لبيت المال سواء انتظم أم لا وهذا  
ضعيف من مذهبنا وكذا من مذهب المالكية كما علمت (قوله والفتى به) مبتدا  
خبره أنه اذا لم ينتظم الخ وجلة وهو المذهب معتزلة (قوله المتأخرون) هم من بعد  
الاربعمائة المتقدمون من قبل الاربعمائة لكن هذا بحسب الاصطلاح القديم  
والا فالمتأخرون من بعد النور والرافعي والمتقدمون من قبله ما (قوله وهو  
المذهب) أي المعتمد فلا ينافي أن القول السابق مذهب أيضا لكن ضعيف (قوله  
أنه اذا لم ينتظم أمر بيت المال الخ) أي أن الحال والشان اذا لم ينتظم حال بيت المال  
أي متوليه وقوله لكون الامام غير عادل أي بأن لم يبط كل ذي حق حقه وقوله العقل  
بالرد جواب الشرط وكان عليه أن يقرنه بالفاء لانه جملة اسمية وهي لا تصلح لمباشرة  
الاداة وقوله ما فضل الخ معمول بالرد مع كونه محلي بال وعمله قليل كقوله ضعيف  
النسبة أعداءه والكبير عمل المصدر المجرد وفي بعض النسخ يرد على أهل الفروض  
الخ وهو ظاهر وقوله بالنسبة متعاق بالرد أو يرد أي بنسبة فروضهم الى مجموعها  
(قوله وسبأني كيفيته) أي الرد (قوله فان لم يكن أحد من أهل الفروض الذين يرد  
عليهم) أي بأن لم يكن هناك أحد من الورثة أصلاً أو كان هناك أحد من أهل  
الفروض الذين لا يرد عليهم وقوله فإله أي جميع مل الميت في الاولى وقوله  
أو الفاضل أي في الثانية وقوله لذوي الارحام أي ولا يختص بالفقراء منهم على الاصح

كفى للأولاد (قوله وإن انتظم حال متوليه وقوله فالمال له  
 أي أرنا ما رعى فيه المصلحة قال السبكي أورد الحنفية أنه لو كان المال له أرنا لم تصح  
 الوصية بالثالث للفقراء والمساكين إذ لا يمكن له وراث خاص لأنهم أوصية لوارث وهي  
 باطلة وأجاب القاضي حسين والقاضي أبو الطيب بأنه لا يمتنع ذلك ويكون حكمها  
 مخالفا لحكم الوصية للوارث الخاص ثم قال السبكي ويؤخذ من هذا مسألة وهي  
 أنه إذا أوصى للفقراء وكان الوارث فقيرا أو افتقر بعد ذلك يجوز الصرف إليه  
 من الوصية وإن كان وارثا لأن الإرث له منه والوصية لا عينه أفاده العلامة الأمير  
 (قوله الفصل الثاني في الرد) أي في بيان كيفية (قوله وهو ضد العول) أي  
 ومن المعلوم أن العول زيادة في السهام ونقص من الانصباء فيكون الرد الذي هو ضد  
 زيادة في الانصباء ونقص في السهام ولذلك فرعه الشارح حيث قال فهو الخ في بنت  
 وأم يزداد في انصباءهم وينقص من سهام المسئلة بعد أن كانت من ستة  
 صارت من أربعة (قوله وقد من أنه لا يرد على الزوجين) وإنما ذكره هنا توطئة  
 لما بعده (قوله فإن لم يكن هناك) أي في الورثة (قوله فله) أي لمن يرد عليه  
 الذي هو الشخص الواحد وقوله فرضا ورثا أي بالفرض والردا ومن جهة الفرض  
 والرد (قوله صنف واحد) أي لكنه متعدد بخلاف الشخص الواحد فقد علمته  
 (قوله فأصل المسئلة) أي مسألة الرد وقوله من عددهم فإذا كانوا ثلاثة كانت  
 المسئلة من ثلاثة أو أربعة كانت من أربعة وهكذا وقوله كالعصبة أي فإن أصل  
 المسئلة من عددهم فإذا خلف خمسة بنين مثلا كانت المسئلة من خمسة (قوله  
 صنفين) أي كبنين وبناتين وقوله فأكثر أي بأن كانوا ثلاثة أصناف فقط  
 كبنات أخوات متفرقات ولا بنات وأخت شقيقة وأخت لاب أو عائلة كأم وأختين  
 مع كونها عايلة كأم وأخت لام وأخت شقيقة وأخت لاب أو عائلة كأم وأختين  
 لام وشقيقة وأخت لاب فية صر قوله أو أكثر على الثلاثة فقط وليس على ظاهره  
 من شموله للأكثر من ثلاثة أصناف (قوله جمعت فروضهم) أي كنصف وسدس  
 وقوله لتلك الفروض مرتبط بقوله أصل المسئلة وقوله فالجمعة مع الخ أي فعدد المجتمعة مع  
 من فروضهم أصل لمسئلة الرد ولا ينظر للباقي فيجعل كالعدم مثلا لو كانت الورثة  
 بنتا وبنت ابن فلبنت النصف ثلاثة ولبنت الابن السدس واحد فإذا جمعت  
 فروضهم من أصل المسئلة لتلك الفروض كانت أربعة فهي أصل لمسئلة  
 الرد فتجعل مسألة الرد من أربعة ويجعل الباقي وهو اثنان هنا كأنه  
 لم يكن فلبنت ثلاثة فرضا ورثا ولبنت الابن واحد فرضا ورثا (قوله)

(الفصل الثاني) في الرد  
 وهو ضد العول فهو زيادة  
 في انصباء الورثة ونقصان  
 من السهام وقد من أنه  
 لا يرد على الزوجين فإن لم  
 يكن هناك أحد الزوجين  
 فإن كان من يرد عليه  
 شخصا واحدا كأم أو ولد  
 أم فله المال فرضا ورثا  
 أو كان من يرد عليه صنفان  
 واحدا كأم ولداً أم وأختين  
 فأصل المسئلة من عددهم  
 كالعصبة أو كان من يرد  
 عليه صنفان فأكثر جمعت  
 فروضهم من أصل المسئلة  
 لتلك الفروض فالجمعة أصل  
 لمسئلة الرد فاقطع النظر عن  
 الباقي من أصل مسئلة تلك  
 الفروض كأنه لم يكن



واعلم أن مسائل الرد أي التي فيها عدة نفعان أو ثلاثة وقوله متقطعة من ستة أي مأخوذة من ستة ولا تبلغها لأن ما زاد على الستة لا بد أن يكون فيه أحد الزوجين وكانت الستة عادلة أو عاثلة ولا رد فيها فلا تبلغ تلك المسائل الستة وهو معنى الاقتطاع كما قاله العلامة الأمير (قوله وانها الخ) أي واعلم أنها الخ وقوله قد تحتاج إلى تعحيح أي كما في بنت وبنتي ابن فساتم من أربعة عدد فروضهم وتحتاج إلى تعحيح لأن نصيب بنتي الابن غير منقسم عليهم ما يضرب اثنان في أربعة وتصح من ثمانية قال بنت ستة بناتي الابن اثنان كل واحدة واحد (قوله وان كان هناك أحد الزوجين الخ) هذا مع ما قبل لقوله فان لم يكن هناك أحد الزوجين وقوله فخذله فرضه من مخرج فرض الزوجية وهو نصف أو ربع أو ثمن (قوله فقط) أي لا يخرج فرض غيره من انصبااء الورثة (قوله وهو) أي فرضه أعني أحد الزوجين وقوله واحد من اثنين أي فيما لو كان الموجود زوجا وليس هناك فرع وارث أو زوجة وليس هناك فرع وارث وقوله أو ثمانية أي فيما لو كان الموجود زوجة وهناك فرع وارث (قوله واقسم الباقي) أي بعد اخراج فرض أحد الزوجين وقوله على مسألة من يرده عليه أي التي تحصلت من جمع فروض غير الزوجين من أصل مسألة تلك الفروض (قوله فان كان من يرده عليه الخ) هذا تفصيل لقوله واقسم الباقي على من يرده عليه وقوله شخصا واحدا أي كفي زوج وأم وقوله أو صنف واحد أي وذلك الصنف متعدد كما في زوجة وثلاث جدات وقوله فأصل مسألة الرد مخرج فرض الزوجية فأحد الزوجين يأخذ فرضه والباقي لذلك الشخص أو لذلك الصنف (قوله وان كان من يرده عليه أكثر من صنف) أي كما في زوجة وأم وولديها (قوله فاعرض على مسألة) أي مسألة من يرده عليه التي تحصلت من جمع فروضه وقوله الباقي أي بعد أخذ فرض الزوجية (قوله فان انقسم) أي الباقي على مسألة من يرده عليه وقوله فمخرج فرض الزوجية أصل مسألة الرد فأحد الزوجين يأخذ فرضه ويقسم الباقي على من يرده عليه (قوله كزوج وأم وولديها) فإذا أخذت فرض الزوجية وهو واحد من أربعة كان الباقي ثلاثة وهي منقسمة على مسألة من يرده عليه وهي ثلاثة عدد فروضهم من أصل مسألة تلك الفروض فللام سهم ولكل من ولديها سهم (قوله وان لم ينقسم) أي الباقي على مسألة من يرده عليه كما في زوجة وأخت شقيقة وأخت لاب فإذا أخذت فرض الزوجية وهو واحد من أربعة كان الباقي ثلاثة وهي غير منقسمة على مسألة من يرده عليه وهي أربعة عدد فروضهم من أصل

واعلم أن مسائل الرد التي ليس فيها أحد الزوجين كلها متقطعة من ستة وانها قد تحتاج لتعحيح وان كان هناك أحد الزوجين فخذله فرضه من مخرج فرض الزوجية فقط وهو واحد من اثنين أو أربعة أو ثمانية واقسم الباقي على مسألة من يرده عليه فان كان من يرده عليه شخصا واحدا أو صنف واحد فأصل مسألة الرد مخرج فرض الزوجية وان كان من يرده عليه أكثر من صنف فاعرض على مسألة الباقي من مخرج فرض الزوجية فان انقسم فمخرج فرض الزوجية أصل مسألة الرد كزوج وأم وولديها وان لم ينقسم

مسئلة تلك الفروض وقوله ضربت مسئلة من يرد عليه في مخرج فرض الزوجية أى  
 فتضرب في المثال المذكور أربعة وهى مسئلة من يرد عليه في أربعة وهى مخرج  
 فرض الزوجة بسبعة عشر (قوله لانه لا يكون الامباينا) أى لان الباقي  
 بعد فرض الزوجية لا يكون الامباينا المسئلة الرد (قوله فبالبلغ فهو أصل المسئلة  
 الرد) أى ومن له شىء من مسئلة الزوجية أخذه مضروباً في مسئلة الرد ومن له  
 شىء من مسئلة الرد أخذه مضروباً في الباقي بعد فرض الزوجية فالباقي هنا  
 بمنزلة سهام الميت الثاني في مسئلة المناسخة (قوله وقد تحتاج مسئلة الرد التى فيها  
 أحد الزوجين الى تصحيح) أى كما فى زوجتين وأم فإن فرض الزوجية واحد من  
 أربعة وهو غير منقسم على الزوجتين فيضرب اثنان فى أربعة بثمان فللزوجتين  
 اثنان والباقي للام فرضاً ورداً وقوله أيضاً أى كما قد تحتاج مسئلة الرد التى لم يكن  
 فيها أحد الزوجين الى التصحيح (قوله اذا تقرر ذلك) أى ما ذكر من قوله فان لم يكن  
 هناك أحد الزوجين الى هنا (قوله بجدة وأخ لام) فأصل مسئلة الرد اثنان عدد  
 فروضهما من مسئلة تلك الفروض فان أصل مسئلة الفروض ستة مخرج السدس  
 فلجدة واحد وللأخ للام كذلك ومجموع فروضهما اثنان فهما أصل مسئلة الرد  
 وهذه من المسائل التى ليس فيها أحد الزوجين (قوله وكزوج وأم) فأصل مسئلة  
 الرد اثنان مخرج فرض الزوجية لان من يرد عليه شخص واحد فلزوج واحد  
 وللأم واحد وهذه من المسائل التى فيها أحد الزوجين كام ولديها فأصل مسئلة  
 الرد ثلاثة عدد فروضهم من أصل مسئلة تلك الفروض فان أصل مسئلة الفروض  
 ستة مخرج السدس الذى للام وللأم واحد ولولديها اثنان ومجموع فروضهم ثلاثة  
 فهى أصل مسئلة الرد للام وللأم واحد ولكل من ولديها واحد وهذه من المسائل التى  
 ليس فيها أحد الزوجين (قوله كبت وأم) فأصل مسئلة الرد أربعة عدد  
 فروضهم من أصل مسئلة تلك الفروض فان أصل مسئلة الفروض ستة مخرج  
 السدس الذى للام فللبنت ثلاثة وللأم واحد ومجموع ذلك أربعة فهى أصل مسئلة  
 الرد فللبنت ثلاثة وللأم واحد وهذه من المسائل التى ليس فيها أحد الزوجين  
 (قوله وكزوجة وأم ولديها) فأصل مسئلة الرد أربعة لانك اذا أخذت فرض  
 الزوجية وهو واحد من أربعة كان الباقي ثلاثة وهى منقسمة على مسئلة  
 الرد التى هى ثلاثة عدد فروض من يرد عليه فللزوجة واحد وللأم واحد ولكل من  
 ولديها واحد وهذه من المسائل التى فيها أحد الزوجين (قوله كام وشقيقة) أى

ضربت مسئلة من يرد عليه  
 في مخرج فرض الزوجية  
 لا بد لا يكون الامباينا فبالبلغ  
 فهو أصل مسئلة الرد التى فيها  
 تحتاج مسئلة الرد التى فيها  
 أحد الزوجين لتصحيح أيضاً  
 اذا تقرر ذلك فأصول  
 مسائل الرد سواء كان  
 فيها أحد الزوجين أم لا  
 ثمانية أصول اثنان بجدة  
 وأخ لام وكزوج وأم  
 وثلاثة كام ولديها  
 وأربعة كبت وأم  
 وكزوجة وأم ولديها  
 وخمسة كام وشقيقة

أولاب وأصل مسألة الرد خمسة عدد فروضهم من أصل مسألة تلك الفروض  
 فان أصل مسألة الفروض ستة حاصل ضرب مخرج الثلث في مخرج النصف واللام  
 اثنان وللشقيقة أو التي لاب ثلاثة ومجموع ذلك خمسة فهي أصل مسألة الرد واللام  
 اثنان وللأخت ثلاثة وهذه من المسائل التي ليس فيها أحد الزوجين (قوله  
 كزوجة وبنت) فأصل مسألة الرد ثمانية مخرج فرض الزوجية لان من يرده عليه  
 شخص واحد فالزوجة واحد وللبنت سبعة فرضا وردا (قوله وستة عشر) هي  
 حاصلة من ضرب أربعة الرد في أربعة مخرج فرض الزوجية لمباينة الباقي وهو ثلاثة  
 لمسئلة الرد في لهشي من مسألة الزوجية أخذه مضر وباقي مسألة الرد ومن لهشي  
 من مسألة الرد أخذه مضر وباقي الباقي فالزوجة واحد من مسألة الزوجية في أربعة  
 بأربعة وللشقيقة ثلاثة من مسألة الرد في ثلاثة بتسعة فرضا وردا والتي للاب  
 واحد من مسألة الرد في ثلاثة بثلاثة وهذه من المسائل التي فيها أحد الزوجين  
 (قوله واثنان وثلاثون) هي حاصلة من ضرب أربعة مسألة الرد في ثمانية مخرج  
 فرض الزوجية لمباينة الباقي وهو سبعة لمسئلة الرد في لهشي من مسألة الزوجية  
 أخذه مضر وباقي مسألة الرد ومن لهشي من مسألة الرد أخذه مضر وباقي الباقي  
 فالزوجة واحد من مسألة الزوجية في أربعة بأربعة وللبنت ثلاثة من مسألة الرد  
 في سبعة بواحد وعشرين فرضا وردا وللبنت الابن واحد من مسألة الرد في سبعة  
 بسبعة (قوله وأربعون) هي حاصلة من ضرب خمسة مسألة الرد في ثمانية  
 مخرج فرض الزوجية لمباينة الباقي وهو سبعة لمسئلة الرد في لهشي من مسألة  
 الزوجية أخذه مضر وباقي مسألة الرد ومن لهشي من مسألة الرد أخذه مضر وباقي  
 في الباقي فالزوجة واحد في خمسة بخمسة وللبنت ثلاثة في سبعة بواحد وعشرين  
 فرضا وردا وللبنت الابن واحد في سبعة بسبعة وللجدة كذلك (قوله الفصل  
 الثالث في ذوى الارحام) أي بيانهم وكيفية ارثهم والارحام جمع رحم وهو  
 القرابة (قوله وهم) أي ذوى الارحام اصطلاحا وأما لغة فهم أصحاب القرابات  
 مطلقا وقوله كل قريب غير من تقدم أي بحيث يكون ليس عصبية ولا ذافرض  
 وقوله من المجمع على ارثهم بيان لمن تقدم (قوله وهم وأن كثروا) أي من  
 حيث الأفراد (قوله من ينتمي الى الميت) أي من يتسبب اليه لكونه أصله  
 (قوله أولاد البنات) فينزلون منزلة البنات وقوله وأولاد بنات الابن فينزلون  
 منزلة بنات الابن (قوله من ينتمي اليهم الميت) أي من يتسبب اليهم الميت  
 لكونهم أصوله (قوله الاجداد) أي كآبي الائم وأبيه وان علا وقوله والجدات

وعمامية كزوجة وبنت  
 وستة عشر كزوجة  
 وشقيقة وأخت لاب  
 واثنان وثلاثون كزوجة  
 وبنت وبنت ابن وأربعون  
 كزوجة وبنت وبنت  
 ابن وجدة (الفصل  
 الثالث) في ذوى الارحام  
 وهم كل قريب غير من  
 تقدم من المجمع على ارثهم  
 وهم وإن كثروا يرجعون  
 الى أربعة أصناف الأول  
 من ينتمي الى الميت وهم  
 أولاد البنات وأولاد بنات  
 الابن وإن نزلوا الثاني من  
 ينتمي اليهم الميت وهم  
 الاجداد

أى كالجدة القاسدة وهى أم أبى الام وأمه وبها وان علت وينزلون منزلة الام (قوله الساقطون) صفة للأجداد والجدات بتغليب المذكور وقوله وان علوا أصله علوا وفتركت الوار وانفتح ما قبلها قلبت الفاء ثم حذفت الالف لالتقاء الساكنين (قوله من ينتمى الى أبوى الميت) أى من ينسب اليهم لكونهم ما أصلا جامعا لذلك المسمى وليت وشمل ذلك من ينتمى اليهم معا كبنات الاخوة الاشقاء ومن ينتمى الى أحدهما كأولاد الاخوة فانهم يدلون بالام فقط (قوله أولاد الاخوات) أى اشقاء أولاد أولام ولا فرق في الأولاد بين الذكور والإناث ولذلك عبر الشارح هنا بأولاد الاخوات بخلاف ما به بذلك فانه عبر ببنات الاخوة ليخرج أبناء الاخوة الاشقاء أولاد وقوله وبنات الاخوة أى الاشقاء أولاد وأولام وقوله وبنيو الاخوة للام بخلاف بنى الاخوة الاشقاء أولاد فانهم عصبة لئسرا من ذوى الارحام (قوله ومن يدلى بهم) أى ومن يدلى الى الميت بمن ذكر (قوله من ينتمى الى أجداد الميت وجداته) أى من ينسب اليهم لكونهم ما أصلا جامعا لذلك المسمى وليت (قوله العمومة) أى ذوى العمومة أو الوالد عم وقوله للام أى منها على تقدير مضاف أى من جهة تباينها بخلاف العمومة للأبوين أولاد فانهم عصبة وارتبون (قوله والعميات مطلقا) أى شقيقات أولاد أولام وقوله وبنات الاعمام مطلقا أى سواء كان الاعمام أشقاء أولاد أولام (قوله والخوالة) أى ذوى الخوالة أو الخوالة جمع خال وقوله مطلقا أى سواء كان الاخوال والخالات أشقاء أولاد أولام (قوله اذا علمت ذلك) أى ما ذكر من أنهم أربعة أصناف (قوله أن من انقرد) أى ذكرنا كان أو أنشئ وقوله حار جميع المسال ظاهرة ارب ذوى الارحام بطريق التعصيب وأصل ذلك عند الافة راد وقال بعضهم اربهم تارة يكون بالفرض وتارة يكون بالتعصيب كما يظهر بالتأمل في الامثلة الآتية (قوله وفي ذلك مذهب) أى مذهب أهل التنزيل ومذهب أهل القرابة ومذهب أهل الرحم وقوله هجر بعضهم مذهب أهل الرحم فيسبون بين ذوى الارحام لا فرق بين القريب والبعيد والذي كروغ يره فاذا وجد بنت بنت بنت خال فالسالم بينهم مساوية عندهم (قوله ومالم يهجر منها) أى من المذاهب (قوله مذهب أهل التنزيل) سموا بذلك لانهم ينزلون كلام ذوى الارحام منزلة من يدلى به الا الاخوال والخالات فينزلونهم منزلة الام والالا الاعمام للام والعميات فينزلونهم منزلة الاب (قوله وهو الاقيس) أى الاشدة وناقصة للقياس وقوله الاصح أى المعتمد وقوله عند الشافعية وكذا عند المالكية حيث ورثوا ذوى

والجدات الساقطون وان  
علوا الثالث من ينتمى الى  
أبوى الميت وهم أولاد  
الاخوات وبنات الاخوة وبنيو  
الاخوة للام ومن يدلى بهم  
وان نزلوا الرابع من ينتمى  
الى أجداد الميت وجداته  
وهم العمومة للام والعميات  
مطلقا وبنات الاعمام مطلقا  
والخوالة مطلقا وان تباعدوا  
وأولادهم وان نزلوا اذا علمت  
ذلك فلا خلاف عندهم  
ورث ذوى الارحام أن من  
انقرد من هؤلاء حار جميع  
المسال وانما يظهر الخلاف  
عند الإجماع وفي ذلك  
مذاهب هجر بعضهم مذهب  
يهجر منها مذهب أهل  
مذهب أهل التنزيل وهو  
الاقيس

الارحام (قوله أنه ينزل كل منهم منزلة من يدل به) فينزل كل فرع منزلة أصله وينزل أصله منزلة أصله وهكذا درجة درجة إلى أن تصل إلى أصل وارثه واعلم أن من نزل منزلة شخص بأخذ ما كان يأخذ ذلك الشخص فيغرض موت ذلك الشخص وإن هذا المنزل منزلته وارثه (قوله فنزلة الام) أي لا منزلة من أدلوا به وهم الاجداد فثبتت للام من كل المال عند الانفراد أو ثلثه أو سدسه عند عدم الانفراد فثبت لمن نزل منزلته من الإخوال والخالات وكذا يقال في الأعمام والعلمات فنزلة الاب (قوله والالا عمال للام والعلمات) أي وبنات الأعمام وقوله فنزلة الاب أي لا منزلة من أدلوا به وهم الاجداد (قوله فان سبق أحد إلى وارث الخ) فبعد تنزيل كل شخص منزلة من أدلى به درجة بعد درجة يعتبر السابق إلى الوارث وقوله مطلقا أي سواء قرابت رتبة الميت أو بعدت ففي بنت بنت بنت بنت ابن المال للثانية سبقة بالوارث وإن كانت الأولى قرابت إلى الميت (قوله وإن استووا في السابق إلى الوارث) كأولى وإن استووا في الأدلاء إلى الوارث لأن السابق لا بد فيه من سابق وسبق فلا يعقل فيه الاستواء فكان فيه تعجربا بأن يراد به مجرد الاتساع كما يفيد كلام العلامة الأمير (قوله قدر كان الميت خلف من يدلون به) أي فرض أن الميت خلف الوارث الذي يتسبون إليه في درجة واحدة فالضهير في يدلون راجع لذوى الارحام والضهير في به راجع إلى قوله وقسم المال أي أن لم يكن هناك أحد الزوجين وقوله أو الباقي الخ أي أن كان هناك أحد الزوجين (قوله بعد فرض الزوجية علم منه أنهم لا يدخلون على الزوجية ضرر عول وإن حصل بينهم عول فليسوا بمن أدلوا به من كل وجه ففي زوج وبنتي أختين للزوج النصف كاملا من غير عول وما بقي لبني الأختين وقسم المسئلة من أربعة لأن الزوج له النصف ومخرجه أشان والباقي بعد نصف الزوج واحد وهو غير منقسم على بنتي الأختين فيضرب اشان في اثنين بأربعة ولو كان مع الزوج نفس الأختين لمألت المسئلة بمثل سدسها وفي أي أم وبنتي أختين لام وبنتي أخت شقيقة وبنتي أخت لاب فلا يلام السدس ولبنتي الأختين لام الثلث ولبنت الأخت الشقيقة النصف ولبنت الأخت للاب السدس فالمسئلة من ستة وعول لسبعة فيحصل العول بينهم لكن أن وجد أحد الزوجين أعطى فرضه كاملا من غير عول ويختص بضرر العول أنه كان ذوا الارحام أفاده الزيات (قوله بينهم) أي بين من يدلون به وراعى هنا معنى من فلذلك أتى بضمير الجمع بخلافه قبل ذلك فإنه راعى لفظها فلذلك أتى بضمير المفرد في قوله (قوله فن يجب) أي من يدلون به والمراد من يجب يجب شخص

الأصح عند السافعية وهو مذهب الحنابلة ومحصله أنه ينزل كل منهم منزلة من يدل به إلا الإخوال والخالات فنزلة الام والالا عمال للام والعلمات فنزلة الاب على الأرجح فان سبق أحد إلى وارث قدم مطلقا وإن استووا في السابق إلى الوارث قدر كان الميت خلف من يدلون به وقسم المال أو الباقي بعد فرض الزوجية بينهم كما أنهم موجودون فن يجب لأشياء من يدل به

بمخلاف من يحجب حجب وصف فترث بنت الاخ الرقيق أو القاتل ولو في حياته لان وجوده كعدم وقوله لاشي لمن يدلي به في بنت أخ لاب مع بنت أخ شقيق فلا شيء الاولي لانها ادلت بالاخ للاب وهو محجوب بالاخ الشقيق والمسال كله للثانية (قوله وما أصاب كل واحد) أي ممن يدلون به وقوله قسم على من نزل منزله أي بحسب ارثهم منه ولذلك قال الشارح كأنه أي كل واحد مات وخلفهم أي من نزل منزله فراجعي معني من فأتى بضمير الجمع (قوله الا اولاد ولد الام) أي اولاد الاخوة للام وهـ ذا استثناء من قوله وما أصاب كل واحد قسم على من نزل منزله كأنه مات وخلفهم وقوله فيقسم بين ذكورهم واناثهم بالسوية أي فيقسم ما أصاب من أدلوا به من ولد الام بين ذكورهم واناثهم بالسوية فلا يفضل ذكورهم على انثاهم وقوله كأنه صولهم أي فانهم يرثون بالسوية فيما اذا مات الميت عن اولاد أم فلا يفضل ذكورهم على انثاهم وقوله مع ان ولد الام لومات وخلف اولاد ذكورا واناثا فيقسم ميراثهم بينهم للذكور مثل حظ الانثيين أي لان الاولاد يعصب ذكورهم انثاهم فلذا كرم مثل حظ الانثيين (قوله والا انحال والحالة للام) أي والا انحال والحالة الذين من جهة الام وهـ ذا استثناء ثان من الضابط السابق وقوله فيقسم بينهم أي ما أصاب من نزل منزله وهو الام وقوله مع أنه لومات الام وخلفهم أي مع ان الحال والشأن لومات الام وخلفت الحال والحالة فالمراد بضمير الجمع ما فوق الواحد (قوله وهم من المنزل) هذا علم مما سبق من قوله وهو مذهب الحنابلة فلا حاجة له هنا وقوله أيضا أي كما ان الشافعية من المنزلين وقوله أنه اذا كان الذكور والانثى من جهة واحدة الخ أي كولي بنت احداهما ذكور والآخرى انثى وقوله لا يفضل ذكور على انثى كالموضح لقوله بالسوية (قوله والمذهب الثاني) كان الانسب بقوله أحدهما أن يقول وتأتي ما وكأنه توهم أنه قال أولا المذهب الاول (قوله مذهب أهل القرابة) سمو بذلك لانهم يورثون الاقرب الى الميت فالاقرب كالعصبات كما قال الشارح وهم يقدمون الاقرب فالاقرب كالعصبات أي يقدموه الاقرب فالاقرب الى الميت كتقديم الاقرب فالاقرب من العصبات (قوله والظاهر من مذهبهم) أي الحنفية وأهل القرابة وقوله تقديم الصنف الاول هو من ينتمي الى الميت وهـ اولاد اولاد البنات وأولاد بنات الابن وان نزلوا وقوله على الثاني هو من ينتمي اليهم الميت وهو الاحد او الجدات الساقطون (قوله والثاني على الثالث) أي تقديم الثاني وقد علمته على الثالث وهو من ينتمي الى أبوي الميت وهـ اولاد الاخوات وبنات الاخوة وبنو الاخوة للام ومن يدلي بهم وان نزلوا (قوله

وما أصاب كل واحد قسم على من نزل منزله كأنه مات وخلفهم الا اولاد ولد الام فيقسم بين ذكورهم واناثهم بالسوية كأنثاهم مع أن ولد الام لومات وخلف اولاد ذكورا واناثا فيقسم ميراثهم بينهم للذكور مثل حظ الانثيين والا انحال والحالة للام فيقسم بينهم الا الذكور مثل حظ الانثيين مع أنه لومات الام وخلفهم كانوا اخوة الامها فلا تفضل بينهم وعنده الحنابلة وهم من المنزلين أيضا انه اذا كان الذكور والانثى من جهة واحدة فالقسمة بينهم بالسوية لا يفضل ذكور على انثى والمذهب الثاني مذهب أهل القرابة وهو مذهب الحنفية وبه قطع البخوي والمتولي من أصحابنا وهم يقدمون الاقرب فالاقرب كالعصبات والظاهر من مذهبهم تقديم الصنف الاول على الثاني والثاني على الثالث



والثالث على الرابع ) أى وتقدم الثالث وقد علمته على الرابع وهو من ينتمى إلى أجداد الميت وجداته وهم العمومة للام والعومات وبنات الاعمام والخولة وأولادهم ( قوله فإدام أحد منهم الخ ) تفرع على ما قبله ( قوله من الفروع ) هم الصنف الأول وقوله من الأصول هم الصنف الثانى ( قوله لا ولاد الاخوات الخ ) هم الصنف الثالث ( قوله لا اخوال ) أى والخالات وهم الصنف الرابع ( قوله وعن أبى حنيفة الخ ) مقابل للظاهر ( قوله الصنف الثانى ) هو الأصول وقوله على الأول هو الفروع ( قوله رقدتم أبو يوسف ومحمد ) هذا أيضا مقابل للظاهر ( قوله الصنف الثالث ) هو أولاد الاخوات وبنات الاخوة وبنو الاخوة للام وقوله على الثانى هو الأصول كما مر ( قوله ومتى كان ) أى وجد فكان تامه وقوله فى ذلك تفصيل طويل حاصله انه ان اختلفت درجاتهم قدم الأقرب فالأقرب إلى الميت فتقدم بنت البنت على بنت بنت البنت وان استووا ورثوا جميعا وكيف يرثون اختلف فيه أبو يوسف ومحمد فقال أبو يوسف يعتبرون بأنفسهم فان كانوا ذكورا واناثا سوى بينهم وان اختلفوا فللذكر مثل حظ الانثيين وقال محمد ينظم فى المتوسطين بينهم وبين الميت من ذوى الارحام إلى آخر ما قاله فليراجع فى لاقى ( قوله وقد ذكر طرفا منه الخ ) قد علمت بعضه وانظر مرتبته فى المولا قى ( قوله الامثلة ) أى هذه الامثلة أو الامثلة بهذه فهو اما خبر لمبتدأ محذوف أو مبتدأ والخبر محذوف ( قوله على مذهب أهل التنزيل ) أى لا على مذهب أهل القرابة فن الامثلة على مذهبهم ابن بنت وبنت بنت أخرى وثلاث بنات بنت كذلك فعلى مذهب أهل التنزيل لابن البنت الثلث ولبنات البنت الأخرى كذلك ولثلاث بنات البنت الأخرى أيضا كذلك تنزىل لاهل كل منزلة من أدلى به وعلى مذهب أهل القرابة المال بينهم للذكر مثل حظ الانثيين ومن الأمثلة على مذهبهم أيضا بنت بنت بنت وبنت ابن بنت فعلى مذهب أهل التنزيل وأبى يوسف المال بينهم ما بالسوية وعند محمد ثلث المال لاولى وثلاثه للثانية لا اعتباره المتوسطين بينهم وبين الميت من ذوى الارحام كما مروى من الامثلة على مذهبهم أيضا بنتا بنت بنت وثلاث بنات ابن بنت أخرى فعلى مذهب أهل التنزيل لى بنتى بنت البنت النصف بالسوية وللثلاث بنات ابن البنت الأخرى النصف اثلاثا وعند أبى يوسف المال بين الخمسة بالسوية وعند محمد يقسم المال بين الذكر والانثى المتوسطين ويقدر الذاكر ثلاثة كور ربعه ودفروعه وتقدر الانثى اثنين بعدد فترعيها فيكون المال على ثمانية حصص الذكر ستة

والثالث على اربع فإدام أحد منهم من الفروع فلا شىء لواحد من الأصول وما دام أحد منهم من الأصول فلا شىء لأولاد الاخوات وبنات الاخوة للام وما دام أحد من هؤلاء فلا شىء للاخوال والعومات والاعمام للام وبنات الاعمام ومن يدلى بهم وعن أبى حنيفة رحمه الله رواية بتقديم الصنف الثانى على الأول وقد تم أبو يوسف ومحمد الصنف الثالث على الثانى ومعنى كان اثنان فأكثر من صنف واحد من الاصناف الاربعة فى ذلك تفصيل طويل مذكور فى كتب الحنفية وقد ذكر طرفا منه فى كتابنا شرح الترتيب الامثلة على مذهب أهل التنزيل

فهذه لبناته بالسوية وحصة الاثنى سهمان هما البتيمهما اه بولا في (قوله بنت بنت ابن وابن بنت بنت) هذا المثال من الصنف الاول وقوله المال الاول الى التي هي بنت بنت الابن وقوله لسببها للوارث أي الذي هو بنت الابن وأما الثاني فبينه وبين الوارث واسطة (قوله أبوام أم وأم أبي أم) هذا المثال من الصنف الثاني وقوله المال الاول الى الذي هو أبوام الأم وقوله لسببها للوارث أي الذي هو أم الأم وأما الثاني فبينه وبين الوارث واسطة (قوله بنت بنت ابن وابن بنت من بنت ابن آخر) هذا المثال من الصنف الاول، (قوله نصف المال الاول ونصفه الآخر) أي تنزيلا لكل منزلة من أدلى به فمكان الميت مات وخلف الابن فنصف الابن الاول يكون لمن أدلى به ونصف الابن الثاني لمن أدلى به أثلاثا لكنه لا ينقسم فتضرب ثلاثة في أصل المسئلة وهو اثنان بسمة للبنت الاولى ثلاثة وللابن سهمان وللبنت سهم ولذلك قال الشارح اثلاثا عندنا لا نأفضل الذكر على الاثنى وقوله وانصافا عند الحنابلة أي لانهم لا يفضلون الذكر على الاثنى اذا كانا من جهة واحدة في درجة واحدة كما مر عنهم وتصح من أربعة فللبنت الاولى اثنان وللابن سهم ولا ختمه كذلك (قوله ابن أخ لام وبنت أخ لام) هذا المثال من الصنف الثالث وقوله المثال بينهما انصافا أي لانه لا تقضي بين الذكر والاثنى في أولاد ولد الأم كأصولهم كما مر (قوله بنت أخ لابون الخ) هذا المثال من الصنف الثالث كالذي قبله وقوله المال الاول والثالثة الخ أي لانه ينزل كل منزلة من أدلى به فمكان الميت مات وخلف أخا شقيقا وأخا لاب وأخا لام فالأخ الشقيق خمسة أسداس والأخ لام السدس ولا شيء للأخ الابن لحجبه بالأخ الشقيق فتعطي بنت الأخ الشقيق الخمسة أسداس وتعطي بنت الأخ لام السدس ولا شيء لبنت الأخ لاب لحجب أبيها كما علمت (قوله ثلاثة أخوال) هذا المثال وما بعده من الصنف الرابع وقوله متفرقين أي أحدهم شقيق والثاني لاب والثالث لام وقوله الخال الخ فيقدر أن الأم ماتت وخلفت أخا شقيقا وأخا لاب وأخا لام وقوله وسقط الآخر أي لحجبه بالخال الشقيق (قوله ثلاث حالات متفرقات) أصل مسائل اثنين باعتبار الفروض ستة ومسألة الرد خمسة باعتبار مجموع فروضهن لأن الشقيقة لها النصف ثلاثة والتي لاب السدس تسدس الثلثين والتي للام السدس ومجموع هذه الفروض خمسة فتجعل أصل مسألة الرد (قوله متفرقات) أي أحدها من شقيقة والاخرى لاب والاخرى لام فيقدر أن الأم ماتت وخلفت أخا شقيقا وأختا لاب وأختا لام (قوله ثلاثة أخوال متفرقين وثلاثة حالات كذلك)

بنت بنت ابن وابن بنت  
بنت المال الاول لسببها  
لوارث أبوام أم وأم أبي أم  
المال الاول لسببها للوارث  
بنت بنت ابن وابن  
من بنت ابن أخرى نصف  
المال الاول ونصفه بين  
الاخيرين أثلاثا عندنا  
وانصافا عند الحنابلة ابن  
وبنت أخ لام المثال بينهما  
انصافا عندنا وعند الحنابلة  
بنت أخ لابون وبنت أخ  
لاب وبنت أخ لام المال  
للاولى والثالثة على ستة  
أسهم ولا شيء للثانية لانه  
أخوال متفرقين

أى متفرقات أصل هذه المسئلة من ثلاثة يخرج الثلث وتصح من تسعة عندنا ومن ستة عند الحنابلة لأنهم كسار على ثلاث عندنا وعلى اثنين عندهم (قوله للخال والخاله من الأم الخ) فيقدر في تلك الحالة أن الأم ماتت وخلفت أختا وأختا لام وأختا لأبوين وأختا لأبوين وأختا لأبوين ولا يخفى الحكم حينئذ (قوله اثلاثا عندنا) أى لا نأفضل الذكر على الأنثى وقوله وانصافا عند الحنابلة أى لا نهم لا يفضلون الذكر على الأنثى وقوله كذلك عندنا وعند الحنابلة أى اثلاثا عندنا وانصافا عند الحنابلة (قوله ولا شىء للخال والخاله من الأب) أى لحجبهما بالخال الشقيق (قوله ثلاث عمات متفرقات) أى شقيقة ولأب ولأم وقوله المال بينهما كالحالات أى فالمال بينهما على خمسة لأن مسألة الردة من خمسة للشقيقة ثلاثة ولكل من الباقيين واحد ويقدر أن الأب مات عن أخت شقيقة وأخت لأب وأخت لام وحكمهن ما ذكر (قوله ثلاث بنات أعمام متفرقات) أى أحدها بنت عم شقيق والآخرى بنت عم لأب والآخرى بنت عم لام وقوله المال لبنت العم الشقيق وحدها أى دون بنت العم لأب وبنت العم للام وقوله أسبقها للوارث أى بالنظر لبنت العم للام وقوله مع حب الخ بالنظر لبنت العم لأب (قوله بنت أخ لام) هى من الصنف الثالث وقوله مع بنت عم شقيق أولاب هى من الصنف الرابع (قوله للاولى السدس والباقي للثانية) أى تنزىلها من منزلة من أدلوا به (قوله ثلاث حالات متفرقات وثلاث عمات كذلك) أى متفرقات فتنزل الثلاث حالات منزلة الأم والثلاث عمات منزلة الأب ومعلوم أنه إذا اجتمع الأم والأب كان للام الثلث فيكون للخالات وكان للأب الثلثان فيكونان للعمات (قوله الثلث للحالات على خمسة) أى نظر المسألة الردة فيقدر كأن الأم ماتت عن ثلاث أخوات متفرقات وأصل مسألتين ستة وترجع بالردة لخمسة ويقدر أن الأب مات عن ثلاث أخوات كذلك وأصل مسألتين ستة وترجع بالردة لخمسة فبين المسألتين تماثل فتضرب إحدى المسألتين فى أصل المسألة العامة للمسألتين ثلاثة يحصل خمسة عشر فللخاله من الأبوين ثلاثة وللاتى من الأم سهم وللاتى من الأب كذلك وللعمة الشقيقة ستة وللاتى من الأم سهمان وللاتى من الأب كذلك (قوله الباب الثانى فى الولاء) أى فى بيان سببه وحكمه قيل كان الأولى تقديمه على ذوى الأرحام لأن الإرث بالولاء مقدم على إرث ذوى الأرحام وأجيب بأنه لما كان إرث ذوى الأرحام مناسبا للردة ذكره معه فى الباب الأول (قوله وفيه فصلان) الظرفية فى ذلك من ظرفية المفصل فى الجمل (قوله الفصل الأول فى سببه) أى فى بيان سببه (قوله وهو زوال المالك) أى إزالته بعق لا يبيع مثيلا (قوله فى

الخال من الأم السدس والخال من الأبوين الباقي وسقط الآخر ثلاث حالات متفرقات المال بينهما على خمسة للشقيقة ثلاثة ولكل واحدة من الباقيين واحد ثلاثة أخوال متفرقة ثلاث حالات كذلك للخال والخاله من الأم الثلث اثلاثا عندنا وانصافا عند الحنابلة والباقي للخال والخاله من الأبوين كذلك عندنا وعند الحنابلة لولا شىء للخال والخاله من الأب ثلاث عمات متفرقات المال بينهما كالحالات ثلاث بنات أعمام متفرقات المال لبنت الشقيق وحدها أسبقها للوارث مع حب الأم للأب بنت أخ لام مع بنت عم شقيق أولاب للاولى السدس والباقي للثانية ثلاث حالات متفرقات وثلاث عمات كذلك الثلث للحالات على خمسة والثلثان للعمات كذلك وفى كتابنا شرح الترتيب ما فيه كفاية والله أعلم (الباب الثانى فى الولاء) وفيه فصلان (الفصل الأول فى سببه وهو زوال المالك عن رقيق

أعتق عبداً. هذا بشرط سياتي جوابه بعد في قوله ثبت له الولاء عليه والمراد بالعبد ما يشمل الأمة (قوله منجزاً) أي عتقاً منجزاً أي غير معلق كأن قال لعبده أنت حراً وأعتقتك أو نحو ذلك (قوله أو بصفته) أي أو معاً بصفته كأن قال لعبده إن كملت زيداً فانت حر فالتحق معلق بصفته الكلام (قوله أو دبره) أي العبد كأن قال له أنت حر بعد موتي وقوله أو استولدها أي الأمة بأن أحملها وقوله فعتقها أي المدبر والمستولدة (قوله أو عتق بالسكتاية) بأن أدى الخيوم فعتق بسبب السكتاية (قوله أو التمس من مالك الخ) بأن قال له أعتق عبداً عني على كذا ففعل فاعتق عن الطالب لتضمن ذلك البيع فيكأنه قال بعني به بكذا وأعتقه عني وقد أجابه ويسمى هذا بما ضمنه وأصل ذلك إذا لم يكن العبد أصلاً لطلب أو فرع له والأفلا يعتق عنه للدور فيكون باقياً على ملك مالك كافي للألوة ووجه الدوران عتق الأصل أو الفرع متوقف على ملكه ومالكه في البيع الضمني متوقف على عتقه بمعنى أنه يتبين أنه حصل قبله وعند مالكه كافي في البيع الضمني متوقف على أو فرعه كما قاله العلامة الأمير قال في الألوة لا يوافق مذهبهم أنه خرج بالالتماس ما لو أعتقه عن غيره بغير إذنه كأن قال أعتقت عبداً عن زيد عتق عن مالك وكان الولاء له خلافاً للأمام مالك رضي الله عنه كما قاله الاستاذ الحنفى فلا مفهوم للالتماس عند المالكية فلن أعتق عنه الولاء لو لم يشعر كما قاله العلامة الأمير (قوله أو أعتق نصيبه الخ) كأن يقول أعتقت نصيب من هذا العبد أو نصفه الذي أملكه أو أعتقت الجميع فاعتق نصيبه أولاً ثم سري إلى نصيب شريكه فإن أعتق نصيب شريكه انقضى ملك له فيه ولا تبعية وإن أعتق نصف المشترك وأطلق فهل يقع العتق على النصف شائعاً لأنه لم يخصه بملك نفسه أو على ملكه لأن الإنسان إنما يعتق ما يملكه وجهان فمقتضى كلام الأصحاب الثاني كما في الألوة (قوله فسرى) أي بشرط أن يكون المعتق موسراً بقيمة حصته شريكه أو بغيرها فسرى إلى مالك يسره وقت الاعتاق بخلاف ما إذا كان معسراً فلا يسرى بل يبقى الباقي على ملك النزيل وبشرط أن يكون عتق الشخص باختياره فلو ملك بعض أصله أو فرعه بارت عتق عليه ذلك البعض ولا يسرى إلى الباقي وبشرط أن لا يكون العتق أمة مستولدة فلو أعتق نصيبه من مستولدة لم يسر العتق إلى باقيه لأن السرية تتضمن النقل والمستولدة لا تقبله وبشرط أن يعتق نصيبه كما تقدم توضيحه فشروط السرية أربعة كافي للألوة (قوله أو مالك قريبه) أي أصله أو فرعه فالمراد بالقریب خصوص الأصل أو الفرع لا ما يشمل الحواشي ولو

فمن أعتق عبداً منجزاً أو بصفته أو دبره أو استولدها فعتق بالمولد أو عتق عليه بالسكتاية أو التمس من مالك عتق عبده على مال فأجابه أو أعتق نصيبه من مشترك فسرى أو مالك قريبه

قريبة كالأخوة خلافاً للمالكية (قوله ثبت له الولاء عليه) أي ثبت لمن أعتق عبداً الولاء على ذلك العبد وقد تقدم أنه جواب الشرط (قوله ولعصبته) تعبيره بالواو يفيد أن الولاء يثبت لعصبة المعتق في حياته وموتها وذلك والمدة آخر انما هو فراؤه من ارث وغيره وقد عبر بها شيخ الاسلام في نهجها واعترض في شرحه على أصله في تعبيره بثلاث لانها تفيد انه لا يثبت الولاء للعصبة الا بعد العتق ويمكن أن يجاب عنه بأنه نظر افوائد (قوله المتعصبين بأنفسهم) بخلاف المتعصبين بغيرهم ومع غيرهم (قوله ولو اختلف دينهما) هذا عندنا معاشر الشافعية وأما عند المالكية فلا ولأولاء عند اختلف الدين ولو أعتق الكافر مسلماً فلا ولأولاء له عليه لقوله تعالى ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلاً وانما الولاء للمسلمين نعم ان كان لا ميت وارث مسلم لم فيه واولى وقوله وان لم يكن الخ أي والحال انه لم يكن الخ (قوله والولاء كالنسب) فلا يثبت له عن مستحقه كالنسب وقوله لا يباع أي لا يصح بيعه فلو باع الولاء الذي له على زيد بكذا لم يصح وكذا يقال في قوله ولا يورث (قوله ولا يورث) فاذا مات المعتق عن أخ لم يرث الا بغير الولاء لكن اذا مات العتيق عنه ورث بالولاء الذي له ولذلك قال الشارح لكن يورث به (قوله وكما ثبت الولاء على العتيق) أي بطريق المباشرة وقوله يثبت على أولاده الخ أي بطريق السرية وقوله واحفاده بالمال المهملة جمع حقة حقة جمع حافد والمراد بهم أولاد الاولاد ويراد بهم الاسباط كما قاله الاستاذ الحنفى وبعضهم يجعل الاحفاد غير الاسباط فالحفيد ابن الابن والسبط ابن البنت (قوله وانما يثبت على فرع العتيق بشرطين) أي لا يثبت الولاء على فرع العتيق الا بشرطين لكن الشرط الاول عام في ثبوت الولاء لموالى الاب أو لموالى الام والشرط الثاني في ثبوت الولاء لموالى الام (قوله أحدهما أن لا يعس الرق ذلك الفرع) أي لا يصيبه الرق بأن كان حراً أصلاً (قوله فولاؤه لمعتقه) أي لانه المباشرة لمعتقه فهو أولى بالولاء من معتق الأصل وقوله وعصبته أي قباله وقوله من بعده مقتضاه انه لا يثبت الولاء لعصبة المعتق في حياته وليس كذلك فاعل قوله من بعده بالنظر لغوائده وان كان بعيداً (قوله فان لم يوجدوا) أي لعصبة المعتق وقوله فليمت المال أي فولاؤه يمت المال وقوله ولا ولأولاء عليه لمعتق الأصول أي لانه منع منه ولأولاء المعتق الذي يشاره لكونه أنوى (قوله الشرط الثاني) مبتدأ أخبره في ثبوت الولاء لموالى الام (قوله وهو) أي الشرط الثاني وقوله أن لا يكون الاب حراً أصلاً كان الاولى أن يقول أن يكون رقيقاً لان قوله أن لا يكون الاب حراً أصلاً صادق بكونه رقيقاً وبكونه عتيقاً مع

فعتق عليه ثبت له الولاء عليه ولعصبته المتعصبين بأنفسهم ولو اختلف دينهما وان لم يرثه في صورة الاختلاف والولاء كالنسب لا يباع ولا يورث ولا يورث ولكن يورث به وكما ثبت الولاء على العتيق المذكور أو لا يثبت على أولاده وأحفاده وعلى عتيقه وعلى عتيق عتيقه وانما يثبت على فرع العتيق بشرطين أحدهما أن لا يعس الرق ذلك الفرع فان كان رقيقاً وعتيق فولاؤه لمعتقه وعصبته من بعده فان لم يوجدوا فليمت المال ولا ولأولاء عليه لمعتق الأصول الشرط الثاني في ثبوت الولاء لموالى الام وهو أن لا يكون الاب حراً

الاصل على الصحيح وأما  
عكسه وهو أن يكون الأب  
عتيقاً والام حرة لاصل فهل  
يكون عليه الولاء لموالى  
الأب لأنه ينسب إليه أولاً  
تغليباً للحرية كعكسه  
الصحيح الأول قال الامام  
النووي رحمه الله تعالى  
في الروضة فرع من مسه  
رق وعتيق فلاولاء عليه  
لما تقي أبيه وأمه وسائر  
أسوله كما سبق سواء وجدوا  
في الحال أم لا فالباشر اعتاقه  
ولاؤه معتقه ثم اعصبة فأما  
إذا كان حراً لاصل وأبواه  
عتيقان أو أبوه عتيق فولاؤه  
لمولى أبيه وإن كان الأب  
رقياً والام معتقة فالولاء  
لمعتقه فإن مات والأب رقيق  
بعد ورثته معتق الأم وإن  
أعتق الأب في حياة الولد  
انجبر الولاء من مولى الام الى  
مولى الأب ولومات الأب  
رقيقاً وعتيقاً الجدة انجبر من  
موالى الام الى مولى الجدة  
ولو عتيق الجدة والأب رقيق  
ففي انجباره الى مولى الجدة  
وجهان

أنه إذا كان عتيقاً يكون الولاء لموالى الأب وأما إذا كان الأب حراً لاصل فلاولاء على  
الفرع لاحد والحاصل أن الأب إن كان رقيقاً فالولاء على الفرع لموالى الام وإن كان  
عتيقاً فالولاء على الفرع لموالى الأب وإن كان حراً لاصل فلاولاء على فرعه لاحد  
(قوله على الصحيح) وقابله أنه لا يشترط ذلك بل يثبت لموالى الام تبعالاً له: (قوله  
وأما عكسه) أى عكس مفهومه الذى هو كون الأب حراً لاصل والام عتيقة  
وعكس ذلك أن يكون الأب عتيقاً والام حرة لاصل كما قاله الشارح وهو أن يكون  
الحق هذا هو عكس المفهوم وأما عكس للمعروف فهو أن تكون الأم رقيقة والأب  
عتيقاً (قوله فهل يكون عليه الولاء لموالى الأب) أى تبعالاً به وقوله أولاً  
أى أولاً يكون عليه الولاء لموالى الأب وقوله تغليباً للحرية أى الحرية الام فتكون  
مانعة من ثبوت الولاء عليه لموالى الأب وقوله كعكسه أى وهو أن يكون الأب حراً  
لاصل والام عتيقة الذى هو مفهوم الشرط فلاولاء عليه في ذلك تغليباً للحرية (قوله  
الصحيح الأول) هو أن يكون الولاء لموالى الأب (قوله قال الامام النووى الخ)  
غرضه بذلك تقوية ما قبله مع بسط المقام (قوله من مسه رقيق الخ) يعلم من الشرط  
الأول (قوله سواء وجدوا في الحال) أى حال ما عتيق وقوله أم لا أى بأد أنقرضوا قبل  
العتيق (قوله فالباشر اعتاقه) الاظهر أنه بفتح الشين على أنه أسم فمفعول فهو يعنى  
العتيق لاسكه عبر بالمباشر اعتاقه دون العتيق إشارة الى أن مباشرة الاعتاق هى  
المساعة من ثبوت الولاء لموالى الأب أو الام أو سائر الأصول (قوله ثم اعصبة)  
تقدم أن التعبير بتم معترض فالأولى التعبير بالولد والآن يجاب بأنه بالنظر لفوائد  
(قوله فاما إذا كان حراً لاصل الخ) مقابل لقوله من مسه رقيق وعتيق وقوله وأبواه  
عتيقان كأن تزوج عتيق بعتيقة فولد اولدافه هو حراً لاصل وأبواه عتيقان وقوله  
أو أبوه عتيق أى والام حرة لا رقيقة والإلا كان الولد تابعاً لها في الرق وقد لا يتبعها  
في صور (قوله وإن كان الأب رقيقاً الخ) يؤخذ منه الشرط الثانى (قوله  
فإن مات) أى الولد الذى هو حراً لاصل وقوله والأب رقيق بعد أى والحال أن الأب  
رقيق الآن فبعد يعنى الآن (قوله وإن أعتق الأب في حياة الولد) مقابل لقوله فإن  
مات والأب رقيق وقوله انجبر الولاء من موالى الام الى موالى الأب أى لان تبعية الأب  
أقوى من تبعية الام لأنه ينسب له ولو انقرض موالى الأب فهو أيت المال ولا يعود  
لموالى الام (قوله ولومات الأب رقيقاً الخ) مقابل لقوله وإن أعتق الأب وقوله انجبر  
من موالى الام الى موالى الجدة أى لقوة تبعية الجدة عن تبعية الام (قوله ولو عتيق  
الجدة والأب رقيق الخ) هذا مقابل لقوله ولومات الأب رقيقاً وعتيقاً الجدة وقوله





أى بالنفس (قوله وهكذا) أى فان لم نجد لهم فليعتق معتق معتق المعتق ثم لعصبته  
 وهلم جرا (قوله ولا ميراث لمعتق عصبان المعتق) أى ولا وارث لمعتق عصبان المعتق  
 كعتق ابنه ومعتق أخيه وقوله لا لمعتق أبية أوجدته أى لا لمعتق أى المعتق  
 ولمعتق جده (قوله ولا لعصبة عصبه المعتق) أى ولا ميراث لعصبة عصبه المعتق  
 وقوله اذالم يكن عصبه للمعتق فان كان عصبه له فله ميراث كما اذا تزوجت امرأة  
 من قبيلتها كابن عمها فولدت منه ابنا فاذا ماتت عتيقها بعده موتها وموت ابنها  
 عن عصبه ابنها كابن عمها ورث لانه عصبه للمعتق كما هو عصبه عصبه لكن ارثه  
 من جهة كونه عصبه للمعتق لامن جهة كونه عصبه عصبه المعتق (قوله  
 كما اذا تزوجت الخ) مثال لقوله اذالم يكن عصبه للمعتق وقوله من غير قبيلتها أى  
 أنها تزوجت بأجنبي وخرج ما اذا تزوجت من قبيلتها أى بعصبتها كابن عمها  
 كما تقدم وقوله ثم ماتت عتيقها عن ابن عم ولدها أى بعده موتها وموت ابنها وكان  
 الاول أن يقول عن ابن عم ابنها (قوله فلا يرث) أى فلا يرث ابن عم ابنها عتيقها  
 وقوله لانه ليس بعصبه لها أى بل هو أجنبي منها وقوله وان كان عصبه لابنها أى  
 والحال أنه عصبه لابنها (قوله فقد ذكر الخ) أى فاقول لك قد ذكر الخ (قوله هو) أى  
 من يرث من عصبه المعتق بالشرط الذى ذكره وقوله ذكر أى خنثى الصادق  
 بالواحد والمتعدد قيد أول خرج به الاتى كنف المعتق وأخته وقوله يكون عصبه  
 قيد ثان خرج به الاخ لالام حيث لم يكن ابن عم فانه وان كان ذكر الكنه لا يكون  
 عصبه وقوله وارثا للمعتق قيد ثالث خرج به ابن ابن المعتق مع وجود ابن المعتق  
 فانه وان كان ذكرا يكون عصبه لكنه ليس وارثا للمعتق لانه محجوب بابنه وقوله  
 لومات المعتق يوم موت العتيق مرتبة بقوله وارثا للمعتق أى يكون وارثا للمعتق  
 بتقدير موت المعتق فى الزمن الذى مات فيه العتيق فالمراد باليوم مطلق الزمن لئلا  
 كان أو نهارا كما هو أحد اطلاقيه لا مقابل الليل وقوله بصفة العتيق متعلق بمات  
 أى ملتصا به فة العتيق وهذا قيد رابع خرج الابن المسلم فى صورة ما لو أعتق مسلم  
 عبدا كافرا ومات المعتق عن ابنين مسلم وكافر ثم مات العتيق عن الابنين فان الابن  
 المسلم لا يرث لانه وان كان ذكرا يكون عصبه وارثا للمعتق لومات المعتق يوم  
 العتيق لانه لا بصفة العتيق التى هى التكفير بل بصفة أخرى وهى الاسلام  
 ودخل به الابن الكافر فى هذه الصورة فانه يرث العتيق لانه ذكرا يكون عصبه  
 وارثا للمعتق على تقدير موت المعتق يوم العتيق بصفة العتيق فهذا القيد مدخل  
 وخرج كالتقرير (قوله وخرجوا على ذلك مسائل) أى فرعوا على ذلك الضابط

فان لم نجد لهم فليعتق معتق  
 المعتق ثم لعصبته وهكذا  
 ولا ميراث لمعتق عصبان  
 المعتق الا لمعتق أبية أوجدته  
 ولا لعصبة عصبه المعتق  
 اذالم يكن عصبه للمعتق  
 كما اذا تزوجت امرأة من غير  
 قبيلتها وولدت ابنا وأعتقت  
 عبدا ثم ماتت عتيقها عن ابن  
 عم ولدها المذكور فقط  
 فلا يرث لانه ليس بعصبه لها  
 وان كان عصبه لابنها وقد  
 ذكر الشيخ بدر الدين سبط  
 الماردينى رحمه الله فى شرح  
 كشف الغوامض انه نازع  
 بعض معاصريه فيها وأطال  
 الكلام فيها اذا علمت ذلك  
 فقد ذكر الاصحاب رضى  
 الله عنهم ضابطا لمن يرث  
 من عصبه المعتق اذالم يكن  
 المعتق حيا فقالوا هو ذكرا  
 يكون عصبه وارثا للمعتق  
 لومات المعتق يوم موت  
 العتيق بصفة العتيق  
 وخرجوا على ذلك مسائل

مسائل (قوله منها) أي تلك المسائل وقوله أنه أي الحال والبشأن وقوله لا ترث امرأة بولاء الغير أصلاً وإنما ترث بالمباشرة

بسبب مباشرتها العتق ولذلك قال المصنف

وايس في النساء طرأ عليه **في** الألفي منت بعثت الرقبه

(قوله فلها الخ) تفريع على ما قبله (قوله كالرجل) أي في أن له الولاء على عتيقه

وعلى أولاده وأحفاده وعتيقته (قوله ومنها) أي من تلك المسائل وقوله لو أعتق

عبداً الخ هذا يخرج على قوله وارثاً للمعتق وقوله ومات عن ابنين أي مات المعتق

عن ابنين له وقوله وخلف ابن معتقه وابن ابنه أي وابن ابن ابن معتقه وقوله ورثه

ابن المعتق جواب لو وقوله دون ابن ابنه أي لأنه ليس وارثاً للمعتق لو مات وقت

موت العتيق (قوله ومنها) أي من تلك المسائل وقوله لو مات المعتق الخ هذا

يخرج على قوله وارثاً للمعتق لو مات المعتق يوم العتيق فإنه لو مات المعتق يوم موت

العتيق ورثه اعتباراً بالسوية وهذا بخلاف ما لو ظهر مال للاب في هذه الصورة

فإنهم يقتسمون أثلاً ثانياً لكل ورثة ابن يأخذون نصيبه (قوله ومنها) أي من تلك

المسائل وقوله لو أعتق مسلم عبداً كافراً الخ هذا يخرج على قوله بمقتضى العتيق

فإنه لو مات المعتق يوم موت العتيق بمقتضى العتيق ورثه الابن الكافر دون الابن

المسلم (قوله لأنه الذي يرث المعتق بصفة الكفر) أي حال كونه متلبساً بصفة

هي الكفر فلاضافة للبيان (قوله ولو أسلم العتيق الخ) هذا إذا لم يسلم العتيق

قبل موته وقوله فيرثه الابن المسلم أي لأنه هو الذي يرث المعتق لو مات يوم موت

العتيق بصفة العتيق (قوله ولو أسلم الابن الكافر) أي هذا إذا لم يسلم الابن

الكافر وقوله فالميراث بينهما ما أي لأنه ما يرثان المعتق لو مات يوم العتيق بصفة

العتيق (قوله وهذه المسائل تخرج أيضاً على أن الولاء يورث به ولا يورث) أي

كما تخرج على الضابط المتقدم ووجه تخرج المسئلة الأولى وهي أنه لا ترث امرأة

بولاء الغير أصلاً على أن الولاء يورث به ولا يورث أنه لو ورث الولاء لورثته المرأة أيضاً

بما كانت ترث بولاء الغير ووجه تخرج المسئلة الثانية وهي أنه لو أعتق عبداً

ومات عن ابنين فمات أحدهما عن ابن ثم مات العتيق عن ابن معتقه وابن ابنه ورثه

ابن المعتق دون ابن ابنه على أن الولاء لا يورث به ولا يورث أنه لو ورث الولاء لورثه ابنا

المعتق عنه ثم ورث ابن ابن المعتق ما ورثه أبوه فكان يرث مع الابن ووجه تخرج

المسئلة الثالثة وهي أنه لو مات المعتق عن ثلاثة بنين فمات أحدهم عن ابن وآخر

عن أربعة وآخر عن خمسة فالومات العتيق ورثه أعشاراً بالسوية على أن الولاء

منها أنه لا ترث امرأة بولاء

الغير أصلاً وإنما ترث بالمباشرة

فلهذا على عتيقها الولاء وعلى

أولاده وأحفاده وعتيقه

كالرجل وتقدمت الإشارة

إلى ذلك آخر العصبات ومنها

لو أعتق عبداً ومات عن

ابنين فمات أحدهما عن ابن

ثم مات العتيق وخلف ابن

معتقه وابن ابنه ورثه ابن

المعتق دون ابن ابنه ومنها

لو مات المعتق عن ثلاثة بنين

فمات أحدهم عن ابن وآخر

عن أربعة وآخر عن خمسة

فالومات العتيق ورثه

أعشاراً بالسوية ومنها

لو أعتق مسلم عبداً كافراً

ومات عن ابنين مسلم وكافر

ثم مات العتيق فيرثه الابن

الكافر لأنه الذي يرث

المعتق بصفة الكفر ولو أسلم

العتيق ثم مات فيرثه الابن

المسلم ولو أسلم الابن الكافر

ثم مات العتيق مسلم

فالميراث بينهما وهذه المسائل

تخرج أيضاً على أن الولاء

يورث به ولا يورث

لا يورث وإنما يورث به لأنه لو ورث الولاء لورثه أن لا تأخذ الابن المنفرد ثلثه ولا أبناء  
 الأربعة ثلثه ولا أبناء الخمسة ثلثه ثم ورث الجميع المعتبر بهذا الاعتبار بحيث  
 يكون لابن المنفرد ثلث ميراثه والأربعة ثلثه والخمسة ثلثه ووجه تخرج المسئلة  
 الرابعة وهي أنه لو أعتق مسلم عبدا كافرا ومات عن ابنين مسلم وكافر ثم مات  
 العتيق فميراثه لابن الكافر على أن الولاء يورث به ولا يورث لأنه لو ورث الولاء لورثه  
 الابن المسلم فقط ثم يرث به العتيق فيلزم توزيعة المسلم من الكافر (قوله فرعان)  
 أي هذان فرعان وقوله أحدهما أي أحد الفرعين (قوله الذين يرثون بالولاء من  
 عصبية المعتق يترتبون ترتيب عصبات النسب) أي ترتيبا كترتيب عصبات  
 النسب فيقدم الابن ثم ابنه وإن سفل ثم الأب وبعده الجد والاخته ويليهم الأعمام  
 ثم بنوهم (قوله لكن الأظهر المح) مقابله أن الجد والاخت في مرتبة واحدة وبعدهما  
 الأخ كالنسب (قوله إن أخا المعتق وابن أخيه يقدمان على جده) أي لأنه ما  
 يدلان بالبنوة للأب أما الأخ فابن الأب وأما ابن الأخ فابن ابنه والجد يدعى بالابوة  
 للأب لأنه أبو الأب والبنوة أقوى من الابوة بدليل أنه لا عصبية للأب مع وجود  
 الابن ومقتضى هذا التوجيه أن يقدم الأخ وابنه على الجد في النسب أيضا لكن  
 صيدنا عن ذلك الإجماع وهذا أحد الموضعين اللذين خالف الولاء في النسب كما نص  
 عليه في شرح كشف الغوامض وثانيهما ما لو كان للميت ابنان أحدهما أخ لام  
 فانه في النسب يكون لابن العم الذي هو أخ لام السدس فرضا باخوة الاخته والباقي  
 يقسم بينهم عصبية وأما في الولاء فينفرد ابن العم الذي هو أخ لام بميراث العتيق  
 وحده عصبية على ما نص عليه الامام الشافعي في الصورتين والفرق بينهما  
 أن الأخ لا يرث في النسب فأمكن أن يعطى فرضه ويجعل الباقي بينهم ما نصغين  
 لاستوائهما في العصبية وفي الولاء لا يرث باخوة الأم فقرابة الأم معطاة من  
 الميراث فكانت مقوية للعصبية فترجحت بها عصبية من يدلي به فأخذ الجميع  
 كما أن الأخ الشقيق وابنه والعم الشقيق وابنه ترجواها لكونها معطاة من الميراث  
 فكانت مقوية لعصبيةهم فلذلك قدموا على غير الاشقاء لكن هذا خلاف ما عليه  
 جمهور المالكية حيث شركوا بين ابني العم في الميراث ولا أثر لاخته الأم عندهم  
 كما يؤخذ من كلام العلامة الأمير (قوله الثاني) أي الفرع الثاني والنسب  
 أن يقول والأخرا كان يقول أولا الأول (قوله لو اشترت امرأة أباهما) أي وحدها  
 في هذه المسئلة بخلاف التي بعدها فإنها اشترت مع أخيها كما سيأتي (قوله فعتق  
 عليهما) أي قهرا (قوله ومات عتيقه بعده) أي بعد موته (قوله وللمعتق عصبية) أي

فرعان أحدهما الذين يرثون  
 بالولاء من عصبية المعتق  
 يترتبون ترتيب عصبات  
 النسب لكن الأظهر  
 أن أخا المعتق وابن أخيه  
 يقدمان على جده الثاني  
 لو اشترت امرأة أباهما فعتق  
 عليهما ثم أعتق الأب عبدا  
 ومات عتيقه بعده وللمعتق  
 عصبية بالنسب

كانه (قوله فبراث العتيق له) أي للعصبة (قوله عن عصبة النسب) أي عن عصبة العتيق من النسب (قوله وهذه) أي هذه الصورة وقوله أخطأ فيها أربع مائة قاض أي حيث قالوا ارث العتيق للبنت لانها معتقة العتيق ووجه خطئهم أن ابن العتيق مقدم على معتق العتيق وقوله غير المتفقة أي غير المجتهدين (قوله ومصور بعضهم مسألة القضاة بما لو اشترى ابن وابنة الخ) لعل الخاطئة تعددت وعلى هذا التصوير قول السبكي

إذا ما اشترى ابنة وابن أباهما \* وصار له بعد العتاق موالى  
وأعتقه م \* ثم المنة محجبت \* عليه وماتوا بعد بليل إلى  
وقد خافوا مالا فاحكم ما لهم \* هل الابن يحويه وليس ببالى  
أم الاخت تبقى مع أخيها شريكة \* وهذا من المذكور حل سؤالي  
أجاب بقوله

للأبن جميع المال اذ هو عاصب \* وليس لغرض البنت ارث موالى  
واعتاقها تدلى به بعد عاصب \* لذا حجت فافهم حديث سؤالي  
وقد علمت فيهما طوائف أربع \* مائتين قضاة ما وعوه ببالى  
(قوله فعتق عليها) أي قهرا (قوله لانه عصبة المعتق بالنفس) وفي نسخة بالنسب  
أي وهما معتقة المعتق شركت مع أخيها ومعتق المعتق تأخر عن عصبة المعتق بالنفس  
(قوله أربع مائة قاض) أي غير المتفقة بدليل ما سبق (قوله فقالوا الخ) بيان لغلطهم  
وقوله ارث العتيق بينهم أي لسكون الولاء لهم ووجه غلطهم أن الابن عصبة للمعتق  
بالنسب وهو مقدم على معتق المعتق (قوله الباب الثالث في قسمة التركات) أي  
في بيان كيفية تقسيمها والقسمة تميز الانصباء بعضهم عن بعض والتركات جميع تركته وهي  
بمعنى المتروك (قوله وهي الثمرة المقصودة بالذات من علم الفرائض) أي لان الغرض  
بذاته من علم الفرائض معرفة كيفية القسمة (قوله وما تقدم) أي من بيان الفروض  
وأصحابها والتأصيل والتعظيم ونحو ذلك وقوله فوسيلة لها قرن الخبر بالغاء لشيء  
المقدم بالشرط في العموم (قوله وهي مبنية الخ) الضمير راجع لقسمة التركات  
(قوله الاربعة أعداد) عرف الشارح الجزء الاول دون الثاني وهو خلاف المشهور  
من تعريف الجزء الثاني أو تعريف الجزئين وأجاز بعضهم ما صنعه الشارح (قوله  
المناسبة) أي مناسبة هندسية وهي التي نسبة أولها لثانيها كنسبة ثالثها لاربعها  
كالاربعة والثمانية والخمسة والعشرة فنسبة الاربعة للثمانية كنسبة الخمسة  
للعشرة فالاول نصف الثاني والثالث نصف الرابع (قوله التي) هي أصل كبير

فبراث العتيق له دون البنت  
لانها معتقة المعتق فتؤخر  
عن عصبة النسب وهذه  
قيل أخطأ فيها أربع مائة  
قاض غير المتفقة فتسمى  
مسألة القضاة ومصور  
بعضهم مسألة القضاة  
بما لو اشترى ابن وابنة  
أباهما فعتق عليهم ما ثم أعتق  
عبيدا ومات العتيق بعد  
موت الاب عنهما فيرثه  
لا ابن دون البنت لانه  
عصبة المعتق بالنسب  
وغلط فيها أربع مائة قاض  
فقالوا ارث العتيق بينهم  
وفي الولاء مباحث كثيرة  
ذكرت أكثرها في شرح  
الترتيب

❖ (الباب الثالث) ❖  
في قسمة التركات وهي  
الثمرات المقصودة بالذات  
من علم الفرائض وما تقدم  
فوسيلة لها وهي مبنية على  
الاربعة أعداد المناسبة  
التي هي أصل كبير  
في استخراج الجهولات وهي  
مذكورة في كتب الحساب

في استخراج المجهولات صفة للاعداد الاربعية وبيان ذلك أن من خواص تلك  
الاعداد أنه إذا جهل أحد الطرفين ضرب أحد الوسطين في الآخر وقسم ما حصل  
من الضرب على المعلوم فإنه يخرج المجهول وإن جهل أحد الوسطين ضرب أحد  
الطرفين في الآخر وقسم ما حصل من الضرب على المعلوم فإنه يخرج المجهول  
ففي المثال الآتي وهو زوج وأم وأخت بثلاثة أولاد لا يخفى أن للزوج ثلاثة من  
مصحح المسئلة ثمانية وهما معلومان ونصيبه من التركة مجهول ونفس التركة  
أربعة وعشرون ديناراً أو يخرج القيراط الذي هو أربعة وعشرون معلوم فالطرفان  
معلومان وأحد الوسطين مجهول فاضرب ثلاثة الزوج وهي الطرف الأول المعلوم  
في الأربعة والعشرين وهي الطرف الرابع المعلوم أيضاً يحصل اثنان وسبعة وعشرون  
واقسم ذلك على الثمانية وهي الوسط المعلوم يخرج خمسة وهي الوسط المجهول  
وعلى هذا أبداً فقس (قوله وذلك) أي وبيان كونها مبنية على ذلك وقوله  
أن نسبة الخ فيها أنها أعداد أربعة متناسبة وحاصلها أن نصيب الوارث مما صحت  
المسئلة عدد أقل وما صحت منه المسئلة عددان وماله من التركة عدد ثالث  
والتركة أو يخرج القيراط عدد رابع فالطرفان معلومان وأحد الوسطين معلوم  
والآخر مجهول (قوله من تصحيح المسئلة) أي حال كونه من المسئلة المصححة فالجار  
والخروج رجال من ما وضافة التصحيح للمسئلة من اضافة الصفة للموصوف وقوله  
إلى تصحيح المسئلة متعاقب نسبة والاضافة فيه كالاضافة فيما قبله (قوله إذا تقرر  
ذلك) أي ما ذكر من الأعداد الأربعة المتناسبة (قوله مما لا يمكن قسمته) أي  
افرازه بالعد أو الوزن أو الكيل أو القيراط لكونه غير مستوي الأجزاء كالعقار  
وأما مستوى الأجزاء كالارض الخالية من البناء فيمكن قسمتها بالذرع (قوله فبقدر  
تلك النسبة) أي نسبة ماله من تصحيح المسئلة إلى تصحيح المسئلة وقوله تدكون  
حصته من ذلك الموروث أي تكون حصته ذلك الوارث من التركة لما علمت من  
أن نسبة مال الكل وارث من تصحيح المسئلة إلى تصحيح المسئلة كنسبة ماله من  
التركة إلى التركة (قوله ثم تارة يعبر المفتي عنها بالقراريط) أي كان يقول في المثال  
الآتي للزوج تسعة قراريط وقوله وتارة يعبر عنها بالكسور المشهورة أي من ثلث  
وثلث وغيرها كان يقول في المثال الآتي للزوج ربع الأربعة والعشرين وثلثها (قوله  
فهو مخير) أي بين أن يعبر بالقراريط وأن يعبر بالكسور المشهورة (قوله وتارة  
تكون التركة مما يمكن قسمته) مقابل لقوله فتارة تدكون التركة المخوف في الكلام  
حذف بقدر يرد فبقدر تلك النسبة تدكون حصته من ذلك الموروث أيضاً هذا إن أريد

وذلك أن نسبة مال الكل  
وارث من تصحيح المسئلة  
إلى تصحيح المسئلة كنسبة  
ماله من التركة إلى التركة  
إذا تقرر ذلك فتارة تدكون  
التركة مما لا يمكن قسمته  
بكالعقارات والحيوانات  
فبقدر تلك النسبة تدكون  
حصته من ذلك الموروث  
ثم تارة يعبر المفتي عنها  
بالقراريط وتارة يعبر عنها  
بالكسور المشهورة فهو  
مخير والأولى مراعاة عرف  
ذلك البلد ولوجيع بينهم  
فكان يقول مثلاً لا ثم  
السدس أربعة قراريط  
لأنه أولى وتارة تدكون  
التركة مما يمكن قسمته  
كالنقد



القسمه بتلك النسبة وحينئذ يكون قوله أو أريد قسمته ما يمكن قسمته أو مالا يمكن  
بالقرار يطابقا بقوله هذا أن أريد القسمه بتلك النسبة لكن مكان الاظهر  
فإن أريد قسمته الخ فعلى هذا يكون تكلم الشارح أولا على القسمه بالنسبة  
في القيمين أي ما يمكن قسمته ومالا يمكن ثم تكلم على القسمه بالقرار يط  
في القيمين وبالحجة فعبارة الشارح هنا لا تخلو عن حرازة (قوله كالنقد) هو في الأصل  
مصدر نقدت الدراهم اذا عرفت جيدها من رديتها - حتى صار حقيقة عرفية  
في المنقود (قوله أو ما يقدر الخ) أو بمعنى الواو ويكون من صيغ الغام على الخاص  
لان النقد عبارة بالوزن وقوله أو العددي أو الذرع (قوله أو ثمن أو قيمة مالا يمكن  
قسمته) الفرق بين الثمن والقيمة أن الثمن ما وقع عليه عقد البيع والقيمة ما قطع به  
المقوسون وحيث كان كل من الثمن والقيمة مما لا يمكن قسمته كان داخل تحت  
المقدرات المذكورة فلا حاجة لافراده لكن الشارح لاحظ أن المقدرات المذكورة  
كانت تركه ابتداء فغابت ذلك (قوله أو أريد قسمته الخ) كان الاظهر أن أريد  
قسمته ويكون مقابلا لمخدوف تقديره هذا أن أريد قسمته ذلك بالنسبة كما مر التنبيه  
عليه (قوله دينار مثلا) أي أو درهم (قوله في هذه الصور كلها) أي صور ما يمكن  
قسمته ومالا يمكن (قوله ان كانت التركة مماثلة للتصحیح) أي ان كان المتروك  
موافقا للصحيح بأن كان المتروك أربعة وعشرين وتصحيح المسئلة من أربعة  
وعشرين وقوله فالامر واضح أي فالامر وهو قسمتها ظاهرا وقوله فلا يحتاج لعل أي  
لأنه لا يحتاج لعل فهو وتعليل لما قبله (قوله كزوجة وبنت وأبوين) أصل مسئلتهم  
من أربعة وعشرين لان فيها ثلثا وثلثا وثلثا وتصحيح منها فالزوجة الثلث ولابنت  
النصف اثنا عشر وللأم السدس أربعة وللاب خمسة فرضا وتعصيا (قوله عند  
مثلا) أي أو ثوب فيعتبر في نحو ذلك مخرج القيراط أربعة وعشرين (قوله دينار)  
أي مثلا (قوله أربعة وعشرين) من بدل من أصلها (قوله للزوجة ثلاثة) أي لان لها  
الثلث وقوله ولابنت اثنا عشر أي لان لها النصف وقوله وللأم أربعة أي لان لها  
السدس وقوله ولللاب خمسة أي فرضا وتعصيا فله أربعة فرضا وواحد تعصيا  
(قوله أو خمسة) بل أكثر فمن زيادة على ما ذكره الشارح أن تقسم التركة  
أو مخرج القيراط على ما صحت منه المسئلة ثم تضرب نصيب كل وارث في جزء السهم  
ففي المثال الآتي تقسم الاربعة والعشرين على الثمانية يخرج جزء السهم ثمانية  
ثم تضرب نصيب الزوج مثلا وهو ثلاثة في جزء السهم وهو ثلاثة يخرج تسعة فهي  
نصيبه من الاربعة والعشرين ومنه غير ذلك مما ذكره في التلوة (قوله وهو

أو مالا يمكن بالقرار يط  
فيقدر مخرج القيراط  
وهو أربع وعشرون  
كتركة مقدارها أربعة  
وعشرون دينارا مثلا ففي  
هذه الصورة كلها ان كانت  
التركة مماثلة للتصحیح  
فالامر واضح لا يحتاج لعل  
كزوجة وبنت وأبوين  
والتركة عند مثلا أو أربعة  
وعشرون دينارا فتصح  
المسئلة من أصلها أربعة  
وعشرين للزوجة ثلاثة  
ولابنت اثنا عشر وللأم  
أربعة وللاب خمسة  
ومخرج القيراط أو التركة  
مساوكل منهما للتصحیح  
فالزوجة ثلاثة قرار يط  
من العبد أو ثلاثة دنانير  
ولابنت اثنا عشر قيراطا من  
العبد أو اثنا عشر دينارا  
والأم أربعة قرار يط من  
العبد أو أربعة دنانير  
واللاب خمسة قرار يط من  
العبد أو خمسة دنانير  
وان كانت التركة غير  
مساوية لصحيح المسئلة  
ففي قسمه التركة خمسة  
أوجه بل أكثر الوجوه  
الأول وهو المشهور

أن تضرب نصيب كل وارث من التمتع في التركة أو تخرج القيراط وتقسم الحاصل على التمتع يخرج بذلك الوارث في المداينة وهي زوج وأم وأخت شقيقة أولاد لو كانت التركة عقاراً أو أربعة وعشرين ديناراً فأصل المسئلة ستة وربعون لثمانية ومنها تصح (٣٥٧) كما تقدم فأضرب للزوج ثلاثة في أربعة وعشرين يخرج القيراط

أو عدد الدنانير يحصل لثمان وسبعون فأقسمها على الثمانية يخرج تسعة فالزوج تسعة قيراط في العقار أو تسعة دنانير والأخت كذلك وأضرب للام اثنين في الأربعين والعشرين وأقسم الحاصل وهو ثمانية وأربعون على الثمانية يخرج لها ستة قيراط في العقار أو ستة دنانير ومنها وهو أسهل أن يقول الثاني لكون عذره أن لا وجه غيره فصوره لكونه كان الأولي أن يقول سابقاً ما يدل الأول (قوله وهو أصل الوجه) لبيانها في المعنى عليه وكتب أيضاً قوله وهو أصل الوجه أي أكثره لوقوع لانه أعماها فنعاف فيكون قوله وهو أعماها نفعاً ما لا أصالته بمعنى كثرته (قوله وهو أعماها نفعاً) الحق عموم الأول أيضاً إذ يصح أن تضرب للزوج ثلاثة في العبد مثلاً وهو واحد بثلاثة ثم تقسم الثلاثة الحاصلة على المسئلة يخرج ثلاثة أثمان فهي ماله من التركة فالأولى أن يقول ودواً سهلاً أفاده العلامة الأمير (قوله لتأنيته فيما لا يمكن قسمته) يقتضي أن الوجه الأول لا يتأتى فيما لا يمكن قسمته وليس كذلك فالحق حذف هذا التعليل (قوله أيضاً) أي كما يتأتى فيما يمكن قسمته (قوله أن تنسب كل الخ) لا يخفى أن هذا الوجه هو المشتار له فيما تقدم بقوله فبقدر تلك النسبة تكون حصته من ذلك الموروث وقوله إليه متعلق بنسب (قوله وإن شئت قلت الخ) أي فإن شئت جعت بين التعبير بالكسور والتعبير بالقرارات كما ذكرنا وإن شئت قلت الخ (قوله ومن أراد معرفة بقية الوجه) تقدم بعضها (قوله الباب الرابع في الملقبات) أي في بيانها والمراد بالملقبات المسميات بأسماء مخصوصة وإن لم تشعر بمدح أو ذم كما علم من ذكر أسمائها وإن كانت الملقبات في الأصل معناه المجعول لها القاب بحيث تشعر بالمدح أو بالذم وإنما تلعب المسئلة إذا اشتهرت أو خالفت القياس أو مثل فيها شخص فأخطأ أو أصاب ونحو ذلك (قوله الغراوان) هما زوج وأبوان وزوجة

المشهور) ولذلك بدأ به (قوله أن تضرب نصيب كل وارث من التمتع) أي كنصيب الزوج في المثال الثاني وهو ثلاثة من ثمانية وهي تصح مسئلته وقوله في التركة أي إن كانت أربعة وعشرين ديناراً مثلاً وقوله أو يخرج القيراط أي إن كانت عقاراً مثلاً (قوله وتقسم الحاصل) أي الذي يحصل من الضرب المذكور وهو في المثال الثاني ثمان وسبعون وقوله يخرج مال ذلك الوارث فيخرج من خمسة أثمان وسبعون على الثمانية تسعة فهي مال ذلك الوارث وهو الزوج في المثال الثاني (قوله وهي زوج وأم وأخت) فالزوج النصف ثلاثة وللأم الثلث اثنان يعني للأخت واحد ويعال لها بائني فهي من ستة وتعمل لثمانية (قوله وللأخت كذلك) أي تسعة قيراط في العقار أو تسعة دنانير (قوله ومنها) الانسب بقوله سابقاً ما لا قول أن يقول الثاني لكون عذره أن لا وجه غيره فصوره لكونه كان الأولي أن يقول سابقاً ما يدل الأول (قوله وهو أصل الوجه) لبيانها في المعنى عليه وكتب أيضاً قوله وهو أصل الوجه أي أكثره لوقوع لانه أعماها فنعاف فيكون قوله وهو أعماها نفعاً ما لا أصالته بمعنى كثرته (قوله وهو أعماها نفعاً) الحق عموم الأول أيضاً إذ يصح أن تضرب للزوج ثلاثة في العبد مثلاً وهو واحد بثلاثة ثم تقسم الثلاثة الحاصلة على المسئلة يخرج ثلاثة أثمان فهي ماله من التركة فالأولى أن يقول ودواً سهلاً أفاده العلامة الأمير (قوله لتأنيته فيما لا يمكن قسمته) يقتضي أن الوجه الأول لا يتأتى فيما لا يمكن قسمته وليس كذلك فالحق حذف هذا التعليل (قوله أيضاً) أي كما يتأتى فيما يمكن قسمته (قوله أن تنسب كل الخ) لا يخفى أن هذا الوجه هو المشتار له فيما تقدم بقوله فبقدر تلك النسبة تكون حصته من ذلك الموروث وقوله إليه متعلق بنسب (قوله وإن شئت قلت الخ) أي فإن شئت جعت بين التعبير بالكسور والتعبير بالقرارات كما ذكرنا وإن شئت قلت الخ (قوله ومن أراد معرفة بقية الوجه) تقدم بعضها (قوله الباب الرابع في الملقبات) أي في بيانها والمراد بالملقبات المسميات بأسماء مخصوصة وإن لم تشعر بمدح أو ذم كما علم من ذكر أسمائها وإن كانت الملقبات في الأصل معناه المجعول لها القاب بحيث تشعر بالمدح أو بالذم وإنما تلعب المسئلة إذا اشتهرت أو خالفت القياس أو مثل فيها شخص فأخطأ أو أصاب ونحو ذلك (قوله الغراوان) هما زوج وأبوان وزوجة

إلى الثمانية تمكن ربعاً ٩٠ ش فلها ربع الأربعة والعشرين تسعة دنانير أو قيراط وإن شئت قلت ربع التركة ومن أراد معرفة بقية الوجه مع زيادة فعلية فكما سألنا شرح الترتيب فقد أتيت فيه من ذلك بالبحر العجيب والله أعلم (الباب الرابع في المسائل الملقبات وهي كثيرة وقد تقدم منها الغراوان

وأبوان ولا يخفى أن للام في مسئلة الزوجة الربع مع أن لازوجة الربع فيكون  
في المسئلة ربعا ولذلك ألفرفهم العلامة الأ مير حيث قال

قل لمن آتقن الفرائض فهما \* أيما امرأة لها الربع فرض  
للعول ولا يرث وليست \* زوجة الميت هل بذلك تقضوا  
ثم قل لي ربعان في أي ارث \* ليس فيه عند الأئمة نقض

(قوله وتسميان بالعزيتين) أي لقضاء عمر رضى الله عنه فيها بالحكم السابق (قوله  
والنصفيتان) هما زوج وأخت شقيقة وزوج وأخت لأب (قوله والمباهلة) هي  
زوج وأم وأخت لأبوين أو لأب (قوله والمشركة) هي زوج وأم أو جدة وعدد من  
أولاد الأم وشقيق واحد أو أكثر (قوله والا كدرية) هي زوج وأم وجدة وأخت  
شقيقة أو لأب (قوله والديارية الصغرى) هي جدة ثان وثلاث زوجات وأربع  
أخوات لام وثمان أخوات لأبوين أو لأب (قوله وأم الفروخ) بالخاء المعجمة أو بالجيم  
هي زوج وأم وأختان شقيقتان وأختان لام (قوله والغراء) زوج وأختان لام  
وأختان شقيقتان وتسمى البر وانية نسبة لعبد المالك بن مروان (قوله والمنبرية) هي  
زوجة وأبوان وابنتان (قوله والنجيلة) هي كل مسئلة عائلية من أربعة وعشرين إلى  
سبعة وعشرين كزوجة وأبوين وبنتى ابن ابن فطمة هاعلى ما قبلها من عطف  
الاعلام على الخـص (قوله والمأمونية) هي أبوان وابنتان مانت إحدى البننتين عن  
فيها قبل قسمة التركة (قوله ومسئلة الامتحان) هي أربع زوجات وخمس جدات  
وسبع بنات وتسعة أعمام (قوله والصماء) هي كل مسئلة عهها التباين كجذتين  
وثلاثة أخوة لام وسبعة أعمام فطمة هاعلى ما قبلها من عطف العام على الخاص  
(قوله والخرفاء) هي أم وجد وأخت شقيقة أو لأب (قوله والعشرية) هي جدة  
وشقيقة وأخ لأب (قوله والعشرينية) هي جدة وشقيقة وأختان لأب (قوله  
ومختصرة زيد) هي أم وجد وشقيقة وأخ وأخت لأب (قوله وتسعينية زيد) هي  
أم وجد وشقيقة وأخوان وأخت لأب (قوله ومسئلة القضاة) هي بنت اشترت  
هي وحدها أو هي وأخوها أباها فعتق ثم أعتق الأب عبدا ومات عتيقه بعده (قوله  
ومنها المناقضة) بالضاد المعجمة سميت بذلك لأنها تناقضت على ابن عباس أصله  
أحدهما أنه لا يعول أضلا ثانيهما أنه لا يجب الأم من الثلث إلى السدس إلا بثلاث  
فأكثر من الأخوة فيلزمه في هذه المسئلة اما العول أن أعطى الأم الثلث ولما يجب  
الأم من الثلث إلى السدس بالاثنتين من الأخوة أن أعطاها السدس ولابن عباس  
أن يقول كل من الزوج والام يحجبان من فرض إلى فرض فلا ينقص نصيبهما

وتسميان بالعزيتين أيضا  
والنصفيتان والمباهلة  
والمشركة والا كدرية  
والديارية الصغرى وأم  
الفروخ والغراء والمنبرية  
والنجيلة والمأمونية ومسئلة  
الامتحان والصماء والخرفاء  
والعشرية والعشرينية  
ومختصرة زيد وتسعينية زيد  
ومسئلة القضاة ومنها  
المناقضة

وأولاد الام يحجبان من فرض لا الى شيء أصلاً ومن كان كذلك دخل عليه النقص  
فلولدي الام في هذه المسئلة السدس عبده ولا نقص عليه في أحد الاصلين رضي  
الله عنه (قوله وهي زوج وأم وولداها) أصلها ستة فلزوجة النصف ثلاثة والام  
السدس واحد ولولدها الثلث اثنان (قوله وهي زوجة الخ) أصلها أربعة وعشرون  
لان فيها اثنا وسدس فلزوجة الثمن ثلاثة والبنات الثلثان ستة عشر والام السدس  
أربعة يبقى واحد لا ينقسم على الاثنى عشر أخاً وعلى الاخت وعدد رؤسهم خمسة  
وعشرون فتضرب في أربعة وعشرين بثمانية فلزوجة ثلاثة في خمسة وعشرين  
بخمسة وسبعين والبنات ستة عشر في خمسة وعشرين بأربعة مائة والام أربعة  
في خمسة وعشرين بثمانية يبقى خمسة وعشرون لكل أخ اثنان والاخت واحد  
(قوله وتسمى بالعامرية) أي لقضاء عامر الشعبي فيها بذلك وقوله وبالشاكبة  
وبالركابية أي لان الاخت شكت لعل وهي ممسكة بركابه فقالت يا امير المؤمنين  
ان اخي ترك ستمائة دينار فأعطاني منها مئتين ديناراً واحداً فقال على الفور لعل  
أخاك ترك زوجة وأمًا وبنين واثنى عشر أخاً وانت فقالت نعم فقال ذلك حقك  
فلم يظالم شريح شيئاً فلذلك سميت بالشاكبة وبالركابية وبالشريحية ولبعضهم  
اذا امرأة جاءت الى بيت عالم \* وقالت أخى أودى فأعطيت درهماً  
وخاف نصف الارث مالا وعشرة \* ولم أعط شيئاً غيره فتفهمها  
يقول لها أودى وخلف زوجة \* وبنين مئتين أم لها كان مكرماً  
ومثل شهر العمام في العداوة \* وأنت لهم أخت لك الدرهم أتما  
(قوله ومنها أم البنات) سميت بذلك لان جميع ورثته بنات (قوله وهي ثلاث  
زوجات الخ) فلزوجة الثلاث الربع ثلاثة وللاربعة أخوات لام الثلث أربعة  
وللثمان أخوات لابوين أولاب الثلثان ثمانية مع ان الباقي من أصل المسئلة خمسة  
في حال ثلاثة ولذلك قال الشارح أصلها اثنا عشر وتقول لخمس عشرة (قوله ومنها  
الدفانة) سميت بذلك لكثرة دفنها أزواجها وقوله وسأذكرها في المعايه هي امرأة  
ورثت أربعة أخوة أشقاء بالزوجية كما سيأتي (قوله عند المالكية) أي لا عند  
الشافعية وقوله وهي المالكية سميت بذلك لنص الامام مالك عليه الخصوص وقوله  
وشبهه المالكية سميت بذلك لانها تشبهه المسئلة التي نص عليها الامام مالك  
وأما هذه فنص عليها أصحابه وقوله وعقرب تحت طوبة سميت بذلك لخفاء  
ما أقرب به للعصبة تكفاه العقرب تحت الطوبة كما سيذكره الشارح (قوله  
فالمالكية) زوج وأم وجد وأخوة لام وأخوة لاب أصلها من ستة فلزوجة النصف

وهي زوج وأم وولداها  
ومنها الدنيارية الكبرى  
وهي زوجة وبنات وأم  
واثنا عشر أخاً وأخت كلهم  
لاي والتركة فيها ستمائة  
دينار فخص الاخت دينار  
واحد وتسمى بالعامرية  
وبالشاكبة وبالركابية  
ومنها أم البنات وهي  
ثلاث زوجات وأربع  
أخوات لام وعشرون  
لابوين أولاب أصلها اثنا  
عشر وتقول لخمس عشرة  
ومنها الدفانة وسأذكرها  
في المعايه ومنها عند  
المالكية ملقبات ثلاث  
وهي المالكية وشبهه  
المالكية وعقرب تحت  
طوبة فالمالكية زوج وأم  
وجد وأخوة لام وأخوة

لاب

ثلاثة وللأم السدس واجد وعند المالكية الباقي للجد ولا شيء للأخوة الجميع  
وعند نامة مشرا الشافعية للجد السدس يتي واحد للأخوة للاب ولا شيء للأخوة  
للأم اتفاقا (قوله فلا شيء للأخوة الجميع) أي الأخوة للأم والأخوة للاب أما الأخوة  
للأم فلا شيء محجوبون بالجد وأما الأخوة للاب فلا شيء للجد، منهم لم يكن لهم شيء  
لأن الأخوة للأم حينئذ يستحقون الثلث وتسقط الأخوة للاب لاستغراق  
الفروض التركية لم يكن حضوره معهم موجبا لهم شيئا لم يكن (قوله ولا شيء للأخوة  
للأم اتفاقا) أي لأنهم محجوبون بالجد عندنا وعندهم (قوله ولا شيء للمالكية) هي  
جذبه إذا كان الخ فأمهات شته مثلها للزوج النصف ثلاثة وللأم السدس واحد  
وعند المالكية الباقي للجد ولا شيء للأخوة الجميع وعند نامة مشرا الشافعية للجد  
السدس هو الباقي بعده للأخوة الأشقاء ولا شيء للأخوة للأم اتفاقا ولذلك قال  
المشايخ وأما حكم فيه الخ (قوله فترث الأخوة الأشقاء عندنا) أي معاشرا الشافعية  
وقوله بعد فرض الزوج أي وهو النصف وقوله وللأم أي وبعد فرض الأم وهو  
السدس وقوله والجد أي وبعد فرض الجد وهو السدس الخ (قوله ولا شيء للأخوة  
جميعا من المصنفين) أي الأخوة للأم والأخوة للأشقاء أما الأخوة للأم فلا شيء  
محجوبون بالجد وأما الأخوة للأشقاء فلا شيء لا يرثون إلا من أجل قرابتهم بالأم  
وقرابةهم بالاب ساقطة والجد قد يجب من كان من جهة الأم فلا شيء لهم معه (قوله  
وعقرب تحت طوبة) هي زوج وأم وأخت من أم أي وعاصب بدليل ما بعده (قوله  
فهو عند المالكية) أي وأما عند الشافعية فالأقرار باطل لا يكون المقر غير حاضر  
لكن يجب على الأخت للأم حيث كانت صادقة في نفس الأمر أن تسلم نصيبها  
للبنات والعاصب يقتسمانه على حسب حصتهما (قوله في الإنكار من ستة  
وفي الأقرار من اثني عشر) فتجعل مسألة الإنكار وبمسئلة للأقرار أما مسألة  
الإنكار فهي من ستة لأن فيها سدس للأخت للأم فالزوج النصف ثلاثة وللأم  
الثبات ثمان وللأخت للأم السدس واحد وأما مسألة الأقرار فهي من اثني عشر  
لأن فيها ربعا وسدسا فالزوج الربع ثلاثة وللأم السدس اثنان والبنات النصف  
سبعة يبقى واحد للعاصب وبعد ذلك تجمع حصة البنات والعاصب ومجموعهما سبعة  
وتقسم عليهم فانصيب الأخت للأم من مسألة الإنكار وهو واحد فلا ينقسم على  
السبعة فتضرب السبعة في مسألة الإنكار وهي ستة تبلغ اثنين وأربعين فالزوج  
ثلاثة من مسألة الإنكار في سبعة بواحد وعشرين وللأم اثنان من مسألة الإنكار  
في سبعة بأربعة عشر والبنات المقر لها ستة والعاصب واحد ولا شيء للأخت للأم

فلا شيء للأخوة الجميع  
عند المالكية والباقي بعد  
فرض الزوج والأم للجد  
وحده وعندنا للزوج  
النصف وللأم السدس  
وللجد السدس لأنه لاحظ  
ولا أخوة للاب الباقي  
ولا شيء للأخوة للأم اتفاقا  
وشبهه المالكية هي هذه  
إذا كان بدل الأخوة للاب  
أخوة أشقاء والحكم فيها  
عندنا وعندهم كالحكم  
في المالكية فترث الأخوة  
الأشقاء عندنا الباقي  
بعد فرض الزوج والأم  
والجد ولا شيء للأخوة  
جميعا من المصنفين عند  
المالكية وعقرب تحت  
طوبة هي زوج وأم وأخت  
من أم وعاصب أقبرت  
الأخت للأم ببنية فهي  
عند المالكية في الإنكار  
من ستة وفي الأقرار من  
اثني عشر

قوله للبنت من اسمة وللعاصب واحد) فقد اقرت للبنت وللعاصب لكن اقراره  
البنت بالتمريج وللعاصب بالانترام (قوله والمجموع) أي مجموع حتى البنت  
والعاصب (قوله فيقسم عليهم انصيب الاخت للام) أي من مسئلة الانكار لانه  
لاشيء لها من مسئلة الاقارب (قوله في السمة) أي مسئلة الانكار (قوله للزوج أحد  
وعشرون) أي حاصلة من ضرب ثلاثة من مسئلة الانكار في سبعة وقوله للام  
أربعة عشر أي حاصلة من ضرب اثنين من مسئلة الانكار في سبعة (قوله ولا شيء  
للاخت للام) أي يحجبها بمقتضى اقرارها (قوله وانما لقيت بذلك) أي وانما لقيت  
هذه المسألة بعقرب تحت طوبة وقوله لغفلة من تلقى عليه عما اقرت به للعصبة أي  
لان ما اقرت به للعصبة خفي تحت اقرارها بالبنت فأنشبه العقرب التي تحت الطوبة  
(قوله ولا حسم لابوابها) أي لا قطع ولا ضبط لمسائلها بل هي منتشرة كثيرة جدا  
(قوله الباب الخامس في متشابه النسب والاعتزاز) أي في المشكل منهما او الجهل بهذا  
لا يضر لانه لا يعيب كل العيب (قوله وهو باب واسع) لكثرة مسائله (قوله وفيه  
فصلان) من ظرفية المفصل في الجمل أو الاجزاء في الكل كالمرة نظيره (قوله الفصل  
الاول في متشابه النسب) أي في مشابهة ومن لطيفة رجل جلس مع ستة عشر  
امراة سافرات الوجوه فأنكر الناس عليه فقال لا تنكر واعلى فأبى بعاشق وأربعة  
أخوات وأربعة عاتق وأربعة أخوات وكلهن من امرأتى فهذا رجل تزوج امرأة  
لها ثلاث بنات وتزوج أبو بنت وجد أبو أبيه بأخرى وجده أبو أمه بأخرى  
فجاءت كل واحدة منهن بأربع اناث فاربعة الاولات التي أتت بهن المرأة  
التي تزوجها ذلك الرجل بناته والاربعة الثانية التي أتت بهن البنت التي  
تزوجها أبو أخواته من أبيه والاربعة الثالثة التي أتت بهن البنت التي  
تزوجها جد أبو أبيه عماته لانهن أخوات أبيه والاربعة الرابعة التي أتت بهن  
البنت التي تزوجها جد أبو أمه خالاته لانهن اخوات أمه (قوله فمن ذلك) أي  
إذا أردت بيان ذلك فأقول لك من ذلك أي متشابه النسب (قوله في كل من انتمها  
عم الآخر) أي لان كلا منهما أخواتي الآخر (قوله فكل من الاثنين  
خال الآخر) أي لان كلا منهما أخواتي الآخر (قوله صورته ان أخا زيدا من  
أمه الخ) أي بان تزوج شخص امرأة ابن من غيره ومعه بنت من غيرها فزوجة منها  
زيد فالابن الذي معها من غيره أخو زيد من أمه والبنت التي معها من غيرها اخت  
زيد من أبيه فيحوز أن أخا زيدا من أمه يتزوج بأخت زيد من أبيه لا يكونها أجنبية  
منه وقوله أو بالعكس هو ان أخا زيدا من أبيه يتزوج بأخت زيد من أمه بأن تزوج

قتضرب السبعة في السمة  
تواغ اثنين وأربعين للزوج  
أحد وعشرون وللأم أربعة  
عشر وللبنات المقر به سبعة  
وللعصبة واحد ولا شيء  
للاخت للام وانما لقيت  
بذلك لغفلة من تلقى عليه  
عما اقرت به للعصبة قال امام  
الحرمين رضي الله تعالى  
عنه في النهاية وقد أكر  
الفرضيون من الملقبات  
والنهي والله أعلم (الباب  
الخامس) في متشابه  
النسب والاعتزاز وهو باب  
واسع وفيه فصلان (الفصل  
الاول) في متشابه النسب  
فمن ذلك رجلان كل منهما  
عم الآخر صورته رجلان  
تزوج كل منهما أم الآخر  
فأولدهما ابنا فكل من  
ابنيهما عم الآخر  
رجلان كل منهما خال  
الآخر صورته رجلان  
كل من رجلين بنت الآخر  
فيولد لكل منهما ابن فكل  
من الابنين خال الآخر  
وفي ترتيب المجموع شخص  
قال شخص ياعني يا خالي  
صورته أن أخا زيدا من أمه  
تزوج بأخت زيد من أبيه



فأولدها ولد أفريديع، ونحاله انتهى وقيل فيها نظما (٩٦٣) بامر بسؤاله يعنى : قل خالى كيف صار عى

شخص امرأة معها بنت من غيرهم ومعه ابن من غيرها فرزق منها يزيد فالابن الذى معه من غيرهما أخوزيد من أبيه والبنت التى معها من غيرهما أخت يزيد من أمه فيخوزان أخا يزيد من أبيه يتزوج بأخت يزيد من أمه لكونها أجنبية منه (قوله فزيد عه) أى من حيث أنه أخو أبيه وقوله ونحاله أى من حيث أنه أخو أمه (قوله وقيل فيها نظما) أى حال كون المقول فيها نظما أى منظوما فالجار والجارور نائب فاعل قيل وهو وإن كان ليس من الاوزان المشهورة لكنه من مجز وذويت وهو من الاوزان المهمة كما قاله العلامة الامير (قوله يا من بسؤاله يعنى) أى يخفى ويشكل وقوله قل خالى كيف صار عى أى قل فى سؤالك الذى تعنى به خالى كيف صار عى وجوابه ما سبق من الصورة التى ذكرها الشارح وله صورة أخرى وهى أن يتزوج أبوا أبيه بأم أمه أو أبوا أمه بأم أبيه فيرزق منها ابن فهذا الابن عم الرجل ونحاله لأنه فى الاولى أخو أبيه لأبيه وأخو أمه لامها وفى الثانية أخو أبيه لامه وأخو أمه لأبيه (قوله فيمولد لكل منهما ابن فكل من الابنين ابن خال الآخر لان أبا كل منهما أخو أم الآخر (قوله وزوجينا) أى حالاً وقوله وابنى زوجينا أى سابقاً (قوله وهى من المسائل التى سأل عنها الخ) أى على صحة اجتماع الامام الشافعى بن ذكر وفيه نزاع (قوله أبو يوسف) ومحمد فاصحابا الامام أبى حنيفة رضى الله عنهم (قوله الفصل الثانى فى الالغاز) أى فى بيان شىء منها أو الالغاز جمع لغز وهو الكلام المبهى كأنه لم يمد عند قوله مبرأ عن وصمة الالغاز (قوله وهى كثيرة تكاد تخرج عن الحصر) أى تقرب من الخروج عن حصرها فى عدد وهذا كناية عن كثرتها جدا (قوله فن ذلك) أى إذا أردت بيان ذلك فأقول لك من ذلك أى المذكور من الالغاز (قوله رجل هو ابن الاب) وقوله له خال هو ابن الابن وقوله وعم أى أخو أب (قوله فورثه الخال دون العم) وجه الالغاز إيهام ان الارث من جهة كونه خلافة تضى ان الخال مقدم على العم وليس كذلك لان الارث من جهة كونه ابن أخ ولا يخفى ان الابن الاخ مقدم على العم (قوله قاتن الاب عم ابن الابن) أى لانه أخو أبيه لأبيه وقوله وابن الابن خال ابن الاب أى لانه أخو أمه لامها (قوله ومن ذلك) أى من المذكور من الالغاز وقوله حبلى هى زوجة الابن كما ذكره الشارح وقوله رأت قوما هم زوج وأبوان وبنت كما ذكره الشارح أيضا وقوله فقالت لا تجعلوا أى على قسم المال (قوله فالحبلى زوجة الابن) أى ابن الزوجة

وقال الشيخ زكريا رحمه الله تعالى فى آخر شرح الفصول الكبير رجلان كل منهما ابن خال الآخر صورة أخرى أن يتكلم كل من رجلين أخت الآخر فولد لكل منهما ابن امرأة ان النكاح بين رجلين فقاتل امرجا باثنين وزوجينا وابنى زوجينا صورتها رجلان تزوج كل منهما أم الآخر وهى من المسائل التى سأل عنها أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى الشافعى رضى الله عنه يجلس الرشيد فأجابهم بما بذلك انتهى والله أعلم (الفصل الثانى) فى الالغاز وهى كثيرة تكاد تخرج عن الحصر فن ذلك رجل له خال وعم فورثه الخال دون العم هو أن يكون الخال ابن أخ الميت وصورتها أن يتكلم امرأة ويتزوج ابنه أمها فولد لكل منهما ابن فابن الاب عم ابن الابن وابن الابن خال ابن الاب فلو مات ابن الاب عن ابن الابن وعن عم أيضا فقد خلف

خاله الذى هو ابن أخيه وعمه فالسؤال لابن أخيه دون عمه ومن ذلك حبلى رأت قوما يقسمون مالا فقالت لا تجعلوا فاني حبلى ان ولدت ذكرا لم يرث وان ولدت أنثى ورثت فالحبلى زوجة الابن الميتة

والورثة الظاهرون (قوله والورثة الظاهرون) أي وأما الحمل وإن كان وارثا في بعض التقادير  
 ولكن ليس من الورثة الظاهرين (قوله زواج وأبوان وبنت) أصل مسئلتهم  
 من اثني عشر لان فيها ربعا وسدسين فللزوج الربع ثلاثة وللأبوين السدسان  
 أربعة يبقى خمسة فيعال للبنت واحد لكل لها النصف ستة فان ولدت الحبل  
 المذكورة ذكر اسقط لاستغراق الفروض التركية مع كونه عاصبا وان ولدت أنثى  
 ورثت السدس تسعة الثلثين ويعال لها أيضا باثنين فبعد ان عالت المسئلة لثلاثة  
 عشر عالت خمسة عشر (قوله فلو قالت) أي الحبل (قوله فهي) أي الحبل  
 وقوله وزوجة ابنه ألا تنحر وجازله نكاحها لانها بنت عمه وقوله وهناك بنتا صلب  
 فأصل المسئلة من ثلاثة للبنتين الثلثان سهمان يبقى سهم فان ولدت هذه الحبل ذكرا  
 عصمها وورثها هذا السهم أثلاثا فتصبح المسئلة من تسعة وانما عصمها لانها بنت  
 ابن الميت وهو ابن ابن ابن الميت ولا شيء لها من الثلثين فيعصمها وان ولدت أنثى  
 لم ترث كلها الاستكمال الثلثين للبنتين فان كان هناك عاصب أخذ السهم الباقي  
 والارذ على البنتين (قوله ومن ذلك) أي الميت كور من الانغاز (قوله زواج أخذنا  
 ثلث المال) هما الأبوان وهما زوجان لان أحدهما زوج الآخر وقوله وآخران ثمانية  
 أي وزوجان آخران أخذنا ثلثيه وهما بنت ابن الميت وابن ابنه الآخر وهما زوجان لان  
 أحدهما زوج الآخر (قوله صورته أبوان وبنت ابن في نكاح ابن آخر) أي عمي  
 أنها زوجة له فالأبوان زوجان ولهما ثلث المال لانهما السدسين وبنت الابن وابن  
 الابن زوجان آخران ولهما ثلثا لانهما الباقي وأصل المسئلة من ستة لان  
 فيها السدسين للأبوين فلهما السدسان اثنان يبقى أربعة على ثلاثة رؤس  
 لا تقسم فتضرب الثلاثة في ستة ثمانية عشر ومنها تصح للأبوين اثنان في ثلاثة  
 ستة يبقى اثنا عشر لابن الابن ثمانية ولبنت الابن أربعة (قوله ومن ذلك) أي  
 المذكور من الانغاز (قوله رجل هو زوج) هو ابن عم وقوله وبنته هي بنت  
 الميت فللبنت النصف فرضا وللزوج الذي هو ابن عم الربع فرضا والباقي تعصبا  
 فالمسئلة من أربعة (قوله ومن ذلك) أي المذكور من الانغاز (قوله امرأة  
 ورثت أربعة اخوة) هي زوجة لهم وهذه الدفانة (قوله فلما مات الاقل) أي  
 عنها وهي زوجته وعن ثلاثة اخوة فالمسئلة من أربعة للزوجة الربع درهمان  
 وللثلاثة اخوة الباقي وهو ستة دراهم فلكل واحد درهمان (قوله ثم مات الثاني)  
 أي عنها وهي زوجته وعن أخوين فالمسئلة من أربعة أيضا للزوجة الربع درهمان  
 فلكل أخ ثلاثة (قوله ثم مات الثالث) أي عنها وهي زوجته  
 ثم مات الثالث عن ثمانية فأصابها درهمان فصارت ثمانية والباقي لأخيه فصارت اثنا عشر

والورثة الظاهرون زواج  
 وأبوان وبنت فلها ثلث المال  
 ولدت ذكر ورثت  
 وان ولدت أنثى لم ترث ولم  
 أرث فهي بنت ابن الميت  
 وزوجة ابن ابن له آخر  
 وهناك بنتا صلب ومن ذلك  
 زوجان أخذ ثلث المال  
 وآخران ثلثيه صورته  
 أبوان وبنت ابن في نكاح  
 ابن ابن آخر ومن ذلك رجل  
 عصمته ورثا مالا نصفين  
 صورته ماتت عن زوج  
 هو ابن عم وبنت منه ثمن  
 ذلك امرأة ورثت أربع  
 أخوة أشقاء واحد بعد  
 واحد فحصل لها نصف  
 أموالهم كم مال كل واحد  
 منهم الجواب هم أربعة  
 أخوة أشقاء للأقل ثمانية  
 وللثاني ستة وللثالث ثلاثة  
 وللرابع درهم واحد فلما  
 مات الاقل أصابها منه  
 درهمان ولكل أخ درهمان  
 فصارت الثاني ثمانية وللثالث  
 خمسة وللرابع ثلاثة ثم مات  
 الثاني عن ثمانية فأصابها  
 منه درهمان فصارت لها أربعة  
 والباقي لأخيه فصار  
 للثالث ثمانية وللرابع ستة

ثم مات الثالث عن ثمانية فأصابها درهمان فصارت ثمانية والباقي لأخيه فصار له اثنا عشر

الى ذلك في الملقبات لان المرأة  
دقت جيع أزواجها  
ونظمها بعضهم فقال  
ووارثه بعلها وبعليين بعده  
وبعلا أبوهم ذوالجناحين جعفر  
فكان لها من قسمة المال نصفه  
بذلك يقضى الحاكم المتفكر  
وما جاوزت في مال بعل سهامها  
اذا ماتت ربعا في الورثة زهر  
ومن ذلك امرأة تزوجت  
أربعة أزواج فووتت من  
مال كل منهم نصفه الجولب  
هذه امرأة ورثت هي  
وأخوها أربعة أعبد  
فأعتقاهم ثم تزوجتهم  
واحد بعد واحد على  
التعاقب وماتوا جميعا فلها  
من مال كل واحد الربع  
بالنكاح وثالث الباقي بالولاء  
فيجتمع لها نصف المال  
وفيهما يقول الشاعر  
وما ذات صبر على الناجبات  
تزوجها نقرأ بعنه  
فتوزن من مال كل امرء  
لعمرك شطر الذي جمعه  
وما ظلمت أحدا منهم  
نقيرا ولا ركبت مقطعه

وعن أخ فالمسألة من أربعة أيضا الزوجة الربع درهمان والباقي وهو ستة لآخيه  
(قوله فلما مات عنها) أي وهي زوجته وقوله أصحابها منه ثلاثة أي لان الربع  
ثلاثة والباقي للأصحاب ان كان والا فليت المال (قوله وهي نصف مجموع أموالهم)  
اذ مجموع أموالهم ثمانية عشر (قوله ووارثه) أي ورب وارثه وقوله بعلا أي  
زوجها وقوله وبعليين بعده أي زلوجين بعد الزوج الاقل وقوله وبعلا أي زوجها  
رابعا وقوله أبوهم مبتدأ خبره ذوالجناحين وجعفر يدل منه فالرجال المذكورون  
كانوا من ذرية سيدنا جعفر الطيار بن عم رسول الله صلى الله عليه وسلم قطعت يداه  
في الغزو فغوضه الله تعالى جناحين يطير بهما في الجنة كما في الحديث وقوله فكان  
لها من قسمة المال نصفه أي فكان لها من قسمة أموالهم نصفها وقوله بذلك يقضى  
الحاكم للمتفكر أي يحكم الحاكم المتأمل بهذا الحكم وقوله وما جاوزت في مال  
بعل سهامها اذا مات ربع أي وما زادت سهامها في مال زوجها من الاربعة اذا مات  
ربع التركة وقوله في الورثة زهر أي يقضى هذا الحكم في أحكام الوراثة فقوله  
في الوراثة متعلق بزهر (قوله ومن ذلك) أي من المذكور من الاعزاز امرأة  
تزوجت أربعة أزواج الخ وجه الاعزاز فيها أنه يؤهم أنها ورثت من مال كل منهم  
نصفه من حيث الزوجية فقط وليس كذلك بل الربع بالزوجية وثالث الباقي  
بالولاية كما سبذ كره السارخ (قوله فاعتقاهم) فثبت لها الولاء اثلاثا فلا خ لثلاث ولها  
ثلثه (قوله وثالث الباقي) هو في الحقيقة ربع وأما ثلث الباقي وهما في الحقيقة ربعان  
فهما لآخيهما بالولاء لان له ثلثيه كما علمت (قوله وما ذات صبر) أي وأي امرأة ذات  
صبر وقوله على الناجبات أي المصيبات وهي جمع نائبة بمعنى المصيبة وقوله تزوجها  
نقرأ أربعة أي جماعة أربعة وقوله فتوزن من مال كل امرء أي فجمع من مال كل  
امرء وقوله لعمرك أي حياتك قسمي وقوله شطر الذي جمعه أي نصف الذي جمعه  
من المال وقوله نقيرا والنقرة في ظهر النواة وأما القليل فهو الخيط الرقيق في بطنها  
وأما القطيع فهو القشر الرقيق فوقها ويضرب بهذه الثلاثة المثل في القلة وقوله  
ولا ركبت مقطعه بكسر الميم أي آلة قطع وبروي مطعمه بميمين والمعنى لم تلبس بالآلة  
قطع تقطع بها شيئا من ماله لها زيادة على حقها ولم ترسكب طمعا في غير مالها (قوله  
ومن ذلك) أي المذكور من الاعزاز (قوله صحيح) أي كزيد وقوله قال المريض أي

ومن ذلك صحيح قال المريض أوص فقال انما يرثني أنت وأخواك وأبواك وعجاءك والصحيح أخو المريض كعمرو  
لامه وابن عمه وأخوه أخو المريض لامه وأبواه عم المريض وأمه وعجاء عم المريض

كعبرو وقوله أوص أي لي مثلاً وقوله فقال انما يرثني الخ أي فلا حاجة لك  
 لان تطالب ان أوصي لك وقوله أنت وأخوالك وأبناؤك وعمك صورتهما أربعة أخوة  
 تزوجت امرأة واحدة منهم فولدت منه ولداً يسمى عمراً وتزوجت واحدة آخر منهم  
 فولدت منه ثلاث بنين أحدهم يسمى زيدا مات أبو عمر وتم مرض عمرو فدخل عليه  
 زيد فقال له أوص فقال انما يرثني أنت الخ وقوله فالصحيح أخو المريض لأمه وابن عمه  
 أي فالصحيح الذي هو زيد أخو المريض الذي هو عمرو لأمه لان أمهما واحدة تعاقب  
 عليها رجلان أخوان وابن عمه لانه ابن أخي أبيه وقوله وأخوه أخو المريض لأمه أي  
 لان أم الجميع واحدة تعاقب عليها الرجلان المذكوران فولدت من أحدهما ولداً ومن  
 الآخر ثلاثة وقوله وأبوه عم المريض وأمه أي لان أبا الصحيح أخو أي المريض  
 وأم الصحيح هي أم المريض وقوله وعماء عم المريض أي لان أخوى عمي الصحيح  
 هما أخوا أي الصحيح هما أخوا أي المريض لما علمت من أنهم أربعة أخوة (قوله  
 فالحاصل ثلاثة أخوة لأم وأم وثلاثة أعمام) أصل مسئلتهم من ستة للام السدس  
 واحد وللأخوة للام الثلث اثنان لا ينقسمان وبإيمان وللأعمام الثلاثة الباقي  
 فاضرب ثلاثة في ستة تبلغ ثمانية عشر ومنها تضع للام واحد في ثلاثة بثلاثة  
 وللأخوة للام اثنان في ثلاثة ستة لكل واحد اثنان وللأعمام ثلاثة في ثلاثة بتسعة  
 لكل واحد ثلاثة (قوله ولوقال) أي المريض للصحيح لما قال له أوص وقوله يرثني  
 زوجتك وبناتك وأختك وعمك وخالتك صورتهما رجل تزوج بامرأتين فولدت له  
 من إحداهما بنت تسمى هنداً ومن الأخرى ابن يسمى زيداً فهند أخت زيد لأمه ثم  
 إن الرجل المذكور تزوج بامرأة أخرى معها ابن من غيره يسمى عمراً فولدت له منها  
 بنتان فهما أختا عمر ومن أمه وأختا زيد من أبيه ثم إن عمراً تزوج أخت زيد لأمه  
 وأم زيد بدم مفارقة أبي زيد لها بضوابط فولدت له منها بنتان فهما أختا زيد من أمه  
 وبنتا عمرو وقد تزوج زيد ببخالتى عمرو وعمته ثم مرض فدخل عليه عمرو فقال له  
 ماذا كر (قوله فزوجت الصحيح أم المريض وأخته لأمه) أي لما علمت من  
 أن الصحيح الذي هو عمرو تزوج أم المريض الذي هو زيد وأخته لأمه التي هي هند  
 وقوله وبنتا الصحيح أختا المريض لأمه أي لما علمت من أن بنتي عمرو وأختا زيد لأمه  
 لأمه تزوج أمه فولدت له منها بنتان وقوله وأختا الصحيح لأمه أختا المريض لأمه أي  
 لما علمت من أن أبا زيد تزوج بأم عمرو فولدت له منها بنتان فهما أختا عمرو  
 لأمه وأختا زيد لأمه وقوله وعماء الصحيح إحداهما أبا والأخرى لأم أي ليجوز الجمع  
 بينهما إذ لو كانتا شقيقتين أو أبا لأم لم يجر الجمع بينهما وقوله وخالتاه كذلك أي

فالحاصل ثلاثة أخوة لأم  
 وأم وثلاثة أعمام ولوقال  
 يرثني زوجتك وبناتك  
 وأختك وعمك وخالتك  
 فزوجت الصحيح أم المريض  
 وأخته لأمه وبنتا الصحيح  
 أختا المريض لأمه وأختا  
 الصحيح لأمه أختا المريض  
 لأمه وعماء الصحيح إحداهما  
 أبا والأخرى لأم وخالتاه  
 كذلك وأربعهن زوجات  
 المريض

احداهما الاب والآخرى لام ليجوز الجمع بينهما كما علمت في الذي قبله وقوله وأربعه من  
 أي المذكورات من العنتين والخالتين وقوله زوجنا الرض أي لما علمت من أن زيدا  
 تزوج بعن عم وخالته (قوله فالجاسل أربع زوجات وأم واختان لام  
 وثلاث أخوات لاب) أصل مسئلتهم اثنا عشر لان فيه أربع زوجات وأم واختان لام  
 عشر فللأربع زوجات الربع ثلاثة وهي لا تنقسم وتباين وللام السدس اثنان  
 والاختين لام الثلث أربعة وللاثنتين أخوات لاب اثنتان ثمانية لا تنقسم وتباين  
 فقد انكسرت السهام على فريقين وباينتم أسهامها وبين الرضين بعضها مع بعض  
 تباين أيضا إذ الأربع تباين الثلاثة فتضرب أحد العددين في الآخر يبلغ الحاصل  
 اثني عشر وهي جزء السهام ثم تضرب في المسئلة بعولها وهي سبعة عشر تبلغ مائتين  
 وأربعة ومن له شيء من أصلها أخذ من غيره وبقي جزء سبعة وأوهو اثنا عشر للأربع  
 زوجات ثلاثة في اثني عشر بستة وثلاثين لكل واحدة تسعة ولأم اثنان في اثني  
 عشر بأربعة وعشرين وللأختين لام أربعة في اثني عشر بثمانية وأربعين لكل  
 واحدة أربعة وعشرين وللأخوات لاب ثمانية في اثني عشر بستة وتسعين لكل  
 واحدة اثنا عشر وثلاثون (قوله والله أعلم) الغرض من ذلك التنزيه من دعوى العلمية  
 وتقويض ذلك لله تعالى وليس الغرض منه الإشارة إلى الانتهاء لأن ذلك لا يليق  
 بحال الشارح وأفضل التفضيل على بابيه بالنظر لظاهره وهو أن لغزيرة تعالى علما  
 بظواهر الأمور لا على وجه الإعاطة وعلى غير بابيه بالنظر لباطنه وهو أنه ليس غيره  
 علما بباطن الأشياء (قوله ومن أراد المزيد من هذا) أي الزيادة من المذكور  
 من الانقار وقوله مع البحر مع التعقيد وكثرة الاطلاع وقوله والدوريات  
 في الأقاير أي المسائل المتعلقة بالدور في الأقاير كالأقار الوارث بوارث آخر وتقدم  
 الكلام على الدور في أول الكتاب (قوله يظفر) أي يقر (قوله في ذلك) أي  
 المذكور من علم الفرائض والوصايا وما يحتاج إليه من الحساب الخ (قوله وهذا آخر  
 ما أردنا الخ) اسم الإشارة يعود للكلام الأخير وهو أنجزة الأخيرة ويحتمل  
 عود الحساب الأخير أو لفصل الأخير (قوله جعله الله خالصا) أي من الأمور  
 التي تعوقه عن القبول كالرياء والسمعة وحب الشهرة والمحمدة وحينئذ يصدق  
 بمراتب الاخلاص الثلاث المرتبة الأولى أن تعبد الله لتقسيرك الدنيا لكونك تعلم  
 أن من أطاع الله بصره أمرها وهي أدنى المراتب والثانية أن تعبد الله طلبا للثواب  
 وهربا من العقاب وهي أوسطها والثالثة أن تعبد الله لذاته لا لاطماع في جنته ولا هرب  
 من ناره وهي أعلاها لانها مرتبة الصديقين (قوله لوجه الكريم) أي لذاته التي فضل

فالجاسل أربع زوجات  
 وأم واختان لام وثلاث  
 أخوات لاب والله تعالى أعلم  
 بالصواب واليه المرجع  
 والمآب أنه ع. لى ما يشاء  
 قد روي بالاجابة جدير  
 به باد أعين خبره ومن  
 أراد المزيد من هذا مع البحر  
 في علم الفرائض والوصايا  
 وما يحتاج إليه من الحساب  
 والدوريات في الأقاير وغير  
 ذلك فعليه بكتابنا شرح  
 الترتيب يظفر بما يريد  
 فانه كتاب يغني عن كتب  
 كثيرة في ذلك وهذا آخر  
 ما أردت إبراده في هذا الشرح  
 المبارك جعله الله خالصا  
 لوجه الكريم

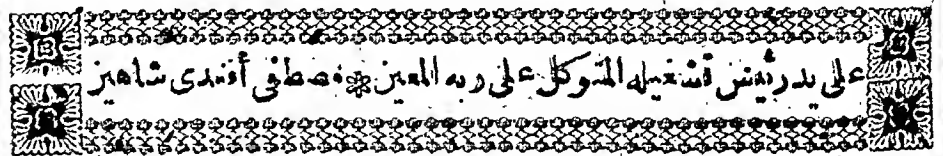


الحسن فالمراد من الوجه الذات على مذهب الخلف وهو التأويل التفصيلي ببيان  
المعنى المراد وأما مذهب السلف فهو تفويض المعنى المراد لله مع تنزيهه تعالى عن  
الجارية اتفاقاً فليس المراد بالوجه الجارية بالاجماع وهذا هو التأويل الاجمالي  
لأنه صرف اللفظ نحن ظاهره ومكشاً يقال في مثل هذا كما قال الشيخ القفاني  
وكل نص أو هم التشبيه \* أوله أو فوض ورم تنزيهاً

(قوله وعصمى) أى حفظنى فالمراد بالعصمة إطلاق الحفظ لا الحفظ مع استحالة  
الذنب لأن هذا مختص بالأنبياء والملائكة فلا يجوز سؤاله لغيرهم وقوله من  
الشيطان من شاط إذا احترق أو من شيطان إذا بدو له الرجيم أى المرجم للناس  
بالوسوسة والمرجوم بالشبه فهو فعيل أما معنى شاعل أو بمعنى مفعول (قوله  
وأسأله النفع به) أى يصل الثواب بسببه لأن النفع يصل الخليل لغيره وهذا آخر  
ما سوره الله تعالى على الفوائد الشنوبية \* جعله الله تعالى خالصاً لرب البرية \*  
بحمد سيدنا محمد الرفيع على كل مخلوق في الرتبة العلية \* والمنزلة المرضية صلى الله  
عليه وسلم وعلى آله وأصحابه أولى البهجة السنية \* وقد وافق التمام صبيحة يوم  
الاثنين يوم خمس وعشرين من شهر رمضان المبارك سنة ألف ومائتين وست  
وثلاثين من الهجرة النبوية \* على صاحبها أفضل الصلاة وأزكى التحية والسلام  
والحمد لله رب العالمين آمين



قد تم طبعها الا نيق \* مع غاية التحقيق والتدقيق \* على ذمة مترجمها عطية  
الوائق بربه المعين \* دائم الاحتياج الى ربه الكريم \* حضرة الشيخ محمد شاهين \*  
غفر الله تعالى له ولوالديه ولجميع المسلمين أجمعين \* مصححة على نسخة مؤلفها  
العلامة \* البحر الفهامة \* الشيخ إبراهيم الساجوري عليه رحمة الباري \*  
على يد راجي القرآن \* عبده أحمد مروان \* المالكي مذهباً \* الأزهري محلاً \*  
أحسن الله تعالى إليه \* وأزاقه المسنى لديه \* والمسلمين آمين وكان حسن  
التمام في خمسة عشر خات من شهر جمادى الأولى سنة اثنين وثمانين بعد الألف \*  
من هجرة من خلقه الله تعالى على أحسن وصف \* صلى الله عليه وعلى آله \*  
وأصحابه والسالكين على منواله



على يد رئيس تشغيله المتوكل على ربه المعين \* مصطفى أفندي شاهين

وعصمى وفارثة من الشيطان  
الرجيم وأسأله النفع به  
ولو لادى ولا لادى ولجميع  
المسلمين في الدنيا والآخرة  
آمين قال ذلك مؤلفه سيدنا  
ومولانا الامام العالم العلامة  
والبحر الفهامة الشيخ عبد  
الله بن الشيخ العلامة  
المرحوم بهاء الدين محمد بن  
الشيخ الحاج عبد الله بن  
الشيخ الصالح سيدي محمد  
الحجى الشهير نسابة  
بالشنشوري الشافعي  
الغرضي الخليل بالجامع  
الازهر وغفر الله له ولوالديه  
ولا ولاده وأطف به ورحمهم  
آمين انه على ما يشاء تقدير  
ولاً بالاجابة جدير وبعادة  
لطيف خبير والصلاة  
والسلام على سيدنا محمد  
وعلى آله وصحبه وسلم  
تسليماً كثيراً نعم الى يوم  
الدين